دكتور السيد عبد المولى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

أصول الاقتصاد



ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

دكتور السيد عبد المولى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

أصول الاقتصاد

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي
١٩٧٧

تقــــديم

لا ينكر أحد فى عالم اليوم أهمية الدراسة الاقتصادية لفهم الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقانونية والفكرية التى تسود فى وقت ومكان معينين . فالأوضاع الاقتصادية ، خاصة تلك المتعلقة بالقوى المادية للانتاج وما يستتبعها من علاقات اجتماعية ، التى تقوم أثناء عملية الانتاج ، تحدد مجرى التطور فى المجتمع ، وبخاصــة العادات والأفــكار والقيم والنظم السائدة . ويرجع الفضل الى كارل ماركس ـ عند بيان نظريته فى التطور ومفهومه عن النظام الاقتصادى ـ فى بيان علاقة السببية بين الأوضــاع الاقتصادية ، وخاصة قوى وعلاقات الانتاج والتى أطلق عليها ((البنيان الأساسى)) للمجتمع in fra-structure ، وبين كافة الأوضــاع الأخرى الاجتماعية والسياسية والقانونية والفكرية ، والتى أطلق عليها ((البنيان العلوى)) للمجتمع supra-structure واعتبــارها نتيجة للاولى واذا كانت نظرية ماركس فى التطور قد تعرضت الى انتقادات ترجع الى اهمالها قيمة ((الوعى الانسانى)) وما يستتبعه من قيم روحية ، والذى يمكن أن يشكل فى ، كثير من الحالات ، التغير المستقل فى عملية التطور . هــذا فضلا عن ان الأوضاع الأخرى التى يشملها ((البنيان العلوى)) يمكن أن تعطى تأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية ، وأن علاقة السببية متبادلة بين الأوضاع الاقتصادية وغيرها من الأوضاع الأخرى ، التى تتعلق بالعادات والأفكار والقيم والنظم الســائدة فى المجتمع . وأيا كانت صحة هــذه الانتقادات ، فانه مما لا شك فيه أنه لا يمكن فهم أى ظاهرة اجتمــاعية الا بدراسة الظاهرة الاقتصادية التى تنطوى عليها ، والعكس صحيح . وبعبارة أخرى ، فان تحليل المجتمع لا يكون تاما اذا استبعدنا التحليل الاقتصادى ، كمــا ان التحليل الاقتصــادى لا يمــكن أن يكون تاما اذا ما استبعدنا تحليل الجوانب الأخرى للمجتمع من سياسية ، وقانونية ، واجتماعية ، وفكرية .

ونظرا للأهمية السابقة لدراسة علم الاقتصاد ، فاننا نجد أفرعه قد تشعبت وتعددت ، بظهور أنواع جديدة من المشكلات الاقتصادية التى يعرفها العالم كل فترة زمنية محدودة .

وتنقسم دراستنا فى هذا الكتاب ـ بعد مقدمة نبين فيها موضوع علم الاقتصاد ، وباب تمهيدى نعرض فيه لطرق التحليل الاقتصادى ـ الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المذاهب والنظم الاقتصادية .
القسم الثانى : نظرية الانتاج .
القسم الثالث : نظرية الأثمان والتوزيع .

وقد راعينا عند اعداد هذا الكتاب ، الاقتصار على بيان بعض الأسس والمبادىء العامة بأسلوب مبسط يمكن من التدرج من موضوع الى آخر ، دون صعوبة كبيرة .

هذا واذا كنا نرجو أن يكون الكتاب فى صورته الحالية خطوة للامام ، الا اننا نعترف ان بينه وبين الاكتمال مدى واسع . فهناك نقاط فى مواضيع المذاهب والنظم ، والانتاج ، والأثمــان ، والتوزيع ، لم يتسع المجــال للاشارة اليها . والله نسأل التوفيق والسداد .

القــاهرة ـ ينــاير ١٩٧٨ — المؤلف

مقدمة

طبيعة علم الاقتصاد

١ — تقوم كل حياة انسانية ، أيا كان نوعها ، على الوجود المتلازم للانسان والأشياء . فالانسان يحس حاجات متعددة يجد اشباعها فى الأشياء التى تقدمها له الطبيعة .

اشباع هذه الحاجات ميسر ، لأن الطبيعة قد قدمت وسائل اشباعها بكثرة بحيث يمكن للأفراد ، بدون بذل مجهود ، الحصول منها ، على ما يشبع حاجاتهم اشباعا كاملا . ومثل ذلك الهواء . ويلاحظ أن هذا النوع من الوسائل المادية التى تعطيها الطبيعة ، وتكفل اشباع الحاجات الانسانية ، لا تكون محلا للملكية ، ولا تثير أية مشكلة اقتصادية .

ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجزء الأكبر من الحاجات ، لأن الوسائل المادية التى تقدمها الطبيعة لاشباع الحاجات ، غالبا ما لا تصلح فى صورتها الأولى ، لاشباع هذه الحاجات ، بل وغالبا ما لا تكفى ، بالاضافة الى ذلك ، لهذا الاشباع . ومن هذا الوضع تنشأ نوعان من المشاكل :

(١) النوع الأول من المشاكل ، يظهر بسبب كون الجزء الأكبر من الوسائل المادية التى تعطيها الطبيعة للانسان (الموارد) لا يصلح ، فى شكله الأولى ، لاشباع الحاجات الانسانية . لذلك لزم تدخل الانسان عن طريق بذل الجهد الانسانى (العمل) ليحور من تلك الموارد الطبيعية ، وليجعلها فى شكل صالح لاشباع الحاجات الانسانية . وتقضى عملية التحوير هذه صراعا بين الانسان والطبيعة ، صراعا تحكمه قوانين طبيعية ثابتة وعامة ، واوضاعا فنية تختلف تبعا للزمان والمكان . كما تقتضى عملية التحوير أيضا دخول الانسان ، فى سبيل القيام بها ، فى علاقات مع غيره مما يخلع على عمله (الانتاج) الصفة الاجتماعية .

(٢) النوع الثانى من المشاكل ، يظهر بسبب كون الحاجات الانسانية كثيرة ، ومتنوعة ، ومتزايدة ، وبالتالى غير محدودة فى حين أن الموارد التى تعطيها الطبيعة ، هى بطبيعتها محدودة ، فالطبيعة كم ثابت لا يفنى . ومن هذا الوضع لابد وأن تقوم مشكلة توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية غير المحدودة . وهو أمر يقتضى ، بصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادى ، الى تحديد الحاجات التى تشبع والقدر

الذى يتم اشباعها بمقتضاه ، وتلك التى تحرم من الاشباع ، وبمعنى آخر فان التقابل بين الحاجات الانسانية غير المحدودة والموارد الطبيعية المحدودة يقتضى تدخل الانسان لتحديد أولوية لاشباع الحاجات .

تحديد هذه الأولوية تتطلب القيام بنوعين من التوزيع ، أى توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية غير المحدودة .

(ا) توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلفة . ولما كانت الموارد لا تكفى الا بعض الحاجات ، وكان تعدد الحاجات يؤدى الى ضرورة تعدد فروع الانتاج ، فان الموارد تقتصر ، بالضرورة ، على بعض الفروع ، دون البعض الآخر . ومن هنا يبدو أن مشكلة توزيع الموارد على فروع الانتاج تنصرف الى تحديد حجم كل فرع من فروع الانتاج ، وتنصرف كذلك الى تحديد الموارد التى تستغل ، وتلك التى لا تستغل .

(ب) توزيع الموارد « المنتجة » من كافة فروع الانتاج ، على كافة عوامل الانتاج ، التى ساهمت فى العملية الانتاجية (العمل ، وراس المال ، والطبيعة) ، أى توزيع الموارد المحدودة على المستهلكين . وهذا يقتضى أن يدخل الانسان فى صراع مع الانسان ، موضوعه تحديد اختصاص كل منهم بجزء من الأموال .

تعريف علم الاقتصاد :

٣ — ويلاحظ أن هذين النوعين من المشاكل السابقة واحدة فى كل مجتمع فى كل زمان وفى كل مكان ، لأنها تعود الى أوضاع طبيعية ، ولا تتوقف على نوع النظم الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها المجتمعات البشرية عبر تاريخ تطورها الكبير . ويهتم علم الاقتصاد بايجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل .

وعلى ذلك يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التى تحكم انتاج وتوزيع الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية . ولكى نتبين أبعاد هذا التعريف لعلم الاقتصاد ، والقاء الضوء على طبيعة هذا العلم سوف نتعرف على الأمور التالية :

١ — الحاجات الانسانية .

٢ — الأموال الاقتصادية .

٣ — الانتاج .

٤ — التوزيع .

٥ — القوانين الاقتصادية .

الحاجات الانسانية

١ ـ تقسيم الحاجات :

١ ـ الحاجات المادية والحاجات المعنوية :

٣ ـ للانسان حاجات متعددة ، لا يحيط بها حصر ، مثل المأكل ، الملبس ، المسكن ، التعليم ، الصحة ، المواصلات ... الخ . من هذه الحاجات ما هو ضرورى للمحافظة على حياته ، كالغذاء ، والملبس والمسكن ... الخ ، ومنها ما هو ضرورى لجعل هذه الحياة أكثر يسرا ورفاهية ، كالحاجات الى التعليم ، والحاجة الى المعرفة ... الخ .

ومن هذه الحاجات ما يعتمد فى اشباعه على حصول الانسان على وسائل مادية تستخدم فى هذا الاشباع ، ومنها ما لا يعتمد على ذلك . فالطعام لازم للتغذية ، والمسكن لازم للايواء ، ولكن الصداقة لا تعتمد على وسائل مادية لاشباع الانسان اليها .

والتفرقة بين الحاجات الانسانية التى تعتمد على وسائل مادية لاشباعها ، وتلك التى لا تتطلب ذلك ، تفرقة دقيقة ، وهى فى أحوال كثيرة تفرقة مصطنعة . فمثلا الحاجة الى الصحة ، انها تعتمد على حصول الانسان على كميات كافية من الطعام ، وبدرجة كافية من التنوع ، كما تتطلب الحصول على الأدوية المناسبة عند المرض . ولكن الصحة أيضا تتوقف على اتباع عادات معينة مثل ممارسة الألعاب الرياضية ، وتجنب السهر الطويل بصفة دائمة .

التفرقة بين الحاجات وفقا لمدى ارتباطها بوسائل مادية للاشباع ، أو كما يقال أحيانا ، وفقا لما اذا كانت من قبيل الحاجات المادية ، أو من قبيل الحاجات المعنوية ، ليست اذن بالأمر الميسور فى كثير من الأحيان . الحاجات المادية كثيرا ما ترتبط بقيم أو معان معنوية ، والحاجات المعنوية كثيرا ما يستعان على اشباعها بوسائل مادية . فالحاجات الى الثقافة تحتاج الى الكتب ، والحاجة الى المعرفة تحتاج الى المعامل وأدوات البحث العلمى . والحاجة الى الملبس ، وهى حاجة مادية ، قد تحتاج ، فضلا عن الأنواع المختلفة من المنسوجات ، الى اتباع مناسيب جمالية معينة عند صنع الملابس .

ومن حسن الحظ ، فان التفرقة بين الحاجات ، الى حاجات مادية والى حاجات معنوية ، ليست تفرقة لازمة لعلم الاقتصاد . فهذا العلم يعنى بالحاجات جميعا ، مادية كانت أو معنوية ، ولكن يعنى بها من ناحية

معينة ، هى ناحية ارتباط اشباعها بالحصول على الوسائل المادية اللازمة لهذا الاشباع ، أو التى تستخدم فى هذا الاشباع .

وانشغال علم الاقتصاد بالوسائل المادية ، التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية ، لا يعنى أى انحياز من هذا العلم الى حاجات الانسان المادية دون المعنوية . فوفرة الوسائل المادية ، والتى يهتم بها علم الاقتصاد ، تمكن الانسان من اشباع حاجاته المادية وحاجاته المعنوية على السواء .

ب ـ الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :

٤ ـ والحاجات الانسانية لا تقف جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة اشباعها ، بل تتفاوت اهميتها من شخص الى آخر ، ومن زمان الى زمان ومن مكان الى مكان .

فحاجة الانسان للطعام تتقدم على حاجته الى الثقافة ، وهذه الأخيرة تتقدم على الحاجة الى التسلية وهكذا ! كذلك فان الحاجات تختلف ، من حيث أهميتها ، عند الشخص الفقير عنها عند الشخص الغنى .

ومن هنا تقسم الحاجات الانسانية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، الى حاجات ضرورية وأخرى كمالية . والحاجات الضرورية هى التى تتوقف حياة الانسان أو صحته على اشباعها ، أما الحاجات الكمالية فهى التى يسهم اشباعها فى اثراء حياته أو تمتعه بها .

وتقسيم الحاجات هذا ، حاجات ضرورية وحاجات كمالية ، تقسيم نسبى ، يختلف كما قلنا من شخص الى آخر . فالطعام مثلا يشبع حاجة فردية لدى الانسان ، ولكن الشخص الغنى قد يشبع هذه الحاجة من خلال استخدام أنواع من الطعام تعتبر جميعا من قبيل الكماليات . وهو تقسيم نسبى أيضا لأنه يتوقف على المكان الذى يعيش فيه الانسان ، فحاجة الانسان ، الذى يعيش فى المناطق الباردة ، الى التدفئة هى حاجة ضرورية ، ولكن تعتبر حاجة كمالية للانسان الذى يعيش فى المناطق المعتدلة المناخ وهو أخيرا ، تقسيم نسبى لأنه يتوقف على الزمان الذى يعيش فيه الانسان ، فالحاجة الى اقتناء كثير من الأجهزة الكهربائية تعتبر فى الوقت الحاضر ، من الحاجات الضرورية ، وكانت تعد منذ فترة من الوقت ، حاجة كمالية .

والتفرقة بين الحاجات الى ضرورية وكمالية أهمية يراعيها علم الاقتصاد من ناحية ترتيبه لأولوية الاشباع للحاجات ، ومن ناحية

صياغة ــ كثير من القواعد والقوانين الاقتصادية (تدخل الدولة ، قوانين الأثمان ، فرض الضرائب .. الخ) .

جـ ـ الاشباع الفردى والاشباع الجماعى للحاجات :

٥ ــ كذلك من الحاجات ما يمكن اشباعه بشكل فردى ، كالمأكل والملبس ، ومنها ما يشبع بشكل جماعى . ومن قبيل الحاجات التى لا تشبع الا بشكل جماعى الحاجة الى الأمن والحاجة الى العدل والحاجة الى التعليم .. الخ .

وهذا التقسيم هو أيضا تقسيم نسبى ، فبعض الحاجات كالتعليم مثلا ، قد يشبع فى ظروف معينة اشباعا فرديا ، عندما يكتفى الفرد بالدراسة فى منزله ، وقد يشبع اشباعا جماعيا ، عندما يتردد على المدارس التى تقيمها الدولة . وقد تشبع الحاجة فرديا فى مجتمع ، كالعلاج عندما يترك الأمر للعيادات الخاصة ، وتشبع جماعيا فى مجتمع آخر ، عندما ينظم العلاج بواسطة الدولة .

والعبرة فى فردية اشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة فى عملية الاشباع ، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الاشباع أو عدم تنظيمها له .

وأهمية التفرقة بين الحاجات من ناحية الاشباع الى حاجات جماعية وحاجات فردية ، تظهر أساسا فى وجوب تدخل الدولة ، وبالتالى فى تحديد الأنشطة الاقتصادية التى يترك أمرها لنشاط الدولة (النشاط العام) ، وتلك التى يترك أمرها لنشاط الأفراد (النشاط الخاص) .

٢ ــ خصائص الحاجات :

٦ ــ الحاجة الانسانية تتميز بعدة خصائص ، تترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية ، وأهم هذه الخصائص هى كالآتى :

١ ــ الحاجات الانسانية متزايدة :

الحاجات الانسانية متعددة كما رأينا ، وهى أيضا متزايدة على مر الزمن . ويتضح ذلك ، مثلا ، اذا قارنا بين حاجات الانسان الأول وحاجات الانسان فى الوقت الحديث ، فقد كانت حاجات الانسان الأول قليلة ، كما كانت وسائله الى اشباعها محدودة . أما الآن فقد تغير الوضع ، اذ تعددت الحاجات بدرجة كبيرة ، فمن الحاجات الأصيلة ما تشعب الى حاجات فردية فالحاجة الى المأكل لم يعد أمرها قاصر على الوان قليلة

من الطعام ، بل أصبحت الأطعمة تعد بالمئات . وكذلك فقد أصبح الانسان يحس برغبات جديدة لم يكن يعرفها من قبل كالرغبة الى اقتناء سيارة ، أو اقتناء كثير من الأجهزة الكهربائية المعروفة فى الوقت الحاضر .

وتزايد الحاجات الانسانية مع مر الزمن تحدث تحت تأثير العوامل التـالية :

الأول : الزيادة السكانية السريعة التى يعرفها سـكان العـالم . فالسكان يميلون الى الزيادة السنوية بنسب مختلفة تتراوح بين ٥ر١٪ بالنسبة للمجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، الى ٣٪ بالنسبة للمجتمعات المتخلفة اقتصاديا . ونتيجة لهذه الزيادة السنوية فان هناك ميلا لتضاعف سكان العالم كل فترة زمنية تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ سنة .

والزيادة السكانية تؤدى ، مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها ، الى زيادة فى كمية الحاجات المطلوب اشباعها .

الثانى : سرعة التقدم التكنولوجى الذى تعرفه البشرية ، خاصة منذ بداية القرن العشرين . هذه السرعة فى معدل التقدم التكنولوجى خلقت كثيرا من الحاجات التى لم تكن معروفة من قبل ، ومثل ذلك الحاجة للأنواع المختلفة من المنتجات البترولية ، أو الكهربائية ... الخ .

وسرعة التقدم التكنولوجى والتى تسمى بالثورة التـكنولوجية ، لا تؤدى فقط الى ظهور حاجات جديدة ، وانما تؤدى أحيانا الى جعل كثير من الحاجات ، التى كانت تعتبر فى وقت كمالية ، ضرورية ، اى يجب اشباعها بالنسبة لعدد أكبر من الأشخاص عن ذى قبل .

وظاهرة تزايد الحاجات تؤدى الى تعقيد مهمة المجتمعـات فى حـل المشكلات الناجمة عن التقابل بين الحاجات المتزايدة والموارد الطبيعية المحدودة ، أى تزيد من تعقيد ما يسمى « بالمشكلة الاقتصادية » والتى يهدف أساسا علم الاقتصاد الى تقديم الحلول لها .

الثالث : قابلية الحاجات الانسانية للتكرار مع مرور الزمن ، فالحاجة الواحدة اذا ما تم اشباعها فى وقت معين ، تأتى وتفرض نفسها ، وتتطلب اشباعا دوريا بعد فترة ، قصيرة أو طويلة ، من الزمن . ولتوضيح ذلك نأخذ مثلا الحاجة الى الطعام ، فهى تتطلب الاشباع ثلاث مرات يوميا . الحاجة الى الملبس تتطلب الاشباع المستمر ، ونظرا لأن الوسائل المـادية التى تشبع هذه الحاجة (الملابس) تستهلك بعد فترة زمنية ، فان ذلك

يتطلب القيام باشباع هذه الحاجة ، من جديد ، بعد مرور هـذه المدة الزمنيـة .

ب ـ الحاجات الانسانية قابلة للاحلال :

٧ ـ يمكن أن تحل حاجة انسانية محل اخرى ، وتتوقف قابلية الاحلال على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وسيلة الاشباع . ولتوضيح ذلك ، نقول أن الحاجة الواحدة قد تنقسم ، لظهور وسيلة للاشباع ، الى حاجتين . ومثل هذا الوضع يسمح بحلول حاجة منهما محل الأخرى . فقد يكون الفرد فى حاجة الى أن يدخن سيجارة ، ويحل محلها حاجته الى تناول القهوة أو الشاى . وهذا الاحلال يتوقف طبعا على مقدار ما يخلعه الفرد من خصائص متميزة على كل من الحاجتين مما يدخل فى النطـاق النفسى .

وقد يكون الاحلال ناقصا ، وقد يقترب من الكمال ويتوقف ذلك على معيار شخصى .

ولظاهرة الاحلال هذه اهميتها فى حل « المشكلة الاقتصادية » ، وأيضا فى صياغة بعض القواعد الاقتصادية كما هو الحال ـ كما سنرى فى نظرية الثمن ـ اذ أن التمكن مـن الاحـلال (اى قيام البـديل) يعطى المشترى فرصة التحول من سلعة الى أخرى ، وهو أمر يجب أن يدخله المنتج فى حسابه عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر فى ايراده .

ج ـ الحاجات الانسانية قابلة للانقسام :

٨ ـ كل حاجة قابلة للاشباع ، وهـذه القاعدة عامة . ومعنى أن الحاجة قابلة للاشباع هـو أن قدرا محـددا من الموارد (الأموال) يكفى لاشباعها ، وانها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الاشباع .

بل ان الاستمرار فى استهلاك الموارد ، يسبب بعد وقت معين ، ضررا لا نفعا ، الما لا لذة فالقابلية للاشباع لابد أن تظهر فى لحظة أو فى أخرى . وميل حدة الحاجة الى التناقص ، كلما تلقت قدرا من الاشباع ، يفترض قابلية الحاجة الى الانقسام . فقد يشبع قدر من الحاجة ويظل قدر دون اشباع .

وترد قابلية الحاجة للاشباع الى طبيعة الانسان النسبية ، فالانسان محدود القدرة حتى فى دائرة الاشباع .

ولقابلية الحاجة للانقسام أهمية كبيرة فى الدراسة الاقتصادية وخاصة

فى قيام التحليل الحدى ، وفى نظرية الطلب ونظرية الاثمان ، كما سنرى فيما بعد .

ثانيا — الاموال الاقتصادية

الاموال الاقتصادية :

٩ — الوسائل أو الأشياء المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية تعرف بالاموال . ولكن ليست كل الاموال هو ما يعنى به علم الاقتصاد . فمثلا ، لكى يعيش الانسان يلزمه أن يتنفس ، ولكى يتنفس يلزمه الهواء . الهواء اذن من تلك الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع حاجات الانسان.

ولكن علم الاقتصاد لا يعنى بهذا النوع من المال ، ويطلق عليه اسم المال الحر أو المال غير الاقتصادى ، لان الهواء ، فى ظرف الحياة العادية متوافر لمن يشاء ، يحصل كل انسان على حاجته منه دون حاجة الى جهد يبذله فى الحصول عليه .

والعبرة لكى يصبح المال مالا اقتصاديا هو بضرورة بذل جهد فى الحصول عليه .

أموال الانتاج وأموال الاستهلاك :

١٠ — والوسائل المادية التى يقطعها الانسان من الطبيعة لا يلزم أن تكون صالحة مباشرة لاشباع حاجاته لكى تسمى أموالا ، وانما يكفى أن تساعد على هذا الاشباع أو تؤدى اليه ، ولو بطريق غير مباشر . فمبانى المصانع والآلات التى تحتويها لا تصلح للاستهلاك المباشر . وهذا النوع من الاموال يسمى أموال انتاج أو وسائل انتاج (أموال غير مباشرة) .

أما النوع الثانى من الاموال وهو ذلك الذى يصلح للاشباع المباشر لحاجات الانسان فيسمى اموال استهلاك ، أو وسائل الاستهلاك (أموال مباشرة) .

هذا التقسيم ، مثل العديد من التقسيمات الاقتصادية الاخرى ، تقسيم نسبى . فهناك من الاموال ما لا يمكن أن يكون الا من أموال الانتاج كالآلات والمعادن الخام ، ومنها ما لا يمكن أن يكون الا من أموال الاستهلاك مثل الطعام ، والشراب ، والملابس .

ولكن منها ما يصلح أن يكون هذا وذاك وفقا للاستعمال الذى يستخدم فيه المال بالفعل . فالكيروسين عندما تستخدمة ربه البيت فى الاضاءة يعتبر مال استهلاك ، ومال انتاج عندما يستخدم فى ادارة آلات المصانع .

ولتقسيم الاموال الاقتصادية الى أموال الاستهلاك (الاموال المباشرة) والى أموال الانتاج (الاموال غير المباشرة) ، اهمية كبيرة فى الدراسات الاقتصادية سواء فى نظرية رأس المال (١) ، او فى نظرية القيمة (٢) ، أو فى التفرقة بين النظم الاقتصادية (٣) ، على نحو سنراه فيما بعد .

بعض تقسيمات الاموال :

١ ــ أموال الاستهلاك المعمرة ، وأموال الاستهلاك غير المعمرة :

١١ ــ استخدام الانسان للأموال الاقتصادية فى اشباع حاجاته يسمى استهلاكا ، ، يستوى فى ذلك أن يحدث الاستهلاك دفعة واحدة (الاستهلاك الفورى) ، أو أن يمتد الاستهلاك عبر فترة من الزمن (الاستهلاك المستمر) . والاموال التى يمتد استخدامها فترة طويلة نسبيا من الزمن كالمنازل ، والسيارات ، والثلاجات ، تسمى أموالا معمرة . ولكن الاموال التى ينتهى الانتفاع بها باستخدامها مرة واحدة أو لا يمتد هذا الاستخدام فترة طويلة من الزمن ، تسمى أموالا غير معمرة .

٢ ــ الاموال القابلة للاستبدال والاموال غير القابلة للاستبدال :

١٢ ــ يقصد بالأموال القابلة للاستبدال تلك الأموال التى لها بديل ، ويتوقف كون المال بديلا عن آخر على قدرته على تقديم نفس الاشباع للانسان . ومن هنا يتضح أن كون المال بديلا عن آخر مسألة تخضع للمعيار الشخصى ، أى تخضع لتقدير المستهلك الذى يتلقى الاشباع . وقد يكون

---

(١) بالنسبة لنظرية رأس المال ، يرى كثير من الكتاب ، أن رأس المال العينى (الفنى) هو مجموعة من الأموال غير المباشرة أى من أموال الانتاج ، أى هى مجموعة من الأموال الوسيطة التى تزيد من نتاجية العمل .

(٢) بالنسبة لنظرية القيمة ، ترى نظرية المنفعة ، وهى تفسر قيمة المبادلة بالمنفعة ــ أن قيمة اموال الاستهلاك تتوقف على المنفعة التى يحصل عليها المستهلك منها ، بينما تتحدد قيمة أموال الانتاج من قيمة أموال الاستهلاك التى تستخدم الأولى فى الحصول عليها .

(٣) تعتبر التفرقة بين أموال الاستهلاك وأموال الانتاج أساسية فى التفرقة بين النظم الاقتصادية . فالنظام الرأسمالى يعترف للأفراد بحق تملك اموال الاستهلاك واموال الانتاج . بينما لا يعترف النظام الاشتراكى للأفراد بأن يتملكوا أموال الاستهلاك دون أموال الانتاج .

البديل كاملا حينما يقدم نفس الاشباع ، وقد يكون غير كامل حينما يقدم اشباعا أقل . وتتوقف درجة كمال البديل على تقدير المستهلك .

٣ — الاموال المتكاملة والاموال غير المتكاملة :

١٣ — يعتبر المالان متكاملين اذا كان لابد أن يستخدما معا فى اشباع نفس الحاجة . وتعتبر الانواع المختلفة من أموال الانتاج التى تستخدم فى انتاج سلعة واحدة متكاملة . والتكامل بالنسبة لاموال الاستهلاك قد يكون ، فى بعض الاحيان مسألة شخصية ، فالشاى والسكر متكاملان فى كثير من البلاد ، مثل مصر ، ولكنها ليسا كذلك فى البلاد الشمالية . الا أنه فى غالب الاحيان ما يكون التكامل مسألة موضوعية حينما لا تشبع حاجة واحدة الا باستخدام نوعين من الاموال (السيارة والبنزين مثلا) .

ثالثا — الانتاج والتوزيع

تعريف الانتاج :

١٤ — رأينا أن الأموال الاقتصادية هى تلك الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية ، والتى يستلزم الحصول عليها بذل جهد انسانى .

والنشاط الذى يبذله الانسان لكى يحصل من الطبيعة على الوسائل المادية التى يستخدمها فى اشباع حاجاته يسمى انتاجا .

الانتاج اذن ، هو نشاط يقوم به الانسان ويطوع به الموارد الطبيعية لخدمة حاجاته ، أى يحولها الى أموال صالحة لاشباع هذه الحاجات ، أما من خلال تغيير خصائصها ، أو من خلال نقلها من مكان الى مكان آخر تكون فيه الحاجة أشد ، أو من خلال نقلها من زمان الى زمان آخر ، تكون فيه الحاجة اليها أشد ، أى عن طريق تخزينها .

والانتاج هو تفاعل يحدث بين الطبيعة وبين الانسان ، يحصل من خلاله الانسان على الوسائل المادية ، أى الاموال التى يستخدمها فى اشباع حاجاته . هذا التفاعل ، اذا نظر اليه من زاوية النشاط الذى يقوم به الانسان ، والجهد الذى يبذله فيه ، سمى عملا .

عناصر الانتاج :

١٥ — فالعمل اذن هو جهد واع وهادف ، يسلطه الانسان على الطبيعةمن اجل تطويعها لخدمة حاجاته ، وينبغى أن يكون هذا الجهد على شىء من الرقابة والانتظام والامتداد الزمنى لكى يسمى عملا .

والعمل هو العنصر الايجابى فى عملية الانتاج ، فالطبيعة من وجهة نظر علم الاقتصـــاد ، كم ثابت لا يفنى ، هو امر معطى ، موضوع يسلط عليه الجهد البشرى ، وليست عاملا مستقلا فى عملية الانتاج . والمقصود بالعمل كعنصر من عناصر الانتاج ، قوة الانســـان سواء كانت ذهنية أو عضـــلية .

والموضوع الذى يسلط عليه الانسان مجهوده هو الموارد الطبيعية واهم هـــذه الموارد الطبيعية ، التى لا يكون للانسان دخـــل فى وجودهـــا الاراضى الزراعية ، والغابات ، والانهار ، وما تحتويه الارض فى باطنها من معادن . . الخ .

وترجع اهمية الموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الانتاج الى انها تعتبر المنبع لكل السلع التى ينتجها الانسان .

كذلك يحتاج العمل لكى يباشر مهمته الى أدوات للانتاج يطلق عليها رأس المال . والمقصود برأس المال كعنصر من عنـــاصر الانتـــاج ، السلع الناتجة عن تضافر العمل والطبيعة ، والتى تستخدم لاشباع الحاجات الانسانية عن طريق غير مباشر ، كالآلات ومبانى المصانع والسلع غير تامة الصنع ، والمواد الأولية ما دامت قد تجاوزت صورتها الطبيعية .

العمل ، والطبيعة ، وراس المال يكونون اذن عناصر الانتاج ومـــن تضافرهم يخلق الانتاج ، الا ان العمل هو العنصر الاصيل من بين عناصر الانتاج .

الانتاج الطبيعى والانتاج السلعى :

١٦ — الانسان قد ينتج المـــال لكى يستهلكه هو وأسرته ، وذلك كما يفعل الفلاح حينما يأكل الخضروات التى زرعها فى حقله . وفى هذه الحالة تجتمع فى الشخص الواحد صفتى المنتج والمستهلك . فهو ينتج من أجل استهلاكه ، وهو يستهلك ما ينتج . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الانتاج يعرف بالاقتصاد الطبيعى .

على أن الأغلب الأعم ، هو أن ينتج الانســـان لكى يبيع المـــال الذى ينتجه فى السوق ، ويحصل على ثمن فى مقابله ، ويشترى بهذا الثمن أو ببعضه الاموال الاخرى التى يرغب فى شرائها . وهذا النوع من الانتاج يسمى الانتاج السلعى . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الانتاج يعرف بالاقتصاد السلعى أو الاقتصاد النقدى .

الطابع الاجتماعى للانتاج :

١٧ — والانتاج السلعى بالضرورة له طابع اجتماعى ، ذلك انه يحدث فى جماعة وبواسطة جماعة ، وهو يكتسب هذا الطابع نتيجة للطابع الاجتماعى للعمل .

والانتاج فى عصرنا الحديث عملية اجتماعية بالغة التعقيد ، فعملية مثل انتاج رغيف الخبز يشارك فيها بطريق مباشر عدة آلاف بل عشرات الآلاف من العمال (من استصلاح للاراضى ، لزراعة القمح ، لنقله الى المطاحن ، ثم الى المخابز ، وأخيرا الى المستهلكين) .

ولما كان الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات ، فانه يتحدد بما يهدف اليه ، وعلى ذلك فأن الحاجات هى التى تحدد الانتاج . ولكن الحاجات متعددة ، والموارد محدودة ، لذلك فمن غير المتصور مع هذا الوضع أن يقابل كل حاجة الانتاج اللازم لاشباعها . ومن هنا تصبح المشكلة هى مشكلة تحديد الحاجات التى تحدد دون غيرها الانتاج . واذا أمكن تحديد نوع الانتاج فما هى الوسائل التى يمكن اتباعها للتحقق من أن الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف الجماعة سوف توجه لانتاج ذلك النوع . وما هى العلاقة القائمة بين حجم ونوع الموارد الموجودة تحت تصرف الجماعة وبين نوع الانتاج الذى يحقق القدر الاعظم من المنفعة . وهذه الاسئلة وما يتفرع عنها من اسئلة أخرى تبين الى أى مدى يكون الانتاج ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة .

رابعا — التوزيع

١٨ — المقصود بالتوزيع الكيفية التى يقتسم بها ثمن السلعة بين من شاركوا بشكل أو آخر فى انتاج هذه السلعة .

وهذه الانصبة يمكن أن تكون اجرا للعمال ، أو فائدة لاصحاب رؤوس الاموال ، أو ريعا لملاك الاراضى ، أو ربحا لمن يقومون بادارة عملية الانتاج لحسابهم .

والدخل الذى يحصل عليه الفرد يتوقف بالدرجة الاولى ، لا على نوع واهمية السلعة التى ينتجها (أو الخدمة التى يؤديها) ، ولكن يتوقف على دورة فى العملية الانتاجية هل هو عامل ، وبأى درجة من المهارة أو التخصص الفنى ، أو راسمالى او صاحب ارض . ودراسة كيفية توزيع ثمن سلعة ما ، تهدف الى معرفة كيفية توزيع الدخل القومى فى مجموعة بين المواطنين .

والدخل القومى هو مجموع السلع والخدمات التي تنتج في بلد معين في خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة .

فاذا عرفنا كيف يوزع ثمن سلعة ما ، استطعنا أن نعرف كيف يوزع مجموع اثمان السلع والخدمات التي تنتج فى خلال العام بين العمال ، والراسماليين ، واصحاب الأراضى . وبعبارة اخرى ، استطعنا ان نعرف كيف تتحدد بناء على دورها في عملية الانتاج الدخول التي تحصل عليها كل مجموعة من هذه المجموعات من المواطنين ، وهذا هو المعنى الأعم لكلمة التوزيع الاقتصادي .

وغنى عن الذكر أن القواعد التي تحكم هذا التوزيع ، تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد . ففي النظام الاقطاعي حيث يحتل ملاك الأراضى مكان الصدارة ، ويعتمد الانتاج اكثر ما يعتمد على الزراعة ، يحصـــل هؤلاء المـــلاك على القـــدر الأعظم من الدخل القـــومى وفى النظـــام الراسمالى ، حيث يقوم الراسماليون بتوجيه الانتاج ويملكون راس المال المستخدم فيه ، يحتفظ الراسماليون لأنفسهم بالقدر الأعظم من الدخل القومى . وفى النظام الاشتراكى يحصل المنتجون الفعليون وهم العمـــال والفلاحون على الثمار الكاملة لعملهم .

دور الأثمان كرابط بين الانتاج والتوزيع :

١٩ ـ عندما يذهب المشترى الى السوق ليشترى سلعة ما ، يدفع ثمنا معينا لهذه السلعة ، يبدو أنه يتعامل مع شيء ما ، هو السلعة التى يشتريها ، ولكن ، فى حقيقة الأمر ، انه يتعامل مع كل ما شاركوا فى انتاج السلعة ، لأن الثمن الذى يدفعه فى السلعة هو المقابل الذي يؤديه لهؤلاء المنتجين نظير مشاركتهم فى انتاج السلعة , كذلك عندما يقبل المنتجون على انتاج سلعة ما ، يبدو أنهم يتعاملون مع أشياء هي السلعة التي يطرحونها فى نهاية الأمر فى السوق .

وفى الحقيقة فانهم يتعاملون مع المستهلكين الذين يشترون منهم هذه السلعة . اذن هو تعبير عن رابطة اجتماعية تقوم بين المتعاملين في السوق مشترين كانوا أم بائعين .

والاثمان هى المحصلة النهائية لتصـــارع قوى مختلفة فى الســـوق نسميها قوى العرض والطلب على سلعة معينة . وبعبارة أخرى ، تعبر الاثمان على توازن القوى السابقة فى لحظة معينة ، فاذا ما غيرت هذه القوى من أوضاعها ونجم عن ذلك توازن جديد ، تغيرت الأثمان لتعبر عن هـــذا التوازن الجديد .

والتغيرات التى تحدث فى الاثمان تؤثر فى الدخول المختلفة لعوامل الانتاج التى شاركت فى انتاج السلعة ، نظرا لأن هذه التغيرات سوف تؤدى الى تغيرات مماثلة فى المبالغ الموزعة على كل من هذه العوامل نظير اشتراكهم فى عملية الانتاج .

كذلك فانه عن طريق الأثمان نستطيع الحكم على مدى كفاءة عملية الانتاج بالنسبة للمشروعات المختلفة . ولبيان ذلك نفترض اننا بصدد مصنعين ينتجان سلعة واحدة ، ولكن احدهما يطلب فيها ثمنا اقل من الثمن الذى يطلبه المصنع الآخر ، ليس لانه يقنع بربح اقل ، ولكن لانه يستطيع انتاج السلعة بتكاليف أقل ، أى بكفاءة انتاجية اكبر .

وموضوع الكفاءة فى الانتاج لا يقل فى اهميته عن موضع الكيفية التى يتوزع بها ثمن السلعة المنتجة على الأشخاص الذين ساهموا فى انتاجها ، فكلما زادت الكفاءة الانتاجية فى مجتمع من المجتمعات ، وكلما انتشرت هذه الكفاءة الانتاجية على مختلف القطاعات الانتاجية التى يتكون منها الاقتصاد القومى ، كلما زاد حجم الدخل القومى الذى يمكن توزيعه .

هذه الكفاء فى الانتاج ، تتوقف على اشياء عديدة منها مستوى المعرفة التكنولوجية السائدة ، والأساليب التكنولوجية المطبقة بالفعل فى الانتاج ، والكيفية التى تتوطن بها الصناعات .. الخ .

الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية معقدة ومتشابكة :

٢٠ — لقد استعرضنا — فيما تقدم — عددا من أهم المشكلات التى يطرحها ويبحثها علم الاقتصاد ، ولو دققنا النظر فى هذه المشكلات نخرج بالملاحظات الآتية :

(١) الظواهر الاقتصادية على درجة كبيرة من التعقيد . فالحل الذى يبدو ، للوهلة الأولى ، انه الحل الصحيح قد لا يكون كذلك ، وغالبا ما يكون كذلك .

ويرجع هذا التعقيد الى تعدد العوامل التى تحكم وضع اية مشكلة أو الاشارة الى الحل السليم لها .

(٢) الظواهر الاقتصادية مرتبطة كل الارتباط بعضها بالبعض الآخر ، فالكيفية التى يجرى بها ، التوزيع مرتبطة اشد الارتباط بالكيفية التى يجرى بها الانتاج .

فالتوزيع هو الوجه الآخر للانتـاج . وهما معا مرتبطان بمشكلة الأثمان ، ومستوى الدخل القومى يتوقف الى حـد كبير على مستوى الكفاءة فى الانتاج .

(٣) الظواهر الاقتصادية تعبر عن مشـاكل على درجة كبيرة من الأهمية ، اذ يتوقف على حلها مستوى معيشة الانسان ، وقدرة الانسان على الحياة والاستمرار على ظهر الأرض .

(٤) المشكلات الاقتصادية التى يطرحها ويبحها علم الاقتصاد تختلف اهميتها وطبيعتها باختلاف نوع النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد ، هل هو نظام راسمالى ، أم نظام اشتراكى .

خامسا ـ القوانين الاقتصادية

٢١ ــ يهدف كل علم الى اقامة قوانين تحـكم الظواهر موضـوع دراسته ، ونحن نعرف أن العلوم الطبيعية كعلم الطبيعة ، أو علم الاحياء ، او علم الكيمياء ، تعرف فكرة القانون العلمى . والقانون العلمى يعبر عن ارتباط عام وضرورى وثابت بين الظواهر الطبيعية . مثل ذلك ، قانون غليان الماء عند ارتفاع درجة الحرارة الى مائة درجة مئوية ، يعبر عن ظاهرة طبيعية جديدة هى غليان الماء اذا توافرت ظروف معينة ، وهى ارتفاع درجة الحرارة الى مائة درجة مئوية . هذا الارتباط بين ظاهرة غليان الماء وارتفاع درجة الحرارة الى مائة درجة مئوية ، ارتباط عام بمعنى انه يحدث للماء أيا كان مصدر الطاقة ، وأيا كان مصدر الماء . وهو ارتباط ضرورى وحتمى ، لا يقبل الاستثناء . وهو ارتباط ثابت يحدث فى كل فصول السنة . هذا الارتباط العام ، الضرورى ، الثابت يعبر عنه فى شكل قانون علمى .

القانون العلمى اذن يتضمن فكرة انتظام وتجدد بعض الظواهر عنـد تحقيق ظروف معينة . فاذا قامت بين ظواهر مختلفة علاقات دائمة وواحدة أطلق على هذه العلاقات فى كل مرة تتوافر فيهـا ظروف معينـة لفظ القوانين العلمية .

والمجتمع الانسانى ، مثله مثل الطبيعة ، التى تحيط به ويعيش عليها يخضع بدوره لأنواع مختلفة من الارتباطات العامة والضرورية والمستقرة بين مختلف الظواهر الاجتماعية . والقوانين التى تخضع لهـا الحيـاة الاجتماعية للانسان تسمى القوانين الاجتماعية .مثل ذلك ، قانون الترابط

الضرورى بين الحيـاة الاقتصـادية السـائدة وبين السلطة السـياسية السـائدة .

والقوانين الاقتصادية هى نوع من أنواع القوانين الاجتماعية يعنى بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية ، وهى الجانب المتصل بانتاج وتوزيع الأموال . وهى ، مثل سائر القوانين الاجتماعية يصدق عليها ما يصدق على قوانين الطبيعة من كونها تعبيرا عن ارتباطات عامة ، ضرورية ومستقرة ، تنشأ وتسرى مستقلة عن وعى الانسان وعن ارادته وعن امكان اكتشافها واستخدامها فيما ينفع الانسان .

والقوانين الاقتصادية التى يكشف عنها علم الاقتصاد ، لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة بل لها فوائد عمليـة محققـة . فهى تستخدم كأداة للتنبؤ لما يحتمل حدوثه فى المستقبل من الوقائع الاقتصـادية . فقانون العرض والطلب يمكننا من التنبؤ بحصول انخفاض فى ثمن السلعة اذا ما ارتفع ثمنها . كذلك ترسم لنا هذه القوانين الحلول الملائمـة للمشـاكل الاقتصادية . مثل ذلك اذا كانت الدولة تشكو من الغـلاء ، ومصـابة بالتضخم النقدى ، يمكن لنا ايجاد حل لهذه المشـكلة باستخدام قانون اقتصادى يقيم علاقة بين التضخم النقدى (أى زيادة النقد المتداول مع بقاء الانتاج على حاله) وارتفاع الأثمان ، وذلك بامتصاص النقد المتداول الزائد عن طريق الضرائب أو عقد القروض العامة ، أو بزيادة الانتاج .

التفاوت فى الاهمية بين القوانين الاقتصادية :

٢٢ — وليست كل القوانين الاقتصادية على نفس الدرجة من الأهمية وبصفة عامة كلما كان القانون اكثر عمومية ، أى كلمـا كان يسرى على مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية ، أو على عدد كبير منها ، كلمـا كان اكثر اهمية ، لانه عندئذ يقدم تفسيرا لعدد أكبر من الظواهر الاجتماعية ويعبر عن علاقات تتميز بأنها علاقات جوهرية .

ومن جهة اخرى ، قد يكون لقانون اهمية كبرى فى نظام اقتصادى معين ويفتقد جزءا كبيرا من اهميته فى نظام اقتصادى آخر .

وفى حدود النظام الاقتصادى الواحد — كالنظام الراسمالى مثلا — تتفاوت القوانين الاقتصادية ، أيضا ، فى أهميتها . فمنها ما هو رئيسى ومنها ما هو ثانوى . فالقانون الرئيسى هو الذى يتصدى لتفسير العلاقات الرئيسـية أو الأساسية التى تبرز جوهر هذا النظام وتميزه عن غيره . أما القانون الثانوى فهو الذى يفسر جانبا محدودا أو جزءا من جوانب العلاقات الاقتصادية التى يتكون منها هذا النظام .

والتمييز بين القوانين الرئيسية أو الأساسية والقوانين الفرعية أو الثانوية أمر بالغ الأهمية ، بل انه جوهر البحث العلمى ، كما أن الخلط بينهما أو احلال أحدهما محل الآخر هو المصدر الرئيسى للأخطاء الكبرى التى ترتكب فى فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية .

خصائص القوانين الاقتصادية :

٢٣ — والقوانين الاقتصادية تختلف عن القوانين الطبيعية بعدة أمور ، جعلت البعض يتشكك فى معرفة الحياة الاقتصادية لعلاقات تتسم بالعمومية وبالحتمية وبالاستقرار ، وهى الصفات اللازمة لقيام أى قانون طبيعى .

والواقع أن هناك فارقا أساسيا بين القوانين الطبيعية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية . فبينما تعكس القوانين الطبيعية مفعول قوى تلقائية ، فان القوانين الاجتماعية تظهر من خلال تصرفات أفراد عاقلين ، يتحركون بوعى لتحقيق اهداف يضعونها نصب أعينهم .

ولكن هذا الفارق لا ينفى ، مع ذلك ، أن المجتمع الذى يتكون من هؤلاء الأفراد العاقلين يخضع ، فى مجموعه ، لقوانين موضوعية مستقلة عن وعى الانسان وارادته . والسبب فى ذلك هو ان الانسان الفرد مهما ارتفع بوعيه ، لا يستطيع ان يحدد لنفسه نوع المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا أن يرسمه وفق هواه ، وانما يعيش فى مجتمع حددت ملامحه قرون طويلة من التطور التاريخى .

والفارق ، السابق ذكره ، بين القوانين الاجتماعية والقوانين الاقتصادية ، وان كان لا ينفى قيام قوانين فى النطاق الاجتماعى والاقتصادى ، الا انه من ناحية أخرى يضفى على القوانين الاقتصادية عدة خصائص ، اهمها ما يلى :

١ — القوانين الاقتصادية نسبية التطبيق او اقل عمومية ، بمعنى انها تتغير بتغير الزمان والمكان . فالحياة الاقتصادية فى المجتمعات البدائية ، لا تشبه الحياة الاقتصادية فى المجتمعات المعاصرة . وينبغى على ذلك أن القوانين الاقتصادية التى كانت تنطبق على المجتمعات الأولى قد لا تنطبق ، على نفس النحو ، فى المجتمعات الأخيرة . كذلك فان ظروف الحياة الاقتصادية فى بعض المجتمعات المعاصرة تختلف عن الظروف السائدة فى البعض الآخر من هذه المجتمعات . فظروف الحياة الاقتصادية فى البلد

الراسمالي تختلف عن ظروف الحياة الاقتصادية في البلد الاشتراكي . ونفس القول يصدق أيضا على اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة . ويترتب على ذلك ، أن القوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم ، قد لا تنطبق في بلد متخلف ، وان تلك التي تنطبق في بلد راسمالي قد لا تنطبق في بلد اشتراكي .

نخلص من ذلك ، الى أن الثبات والاستقرار اللذان يتصف بهما القانون الطبيعي ، هما ثبات واستقرار نسبيان بالنسبة للقانون الاقتصادي .

وتفسير ذلك يرجع الى ان المجتمع الانساني قصير العمر ، بالمقارنة مع عمر الظواهر الطبيعية ، والى ان هذا المجتمع يتغير — وتتغير معه القوانين التي تحكمه — بسرعة أكبر من السرعة التي تتغير بها الظواهر الطبيعية .

٢ — القوانين الاقتصادية تعبر عن ارتباطات بين الظواهر الاقتصادية أقل حتمية في حدوثها عن الارتباطات التي تعبر عنها القوانين الطبيعية .

وبعبارة أخرى ، فان القوانين الطبيعية منضبطة الانطباق ، على عكس القوانين الاجتماعية فهي أقل انضباطا ، بمعنى أنها تقبل الاستثناءات .

وتفسير ذلك ان الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الاقتصادية هي اكثر عددا ، وأكثر تشابكا ، عن تلك اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الطبيعية . ولذا فان القوانين الاقتصادية قد تكون أقل انضباطا ، لا لعدم صحة الارتباطات التي تقيمها بين الظواهر الاقتصادية المختلفة ، ولكن لعدم توافر الظروف الكثيرة اللازمة لقيام هذه الارتباطات .

٣ — ويترتب على كون القوانين الاقتصادية انها أقل حتمية ، أنها تتميز أيضا بعدم دقتها الحسابية . فالقوانين الاقتصادية لا يمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة محددة ، وانما تعبر فقط عن مجرد ميل أو اتجاه معين . فلا يمكن أن نقرر ، مقدما ، وعلى سبيل المثال ، ان ارتفاع ثمن سلعة معينة بنسبة ١٠٪ ، يؤدي الى قلة الطلب عليها بنسبة ١٥٪ ، ولكن يمكن القول فقط بأن هذا الارتفاع في الثمن سيؤدي

الى قلة الطلب عليها بنسبة اكبر او اقل من نسبة الزيادة فى الثمن .

ويرجع السبب فى هذا الاختلاف بين القوانين الاقتصادية ــ وبين القوانين الطبيعية الى أن العوامل المؤثرة فى الأحوال الاقتصادية كثيرة متشابكة ، فى كثير من الأحوال ، ويكفى ان يتغير عامل واحد من بين هذه العوامل الكثيرة حتى لا ينطبق القانون بحذافيره .

استعرضنا فى الصفحات السابقة ، تعريفا لعلم الاقتصاد والعناصر الداخلة فى هذا التعريف يهدف بيان طبيعة ونطاق هذا العلم .

وبعد باب تمهيدى ندرس فيه المشكلة الاقتصادية والحساب الاقتصادى ، سوف تنقسم دراستنا لهذا العلم الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول ــ النظم الاقتصادية .

القسم الثانى ــ نظرية الانتاج .

القسم الثالث ــ الأثمان والتوزيع .



البـــاب التمهيـــدى

المشكلة الاقتصادية والحساب الاقتصادى

تنقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين :

الفصل الأول : المشكلة الاقتصادية .

الفصل الثانى : الحساب الاقتصادى .

الفصل الأول

المشكلة الاقتصادية

٢٤ — سوف تنقسم دراستنا للمشكلة الاقتصادية الى قسمين : في القسم الأول ، نتناول الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . وفى القسم الثانى ندرس التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة . ولذا فاننا نتناول دراسة المشكلة فى مبحثين :

المبحث الأول : الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية .

المبحث الثانى : التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة .

المبحث الأول

الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية

عناصر المشكلة الاقتصادية :

٢٥ — مما سبق نستطيع أن نتبين كيف يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بوجود الانسان وتفاعله مع البيئة والظروف المحيطة به ، اينما وجد ، وبصرف النظر عما يكون قد بلغه من تطور اجتماعى . والحاجة الى هذا العلم ترجع الى حتمية مواجهة الانسان لما اصطلح على تسميته « بالمشكلة الاقتصادية » تلك المشكلة التى يمكن تحليلها الى عنصرين اساسيين :

١ — تعدد الحاجات الانسانية :

وقد عرفنا أن هذه الحاجات فضلا عن أنها كثيرة ، فهى ايضا متنوعة وتختلف باختلاف الزمان والمكان . وأخيرا فهى فى تجدد وتزايد ، على مدى الزمن ، ومع تطور المدنية ، وتغير العادات الاجتماعية . والأسباب التى تفسر هذا التزايد ترجع الى الزيادة المطردة فى السكان ، من ناحية وترجع ايضا الى التقدم الحضارى بوجه عام ، والتقدم التكنولوجى بوجه خاص ، من ناحية أخرى .

٢ ــ الندرة « النسبية » للموارد الاقتصادية :

والموارد الاقتصادية ، أى الأموال الاقتصادية محدودة ، أو كما يقال أنها نادرة بمعنى نسبى ، أى بالمقارنة بالاستخدامات التى يمكن أن تستخدم فيها . فلو أن مجتمعا ما استخدم كل ما لديه من موارده فى انتاج السلع الاستهلاكية التى يرغب فيها ، لبقى هناك من الحاجات ، مع ذلك ، دون اشباع ، ذلك أن الحاجات الانسانية لا نهائية ، كلما أشبع الانسان جانب منها برز من وراء الأفق جانب آخر لم يخطر له من قبل على بال .

وعلى ضوء الحقيقتين السابقتين (تعدد الحاجات الانسانية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية) ، يصبح من غير المعقول ان نتصور استطاعة المجتمع اشباع كل الحاجات التى يحس بها أفراده . بل يتعين عليه القيام بعملية مفاضلة بين المطالب المتعددة من حيث اهميتها والحاحها ، بغرض اتخاذ قرار بأولوية بعضها فى الاشباع على البعض الآخر .

وعملية المفاضلة هذه بين الحاجات التى تشبع وتلك التى لا تشبع ، تعرف فى علم الاقتصاد بمشكلة الاختيار . وليس يكفى أن يحدث هذا الاختيار . وانما ينبغى أن توجد الوسيلة التى تكفل توجيه الموارد بالفعل الى الاستخدامات التى تتفق مع هذا الاختيار ، وتسمى عمليتى الاختيار والتوجيه معا . أى الاستخدام الفعلى للموارد الاقتصادية فى انتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الأولى بالاشباع ، وبالكمية الملائمة من كل سلعة يقع الاختيار عليها بمشكلة التخصيص أو تخصيص الموارد .

مشكلة التخصيص ونوعية الموارد :

٢٦ ــ ومشكلة التخصيص لا تنشأ ، فقط من ندرة الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع الحاجات التى تستخدم فى اشباعها . فلو أن كل مورد من الموارد الاقتصادية لم يكن يصلح الا لاشباع حاجة معينة بذاتها لبقيت مشكلة الندرة ، وانتفت مشكلتا الاختيار والتخصيص .

ولكن مشكلتى الاختيار والتخصيص تنشآن لأن الموارد الاقتصادية ليست موارد « نوعية » أى لا تصلح الا لاستخدام واحد معين ، ولكنها متعددة الاستخدامات . فقطعة الأرض الواحدة تصلح لزراعة محصولات عديدة ، أو البناء عليها ، أو اقامة طرق عليها .. الخ . كذلك فان العامل

الكهربائى يستطيع أن يعمل فى عدة صناعات كهربائية ـ تنتج سلعا مختلفة ـ ولكن تتطلب خبرته .

وقابلية الموارد لتعدد الاستخدامات تتوقف على عاملين :

ا ـ طبيعة المورد الاقتصادى ، فقطعة الأرض ، التى ذكرناها فى المثل السابق ، تصلح لاستخدامات عديدة دون حاجة الى احداث تغيير فى طبيعتها .

ب ـ المدى الزمنى الذى ندخله فى حسابنا ، فالعامل الزراعى الذى لا يصلح الآن الا للعمل فى الزراعة ، قد يصبح بعد عامين عاملا صناعيا ممتازا ، وقد يصبح بعد عشر سنوات أو اكثر مهندسا كفئا . كذلك فان آلة النسيج لا تصلح الا للنسيج ، الا أن الاحتياطى النقدى ، الذى يرصد فى ميزانية مصنع النسيج لاستبدالها بعد استهلاكها ، يمكن أن يستخدم لا فى شراء آلة نسيج أخرى بل فى شراء سيارة أو آلة حاسبة .

نخلص ، انه فى المدى القصير ، تكاد تكون الغالبية العظمى من الموارد « نوعية » اى صالحة لاستخدام واحد دون غيره هو الذى أعدت له ، ولكن فى المدى الطويل ، تكاد تكون الغالبية العظمى ، بل كل الموارد متعددة الاستخدام ، اى صالحة للنقل من استخدام الى آخر . لذلك فان عنصر الزمن يزيد مشكلتى الاختيار والتخصيص صعوبة ولذلك يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند اجراء الحسابات والتحليلات الاقتصادية .

مشكلة اختيار أساليب الانتاج :

٢٧ ـ بعد تحديد الحاجات الانسانية ، التى استقر الرأى على اشباعها أولا (اى بعد حل مشكلة التخصيص والتوجيه) ، يأتى دور البحث عن كيفية استغلال الموارد الاقتصادية ، اى الطريقة التى سوف يتم بها الانتاج . وتعرف هذه المشكلة ، فى علم الاقتصاد ، بمشكلة اختيار أساليب الانتاج .

ومشكلة اختيار اساليب الانتاج الملائمة لا تنشأ ، فقط من الندرة النسبية للموارد ، وانما تنشأ لأن الموارد الاقتصادية قابلة للاحلال اى يمكن ان تكون بديلة بعضها عن البعض الآخر فى الاستخدام الواحد ، مثل ذلك ، قطعة الارض التى يزرعها ١٠ افراد لكى تنتج ١٠٠ اردب

من القمح ، يمكن ان يزرعها عامل واحد ، اذا استخدم لمعاونته فى زراعة قطعة الأرض هذه جرارا وآلة حصاد . فهنا يمكن للآلتين ان يحلا محل تسعة عمال . وبمعنى آخر يمكن لعنصر راس المال ان يحل محل عنصر العمل فى زراعة قطعة الأرض والحصول على نفس الانتاج . وهناك امثلة كثيرة لامكانية احلال الموارد بعضها للبعض الآخر .

وقابلية الموارد للاحلال ، تزيد موضوع الاختيار تعقيدا وصعوبة . فلو لم تكن الموارد قابلة للاحلال ، لما كانت هناك الا طريقة واحدة لانتاج السلعة الواحدة . ولكن قابلية الموارد للاحلال ، هى التى تمكن استخدام هذه الموارد ، ولكن بنسب مختلفة ، من انتاج نفس القدر من السلعة وبمعنى آخر فان قابلية الموارد للاحلال تؤدى الى تعدد طرق الانتاج ، او الأساليب الفنيـــة للانتاج .

واختيار طريقة معينة للانتاج دون غيرها ليس اختيارا تكنولوجيا بحتا ، اى يقوم به الفنيون وحدهم ، ولكنه اختيار اقتصادى ، لانه عندما نزيد من الكمية المستخدمة من مورد ما لانتاج سلعة معينة ، فان ذلك يكون على حساب سلعة اخرى كان يمكن ان يستخدم هذا المورد فى انتاجها . وبالعكس حينما ننقص من الكمية التى تستخدم من مورد آخر فاننا نطلق هذا المورد لكى يستخدم فى انتاج سلعة أخرى .

ومدى سلامة اتباع هذا الطريق او عدم سلامته تتوقف ، ضمن ما تتوقف عليه ، على قيمة السلعة التى حرم منها المورد الأول ومـــدى مساهمته فى انتاجها ، وعلى قيمة السلعة التى اضيف اليها المورد الثانى ومدى مساهمته فى انتاجها .

الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية :

٢٨ — مما سبق يتضح ان المشكلة الاقتصادية تتلخص فى نهـــاية الأمر الى مشكلة اختيار . هذا الاختيار الذى يكون ، اساسا اهتمامات النظرية الاقتصادية ، يشمل على عدة جوانب اهمها كالآتى :

أولا : على المجتمع ان يقرر — بطريقة او بأخرى — كمية الانتاج ، ونوعية الانتـــاج من السلع والخدمات المختلفة التى تشبع الحـــاجات الانســـانية .

وهذا يعنى ان المشكلة هنا هى اتخاذ القرارات بكيفية توزيع الموارد

المحدودة لانتاج السلع والخدمات المختلفة . وتختلف وسيلة اتخاذ هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادى . فمثلا فى اقتصاد السوق الحر ، يتم ذلك بواسطة ما يسمى « جهاز الثمن » ، ومن هنا تأتى دراسة نظرية الثمن Price Theory ، التى تحتل مكان الصدارة بين النظريات الاقتصادية .

ثانيا : على المجتمع ان يقرر ثانيا تحديد « الكيفية » التى سيتم بها انتاج هذه السلع ، اى لابد من اتخاذ قرار بشأن انسب الطرق لانتاج ما استقر الراى عليه من السلع والخدمات . وتظهر هذه المشكلة ، كما سبق أن أشرنا ، من تعدد أساليب الانتاج . ومعالجة هذه المشكلة يدخل فى نطاق الدراسات الخاصة « بنظرية الانتاج » . Production Theory

ثالثا : على المجتمع أن يعمل على زيادة مقدرته على الانتاج فى المستقبل ، ويتطلب ذلك أن يقرر الى اى حد يجب الحد من الاستهلاك الحاضر ، وتوفير قدر من الانتاج لغرض استعماله فى اقامة مشروعات جديدة قادرة على انتاج قدر اضافى من السلع فى المستقبل . وفى هذا المجال تبرز الدراسات العديدة التى تشتمل عليها نظريات التنمية والنمو الاقتصادى Economic Development and Economic Growth

رابعا : على المجتمع أن يحدد الوسيلة التى تحقق له الاستغلال الأوفى لامكانياته الانتاجية . وتبرز اهمية هذا الجانب اذا تذكرنا أن المجتمعات المختلفة تتباين من حيث مدى توافر الموارد والامكانيات الانتاجية المختلفة فيها ، كما ونوعا . فقد يكون مجتمعا غنيا بالمواردالبشرية ، وآخر بالموارد الزراعية ، وثالث بالامكانيات المنجمية ، ... الخ . ولذا يجب أن يأخذ كل مجتمع فى اعتباره عند اختياره نوع وكمية وطرق الانتاج ، ما يتمتع به من مزايا نسبية فى الموارد والامكانيات الانتاجية ، حتى يضمن عدم بقاء جزء منها عاطلا دون استغلال . ونظرية « التوظف Theory of Employment يختص بالبحث عن حلول مناسبة فى هذا الشأن .

خامسا : على المجتمع أن يقرر كيفية توزيع الانتاج على الذين شاركوا فى العملية الانتاجية . وفى هذا المجال يأتى دور نظرية التوزيع Distribution Theory التى تختص ببحث وتحليل العوامل المختلفة التى تحكم الفئات الاقتصادية المتباينة مثل العمال ، والراسماليين وملاك الأراضى .. الخ .

الجوانب السابقة تكون أساس الاختيار الذى يجب أن يقوم به المجتمع ، وهى تمثل ايضا الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية كما يواجهها اى مجتمع من المجتمعات . ولكن طرق التقرير او الحل للمشكلات التى تتناولها هذه الجوانب المختلفة تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسى والاقتصادى .

وفى المبحث الثانى من هذا الفصل سوف نعرض الى التصور العام لحل الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية فى كل من النظامين السائدين فى عالم اليوم ، النظام الراسمالى والنظام الاشتراكى .

المبحث الثـانى

التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية

فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة

٢٩ ـ لقد عرفت المجتمعات الانسانية ، فى مراحل تطورها المختلفة عدة انظمة اقتصادية واجتماعية تتباين فى طبيعتها ، هى على التوالى : النظام البدائى ، النظام الزراعى البدائى (الذى تسود فيه ما يسمى بطريقة الانتاج الآسيوى كالنظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى مصر الفرعونية وفى ارض ما بين النهرين) ، والنظام الاقطاعى ، والنظام الراسمالى واخيرا النظام الاشتراكى .

وسوف نقتصر فى دراستنا ، فى هذا المبحث ، على كل من النظامين الراسمالى والاشتراكى باعتبارهما النظامين السائدين فى عالمنا اليوم .

١ ـ النظام الراسمالى والمشكلة الاقتصادية

السلوك الرشيد والمشكلة الاقتصادية :

٣٠ ـ يجد النظام الراسمالى أساس تصوره فى حل المشكلة الاقتصادية فى فكرة السلوك الرشيد . وهى فكرة فلسفية استمدها اساسا من المذهب الحر . وتتلخص هذه الفكرة ، فى أن اذا ترك الشخص حرا فى تصرفاته فانه يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية . وهى تتمثل فى تحقيق القدر الاعظم من شىء ما ، قد يكون منفعة ، أم فائدة أم ربحا ... الخ ، بحسب صفته فى التصرف الاقتصادى مستهلكا كان ، أم راسماليا ، أم منظما ... الخ .

وبعبارة أخرى فان كل فرد اذا ترك حرا فانه يسعى ، وبشكل غريزى ، الى تحقيق فكرة التعظيم ، أى تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية . ولما كان المجتمع يتكون من مجموعة افراد فان المصلحة العامة سوف تتحقق من مجموع المصالح الفردية (الخاصة) . ويترتب على ذلك ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد فى تملك الأموال والتصرف فيها ، وفى عمله . وفى الميدان الاقتصادى ، ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق . وبذلك يمتنع على الدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية ، وعدم قيام احتكارات Monopoly أو اشتباه احتكارات Oligopoly .

والسلوك الرشيد ، بالمعنى السابق ، يفترض الاختيار ، اختيار طريق معين يحقق القدر الأعظم من شيء معين ، دون طرق أخرى لا تحقق هذا القدر الأعظم . وعندما يصل الانسان الى الوضع الذى يحقق له القدر الأعظم من شيء معين ، يقال انه فى حالة توازن ، بمعنى أنه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعه الى تغييره . فالمستهلك يكون فى حالة توازن عندما يستقر على اختيار تلك السلع التى ينفق عليها دخله والكميات التى يشتريها من كل سلعة ، بحيث يمكن أن يحقق أكبر قدر ممكن من المنفعه من هذا الدخل . والمنتج يكون ، مثلا ، فى حاله توازن عندما يستقر على تحديد تلك الكمية التى ينتجها من السلعة بحيث تحقق له أكبر قدر من الربح .

والتوازن يتحقق نتيجة للتوفيق بين قوى متعارضة ، تدفع فى اتجاهات مختلفة ، فالمستهلك الذى يقسم دخله المحدود على سلع مختلفه ، تتجاذبه هذه السلع ، كل منها يشده فى اتجاه الانفاق عليها ، ووضع التوازن الذى يستقر عليه ، والذى يحقق له القدر الاكبر من المنفعه ، هو المحصلة النهائية لهذه القوى المختلفة .

ودراسة السلوك الرشيد فى منهج الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، تعنى دراسة كيفية الوصول الى القدر الأعظم من هذا الشيء او ذاك (المنفعة ــ الربح ــ الفائدة .. الخ) . وهذه بدورها تعنى دراسة كيفية الوصول الى أوضاع التوازن ، وتلك بدورها تعنى بدراسة القوى المختلفة التى تؤثر على أوضاع التوازن .

والتوازن الذى يركز الفكر الرأسمالى البحث فيه وفى التغيرات التى تطرأ عليه هو التوازن الذى يحققه كل من شارك فى الحياة الاقتصادية سواء بصفته مستهلكا ، أو عاملا من عوامل الانتاج ، أو مالكا لوسائل

الانتاج فى ضوء الظروف الاقتصادية التى تحيط به . هذه الظروف يحددها له السوق ، وهو يتعرف عليها من خلال تعرفه على السوق ، وهو الوسط الذى تجرى فيه كافة العمليات الاقتصادية فى النظام الراسمالى ، وهو الرباط الذى يربط بين كافة الاطراف الداخلة فى هذا النظام والمؤشر الذى يحدد لها اتجاه حركتها .

السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية فى النظام الراسمالى :

مما سبق ، يتضح ، أن فكرة السلوك الرشيد تؤدى الى ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد ، وفى الميدان الاقتصادى ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ، وترك كل شىء يتقرر عن طريق السوق ، لانه يحقق فكرة التوازن التى تؤدى بدورها الى تحقيق فكرة التشغيل .

ومظاهر الحرية الاقتصادية تتجلى فى المجالات التالية :

١ — حرية الملكية الفردية : ويشمل ذلك كل انواع الثروة المادية كالأرض ، والمبانى والآلات .. الخ . ويتبع هذه الملكية حرية الفرد فى التصرف فى ممتلكاته واستغلالها كيفما يشاء .

٢ — سيادة المستهلك **Consumer's sovereignty :**

والمقصود بسيادة المستهلك هو أن « حريته » فى اختيار ما يروقه من سلع وخدمات ، تمثل العامل الاساسى فى تحديد نوع ، وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة . وهى التى تحدد فى النهاية شكل التوزيع النهائى لعوامل الانتاج بين الاستخدامات المختلفة ، ودوره هنا له النطاق الواسع الذى يبرر القول بأن المستهلك « ذو سيادة » .

٣ — حرية العمل والانتاج : اى ان لكل فرد الحرية فى اختيار المهنة التى يريدها ، ويوجه اليها امكانياته الذهنية او الجسمانية . كذلك فان لصاحب راس المال حرية استثماره فى اى نوع من النشاط الاقتصادى .

فى ظل هذه المبادىء التى يأخذ بها النظام الراسمالى ، يتم اتخاذ القرارات الخاصة بنوع الانتاج وكميته ، وكذلك طريقة الانتاج (اسلوب الانتاج) ، على أساس تفاعل القرارات والتفضيلات الشخصية التى يقوم بها الأفراد ، وعلى أساس الموازنة بين « الجهد » المبذول والعائد . وكلا الأمرين تتوافر فى السوق عناصر تقديره .

أهمية السوق للنظام الرأسمالى :

٣١ — السوق ، فى علم الاقتصاد ، يقصد به أى ترتيب يتمكن بمقتضاه البائعون والمشترون من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر ، بقصد التعامل على نطاق واسع فى سلعة معينة ويكون فيها الثمن هو العنصر الأساسى الذى يحكم الموقف .

ويتميز النظام الرأسمالى بأنه جعل كل شىء سلعة ، أى شيئا قابلا للبيع والشراء ، ويجرى التعامل فيه من خلال البيع والشراء . فالأرض مثلا أصبحت سلعة تباع وتشترى فى السوق ولها ثمن (الريع) . ورأس المال أصبح سلعة (سعر الفائدة التى تحصلها البنوك على القروض) . والعمل أصبح سلعة وله ثمن هو الأجر . وهكذا ، فالسوق كلمة يتسع معناها لتبسيط كل شىء يجرى التعامل فيه بالنقد .

ومن ثم فقد أصبحت دراسة الحياة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى تتمثل فى دراسة السوق والعوامل التى تؤثر فيه ، هو المدخل الى دراسة النظام الرأسمالى ، والمنتهى الذى تنتهى اليه هذه الدراسة .

ودراسة السوق فى النظام الرأسمالى تعنى دراسة كيفية تكوين الأثمان فى هذا النظام ، كيف يتكون ثمن سلعة على حدة ، وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالتغييرات التى تحدث على أثمان السلع الأخرى ، سواء كانت هذه السلعة سلعا بديلة للسلعة الأولى (اللحوم والطيور) أو كانت سلعا مكملة لها (السيارات والبنزين) أو كانت سلعا لازمة لانتاجها (القطن وثمن المبيدات والأسمدة وأجور العمال الزراعيين) .

ويقوم السوق — فى النظام الرأسمالى — بتحقيق التناسق بين قرارات الأفراد كمستهلكين ، وقرارات الأفراد كمنتجين ، بحيث يصبح الانتاج النهائى محققا لرغبات الاستهلاك . فاذا أقبل المستهلكون اقبالا كبيرا على سلعة ما أدى ذلك الى ارتفاع ثمنها ، ويترتب على ذلك زيادة كبيرة فى ارباح المنتجين ، الأمر الذى يجذب كثير منهم الى هذا الفرع من الانتاج ، مما يؤدى الى زيادة العرض الاجمالى لهذه السلعة ، فينخفض ثمنها حتى يصل الى الحد الذى يحقق للمنتج « ربحا عاديا » فقط (أى يصل الى الحد الذى يغطى بالكاد نفقات الانتاج) . والعكس يحدث فى حالة انصراف المستهلكين عن سلعة ما ، اذ يؤدى هذا الى انخفاض ثمنها ويترتب على ذلك الحاق خسارة بالمنتجين ، الأمر الذى يؤدى الى نقص العرض الاجمالى لهذه السلعة فيرتفع ثمنها حتى يصل الى الحد الذى

يحقق للمنتج « ربحا عاديا » . والى هنا يكون قد تحقق فى سوق السلعة نوع من « التوازن » عند سعر لا يدعو الى المزيد من التغيرات .

كذلك فان قوى السوق هى التى تحـدد توزيع النـاتج الكلى بين القائمين بالعملية الانتاجية ، ذلك أن هذه القوى هى التى تحدد المقابل الذى يأخذه كل عنصر لقاء مساهمته فى الانتاج . فأصحاب عنصر العمل تتحدد اجورهم ، فى ظل هذا النظام ، نتيجة للتنافس بين العمال واصحاب المشروعات من جهة أخرى . كذلك فان سعر الفائدة ، وهو العائد الذى يحصل عليه راس المال المستخدم فى المشروع يتحدد على أســاس التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة والمنتجين من جهة اخرى . ونفس المبدأ نجده بالنسبة لعنصر الأرض . ولمـا كانت هــذه العنـاصر مملوكة للأفراد ، فان توزيع ملكية هذه العناصر ، والأسعار التى تدفع لخدماتها ، يحددان سويا دخول الأفراد ؛ أى يحددان توزيع الناتج الكلى .

ولما كان للأفراد فى هذا النظام مطلق الحرية ، فى حدود دخولهم ، فى شراء ما يريدونه من السلع والخدمات ، فانهم بقراراتهم فى هذا الشأن يحددون القدر الذى ينفق على السلع الاستهلاكية ، والقدر الذى يدخر بفرض الاستثمار فى عمليات انتاجية . وبذلك فان مدى تزايد طاقات المجتمـع الانتاجيـة فى المستقبل — أو معـدل « النمـو الاقتصـادى » Rate of economic growth — يتوقف فى النهاية على تفضيلات الأفراد بين الاستهلاك والادخار .

واخيرا ، ففى ظل هذا النظام ، تقوم الدوافع الانتاجية على أساس رغبة الفرد الفطرية فى تحسين مركزه المـادى ورفاهته الشخصية ، وهو ما يعبر عنه بدافع الربح Profit motif ، او بمعنى أوســع « المصلحة الشخصية » .

وعلى ذلك فاننا نجد الفـكر الاقتصــادى الراســمالى ، يركز على دراسة السوق ليعرف ، اولا ، كيف تتكون اثمان كل سلعة على حـدة ، ويعرف ذلك بالتحليل الجزئى أو التوازن الجزئى . وليعرف ثانيا ، كيف تتأثر اثمان السلع بعضهـا بالبعض الآخر ، ويؤثر عليهـا ، ويعرف ذلك بالتحليل الكلى أو التوازن العام . يدرس ذلك ، ليس فقط لكى يصــدر تقييمه له من ناحية قدرته على حل المشــاكل التى يرى انهـا تكون جوهر المشكلة الاقتصادية ، وهى مشاكل التخصيص واختيار اسلوب الانتاج ، والتوزيع والنمو الاقتصادى ، والكفاءة فى الانتاج وهى المشاكل الســالف الاشارة اليها .

وبناء عليه ، يترك أمر حل المشكلة الاقتصادية الى اسلوب السوق ، الذى تحدد قواه توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة وما يستلزم ذلك من اقامة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وبين العرض والطلب . ففى هذا النظام تتم الملاءمة بين العرض والطلب بفعل قوى السوق ، اى بفعل تقلبات الاثمان ، وبفعل المنافسة بين المنتجين (اى بفعل تغيرات الطلب وتغيرات العرض) . وهذه القوى تضمن الملاءمة بين العرض والطلب ؛ واستخدام عوامل الانتاج ، وتضمن من ناحية أخرى الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، فالمنتجات التى تحقق الربح للمنتجين ، هى تلك التى ترغب فيها الجماعة .

عيوب أسلوب السوق :

٣٢ — يؤخذ على أسلوب السوق عدة مآخذ تعود الى أن هذا الاسلوب يهدف الى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وأهم هذه المآخذ هى :

(ا) أن قوى السوق تهدف الى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وأنها تعمل لذلك على اشباع القدر من الحاجات الذى يحقق أكبر ربح ممكن ، لا على اشباع أكثر الحاجات عددا وأكثرها أهمية . ولذلك فهو لا يضمن تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أى بين العرض والطلب الكلى ؛ وانما يهدف فقط الى اقامة التوازن بين العرض (الانتاج) وبين الطلب عند المستوى الذى يحقق أكبر ربح ممكن (الطلب الفعلى) .

(ب) أن قوى السوق فقدت ، حتى فى النطاق الضيق الذى رسمته طبيعتها للتوازن الاقتصادى ، وهو التوازن بين العرض والطلب الفعلى ، كثيرا من قدرتها على اشباع الحاجات ، بسبب انتشار الاحتكارات الفعلية او القانونية ، واشباه الاحتكارات مما أدى الى ضعف المنافسة ، وهو الشرط الجوهرى لتفاعل قوى السوق والتى تحدد — كما رأينا — حل الجوانب المختلفة التى تثيرها المشكلة الاقتصادية . فالمنظمات الاحتكارية وشبه الاحتكارية تهدف اساسا الى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق التحكم فى الانتاج ورفع الأثمان بقدر يفوق مقدرة المشروعات الانتاجية ، فى ظل المنافسة الحرة . ويؤدى ذلك الوضع ، قلة الانتاج من ناحية ، والى رفع الاثمان من ناحية أخرى ، الى قلة الحاجات التى تشبع .

(جـ) ان قوى السوق ، وهى تهدف الى اشباع الجزء من الطلب الذى يحقق اكبر ربح ممكن ، تحدد الانتاج والعمالة عند مستوى هذا الطلب ، وقد لا يكون هذا المستوى كافيا لتحقيق التشغيل الكامل للموارد المنتجة

ولليد العاملة . وقد ترتب على ذلك معرفة النظام الراسمالى الى ازمات اقتصادية ، اى الى كساد فى الحيــاة الاقتصــادية وظهور بطــالة فى اليد العــاملة .

(د) أن قوى السوق كثيراً ما تؤدى ، قبل اقامة الملاءمة بين العرض والطلب ، الى بعثرة كثير من الموارد ، ذلك أن هذه الملاءمة تقتضى انتقال الموارد من استعمال الى استعمال آخر يحقق لها قدرا أكبر من الربح . وانتقال الموارد من استعمال اى استعمال آخر ليس بالأمر السهل عملا ، ذلك كله يحتاج الى نفقات كثيرة ، والى مدة زمنية كى يتحقق هذا الانتقال . ومعنى ذلك أن الجماعة تكون عرضة ، قبل أن تتمكن من الوصول الى الملاءمة التلقائية بين العرض والطلب ، الى فقدان جزءا من مواردها ، نظرا لمـا قد يحدث من خطأ فى استخدامها نتيجة لخطأ فى تقدير حاجة السوق .

وعلى ذلك فان قوى السوق ، وهى تهدف الى اقامة التوازن بين العرض والطلب ، لا تتمتع ، فى اتمام هذا الهدف ، بكفاءة كبيرة . وسبب ذلك أن التناسق بين مختلف القرارات الاقتصادية ، اذ أمكن له أن يتم فى نطاق السوق ، فانه لا يتم الا بصورة لاحقة وبعد بعثرة كثير من الموارد ، أما التناسق فى نظام التخطيط ـــ الذى يأخذ به النظام الاشتراكى ـــ فيتم بصورة سابقة .

٢ ـــ النظام الاشتراكى والمشكلة الاقتصادية

٣٣ ـــ تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بازدهار الرأسمالية الصناعيــة ، التى أحدثت انقــلابا خطــيرا من النــاحيتين الاقتصــادية ، والاجتماعية . ويرجع هذا الازدهار الى التوسع فى استخدام الآلات ، فتطور قوام الصناعة بظهور المصانع الكبرى التى تضم الآلاف من العمال ، من ناحية ، وتدهور الصناعات الحرفية الصغيرة ، من ناحية أخرى . ويرجع هذا الازدهار ، كذلك ، الى الأخذ بسياسة الحرية الاقتصادية التى أدت الى الغاء نظام الطوائف الحرفية ، من ناحية ، والى رفع الحواجز الجمركية الداخلية ، من ناحية اخرى . وقد ترتبت على ازدهار الرأسمالية الصناعية ، آثار هامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

من الناحية الاقتصادية ، ادى هذا التطور فى النظام الراسمالى ، الى زيادة الثروة والرخاء بشكل لم يسبق له مثيل ، غير انها تسببت ، من ناحية اخرى ، فى وقوع ازمات افراط فى الانتاج ذات صفة دورية ، فبدلا من تحقق

التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، كما كان متوقعا وفقا لنظام السوق ، اصبح يعرف هذا النظام ، كل سبع أو عشر سنوات ، كسادا عاما فى الأسواق ، وتدهورا شديدا فى الأسعار تعقبه حركة افلاس وانتشار البطالة بين العمال .

أما من الناحية الاجتماعية ، فان الراسمالية الصناعية خلقت طبقتين اجتماعيتين متضادتين : طبقة أصحاب الأعمال أو الطبقة الرأسمالية ، وطبقة العمال والأجراء . واحست كل طبقة بتعارض مصالحها ، فتجمعوا فى منظمات دفاعية : اتحادات أصحاب الأعمال من ناحية ، ونقابات العمل من ناحية اخرى .

وكانت ظروف العمل القاسية التى يفرضها أصحاب الأعمال على العمال ، وعدم تناسب الأجور التى يتقاضاها العمال معما يبذلونه من عمل ، سببا فى انتشار البؤس والظلم ، مما ادى الى نشأة الأفكار الاشتراكية . والأفكار الاشتراكية ، السابقة على كارل ماركس كثيرة (١) ومتنوعة أغلبها يتصف بالنزعات الاصلاحية للمساوىء الناجمة عن النظام الرأسمالى

---

(١) جرى الاقتصاديون على التمييز بين ثلاثة أنواع من الافكار الاشتراكية :

١ ــ الافكار الاشتراكية النظرية أو الخيالية ، ومن أهم مفكريها الانجليزى توماس مور الذى نشر مؤلفا فى سنة ١٥١٦ ميلادية عن جزيرة utopie أو جزيرة الخيال ، ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفر الاول للاشتراكية الحديثة . والكتاب يصور مزايا المساواة التامة المطبقة فى الجزيرة المذكورة .

٢ ــ الافكار الاشتراكية الاصلاحية ، وهى تضمن كثيرا من الافكار الاشتراكية المعاصرة ومن أهم مفكريها الفرنسى سان سيمون وتلاميذه ، وتذهب هذه لمدرسة الى القول بأن عيب النظام الراسمالى يوجد فى نظام الميراث الذى يؤدى الى انتقال الثروة لمجرد صلة الدم وبصرف النظر عن الكفاية . وقد اقترحت هذه المدرسة ألا يكون انتقال الثروة عائليا ، وانما الى الدولة بصفتها ممثلة للمجموع ، وعلى الدولة أن تنظم الانتاج والتوزيع وفق مبدأ « أن يعهد الى كل شخص بالعمل يناسب مع كفايته ، وأن تعطى الكفاءات بقدر أعمالها » .

كذلك يعتبر الانجليزى روبرت أوين من أهم المفكرين وهو أول من استعمل كلمة اشتراكية ، وتدعو مدرسته الى الغاء ربح النظم الراسمالى لان السلع لا يجوز أن تباع بأكثر من نفقة نتاجها . واعتبر الربح خطرا دائما لانه السبب الحقيقى لازمات افراط الانتاج وتقص الاستهلاك ، لان هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشترى السلعة التى انتجها . وفكرة الغاء الربح هذه ، أدت الى قيام الحركة التعاونية .

والسالف الاشارة اليهـا . واهمهـا افـكار الفرنسى سـان سيمون (١) ، والانجليزى روبرت أوين (٢) .

والواقع أن افكار الاشتراكية قبل كارل ماركس لم ترق الى مرتبة تكوين مذاهب اشتراكية بالمعنى المعروف فى الوقت الحاضر ، لأنها لم تتضمن جميع خصائص الاشتراكية كما هى معروفة حاليا . لذلك تعتبر افكار كارل ماركس (٣) ، والتطبيقات التى حصلت لهذه الأفكار فى روسيا السوفيتية على اثر وقوع الثورة البلشفية فى مارس ١٩١٧ المكونان للاطار المتكامل للنظام الاشتراكى كما هو معروف فى الوقت الحاضر .

ويرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالى القائم ينطوى على مساوىء ومتناقضـات ستؤدى الى أن يهـدم نفسه بنفسه . وفى مقـدمة هـذه المتناقضات ، ذلك التناقض الموجود بين نظامى الانتاج والملكية . فقد كانت ملكية وسائل الانتاج فى القديم ملـكية فردية فى الوقت الذى كان فيـه الانتاج انتاجا فرديا . ولما تغير نظام الانتاج بحيث أصبح جماعيا ، أى يشترك فيه عدد كبير من الافراد ، لم يتغير نظام ملـكية أموال الانتـاج ، اذ ظل فرديا . وقد كان من نتيجة ذلك أن طبقة العمال تشترك فى الانتاج ولا تشترك فى ملكية راس المـال ، فى حين أن أصحاب رؤوس الاموال يملـكون رأس المال ولكنهم لا يشتركون بأنفسهم فى الانتاج . وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الاموال الذين يستغلونهم أسوأ استغلال . ولابد أن يستمر الصراع بين العمال واصحاب رؤوس الاموال حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الانتاج فتصبح الملكية جماعية .

وقد بين ماركس كيفية استغلال الطبقة العاملة عن طريق نظريته فى القيمة وفائض القيمة .

---

(١) كان سان سيمون (١٧٦٠ — ١٨٢٥) من نبلاء فرنسا ، وكان زعيما للمدرسـة السان سيمونية التى أشرنا الى افكارها فى الهامش السابق .

(٢) كان الانجليزى روبرت أوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) من أصحاب الاعمال ، وتعتبر مدرسته رائدة الحركة التعاونية ، وهو كان من رجال الاعمال ، وعمل على تطبيق آرائه ذات النزعة الاشتركية فى مصنعه لغزل القطن ، فاستخدم ارباح مشروعه فى زيادة الاجور ، وانقاص ساعات العمل ، وتحسين مساكن العمال ورفع مستواهم المادى والمعنوى .

(٣) يعتبر كارل ماركس (ولد فى المـانيا ١٨١٨ — ١٨٨٣) الفيلسـوف الذى أعطى الدعائم النظرية للاشتراكية العلمية ، وهى تقوم على أساس فلسفى يعرف باسم « المادية التاريخية » واساس إجتماعى هو الصراع بين الطبقات . ومن اهم كتاباته « رأس المال » وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء ، صدر أولها سنة ١٨٦٧ فى حياة ماركس ، وأصدر صديقه انجيلز الجزئين الثانى والثالث فى سنتى ١٨٥٥ و ١٨٩٤ بعد مماته .

وتتلخص النظرية الاولى ، ان العمل هو اساس القيمة ، ومعنى ذلك أن قيمة السلعة تتحدد بساعات العمل التى ينفقها عامل متوسط المهارة فى انتاجها .

وعلى اساس نظرية القيمة التى تتحدد بالعمل ، بنى ماركس نظريته الخاصة بفائض القيمة ، وتتلخص فى أن صاحب العمل لا يدفع للعمال الاجور التى يستحقونها بالفعل ، والتى تتحدد بساعات العمل المبذولة لانتاج السلع ، وهى التى تحدد فى نفس الوقت قيمة المنتجات . وبذا تكون القيمة التى يخلقها العامل ، أى قيمة المنتجات أكبر من الاجر الذى يحصل عليه . وهذا الفارق هو الذى يكون فائض القيمة أى ربح المنظم الرأسمالى . هذا هو جوهر النظام الرأسمالى ، وهو ما سيؤدى فى نفس الوقت الى القضاء عليه .

وتفسير ذلك ، ان ازدياد استخدام عدد العمال سوف يؤدى الى زيادة فائض القيمة التى يحصل عليها أصحاب الاعمال (الارباح) . وهذا يمكنهم من زيادة رؤوس أموالهم المستغلة ، مما يترتب عليه استخدام عدد أكبر من العمال ، فازدياد لفائض القيمة عن ذى قبل ، مما يؤدى الى زيادة رؤوس الاموال من جديد .. وهكذا ، مما يؤدى الى ظاهرة التركز الراسمالى . ثم يأتى دور المنافسة فتؤدى الى اختفاء المشروعات الصغيرة أمام ضغط المشروعات الكبيرة ، مما يؤدى الى دخول عدد من صغار أصحاب رؤوس الاموال فى زمرة العمال . فيتزايد عدد العمال باستمرار بينما يتناقص عدد أصحاب رؤوس الاموال ، وفى ذلك ما يزيد التناقض فى النظام الرأسمالى .

وسوف يؤدى هذا التركز وتلك المنافسة الى الافراط فى الانتاج ، افراطا لا تقابله زيادة فى الاستهلاك (اذ ان قوة شراء العامل ضعيفة نتيجة لعدم حصوله على قيمة العمل) ، مما يؤدى الى اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فتحدث الازمة . وتتوالى الازمات ويكثر أفراد الطبقة العاملة حتى تقع « الكارثة النهائية » فتتقوض أركان النظام الرأسمالى وتصبح رؤوس الاموال الانتاجية ملكا للمجموع .

وتختفى المشروعات الخاصة ، ويتحدد ثمن السلعة بحسب ساعات العمل التى بذلت فى صنع السلعة ، وبذا يتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

وقد جاءت الثورة الروسية لتضع أفكار ماركس محل التطبيق . فجعلت ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية ، وقررت بذلك ان الدولة

وكافة الهيئات العامة هى التى تقوم ــ اساسا ــ بالانتاج والتوزيع ، اى بالنشاط الاقتصادى . ويتم ذلك وفقا لخطة قومية شاملة ذات طابع آمر ، تحدد اهم القرارات الاقتصادية التى تهم الجماعة ، والتى يقوم بها نظام السوق فى النظام الراسمالى .

الخصائص العامة للنظام الاشتراكى :

٣٤ ــ يتضح ، مما سبق ، أن النظام الاشتراكى يقوم على مذهب فلسفى هو المذهب الجماعى ــ وذلك على عكس النظام الراسمالى الذى يقوم على المذهب الفردى ــ والذى يقول بامكان حدوث التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأنه يجب اعلاء المجتمع على الفرد ، وعلى ذلك يجب اخضاع المصالح الذاتية (الفردية لدوافع الحاجات الجماعية . ولذا فان محور الافكار فى النظام الاشتراكى تتمثل فى مصلحة الجماعة ، وذلك على العكس فى النظام الراسمالى فان محور الافكار هناك تتمثل فى مصلحة الفرد . وهى تتلخص فى الآتى :

(أ) الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الانتاج : وذلك لالغاء التناقض بين نظام الملكية ونظام الانتاج الحديث والذى ادى ــ كما رأينا ــ الى استغلال الطبقة العاملة . وسوف يترتب على ذلك الغاء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية . ولا يقصد من الغاء الفوارق تحقيق المساواة التامة بين الافراد ، وانما الغاء الفوارق التى لا يكون مردها الكفاية فى الانتاج ، أو العلم ، أو العمل لصالح الجماعة . ومن ناحية اخرى سوف تؤدى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الى القضاء على المشروعات الخاصة مما يستتبع الغاء نظام المنافسة . واخيرا سوف يؤدى الى توزيع الناتج القومى (الدخل القومى) بحسب كمية وطبيعة العمل الذى يبذله كل فرد فى العمليات الانتاجية ، على أن تراعى الظروف الشخصية للعمل (بحسب ما اذا كان العامل أعزب أم متزوج ، يعول أولادا أو لا يعول ... الخ) .

(ب) الدولة ، باعتبارها هيئة دائمة ، هى الممثلة للمجتمع ، وبهذا الوصف تقوم بادارة الحياة الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص ، تقوم بعمليات الانتاج والتوزيع ، وذلك بهدف تحقيق صالح الجماعة فى احداث نمو اجتماعى تستفيد منه ــ وبقدر الانتاج على نحو متكافىء ــ كافة الفئات الاجتماعية .

(ج) ادارة الاقتصاد ــ حل المشكلة الاقتصادية ــ تتم وفقا لخطة شاملة عامة ، تحدد وفقا لها نوع وكمية الانتاج ، واختيار أسلوب

الانتاج ، وتوزيع الدخل القومى ، ومقدار الاستهلاك وبالتالى مقدار الادخار والاستثمار ... الخ .

نظام الخطة وحل المشكلة الاقتصادية :

٣٥ — يقصد بنظام الخطة ان يسير نشاط الجماعة وفقا لخطة تهدف الى تنميتها اقتصاديا واجتماعيا خلال مدة معينة من الزمان . والهدف الاقتصادى الاول الذى يصبو نظام التخطيط الى تحقيقه هو اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات مع تفضيل الحاجات الاكثر أهمية ، وبغرض استبعاد الخطأ فى توجيه الموارد حتى يضمن تحقيق اكبر منفعة جماعية ممكنة . اى أن الغرض الاساسى لنظام التخطيط هو الملاءمة بين الانتاج القومى والاستهلاك القومى ، مع المحافظة على تكوين رؤوس الاموال اللازمة لعملية الانتاج . ولا يكفى لتحقيق هذا الغرض وضع خطة للانتاج القومى على أساس توقعات الاستهلاك ، اذ لا يمكن أن نضمن مع هذا الوضع تحقيق هذا القدر اللازم من الاستهلاك لاتمام التوازن الاقتصادى . ولذا يجب ، بالاضافة الى خطة الانتاج القومى ، وضع خطة لتوزيع الناتج القومى ، وذلك بفرض التحكم فى الطلب على أموال الاستهلاك . وخطة توزيع الناتج القومى تستلزم تحديد الاجور والاثمان . وعلى ذلك ، فان نظام الخطة الشاملة يحدد الانتاج والاستثمار (تكوين رؤوس الاموال الجديدة) والتوزيع ، والاستهلاك والاجور والاثمان . ويتطلب وضع الخطة تقديرا للموارد الاقتصادية المتاحة للجماعة ، ثم تحديدا للأهداف القومية الموضوعة وذلك خلال مدى زمنى محدد .

ونتيجة فاننا نجد الخطة تقوم أساسا بتقديم الحلول للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص :

١ — عن طريق تحديدها ما يجب أن ينتج وكمية ما ينتج ، ومتى ينتج ، تعطى حلا لمشكلة التخصيص السالف ذكرها .

٢ — عن طريق تحديدها لطريقة الانتاج ، تعطى حلا لمشكلة اختيار أسلوب الانتاج الملائم .

٣ — عن طريق تحديدها للاجور والاثمان فانها تعطى حلا لمشكلة التوزيع .

٤ — عن طريق تحديدها للجزء من الناتج القومى الذى يذهب للاستهلاك ، وذلك الجزء الذى يذهب للادخار والاستثمار ، تعطى حلا لمشكلة النمو .

وهكذا فان الخطة فى النظام الاشتراكى هى البديل عن السوق فى النظام الراسمالى ، فى التنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية التى تعطى حلولا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية .

بعد هذا العرض لطريقة حل المشكلة الاقتصادية فى كل من النظامين الراسمالى والاشتراكى ، من الضرورى أن نشير الى أن كلا النظامين قد عرفا تطورا هاما عن ذلك الاطار النظرى الذى اعطيت فكرته العامة . فالنظام الراسمالى ، الذى يقوم على مبدأ حرية الملكية الفردية والانتاج والاستهلاك ، لا يترك هذه الحريات دون قيود . وهذه القيود هى ، فى حقيقة الأمر ، مبادىء ذات « صبغة اشتراكية » تتدخل بها الدولة فى مجالات النشاط الاقتصادى ، لتخفف من المساوىء والعيوب التى تترتب على اطلاق الحريات الفردية ، وترك قوى السوق بدون رقابة . مثال ذلك قيام الدولة فى كل من الدول الراسمالية المعاصرة بالتدخل فى الحياة الاقتصادية من أجل العمل على تحقيق التوازن الاقتصادى (معالجة التقلبات الاقتصادية) والتوازن الاجتماعى (التقليل من مساوىء توزيع الدخل والثروة باعطاء اعانات ومساعدات لكثير من الفئات الاجتماعية بهدف زيادة دخلها) ، وكذلك من اجل ضمان استخدام كفء للموارد الاقتصادية عن طريق قيامها بالانتاج . بل ان كثيرا من الدول الراسمالية تأخذ فى سبيل تحقيق الاهداف السابقة ، ومن أجل معالجة عيوب نظام السوق ، بنظام الخطة . ولكن الخطة فى البلاد الرأسمالية هى خطة جزئية تقتصر على بعض الانشطة الاقتصادية ، التى تحتاج الى تدخل الدولة بغرض تحقيق بعض الاهداف ، فضلا عن أنها خطة غير ملزمة الا بالنسبة للوحدات الانتاجية المملوكة للدولة (القطاع العام) . وهذا بعكس الحال فى النظام الاشتراكى ، فالخطة عامة شاملة فضلا عن أن قراراتها ملزمة .

كذلك فان كثيرا من الدول الاشتراكية المعاصرة تفسح المجال لبعض المبادىء الراسمالية التى من شأنها ان تزيد من فاعلية المعايير الاشتراكية . مثال ذلك السماح - فى حدود - بالملكية الفردية ، ومنح المستهلك مجالا للاختيار بين عدد من السلع الاستهلاكية عن طريق التعامل فى السوق .

وبرغم هذا التطور وتأثير كل من النظامين على الآخر ، من المفيد أن ننبه الى أن المفاهيم الاساسية لكل من النظامين ما زالت باقية .

الفصل الثانى

الحساب الاقتصادى

مضمون الحساب الاقتصادى :

٣٦ ـ عرفنا أن الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية تقتضى القيام بعملية اختيار ، اى عملية مفاضلة سواء بين الاستعمالات العديدة التى يمكن أن يستخدم فيها المورد الاقتصادى ، أو بين طرق الانتاج المختلفة ، ... الخ وغيرها من عمليات الاختيار التى عرفناها عند بحثنا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصدية . وتقتضى عملية الاختيار هذه عمل نوع من الحساب عن طريق استخدام أدوات تحليل اقتصادية لترشيد الشخص الى اتمام عملية الاختيار . فاذا تمت عملية الاختيار والمفاضلة واستقر الشخص على قرار معين فانه يكون قد قام بالموازنة بين أمور عديدة تطلبت قيام الشخص بعمل ما يسمى « بالحساب الاقتصادى » .

ولكن من هم الاشخاص الذين يقومون بالحساب الاقتصادى ؟

جرى الاقتصاديون على التفرقة بين طائفتين من الأشخاص الذين يقومون بالحساب الاقتصادى :

١ ـ الاشخاص الاقتصاديون الذين يديرون وحدات اقتصادية بسيطة وهم الافراد ، العائلات ، والمشروعات الانتاجية البسيطة . هذه الوحدات الثلاث تسيطر على بعض الموارد الاقتصادية ، وتتولى عمل حسابا اقتصاديا من اجل الاستخدام الكفء لهذه الموارد . وبعبارة اخرى ، كل وحدة من الوحدات الاقتصادية السابقة يكون لها سلطة تتمثل فى اصدار كثير من القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستخدامات المختلفة لما تملك من موارد اقتصادية ، وتقوم بعمل « حساب اقتصادى » . والطابع المميز لهذه الوحدات انها بسيطة Micro-units بمعنى أن سلطة اصدار القرار تتركز فى مركز واحد هو الفرد ، أو رئيس العائلة ، أو مدير المشروع الانتاجى ، ولذلك فان قراراتها الاقتصادية تعتبر قرارات بسيطة .

٢ ـ الاشخاص الاقتصاديون الذين يديرون وحدات اقتصادية مركبة ، كقطاع صناعى يشتمل على عدة مشروعات صناعية (كل مشروع يكون وحدة

اقتصادية بسيطة) أو كنقابة عمال صناعة النسيج تشرف على العديد من النقابات المحلية التى تتكون فى كل مصنع نسيج ، كل نقابة عمال مصنع تكون وحدة اقتصادية بسيطة) ، أو الدولة التى تشرف على العديد من المشروعات التابعة لها (كل مشروع يعتبر وحدة اقتصــادية بسيطة) . والوحدات الاقتصادية المركبة Micro-units ، شأنها شـأن الوحــدات الاقتصادية البسيطة ، تسيطر على بعض الموارد الاقتصادية ، وتتولى عمل نوع من « الحساب الاقتصادى » من أجل الاستخدام الكفء لهذه الموارد . الا أن هناك فارقا بين القرارات الاقتصادية ونوع « الحساب الاقتصادى » عن ذلك الذى تقوم به الوحدات الاقتصادية البسيطة . وسبب هذا الفارق يرجع الى الاختــلاف فى الطبيعــة بين الوحــدات الاقتصــادية البسيطة والوحدات الاقتصادية المركبة . فالوحدة الاقتصادية البسيطة لهــا مركز وحيد لعمل « الحساب الاقتصادى » واتخاذ القرارات الاقتصــادية التى يتطلبها هذا الحساب . وعلى العكس ، من ذلك تتعــدد مراكز اصــدار القرارات و « الحسابات الاقتصادية » بالنسبة للوحدة الاقتصادية المركبة ، ولذلك يجب التنسيق بين هذه « الحســابات الاقتصــادية » والقرارات الاقتصادية . السلطة التى تملك التنسيق هو الشخص الاقتصادى الذى يتولى الاشراف على الوحدة الاقتصادية المركبة ، والتى تتبعها الوحدات الاقتصادية البسيطة . هذه السلطة التى تقوم بعمل التنسيق تحتاج الى عمل نوع آخر من « الحساب الاقتصادى » يختلف فى طبيعته عن ذلك الذى قامت به الوحدة الاقتصادية البسيطة ، وتتم ، وفقا له ، اتخاذ قرارات اقتصادية من نوع آخر نسميها قرارات اقتصدية مركبة Macro-decisions

القرارت الاقتصادية البسيطة والمركبة :

٣٧ ـ تعدد الوحدات الاقتصادية ، وامكان التمييز بين الوحدات الاقتصادية البسيطة والوحدات الاقتصادية المركبة ، يؤدى الى اختلاف نوع « الحساب الاقتصادى » الذى تلجأ اليه كل وحــدة ، بحيث يمكن التمييز بين نوعين من « الحساب الاقتصادى » ، ونوعين من القرارات الاقتصادية : القرارات الاقتصادية البسيطة ، والقرارات الاقتصــادية المركبة .

واختلاف « الحساب الاقتصادى » لكل نوع من الوحدات الاقتصادية يرجع الى الآتى :

ـ اختلاف « المجال الاقتصادى » فالوحدة الاقتصــادية البسيطة لا يهمها الاخذ فى اعتبارها عند عمل حسابها الا عدد قليل من العوامل ،

هى التى تهمها مباشرة وتتأثر بها . وعلى العكس من ذلك يجب على الوحدة الاقتصادية المركبة مراعاة عدد اكبر من العوامل التى تهم كل وحدة اقتصادية تتبع لها ، وتأثير حساب كل وحدة بسيطة على حساب وحدة أخرى تتبع نفس الوحدة المركبة . ونتيجة فاننا نجد :

— اختلاف القوة والتأثير الاقتصادى لكل وحدة ، فالوحدة الاقتصادية البسيطة بحكم تواضع مواردها الاقتصادية أو انتاجها (حجمها الاقتصادى) لا تستطيع أن تفرض رأيها بالنسبة لكثير من الامور التى تهمها . على العكس من ذلك ، فان الحجم الاقتصدى للوحدة المركبة كبير نسبيا بحيث يسمح بفرض رأيها على الوحدات الاقتصادية البسيطة ، أو الوحدات الاقتصادية المركبة الاقل حجما منها .

ونتيجة لاختلاف « الحساب الاقتصادى » لكل الطائفتين للوحدات الاقتصادية فان « المفاهيم الاقتصادية » Economic concepts التى تستخدمها كل وحدة ، للاستعانة فى عمل حسابها ، لابد وأن تختلف بالنسبة لكل طائفة . هذه « المفاهيم » الاقتصادية هى التى تكون طرق التحليل الاقتصادى . ولذا يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التحليل الاقتصادى ، التحليل الجزئى الذى تسلكه الوحدات الاقتصادية البسيطة لعمل حسابها الاقتصادى ، والتحليل الكلى الذى تلجأ اليه الوحدات الاقتصادية المركبة فى اتخاذ قراراتها الاقتصادية .

وعلى ذلك سوف تنقسم دراستنا فى هذا الفصل الى مبحثين ؛ المبحث الاول سوف يتناول التحليل الاقتصادى الجزئى ، والمبحث الثانى يتناول التحليل الاقتصادى الكلى .

المبحث الأول

التحليل الاقتصادى الجزئى

٣٨ — كل تصرف اقتصادى يحتاج الى اجراء نوع من « الحساب الاقتصادى » بهدف اتخاذ قرار اقتصادى . وهناك نوعان من القرارات الاقتصادية ، القرارات الاقتصادية البسيطة ، والقرارات الاقتصادية المركبة . القرارات الاقتصادية البسيطة تتخذها الوحدات الاقتصادية البسيطة (الفرد — العائلة — المشروع) سواء كانت هذه الوحدات وحدات انتاج أو وحدات استهلاك ، وتتعلق بالكميات الاقتصادية التى تكون تحت سيطرتها . أما القرارات الاقتصادية المركبة فتصدرها الوحدات

الاقتصادية المركبة التى تضم عديدا من الوحدات الاقتصـادية البسيطة (الدولة ـ قطاع صناعى ـ قطاع زراعى ـ مجموعة من المشروعات تتبع شركة كبيرة ... الخ) .

والتحليل الاقتصادى للقرارات الاقتصادية البسيطة ، احتل مكانا بارزا من تطور الفكر الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر ، ليقدم لنـا تفسيرا للقرارات المختلفة التى تتخذها الوحدات الاقتصادية البسيطة ، والتى تتعلق بالانتاج والاستهلاك ، والاستعمالات المختلفة للدخل ، وقدم الينا الفكر الاقتصدى عدة « مفاهيم » اقتصادية أهمها فكرة « المنفعة الحدية » وفكرة « منحنيات السواء » و « فـكرة المرونة » . وسـوف نتناول الفكرتين الاولتين فى هذا المبحث ، تاركين الاخيرة لدراستها فى القسم الثانى من هذه الدراسة ، والتى تتناول « نظرية الثمن » .

أولا ـ المنفعة والحساب الاقتصادى

فكرة النفعـة :

٣٩ ـ المنفعة هى خاصة فى المال ، تزيل الاحساس بالالم ، أو تولد الاحساس باللذة ، أو تخلق ظروفا لازمة لحدوث هذه النتائج . وهى ، فى تعبير آخر ، قدرة الشىء على اشباع الحاجة . فهى اذن علاقة بين المال والحاجة التى يشبعها ، تولد مع الحاجة وتنتفى بانتفائها . ويكفى قيـام المنفعة ان يكون المال مرغوبا فيه ، بصرف النظر عن كونها متفقة او غير متفقة مع الاخلاق أو الصحة . وقد تكون المنفعة مباشرة ، وهى تلك التى نحصل عليها من سلع الاستهلاك (الاموال الباشرة) ، كما قد تكون غير مباشرة ، وهى تلك التى نحصـل عليهـا من سلع الانتـاج (الاموال غير المباشرة) .

وتقدير المنفعة متروك للشخص الذى يدرك رغبته فى الحصول على المال لاشباع حاجة ، ومن هنا فان تقدير المنفعة متروك للشخص . وهى تتوقف على درجة حرمان الشخص من المال وقت بداية الاستعمال ، فتزداد بازدياد الحرمان ، وتنقص بنقصانه ، اى انها تتوقف على اهمية الحاجة . لكن تقدير الحاجة تختلف من شخص الى آخر تبعا للظروف الاجتماعية والعادات والثقافة . ولذا فانه ، وان كان تقدير المنفعـة يعتبر تقـديرا شخصيا ، الا ان هذا لا ينفى اثر المجتمع فى تكوين تصوير الفرد للمنفعة . ومن هنا يتضح ، ان تقدير الفرد للمنفعة يتوقف ، بالاضافة الى ظروفه

الشخصية ، على تقدير المجتمع لها . الا أن تقدير المجتمع للمنفعة يتم من خلال ادراك الفرد . ومن هنا يتضح أن المنفعة حقيقة شخصية .

نظرية المنفعة :

٤٠ — ولما كانت الاموال الاقتصادية والحاجات الانسانية قابلة للانقسام ، فقد استخدمت مدرسة فينا (١) فكرة المنفعة كأداة « للحساب الاقتصادى » الفردى ، فى صراع الفرد ضد الندرة النسبية للاموال ، وفى تحقيق هدفه فى تحقيق اكبر قدر من مصلحته الشخصية . وبعبارة اخرى ، استخدمت هذه المدرسة فكرة الاشباع (المنفعة) القابل للقياس كوسيلة لتحليل سلوك الفرد المستهلك ، وصاغت نظرية المنفعة .

ومقتضى هذه النظرية أن المستهلك يحصل من استهلاكه لسلعة ما على اشباع او منفعة ، وأنه يمكنه قياس كمية الاشباع التى يحصل عليها بوحدات تسمى « وحدات المنفعة » .

ولاستخلاص القوانين التى تحكم المنفعة ، نفترض أننا بصدد كمية محدودة من مال من نوع واحد « الخبز مثلا » ، ونفترض أن هذه الكمية تنقسم الى وحدات متساوية تماما ، وأن هذه الوحدات تستخدم على التوالى فى اشباع الحاجة الى الطعام . فلكل وحدة من الخبز منفعة . ولكن الوحدات المختلفة ، حينما تستهلك على التوالى لاشباع الحاجة ، لا تحقق للمستهلك نفس المنفعة (أى نفس القدر من الاشباع) . ولنوضح ذلك ، نفترض أن شخصا استهلك خمس وحدات من الخبز على التوالى ، فتكون المنافع التى حققها من هذا الاستهلاك هى على التوالى ، وعلى سبيل المثال ، كالآتى : ١٠ + ٨ + ٥ + ٢ + ١ = ٢٦ وحدة منفعة

ونلاحظ من ذلك المثال :

(أ) زيادة المنفعة الكلية بزيادة الاستهلاك : والمنفعة الكلية هى مجموع المنافع التى يحصل عليها المستهلك من مجموع الوحدات المستهلكة . ومن

---

(١) نشأت هذه المدرسة الاقتصادية ابتداء من سنة ١٨٧٠ لتطوير فكرة كارل منجر Cal Menger والمتعلقة بالنفعة الحدية ، ومن أهم اقتصاديى هذه المدرسة .

١ — بوهم بافرك Böhm-Bawerk (١٨٥١ — ١٩١٤) ، واهم اعماله «La théorie positive du capital» والذى ظهر بسنة ١٨٨٤ ، وكذلك «Capital et intérêt» الذى ظهر سنة ١٨٨٩ .

٢ — فريدريك فرن فيزر F.V. Wieser واهم اعماله «La valeur naturelle» ، وظهر سنة ١٨٨٩ .

المثال السابق ، يتضح انه اذا استهلك الشخص وحدة واحدة كانت المنفعة الكلية المترتبة على ذلك الاشباع ١٠ وحدات ، فاذا اضاف الى استهلاكه وحدة ثانية ، زادت المنفعة الكلية الى ٨ اوحدة منفعة (١٠ + ٨) ، ولكن هذه الزيادة في المنفعة الكلية تكون اقل من الزيادة التى سبق تحقيقها من استهلاك الوحدة الثانية . واذا استهلك الشخص وحدة ثالثة زادت المنفعة الكلية الى ٢٣ وحدة منفعة .. وهكذا نجد ان استهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة من شانه ان يضيف الى المنفعة الكلية زيادات متناقصة .

(ب) انخفاض المنفعة الحدية بزيادة الاستهلاك : لاحظنا من المثال السابق أن المنفعة الكلية تزداد بزيادة الاستهلاك ، ولكن الزيادات المتتالية فى المنفعة الكلية ، المترتبة على استهلاك وحدات اضافية ، تكون زيادات متناقصة . وتسمى الزيادة فى المنفعة الكلية المتحققة من زيادة الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة بالمنفعة الحدية Marginal utility . فالمنفعة الحدية هى المنفعة التى يحققها المستهلك من الوحدة الاخيرة من الوحدات المستهلكة . وعلى ذلك اذا اقتصر الاستهلاك فى المثال السابق على وحدتين فقط ، كانت المنفعة الحدية لهاتين الوحدتين ٨ وحدات منفعة (اى الزيادة الحاصلة فى المنفعة الكلية على أثر استهلاك الوحدة الثانية) . واذا استهلك الشخص وحدة ثالثة كانت المنفعة الحدية للوحدات الثلاث ٥ وحدات منفعة ، لأن الزيادة الحاصلة فى مجموع المنفعة الكلية على اثر استهلاك الوحدة الثالثة تكون ٥ وحدات ... وهكذا .

ونلاحظ أن المنفعة الحدية تميل الى التناقص مع زيادة الاستهلاك ، وهذه الظاهرة تعرف « بقانون تناقص المنفعة الحدية » او بقانون Gossen . وهذا القانون ينطبق على المنفعة الحدية لا الكلية . وهو ينطبق على منفعة المال بالنسبة للمستهلك دون ان ينطبق على منفعة المال فى ذاته ؛ فظاهرة تناقص المنفعة الحدية لا تعود الى ذات المال ، لان طبيعة الاشياء تقتضى أن تكون المنفعة الذاتية للوحدات المتشابهة متساوية ، وانما تعود الى ذات المستهلك لأن حاجته قابلة للاشباع ، وقابلة للانقسام . فكل وحدة من الاستهلاك تحقق للحاجة قدراً من الاشباع ، مما يقلل حدتها ، ولما كانت منفعة المال بالنسبة للمستهلك تقاس بحدة حاجته ، فانها تقل بقلة حدة الحاجة ، أى بزيادة الاستهلاك ، فالمنفعة الحدية مفعول عكسى لكمية الاستهلاك .

قانون تناقص المنفعة الحدية والحساب الاقتصادى

٤١ — استخدمت نظرية تناقص المنفعة الحدية (نظرية الحد) لتفسير قيمة الاموال الاقتصادية ، كذلك استخدمت كأداة للحساب والتحليل الاقتصادى لحل كل المشاكل التى تواجه النشاط الاقتصادى للانسان سواء كان مستهلكا او منتجا أو فيما يتعلق بالتبادل . بعبارة اخرى استخدمت هذه الفكرة لارشاد الشخص الاقتصادى للوصول الى وضع التوازن الفردى ، وكذلك للوصول الى التوازن الكلى ولكن من خلال التوازن الفردى (المصلحة العامة هى مجموع من المصالح الفردية) .

١ — المنفعة الحدية وتحديد قيمة الاموال :

٤٢ — تحديد قيمة الاموال فى النظرية الاقتصادية يتنازعها طائفتان من النظريات . الطائفة الاولى من النظريات تغلب فكرة المنفعة ، فتتحدد قيمة المال بالمنفعة التى تعود على الشخص من استهلاكه للمال ، وهنا تركز هذه الطائفة على جانب الطلب على المال . والطائفة الثانية من النظريات تغلب فكرة الندرة لتحديد قيمة المال ، وهنا تركز هذه الطائفة على جانب العرض على المال ، وبالذات على فكرة النفقة التى يتكبدها الشخص فى الحصول على المال . فقيمة المال تتحدد بالتضحية أو النفقة التى يتكبدها الشخص فى سبيل الحصول على المال .

وحينما صيغت نظرية المنفعة الحدية ، بدى الامر وكأنها تعطى تفسيرا لقيمة الاموال ، وبذلك فهى تغلب جانب الطلب على المال على حساب جانب العرض .

ولكن فى نظر البعض (١) ، تبدو فكرة المنفعة الحدية كتوفيق بين الطائفتين من النظريات ، والمتنازعتين حول اعطاء تفسير لقيمة الاموال . وتفسير ذلك ، أن الشخص حينما يقرر استهلاك مالا معينا ، نظرا لما يقدره من منفعة سوف تعود عليه من جراء هذا الاستهلاك ، فانه فى نفس الوقت ، ونظرا لكونه محدود الموارد ، يتنازل عن استهلاك مال آخر . هذا التنازل يتمثل فى تضحية أو الم يشعر بها الكائن الاقتصادى فى نفس الوقت الذى يتم فيه الاستهلاك ، هذه التضحية أو الالم ، الذى يترتب

---

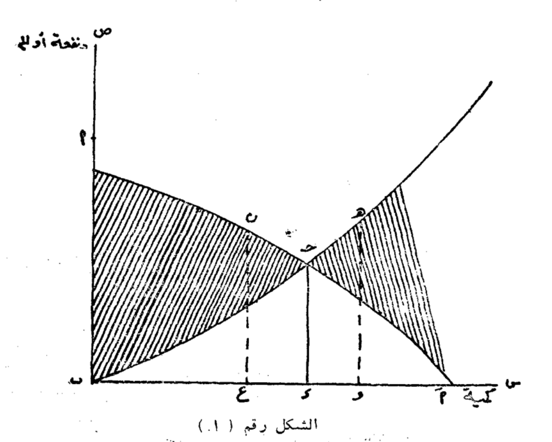
(١) انظر، G. Dehove : «Les concepts foundamentaux» dans «Traité d'économie politique», Tome I, Dalloz, Paris, 1955, pp. 132-133.

على تنازله عن استهلاك مال آخر ، يتزايد مع زيادة الوحدات المستهلكة ،
وهى تمثل النفقة التى يتحملها الشخص من وراء استهلاكه لمال معين .

ولبيان ذلك ، نفترض أن الشخص ذا الموارد المحدودة ، اذا وجه كل موارده للحصول على وحدات من البرتقال فانه سوف يحصل على منفعة من جراء استهلاكه لوحدات البرتقال . وقد عرفنا أن المنفعة الكلية التى يحصل عليها الفرد تتزايد بتزايد وحدات البرتقال المستهلكة ، وان المنفعة الحدية للكميات المستهلكة من البرتقال سوف تتناقص بتزايد الوحدات المستهلكة . ولكن توجيه كل موارده الى البرتقال سوف يؤدى به الى التضحية بالمنفعة التى تعود عليه من عدم توجيه الموارد لاستهلاك الموز . التضحية الكلية المترتبة على عدم استهلاكه للموز سوف تزيد بزيادة وحدات البرتقال المستهلكة ، والتضحية الحدية سوف تزيد ايضا بزيادة الوحدات المستهلكة من الموز .

والشكل رقم (١) يبين لنا هاتين الظاهرتين :

منفعة أو ألم



الشكل رقم (١)

على المحور السينى تقاس الكميات (من البرتقال والموز) ، وعلى المحور الصادى تقاس وحدات المنفعة (من استهلاك البرتقال) والألم (من عدم استهلاك الموز) . المنحنى اا َ يمثل منحنى المنفعة الحدية للوحدات المختلفة المستهلكة من البرتقال ، ونلاحظ انه يبين تناقص هذه المنفعة بتزايد وحدات الاستهلاك من البرتقال . المنحنى ب بَ يمثل منحنى الالم الحدى لعدم استهلاك وحدات مختلفة من الموز ويلاحظ انه يبين تزايد الالم الحدى مع تزايد الوحدت المستهلكة من البرتقال .

ويلاحظ ان المنحنيين اا َ ، ب بَ يتقاطعان فى النقطة (جـ) ، وهذه النقطة تبين تساوى المنفعة الحدية (للكميات المستهلكة من البرتقال) والالم الحدى (لعدم استهلاك كمية من الموز) ويمثل المنفعنين الحديتين المستقيم جـ د .

عند النقطة (جـ) يكون من صالح الشخص استهلاك المقدار ب د من البرتقال لانه سوف يحصل على منفعة كلية يعبر عنها بالمساحة اَ جـ د ب ، وفى نفس الوقت لن يستهلك المقدار ب د من الموز ، والضرر الكلى (الالم الكلى) الذى يترتب على عدم استهلاك هذا المقدار يتمثل بالمساحة ب جـ د . وبطرح المساحتين (ا جـ د ب — ب جـ د) ، نحصل على صافى المنفعة الكلية متمثلة فى المساحة ا ب جـ . وهذه المنفعة تكون اكبر ما يمكن عند تساوى المنفعة الحدية للكمية المستهلكة من البرتقال مع الضرر الحدى للكمية التى لم تستهلك من الموز (وهى تمثل فى الرسم بالمستقيم جـ د) .

ونلاحظ انه ليس من صالح الشخص زيادة استهلاكه من وحدات البرتقال حتى يصل الى المقدار ب و ، لأن ذلك سوف يؤدى الى تنازله عن عدم استهلاك وحدات اكبر من الموز (هو المقدار ب و ايضا) . فلو أن الشخص قرر زيادة الاستهلاك من البرتقال الى المقدار ب و فان المنفعة الحدية لهذا المقدار سوف تكون ص و وهى اقل من الالم الحدى لعدم استهلاكه مقدارا اكبر من الموز ، ويتمثل فى الرسم بالمستقيم هـ و . ويترتب على كبر الالم الحدى عن المنفعة الحدية ، ان المنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدار ب و من البرتقال سوف تنقص عن الوضع السابق (أى عند تساوى الضرر الحدى مع الالم الحدى) بالمساحة جـ هـ ص ، وذلك لزيادر الضرر الكلى عن المنفعة الكلية بهذه المساحة (جـ هـ ص) .

كذلك ، لو قرر الشخص استهلاك مقدار أقل من البرتقال (الكمية ب ع) فان المنفعة الحدية لهذه الكمية سوف تكون أكبر من الألم الحدى لعدم استهلاك وحدات أقل من الموز (فى الرسم المنفعة الحدية ن ع أكبر من الالم الحدى س ع) .

وفى تلك الحالة سوف تقل المنفعة الكلية ، وذلك بالمقارنة لوضع التوازن الذى تتساوى عنده المنفعة الحدية مع الضرر الحدى ، بالمساحة حـ ن س .

وفى الحياة العملية يقارن الشخص بين المنفعة التى تعود عليه من الوحدات المستهلكة من المال مع الضرر الذى يتحمله نتيجة تنازله عن وحدات النقود المنصرفة على السلعة ؛ ويمكن فى تلك الحالة ، اجراء نفس التبرير السابق مع أخذ المنحنى ب بَ ليمثل الضرر الحدى لوحدات النقود المنصرفة على السلعة ، ونجد أن الشخص من صالحه أن يساوى بين المنفعة الحدية للوحدات المستهلكة من السلعة مع الضرر (الالم) الحدى للوحدات المنصرفة من النقود . كذلك قد تتم المقارنة ، فى الحياة العملية ، بين المنفعة التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المال مع الالم الذى يصيبه من جراء اضطراره للقيام بالعمل لانتاج هذا المال . وفى تلك الحالة يمثل منحنى الالم الحدى (ب بَ) الالم الذى يشعر به الشخص نتيجة للعمل فترة من الوقت تقاس بساعات العمل .

والخلاصة ، أن نظرية المنفعة الحدية ، استطاعت التوفيق بين المجموعتين من النظريات التى قيلت فى تفسير قيمة المال لأخذها فى الاعتبار جانب المنفعة (ناحية الطلب) وجانب النفقة المتمثلة فى الضرر أو الالم (ناحية العرض) وبذا تتحدد ، وفقا لها ، قيمة المال بتساوى المنفعة الحدية التى تترتب على استهلاك المال مع المنفعة الحدية التى يبذلها الشخص فى انتاج المال .

٢ ـ المنفعة الحدية وتوازن المستهلك :

٤٣ ـ فى الحياة العملية ، لا يوجه الشخص كل موارده (كل دخله النقدى) لشراء سلعة واحدة . بل يحتاج الشخص الى توزيع هذه الموارد على عديد من السلع . وهو ، فى سبيل اجراء هذا التوزيع ، يهدف الى الحصول على أكبر منفعة كلية من وحدات النقود المنفقة على كميات السلع المختلفة . وللوصول الى هدفه ، وهو تحقيق أكبر منفعة كلية ، يقوم الشخص بالموازنة بين المنافع الحدية للنقود فى استعمالات

الاستهلاك المختلفة . وطبقا للنظرية الحدية يصل الشخص الي غرضه وهو تحقيق أكبر منفعة كلية من وحدات النقود (المحدودة) والمنفقة على السلع المختلفة ، اذا تساوت المنافع الحدية لوحدات النقود فى استعمالاتها المختلفة .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن شخصا معه مبلغ من النقود قدره ثمانيـة قروش ، وانه يريد ان يقسمها بين البرتقال والموز ، وأن ثمن البرتقالة قرش واحد ، وثمن الموزة قرشان . وبافتراض ان المنافع الحدية لكل من وحدات البرتقال ووحدات الموز معلومة ، فاننا يمكن أن نحصل على المنافع الحدية لوحدات النقود المنفقة علي البرتقال ، وتلك المنفقة على وحدات الموز ، وذلك بقسمة المنفعة الحدية لكل وحدة برتقال أو وحدة موز على ثمنها ، كما هو مبين فى الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

وحدات من البرتقال أو الموز	المنافع الحدية لوحدة البرتقال	المنفعة الحدية للقرش الواحد المنفق على البرتقال	المنافع الحدية لوحدة الموز	المنفعة الحدية للقرش الواحد المنفق على الموز
الأولى	٥	٥	٥	٢ ١/٢
الثانية	٤	٤	٤	٢
الثالثة	٣	٣	٣	١ ١/٢
الرابعة	٢	٢	٢	١
الخامس	١	١	١	١/٢

ونظرا الى ان الفرد معه ثمانية قروش فقط ، وانه يريد أن يوزع انفاقها على كل من الموز والبرتقال بحيث يحصل على أكبر منفعة ممكنة من الاستعمالات المختلفة للثمانية قروش ، فانه يقوم بعمل مقارنة بين المنافع الحدية لكل من وحدات البرتقال ووحدات الموز من ناحية ، وبين أسعار كل من البرتقال والموز من ناحية اخرى . وفى مثالنا ، يصل الشخص الى تحقيق أكبر منفعة كلية من استعمال قروشه الثمانية حينما تتساوى المنفعة الحدية لوحدات النقود المنفقة على البرتقال مع المنفعة الحدية لوحدات النقود المنفقـة على الموز ، ويتم ذلك حينما يشترى أربعة وحدات من البرتقال ثمنها أربعة قروش ، ووحدتان فقط من الموز ثمنها أربعة قروش ، المنفعة الحـدية للقروش الأربعـة المنصرفة على

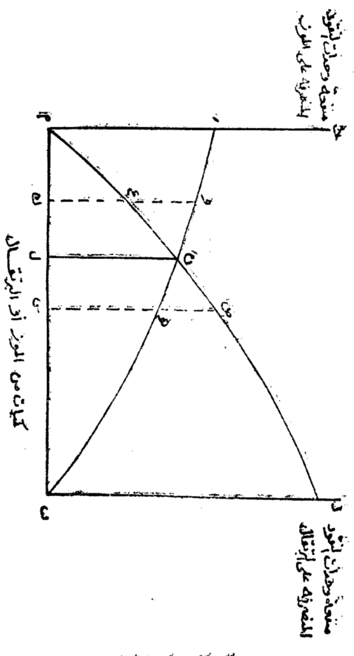
البرتقال هى ٢ ، والمنفعة الحدية للقروش الاربعة النصرفة على الموز هى أيضا ٢ ، والمنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك اربعة وحدات من البرتقال هى ١٤ (٥ + ٤ + ٣ + ٢) والمنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك وحدتين من الموز هى ٩ (٥ + ٤) . وبذا تكون مجموع المنافع الكلية ، التى يحصل عليها الشخص من انفاق ثمانية قروش على أربع وحدات برتقال ووحدتين من الموز ، هى ٢٣ (١٤ + ٩) .

ويلاحظ انه عند تساوى المنفعة الحدية لكل من القروش المنصرفة على البرتقال وذلك على حساب الموز او العكس ، لأن ذلك لن يضمن تساوى المنفعة الحدية للقروش المنصرفة على كل من البرتقال والموز ، ونتيجة سوف تنقص المنفعة الكلية عن الوضع السابق .

ويمكن اثبات ذلك بيانيا بالشكل رقم (٢) .

على المحور الافقى (ا ب) تقاس كميات الموز أو البرتقال ، وعلى المحور الراسى (ب د) تقاس المنافع الحدية لوحدات النقود المنصرفة على البرتقال ، وعلى المحور الراسى (ا جـ) تقاس المنافع الحدية لوحدات النقود المنصرفة على الموز . المنحنى (ا د) يمثل منحنى المنفعة الحدية للنقود المنصرفة على البرتقال ، والمنحنى (ر ب) يمثل منحنى المنفعة الحدية للنقود المنصرفة على الموز . . الشخص سوف يقوم بتوزيع دخله على شراء كميات من البرتقال والموز بحيث يحقق اكبر منفعة كلية من وحدات النقود المنصرفة على كل من البرتقال والموز . وبتحقق ذلك عند تساوى المنفعة الحدية لكميات النقود المنصرفة على البرتقال وتلك المنصرفة على الموز . وفى الشكل ، تتساوى المنافع الحدية للنقود المنصرفة على البرتقال والموز عند تقاطع منحنيى المنفعة (ا د) ، (ر ب) فى النقطة ن . فى هذا الوضع سوف يستهلك الشخص المقدار (ب ل) من البرتقال والمقدار (ا ل) من الموز ، والمنفعة الحدية لوحدات النقود المنصرفة على الكميتين تتساوى وتمثل فى الشكل بالمستقيم (ن ل) .

عند تساوى المنفعة الحدية للنقود ، المنصرفة على المقدار (ب ل) من البرتقال وعلى المقدار (ا ل) من الموز ، وتكون المنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدارين السابقين اكبر ما يمكن . ذلك أن المنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدار (ب ل) من البرتقال ، تتمثل فى الشكل بالمساحة (ب د ن ل) ، والمنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص من استهلاك المقدار (ا ل) من الموز ،



الشكل رقم (٤)

تتمثل فى الشكل بالمساحة (٢ ر ن ل) ومجموع المنافع الكلية يتمثل فى مجموع المساحتين سالفتى الذكر ، وهى تتمثل فى الشكل بالمساحة (ا ر ن د ب) ، وهى فى هذا الوضع أكبر ما يمكن .

فاذا أراد الشخص زيادة الوحدات المستهلكة من الموز الى المقدار (١ س) ، فان ذلك يؤدى الى انخفاض المنفعة الحدية لوحدات النقود المنصرفة على هذا المقدار وتتمثل فى الشكل بالمستقيم (هـ س) . وفى نفس الوقت فان زيادة وحدات الموز ، يؤدى الى نقص الكميات المشتراه من البرتقال وتصبح فى الشكل (ب س) ، ونقصان الكمية المستهلكة يؤدى الى زيادة المنفعة الحدية لوحدات النقود المنصرفة على شرائها ، وتتمثل فى الشكل بالمستقيم (ص س) . عند عدم تساوى المنفعة الحدية لوحدات النقود المنصرفة على البرتقال مع تلك المنصرفة على الموز ، تكون مجموع المنافع الكلية لكميات البرتقال والموز أقل من الوضع السابق (عند تساوى المنافع الحدية) . ذلك أن المنفعة الكلية للمقدار (١ س) من الموز ، تمثل فى الشكل بالمساحة (أ ر هـ س) ، والمنفعة الكلية للمقدار (ن س) من البرتقال ، تمثل فى الشكل بالمساحة (ب د ص س) . ومجموع المنافع الكلية للكميتين تنقص فى تلك الحالة عن الوضع السابق بمقدار المساحة (ن ص هـ) ، ونفس الشىء يحدث اذا ما قرر الشخص زيادة وحدات البرتقال المستهلكة (الى المقدار ب ك) وذلك على حساب وحدات الموز المستهلكة (المقدار ا ك) ، فان المنفعة الحدية لوحدات النقود المنفقة على البرتقال سوف تقل عن تلك المنصرفة على الموز (ع ك أصغر من و ك) . وفى هذا الوضع تقل المنفعة الكلية للكميتين من البرتقال والموز ، عن وضع التوازن ، بمقدار المساحة (ن و ع) .

ومن ذلك نستنتج ، أن المستهلك يكون فى حالة توازن اذا قام بتوزيع انفاقه على السلع المختلفة بحيث تكون المنفعة الحدية للنقود على أوجه الانفاق المختلفة متساوية . فاذا ما أخذنا فى الاعتبار أن المنفعة الحدية للنقود المنصرفة على أية سلعة من السلع ، انما تساوى المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمنها ، لاتضح لنا أن الشرط اللازم تحققه ليكون المستهلك فى حالة توازن هو :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن ب}}$$

$$= \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة جـ}}{\text{ثمن جـ}} = \text{... الخ}$$

٣ — المنفعة الحدية وتوازن المنتج :

٤٤ —لكى يقوم المنتج بانتاجه فانه يلجأ لعناصر الانتاج (العمل — راس المال الموارد الطبيعية) ويدفع ثمنا لها يتمثل فى الأجر ، والفائدة ، والريع . وهو يهدف من انتاجه الى تحقيق اكبر ربح ممكن . وللوصول الى وضع التوازن ، فان المنتج يقوم بالموازنه بين المنفعة التى تعود عليه من الانتاج والضرر (أو النفقة) الذى يتحمله فى سبيل هذا الانتاج . وتتمثل المنفعة بالنسبة للمنتج فى الايراد الذى سوف يحصل عليه من بيع الكميات المنتجة فى السوق . ويتمثل الضرر فى النفقة التى يتكبدها لانتاج الكميات المذكورة . والمنتج يحصل على اكبر ربح ممكن اذا حصل من انتاج كمية معينة من السلعة على اكبر ايراد ممكن بأقل نفقة ممكنة . ونظرية المنفعة الحدية تبين لنا أن المنتج يصل الى هذا الوضع (وضع التوازن) حينما يتساوى الايراد الحدى لحجم معين من الانتاج مع النفقة الحدية لنفس الحجم . ولذا فان المنتج يقوم بالموازنة بين الايراد الحدى والنفقة الحدية المترتبتين على كل حجم من أحجام الانتاج الممكنة، ليختبر من هذه الأحجام ذلك الحجم الذى يسوى بين الايراد والنفقة الحديين ، لأن هذا الحجم هو الذى يحقق أكبر ربح ممكن .

وعلى ذلك فان توازن المنتج يتحقق عند تساوى الايراد والنفقة الحديين ، لأنه عند هذا الحجم لا تكون له مصلحة فى زيادة أو انقاص حجم الانتاج .

وتنطبق نفس القاعدة للوصول الى التوازن فى داخل القطاع الذى يعمل فيه المنتج الفرد ، وذلك اذا تساوى الربح للمنتج الحدى فى هذا القطاع ، مع الربح للمنتج الحدى فى القطاعات الأخرى بحيث لا يكون هناك مصلحة لأى من المنتجين داخل القطاع أو خارجه فى الدخول اليه او الخروج منه .

نقد نظرية المنفعة الحدية :

٤٥ حينما صيغت نظرية المنفعة الحدية بمعرفة مدرسة فيينا ، أصبحت نظرية أساسية للحساب الاقتصادى . وسادت هذه النظرية الفكر الاقتصادى طوال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين ، وما زال لها أنصار حتى اليوم .

وأهم أوجه الانتقادات التى قيلت ضد هذه النظرية يمكن تلخيصها كالآتى :

(١) من الملاحظ أن نظرية المنفعة الحدية ، وهى تعطى أداة للحساب الاقتصادى ، استندت على فكرة نفسية بسيطة هى فكرة السلوك

الرشيد للفرد ، ومقتضاها ان الفرد يسعى فى تصرفاته الاقتصادية الى تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية المتمثلة فى المنفعة التى تعود عليه . وتقدير المنفعة متروك امره للشخص يزاوله دون رقابة عليه . ومعنى ذلك ان التصرف الاقتصادى يعتبر ، وفقا لهذه النظرية ، نتيجة لموازنة منفعية ، يقوم بهـا الفرد مستقلا عن الوسط الـذى يعيش فيه . ويؤخذ على هذه النظرية انها افترضت انسانا متعقلا وحرا . وهـذا الفرد يبعد عن الواقع (١) ، اذ ليس من الصحيح أن كل فرد يصرف أموره بتعقل شديد فالانسان يتأثر بالوسط الذى يعيش فيه . كما أنه ليس من الصحيح أن الفرد حر فى أن يتحول من استعمال الى آخر ، فقد يكون مقيدا بعقود تحدد الكمية التى يلزم شراءها مثلا ، أو قد يكون مقيدا ، كما فى حالة العامل ، بلوائح تحـدد عدد السـاعات التى يجب أن يعملها .

ولذا فقد نشأت فى الفكر الاقتصـادى نظريات ترجـع التصرف الاقتصـادى الى الوسط الاجتماعى (المدرسـة التاريخيـة ومدرسـة المنظمات) ، بمعنى أن تصرفات الأفراد تتوقف على الوسط الذى يقيمون فيه بما يتضمنه من منظمات اجتماعية (نقابات عمال مثلا) أو اقتصادية (مشروعات كبيرة احتكارية أو شبه احتكارية) تباشر ضغطها على الفرد وتستميله الى اصدار قرار اقتصادى معين .

(٢) أن المنفعة التى يحصل عليها الشخص من مال معين غير قابلة للقياس ، لأن تقديرها يختلف من شخص الى آخر ، وبذلك يستحيل ايجاد مقياس موضوعى للمنفعة ـ ينطبق على تقديرات كل الأشخـاص أو الأغلبية منهم . فضلا عن أن الأموال وعناصر الانتاج لا تقبل الانقسام الى مالا نهاية ، فهناك علاقات التكامل بين الأموال والتى تجبر الأفراد على استهلاك مالين أو أكثر وبنسب معينة ، تتحدد أساسا طبقا لعوامل تكنولوجية ، حتى يتم الأشباع لحاجة معينة ويحصل من جراء ذلك على منفعة (٢) .

---

(١) أنظر : د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الاول . دار النهضة العربية ١٩٧٣ ، ص ٩٩ — ١٠٠ .
R. Barre : «Economie politique», Tome I, Paris, 1960, pp. 154-155

(٢) لتلافى هذا النقد احلّ فون فايزر V. Wiesser محل قانون تساوى المنافع الحدية كأداة للحساب الاقتصادى القانون التالى :

« يستخدم الشخص الاموال ذات المنافع المختلفة بطريقـة تمكنه من الحصـول من كلّ استخدام على أصغر منفعة حدية ممكنة ، دون أن يؤدى ذلك الى فقدان لمنفعة حدية أكبر فى استخدام آخر . وتطبيق هذا القانون يؤدى الى حصـول الشخص من استخدامه للمالّ على أكبر منفعة ممكنة » . R. Barre : «Economie politique», op. cit., p. 154.

(٣) أن الصورة ، التى اعطتها المدرسة الحديثة للتصرفات الاقتصادية للشخص الاقتصادى ، صورة رشيدة رشدا كاملا . غير أن هذه الصورة غير واقعية من النواحى التالية :

(أ) لا يهتم الشخص الاقتصادى العاقل اهتماما حقيقيا باجراء تعديلات صغيرة أو دقيقة جدا عند الحد . فمن الطبيعى أن معظم البشر لا تتوفر لديهم ادنى رغبة فى أن يصبحوا آلات حاسبة . وحتى أكثر ربات المنازل حرصا ، وهى تلك التى تكون اسرتها كبيرة ودخلها صغيرا جدا ، لابد لهـا أن تقف فى الحرص عند حد معين . لذا فالمستهلك لا يكون أبدا فى توازن كامل ، وذلك حتى لو بقيت حاجاته ، وبقيت الأحوال فى السوق ، ثابتة ثباتا كاملا .

(ب) فى الحياة العملية تحدث تغيرات صغيرة ومتعددة فى الثمن وكذلك فى الدخل . فاذا كان الشخص رشيدا حقا ، فانه سيقوم باستمرار بمراجعة مشترياته وكافة تصرفاته الشخصية ، كى يتأكد من انه يستخدم نقوده فى جميع الأوقات بأحسن طريقة ممكنة . أما من الناحية العملية ، يميل المستهلك لأن يكون لديه قائمة بمشترياته المعتادة التى يشتريها كل فترة زمنية (يوم أو أسبوع مثلا) ، بحيث لن يغير منها فعلا الا اذا تغيرت الظروف تغيرا واضحا . لذا فالغالب أن يتم الكثير من المشتريات على أساس العادة ، ولن تتغير هذه المشتريات الا فى فترات متباعدة ، وعندئذ يكيف المستهلك نفسه مع التغييرات المهمة نسبيا التى تكون قد حدثت فى أحوال السوق .

ثانيا ـ منحنيات السواء والحساب الاقتصادى

٤٦ ـ رغبة فى تلافى الانتقادات التى وجهت الى نظرية المنفعة الحدية اقترحت فكرة منحنيات السواء ، وهى تمثل فى الوقت الحاضر النظرية الحديثة للحساب الاقتصادى البسيط Micro analysis ويرجع أصل هذه الفكرة الى الاقتصادى الايطالى ف . باريتو (١) الذى

---

(١) فيلفريدو باريتو V. Pareto ، اقتصادى ايطالى (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣) ، وأهم اعماله :

«Manuel d'économie politique», Milan, 1906, traduction francaise, Paris, 1909.

وترجع اهميته فى الفكر الاقتصادى الى فكرة منحنيات السواء التى اقترحها ، والتوازن الاقتصادى الذى يعرف باسمه «Optimum de Pareto»

انظر عن دور باريتو فى الفكر الاقتصادى :

A. Piettre : «Pensée économique et théories contemporaines», Dalloz, Paris, 1961, pp. 253-254.

قدر أن المنفعة غير قابلة للقياس لانها شخصية . لذا اقترح نوعا آخر من التحليل لا يعتمد على قياس المنافع الحدية بقدر اعتماده على افتراض قابليتها للمقارنة .

وقد تطور هذا النوع من التحليل على يد الاقتصادى الانجليزى هيكس (١) حيث بين اثر كل من علاقة الاحلال بين السلع ، واثر التغير فى الدخل وكذلك اثر التغير فى الثمن على تصرفات الشخص الاقتصادى .

ويلاحظ ان هذا النوع من التحليل ، ان كان مختلفا عن التحليل السابق ، من حيث الاسلوب المستخدم ، الا أنه يتفق معه من حيث النتيجة .

فاذا افترضنا أن مستهلكا معينا لديه كمية معينة من البرتقال ولتكن عشر برتقالات ، وكمية معينة من الموز ولتكن موزة واحدة ، هذا المستهلك سوف يحصل على قدر معين من الاشباع . ولكن هذا المستهلك لن يكون فى استطاعته قياس مقدار ما يحصل عليه من هذا الاشباع أو المنفعة ، ولكن سيكون قادرا على الشعور بالتغير سواء بالزيادة أو بالنقصان فى هذا الاشباع نتيجة للتغير فى الكميات المختلفة من السلع ، التى تعطى له نفس المنفعة . فمثلا قد يجد الشخص أن استهلاكه لسبع برتقالات وموزتين يعطيه من الاشباع نفس القدر الذى كان يحصل عليه من استهلاكه لعشر برتقالات وموزة واحدة . وفى هذه الحالة يمكن القول أن احلال موزة واحدة محل ثلاث برتقالات لن يغير من مستوى الاشباع الذى كان يحصل عليه ، ومن ثم فان المستهلك لن يعارض فى استبدال ثلاث برتقالات بموزة واحدة ، ليصبح لديه ٧ برتقالات وموزتين .

ويلاحظ ان المستهلك فى وضعه الجديد سوف يكون لديه كمية أكبر من الموز وكمية اقل من البرتقال ، أى أن المنفعة الحدية للموز ستكون اقل من ذى قبل ، فى حين ان المنفعة الحدية للبرتقال تكون أعلى ، بحيث أنه لو طلب منه التضحية بكمية معينة من البرتقال مقابل الحصول على وحدة ثالثة من الموز ، فانه لن يكون على استعداد لأن يضحى بثلاث برتقالات كما فعل سابقا ، بل سيكتفى بالتضحية بوحدتين

(١) راجع : J.R.Hicks : «Value and capital», traduction française. Dunod, Paris, 1956, p. 16 et s.

من البرتقال فقط . وتفسير ذلك ان البرتقال اصبح ، بالنسبة له ، أقل وفرة ، فى حين ان الموز اصبح أقل ندرة . ومن ثم فان خمسة برتقالات وثلاث وحدات من الموز سيكون لها نفس المنفعة عنده . ومرة أخرى نلاحظ أن النقص فى كمية البرتقال سوف يدفع بمنفعته الحدية الى الانخفاض ، بحيث لن يكون المستهلك على استعداد ليبادل الموزة الرابعة الا بوحدة واحدة من البرتقال ، ليصبح عنده ٤ وحدات برتقال وأربع وحدات موز . وهكذا نجد أنه يمكننا أن نتتبع الكميات المختلفة من سلعتين ، والتى تعطى اشباعا متساويا لدى مستهلك معين .

والجدول رقم (٢) يعطى نموذجا لمثل هذه الكميات .

الجدول رقم (٢)

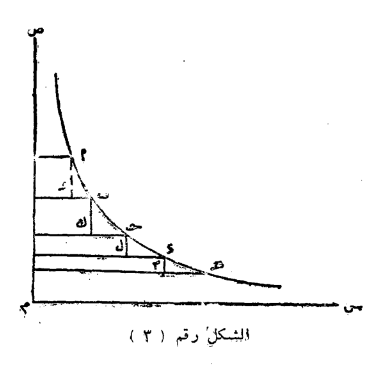
وحدات البرتقال	وحدات الموز	معدل الاحلال الحدى
١٠	١	
٧	٢	٣
٥	٣	٢
٤	٤	١
٣	٦	١/٢
٢	٩	١/٣
١	١٤	١/٤

والعمودين الأولين من هذا الجدول يبينان الكميات المختلفة من السلعتين التى تعطى اشباعا متساويا لمستهلك معين ، والعمود الثالث من هذا الجدول يبين الكميات المختلفة من البرتقال التى يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها مقابل الحصول على وحدة اضافية واحدة من الموز ، بشرط الا تغير من مستوى الاشباع الكلى الذى يحصل عليه المستهلك . ويعرف ذلك فى الاقتصاد باسم معدل الاحلال الحدى Marginal rate of substitution

فمعدل الاحلال الحدى لسلعة معينة ولتكن أ يعرف على انه الكمية التى يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها من سلعة اخرى ولتكن ب مقابل الحصول على وحدة اضافية من أ ، بحيث لا يؤدى

ذلك الى تغير فى مستوى اشباعه . ومن الجدير بالذكر ، أن معدل الاحلال الحدي يكون متناقصا لانه بذلك يعكس مبدا تناقص المنفعة الحدية .

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا بمنحنى محدب نحو نقطة الاصل (م) ويتجه من اعلي اليسار الى اسفل اليمين ، كما هو مبين فى الشكل رقم (٣) .



الشكل رقم (٣)

ويسمى هذا المنحنى بمنحنى السواء Indifference curve وهو يعبر عن مجموعة من النقط ، كل نقطة تمثل كميات مختلفة من السلعتين س ، ص ، لها نفس المنفعة . فالنقطة ا مثلا تبين كمية معينة من السلعة س وكمية معينة من السلعة ص . والنقطة ب تبين كمية اكبر من السلعة س وكمية اقل من السلعة ص . ولكن بما ان النقطتين تقعان على منحنى سواء واحد ، لذا فانهما يعطيان نفس الاشباع اي يكون لهما نفس المنفعة ، وهكذا الحال بالنسبة للنقطة جـ أو النقطة د ، الواقعتين على نفس المنحنى . ويلاحظ أن انتقال المستهلك من النقطة ا ، الى النقطة ب ، انما يعنى أنه يضحي بالكمية ا ومن السلعة ص مقابل الحصول على الكمية ب ومن السلعة س . ومن ثم فان $\frac{ا و}{ب و}$ ، تمثل الكمية التي يضحي بها من السلعة ص مقابل الحصول علي وحدة واحدة

من السلعة س ، بحيث لا يتغير بذلك مستوى اشباعه ، وهذا ما سبق التعبير عنه بمعدل الاحلال الحدى .

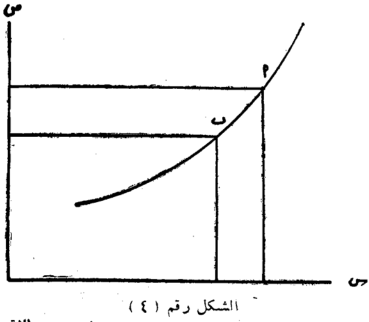
خصائص منحنيات السواء :

١ ــ منحنى السواء ينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين :

٤٧ ــ ويبدو هــذا الأمر ضروريا للتعبير عن فكرة الاحــلال بين سلعتين ، والتى تفترض كميــة من السلعة س وكمية اخرى من السلعة ص ، وأن الشخص يتنازل عن قدر من السلعة س او السلعة ص فى سبيل الحصول على وحدة واحدة من السلعة ص او السلعة س ، بحيث يكون عنده مقدارا اقل من السلعة س او السلعة ص ، مقدارا أكبر من السلعة ص أو السلعة س ، وذلك لتحقيق نفس الاشباع من المقدارين من السلعتين قبل الاحلال .

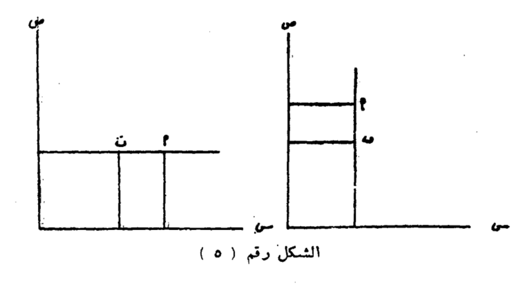
فاذا لم تكن منحنيات السواء منحدرة من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ، فانها ستكون منحدرة من أعلى اليمين الى اسفل اليسار ، أوأنها افقية او راسيه .

وافتراض منحنى السواء منحدرا من أعلى اليمين الى أسفل اليسار، كمــا هو مبين فى الشكل رقم (٤) ، يعنى أن كميــات أقل من كل من السلعتين س ، ص (النقطة ب) يحققان نفس الاشباع لكميات أكبر من السلعتين س ، ص (النقطة أ) وهو أمر غير ممكن ، فضلا عن أن هذا الوضع لا يتضمن ظاهرة الاحلال .



الشكل رقم (٤)

وافتراض منحنى للسواء أفقيا أو رأسيا ، كما هو مبين بالشكل رقم (٥) يؤدى الى أن كميتين معينتين من السلعة س ، ص والتى



الشكل رقم (٥)

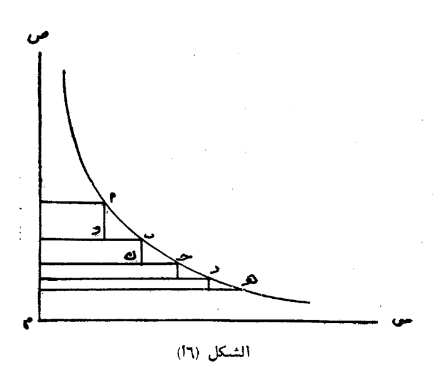
تبينهما النقطة (أ) تؤديان الى نفس الاشباع من نفس الكمية من السلعة ص وكمية أقل من السلعة س (منحنى سواء أفقى) ، أو تؤديان الى نفس الاشباع من نفس الكمية من السلعة س وكمية أقل من السلعة ص (منحنى سواء رأسى) ، وهو أمر لا يجوز ، فضلا عن انه لا يبين ظاهرة الاحلال .

٢ ـ منحنى السواء محدب فى اتجاه نقطة الاصل :

٤٨ ـ واتخاذ منحنى السواء لهذا الوضع يعبر عن ان نقصان كمية من السلعة ص يقابل بزيادة كمية من السلعة س ، أو ان زيادة كمية من السلعة ص تقابل بنقصان كمية من السلعة س . وهذا الوضع يكون مفهوما مادمنا نعتبر ان جميع النقط الواقعة على المنحنى سواء بالنسبة للمستهلك ، فتغير كمية من احدى السلعتين يجب أن يقابل أو يعوض بتغير عكسى فى كمية السلعة الأخرى والا لما كان هناك معنى للكلام عن السواء.

أما من حيث التحديب نحو الأصل فمعناه أن معدل الاحلال الحدى ، وهو الكمية التى يكون المستهلك على استعداد للتضحية بها من السلعة س أو السلعة ص فى مقابل الحصول على وحدة اضافية واحدة من السلعة ص أو س ، يتناقص كلما استمرت عملية الاحلال . وتفسير ذلك

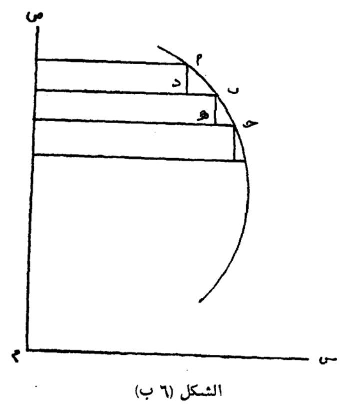
يرجع الى أن المستهلك كلما قل ما عنده من السلعة س شعر بأهمية هذه السلعة ، وكلما زاد ما عنده من السلعة ص قلت أهميتها لديه ، لذلك نجده يطالب ، مع استمرار عملية الاحلال ، بكميات متزايدة من السلعة ص لتعويض ما يخسره تباعا من السلعة س . والشكل (١٦ أ) يبين هذه الظاهرة ، فكلما ارتفعنا على المنحنى ينقص رصيد المستهلك من السلعة س ، ويزيد نصيبه من السلعة ص . وبالعكس ، كلما انحدرنا على المنحنى يزيد رصيد المستهلك من السلعة س ، وينقص رصيد المستهلك من السلعة ص .



الشكل (١٦أ)

ويبين من الشكل (١٦أ) أن معدل الاحلال الحدى يتناقض باستمرار عملية الاحلال ، فاذا انتقل المستهلك من النقاط أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، أى انه يستمر فى عملية احلال السلعة ص بوحدات اضافية من السلعة س فان معدل الاحلال الحدى يكون فى تناقص ، ويظهر من الشكل أن

$$\frac{\text{د م}}{\text{هـ م}} < \frac{\text{جـ ل}}{\text{د ل}} > \frac{\text{ب ك}}{\text{جـ ك}} < \frac{\text{ا و}}{\text{ب و}}$$



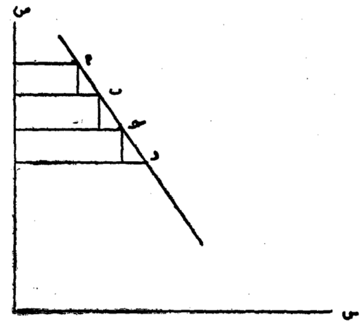
الشكل (٦ ب)

اما اذا افترض أن منحنى السواء مقعرا فى اتجاه نقطة الاصل ، كما هو مبين فى الشكل (٦ ب) فان ذلك يفترض أن معدل الاحلال الحدى يزيد باستمرار عملية الاحلال ، اى ان المشترى يزيد فى كل مرة الوحدات التى يفقدها من السلعة ص فى سبيل الحصول على وحدة اضافية من السلعة س ، ويظهر من الشكل أن :

$$\frac{\text{ا د}}{\text{ب د}} < \frac{\text{ب هـ}}{\text{جـ هـ}}$$

هل يمكن لمنحنى السواء ان يكون خطا مستقيما :

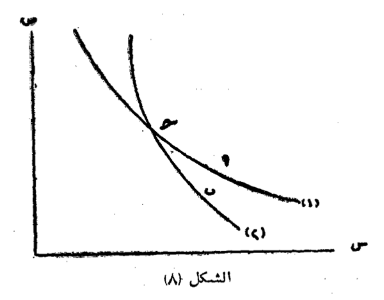
يمكن لمنحنى السواء ان يتخذ شكل الخط المستقيم كما يظهر فى الشكل رقم (٧) ، وذلك اذا كان المستهلك لا يهتم بمقدار ما عنده من احدى السلعتين ، بل يقبل دائما استبدال الواحدة بالأخرى بنسبة ثابتة . ويتحقق مثل هذا الغرض اذا كانت كل سلعة من السلعتين بديلا كاملا عن الأخرى ، اى قابلة لان تحل محلها تماما فى اشباع نفس السلعة (نوعين قريبين من السجاير مثلا) . ولكن هذه الحالة تافهة عملا ، ومن الافضل ان نعتبر هذه السلع المتماثلة تماما فى نظر المستهلكين سلعة واحدة .



الشكل رقم (٧)

٣ — عدم امكانية تقاطع منحنيات السواء :

٥٧ — لا يمكن لمنحنيات السواء ان تتقاطع لان كل النقاط الواقعة على نفس منحنى السواء تمثل كميات من السلعتين تحقق نفس الاشباع. وكل منحنى سواء يعبر عن مستوى اشباع مختلف عن مستوى الاشباع الذى يحققه منحنى سواء آخر . وكلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة الاصل كلما كان مستوى الاشباع أكبر . وتبعا لذلك لا يمكن أن تتقاطع منحنيات السواء كما يظهر فى الشكل رقم (٨) .



الشكل (٨)

فى هذا الشكل ، منحنى السواء رقم (١) يمثــل مستوى اشباع اكبر من ذلك الذى يمثلــه منحنى السواء رقم (٢) . وعلى ذلك فان النقطة الواقعة على منحنى السواء رقم (١) تمثل كميات من السلعتين س ،ص تحقق مستوى اشباع أكبر من الكميات تبينها النقطــة ب الواقعة على منحنى السواء رقم (٢) . فاذا قلنا بامكانية تقاطع منحنى السواء كما هو ظــاهر فى النقطة (جـ) ، فان ذلك معناه أن مستــوى الاشباع الذى تبينه النقطة أ يساوى ذلك الذى تبينه النقطــة جـ ، باعتبارهما واقعتين على منحنى السواء رقم (١) .

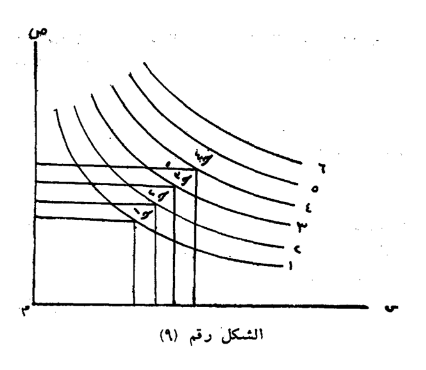
كذلك فان مستوى الاشباع الذى تبينه النقطة ب يساوى ذلك الذى تبينه النقطة جـ باعتبارهما واقعتين على نفس منحنى السواء رقم (٢) . ومعنى ذلك أن مستوى الاشباع الذى تبينه النقطة أ يساوى ذلك الذى تبينه النقطة ب ، وهذا مالا يجوز لوقوعهما على منحنى ســواء مختلفين .

خريطة السواء :

٤٩ — مجموعة منحنيــات السواء المعبرة عن أذواق المستهلكين تسمى خريطة السواء . وهذه الخريطة تعبر عن أن المستهلك يستطيع ان يفاضل بين ما قد يحصل عليه من مجموعات سلعية مختلفة ، فيقرر ما اذا كانت مجموعة معينة افضل او اسوأ من مجموعة اخرى ، أويقرر أن مجموعات معينة ســواء لديه . هذا كل ما تقرره خريطــة السواء باعتبارها اداة علمية لوصف شعور المستهلكين . ولا محل بطبيعة الأمر أن نجعل من هذه الاداة حقيقة فعلية تلازم كل مستهدف عند نزوله الى الأسواق ، فخريطة السواء قائمة بالنسبة لكل واحد منا مادمنا نستطيع أن نميز النافع لنا من الاقل نفعا ، حتى لو لم نسمع بتاتا عن منحنيات السواء أو عن معدلات الاحلال الحدية . فخريطة السواء ليست صورة فوتوغرافية للواقع او لنفسية المستهلك بل مجرد اداة علمية نستخدمها لعرض حقائق مقبولة فى ذاتها فى صورة قالب يهيىء لنا المضى فى البحث والتحليل .

فاذا كان لدينا خريطــة الســواء ، والتى تشتمــل على عديد من منحنيات السواء ، كمــا يظهر فى الشكل رقم (٩) ، واخــذنا منحنى سواء وليكن رقم (١) ، واخــذنا ايضا نقطة عليه ولتكن جـ لتمثــل كمية معينة من السلعة س ومن السلعة ص ، وبالتالى تعبر عن قدر من الاشباع ، فاننا نعرف أن اى نقطة اخرى غــير حـ على نفس منحنى

السواء تعبر عن كميات اخرى من السلعتين يكون لهـا نفس الاشبـاع . ولكن اذا أخذنا نقطة أخرى الى اعلى وناحية اليمين مثل النقطة جـ ٢



الشكل رقم (٩)

والواقعة على منحنى السواء رقم ٢ ، فاننا نلاحظ انها تمثل كمية اكبر من كلتا السلعتين س ، ص ، وبالتالى تعبر عن مستوى اشبـاع اكبر من ذلك الذى تعبر عنه النقطة جـ١ . وبالمثل نجد أن النقطة جـ٣ ، والتى تقع الى أعلى وناحية اليمين من النقطة جـ٢ ، تمثل مستوى اشباع أكبر من ذلك الذى تعبر عنه النقطة جـ٢ . وبما أن جـ٣ تقـع على منحنى السـواء رقم (٣) ، فـاننا نستنتج من ذلك أن اى نقطـة على منحنى السواء رقم (٣) تمثل مستوى اشباع أكبر من ذلك الذى تمثلـه أى نقطة على منحنى السواء رقم (٢) .

وهكذا كلما انتقلنا الى أعلى وناحية اليمين ، كلمـا انتقلنـا الى منحنيـات سواء تمثـل مستوى اعلى من الاشبـاع أو من الرفـاهية الاقتصادية .

خط الثمن :

٥٠ — عند نزول المستهلك الى السوق ، بأذواق معينة ، يجد نفسه مقيدا بنوعين من القيود .

(١) القيد الأول يرجع الى أن دخل المستهلك بطبيعته محدود ، ويترتب على ذلك أن حجم الانفاق الاستهلاكى الذى يستطيع المستهلك اختياره محدود ايضا .

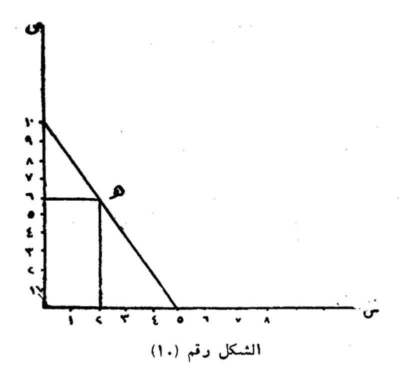
(٢) القيد الثانى يرجع الى أن أسعار السلع تتحدد بصرف النظر عن ارادة المستهلك الفرد ، ولا يستطيع فى الاحوال العادية أن يكيفهما بما يتفق ورغباته .

ويمكننا ان نترجم هذه القيود على رسم يماثل الرسومات السابقة . اذا ما فرضنا ان عدد السلع التى تواجه المستهلك لا يزال سلعتين فقط س ، ص .

فلنفرض مثلا أن حجم الانفاق الاستهلاكى الذى يقرره المستهلك على أساس ما يحصل عليه من دخل هو ١٠٠ وحدة نقدية ، وأ ن سعر السلعة ص ١٠ وحدات نقدية للوحدة الواحدة ، وأن سعر السلعة س ٢٠ وحدة نقدية . فاذا خصص المستهلك كل انفاقه للسلعة ص فانه يستطيع أن يحصل على ١٠ وحدات $\left(\frac{١٠٠}{١٠}\right)$. أما اذا اقتصر على شراء س فانه يحصل على ٥ وحدات فقط $\left(\frac{١٠٠}{٢٠}\right)$.

ويظهر ذلك على الرسم الوارد فى الشكل رقم (١٠) ، فى النقطتين أ على المحور الرأسى ، ب على المحور الافقى . واذا ما وصلنا هاتين النقطتين بخط مستقيم ، نحصل على ما يسمى « خط الثمن » ، أو « خط الميزانية » . ويجمع هذا الخط جميع النقط للتعبير عما يستطيع المستهلك شراءه من السلعة ص والسلعة س على أساس الاسعار المذكورة . فالنقطة هـ مثلا تبين أن المستهلك يستطيع شراء وحدتين من السلعة س ، وست وحدات من السلعة ص . والنقطة ك تبين أن المستهلك يستطيع شراء ثلاث وحدات من السلعة س ، وأربع وحدات من السلعة ص .

واذا كان الخط أ ب يعبر عن امكانيات توزيع الانفاق الاستهلاكى بين السلعتين س ، ص ، فان هذا يعنى أن كل نقطة فى الرسم على يمين هذا الخط تعبر عن كميات من س ، ص ، لا يستطيع المستهلك شراءها



الشكل رقم (١٠)

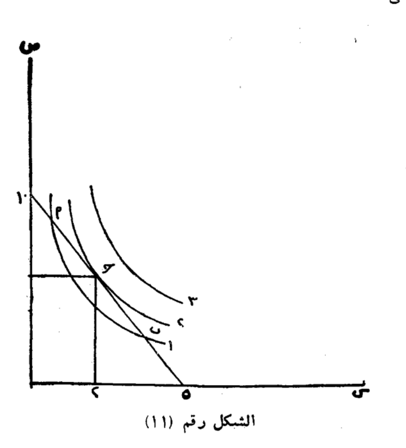
بدخله المحدود . اما كل نقطة فى الرسم على يسار الخط أ ب نحـو الأصل فتعبر عن كميات يستطيع المستهلك الحصـول عليها ، ولكنهـا اقل مما يتيحه له دخله المخصص للانفاق الاستهلاكى .

وقد سبق أن ذكرنا أن هـذا الخط يسمى « خط الميزانيـة » أو « خط الثمن » . ومن الواضح الآن أن التسمية الأولى مشتقة من أنه يعبر عن توزيع ميزانية المستهلك على السلعتين . اما الوصف الثـانى فمصدره أن ميل هـذا الخط يساوى النسبة بين ثمن السلعتين . واذا عرفنا أن ميل الخط أ ب يعبر عن معـدل الاحلال الحدى بين السلعتين س ، ص (عدد الوحدات المتنازل عنها من السلعة ص فى سبيل الحصول على وحدة واحدة من السلعة س = $\frac{\triangle ص}{\triangle س}$ ، فان هذا المعدل يكون ، كما يبين من مثالنا ، = ٢ . ولتفسير ذلك ، لو انتقـل المستهلك من النقطة أ (أى أنه يوجه كل دخله لشراء ١٠ وحـدات من السلعة ص) الى النقطة هـ (ليحصل على ٦ وحدات من س ووحدتين من السلعة ص) فان معدل الاحلال الحدى بين ص ، س = ٢ ، وهـو فى نفس الوقت يساوى العلاقة بين ثمن السلعة س وثمن السلعة ص .

معدل الاحلال الحدى للسلعة ص بالسلعة س = $\frac{\triangle ص}{\triangle س}$ = $\frac{ثمن س}{ثمن ص}$

توازن المستهلك :

٥١ — عرفنا من« خط الثمن » أو « خط الميزانية » الكميات التى يستطيع المستهلك شراءها على أساس دخل معين وأسعار معينة ، تظهر على خط اب فى الرسم السابق . والكميات التى يقرر المستهلك شراءها فعلا من السلعتين ، على أساس الدخل المذكور والأسعار المذكورة ، تتوقف على أذواق المستهلك . لذا فسوف نظهر فى رسم ولنفرض أن هذه الخريطة تتخذ الصورة الظاهرة فى الشكل رقم (١١) التالى ا



الشكل رقم (١١)

ونستطيع أن نلاحظ من هذا الرسم الامور التالية :

(أ) أن المستهلك مقيد من حيث امكانيات الشراء « بخط الميزانية»، واحد « خط الميزانية » وخريطة السواء الخاصة بهذا المستهلك ، لذا يجب صرف النظر عن منحنيات السواء الخارجة عن هذا الخط ومثلها منحنى السواء رقم (٣) .

(ب) أن خط الميزانية يقطع المنحنى رقم (١) فى النقطتين أ ، ب ، ولكن المستهلك لن يشترى المجموعات المقابلة لهاتين النقطتين ، ذلك ان لديه موقفا أفضل هو الانتقال الى مستوى أعلى من الاشباع يمثله منحنى السواء رقم (٢) ، وهذا الأخير يمس خط الميزانية أ نقطة واحدة هى النقطة حـ . وهذه النقطة تعبر عن أفضل الامكانيات المهيئة للمستهلك على اساس دخله والاسعار السائدة وأذواقه . فهى تمثل نقطة التوازن بمعنى أن عندها يحقق المستهلك أقصى قدر من الاشباع فى الظروف المحيطة به .

(جـ) اذا تأملنا النقطة جـ ، نجد أن منحنى السواء رقم (٢) يختلط عندها بخط الميزانية . ومعنى ذلك انه عند هذه النقطة يتساوى ميل خط الميزانية وميل المنحنى . وكما نعلم فان ميل خط الميزانية يمثل النسبة أو العلاقة بين ثمن السلعتين ص ، س . وميل منحنى السواء يمثل المعدل الحدى لاستبدال أحدى السلعتين بالأخرى .

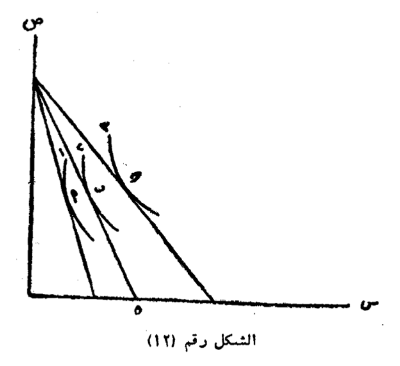
وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن المستهلك يصل الى التوازن أو الى أقصى قدر من الاشباع عندما يكون :

المعدل الحدى لاحلال السلعة ص بالسلعة س = $\frac{\text{ثمن السلعة س}}{\text{ثمن السلعة ص}}$

أثر تغير الدخل على التوازن :

٥٢ ـ رأينا ان «خط الميزانية » أو « خط الثمن » يعبر عن ظاهرتى الدخل وأسعار السلع فى نفس الوقت . فهو يعبر عن الدخل من حيث ارتفاعه ، بمعنى أنه لو حدث أن زاد الدخل النقدى للمستهلك من ١٠٠ وحدة نقدية الى ١٢٠ وحدة نقدية ، فانه يكون فى استطاعة المستهلك أن يشترى كميات أكبر من السلعتين س ، ص ، وذلك بفرض ثبات أسعار السلعتين على ما هو عليه . وهذا يؤدى الى انتقال « خط الثمن » أو خط الميزانية من مكانه الى مكان أعلى . وبالعكس ، اذا انخفض دخل المستهلك الى ٨٠ وحدة نقدية ، فانه لن يكون فى استطاعته الا شراء كميات أقل من السلعتين . وهذا يؤدى الى انتقال « خط الثمن » أو « خط الميزانية » من مكانه الى مكان أسفل .

وباظهار هذا التغير على خريطة سواء المستهلك ، كما يظهر فى الشكل رقم (١٢) ، نجد ان الخطوط ١ ، ٢ ، ٣ تمثل دخول مختلفة ، فاذا انتقلنا من الخط (١) الى الخط (٢) أو الى الخط (٣) فمعنى ذلك



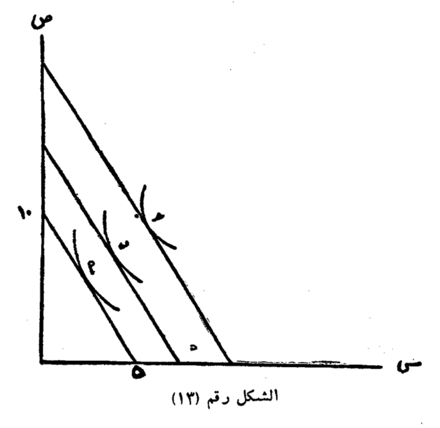
الشكل رقم (١٢)

زيادة الدخل . واذا انتقلنا من الخط (٣) الى الخط (٢) الى الخط (١) فان ذلك يمثل حالات نقصان الدخل . وبتغير هذه الخطـوط نجد أن نقطة التوازن تنتقل من النقطة أ الى النقطة ب الى النقطة جـ . واذا تم ربط هذه النقاط بخط فانه يسمى بخط الدخل أو خط الانفـاق الاستهلاكى .

أثر تغير الاسعار على التوازن :

٥٣ — نفرض الآن أن دخل المستهلك ثابت ، ولكن ثمن السلعة س تغير وثمن السلعة ص ظل ثابتا . وعلى ذلك اذا انخفض ثمن س فان المستهلك يستطيع الحصول على كميات أكبر من السلعة س ، واذا ارتفع ثمن س فان المستهلك لن يستطيع الحصول الا على كميـات أقل من السلعة س . وسوف يؤدى التغير الحاصل فى ثمن السلعة س الى تغير فى « خط الثمن » أو خط الميزانية كما يظهر فى الشكل رقم (١٣) ، وهذا بدوره يؤدى الى انتقال نقطة التوازن من أ الى ب الى جـ (فى حالة انخفاض ثمن س) ، أو من النقاط جـ الى ب الى أ (فى حالة ارتفـاع ثمن س) .

واذا تم ربط هذه النقاط (أ ، ب ، جـ) فاننا نصل الى ما يسمى « خط الطلب » .



الشكل رقم (١٣)

فالمستهلك ينتقل نتيجة لانخفاض الثمن على خطوط ميزانية جديدة، فينتقل بذلك الى منحنيات سواء أعلى تزداد فيها الكميات المشتراه من السلعة س . وانتقال المستهلك الى منحنيات سواء أعلى يعبر عن أن نقصان الثمن يزيد من المنفعة التى يحصل عليها المستهلك بزيادة مشترياته من السلعة س . والعكس صحيح فى حالة ارتفاع ثمن السلعة س .

توازن المنتج باستخدام منحنيات السواء :

٥٤ — يمكن استخدام منحنيات السواء للوصول الى توازن المنتج. وكما عبرنا عن أذواق المستهلك بمجموعة من منحنيات السواء الاستهلاكية ، كذلك نستطيع التعبير عن الامكانيات الفنية (استخدام كميات معينة من عناصر الانتاج) المهيئة للمنتج بمجموعة من منحنيات السواء الانتاجية تكون ما نسميه خريطة السواء الانتاجية .

كذلك عند دراستنا لنظرية المستهلك ، انتقلنا من رسم خريطة السواء الى ما يسمى « خط الثمن » أو « خط الميزانية » وهو الخط المعبر عن امكانيات توزيع الدخل (الانفاق الاستهلاكى) على كميات

مختلفة من السلعتين س ، ص . ونستطيع ، بالنسبة للمنتج ، أن نضع خطوطا مقابلة لخطوط الميزانية ، وكل منتج عليه أن يوزع مبلغا من النقود على ما يشتريه من عناصر الانتاج ، وتسمى هذه الخطوط خطوط النفقة .

وباظهار خط النفقة على خريطة السواء الانتاجية فانه سوف يتماس مع أعلى منحنى سواء فى نقطة معينة . هذه النقطة تعبر عن الكميات التى يكون من صالح المنتج استخدامها من عنصرى الانتاج لتحقيق حجم معين من الانتاج بأقل نفقة ممكنة . وفى هذه النقطة يتساوى ميل خط النفقة مع ميل منحنى السواء عند هذه النقطة .

وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن المنتج يصل الى وضع التوازن عند :

المعدل الحدى لاحلال عنصر الانتاج ص بعنصر الانتاج س

$$\frac{\text{ثمن عنصر الانتاج س}}{\text{ثمن عنصر الانتاج ص}}$$

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة كالآتى :

توازن المنتج : المعدل الحدى للاحلال الفنى = النسبة بين ثمن العنصرين

ثالثا : تقدير نظرية الحساب الاقتصادى الفردى :

٥٥ — استعرضنا ، حتى الآن ، بعض أدوات التحليل الاقتصادى الفردى ، والتى تكون فى نفس الوقت ، أدوات للحساب الاقتصادى الفردى . وقد اقتصرت دراستنا ، فى هذا الفصل ، على نظرية المنفعة الحدية ومنحنيات السواء . ولكن هناك أدوات تحليل اخرى سوف يتم دراستها فى مواضع اخرى ، مثل نظرية المرونة ، الطلب الفردى ، العرض الفردى ، الثمن .. الخ .

وتتمثل أهمية نظرية الحساب الاقتصادى فى أنها تعطى تفسيرا لبعض الجوانب للتصرفات الاقتصادية للافراد .

وقد تبدو هذه الأدوات صورا مجردة لاصلة لها بالواقع . فالمستهلك حينما يقوم بانفاق دخله المحدود على مختلف السلع التى يرغب فى شرائها فانه لا يقوم فى كل مرة بالتأكد من تساوى المنفعة الحدية للنقود المنصرفة على السلع المختلفة . كذلك لا يهتم المستهلك العادى باجراء

تعديلات صغيرة أو دقيقة جدا عند الحد ، وانما من الناحية العملية ، يقوم باجراء هذه التعديلات اذا تغيرت الظروف تغيرا كاملا . لذا فالغالب أن يقوم المستهلك باجراء مشترياته على أساس العادة ، ولن تتغير مشترياته الا فى فترات متباعدة ، وعندئذ يكيف المستهلك نفسه مع التغيرات المهمة نسبيا التى تكون قد حدثت فى أحوال السوق .

كذلك فان المستهلك حينما يقوم بتوزيع دخله المحدود على السلع المختلفة فانه لا يتبع فى سلوكه اليومى هدف تعادل معادلات الاحلال الحدية مع نسب الاسعار (وذلك وفقا لنظرية منحنيات السواء) .

ولكن تحاول هذه الادوات اعطاء تحليلا لسلوك المستهلك وتعبر ، كل بطريقتها ، على انه فى سلوكه يهدف الى تحقيق أقصى قدر من المنفعة فى الظروف المحيطة به ، واذا فعل فان ذلك يعنى تساوى معدل الاحلال السلعى ونسبة الاسعار (منحنيات السواء) أو تساوى المنافع الحدية لوحدات النقود المنصرفة على السلع (المنفعة الحدية) .

الا ان نظرية الحساب الاقتصادى الفردى تفترض شخصا حرا تماما فى تصرفاته ، والحقيقة غير ذلك ، فالشخص يتأثر بالوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه ويفرض عليه هذا الوسط علاقات اجتماعية معينة تؤدى به الى القيام بأنماط من السلوك قد تتنافى مع منطق الحساب الفردى وهو تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية .

كذلك فان الدولة ، وهى الهيئة العامة الممثلة لمصلحة الجماعة ، تتدخل وبشكل متزايد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتفرض على الأفراد قيودا على تصرفاتهم (تحديد الأسعار لكثير من السلع — تحديد الاستهلاك — فرض الضرائب .. الخ) . ويوجد بجانب الدولة وحدات اقتصادية كبيرة ، تتمتع بمراكز احتكارية أو شبه احتكارية سواء فى عمليات انتاج السلع او توزيعها ، تفرض على المستهلك أسعارا بل وأحيانا كميات محددة ، وما على الأفراد الا الرضوخ أمام هذا الواقع .

لذا فان نظرية الحساب الاقتصادى الفردى لا تستطيع اعطاء تفسيرا لكل التصرفات الاقتصادية للفرد ، بل لجزء فقط من هذه التصرفات ، حينما يكون حرا تماما ، ويوجد سوق يخضع فقط لقواعد العرض والطلب ولشروط المنافسة الكاملة .

أما الجزء الآخر من التصرفات الاقتصادية التى تتطلب استخدام سلطة الجبر او الاكراه ، فتقوم باعطاء تفسير لها نظرية أخرى هى نظرية الحساب الاقتصادى الكلى أو أدوات التحليل الكلى .

المبحث الثـــانى

أدوات التحليل الكلى

٥٦ — عرفنا ان نظرية الحساب الاقتصادى الفردى تحاول اعطاء تفسيرا لسلوك الشخص الاقتصادى البسيط (فرد — عائلة — مشروع) والذى يكون له مركزا وحيدا لاتخاذ القرارات . أما نظرية الحســـاب الاقتصادى الكلى فهى تحاول اعطاء تفسير للتصرفات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية المركبـــة (الدولة قطاع صناعى ، قطاع زراعى ، مؤسسة اقتصادية احتكارية أو شبه احتكارية ... الخ) .

وتتميز الوحدات الاقتصادية المركبة بأنه يتبع لها عديد من الوحدات الاقتصادية البسيطة ولكنها تقوم بالتنسيق بين القرارات الاقتصـــادية التى تتخذها هذه الوحدات البسيطة ، وتفرض عليها فى النهاية قرارات تعرف بالقرارات الاقتصادية الكلية . ويلزم للوحدات الاقتصادية الكبيرة وهى فى سبيل اتخاذها للقرارات الاقتصادية الكلية الاسترشاد بأدوات حساب اقتصادى أو أدوات تحليل اقتصادى تختلف عن تلك التى تسترشد بها الوحدات الاقتصادية البسيطة . ونسمى هذه الادوات بأدوات التحليل الاقتصادى الكلى .

وتتميز القرارات الاقتصادية الكلية بالآتى :

(أ) تصدر هذه القرارات عا الوحدات الاقتصادية المركبة التى تتبعها وحدات اقتصادية بسيطة . فالوحدة الاقتصادية المركبـــة تباشر علاقات السيطرة على الوحدات الاقتصادية البسيطة .

(ب) تكون هـــذه القرارات ملزمة للوحدات الاقتصادية البسيطة . فالوحدات الاقتصادية المركبة تملك من سلطة الجبر والاكراه على الوحدات الاقتصادية البسيطة حيث تستطيع أن تفرض عليها قراراتها الاقتصادية .

(جـ) تستند القرارات الاقتصادية الكلية على توقعات كثيرة خاصة بأفعال وردود أفعال مختلف الوحدات الاقتصادية البسيطة التى تتبعها ، وعلى ذلك فهى تأخذ فى الاعتبار ، عند اجراء حسابها ، كميات اقتصادية كلية وكثيرا من العلاقات الإقتصادية المتشابكة والمعقدة .

والقرارات الاقتصادية المركبة قد تتعلق بالامور التنظيمية كتحديد الدولة لساعات العمل ، أو لطبيعة العلاقة بين رب العمل والعامل ، أو

لنوعية التعليم فى المجتمع ... الخ . وقد تتعلق القرارات الاقتصادية بكميات اقتصادية كحجم الانتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الادخار .. الخ . وقد تخص القرارات الاقتصادية الاسعار كتحديد مستوى الاجور ، مستوى أثمان بعض السلع ، حجم النقد المتداول ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ... الخ .

أولا : الكميات الاقتصادية الكلية

٥٧ — الدولة هى أهم الوحدات الاقتصادية المركبة . وهى فى سبيل اتخاذ قراراتها الاقتصادية الكلية تلجأ الى الكميات الاقتصادية الكلية من أجل التنسيق بينها بهدف احداث التوازن العام أو احداث التوازن الاقتصادى الكلى . واهم الكميات الكلية التى تعتبر فى نفس الوقت أدوات تحليل وحساب كلى هى الناتج القومى ، الدخل القومى ، الانفاق القومى ... الخ .

١ — الناتج القومى

تعريف الناتج القومى :

٥٨ — يعرف الناتج القومى بأنه مجموع السلع والخدمات المتولدة عن نشاط مجتمع معين ، فى فترة معينة .

والمقصود بالسلع والخدمات ، فى هذا التعريف ، هو حصيلة كل نشاط انتاجى . وكل نشاط ينتج عنه خلق منفعة أو زيادتها هو انتاج يتعين حسابه فى الناتج القومى . ولا يثور عادة شك فى ادخال الناتج المادى ضمن الناتج القومى . ولكن يثور الخلاف بالنسبة للخدمات ، كخدمات الاطباء والمدرسين ، والموظفين ، وجنود الجيش ... الخ . وسبب ذلك يرجع الى صعوبة حساب انتاجية ذلك النوع من النشاط الانسانى الذى يهدف الى اشباع حاجة انسانية ، وبالتالى يؤدى الى خلق منفعة . ولكن جرى العمل على حساب الخدمات ، ما دامت تؤدى الى خلق أو زيادة منفعة ، فى الناتج القومى ، ويقدر اسهامها فى الناتج القومى بقيمة المقابل الذى يحصل عليه من قام بأداء الخدمة (١) (اتعاب المحامين والاطباء ، مهايا الموظفين ورجال الجيش .. الخ) .

ولكن ما المقصود « بالمجتمع » الذى ينسب اليه الناتج القومى ؟

لو اخذنا مجتمعا مثل المجتمع المصرى ، فماذا يقصد بالانتاج القومى المصرى ؟ هل يقصد به كل نشاط انتاجى يمارسه شخص يتمتع بالجنسية المصرية ، ومن ثم تضم نشاط المصريين ولو كانوا مقيمين بالخارج وتستبعد نشاط الاجانب ، ولو كانوا مقيمين بمصر ؟ . أم العبرة بمحل الاقامة ، بحيث تضم النشاط الانتاجى للاجانب الذين يقيمون فى مصر ونستبعد النشاط الانتاجى للمصريين المقيمين فى الخارج ؟ أم العبرة بمكان ممارسة النشاط . فنضم كل نشاط انتاجى يتم داخل حدود الدولة المصرية ونستبعد كل نشاط انتاجى يتم فى الخارج ؟

جرت العادة على عدم الاخذ بالاعتبار الاول ، وهو الجنسية ، بل بالاعتبار الثانى والثالث . فاذا أخذ بالاعتبار الثانى ، وهو الاقامة سمى الناتج القومى ، واذا اخذ بالاعتبار الثالث ، وهو محل ممارسة النشاط سمى الناتج المحلى .

يمكن أن نستنتج اذن أن الناتج القومى المصرى يشمل جميع السلع والخدمات الناجمة عن الانشطة للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والهيئات والمؤسسات) « المقيمين عادة » (٢) فى مصر سواء كانوا مصريين أم اجانب . واخيرا لكى نحصل على الناتج القومى فاننا نأخذ فى الاعتبار قيمة السلع والخدمات المتولدة عن نشاط مجتمع معين ، بالتحديد السالف الذكر ، خلال فترة معينة (٣) . وجرت العادة

---

(١) جرت البلاد الاشتراكية على استخدام اصطلاح الناتج القومى للدلالة على السلع المادية التى يتم انتاجها خلال العام والخدمات التى ترتبط بهذا الانتاج ، وبذلك لا يدخل فى مدلول هذا الاصطلاح الخدمات التى لا ترتبط بالانتاج المادى :

(٢) تثور صعوبة عند تحديد متى يعتبر الشخص الطبيعى أو الاعتبارى مقيما عادة فى مصر . وللتغلب على هذه الصعوبة يؤخذ بمعيار « مركز المصالح الرئيسى » ، فيعتبر الفرد مقيما بمصر متى كانت مصر هى المركز الرئيسى لمصالحه ، وتعتبر الشركة مقيمة بمصر متى كانت مملوكة لافراد تعتبر مصر هى المركز الرئيسى لمصالحه ، ويرد على ذلك استثناء ويتعلق بفروع الشركات المملوكة لغير مقيمين فى مصر ، فيدخل انتاج هذه الفروع ضمن الناتج القومى المصرى ، متى كانت هذه الفروع قائمة بمصر وتتمتع بدرجة من الاستقلال فى حساباتها وادارتها .

(٣) يختلف الناتج القومى ، بالتحديد الوارد فى المتن ، عن الثروة القومية . فالثروة القومية تشمل كل ما يمتلكه المجتمع فى لحظة ما ، ويكون قابلا للتملك وصالحا لاشباع
=

على تحديد هـذه الفترة بسنة ، قد تكون السنة الميلادية ، أو السـنة المالية التى يستمر خلالها العمل بميزانية الدولة (١) .

حساب الناتج القومى :

٥٩ — عرفنا ان الناتج القومى يشمل مجموع السلع والخـدمات المتولدة عن نشاط مجتمع معين خلال فترة معينة . واذا كان من السهل علينا معرفة كمية السلع أو الخدمات التى أنتجتها صناعة معينة مثـل صناعة الغزل مثلا ، فنقول انها أنتجت عددا معينا من اطنان غزل القطن ، أو غزل الحرير ، أو غزل الكتان ... الخ ، وبذلك نحصـل على الناتج الحقيقى لصناعة غزل القطن ، أو لصناعة غزل الحرير ، أو لصناعة غزل الكتان . كذلك ، لو أخذنا صناعة الاحذية يمكن لنا حساب الناتج الحقيقى لصناعة الاحذية بالقول انها أنتجت عددا معينا من الاحذية . ويصدق نفس القول على كافة الصناعات وفروع الانتاج الاخرى . ولكن من الصعب علينا أن نعرف الناتج القومى ، اى كافة السلع والخدمات لكافة الانشطة الاقتصادية ، وذلك لصعوبة جمـع أطنان الغزل من القطن ، على عدد الاحذية ، على عدد ارادب القمح المنتجة فى قطاع الزراعة ... الخ . ولذلك يثور التساؤل عن عنصر مشترك فى كل السلغ والخـدمات التى ينتجها المجتمع ، حتى يمكن تحويل كل منها الى هذا العنصر ، وبالتالى اجراء عملية الجمع .

ومن حسن الحظ فان هناك عنصرا مشتركا فى معظم السلع والخدمات وهو أنها يتم تبادلها بالنقود . ومن ثم يمكن حساب الناتج القومى لمجتمع معين عن طريق جمع القيم النقدية لكافة السلع والخدمات التى ينتجها هذا المجتمع ، فنحصل بذلك على الناتج القومى النقدى . ونحصل عليه بضرب كمية كل سلعة أو خدمة فى سعرها ، ثم نجمع حاصل الضرب

= الحاجات . ومن ثم يدخل ضمن ثروة المجتمع كل ما يمتلكه من سلع ، سـواء كانت سلع استهلاكية أو انتاجية ، وسواء كانت الاخـيرة موارد طبيعية كالارض ، أو تدخل الانسان فى تشكيلها ، كالالات والمبانى . كما يدخل فيها ايضا قيمة الحقوق التى قد تكون لهـذا المجتمع فى مواجهة مجتمعات أخرى مطروحا منها ما عليه من التزامات قبلها .

ويمكن أن تدخل ضمن الثروة أيضا قوة العمل الانسانى التى يحوزها المجتمع ، ومن ثم يكون التعريف غير قاصر على الثروة المادية بل يشمل الثروة البشرية أيضا .

(١) جرى العمل فى مصر ، حتى وقت قريب جدا ، على حساب الناتج القومى خلال السنة المالية ، التى يستمر خلالها العمل بميزانية الدولة ، والتى تبدأ فى أول شهر يوليو من كل عام وتنتهى فى آخر شهر يونيو من العام التالى .

لجميع السلع والخدمات المنتجة . والناتج اللقومى النقدى الذى نحصل عليــه ، بالكيفية الســابقــة ، ليس الا النــاتج القومى الحقيقى مقــوما بالنقــود .

ولكن الاعتماد على نظام الاسعار فى حساب النــاتج القومى يثير بعض الصعاب ترجع الى الامور التالية :

اولا : أن جزءا من السلع والخدمات تستهلك بمعرفة منتجيها ، وبذلك لا تطرح فى السوق . ومثل ذلك استهلاك جزء من انتاج الحبــوب والخضروات بمعرفة المزارعين ، كذلك استهلاك جزء من انتاج النسيج بمعرفة المنتجين ، سكنى بعض الافراد فى المنازل التى يملكونها بدلا من تأجيرها ... الخ . الامثلة السابقة تبين أن هناك استهلاكا ذاتيا لجزء من السللع والخدمات المنتجة ، وبذا لا تطرح فى السوق ولا يتم تقويمها بالنقود ، فكيف يتم حساب قيمتها فى الناتج القومى ؟

ويلاحظ انه من السهل حل الصعوبة السابقة ، وذلك كلما كانت السلعة أو الخدمة ، التى يتم استهلاكها ذاتيا ، تباع أمثالها فى السوق ، ومن ثم تعطى لها قيمة مثلها وتضم هذه القيمة فى حساب الناتج القومى . ولكن المشكلة تصبح اصعب حلا اذا كانت السلعة او الخدمة ليس لها نظير يعرض للبيع فى السوق . ومثل ذلك الخدمات التى تقدمها الزوجــات فى البيوت ، اذ أن بعض هذه الخدمات يشكل جزءا من النشاط الانتاجى للمجتمع ولكنها تعطى مجانا ، كما أن من الصعب تقدير قيمتها النقــدية بالرجوع الى قيمة مثيل لها فى السوق . لذا جرت العادة على استبعادها عند تقدير الناتج القومى ، على الرغم مما يترتب على هذا السلوك من التضحية بالدقة فى الحســاب .

الناتج القومى بأسعار السوق وبتكلفة عوامل الانتاج :

٦٠ — ثانيا : والصعوبة الثانية تتعلق بالأسعار التى يعتمد عليها فى تقييم السلع والخدمات . هل نعتمد على الاسعار التى تبــاع بها السلع والخدمات فى السوق ام الاسعار التى يتحملها المشروع مقابل ما احتاجه فى الانتاج من مستخدمات ؟

ويلاحظ انه اذا اعتمدنا على النوع الاول من الاسعار ، أى الاسعار التى تباع بها السلع والخدمات ، فاننا نحصل على ما يسمى « بالنــاتج القومى بأسعار السوق » . ولا تثــور صعوبة بالنسبة لهــذا التقــدير

فكميات السلع والخدمات يمكن أن تضرب فى أسعارها المقابلة ، والتى تتحدد فى السوق ، حتى نحصل على « الناتج القومى بأسعار السوق » .

أما الاعتماد على النوع الثانى من الاسعار (أى تكلفة عناصر الانتاج) فتثور بشأنه صعوبة من ناحية تحديد أسعار عناصر الانتاج المختلفة (العمل ، راس المال ، الموارد الطبيعية) . ومن الناحية العملية تحل هذه الصعوبة ، ويتم تقدير الناتج القومى بتكلفة عناصر الانتاج ، وذلك عن طريق الطرح من قيمة « الناتج القومى بأسعار السوق » مقدار الضرائب غير المباشرة (كالضريبة على الانتاج أو المبيعات أو الرسوم الجمركية) المفروضة على مختلف السلع والخدمات ، ثم اضافة اليها مقدار ما تمنحه الحكومة للمنتجين من اعانات . وبذلك نحصل على :

الناتج القومى بتكلفة عناصر الانتاج = الناتج القومى بأسعار السوق ــ الضرائب غير المباشر + الاعانات .

والطريقة السابقة تمكن من الحصول على الناتج القومى بتكلفة عناصر الانتاج ، ذلك أن الذى يبقى بعد خصم الضرائب غير المباشر المفروضة على السلع والخدمات ، واضافة قيمة الاعانات ، هو المبالغ الذى يدفع منها المنتجون أجور العمال المشتغلين فى الانتاج ، والفوائد على ما استخدموه من راس المال فى الانتاج ، والريع على ما استأجروه من ارض . والمتبقى من هذه المبالغ يذهب الى أصحاب المشروعات فى صورة أرباح . وبذا فان الناتج القومى بتكلفة عناصر الانتاج ما هو الا مجموع الاجور ، والفوائد ، والريع والارباح .

وبذلك نستطيع ان نستنتج انه يمكن تقدير قيمة الناتج القومى بتكلفة عناصر الانتاج عن طريقين : (أ) قيمة الناتج القومى بأسعار السوق بعد خصم الضرائب غير المباشرة واضافة الاعانات . (ب) أن نجمع قيمة الاجور والفوائد والريع والارباح وهى العناصر التى تكون الدخل القومى . والطريقتان تؤديان الى نفس النتيجة ولكن من زاويتين مختلفتين، مرة من زاوية خلق السلع والخدمات (الناتج القومى) ، ومرة من زاوية الحصول عليه (الدخل القومى) .

وبذا فان الدخل القومى ليس الا الناتج القومى مقوما بتكلفة عناصر الانتاج .

ويلاحظ أن حساب الناتج القومى بتكلفة عناصر الانتاج ، يعتبر أكثر دلالة فى الواقع على حجم النشاط الانتاجى للمجتمع . فالحكومة قد

تفرض ضريبة على منتجى سلعة معينة ، فيرفع المنتجون سعرها (أى يتم نقل عبئها الى المستهلكين) أو قد تعطى الحكومة اعانة لمنتجى هذه السلعة ، فيخفض المنتجون سعرها . وبذا فان ارتفاع ثمن السلعة نتيجة فرض الضريبة غير المباشرة ، أو خفض ثمن السلعة نتيجة لاعطاء الاعانة ، لا يعكس أى تغير فى حجم النشاط الانتاجى المبذول فى انتاج السلعة . ولذا فانه اذا أردنا أن تكون قيمة الناتج القومى ممثلة تمثيلا حقيقيا للنشاط الانتاجى للمجتمع تعين خصم قيمة الضرائب غير المباشرة من سعر السوق وأن نضيف اليه قيمة الاعانة .

ثالثا : خطر تعدد الحساب :

٦١ — والصعوبة الثالثة تتعلق بخطر تعدد الحساب عند جمع قيمة السلع والخدمات ، وبذا نحصل على نتيجة غير معبرة عن حقيقة الناتج القومى ، ومن الاخطاء التى تؤدى الى تقدير قيمة النشاط الاجتماعى بأكثر من قيمته الحقيقية جمع قيمة سلعتين أو خدمتين ، استخدمت احداهما فى انتاج الاخرى . ومثل ذلك حساب قيمة القطن الخام عند تقدير الانتاج الزراعى ، ثم نجمع قيمته على قيمة المنسوجات التى استخدم فى صنعها وذلك عند تقدير قيمة انتاج صناعة النسيج ، كذلك حساب قيمة الخبز على قيمة القمح الذى صنع منه الخبز ... الخ . والامثلة السابقة تبين احتمال ازدواج حساب القطن الخام مرة عند حساب قيمة انتاج القطن ، ومرة عند استخدامه قيمة القمح ، موة عند حساب قيمة انتاج القمح ، ومرة عند حساب قيمة انتاج الخبز . وهذا الازدواج فى الحساب لا يجوز بداهة ، والا قدر الناتج القومى بأكثر من حقيقته . ولتلاقى خطر تعدد الحساب هذا ، يلجأ الاقتصاديون الى طريقتين :

الطريقة الاولى : وتقوم هذه الطريقة على التمييز بين المنتجات النهائية وبين المنتجات الوسيطة . والمقصود بالمنتجات النهائية هى تلك السلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة معينة ، ولكن لم تدخل فى انتاج منتجات اخرى خلال هذه الفترة . أما المنتجات الوسيطة فهى السلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة معينة ، واستخدمت فى انتاج سلع أو خدمات أخرى خلال نفس الفترة .

ويلاحظ أن كل السلع الاستهلاكية منتجات نهائية ، لانه بمقتضى تعريفها لا تدخل فى انتاج سلع اخرى . ولكن ليست كل السلع الانتاجية منتجات نهائية ، اذ قد لا تستخدم فى انتاج سلع أخرى الا فى فترة لاحقة . فالقطن الخام الذى تم انتاجه سنة ١٩٧٣ واستخدم فى صنع الملابس

خلال هذه السنة ، يعتبر منتجا وسيطا ، أما كمية القطن الخام التى أنتجت فى نفس السنة ، ولم تستخدم فى انتاج الملابس خلال نفس السنة ، بل أضيفت الى كمية المخزون ، تعتبر منتجا نهائيا . كذلك كل السلع التى بدأ انتاجها خلال سنة ١٩٧٣ ولكن لم يتم صنعها بانتهاء السنة تعتبر منتجات نهائية لهذه السنة . بعبارة أخرى ، بينما تعتبر كل السلع الاستهلاكية المنتجة فى فترة معينة منتجات نهائية لهذه الفترة ، فان بعض السلع الانتاجية المنتجة فى هذه الفترة يعتبر منتجات وسيطة ، وبعضها يعتبر منتجات نهائية ، على حسب ما اذا كانت قد استخدمت أو لم تستخدم فى انتاج سلع أخرى فى هذه الفترة .

وبذا نستنتج أن الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية التى انتجها مجتمع معين — النقص فى المخزون (أو + الزيادة فى المخزون) ولكن يلاحظ ان كل المنتجات النهائية التى تدخل فى حوزة المجتمع خلال فترة معينة لا تكون من انتاج المجتمع . فبعض من هذه المنتجات النهائية يتم استيراده من الخارج ، وعلى ذلك يجب طرح قيمته من قيمة المنتجات النهائية التى فى حوزة المجتمع .

وبذا نستطيع أن نستنتج أن الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية — النقص فى المخزون — الواردات .

تقدير قيمة الناتج القومى بطريقة القيمة المضافة :

٦٢ — والطريقة الثانية : تؤدى الى نفس قيمة الانتاج باستخدام الطريقة الاولى ، وتجنب أيضا احتمال تعدد الحساب . وهذه الطريقة الثانية تسمى طريقة القيمة المضافة .

والقيمة المضافة لأى مشروع فى فترة معينة ، هى قيمة تلك المساهمة الى الناتج القومى التى يمكن نسبتها الى النشاط الانتاجى لهذا المشروع دون غيره ، وفى هذه الفترة دون غيرها . وبعبارة أخرى فان القيمة المضافة لأى مشروع هو عبارة عن قيمة انتاجه مطروحا منه قيمة مشتريات المشروع من المشروعات الاخرى ، ومطروحا منها كذلك ما يستخدمه المشروع من منتجات فى فترة سابقة .

وبذلك نستطيع ان نستنتج بأن الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية — النقص فى المخزون — الواردات = مجموع القيمة المضافة .

وبما أن الناتج القومى (بتكلفة عوامل الانتاج) = الاجور + الفوائد + الريع + الارباح = الدخل القومى .

لذا فيمكن أن نستنتج ان الدخل القومى = مجموع القيمة المضافة .

الناتج القومى الاجمالى والناتج القومى الصافى :

٦٣ ــ راينا انه لتجنب تعدد الحساب وصلنا الى النتيجة التالية :
الناتج القومى = مجموع المنتجات النهائية ــ النقص فى المخزون ــ الواردات = مجموع القيمة المضافة .

ومع ذلك لم نتجنب كل تعدد فى حساب الناتج القومى . فالقيمة السابقة للناتج القومى ما زالت تتضمن عنصرا سبق حسابه ، ومن ثم يتعين خصمه . وتفسير ذلك ان انتاج المنتجات النهائية قد يحتاج الى استخدام سلع انتاجية معمرة ، اى لا تهلك بمجرد استخدامها مرة واحدة ، بل نستخدم فى الانتاج فترة من الزمن ، كالآلات والمبانى . هذه السلع الانتاجية المعمرة تفقد جزءا من قيمتها كلما استمر استخدامها فى العمليات الانتاجية ، وتصبح بعد فترة غير صالحة للاستخدام فالآلة مثلا التى يمكن أن تستخدم فى الانتاج عشر سنوات تفقد كل سنة ١٠٪ قيمتها ، ولابد من ادخال عشر هذه القيمة فى حساب قيمة المنتجات التى ساهمت فى انتاجها ، والا ما استطاع المشروع احلال آلة جديدة محلها بعد عشر سنوات . وبالتالى فان جزءا من قيمة المنتجات النهائية يمثل فى الواقع قيمة استهلاك الآلة ، أو بعبارة اخرى ، يمثل نشاطا انتاجيا لم يقم به هذا المشروع بل قام به المشروع المنتج للآلات ، وقد تم حسابه بالفعل عند تقدير انتاج هذا المشروع المنتج للآلات ، فى الفترة محل البحث أو فى فترة سابقة .

وقيمة استهلاك الآلة يتعين خصمها من قيمة السلع التى تساهم فى انتاجها ، ويشار اليها بقيمة استهلاك الاصول .

اذن يتعين خصم قيمة استهلاك الاصول من قيمة الانتاج القومى فى فترة معينة ، وبذلك نحصل على الناتج القومى الصافى خلال هذه الفترة .

اما قيمة الناتج القومى قبل خصم استهلاك الاصول فيسمى الناتج القومى الاجمالى . ويسمى الناتج القومى الصافى (أى بعد خصم استهلاك الاصول) بالدخل القومى الصافى أيضا .

وبذا نستطيع استنتاج ما يلى :

الناتج القومى الاجمالى = الدخل القومى الاجمالى = القيمة المضافة قبل خصم الاستهلاكات .

الناتج القومى الصافى = الدخل القومى الصافى = القيمة المضافة بعد خصم استهلاكات الاصول .

وتمثل قيمة استهلاكات الأصول ، عادة ، قيمة ثابتة الى حد كبير ، لا يلحقها التغير الا كل فترة طويلة . فاذا استطعنا تقديرها فى احدى السنوات استطعنا أن نقدر الناتج القومى الصافى لعدة سنوات تالية . فاذا عرفنا مثلا أن قيمة استهلاك الأصول هى ١٠٪ من قيمة الناتج الاجمالى فى سنة ١٩٧٠ ، استطعنا أن نعرف قيمة الناتج الصافى لعدة سنوات تالية وذلك بخصم نسبة ١٠٪ مقابل استهلاك الاصول من قيمة الناتج القومى الاجمالى لهذه السنوات .

تقسيمات الناتج القومى :

٦٤ — يمكن تقسيم الناتج القومى ، وفقا للأساس الذى يتخذ للتقسيم ، الى عدة تقسيمات :

(أ) فمن الممكن أن نقسم الناتج القومى الى سلع وخدمات ، بحسب ما اذا كانت المنتجات تتخذ أو لا تتخذ شكلا ماديا . كذلك يمكن تقسيم السلع الى زراعية وصناعية ، **بحسب ما اذا كانت قد انقضت** الفترة محل البحث دون أن تغير صورتها الطبيعية أو خضعت ، خلال هذه الفترة للتشكيل والتطوير .

وبذا يمكن أن نستنتج أن :

الناتج القومى = منتجات زراعية + منتجات صناعية + خدمات .
كذلك يمكن أن نميز فى داخل المنتجات الصناعية بين المبانى غير السكنية وبين الكهرباء وبين غيرها من المنتجات الصناعية . كذلك يمكن أن نميز فى داخل الخدمات بين أنواع مختلفة من الخدمات وتظهر حسابات الناتج القومى المصرى فى جدول يتضمن عادة البنود التالية :

١ — الزراعة .

٢ — الصناعة .

٣ — الكهرباء .

٤ — التشييد .

٥ — مجموع القطاعات السلعية وتشمل ١ + ٢ + ٣ + ٤ .

٦ ـ النقل والمواصلات .

٧ ـ التجارة والمال .

٨ ـ المبانى السكنية .

٩ ـ المرافق العامة .

١٠ ـ الخدمات الأخرى .

١١ ـ مجموع قطاعات الخدمات وتشمل ٦ + ٧ + ٨ + ٩ + ١٠ .

١٢ ـ المجموع الكلى للناتج القومى وتشمل ٥ + ١١ .

(ب) من الممكن ايضا أن نقسم المنتجات النهائية المكونة للناتج القومى بحسب مآلها . ومآل أى منتج نهائى لا يخرج عن أحد أمرين :
اما ان يتصرف فيه المنتجون بالبيع ، وأما أن يحتفظ به داخل القطاع الانتاجى حتى نهاية الفترة التى يتم خلالها الحساب .

اما المبيعات فيمكن أن تكون مبيعات للافراد ، ومبيعات للحكومة ومبيعات للخارج . وأما المنتجات التى يحتفظ بها القطاع الانتاجى فهى اما منتجات يضيفها المشروع الى مخزونه (الزيادة فى المخزون) ، واما سلع انتاجية معمرة اشتراها المشروع من آخر لاستخدامها فى انتاجه ومن ثم لم يتصرف فيها فى الفترة محل البحث ، وهذه تسمى زيادة السلع الانتاجية المعمرة وبذا يمكن ان ينقسم الناتج القومى الى :

مبيعات للافراد + مبيعات للحكومة + الصادرات + زيادة السلع الانتاجية المعمرة + زيادة المخزون .

ولكننا عرفنا أن الناتج القومى الاجمالى = المنتجات النهائية ـ الواردات ـ النقص فى المخزون .

وبذا يمكن أن نستنتج أن :

الناتج القومى = مبيعات الافراد + مبيعات الحكومة + الصادرات ـ الواردات + زيادة السلع الانتاجية المعمرة + الزيادة فى المخزون ـ النقص فى المخزون (١) .

(١) يلاحظ القارىء اننا لم ندرج المبيعات للمشروعات ضمن بنود المعادلة ، مع أن المشروعات قد تبيع منتجاتها أما للافراد ، أو للحكومة ، أو للمشروعات . وتفسير عدم ادراج المبيعات للمشتريات يتلخص فى أن عبارة الناتج القومى تشير الى المبيعات النهائية وحدها . فيصبح من المنتجات الوسيطة التى يجب حذفها منعا لتكرار الحساب ، وقد يضيفه المشروع الاخير الى مخزونه أو الى أصوله من السلع الانتاجية المعمرة ، وفى تلك الحالة تدخل فى الحساب (ضمن الزيادة فى المخزون أو ضمن زيادة السلع الانتاجية المعمرة) .

(جـ) البنود السابقة التى ينقسم اليها الناتج القومى الاجمالى يمكن اعادة تقسيمها بحسب ما اذا كانت تستهلك خلال نفس الفترة التى انتجت فيها ، أو لا تستهلك خلال هذه الفترة ،ومن ثم تضاف الى أصول المجتمع او ثروته فى بداية الفترة اللاحقة . فاذا كانت من الطائفة الأولى سميت استهلاكا ، واذا كانت من الطائفة الثانية سميت استثمارا ويمكن لنا أن نستنتج أن :

الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار .

وبما أن الناتج القومى الاجمالى = الناتج القومى الصافى ـ استهلاكات الاصول .

فاننا يمكن أن نستنتج أن :

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار ـ استهلاكات الاصول .

ويمكن التعبير عنها كالآتى :

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار الصافى .

اى أن الاستثمار الصافى = الاستثمار الاجمالى ـ استهلاكات الاصول .

ويلاحظ أن المبيعات للافراد والمبيعات للحكومة يمكن اعتبارها استهلاكا .

اما الفرق بين الصادرات والواردات ، والزيادة فى السلع الانتاجية المعمرة ، والفرق بين الزيادة ولنقص فى لمخزون ، فيمكن أن يعتبر كل منها استثمارا . وتعتبر المبيعات للافراد استهلاكا لانه يقصد بالافراد فى « المحاسبة القومية » الاشخاص بوصفهم مستهلكين لا منتجين . ويترتب على هذا بالضرورة ، وبمقتضى هذا التعريف نفسه ، أن كل ما يباع الى الأفراد (١) يعتبر استهلاكا .

---

(١) قد يلاحظ القارىء أن الفرد الذى يشترى السلعة قد لا يقوم باستهلاكها خلال السنة التى يحسب فيها الناتج القومى ، وانما يقوم باستهلاكها فى السنة التالية ، وبالتالى الا يعتبر البيع اليه اذن استثمارا لان ذلك يؤدى الى زيادة اصوله فى بداية السنة التالية قد يكون هذا المسلك الادق . ولكن التمييز فى كل حالة بيع للافراد بين ما اذا كانت السلعة تستهلك بالفعل فى نفس السنة أو فى السنة التالية هو من الصعوبة بحيث جرى الاتفاق على اعتبار أن الاستهلاك يتم بمجرد دخول السلعة فى حوزة المستهلك ، سواء استهلكها فى هذه الفترة بالفعل أو أجل استهلاكها لفترة لاحقة . ويستثنى من تلك القاعدة المبانى السكنية حيث يدخل فى الناتج القومى لكل سنة قيمة خدمة السكن لهذه السنة وحدها .

اما المبيعات للحكومة فيقصد بها تلك السلع والخدمات التى تشتريها للقيام بتسيير المرافق العامة ، مثل الدفاع ، والقضاء ، الأمن ... الخ ، باعتبارها سلطة عامة . وتعتبر المبيعات استهلاكا لانه من الممكن أن ننظر الى الحكومة هنا كما لو كانت تنوب عن الافراد فى استهلاك هذه السلع والخدمات وهم بصدد « استهلاكهم » لخدمات الدفاع او القضاء او الأمن . ويعرف هذا الاستهلاك بأنه استهلاك جماعى لانه يتم لحساب الجماعة . ولكن يلاحظ أن الحكومة تقوم الآن فى كافة المجتمعات ، وعلى نحو متزايد ، بانتاج سلع وخدمات من النوع الذى تقوم به المشروعات الخاصة ، فهى تملك مشروعات انتاجية صناعية او زراعية أو خدمية . ومن وجهة نظر حساب الناتج القومى يعامل هذا النوع من النشاط الانتاجى للحكومة مثل معاملة المشروعات الخاصة . وبذا يقصد بلفظ « الحكومة » فى حساب الناتج القومى على النشاط الأول الذى تقوم به باعتبارها سلطة عامة وهو تسيير المرافق العامة التقليدية اللازمة لقيام الدولة (الدفاع ، الأمن ، القضاء ، التمثيل الخارجى) ، وتعتبر من هذه الزاوية مستهلكة . أما ما تقوم به الحكومة من مشروعات مثل تلك التى يقوم بها الافراد فيصنف مع غيرها من مشروعات خاصة .

أما الزيادة فى السلع الانتاجية المعمرة ، فالمقصود به أن السنة التى يحسب خلالها الناتج القومى قد انتهت وقد اضاف المجتمع كمية من هذه السلع الى ما كان يحوزه فى بداية الفترة ، وهذه الاضافة للثروة تسمى استثمارا .

أما عن الفرق بين الزيادة فى المخزون والنقص فيه فهو استثمار . ذلك انه اذا كان الفرق موجبا فهو اضافة الى الثروة اى استثمار ، واذا كان سالبا فهو نقصان فى الثروة ى استثمار سلبى .

أما عن الفرق بين الصادرات والواردات فهو أيضا استثمار ، ذلك انه اذا كان المجتمع قد باع للخارج ، من السلع والخدمات ، بأكبر مما اشترى منه خلال فترة حساب الناتج القومى (سنة) ، فان هذه لفترة تنتهى وقد زادت حقوق هذا المجتمع قبل الخارج (أو نقصت التزاماته) وهذا معناه زيادة فى قيمة الاصول اى استثمار . أما اذا كانت قيمة ما باعه المجتمع للخارج اقل من قيمة ما اشتراه منه فان الفترة تنتهى وقد نقصت حقوق هذا المجتمع قبل الخارج (أو زادت التزاماته) ، وهذا نقصان فى قيمة الاصول اى استثمار سلبى .

٢ - الدخل القومى

٦٥ - يمكن أن يعرف الناتج القومى ، بالاضافة الى التعريف السابق ، من واقع توزيعه ، وفى تلك الحالة نحصل على الدخل القومى . فالناتج القومى ليس شيئا مختلفا عن الدخل القومى . ولكننا نعبر عنه ، مرة بوصفه حصيلة النشاط الانتاجى ، ومرة أخرى باعتباره مكسبا أو مكافأة لعوامل الانتاج التى ساهمت فى العملية الانتاجية .

فالانتاج يقتضى توزيع دخول على عوامل الانتاج التى شاركت فى انتاجه ، وهى العمل وراس المال والطبيعة والتنظيم (١) . وعوامل الانتاج السابقة تحصل على اجور ، وفوائد ، وريع ، وأرباح ، وهى تكون عناصر الدخل القومى الاجمالى .

الدخل القومى الاجمالى (٢) = الاجور + الفوائد + الريع + الأرباح . ويمكن اعادة تصنيف العناصر الأربعة المكونة للدخل القومى الاجمالى ، يحسب ما اذا كان سبب الحصول على الدخل هو العمل او ملكية اصل من الأصول . فالاجور ، وما فى حكمها مثل المرتبات والمكافآت وما يسهم به أصحاب الأعمال فى الضمان الاجتماعى الخاص بالعمال (على اعتبار أن هذه المساهمة تعتبر جزءا من أجور العمال) تعتبر عائدا للعمل .

أما الفوائد والريع والارباح فهى تعتبر عائدا لحقوق التملك ، ويحصل عليها الشخص أما بسبب ملكية لراس المال (الفوائد) أو لقطعة الأرض (ريع) أو للمشروع الانتاجى نفسه (الربح) .

الدخل القومى القابل للتصرف فيه :

٦٦ - مجموع العناصر السابقة المكونة للدخل القومى (أجور + فوائد + ريع + أرباح) ليس هو ما يصل بالفعل الى أيدى الافراد ،

---

(١) التنظيم لا يعتبر عاملا من عوامل الانتاج ، لانه ، كما سوف نرى ، نوع من أعمال العمل . ولكن المنظم الذى لا يقوم بالتاليف بين عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية ولحسابه ، يحقق ربحا (أو خسارة) وهذا الربح هو أحد صور توزيع الدخل القومى .

(٢) يقصد بالدخل القومى ، تبا لتعريف الامم المتحدة ، الناتج القومى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج . ويفسر الاعتماد على ثمن السوق فى تقدير قيمة الانتاج ، بالرغبة فى عدم افساد المقارنة الدولية وذلك لاختلاف الضرائب غير المباشرة والاعانات الحكومية من بلد الى آخر .

بحيث تكون لهم حرية التصرف فيه ، بل هو المستحق لهم فى مقابل نشاطهم الانتاجى سواء تلقوه بالفعل ، أو تلقوه أقل أو أكثر منه .

واذا أردنا ان نصل الى قيمة « الدخل القابل للتصرف فيه » علينا أن نطرح من العناصر السابقة مقدار الضرائب المباشرة والأرباح غير الموزعة ونضيف اليه مقدار التحويلات الحكومية .

وبذا نستطيع أن نستنتج :

الدخل القابل للتصرف فيه = الدخل القومى — الضرائب المباشرة — الأرباح غير الموزعة + التحويلات الحكومية .

ولتوضيح المعادلة السابقة ، من المفيد أن نذكر أن القابل الذى يحصل عليه عناصر الانتاج من أجور ، وفوائد ، وريع ، وأرباح ، لا يحصلون عليه بأكمله ، بل تخصم منه قيمة الضرائب المباشرة . كذلك فان الأرباح التى تستحق لمالكى المشروعات ، لا يحصلون عليها بالكامل ، بل فى الغالب ما تقرر ادارة المشروعات حجز جزء من هذه الأرباح (الأرباح غير الموزعة) رغبة فى تكوين احتياطى لمواجهة ظروف غير متوقعة ، أو رغبة فى مواجهة اى توسع للمشروع فى المستقبل ، أو رغبة فى احلال أصول جديدة بدلا من الأصول التى تستهلك فى عملية الانتاج . وبالتالى فان الذى يصل الى أيدى الافراد بالفعل هو أقل من قيمة الدخل القومى بمقدار الضرائب المباشرة والأرباح غير الموزعة ، ولكنه يزيد عن قيمة الدخل القومى بمقدار ما قد تمنحه الحكومة من تحويلات للافراد مثل الاعانات المباشرة للاسر الكبيرة أو للعاطلين .

٣ — الانفاق القومى

٦٧ — رأينا ان الناتج القومى يمكن ان يعرف من واقع توزيعه وفى تلك الحالة نحصل على الدخل القومى . كذلك يمكن أن يعرف الدخل القومى من واقعة استعماله أو تخصيصه ، وفى تلك الحالة نحصل على الانفاق القومى .

فأصحاب الدخول الموزعة (الأجور ، والفوائد ، والريع ، والأرباح) يقومون بتخصيصها اما للاستهلاك أو للادخار . ونقصد بالاستهلاك الانفاق على سلع وخدمات للاستهلاك . ونقصد بالادخار الجزء الذى لم يستهلك من الدخل .

وبذلك يكون لدينا :

الناتج القومى = الدخل القومى = الاجور + الفوائد + الريع + الارباح = الانفاق القومى = الاستهلاك + الادخار .

ولما كان الناتج القومى = الاستهلاك + الادخار .

الاستثمار = الادخار .

التوازن الكلى للاقتصاد :

٦٨ — ويلاحظ مما سبق ، انه لكم تتم دورة الدخل القومى فى الاقتصاد ، ويتم التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، يجب أن يكون الانفاق القومى كافيا لمقابلة الناتج القومى . فاذا لم يكن الانفاق القومى كافيا لمقابلة الناتج القومى أدى ذلك الى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى مما يستتبع الانكماش الاقتصادى (وأهم مظاهره انخفاض الاثمان وظهور البطالة) . وعلى العكس اذا كان الانفاق القومى زائدا عن الناتج القومى أدى ذلك الى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فى الاقتصاد مما يستتبع التضخم وأهم مظاهره ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

ويكفى للتعبير عن التوازن الاقتصادى الكلى السابق أن يتساوى كل من الاستثمار القومى مع الادخار القومى .

ثانيا : التشابك القطاعى فى الاقتصاد القومى

٦٩ — الكميات الكلية ، السابق دراستها ، والتى تعرف فى المحاسبة القومية بحسابات الدخل القومى ، تهدف الى قياس قيمة الناتج القومى ، والى بيان كيفية توزيعه بين عوامل الانتاج ، والى بيان استخدامها فى الاستعمالات المختلفة . ولكن يؤخذ على هذا النوع من الحسابات أنها لا تسجل الا المنتجات النهائية لانها وحدها هى التى تشكل الناتج القومى . وعلى ذلك فانه يعيبها أن تحليلها للانتاج غير كامل لانها تقتصر على حساب الناتج القومى ، دون أن تهدف الى عرض البنيان الفنى للانتاج (أو الهيكل الانتاجى) .

ولذلك لابد من أن تطور المحاسبة القومية لتواجه هذا النوع اللازم من الدراسة ، فجاءت حسابات « المستخدم — المنتج » لتبين العلاقات التبادلية القائمة فيما بين القطاعات ، أى لتبين ما يعرف « بالتداخل الصناعى » أو « البنيان الفنى للصناعة » . ويهدف هذا النوع من الحسابات

الى دراسة النشاط الاقتصادى (الانتاجى) عن طريق بيان مختلف المشتريات والمبيعات التى تتم بين القطاعات المختلفة .

كذلك ظهر نوع ثالث من الحسابات القومية يهدف الى عرض النشاط الاقتصادى عن طريق عرض التيارات النقدية والمالية التى تربط بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، وهذا النوع من الحسابات يعرف بحسابات التيارات النقدية والمالية . وهذا النوع من الحسابات يهدف الى عرض الجانب النقدى والمالى للنشاط الاقتصادى المقابل للجانب العينى لتيارات السلع والخدمات .

١ - حسابات « المستخدم - المنتج »

Input output system

٧٠ - يعود هـذا النوع من الحسابات الى فاسيلى V. Leontief ، ولكن فكرة هذا النوع من الحسابات تعود الى الاقتصاد الفرنسى فرانسوا كيناى وفالراس (١) .

ووفقا لهذا النـوع من الحسابات يتم تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات ، أى الى صناعات ، وتجميع المعطيات الأولية الخاصة بانتـاج هذه الصناعة وتفرغ هذه المعطيات الأولية فى جداول « المستخدم المنتج ».

ويهدف هذا النظام من المحاسبات الى اقـامة العـلاقة الفنية بين ما يدخل فى قطاع ، وهو ما يعرف « بالمستخدم » وما يخرج منه ، وهـو ما يعرف « بالمنتج » ، اى بين ما يتلقاه هذا القطاع من القطاعات الأخرى ، وما يقدمه اليها . فالقطاعات المختلفة تدخل فيما بينها فى علاقات تبادلية ، فالقطاع الزراعى مثلا يتلقى من مختلف القطاعات الصناعية آلات واسمدة ، ويتلقى من الأفراد العمل ، وفى مقابل ذلك فانه يقدم الى بعض هذه القطاعات بعض المواد الأولية ، ويقدم الى المستهلكين أموال الاستهلاك الزراعية . ومن هنا فاننا نجـد أن نفقات انتاج كل قطاع تشكل مبيعات القطاعات الأخرى ، وعلى ذلك فان نفقة أى قطـاع لابد أن تظهر كدخل فى حسـاب قطاع أو قطاعات أخرى .

---

(١) فى سنة ١٧٩٨ ، اصدر فرنسواى كيناى الجدول الاقتصادى الذى يهدف به الى بيان دورة السلع فى الاقتصاد القومى ، وقد استوحى فكرة جدوله من فكرة الدورة الدموية التى اكتشفها هارفى فى القرن السابق . وأعطى هذا الجدول فكرة عن التوازن الاقتصادى العام .

وعلى ذلك فان جداول « المستخدم ـ المنتج » هى جداول مربعة تشتمل على نفس الخانات فى سطور وفى اعمدة . ويخصص لكل قطاع من القطاعات المقيدة فى الجدول سطرا وعمودا . وتقيد فى السطور (القيد الأفقى) المنتجات وفى الأعمدة (القيد الراسى) المستخدمات .

ويلاحظ أن الأرقام المسجلة فى سطر كل قطاع (افقيا) تمثل كيفية توزيع انتاج كل قطاع على القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها القطاع نفسه (المنتج) والأرقام المسجلة فى عمود كل قطاع (رأسيا) تمثل ما يتلقاه القطاع من القطاعات الأخرى بما فيها القطاع نفسه (المستخدم) . وبما أن كل رقم فى كل سطر يمثل هو نفسه رقما فى كل خانة من عمود ، فان ذلك يدل على أن منتج القطاع هو نفسه مستخدم للقطاعات الأخرى . وعلى ذلك فان انتاج اى قطاع لابد وأن يساوى مشتريات القطاعات الأخرى من هذا الانتاج بما فيها مشتريات القطاع نفسه من انتاجه .

ويلاحظ نه يمكن تقسيم الاقتصاد القومى الى عدد كبير من القطاعات. وقد قام « ليوتنييف » بتقسيم الاقتصاد الأمريكى الى ٤٤ قطاعا وهو بصدد وضع جداول « المستخدم ـ المنتج » لسنتى ١٩١٩ ، ١٩٢٩ والى ٤٢ قطاعا وهو بصدد وضع جداول سنة ١٩٣٩ .

جدول المعاملات الفنية :

٧١ ـ بعد تسجيل الأرقام الخاصة بالمنتج والمستخدم لكل قطاع ، على النحو السابق بيانه وذلك بالقيمة النقدية ، نستطيع أن نحصل على جدول المعاملات الفنية والذى يبين الكميات من السلع المختلفة اللازمة لانتاج وحدة أو كمية معينة من انتاج معين . وعلى سبيل المثال لتحديد المعاملات الفنية لقطاع الزراعة فاننا نقسم كل رقم الذى يظهر فى خانات عمود الزراعة على رقم الناتج القومى لقطاع الزراعة (أى برقم آخر خانة فى سطر قطاع الزراعة) .

وجدول المعاملات الفنية للاقتصاد القومى كله يعطى بالتفصيل صوره كمية الهيكل الداخلى للنظام الاقتصادى (أى مكوناته المختلفة) وهذا الجدول يسمح بتحديد ، وبشكل تفصيلى ، النتائج التى تترتب على أى زيادة أو نقصان فى اى من انتاج القطاعات المختلفة . وهذه المعاملات الفنية تظل فى المدة القصيرة ثابتة ، وتسمح بالتالى معرفة تأثير التغيير فى انتاج أى قطاع على انتاج القطاعات الأخرى . وتستخدم المعاملات الفنية فى التحليل النظرى، وفى التخطيط الاقتصادى نظرا لما تسمح به من التوقيعات المختلفة.

المستخدم / المنتج	(١) الزراعة	(٣) الصناعة	(٢) الخدمات	القطاع الحكومى	القطاع العائلى	الخارجى العالم	الناتج القومى الاجمالى
الزراعة (١)							
الصناعة (٢)							
الخدمات (٣)							
↑							
القطاع الحكومى							
القطاع العائلى							
العالم الخارجى							
الانفاق القومى							
الاجمالى							

١ ـ فعن طريق معـاملات المستخدم يمكن ان تعين مستخـدمات صناعة ما من مختلف الصناعات اذا عرف المنتج الكلى لهذه الصنـاعة . ومعنى ذلك انه عن طريق المنتجات الكلية نستطيع أن نعين الطلبات اللازمة لها من المستخدمات الجارية .

٢ ـ وعن طريق معاملات راس المال يمكننا أن نعين متطلبات صناعية ما من راس المال اذا عرف المنتج الكلى لهذه الصناعة . وبعبارة اخـرى ، يمكننا من طريقة تحديد ما يلزم من راس المـال الثابت لمستـوى معين من الانتاج فى صناعة ما . أو تحديد ما تنتجه هذه الصناعة من استخـدام مستوى معين من راس المال الثابت فيها .

٣ ـ وعن طريق معاملات متطلبات الطلب النهائى الخاصة بصناعة، يمكننا أن نعين منتج صنـاعة ما اذا عرفت الطلبات النهـائية على مختلف السلع . كمـا يمكننا بالتالى تحديد مستوى التشغيل فى هذه الصناعة من هذه الطلبات النهائية .

٢ ـ حسابات التيارات النقدية (١)

٧٢ ـ عرفنا أن حسابات الدخل القومى تهتم بقياس الناتج القومى، والكميات الكلية المشتقة عنه ، كما تهتم حسابات « المستخدم ـ المنتج » بقياس تيار المشتريات والمبيعات بين مختلف القطاعات . ومن هنا يتضح أن حسابات الدخل القومى ، وحسابات « المستخدم ـ المنتج » لا تفيـد فى التحليل النقدى . وأمام هـذا النقص كان لابد من ظهور نوع ثالث من الحسابات القومية يهدف الى عرض النشاط الاقتصادى عن طريق التيارات النقدية والمالية التى تربط بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

وقـد ظهر هذا النوع من الحســابات ، وهو ما يعرف بحسابـات التيارات النقدية فى الولايات المتحدة ، ويرجع ظهوره الى موريس كوبلاند الذى وضع كتابا عن « دراسة تيارات النقد فى الولايات المتحدة » .

خصائص هذا النوع من الحسابات :

٧٣ ـ ويتميز هـذا النوع من الحســابات بالآتى :

أولا : تقوم محاسبة التيارات النقدية على تقسيم الاقتصاد القومى

---

(١) انظر فى تفصيل هذا النوع من الحسابات .

R Barre : «Economie politique», op. cit., pp. 25g-259.

الى قطاعات على أساس نوع الوحدات الاقتصادية ، وليس على أساس نوع النشاط الاقتصادى كما هو الحال فى حسابات « المستخدم ـ المنتج ».
ولقد قسم كوبلاند اقتصاد الولايات المتحدة الى أحد عشر قطاعا ، واخذت هيئة بنوك الاحتياطى الاتحادية بتقسيم متقارب ، وقسمت اقتصاد الولايات المتحدة الى عشر قطاعات هى كالآتى :

١ ـ المستهلكين ٢ ـ الشركات ٣ ـ المشروعات غير الزراعية التى لا تأخذ شكل الشركات ٤ ـ المشروعات الزراعية ٥ ـ الحكومة الاتحادية ٦ ـ حكومات الولايات والهيئات المحلية ٧ ـ الجهاز المصرفى ٨ ـ شركات التأمين ٩ ـ المستثمرون الآخرون ١٠ ـ بقية العالم .

ثانيا : لايسجل الا المعاملات التى تتم بين القطاعات الاقتصادية ، وتعطى محلا لتحويلات نقدية او ائتمانية .

وعلى ذلك هو لايسجل : ا ـ المعاملات التى تتم بين القطاعات ولاتعطى محلا لتدفقات نقدية أو ائتمانية ، ومثل ذلك المعاملات التى تتم بين القطاعات على اساس المبادلة أو تتم عن طريق الخصم أو المقاصة .

ب ـ المعاملات التى تعطى محلا لتدفقات نقدية ، ولكنها تتم داخل القطاع نفسه .

ثالثا : تقيد فى جدول التيارات النقدية مختلف القطاعات ، ومختلف مجموعات العمليات ، الاولى فى الاعمدة ، والثانية فى السطور .

أما عن القطاعات فقد عرفنا انه يتم تحديدها على أساس نوع الوحدات الاقتصادية ، وليس على أساس نوع النشاط الاقتصادى .

وأما عن مجموعات العمليات فتشمل على عديد من المجموعات وفقا لطبيعة المعاملات واهمها الآتى : بيع وشراء السلع ، الاجور ، الفوائد والارباح ، أوراق مالية ، التغير الصافى فى الارصدة .

والأعمدة تسجل مصادر النقود (الايرادات) واستخدامات النقود (المدفوعات) لكل قطاع . اما السطور فتبين توزيع المبالغ على مجموعات العملية المختلفة ، ولكن يتم فى داخل كل سطر التفرقة بين البنود الدائنة والبنود المدينة .

وفيما يختص كل قطاع تتساوى ، بالضرورة ، مصادر النقود مع مجموع استخداماتها .

وفيما يخص كل مجموعة من مجموعة العمليات تتساوى الزيادة الكلية فى الحقوق والزيادة فى الديون .

وبذا فان القيود فى هذا النوع من الحسابات على أساس رباعى .

اهمية جدول التدفقات النقدية :

٧٤ — لقد سبق ان اشرنا ان هذا النوع من الحسابات جاء ليسد النقص فى نظام حساب الدخل القومى (الناتج القومى) وحساب«المستخدم — المنتج » ، لأنه يبين كيفية عمل الجهاز المالى فى الاقتصاد وكذلك التشابك المالى والنقدى للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومى . وعلى ذلك فان هذا النوع من الحسابات يمثل أهمية اذ أنه يبين لنا طبيعة العلاقات القائمة بين الجهاز النقدى والمالى والنظام الاقتصادى ، وتأثير كل منهما على الآخر .

كما تظهر فى أنه يبين لنا المصادر المالية لكل قطاع ، وبالتالى كيفية تمويل نفقاته ، كما أنه يبين انواع الانفاق المختلفة لكل قطاع والقطاعات الأخرى المستفيدة من هذا الانفاق .

وأخيرا فان هذا النوع من الحسابات يسمح لنا بتحليل الظواهر النقدية فى الاقتصاد مثل التضخم أو الانكماش ، وأثر السياسة النقدية على الاقتصاد القومى .

ومن المفيد أن نشير الى أن هذا النوع من الحسابات يلزم لاعداده تطورا كبيرا فى الجهاز الاحصائى ، وهو أمر غير متوافر الا فى بعض الدول المتقدمة ، ولذا فان استخدامه غير واسع الانتشار .

القسم الأول

النظم الاقتصـــادية

مقـــدمة

تطـور النظم الاقتصـــادية (١)

أسبقية نشأة النظم الاقتصادية عن نشأة علم الاقتصاد :

٧٥ ـ منذ وجدت المجتمعات البشرية ، احست بحقيقيتين هامتين، الأولى تعدد الحاجات وتزايدها مع الوقت ؛ الثانية وهى أن الموارد الموجودة تحت تصرفها ، والقادرة على اشباع هـذه الحاجات ، محدودة نسبيا اذا قيست بهذه الحاجات . وعن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات والظواهر الاقتصادية .

---

(١) راجع :

E. ROLL : «A history of economic thought» London, 1953.

M. BORNCTEIN : Comparative Economic systems, models and cases» Illinois, 1969.

André Garrigou — Lagrange «Systémes et structures» Paris, Dalloz, 1971.

H. DENIS : «La formation de la science économique» Paris, P.N.F., 1967.

André PIETTRE : Pensée économique et théories contemporaines» Paris, Dallod, 1961.

وباللغة العربية :

د . محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، .

د . زكريا احمد نصر : تطور النظام الاقتصادى : مطبعة نهضة مصر بالفجالة ، القاهرة، ١٩٦٤ .

د . رفعت المحجوب : الاشتراكية دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

د . محمد حلمى مراد : أصول الاقتصاد : الجزء الاول ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة، ١٩٥٢ .

جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى : ترجمة الدكتور راشد البراوى ، الطبعة الرابعة القاهرة ، ١٩٦٥ .

اللجنة الدولية باشراف منظمة اليونسكو : تاريخ البشرية : المجلد السادس ، الجزء الثانى ، تطور المجتمعات ، ترجمة عثمان نوية ، د . راشد البراوى ، محمد على أبو درة ، القاهرة ١٩٧١ الفصل الثانى ص ٤٥ ـ ١٣٨ .

وقد حاول الانسان دائما أن يفهم ويفسر القوى التى تحكم هذه الظواهر الاقتصادية وتؤثر فيها ، كما كان شأنه دائما فى الظواهر الكونية والاجتماعية ، فكانت له من مجهوداتهفى هذا التفهم والتفسير بعض «الأفكار» المتعلقة بالاقتصاد . وكانت تلك الأفكار تكمن فيما يستقر فى أذهان الناس من معتقدات وآراء توجه سلوكهم ، وتشكل الأنظمة القانونية والسياسية والاجتماعية التى يطبقونها . فكل العادات والأنظمة انما تعكس بصورة ضمنية ، والى حد ما ، فكرة اقتصادية معينة . فاذا وجدنا مثلا عادات وتنظيمات متصلة بالميراث ، أباحته أو حرمته ، فهى تتضمن بعض الآراء المتعلقة بالملكية الخاصة ، وهو موضوع اقتصادى . كذلك اذا وجدنا فى احدى الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا ، فان هذا القانون انما يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة ، وهى مشكلة اقتصادية .

وعلى ذلك فان الفكر الاقتصادى سابق فى وجوده ، من الناحية الزمنية ، لنشأة علم الاقتصاد . فهذا الأخير باعتباره مجموعة مستقلة من المعرفة لها طرق بحثها الخاصة بها ، ولها مجموعة من القوانين العلمية المتميزة التى تبين الخصائص العامة للظواهر الاقتصادية وما بينها من روابط تأثرية ، لم يظهر الا بعد القرن السادس عشر الميلادى .

والفكر الاقتصادى ينعكس من مجموعة من الاساليب الاقتصادية التى اتبعتها المجتمعات البشرية لاشباع حاجاتها المتعددة من مواردها المحدودة. وهذه الاساليب ظهرت الى نطاق الحياة العملية قبل ان تضاع أى نظرية بوقت طويل ، ولكنها تكتشف عن تنظيمات اقتصادية وقانونية واجتماعية (١) .

وقد تطورت هذه الاساليب عبر الزمن ، نحو مزيد من سيطرة الانسان على البيئة المحيطة به وتسخيرها لمصلحته ، وهو ما يكشف أيضا عن تطور النظم الاقتصادية . وبسبب هذا التطور يكمن فى حتمية تطور تاريخ الانسان .

ما المقصود بالنظام الاقتصادى ؟

٧٦ - يعرف أى نظام Systéme بأنه مجموعة من العناصروالعلاقات. والعناصر هى ببساطة الاجزاء المكونة للنظام . والعلاقات هى التى «تربط» النظام ، وهى التى تجعل كلمة «نظام» ذات معنى مفيد . ومن مجموع الاجزاء والعلاقات تتكون كلية أو شمولية أو وحدة النظام .

---

(١) انظر جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى : المرجع سالف الذكر ، ص ١٥ .

فلو اخذنا ، على سبيل المثـال ، النظـام الاجتمـاعى لمجتمع معين ، لوجدنا انه من الكبر والتعقيد ، بحث نجده ينقسم فى الواقع الى عدد هائل من الاجزاء ، ويسوده تشابك ضخم من العلاقات . ولذا فانه يتم تقسيمه عند دراسته الى عدد من التنظيمات Sous-systémes كل منها يشكل نظاما فى حد ذاته مثل : النظام الاقتصادى ، النظام السيـاسى ، النظـام القانونى ... الخ . وكل نظام من هذه الأنظمة الأصغر يتسم بدوره الى عدد من التنظيمات تشكل بدورها أنظمة أصغر . فالنظام الاقتصادى ينقسم الى عدد من الأنظمة الأصغر مثل النظام الانتاجى ، نظام الاسعار ، النظام المـالى .. الخ .

ولعل تعدد العناصر والعلاقات التى يشملها النظام الاقتصادى هـو الذى جعل الاقتصاديين لا يتفقون على تحديد المقصود بالنظام الاقتصادى (١) Systémes dconomiques واتخاذهم أسـسـا متباينـة للتفرقـة بين النظم الاقتصـادية . وقـد اتخـذ فريدرك ليست F. LIST طبيعـة **النشاط الاقتصـادى** ، وميز بين عدة أنظمة اقتصـادية تمر بهـا الحياة الاقتصادية للجماعة تبعا للمراحل التى تمر بها هذه الحيـاة : مـرحلة الوحشية ، مرحلة الرعى ، مرحلة الزراعة ، مرحلة الزراعة ــ الصناعة ، وأخيرا مرحلة الزراعة ــ الصناعة ــ التجارة .

بينما اتخذ هيلد براند HILDEBRAND وسلية التبادل ، وقسـم المراحل الاقتصادية التى عرفتها النظم المختلفة الى مرحلة الاقتصاد العينى أو الطبيعى ، ثم مرحلة الاقتصاد النقدى ، واخيرا مرحلة اقتصاد الائتمان.

واتخذ بوشر Karl. BUrHER **درجة اتساع النشـاط الاقتصادى** ، وقسم المراحل الاقتصادية التى عرفتها النظم المختلفة الى مرحلة الاقتصاد الفردى ، ثم مرحلة الاقتصاد العائلى ، ثم مرحلة الاقتصاد الحضرى، وأخيرا مرحلة الاقتصاد القومى .

واتخذ شمولر SCHMOLLER **صور الانتـاج والتـوزيع** ، وقسـم المراحل الاقتصادية التى عرفتها النظم المختلفة الى مرحلة الاقتصاد المغلق، ثم مرحلة الاقتصاد الحرفى ، ثم مرحلة لاقتصـاد القومى واخيرا مرحلـة الاقتصاد الدولى .

---

(١) أنظر بالتفصيل : د . حلمى مراد : أصول الاقتصاد : الجزء الأول ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٢٤ ــ ١٢٨ .

واتخـذ كارل ماركس K. MARX **طبيعة قوى وعـلاقات الانتـاج** ، وقسـم المراحل الاقتصـادية الى عدة مراحل تستتبع كل مرحلـة نظاما اقتصاديا . وهو يميز بين عدة نظم اقتصادية : النظام البدائى ، نظـام الرق ، النظام الاقطاعى ، النظام الراسمالى ، النظام الاشتراكى .

ايا كانت الصعوبة التى تواجهنا من ناحية تعدد النظم الاقتصـادية تبعا لتعدد الأسس المتخذة للتفرقة بين بينها ، الا انه يمكن تعريف النظـام الاقتصادى بانه مجموعة الاوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادى التى تسود فى وقت ومكان معينين .

كيفية دراسة النظم الاقتصادية :

٧٧ ـ تثور صعوبة اخرى فيما يتعلق بالطريقة التى تتبع لدراسة النظم الاقتصادية ، أى دراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة فى وقت ومكان معينيين . وتنشأ هذه الصعـوبة من امرين : الأول يتعلق بتعـدد الوسائل التى يمكن أن تتبع لدراسة النظم الاقتصادية ، والثـانى يتعلق بأن دراسة كثير من النظم ، خاصة تلك المعاصرة ، يحيطها كثير من الأحكام التقويمية والاديولوجيات ، التى تخرج من نطاق البحث الاقتصادى البحث.

١ ـ تعدد طرق دراسة النظم الاقتصادية :

يمكن دراسة النظم الاقتصادية (١) ، عن طريق دراسـة الاوضـاع الاقتصادية السائدة فى الدول المختلفة ، وكيفية عمل مؤسساتها الاقتصادية المختلفة ، والقيم المسيطرة عليها . وتمكننا هذه الطريقة من المعرفة الواقعية للنظم الاقتصادية المختلفة السائدة فى وقت معين . ولكن يعيب هذه الطريقة انهـا تتطلب وقتا وجهدا طويلين وتحتاج الى مجلدات ضخمة ، مما يجعل اتباع هذه الطريقة نوعا من أنواع الاستحالة . وفضلا عن ذلك فان فائدتها العملية مشكوك فيها ، ذلك أن الدراسة التفصيلية للمؤسسات المختلفة ، وطريقة ممارستها للنشاط الاقتصادى لا يمكن أن تحقق فائدة دون أن توجد فكرة مسبقة من المنطق العام الذى يحكم كيفية عمل النظام الاقتصادى .

ويمكن ايضا دراسة النظم الاقتصادية عن طريق اختيار بعض المشاكل الاقتصادية المحددة ، مثل الانتاج ، التوزيع ، الثمن .. الخ ، ودراسـة كيفية معالجتها فى ظل كل نظام اقتصادى . قد تعطى هذه الطريقة فهما اكبر

---

(١) راجع : د . حازم الببلاوى : اصول الاقتصاد السياسى منشاة دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

لمدى اختلاف الاساليب المستخدمة فى كل نظام لمعالجة نفس المشكلة . ولكن يعيبها أنها لا تعطى الا معرفة جزئية بالانظمة الاقتصادية ، ولذا يصعب الاكتفاء بها وحدها لدراسة النظم الاقتصادية المختلفة ، دون معرفة مسبقة للاطار العام للنشاط الاقتصادى فى كل نظام .

وتوجد طريقة ثالثة يمكن اتباعها لدراسة النظم الاقتصادية وتقوم على محاولة استخلاص ، نتيجة للتصور والمشاهدة ، نماذج نظرية للنظم الاقتصادية . ونتيجة فانها تحاول اقامة بناءا فكريا يقتصر على ابراز العلاقات الأساسية والمنطق الأساسى وراء عمل كل نظام . وبطبيعة الحال فان هذا البناء النظرى لا يعتبر تصويرا دقيقا للواقع ، ولكن لا يمكن أن يتم فهم الواقع بصورة كاملة دون الاستناد الى مثل هذا البناء النظرى . والابنية الفكرية التى تصور النظم الاقتصادية المختلفة ، غالبا ما تركز على **أمور ثلاث تشكل أهم جوانب الأوضاع الاقتصادية ، وهى التى تشكل عناصر النظام الاقتصادى :**

(أ) الأهداف والبواعث : فكل نظام يهدف الى تحقيق بعض الأهداف. وتعتبر الاهداف والبواعث من العناصر المميزة لكل نظام . وفى هذا الخصوص تعتبر الاهداف المتعلقة بالقائمين بالانتاج من أهم مميزات النظام .

(ب)**الفن الانتاجى :** ويقصد به مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بتحويل الموارد الى سلع نافعة . وتتوقف هذه الطرق على درجة المعرفة الفنية ، وهى تتوقف بدورها على المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع.

(ج) التنظيم السياسي والاجتماعى : فالنظام الاقتصادى يعتمد ككل تنظيم اجتماعى على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية ، تبين شكل العلاقات فيما بين الأفراد وبعضهم ، وبينهم وبين السلطة . ويتميز كل نظام اقتصادى بمجموعة من المؤسسات القانونية والسياسية .

٢ — النظم الاقتصادية والاديولوجيات :

٧٨ — الصعوبة الثانية تتعلق ، كما قلنا ، بأن دراسة النظم الاقتصادية يحيطها كثير من الأحكام التقويمية من قيم واديولوجيات (١) . ولذا فهى تثير الكثير من المناقشات التى تخرج عن نطاق البحث الاقتصادى

---

(١) انظر د . محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى : المرجع السابق ، ص ١٠ — ١١ .

البحث ، لأن تفضيل الباحث لنظام اقتصادى لايبنى على الحجج الاقتصادية المجردة ، بل يدخل فيه تفضيله السياسى ، واحكامه على القيم المختلفة ، تفضيله لنوع من هذه القيم على النوع الآخر .. وهكذا . ومن ثم فان أى تفضيل لأى نظام من هذه النظم لايمكن أن يدعى انه يستند الى أسباب علمية .

ومما يزيد هذه الصعوبة تعقيدا أن تكون هذه الأهداف غير متناسقة فيما بينها . فتحقيق المزيد من احد الأهداف يكون عادة على حساب أهداف اخرى ، ولذا فان أى حكم للتفضيل (١) . لابد وأن يستند الى مجموعة من القيم تحدد سلم الافضليات وترتيبها .

النظم الاقتصادية الهامة

٧٩ ـ أيا كان الأمر من صعوبة تحديد النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية ، فانه يمكن القول ، واتباعا لمعظم الكتاب ، أن تاريخ الحضارة الانسانية عرف عدة نظم اقتصادية هى على النحو الآتى : النظام البدائى ، نطاق الرق ، النظام الاقطاعى ، النظام الراسمالى ، النظام الاشتراكى .

ولن نقوم بدراسة كافة هذه النظم ، بل سوف تقتصر دراستنا على النظم الاقتصادية المعاصرة ، وهى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، والنظم الانتقالية مكتفين باعطاء فكرة موجزة عن النظم الاقتصادية الأخرى.

١ ـ النظام البدائى :

يعتبر النظام الاقتصادى البدائى أول مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية . وهذه المرحلة تخص العصور قبل التاريخية ، ولذا فان معلوماتنا عن هذه المرحلة قليلة وغير كافية ، وهى تهم بوجه خاص دارسى التاريخ والانتروبولوجيا .

وفى ظل هذا النظام ، كان النشاط الاقتصادى محدودا لاقتصاره على أعمال الصيد والقنص ، ولبدائية أدوات الانتاج المستخدمة والتى كانت تصنع فى الغالب من الأحجار والأخشاب . وباكتشاف الزراعة بدأت الجماعات فى الاستقرار ، ومهد ذلك لظهور الحضارات القديمة .

---

(١) انظر بعض المعايير التى تتخذ للحكم على نجاح النظام الاقتصادى :

B. R. BALASSA «Success criteria for economic system» in «Comparative economic system» op. cit., pp. 5-12.

٢ ــ النظام الاقتصادى للحضارات القديمة (نظام الرق) :

٨٠ ــ ادى اكتشاف الزراعة الى ظهور الحضارات القديمة وتركزها بوديان الأنهار الكبيرة . وأهم هذه الحضارات هى حضارة مصر الفرعونية (نهر النيل) ، حضارة بابل أو حضارة ميزوبوتاميا (نهرى دجلة والفرات) ، وحضارة الصين القديمة (النهر الأصفر) ، وحضارة الهند (نهر الهندوس)، ثم فى مرحلة لاحقة الحضارة الأغريقية ، والحضارة الرومانية .

وقد ادى الاستقرار على الأرض مع ظهور الزراعة الى تغيرات كبيرة فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

فمن ناحية ظهرت الدولة كتنظيم سيـاسى ، ويرجع ظهورها فى نظر البعض(١) الى ظهور ما يسمى بالفائض الاقتصادى Surplus économique وهو زيادة الانتاج عن الاستهـلاك الضرورى . ويستدعى ظهور الفائض الاقتصادى ضرورة وجود سلطة عليا تستطيع أخذ هذا الفائض وتوجيهه لصالح الجماعة . كذلك أستدعت الأعمال الكبيرة التى تتطلبها أعمال الرى والصرف (اقامة السدود ، قنوات الرى والصرف ، وتوزيع المياه بين المناطق المختلفة) قيام الدولة .

ومن ناحية ثانية ، ظهرت اشكال للملكية الفردية لتشمل العقارات، خاصة الأرض . ولكن لما كانت قوى الانتاج لاتزال محدودة ، وهى تعتمد أساسا على القوى العضلية للانسان ، فقد امتدت الملكية لتشمل الانسان نفسه ، وظهر بالتالى **نظام الرق** . وقد ساعد على انتشار هذا النظام ، كثرة الحروب من ناحية ، وتبرير هذا النظام بمعرفة الفلاسفة ، خاصة الفلاسفة اليونانيين (٢) . من ناحية أخرى .

ومن ناحية ثالثة ، تميز التنظيم السياسى بالمركزية الشديدة والتدخل الواسع للدولة فى الحياة الاقتصادية . وقد ساعد على ذلك التدخل ، أن

---

(١) راجع :

C. BETTELHEIM «Planification et craissance accelerde» Paris, 1964, pp. 92-93.

(٢) راجع ارسطو عن وجود الرق وبرره على أساس الاختلاف فى المزايا التى تمنحها الطبيعة للافراد . بل قد ذهب ان هناك أمما يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسيادا وحكاما (كاليونانين) ، وهناك أمم لا يصلح أفرادها الا للخضوع لغيرهم ، وهؤلاء هم الرقيق .

راجع : د . محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

الحضارات القديمة كانت تعتمد على الرى فى الزراعة وهو ما يحتاج لتنظيم دقيق للرى والصرف (١) . ويفسر هذا العامل الأخير عدم نشأة السلطة المركزية القوية فى الحضارة اليونانية القديمة ، بالرغم من اعتماد نشاطها الاقتصادى على الزراعة وعلى نظام الرق ، وذلك لاعتماد الزراعة على مياه الامطار ، وليس على مياه الأنهار الكبيرة ، الأمر الذى ادى الى عدم تجمع السكان فى مدن كبيرة ، وانما فى مدن صغيرة . اما عن التنظيم الاجتماعى فكان يتميز بالسلطة المطلقة للملك التى كانت ، فى الغالب تستند على أسس دينية ، وبظهور طبقة رجال الدين وطبقة المحاربين وكانتا تتمتعان بأوضاع خاصة متميزة عن بقية أفراد الشعب . التى تتكون من الفلاحين والرقيق .

واذا كانت النظم الاقتصادية السابقة تميزت بسيادة النشاط الزراعى ووجود نظام الرق ، فأنها اختلفت فيما بينها من ناحية مدى انتشار نظام الرق . وبالنسبة للحضارات الشرقية القديمة ، خاصة الحضارة الفرعونية وحضارة ما بين النهرين ، كان دور الرق فيها ثانوى الأهمية ، ويتركز فى الخدمات الشخصية. اماالانتاج الزراعى فكان يتولاهفى الأصل طبقة الفلاحين الاحرار (قانونا) والخاضعين لسلطة الملك . أما بالنسبة للحضارات الغربية فقد كان الانتاج يعتمد على الرق ، ولذا كان دوره فى الحياة الاقتصادية كبيرا .

٣ - النظام الاقطاعى :

نشأ النظام الاقطاعى فى أوربا على أثر سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية فى يد القبائل الجرمانية فى القرن الخامس الميلادى . وبنشأة النظام الاقطاعى بدات ما يسميه المؤرخون « العصور الوسطى » (٢) . وقد ترتب على سقوط الامبراطورية الرومانيةضعف السلطة المركزية وتلاشيها تدريجيا وظهور نوع جديد من الوحدات السياسية شبه المستقلة وهى الاقطاعيات .

وقد أكدحكام الاقطاعيات سلطاتهم علىالأقاليم التى يحكمونها عنطريق الاستيلاء بكافة الوسائل الممكنة ، من ضغط وارهاب ، على الأرض من الفلاحين الأحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان . ولم يحيلوا هؤلاء الفلاحين الى ارقاء بالصورة التى كانت موجودة أثناء الحضارة القديمة ،

---

(١) راجع : فى التنظيم السياسى والقانونى فى مصر الفرعونية .
د . محمود السقا : تاريخ القانون المصرى : مكتبة القاهرة المدنية ، القاهرة ، ص ٤٢ - ٦٣ .

(٢) يستقر الراى الان بين المؤرخين على ان العصور الوسطى بدات منذ سقوط الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى ، وانتهت فى فقد صف القرن الخامس عشر الميلادى . وبذا تكون العصور الوسطى دامت قرابة عشرة قرون .

ولكن طبقوا نظاما آخر هو نظام فن الأرض Le serf . ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين . فالأرض من الناحية النظرية تابعة للامبراطور ، ولكن ملكيتها الحقيقية للاسياد الاقطاعيين (حكام الاقطاعيات) . وكانت تنقسم أرض كل سيد الى قسمين ، قسم يحتفظ به هولنفسه ، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر ، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها فى نظير ان يقدم للسيد جزءا من المحصول ، ويلتزم بحماية الفلاحين ، وبالقضاء بينهم . ويظل الفلاحون على الأرض ، ينتقلون معها اذا انتقلت ملكيتها من سيد لآخر ، فالفلاحون بهذه الصورة كانوا تابعين للأرض ، أو أرقاء لها يلتزمون نحو مالكها بالتزامات معينة .

وكان يتميز هذا النظام ايضا بالمركز الخاص للكنيسة الكاثوليكية والتى اصبحت جزءا من النظام تدافع عنه وترتبط مصالحها مع مصالح النظام نفسه . ولئن كان الامبراطور يمثل السلطة الدنيوية ، فان الكنيسة كانت تمثل السلطة الدينية أو الروحية ، ومع ذلك كانت الكنيسة هى السلطة العليا ، لأن كل شىء ، بما فى ذلك الحكم وما يرتبط به من سلطة دنيوية ، كان يجب أن يكون خاضعا للدين ، والكنيسة هى التى تمثل الدين . وزاد من مركز الكنيسة أنها كانت عمليا تحتكر مهنة التعليم احتكارا كاملا والتى كانت تجد جذوره فى الدين واللاهوت والفلسفة اليونانية والقانون الرومانى (١) .

الخصائص الاقتصادية للنظام الاقطاعى :

كانت الزراعة هى كل شىء تقريبا فى الاقتصاد الاقطاعى ، ولذا فهو من حيث نوع الانتاج اقتصاد زراعى . وكان الفن الانتاجى هو الفن القديم الذى لم يعرف الا تقدما ضئيلا . اما العلاقة بين السيد مالك الأرض وفن الأرض فكانت قائمة على علاقة التبعية والتى اصبحت جزءا من العرف العام .

وكانت كل اقطاعية وحدة اقتصادية مغلقة ، ولذا سادت **قواعد الاقتصاد المغلق** والتى تتلخص فيما يلى :

(أ) تعتبر الرغبة فى الحصول على السلع والخدمات اللازمة للمحافظة على مستوى حياة السيد الاقطاعى وحاشيته ولسد رمق فلاحيه ، هى العامل المسيطر فى توجيه الاقتصاد المغلق .

---

(١) أنظر بالتفصيل فى التنظيم السياسى والاجتماعى السائد فى العصور الوسطى .
E. ROLL «A Hostory of economic thought« op. cit. pp. 40 - 53.

(ب) تجمع عناصر الانتاج من عمل (نظرا لخضــوع الفلاحين للسيد الاقطاعى) وراس مال وموارد طبيعية فى يد السيد الاقطاعى .

(جـ) توزيع الانتاج على المساهمين فيه لايتم وفقا لدخل تحدده الأثمان فى الأسواق ، وانما يتم بناء على أمر السيد الاقطاعى ، وهو يخضع فى ذلك لبعض القواعد العرفية التى نشأت .

(د) عدم معرفة هذا النظام الأسواق ، اذ أن الجزء الأكبر من حاجات الأفراد الذين يعملون فى الاقطاعية تشبع من السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها داخليا . وكانت الحاجات تعرف بالتجربة ، ولا تتغير الا ببطىء شديد .

(هـ) الفن الانتاجى كان يتميز ببساطته كما كان الحال فى العصــور القديمة ، ولم يتقدم الا ببطىء شديد نتيجة لاستخـدام بعض الأدوات الزراعية الحديدية (المحراث) ، والتوسع فى استخدام قوى الحيوان فى الانتاج ،واستخدم بعض قوى الطبيعة (طواحين الهواء والماء) فى الانتاج .

ولكن ظهَر بعد فترة من حياة النظام الاقطاعى ، وعلى وجه التقريب فى غضون القرن التاسع عشر ، نظام المدن المستقلة عن نفوذ السادة الاقطاعيين . وقد ساعد على نشأتها الحروب الصليبية وما أستتبعها من تشجيع التجارة بين الشرق والغرب . وقد عرفت المدن الايطالية كالبندقية وفلورنسا وجنوة حركة تجارية وصناعية مزدهرة وزادت ثروتها المتدالة ، واستطاعت أن تكون وحدات سياسية مستقلة عن أمراء الاقطاع . وقد استتبع تحررها وتحرر سكانها من نظام قن الارض ، وقيام نشاطها الاقتصادى على التجارة وتداول الاموال ، نشأة العديد من المهن والحرف . وقد خضعت هــذه الأخيرة الى نظام يسمى **نظام الحرف** ، وهو نظام اقتصادى يتميز فى كثير من الامور عن نظام الاقتصاد المغلق .

واهم خصائص نظام الحرف ما يلى :

(ا) تجمع ارباب الحرفة الواحدة ، من صبية وصناع ومعلمين ، فى طائفة واحدة مهنية يراسها شيخ أو رئيس الذى يتم انتخابه . وكانت توجد قواعد لترقى الصبية الى صناع وهؤلاء الى معلمين ، وقواعد اخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات ، بحيث كان من المستحيل الاخذ باختراع جديدلم توافق عليه الطائفة .

(ب) تجمع عناصر الانتاج من عمل وراس مال وموارد طبيعية فى يد شخص واحد هم أرباب الحرف المستقلين . فالعامل فى هذا النظام لم يكن مجرد أجير ، بل كان أقرب الى واحد منأبنائه يعيش معهفى منزله ويشاركه

فى حياته . وفى بعض الأحيان ، كان الحرفى يقوم فقط بالمصنعية ، على ان تقدم له المادة الخام . وفى أحيان أخرى يساعد الحرفى بعض زملائه من حرفته ونظير أجر ، وهنا يقترب الحرفى من المنظم فى النظام الرأسمالى ، مع الفارق أنه كان يقوم بالعمل التنفيذى . وكان الانتاج لايتم الا اذا كان هناك طلب سابق عليه ، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم ، وبذا كانت مخاطرة الاقتصادية محدودة.

(ج) تميز الفنى الانتاج بالبساطه ، لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية ، مما أدى الى عدم تطوره وبطء التقدم التكنولوجى . وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة واساليب الصناعة .

ونشير فى النهاية أن النظام الحرفى أخذ يتطور الى نظام المشروع ، اذ اخذ الحرفى يشتغل لحساب الوسيط الذى يقدم له المادة الأولية ، وأدوات العمل . وعندما فقد الحرفى ملكية المواد الأولية والمنتجات التى يصنعها ، اضاع صفته كمنتج مستقل واصبح أجيرا يعمل لدى الوسيط الذى أصبح رب عمل ، وتطور بالتالى نظام الحرفة الى نظام المشروع .

وقد ظل هذا النظام سائدا حتى القرن الثامن عشر . وقد عرفته مصر حتى تم الغاءه فى يناير سنة ١٨٩٠ بظهور مرسوم قانون ضريبة المهنى (الباتنتا) .

خطة البحث :

٨٩ – بعد هذه الفكرة الموجزة عن تطور النظم الاقتصادية ، وعن خصائص النظم الاقتصادية التى سادت حتى أواخر العصور الوسطى ، سوف ندرس النظم الاقتصادية المعاصرة ، والتى تخصص لها هذا القسم .

الباب الأول : الأنظمة الرأسمالية

الباب الثانى : النظم الاشتراكية

الباب الثالث : النظم الانتقالية

الباب الأول

النظم الرأسمالية

مقدمة : نشأة النظام الراسمالي :

٩٠ ــ لم يستطيع النظام الاقطاعي البقاء ، بل دبت فيه عوامل الانحلال ، والتي هي في نفس الوقت ، عوامل التطور ، مما أدى الى القضاء عليه ونشأة النظام الرأسمالي . وقد استمر هذا التطور فترة طويلة من الوقت استمرت منذ القرن الثاني وحتى القرن الثامن عشر . ولذا لا نستطيع أن نبين تاريخا محددا لظهور النظام الرأسمالي بخصائصه الأساسية التي بدأت تتكامل في الدول الأوربية في منتصف القرن الثامن عشر .

والعوامل التي أدت الى انهيار النظام الاقطاعي ، والتي اخذت تعمل فترة طويلة من الوقت ، يمكن ايجازها في الآتي (١) .

١ ــ انتشار ظاهرة هروب قن الأراضي من الاقطاعيات نحو المدن التجارية :

كان لازدياد حاجة السادة الاقطاعيين الى المنتجات التي يحصلون عليها لمواجهة زيادة اعبائهم ، الى زيادة استغلالهم لقن الأرض عن طريق فرض قدر أكبر عن ذى قبل من المنتجات يلتزمون بتوريدها ، والقيام بقدر اكبرمن اعمال السخرة . وبطبيعة الحال لم يستطع قن الأراضي مواجهة هذه الطلبات المرهقة ، ففضل كثير منهم الهجرة وترك الاقطاعيات . ولما كان الانتاجالزراعي يعتمد ، بصفة أساسية ، على قن الأرض ، فقد ترتب على هروبهم زعزعة النظام الاقطاعي وعدم امكان استمراره .

وكانت هجرة قن الأرض تتجه نحو المدن التي نشأت بعد مرحلة معينة من تطور النظام الاقطاعي .

---

(١) أنظر في تفصيل ذلك : د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ــ ١١٨ .
د. زكريا نصر ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ــ ١١١ .

A. PIETTRE : Pensée économique et theories contemporaines op. cit. pp. 38 - 43.

٢ ـ نشاة المدن التجارية ونجاحها فى تقوية استقلالها بعيدا على سلطة أمراء الاقطاع :

قلنا أنه بعد فترة من حياة النظام الاقطاعى ظهرت المدن المستقلة ، والتى كانت مجالا كبيرا لنشاط طبقة الصناع ، وظهور نظام الحرف . وقد ساعد على نمو هذه المدن ، وبالتالى تقوية مراكزها فى مواجهة أمـراء الاقطاع ، قيامها بالتجارة التى ساعدت على انتشارها الحروب الصليبية ، مما هيأته من اتصال الغرب بالشرق ، واكتشاف العالم الجديد ، واكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة .

وقد أثرت هذه المدن ثراءا كبيرا ، وظهرت طبقة التجار الاثرياء . وقد عملت هذه المدن على اخذ حريتها فى مواجهة الاقطاعيات ، نظرا لأن النظام الاقطاعى بقيوده الثقيلة لا يناسب انتشار التجارة ، وذلك عن طريق شراء حقوق السيد الاقطاعى الذى تدين له بالسيادة ، أو شن الحرب عليه . وقد استطاعت هذه المدن الاستقلال شيئا فشيئا عن امراء الاقطاع ، واصبحت تكون وحدات سياسية واقتصادية مستقلة . وكان ذلك سببا فى انهيار النظام الاقطاعى .

٣ ـ اتساع نطاق التعامل بالنقود :

نعرف ان الاقتصاد الاقطاعى ، هو بصفة اساسية ، اقتصاد عينى نظرا لأن الانتاج يتم بغرض اشباع حاجة القائمين به ، وليس بغرض تبادلى فى السوق . ولذا فقد كان استخدام النقود فى أضيق نطاق .

ولكن نجم عن اكتشاف العالم الجديد تدفق الذهب والفضة على المدن التجارية، وقد استخدمها التجارفى دفع قيمة معاملاتهم مع طبقة الحرفيين، وادى التطور ، كما بينا ، الى استخدام الصناع نظير اجور نقدية . ومن ناحية اخرى ، استخدمها أمراء الاقطاع فى شراء حاجياتهم من المنتجات . وللحصول على النقود التجأ الكثير منهم الى بيع حقوقهم العينيـة على الاقطاعية بما تشملها من قن الأرض ، أو الى تأجيرهـا الى الفـلاحين « الأحرار » . وهكذا تحطمت رابطة التبعية وما تعرضه من التزامات عينية ، وتحطم معها نظام قن الأرض الذى هو عماد النظام الاقطاعى .

٤ ـ تعاون طبقة التجار مع الملوك للقضاء على سلطة أمراء الاقطاع، وفى اقامة نظام جديد :

اتفقت مصلحة كل من طبقة التجار والملوك فى القضاء على امراء الاقطاع . فمن ناحية ، كانت مصلحة التجار تتمثل فى زيادة استقلال

مدنهم ، ومن ناحية اخرى ، كانت مصلحة الملوك تدعيم سلطاتهم المفقودة والتى اغتصبها منهم امراء الاقطاع . ونتيجة لاتفاق مصلحة الطرفين ، فقد قام التجار بمد الملوك بالمال اللازم لتقوية سلطاتهم ، وبالرجال الاكفاء لتصريف شئون الادارة المركزية ، ولتولى الادارة المحلية حيث يكون قد قضى على امراء الاقطاع . وهكذا قضى كل ملك على سلطات امراء الاقطاع ، وظهرت الدولة بمعناها الحديث لها مصالح مستقلة عن مصالح الدول الأخرى (اسبانيا ، البرتغال ، فرنسا ، انجلترا) . ومما ساعد على ذلك الظهور نمو السكان وانتاج السلع للبيع والتجارة مع الخارج .

ولما كانت الدول القومية تحتاج لنفقات عامة لتسيير المرافق العامة الحيوية مثل الدفاع والقضاء والتمثيل الخارجى ، فقد نظمت فرض الضرائب لمواجهة هذه النفقات ، وفى سبيل الحصول على حصيلة ضريبية مرتفعة شجعت الدولة الأعمال التى تعطى دخولا تشكل أوعية للضرائب ، وهى الأعمال الصناعية والتجارية والمصرفية .

ومن ناحية اخرى ، كانت هناك حاجة التجار والصناع الى رعاية الدولة وتشجيعها ، عن طريق قيامها بمد الطرق الرئيسية ، والغاء الرسوم التى كانت تتقاضى عادة للمرور فى بعض الطرق ، وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، واستيراد المواد الخام اللازمة للأعمال الصناعية ، والتخفيف من غلوة القيود التى يفرضها نظام الحرف .. الخ . وقد قامت الدولة بتهيئة المناخ لنشأة النظام الراسمالى ، والذى كان فى أول مراحله راسمالية تجارية .

التطور الفكرى ونشأة النظام الراسمالى :

٩١ - التطور السابق ، والذى ادى الى انهيار النظام الاقطاعى، نجم عنه ، فى نفس الوقت ، تهيئة المناخ المناسب لنشأة الراسمالية التجارية ، والتى استمرت فى منتصف القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر .

ولقد صاحب هذا التطور حركة فكرية ساعدت على نشأة النظام الراسمالى . وتتمثل هذه الحركة فى تقويض الدعائم الفكرية التى كان يقوم عليها النظام الاقطاعى . فالفكر الذى كان سائدا فى العصور الوسطى كان فكرا دينيا نظرا لاحتكار الكنيسة الكاثوليكية مهنة التعليم ، ولاتحاد مصالحها مع مصالح طبقة أمراء الاقطاع .

وقد ترتب على هذا العنت الدينى ، والذى لا يتفق مع مصلحة طبقة التجار والملوك ، ظهور عصر النهضة La Renaissance ، ويتمثل فى حركة

فكرية هدفها احياء الفلسفة القديمة، والآداب اليونانية والرومانية ودراستها بعقل متحرر عن المبادىء الدينية . وقد كان من أثر روح النهضة تحرير العقل من سيطرة الكنيسة ، وزعزعة مركزها وسيطرتها ، وتأكيد شخصية الفرد .

ومن ابرز مفكرى هذا العصر السياسى الايطالى ميكيافللى Machiavelli حيث دعى فى كتابه « الأمير » Le prince الى غلبة الدولة على مصادر السلطة كافة ، بما فيها الكنيسة . وقال أن المستبد العادل يعلو فى أعماله العامة على المثل الأخلاقية ، بشرط ان يستهدف غايات يمكن تبريرها .

ومن المفكرين السياسيين الذين تركوا اثرا كبيرا فى فرنسا جان بودان J. BODIN والذى بين أن للدولة سلطان على المواطنين لأنها فوق القانون . وقد تولى كالفن Calvin تقويض المبدأ الكنسى الذى كان سائدا ابان العصور الوسطى والداعى الى الاعتدال وبعدم المبالغة فى الجرى وراء الثراء ، اذ بين أن النشاط الاقتصادى ليس ذميما فى ذاته ، وأن تحقيق الأرباح والثروة دليل على رضى الرب عن المرء .

وكان من الضرورى أن يصاحب التطور الفكرى السابق تطور مماثل فى نطاق الفكر الاقتصادى لكى يتلاءم معه ، وكانت الحاجة الى مدرسة جديدة من المفكرين الاقتصاديين توفق بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج اليه من قوة ، ومصلحة الطبقة الجديدة وهى طبقة التجار ، ولم تكن تلك المدرسة سوى مدرسة التجاريين .

ولكن اذا كانت بداية النظام الرأسمالى اتخذ شكل الراسمالية التجارية ، فانه عرف تطورا ليأخذ شكل الراسمالية الصناعية والتى كانت تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدولة ، وعرف تطورا آخر فى بداية الثلاثينيات من هذا القرن تطورا أنصب على التدخل المتزايد للدولة فى الحياة الاقتصادية .

خطة البحث :

٩٢ - تنقسم دراستنا للنظم الراسمالية الى فصلين : الأول ، نتناول فيه المذاهب الاقتصادية الرأسمالية ، والتى يفضلها نشأ علم الاقتصاد وتطور وتأكدت صفة العلم . والثانى ، نتناول فيه الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية المعاصرة .

الفصل الأول

المذاهب الاقتصادية الراسمالية

٩٣ — عرف تاريخ الفكر الاقتصادى عدة مذاهب اقتصادية كان لها الفضل فى ارساء الأسس الاقتصادية للنظم الراسمالية عند نشأتها ، واثناء تطورها . ولكن فضلها الأكبر يرجع الى مساهمتها فى نشأة علم الاقتصاد باعتباره علما متميزا عن العلوم الأخرى لاكتسابه طرق بحث وطرق تحليل خاصة به . وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى العديد من المذاهب الاقتصادية ، الا اننا سوف نتناول ، ولكن فى ايجاز ، اهم هذه المدارس الفكرية : مذهب التجاريين مذهب الطبيعيين ، المدرسة الكلاسيكية ، المدرسة الكينزية .

المبحث الأول

مذهب التجاريين (١) MARCANTILISM

٩٤ — نجم عن التغيرات التى حدثت وأدت الى انهيار النظام الاقطاعى، السابق معرفتها، وخاصة ظهور الدول الحديثة والوحدة القومية وانتشار استخدام النقود (الذهب والفضة) فى التعامل ، ظهور مذهب التجاريين فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وكان لهذا المذهب السيادة حتى اوائل القرن الثامن عشر .

وينكر الكثيرون على هذه المدرسة صفة المذهب الاقتصادى للاختلاف الكبير بين كتابة على كثير من الموضوعات ، ولعدم اتساع تحليلهم الاقتصادى ليشمل غالبية المشكلات الاقتصادية . ومع ذلك فان ذلك لايقلل من أهمية الآراء التى نادوا بها وطبقت بالفعل فى بعض المسائل الاقتصادية وأهمها نظريتهم للثروة ، وكيفية توزيعها بين البلاد المختلفة واسباب ارتفاع اسعار السلع . هذا فضلا عن اننا نجد فى الوقت الحاضر . خاصة فى البلاد النامية، احياءا لبعض آراء التجاريين (٢) .

---

(١) راجع :
E. ROLL : «A Hostory of economic thought» op. cit., ch. II.
A. PIETTRE, op. cit., pp. 43 - 53.

(٢) يتمثل هذا الاحياء فى الاجراءات الكثيرة التى تتخذ لتحقيق فائض فى الميزان التجارى، حتى استخدامه فى تمويل التنمية الاقتصادية .

نظرة التجاريين للثورة :

٩٥ — كان من الطبيعى ان يعتبر اساس الثروة الذهب والفضة ، على اثر تدفقها من بلاد العالم الجديد واستخدامها فى التداول . فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يحوزه من ذهب وفضة لانه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريده من المنتجات . وما يصدق على الفرد ، يصدق على الدولة أيضا . ولكى تكون الدولة قوية يجب أن تعمل وأن توجه النشاط الاقتصادى للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة .

ولما كانت التجارة الخارجية هى الوسيلة لانتقال المعادن النفيسة بين الدول ، لهذا أهتم أصحاب هذا المذهب بالتجارة الخارجية ، وبضرورة تدخل الدولة للعمل على تحقيق ميزان تجارى فائض . ويتم ذلك ، بالعمل على تشجيع الصادرات ، والاقلال من الموارد . واذا ما تحقق فائض فى الميزان التجارى سوف تضطر الدول الأخرى لدفع قيمته بالمعادن النفيسة (وهى العملات المتداولة فى ذلك الوقت) . واذا حدث العكس ، اى ان زادت الواردات عن الصادرت ، وحقق الميزان التجارى عجزا ، فان الدولة سوف تضطر الى دفع قيمة هذا العجز بالمعادن النفيسة .

وقد كان يرى التجاريون للثروة الكلية فى العالم ، وهى تتكون من ذهب وفضة ، على أنها ثابتة الحجم . ويترتب على ذلك ، ان ما تكسبه اية دولة من الدول من المعادن النفيسة يكون على حساب الدول الأخرى . ومن هنا فقد شجعت هذه النظرة الى زيادة حدة المنافسة (المشروعة وغير المشروعة) بين الدول لاكتساب المزيد من المعادن النفيسة . ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطنى واعتدائى ، لأن كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها هى ، ولأنها تحقق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى .

نظرة التجاريين فى ارتفاع الأسعار :

٩٦ — ترتب على تدفق الذهب والفضة بكثرة على الدول الأوربية ، ظاهرة ارتفاع الأسعار ، وقد بحثوا فى اسباب هذه الظاهرة ، وتباينت تفسيراتهم فى ذلك . لكن الفرنسى جان بودان[١] J. BODIN بين فى سنة ١٥٦٨ ان هذه الظاهرة ترجع لزيادة كمية النقود التى دخلت البلاد الأوربية . وبالتالى ربط هذا الفكر بين كمية النقود وارتفاع الأسعار ، وقد كان لهذا الربط تاثيره القوى فى وضع اسس النظرية الكمية فى النقود ، والتى لعبت دورا هاما فى الفكر الاقتصادى اللاحق ، وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين .

---

(١) راجع : J. PIETTRE ; op. cit., p. 44.

السياسة الاقتصادية فى ظل مذهب التجاريين

٩٧ — من العرض السابق يتضح ان مذهب التجاريين يتصف بأنه مذهب نقدى لانه يقوم على اساس أن الذهب والفضة هما عماد الثروة ، وانه مذهب تدخلى لانه يرى وجوب تدخل الدولة لتحقيق المصلحة الجماعية والمتحصلة فى كسب اكبر قدر من الذهب والفضة عن طريق التجارة الخارجية .

وقد انعكست آراء التجاريين بشكل خاص على السياسات الاقتصادية للدول الأوربية ، والتى كانت غايتها كسب الذهب والفضة . وقد اختلفت السياسات الاقتصادية التى طبقتها ، تبعا لاختلاف ظروفها وقدراتها فى الحصول على المعادن النفسية فطبقت اسبانيا السياسة المعدنية ، وفرنسا السياسة الصناعية ، وانجلترا السياسة التجارية .

السياسة المعدنية :

نظرا لتملك أسبانيا لمناجم الذهب والفضة فى مستعمراتها فى بلاد امريكا اللاتينية فقد طبقت سياسة اقتصادية للحصول على الذهب والفضة سميت بالسياسات المعدنية . وتتلخص هذه السياسة فى الآتى :

(أ) قيام الدولة باستغلال مناجم الفضة والذهب ، وللحصول على ناتجها . وللاحتفاظ بهذه المعادن النفيسة حرمت الدولة تصديره الا فى احوال استثنائية وهى دفع ديون الملك ونفقات بعثات الملك الدينية .

(ب) الزام السفن التى تنقل البضائع من أسبانيا الى الدول الأخرى برد قيمة المنتجات التى تنقلها بالذهب والفضة .

(جـ) التزام التجار الذين يبيعون سلعا داخل أسبانيا بعدم تحويل اثمانها للخارج ، بل انفاقها فى شراء منتجات أسبانية .

السياسة الصناعية :

اما فرنسا فقد طبقت آراء التجاريين للحصول على الذهب والفضة عن طريق تشجيع الصناعة ، بقصد تصدير منتجاتها الى الخارج والحصول بالتالى على قيمتها بالذهب والفضة . ويرجع تفضيل تشجيع الصناعة على الزراعة ، ان المنتجات الصناعية غالبا ما تكون مرتفعة القيمة عن المنتجات الزراعية ، فضلا عن انها اقل حجما او وزنا من المنتجات الزراعية ويؤدى ذلك الى انخفاض نفقات ، واخيرا لا يخضع الانتاج الصناعى للتقلبات التى يخضع لها الانتاج الزراعى بسبب التقلبات الجوية ، وبالتالى يمكن التحكم فى حجم الانتاج الصناعى .

وكان من نتيجة هذه النظرة أن اتخذت السياسة الاقتصاديةالخطوات التى تحقق تنفيذها ، وتنسب هذه الدراسة الى الوزير الفرنسى كولبير COLBERT وتتلخص السمات الغالية على هذه السياسة الصناعية فيما يلى (١) :

(أ) اقامة الدولة بعض المشروعات الصناعية بغرض تحسين الانتاج.

(ب) اتخاذ الاجراءات الحمائية للحد من الواردات التى تنافس المنتجات الوطنية .

(جـ) العمل على خفض تكلفة انتاج الصناعات الوطنية عن طريق توفير المادة الخام والعمالة ، وضمان عدم ارتفاع أسعارها .

(د) خلق الشركات التجارية الكبيرة التى تتولى تصريف المنتجات الوطنية فى الخارج .

السياسة التجارية :

أما الدول التى تعيش على التجارة مثل انجلترا وهولندا ، فقد طبقت نظرة التجاريين الى الثروة فى شكل سياسة تجارية تهدف للحصول على المعادن النفيسة عن طريق التجارة واعمال النقل بصفة خاصة . واصدرت قانون كروموبل فى سنة ١٥٦١ الذى يوجب عدم نقل البضائع المتبادلة بين انجلترا ومستعمراتها الا على مراكب انجليزية ، وان يكون ثلاثة أرباع المستخدمين على هذه المراكب من الانجليز . كما أوجب عدم نقل البضائع الواردة الى انجلترا من الدول الأخرى . الا على مراكب انجليزية أو على مراكب الدول المنتجة لهذه الواردات (٢) .

العهد الاستعمارى (قانون المستعمرات)

ولما كانت غالبية الدول الأوربية تمتلك مستعمرات ، فقد نظرت هذه الدول الى مستعمراتها وسيلة لكسب الفضة والذهب . وفى ذلك تحددت العلاقة بين الدول ومستعمراتها فى بعض القواعد التى عرفت باسم العهد الاستعمارى أو قانون المستعمرات وهو يقوم على المبادىء التالية :

---

(٥) انظر : A. PIETTRE, op. cit., pp. 49 - 5.

(٦) وقد ساهم توماسمان . E. ROLL, op. cit., pp. 182 - 137.

خاصة كتابه «England's treasury by fareign trade» الذى صدر فى سنة ١٦٣٠ فى اتباع هذه السياسة التجارية . E. ROLL, op. cit., pp. 76 - 85.

(أ) جميع السلع التى تدخل المستعمرات يجب أن تكون من انتاج الدولة المستعمرة وعلى مراكبها .

(ب) جميع الحاصلات التى تخرج من المستعمرات يجب أن تكــون وجهتها الدولة المستعمرة وعلى مراكبها .

(جـ) يحرم القيام بعمليات صناعية فى المستعمرات .

(د) لا يجوز للدولة المستعمرة أن تشترى منتجات تنتج فى مستعمراتها من جهة اخرى .

تقدير مذهب التجاريين

٩٨ — يرجع الفضل للتجاريين فى تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الدينى الذى كان سائدا من قبل . كذلك خدم هذا المذهب الامم الرأسمالية المعاصرة اذ دعى الى تقوية الدولة القومية بقصد تجميع الثروة التى كانت تتمثل فى الذهب والفضة ، وعن طريق ذلك الى تشجيع التجارة والصناعة .

ولكن يوجه الى هذا المذهب عدة انتقادات تتلخص فى الآتى (١) :

١ — لقد اخطأ هذا المذهب فى معنى الثروة . فالثروة ليست الذهب والفضة ، وانما هى المقدرة الانتاجية للبلد وما يستطيع أن ينتجه من سلع وخدمات .

٢ — كذلك فان نظرتهم الى مبدأ الميزان التجــارى الفائض يكفل استمرار تدفق الذهب والفضة لا يمكن أن يتحقق بصفة مستمرة . اذ ينجم عن تدفق الذهب والفضة زيادة كمية النقود ، فارتفاع للاسعار فى الداخل عن مثيلتها فى الخــارج ، وهو الأمر الذى يمكن أن يترتب عليــه نقص فى الصادرات وزيادة فى الواردات ، وبالتالى حدوث عجز فى الميزان التجارى .

٣ — ادت السياسات التى طبقت بها اراء التجاريين الى نتائج سيئة . فمن ناحية ، ادت الى زيادة التنافس ذات الطابع العدائى بين الدول ، دون حدوث تعاون دولى يمكن أن تفوق اثاره الايجابية على كافة الدول الآثار التى تنجم عن اتباع سياسة قومية ضيقة . ومن ناحية ثانية ، ادت هذه السياسات فى بعض الدول ، كفرنسا التى اتبعت السياسة الصنــاعية ، الى الابقاء على اثمان المنتجات الزراعية منخفضا مما استتبع انخفــاض دخول المزارعين . وأخيرا ، ادت هذه السياسات الى الاضرار بمصــالح

---

(١) انظر : د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ — ١٣٢ .

المستعمرات ، ويلاحظ أن هذه السياسات التى حددت العلاقة بين البلد المستعمر ومستعمراتها استمرت فيما بعد ونجم عنها التخلف الاقتصـــادى لاكثر من ثلثى العالم .

المبحث الثـانى

مذهب الطبيعيين (١) PHISIOCRATES

٩٩ — ظهرت مدرسة الطبيعيين فى منتصف القرن الثامن عشر . ويرجع لهذه المدرسة الفضل فى ابداء بعض الآراء المتسقة التى كانت لها أكبر الاثر فى ظهور بعض الافكار الرئيسية التى يقوم عليها النظام الراسمالى ، ولذا فهى توصف بالمذهب . ويرجع الفضل الى كتابات كيناى QUESNAY طبيب لويس الخامس عشر ، والماركيز دى ميرابو وميرسيى دى لاريفيير وغيرهم فى نشأة هذا المذهب .

ولقد ساعد على ظهور مذهب الطبيعيين انتشار فكرة القانون الطبيعى والتى كانت توجد أصولها لدى ارسطو ، وانتقلت الى القانون الرومانى ثم الى الكنسيين ولقـد كان لهذه الفكـرة أثرها على الطبيعيين فى تفسيرهم للظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى ، ادت السياسة الصنـاعبة فى فرنسا ، والتى كانت تطبيقا لآراء التجاريين الى انخفاض دخول المزارعين، وبالتالى الى سوء أحوالهم ، مما كان له أثر على آراء الطبيعيين .

الافكار الرئيسية للمذهب الطبيعى

١٠٠ — يقوم المذهب الطبيعى على فكرتين رئيستين ، الأولى تتعلق بالنظام الطبيعى ، والثانية تتعلق بالناتج الصافى . ويستتبع هاتين الفكرتين سياسة اقتصادية متميزة .

اولا : فكرة النظام الطبيعى :

يرى الطبيعيون ان الظواهر الاقتصادية تخضع ، كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، لقوانين طبيعية لا دخل لارادة الانسان فى وجودها. وهى تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية ، وتقوم فى انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدئين :

---

(١) انظر : A. PIETTRE op. cit., pp. 67 - 70.

الأول : مبدأ المنفعة الشخصية : فكل شخص يهتدى فى تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منفعته الشخصية ، فهى الحافز الذى يستحث الأفراد على النشاط الاقتصادى .

الثانى : مبدأ المنافسة : فالشخص حينما يهتدى بتحقيق منفعته الشخصية يدخل فى تنافس مع بقية الأفراد فى المجتمع ، فيحد ذلك من انطلاق الفرد فى تحقيق منافعه .

وتتميز القوانين الطبيعية بأنها : (أ) مطلقة لا استثناء عليها ، وكل محاولة من الفرد لعدم اتباعها تعود عليه بالضرر ، ومن ثم فهو مضطر للعودة اليها . (ب) عالمية تنطبق فى كل بلد بصرف النظر عن ظروفه . (جـ) ازلية لا تتغير ولا تبدل . (د) والهية ، لأن الله هو الذى فرضها .

ثانيا : فكرة الناتج الصافى :

يرى الطبيعيون ان ثروة الامم انما تكون بما تقوم به من انتاج . والانتاج فى نظر الطبيعيين يتمثل فى كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا ، وفى أن يضيف مقدارا من المواد اكثر من تلك الى التى استخدمت فى عملية الانتاج .

ونتيجة للفكرة السابقة ، راى الطبيعيون ان الزراعة وحدها هى النشاط الاقتصادى الذى يعتبر منتجا ، وأن العمل الزراعى وحده هوالعمل المنتج . اما الصناعة والتجارة فهما تقتصران على تطوير وتحويل أو نقل المواد التى كانت موجودة من قبل . ومن ثم لا يخلقان ناتجا صافيا ، وان كانا نافعان . ويترتب على النظرة السابقة للناتج الصافى ، نظرة متعلقة بالدورة الاقتصادية للناتج الصافى . وقد بين كيناى فى جدوله الاقتصادى Le tableau économique أن الناتج الصافى يتبع دوره اقتصادية تماما كالدورة الدموية فى جسم الانسان .

ولبيان هذه الدورة افترض كيناى ان قيمة الناتج الزراعى يقدر فى بداية الأمر به مليارات من الفرنكات يحصل عليهم طبقة المزارعين ، الذين يحتفظون منها مبلغا ، وليكن ٢ مليارا من الفرنكات ، لمواجهة استهلاكهم ومستلزمات الانتاج الزراعى ، والباقى ٣ مليارات من الفرنكات تمثل فيه الناتج الصافى . المليارات الثلاثة التى تمثل قيمة الانتاج الصافى سوف تتخذ دورة اقتصادية نظرا لحاجة طبقة ملاك الأراضى الزراعية وطبقة التجار للمنتجات الزراعية من ناحية ، ولحاجة طبقة الملاك وطبقة الزراع لخدمات

التجار والصناع من ناحية اخرى ، ولذا فان الدخل (الناتج الصافى) يؤول فى النهاية الى طبقة الزراع (١) .

وقد نجم عن النظرة السابقة لدورة الناتج الصافى ، أن نادى الطبيعيون بفرض ضريبة واحدة على الناتج الصافى تحت يد طبقة الزراع . وحجتهم فى ذلك أن فرض ضرائب متعددة على كل من دخل طبقة الملاك والتجار والصناع، فانهم سوف ينقلون عبئها ، برفع أثمان استخدام الأراضى الزراعية وأثمان أدوات ومستلزمات النتاج ، ويتحملها فى النهاية طبقة الزراع .

ثالثا : السياسة الاقتصادية :

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادى حرا دون تدخل من جانب الدولة . وقد لحضت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمن شهرة وهى عبارة، دعه يمر دعه يسير Laissez faire, Laisse passer ،أى دع الافراد يعملون بحرية ، ودع السلع تنتقل بين البلاد ، دون أى تدخل من جانب الدولة .

وقد أصبحت العبارة السابقة رمزا للسياسة الاقتصادية لان هذه الأخيرة هى التى تكفل ، وحدها ، تطبيق القوانين الطبيعية .

تقدير مذهب الطبيعيين

١٠١ - يرجع الفضل للطبيعيين بجعل علم الاقتصاد مستقلا غير تابع لغيره من العلوم مثل الدين والفلسفة . وهم الذين أسسوا المذهب الفردى أساس مذهب الحرية الاقتصادية . وأخيرا كانوا الأوائل فى اعطاء فكرة عن دورة الناتج القومى ، وبالتالى فى نشأة المحاسبة القومية (حسابات الدخل القومى) .

---

(١) تتم دورة التاريخ الصافى كما يلى :

١ - يخص طبقة الملاك جزءا من التاريخ الصافى نظير ملكيتهم للارض وليكن ، ملياراً . هؤلاء يقومون بانفاق جزء منه (مليارا واحدا) لشراء المنتجات الزراعية وتذهب الى طبقة الزراع ، والجزء الآخر (مليارا واحدا) ينفق للحصول على منتجات وخدمات التجار والصناع . والباقى من الناتج الصافى لدى الزراع (مليارا) سوف ينفق على أدوات ومستلزمات الانتاج من التجار والصناع .

٢ - ما تتلقا . طبقة التجار والصناع من طبقة الملاك (مليارا) ومن طبقة الزراع (مليارا) ينفق للحصول على المنتجات الزراعية ، وبذا يعود طبقة مليارين من الفرنكات ، بالاضافة الى ما سبق ان تلقوه من طبقة الملاك (مليارا) . وبالتالى يعود كل الناتج الصافى الى يد طبقة الزراع .

ولكن يؤخذ على مذهب الطبيعيين عدة مآخذ ، اهمها الآتى :

(أ) ينتقد المذهب فى فكرته عن الناتج الصافى . فالانتاج لا يتمثل فقط فى خلق ناتج مادى جديد ، وانما يشمل أيضا كل عمل من شأنه ان يشبع حاجة انسانية ، او يساعد على هذا الاشباع . ويترتب على ذلك النقد ،عدم صحة نظريتهم فى الضريبة الواحدة التى تفرض على دخول المزارعين ، باعتبارها ممثلة للناتج الصافى للجماعة .

(ب) ينتقد المذهب فى فكرته عن النظام الطبيعى ، والقوانين الطبيعية التى تحكم الظواهر الاقتصادية . فهذه الأخيرة لا تخضع لقوانين طبيعية ثابتة ، ومطلقة وعامة كما تخيلها الطبيعيون . فالظواهر الاقتصادية تتغير وتطور ، وتتغير وتتطور تبعا لها القوانين .

المبحث الثالث

المذهب التقليدى (الكلاسيكى)

١٠٢ - يرجع ظهور المذهب التقليدى ، الذى يعتبر اهم مذهب اقتصادى ترك تأثيره فى الحياة الاقتصادية حتى الآن ، الى التطور الذى عرفته الحياة الاقتصادية فى بلاد أوربا الغربية ، وبالذات فى انجلترا ، والى التطور الفكرى الذى صاحب هذا التطور .

فمن ناحية تطور الحياة الاقتصادية ، عرفنا أن الاقتصاد الأوربى الذى تطور من اقتصاد اقطاعى ، الى اقتصاد رأسمالى تجارى ، عرف فى منتصف القرن الثامن عشر تطور آخر ، اذ عرف هذا الاقتصاد مرحلة الراسمالية الصناعية . وكان السبب فى هذا التطور مجموعة الاختراعات ، التى أحدثت ما يسمى بالثورة الصناعية ، والتى ادت الى تغيير فى الفن الانتاجى باحلال الآلات محل أدوات العمل . وقد ترتب على هذه الاختراعات زيادة القوة الانتاجية للمصانع زيادة كبيرة فى كافة فروع الانتاج . كذلك ترتب على تطبيقها انتشارها فى فروع جديدة ، اذ كان لابد لاستعمال الآلات فى صناعة النسيج مثلا ، من انتاج آلات أخرى لانتاج هذه الآلات نفسها ، وآلات ثالثة لاستخراج الحديد والفحم .. الخ .

وقد ترتب على انتشار الآلات بهذا الشكل عدة نتائج هامة : **الأولى** : أن هذه المصانع الجديدة اصبحت مركز مغريا للاستثمارات ، فجذبت الكثير من رؤوس الاموال اليها ، ومن هنا سميت هذه المرحلة فى التاريخ الاقتصادى، والتى مازالت قائمة حتى الآن ، باسم مرحلة الرأسمالية الصناعية ، نظرا

لضخامة رؤوس الاموال التى اصبحت توظف فى الصنـاعة . **الثانية** : أن الجهاز الانتاجى اصبح ذا طاقة انتاجية ضخمة ، **والثالثة** : أن طبيعة النظام عرفت تغيرا ، فبعد أن كان محور النشاط الاقتصادى التجارة ، وان الصناعة كانت قائمة لخدمة التجارة ، أصبحت الصنـاعة هى أساس النشاط الاقتصادى وان التجارة تقوم بخدمة الصناعـة عن طريق ايجاد اسواق لتصريف منتجات هذه الأخيرة . والرابعة : فأكد الانفصال التام بين طبقة أصحاب رؤوس الاموال والمشروعات وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع . وقد نجم عن استخدام الآلات كقـوة محركة ظهور نوع من البطالة نتيجة لاحلال الآلات محل العمل . وظهر نوع جديد من البطالة نتيجة لعدم تصريف جزء من الانتاج الضخم الذى ترتب على ظهور الطاقة الانتاجية الضخمة . ومن ثم اصبحت طبقة العمال تعانى من خطر البطالة .

ولقد صـاحب التطور فى النشاط الاقتصـادى تطور فى النواحى الفـكرية المختلفة ، والذى كان يتميز فى ناحيتين كان لهما أكبر الاثر على تطور الفكر الاقتصادى ، وظهور المذهب الكلاسيكى : **الناحية الأولى** وتتعلق بفلسفة العلوم ، اذ انتشرت فكرة القانون العلمى . فمنذ نيوتين اخذ المفكرون فى أوربا يؤمنون بخضوع الظواهر الطبيعية الى قوانين علمية عامة ، وأن من مهمة العلم كشف وتحديد هذه القوانين ، والسبيل الى ذلك هو العقل : وقد امتد هذا النوع من التفكير من مجال الظواهر الطبيعية الى مجـال الظواهر الاجتماعية ، ومنها الظواهر الاقتصادية . وفى ضوء ذلك ، حاولت المدرسة التقليدية بحث المشكلات الاقتصادية على انها خاضعة لقوانين علمية عامة ، وأن مهمة العلم كشف وتحديد هذه القوانين ، والسبيل الى ذلك هو العقل . وقد امتد هذا النوع من التفكير من مجال الظواهر الطبيعية الى مجال الظواهر الاجتماعية ، ومنها الظواهر الاقتصادية . وفى ضوء ذلك ، حاولت المدرسة التقليدية بحث المشكلات الاقتصـادية على انها خاضعـة لقوانين علمية محددة ، يجب كشفها وتحديدها على ضوء الفكر ليتكون من مجموعها «علم» الاقتصاد . والناحية الثانية وتتعلق بالتأكيد على أهمية الفرد وجعله الوحدة الأساسية التى تربط بها كل القيم والأحكام . ونشير فى هـذا الخصوص الى اهميـة كتابات ديكارات والتى اتجهت الى تأكيد « النزعة الفردية » للتفكير الفلسفى ، والتى جعلت أساس المعرفة عند كل فرد هو ذاته وحدها ووجوده الخاص . وقد لخصت هذه النزعة عبارته المشهورة « أنا أفكر ، فأنا اذن موجود » . وقد أكدت أهمية الفرد فى الناحية السياسية كتابات لوك وروسو ، والتى هاجمت فكرة الحق المطلق للملوك ، والتى بينت أن أساس الدولة ، وبالتالى السلطة . فأساس السلطة هـو

اتفاق أو عقد اجتماعى بين الافراد الذين تنازلوا عن بعض حريتهم لتقوم الدولة وليكون لها سلطة عليهم . فأساس السلطة السياسية اذن هو الفرد، وجميع الافراد متساوون من هذه الناحية . كذلك اكدت كتابات مدرسة النفعيين فى انجلترا وعلى رأسهم بنتام أهمية الفرد اذ بين أن كل فرد هو احسن من يقدر مصالح نفسه ، وأنه يسعى فى سلوكه لتحقيق أكبر قدر من اللذة ولتفادى الالم أو لتحمل أقل قدر منه ، وان أكبر سعادة جماعية ممكنة هى التى تنتج عن سعى كل فرد لتحقيق سعادة نفسه ، لان السعادة الجماعية ليست سوى مجموع هذه السعادات الفردية (١) .

الأفكار الرئيسية للمذهب التقليدى

١٠٣ - كان من الطبيعى ان يصاحب التطور الاقتصادى والتطور الفكرى ، السابق بيانهما ، تطورا فى مجال الفكر الاقتصادى ، وقد عبر المذهب التقليدى عن التطور السابق ، والذى ظهر أولا فى انجلترا ، التى كانت أول بلد أوربى يعرف الثورة الصناعية ، وامتدت بعد ذلك ، ولكن ببطىء ، الى كافة البلدان الاوربية ، خاصة فرنسا والمانيا .

ويرجع الفضل الى آدم سميث A. SMITH ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل J. S. MILL ، ومالتس MALTHUS وساهم الكتاب الانجليز فى وضع أسس هذه النظرية . كما يرجع الفضل أيضا الى الفرنسى جان باتست ساى J. B. SAY فى اغناء هذه النظرية .

وسوف نعرض ، بايجاز ، الى أهم الآراء التى نادى بها هؤلاءالكتاب، والتى تشكل الأفكار الرئيسية للنظرية التقليدية .

أولا : آدم سمث A. SMITH (١٧٢٣ - ١٧٩٠) (٢) .

١٠٤ - تأثر آدم سمث فى الكثير من آرائه افكار مدرسة الطبيعيين، وبالرغم من ذلك فان الكثيرين يعتبرونه منشىء علم الاقتصاد .

---

(١) انظر بالتفصيل : د. محمد شقير ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٢) لد آدم سميث لأحد الموظفين فى بلدة على مقربة من ادنبرة فى سنة ١٧٢٣ . وبعد أن تلقى علومه فى جامعتى جلاسجو واكسفورد ، التحق بالتدريس فى جامعة جلاسجو ليحاضر فى الأدب الانجليزى . وقد بدأ يكتب مؤلفه الشهير ثروة الامم فى سنة ١٧٦٤ ، ابان وجودت فى فرنسا فى مدينة تولوز . وقد نشر هذا الكتاب فى سنة ١٧٦٤ . وقد اختلط اثناء اقامة فى فرنسا بانصار المذهب الطبيعى وعلى رأسهم كيناى وترجو .

انظر : جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

وتحتل آراء سميث اهمية خاصة فى نطاق نظرية الانتاج ، والفلسفة الاقتصادية العامة للنظام الاقتصادى ، والسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع . ونشير الى ان غيره من الكتاب الكلاسيك تناول النقاط الثلاث السابقة ، ولكن يرجع الفضل لآدم سميث فى صياغة افكار النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بهذه النقاط (١) .

نظرية الانتاج : عرفت نظرية الانتاج تطورا هاما على يد المذهب التقليدى فالانتاج يتمثل فى خلق المنافع او زيادتها ، ويختلف بذلك مفهوم الانتاج عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين . وعناصر الانتاج هى العمل ورأس المال والطبيعة ، ولكن العمل هو العنصر الرئيسى الذى يحتل المكان الأساسى بين تلك العناصر . وقد اهتموا بناحيتين من النواحى الفنية للانتاج ، وهما ظاهرة تقسيم العمل ، وقانون الغلة المتناقصة .

ويرجع الفضل لسميث فى بيان أهمية تقسيم العمل ، ومازال مثاله عن مصنع الدبابيس يتردد الى يومنا هذا لبيان فوائد تقسيم العمل . فمصنع الدبابيس الذى يعمل به عشرة عمال لا ينتج أكثر من مائتى دبوس فى اليوم أى بمعدل عشرين دبوسا للعامل الواحد اذا قام كل منهم بالعملية الانتاجية كاملة . أما اذا اتبع طريقة تقسيم العمل ، بأن يقوم كل عامل بعملية جزئية معينة ، فان المصنع ينتج ٤٨٠٠٠ دبوسا فى اليوم ، فيكون متوسط ما ينتجه كل عامل ٤٨٠٠ دبوسا . أما فكرة قانون الغلة المتناقصة فيرجع الفضل لريكاردو فى القول بها

الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادى :

يبنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادى على فلسفة عامة تقوم ، من ناحية ، على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادى . ومن ناحية اخرى ، يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة والتى تتمثل فى أن يحصل على أكبر نفع ممكن .

وانه لا تعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة لان المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ، ولان تغيرات الاثمان فى السوق (جهاز الثمن) تجعل كل فرد لا ينتج ولا يقوم بأى نوع من النشاط الاقتصادى الا اذا كان ذلك موافقا لرغبات الجماعة .

---

(١) راجع :

E. ROLL, op. cit., pp. 146-172.

ويرجع الفضل لسميث ، وهو بلاشك كان متأثرا بالمناخ الفكرى والفلسفى والسياسى والاخلاقى السائد ، فى اهتمام ببيان أن كل فرد يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية ، مبينا أن هذا الاتجاه يحقق فى نفس الوقت مصلحة الجماعة بحيث يمكن القول وفقا لعبارته المشهورة ، « هناك يدا خفية توجه المصالح الخاصة فى تضاربها وتفاعلها الوجهة التى تحقق المصلحة العامة » .

السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع :

ونتيجة للفلسفة الاقتصادية السابقة التى آمن بها الكتاب الكلاسيك ، كان من الطبيعى المناداة بسياسة الحرية الاقتصادية على النطاق الوطنى والنطاق الدولى .

ويرجع الفضل لسميث فى بيان أهمية اتباع سياسة الحرية الاقتصادية لانها وحدها الكفيلة بتحقيق مصلحة الجماعة . ولكنه على العكس من الطبيعيين لما ينادى بمبدأ الحرية المطلقة ، بل اشار الى الوظائف التى تقوم بها الدولة ، وهى تتعلق بوظائف الأمن الداخلى والدفاع ضد الأخطار الخارجية ، وكذلك القيام بكافة الاعمال التى لا يقوى أو لا يرغب الافراد فى القيام بها نظرا لضخامة ما تتطلبه من استثمارات ، ، أو لقلة أرباحها .

ثانيا : مالتس R. MALTHUS (٣) (١٧٦٦ — ١٨٣٦)

١٠٥ — تلى آدم سميث من الناحية الزمنية مالتس ، وهو يعد من الاقتصاديين الكلاسكيين المتشائمين ، على عكس آدم سميث ، لاعتقاده

---

(٣) ولد توماس روبرت مالتس عام ١٧٦٦ ، وقد قضى العهد الأول من حياته فى فترة تميزت بالاضطراب والثروة . وثمة عاملان كان لهما أثر فى تفكيره : أحدهما الاراء الكثيرة التى تحدثت عن أن الثورة الصناعية فى ذلك الحين لم تعد على العمال بذلك القدر من الخير الذى تصوره آدم سميث ، فتكرر وقوع الكساد والازمات وقد كانت وليدة سرعة احلال الصناعة الآلية مكان الصناعة الحرفية ، ولم تتسع الأسواق لزيادة الحاصلة فى المنتجات . الثانى ويتعلق بالهجرة من الريف نحو المدينة ، واكتظاظ المدن الصناعية مما ساور الكثيرين الاعتقاد بأن انجلترا أصبحت بلدا مكتظا بالسكان .

وفى عام ١٧٩٨ ظهر كتابه محاولة فى مبدأ السكان ، وكان له أكبر الاثر فى صياغة ريكاردو لنظرية فى التوزيع .

انظر : جورج سول ، ص ٧٢ — ٧٥ .

A. PIETTRE, op. cit, pp. 78-88.

E. ROLL, op. cit., pp. 199-210.

بوجود قوانين طبيعة تحكم النشاط الاقتصادى ، ويترتب عليها بعض الآثار السيئة التى يعانى منها الجنس البشرى .

وقد أسهم مالتس بآرائه فى ارساء دعائم النظرية التقليدية فى السكان.

النظرية التقليدية فى السكان :

اخذ الكتاب الكلاسيك اللاحقين بآراء مالتس فى السكان وجعلوهـا أساسا من أسس بحثهم فى موضوعات أخرى . وتتلخص آراء مالتس فى السكان فى أن حجم السكان محكوم بحجم المواد الغذائية . ولكن زيادة السكان ، التى تحكمها قوانين طبيعية ، هى ميل الجنس بين الرجل والمرأة، تكون أكبر من الزيادة الحاصلة فى المواد الغذائية ، نظرا لثبات حجم الاراضى الصالحة للزراعة . ونتيجة فان حجم السكان يكون أكبر من حجم المواد الغذائية المنتجة ، الأمر الذى يترتب عليه حدوث اختلال . ولكن هـذا لن يستمر طويلا لان الطبيعة نفسها توجد الموانع التلقائية ، فى شكل أوبئة ومجاعات وحروب ، الأمر الذى يترتب عليه اعادة التوازن بين السكان والمواد الغذائية .

واذا كان مالتس أحل التشاؤم محل التفاؤل ، فقد أبقى على الحرية الاقتصادية . فلم يوافق على ما طالب به جودين GODWIN من اعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة ، ورأى أن الحرية هى خير نظام ، أوبعبارة ادق أقلها سوء .

ثالثا : دافيد ريكاردو D. RICARDO (١٧٧٢ - ١٨٢٣)

١٠٦ - يعتبر دافيد ريكاردو من اشهر ائمة المذهب الكلاسيكى ، باستثناء آدم سميث ، اذ يمتاز بدقة التفكير وقدرته على التجريد .

وهو ايضا يعتبر من الاقتصاديين المتشائمين لاعتقاده بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى وتعطى من الآثار السيئة التى يمكن أن يعانى منها الجنس البشرى .

---

(٤) اشتغل ريكاردو بمهنة السمسرة فى الشركة التى ملكها والده . ثم اسس شركة خاصة به درت عليه الثراء بحيث اصبح ما كبار اصحاب الملايين ، ومن كبار ملاك الاراضى ، ثم اصبح عضوا بمجلس العموم .

واهم اعماله « مبادى الاقتصاد السياسى ونظام الضرائب » الذى نشر عام ١٨١٧ ، وقد اهتم ريكاردو ، بصفة خاصة ، الى مشكلة توزيع الثروة التى ظن أن سميث ومالتس لم يفسرها تفسيرا مرضيا .

انظر : المراجع المذكورة فى الهامش فى تأثير ريكاردو فى المذهب التقليدى .

ولعل اهم ما اسهم به ريكاردو فى المذهب التقليدى يتعلق بنظرية التوزيع خاصة فيما يتعلق بكيفية تحديد البيع والأجور .

النظرية الكلاسيكية فى التوزيع :

اهتم الكتاب الكلاسيك بالكشف عن القوانين التى تحكم توزيع الناتج الكلى بين عناصر الانتاج المختلفة . ولقد اعتبر ريكاردو التوزيع على النحو السابق المشكلة الرئيسية التى يجب أن يهتم بها علم الاقتصاد . ويرجع الفضل لريكاردو فى بيان كيفية تحديد الربح ، والأجر . كما يرجع الفضل لساى .J. SAY فى بيان عوامل الربح والفائدة .

١ ــ الريع : وهو ما يحصل عليه ملاك الاراضى الزراعية نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها . والريع لاينشأ لولم تكن الارض محددة ومملوكة ملكية خاصة . فهو اذن ثمن يدفع للملاك نظير احتكارهم ملكية الاراضى ، ونتيجة لندرة عنصر الارض وتفاوت خصوبتها .

أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين ريكاردو أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت فى خصوبة الأراضى وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك (المدنى)، وهى التى تحدد الطلب على هذه المنتجات . وقد بين ريكاردو أن الانسان فى بداية التطور ، يملك مساحات كبيرة من الأراضى ، فيبدأ بزراعة الأرض الأكثر خصوبة . وفى هذه المرحلة لا يكون هناك ريع للأرض لأنها تكون وفيرة وتكون اجزاء كثيرة منها غير مستغلة بعد . ولكن نظرا لتزايد السكان المستمر (نظرية مالتس) يلتجىء الافراد لزراعة اراضى جديدة وهى اقل خصوبة من الأراضى الأولى ، ولما كان ثمن المواد الغذائية ، كثمن أى سلع اخرى ، انما يتحدد على اساس أعلى نفقة انفقت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب ، فان هذا الثمن سوف يتحدد على اساس أعلى نفقة انفقت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب ، ولذا فان هذا الثمن يتحدد على أساس النفقة التى انفقت فى الارض الاقل خصوبة . وتبعا لذلك يستفيد ملاك الاراضى الخصبة الاولى ، لان الثمن يكون مرتفعا عن نفقة الانتاج بالنسبة لهم ، ويحصلون على هذا الفرق ، وهو الربع . فالبيع اذن هو الفرق بين الثمن الذى يتحدد فى السوق ونفقة الانتاج والذى يحصل عليه ملاك الاراضى الاكثر خصوبة .

وقد بين ريكاردو ، بمناسبة نظريته فى الربح ان هناك قانونا يحكم الانتاج وهو قانون الغلة المتناقصة . ولكن ريكاردو قصر نطاق عمله على الانتاج الزراعى ، ولكنه قانون عام يمكن ان ينطبق فى مجالات الانتاج الاخرى غير الزراعية .

ب – الاجـر :

يختقد الكتاب الكلاسيك ، على اثر كتابات ريكـاردو ، أن العمل سلعة كبقية السلع ، وأن ثمن العمل هـو الاجر . اللازمة لانتـاج تلك السلعة . وساعات العمل اللازمة لانتاج سلعة العمل هى الساعات اللازمة لانتـاج الكمية مـن السلع الضرورية لحفظ حيـاة العامل وتمكينه من الاستمرار فى العمل . فالاجر اذن يتحدد على اساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل . ولا يمكن ان يرتفع الاجر لمدة طويلة عن ذلك ، اذ لو ارتفـع الاجـر عن المستوى الـلازم لمعيشة العامل المعيشة الضرورية ، تتحسن حالة العمال ويقبلون على الزواج ، فيزيد النسل ، ويزيد عدد العمل ، مما يترتب عليه انخفاض الاجر حتى يتساوى مع المعشة الضرورية . كذلك أو انخفض الاجر عن الحد السابق ، تسوء حالة العمال وينقص زواجهم وتناسلهم ، كما ينقص عددهم نتيجة للامراض ، مما يترتب عليه نقص عرضهم ، ارتفـاع أجورهم الى المستوى الـلازم للحفاظ على مستوى معيشتهم الضرورية .

وقد اطلق على القانون السابق للاجور بقانون الاجور الحيدى نظرا لانها تعتبر محصورة داخل نطاق من حديد .

ولاشك ان ريكاردو قد نبه الاذهان عن طريق نظريتيه فى الربح والاجور الى ضرورة الاصلاحات الاجتماعية ، فاذا كانت أجور العمال تتجه نحو الحد الادنى بينما ربع ملاك الاراضى الزراعية يميل الى الارتفـاع نتيجة لزراعة الاراضى الاقل خصوبة ، فانما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادى هم اقل الناس مساهمة فيه . ولقد كانت لهذه الآراء آثارها فى تكوين آراء ماركس .

رابعا : جون ستيوارت ميل J. S. MILL **(١٨٠٦ – ١٨٧٣)**

١٠٧ – يحتل جون ستيوارت ميل اهمية فى تاريخ الفكر الاقتصادى نظرا لقيامه بتقنين مبادىء المذهب التقليدى وشرحها شرحا واضحا مما جعل كتابه Principles of Economy مرجعا يدرس فى كافة الجامعات الأوربية لمـدة طويلة .

وقد اسهم ميل فى المذهب التقليدى عن طريق التفرقة بين القوانين الاقتصادية التى تحكم الانتاج وهى تتصف بأنها مطلقة وثابتة ، أما القوانين التى تحكم التوزيع فهى نسبية غير ثابتة (٢) . ورتب على ذلك أنه اذا كان من غير الممكن تعديل نظام الانتاج ، فـانه يمكن على الاقل تعديل نظـام

التوزيـع . ودعى فى هـذا الشأن الى بعض الاصلاحات مما فتح البـاب للنظريات التدخلية والاشتراكية . واهم الاصلاحات التى دعى اليها هى : (ا)الغاء نظـام الاجراء الذى يؤدى الى خفض الاجـور الى الحد الادنى واستبداله بنظام تعاونى للانتاج يشارك فيه لعمال على قـدم المسـاواة فى ملكية راس المال . (ب) مصادرة ريع الاراضى لصالح الجماعة عن طريق الضريبة العقارية ، نظرا لنشاة هذا الريع نتيجة للزيادة السكانية ، وليس نتيجة لعمل ملاك الاراضى الزراعية . (جـ) تحديد حق الارث بحدود مبلغ معين حتى يتحقق التكافؤ فى الفرص بين كافة الافراد .

وقد ساهم ميل ايضا فى عرض نظرية للكلاسيك فى التجارة الخارجية ، والتى وجدت بذورها على يد اسلافه .

النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية :

ان اتباع قاعدة الحرية الاقتصادية بالنسبة للتعاملات مع الخارج سوف يؤدى الى تخصص كل بلد فى انتاج السلعة التى تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية فى مواجهة البلاد الاخرى . ويفيد ذلك التخصص كل بلد على حدة ، كما يفيد العـالم فى مجموعة ، لانه يؤدى الى حصول كل بلد والعالم فى مجموعة على كمية من المنتجات اكبر مما لو لم يحدث التخصص .

خامسا : جان باتست ساى J. B. SAY (١٨٠٦ — ١٨٧٣)

١٠٨ — يعتبر جان باتست ساى المفكر الذى عرض النظرية التقليدية فى فرنسا ، واسهم فيها اسهاما واضحا عن طريق قانونه المعروف بقانون الاسواق أو قانون المنافذ ، وهو يعد أساس المذهب التقليدى فى نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادى (٢) .

ويتلخص هذا القانون فى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات . وهو يعنى أيضا أن العرض يخلق الطلب المساوى له . ويترتب على ذلك اتجاه النشاط الاقتصادى لتحقيق التوازن بتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى . وانه اذا حدث اختلال لهذا التوازن فى صورة افراط فى الانتاج ،

---

(٥) نشر هذا الكتاب فى سنة ١٨٤٤ .

انظر : A. PIETTRE, op. cit., pp. 76.

(٦) انظر : E. ROLL, op. cit., pp. 362-363.

(٧) وهو يمثل التيار المتفائل على عكس ريكاردو ومالتس .

فان هذا الاختلال لن يكون الا جزئيا ، يتعلق ببعض فروع الانتاج . ولكن هناك من العوامل التلقائية ما يضمن علاج هذا الاختلال . فتغيرات الاثمان وانتقال عناصر الانتاج بين فروع الانتاج سوف تضمن علاج الاختلال تلقائيا ، والوصول ، بالتالى ، الى التوازن الاقتصادى الكلى .

تقدير المذهب التقليدى :

١٠٩ - يرجع الفضل للنظرية التقليدية فى دفع الفكر الاقتصادى دفعة قوية عاش بها كعلم له كيانه من العلوم الأخرى . ولقد أسهم كثير من الكتاب اللاحقين عن طريق نقدهم لبعض جوانب فكر النظرية التقليدية ، مما ادى الى تطورها ونشأة ما يسمى بالمذهب التقليدى الجديد (١) .

فمن ناحية اخذ بعض الكتاب ، يطلق عليهم المدرسة التاريخيةالالمانية، وعلى راسهم جوليوم روشر G. ROCHER ، وكارل كنايز K. KNIES يؤخذعلى المدرسةالتقليديةطريقة بحثها، فهىتقوم علىالاعتقادبوجود قوانين عامة تنطبق على كافة الازمنة والامكنة بدون تمييز ، وانها تقوم على طريقة الاستنتاج التجريدى لاستنباط هذه القوانين . وقد بين هؤلاء أن القوانين الاقتصادية تختلف باختلاف المراحل الاقتصادية . وأنه يجب لكشف هذه القوانين دراسة التاريخ الاقتصادى للامم لاستنباط القوانين الاقتصادية .

ومن ناحية اخرى انتقد اصحاب المدرسة الحدية النظرية التقليدية فى القيمة والتوزيع قائلين بأن التوزيع يتم وفقا للنظرية الحدية ، والتى من مقتضاها أن ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج انما يتحدد على اساس الانتاجية الحدية لهذا العنصر .

كما انتقدت سياسة الحرية الاقتصادية لما تؤدى اليه فى الداخل الى نشأة الاحتكارات ، وقد وجه الانتقاد الرواد الاوائل للمذاهب الاشتراكية والتى سوف نتناولها . كذلك تؤدى سياسة الحرية الاقتصادية فى نطاق التجارة الخارجية الى القضاء على الصناعات الوليدة ، ولذا نادى فريدرياك لست F. LIST بوجوب اتخاذ اجراءات حمائية والتى من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية .

ويمكن القول ، بصفة عامة ، أن الانتقادات الكثيرة التى وجهت الى النظرية التقليدية كانت فى جزء منها تهدف الى تقويض النظرية التقليدية مع

---

(١) انظر فى اهم المدارس الفكرية لهذا المذهب .

الابقاء على النظام الراسمالى ، ويتمثل ذلك فى النظرية الكينزية . أما الجزء الآخر فكان يهدف الى القضاء على النظام الراسمالى ، وقد ابديت هذه الآراء من المدارس الاشتراكية . وسوف نعرض الى ذلك فى الاجزاء التالية.

المبحث الرابع

النظرية الكينزية

١١٠ — لقد تعرضت الأفكار الاقتصادية الرئيسية للنظرية التقليدية لعدة هزات على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى ، وفى فترة ما بين الحربين. وكان لذلك أكبر الأثر فى نشأة النظرية الكينزية التى لم تدعو الى هدم النظام الراسمالى ، وانما الى تطويره .

فمن ناحية ، كان لقيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) اثر كبير فى تمزيق أوصال التجارة والمدفوعات الدولية ، مما حمل الحكومات على التدخل فى الشئون الاقتصادية ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، لكى تركز الانتاج فى الضرورات الحربية ، مما تترتب عليه تعاظم الديون الخارجية.

ومن ناحية أخرى ، زادت الحركة النقابية العمالية قوة ، واصبحت هذه الحركة ذات تأثير سياسى ضخم ، خاصة على اثر نجاح الثورة البلشيفية فى روسيا فى سنة ١٩١٧ ، واخذت تطالب هذه الحركات بتحسين حال العمال .

وأخيرا ، وقعت فى سنة ١٩٢٩ اعنف واطول ازمة تعرض لها النظام الراسمالى ، مما ترتب عليها حدوث كساد عام فى كافة النواحى الاقتصادية، وبطالة كثيفة للعمال .

وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه الاحداث ، خاصة الازمات الاقتصادية، فى تطور الفكر الاقتصادى ، وبصفة خاصة فى المعطيات الأساسية للنظرية التقليدية ، خاصة فيما يتعلق بالميل الطبيعى للنشاط الاقتصادى لتحقيق التشغيل الشامل وتحقيق التوازن العام بفضل العوامل التلقائية التى تضمن ذلك ، خاصة تغيرات الاثمان وانتقال عناصر الانتاج بين فروعه المختلفة . كما أثارت التساؤل حول صحة النظرية التقليدية للنقود والتى كان يرى الكلاسيك انها وسيلة للتبادل فقط ، وذلك لعلاقة النقود بالتضخم والانكماش والمصحوبين باضطرابات عنيفة فى الاسعار .

وقد قام جون مانيارد كينز M. KEYNES بتنفيذ المعطيات الأساسية للنظرية التقليدية فى نظريته عن التشغيل والعمالة . وكان لفكره اكبر الاثر

على تطور الفكر الاقتصادى بوجه عام حتى اليوم ، ولذا يطلق البعض على آرائه « الثورة الفكرية الكنزية » .

ومن المفيد أن نشير انه سبق لعديد من الكتاب ، خاصة المدرسة السويدية وعلى راسهم فيكسل ، فى انتقاد النظرية التقليدية وابداء آراء تتفق مع آراء كينز ، ولكن لم تعرف كتاباتهم الا بعد ظهور وانتشار كتابات كينز ، خاصة كتابه فى « النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود » . والذى نشر عام ١٩٣٦ .

الأفكار الرئيسية للنظرية الكينزية (١)

١١١ — تناولت النظرية الكينزية الأفكار الاقتصادية السابقةالمتعلقة بنظرية التشغيل والعمالة ، والنظرية النقدية ، ودور الدولة الواجب الاتباع ، وبالتالى السياسة الاقتصادية .

١ — نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادى :

كان المذهب التقليدى يستند فى نظريته للتشغيل والتوازن الاقتصادى على قانون الاسواق لساى ، والذى بمقتضاه أن كل عرض يخلق الطلب المساو له ، وبالتالى تتحقق المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلى ، ويحقق بالتالى ، التشغيل الكامل للموارد وللعمالة . وتستند المساوة بين العرض والطلب الى أن كل دخل ناجم عن الانتاج سوف ينفق ، اى يتحول الى طلب على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الاستثمارية ، اى ان كل ادخار سوف يتحول الى استثمار ، نظرا لأن النقود كان ينظر اليها على انها وسيلة للتبادل .

ولو فرض وأن حدثت بطالة فى اليد العاملة ، فان تغيرات الاثمان كفيلة بالقضاء عليها ، نظرا لأن انتشار البطالة يترتب عليه ازدياد عرض العمال ، مما يؤدى تنافس أرباب الأعمال فى تشغيل العمال . ويظل الاجر ينخفض والانتاج (اى العرض) يرتفع تلقائيا ، والطلب الكلى على المنتجات يتبعه حتى يتحقق التشغيل الشامل للعمال ، ويقضى على البطالة . ونفس الشىء يحدث فى حالة حدوث كساد لفرع من فروع الانتاج لانخفاض معدل الربح فيه ، عندئذ تميل عناصر الانتاج الى ترك هذا الفرع الى غيره من

(١) أنظر شرحا وافيا للنظرية الكينزية :

د. رفعت المحجوب : الطلب الفعلى : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧١ ، الباب الثانى .

فروع الانتاج الأخرى التى يرتفع فيها معدل الربح ، ويترتب على هذا الانتقال من ناحية ، قلة العرض فى الفرع الذى انتقلت منه عناصر الانتاج ، وبالتالى ارتفاع منتجاته وارتفاع معدل أرباحه . ومن ناحية أخرى ، يرتفع عرض المنتجات فى الافرع الاقتصادية التى انتقلت اليها عناصر الانتاج ، ويقل أثمان منتجاتها وينخفض معدل ربحها ويستمر هذا الانتقال لعناصر الانتاج بين فروعه المختلفة حتى يتساوى معدل الربح فيها جميعا ، ويتحقق التوازن فى الاقتصاد ، ويتم علاج الكساد الجزئى الذى كانت تعرفه بعض الانشطة الاقتصادية .

خلاصة القول ان النظرية التقليدية ، ترى أن هناك اتجاه تلقائى نحو تحقيق التشغيل الشامل بفضل تغيرات الاثمان ، وانتقال عناصر الانتاج ، الشرط اللازم لتحقيق ذلك هو سيادة المنافسة الحرة . وأنه لا يمكن أن يحدث اختلال فى التوازن الكلى للاقتصاد نظرا لان العرض يخلق الطلب المساو له ، نظرا لان النقود ليست الا وسيلة للتبادل .

وقد بين كينز فى كتابه النظرية العامة عدم صحة التحليل السابق، ونقطة البداية عنده عدم صحة قانون المنافذ (قانون الأسواق) لساى والذى بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساو له . والصحيح لدى كينز أن الطلب هو الذى يخلق العرض ، وأن الطلب الفعلى هو الذى يحدد حجم الانتاج وحجم العمالة ، اى مستوى التشغيل .

والطلب الفعلى هو الحصيلة ، أو الايراد الذى يعطى أكبر ربح ممكن ، والتى يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الانتاج . وهو الذى يعتبر المتغير المستقل ، أما حجم الانتاج وحجم الدخل فهى متغيرات تابعة .

العوامل المحددة للطلب الفعلى (١) :

يتكون الطلب الفعلى ، من طلب على أموال الاستهلاك ، وطلب على أموال الاستثمار . ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده .

(ا) الطلب على اموال الاستهلاك :

يقصد بالطلب على الاستهلاك الطلب على السلع بعرض استهلاكها فى الفترة الجارية .

---

(١) راجع بالتفصيل : د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، ص ٨٤ — ١٥٦ .

ويتحدد الاستهلاك بعاملين : حجم الدخل ، ومجموعة من العوامل الموضوعية والنفسية والتى أطلق عليها كينز أسم الميل للاستهلاك . وهذا الأخير يحدد لنا كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار ، أى العلاقة بين الاستهلاك والادخار وتتحدد هذه العلاقة على النحو التالى :

كلما كان حجم الدخل صغيرا ، كلما خصص الفرد كل هذا الدخل او معظمه لاغراض الاستهلاك . أى كلما كان الادخار ضئيلا .

كلما زاد حجم الدخل ، كلما زاد الاستهلاك بنسبة أقل وزاد الادخار بنسبة أكبر .

ويميز كينز الميل للاستهلاك ، وهو يبين النسبة المخصصة للاستهلاك من دخل معين ، والميل الحدى للاستهلاك ، وهو يبين النسبة المخصصة للاستهلاك من الزيادة الحاصلة فى الدخل .

(٢) الطلب على أموال الاستثمار :

يقصد بالطلب على أموال الاستثمار ، الطلب على أموال الانتاج التى تستخدم فى العملية الانتاجية . ويتحدد هذا الطلب بالميل للاستثمار .

ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين : (أ) سعر الفائد ، (ب) الكفاية الحدية لراس المال .

وسعر الفائدة يتوقف على عرض النقود (كمية النقود) وعلى طلبها (أى تفضيل السيولة) . فاذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفض سعر الفائدة ، والعكس صحيح . اما اذا زاد تفصيل الافراد للسيولة (الطلب على النقود) ، مع (ثبات كمية النقود) ارتفع سعر الفائدة ، والعكس صحيح .

اما الكفاية الحدية لرأس المال فهو عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة حياته .

والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال . فاذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة اقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار ، واذا حدث العكس وكانت الكفاية الحدية أقل من سعر الفائدة . لا يكون هناك طلب على راس المال .

وعلى ذلك فان مستوى التشغيل (الانتاج) يتوقف على حجم الطلب الفعلى ، وليس على الطلب الكلى أو العرض الكلى . ويترتب على ذلك أنه

يمكن أن يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مرحلة التشغيل الشامل حينما يكون الطلب الفعلى أقل من العرض الكلى ، وهذه حالة الاقتصاديات الراسمالية ، مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة .

٢ - نظرية النقود (١) :

تعتبر النظرية الكلاسيكية أن وظيفة النقود أنها وسيلة للتبادل . وبعبارة أخرى ، تفترض النظرية التقليدية أن كل ادخار سوف تتحول الى استثمار .

وقد بين كينز أن هناك وظيفة أخرى للنقود ، هى انها مخزن للقيم ، ويمكن ان تطلب النقود لذاتها ، والعوامل التى تحدد ذلك هى نفس العوامل التى تحدد تفضيل السيولة (الحاجة لتسوية المعاملات الجارية ، الحاجة للمضاربة الحاجة للاحتياط للمستقبل ، الاكتناز .. الخ) . فالعوامل التى تحدد الطلب على النقود لاغراض الادخار وفقا لما بينا ، ليست هى العوامل التى تحدد الطلب على النقود لاغراض الاستثمار . كذلك فان المدخرين ليسوا هم المستثمرون . وينبى على ذلك انه يمكن أن يكون الادخار أكبر من الاستثمار وبالعكس . وانه عند تساوى الادخار مع الاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادى عند مرحلة التشغيل الشامل .

٣ - دور الدولة (٢) :

ترى النظرية التقليدية ضرورة اقتصار دور الدولة على القيام بوظائف الأمن والدفاع والقضاء ، والقيام بالمشروعات التى لايقوى أو لا يرغب الافراد على القيام بها . وكلها وظائف تضمن نطاق الحرية اللازم لعمل النشاط الخاص وتشجيعه . وأن اى تدخل من جانب الدولة فى النشاط الاقتصادى بخلاف الوظائف السابقة سوف يترتب عليه تعطيل واضرار بجو الحرية اللازم لقيام جهاز الثمن بوظيفته ، مما يستتبع حدوث اختلال فى التوازن الاقتصادى نظرا لعدم قدرة العوامل التلقائية ، السابق بيانها ، على القيام بوظائفها والعمل نحو عودة النشاط الاقتصادى نحو التوازن .

---

(١) انظر بالتفصيل : د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، ص ٧٤ - ٧٨ .

(٢) راجع بالتفصيل عن تطور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية فى النظام الراسمالى مؤلفنا « المالية العامة » الجزء الاول ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ - ٢٨ .

أما كينز فيرى ، نتيجة لعدم صحة العروض التى تقوم عليها النظرية التقليدية ، أن دور الدولة يجب أن يكون أكثر اتساعا ، وأنه من واجبها التدخل فى النشاط الاقتصادى بغرض تنشيط الطلب الفعلى حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضى على البطالة ، ويحقق بالتالى التوازن الاقتصادى الكلى .

ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذاجراءات تؤدى الى اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك . فزيادة استهلاك هذه الطبقات من شأنه أن يزيد الطلب على دخول توجه معظمها الى الاستهلاك .. وهكذا . والاجراءات التى تستخدمها الدولة لاعادة توزيع الدخل القومى كثيرة ، منها زيادة العبء الضريبى ، وخاصة الضرائب التصاعدية والتى تصيب الاغنياء ، واستخدام حصيلتها فى اعطاء اعانات أو خدمات مجانية للأفراد .

ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات ، مما يترتب عليه زيادة انفاقها الاستثمارى ، مما يستتبع زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الانفاق الاستثمارى الأولى (نظرية المضاعف) . كما يمكن أن تقوم ، أيضا ، بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة . كما يمكن لها أن تتدخل للقضاء أو الحد من الاحتكارات والتى تعمل على ابقاء أثمان منتجاتها مرتفعة .

تقدير النظرية الكينزية

١١٢ — لا شك أن النظرية الكينزية قد أحدثت ثورة فى الفكر الاقتصادى ، ترتبت عليها تطور فى النظم الرأسمالية المعاصرة . وقد أسهم كثير من الاقتصاديين اللاحقين على كينز فى شرح الأمر الذى أدى الى انتشارها .

وتتميز أيضا هذه النظرية فى أنها بنيت على أسس واقعية ، وليست تجريدية كما هو الحال بالنسبة للنظرية التقليدية ، مما أدى الى انتشار العمل بها .

ولكن وجهت الى هذه النظرية عدة انتقادات ، لا يتسع المجال هنا لذكرها ، وبالرغم من ذلك ، فهى تعتبر الى ، حد كبير ، الأساس الذى يقوم عليه النظم الرأسمالية المعاصرة .

ومن المفيد ان نشير أن النظرية الكينزية قد اقتصرت على مناقشة مشكلات الراسمالية فى المدة القصيرة ، دون أن تدرس التطور التاريخى الذى ستنتهى اليه فى المدة الطويلة . فالتحليل الكينزى خاص بطريقة سير الراسمالية المتقدمة لا بمصيرها (١) . كما أن هذه النظرية تصدق فقط بالنسبة للاقتصاديات الراسمالية المتقدمة ، ولا تصدق بالنسبة للاقتصاديات الراسمالية المتخلفة .

---

(١) راجع :

H. DENIS «La famation de la science économique» op. cit., pp. 159-161.

الفصل الثانى

الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية (١)

١١٣ – عرفنا من خلال العرض السابق للمذاهب الاقتصادية كيف تطورت الراسمالية من راسمالية تجارية الى راسمالية صناعية ثم الى رأسمالية متدخلة (راسمالية الدولة) . ويستتبع هذا التطور اختلاف فى الملامح والخصائص للنظام الراسمالى السائد فى كل مرحلة ولبيان ذلك سوف نعوض ، ولكن فى ايجاز ، الى الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالى الحر الذى كان سائدا ابان مرحلة الراسمالية الصناعية ، ثم الى خصائص النظام الراسمالى المعاصر والذى يطلق عليه مرادفات كثيرة منها «الراسمالية المتدخلة » ، أو « الراسمالية المنظمة » أو « راسمالية الدولة » .

المبحث الأول

الخصائص الرئيسية للنظام الراسمالى الحر

١١٤ – يتميز النظام الراسمالى بخصائص عامة ارست دعائمها النظرية التقليدية ، والجو الفكرى العام ، خاصة فى الميدان الفلسفى والسياسى ، الذى صاحب نشأة وتطور هذه النظرية ونوجز هذه الخصائص العامة فيما يلى :

أولا : الحرية الاقتصادية :

فالنظام الراسمالى متأثرا بالمذهب الفردى الذى يرى أن الفرد هو الوحدة الأساسية التى تقوم عليها الحياة بصفة عامة ، وتتركز حولها كافة انواع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولاشك أن كتابات بعض الفلاسفة والسياسيين مثل ديكارت وبنتام ولوك وروسو كانت لها اكبر الأثر على التكوين الفكرى للاقتصاديين الاوائل بناة النظرية التقليدية والذين أرسوا دعائم النظام الراسمالى الحر .

---

(١) انظر :

Max CLUSEAU : Systemes et structures économiques" dans Traité d'économie politique" op cit. pp. 306-308 et 313-317.

د.حلمى مراد ، اصول الاقتصاد ، الجزء الأول ، ص ١٤٢ – ١٥٨ .

وتقوم هذه الحرية بالنسبة لكافة مجالات نشاط الفـرد الانسانى والاجتماعى والسياسى . وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى تقوم هذه التجربة على المبادىء التالية :

(أ) عدم تدخل الدولة للتقيد من نشاط الأفراد فى الميدان الاقتصادى .
فأصحاب رؤوس الأموال احرار فى اختيار النشاط الذى يستثمرون أموالهم فيه . وهم أحرار فيما ينتجون كما ونوعا ، وفى تحـديد الشروط الـذين يشترون ويبيعون على اساسها .

والعمال أحرار ، من الناحية القانونية ، فى اختيار نوع العمل الذى يقومون به ، ورب العمل الذى يقبلون العمل لحسابه ، وتحـديد الشروط التى يعملون على أساسها ، ورفض ما يعرض عليهم من شروط لا تناسبهم .

والأفراد باعتبارهم مستهلكين احرار فى اختيار السلع التى يستهلكونها، وفى توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار .

كذلك يجب الا توجد قيود تمنع أو تحد من مرونة انتقال عناصر الانتاج بين الانشطة الاقتصادية ، أو تمنع أو تحد من انتقال المنتجات بين الداخل والخـارج .

وخلاصة الأمر ، انه يمتنع على الدولة التدخل فى الحياة الاقتصـادية بقصد التأثير فيها . وتقتصر وظيفة الدولة على حماية وتحقيق حرية الأفراد عن طـريق قيامها بالوظائف المتعلقة بالامن والدفاع والقضاء ، واقـامة المشروعات التى لا يقوى أو لا يرغب الافراد فى القيام بها ، وتكون لازمـة للتوسع وتطور النشاط الخاص .

(ب) حرية التملك الفردية : وتقوم الحرية الاقتصادية ايضا على مبدأ حرية التملك الفردية . وتضمن جميع التشريعات فى البلاد الرأسمالية حرية الافراد فى تملك أموال الانتاج واموال الاستهلاك ملكية خاصة . كما اعترفت بحق الارث وشرعيته .

ولا يعنى هذا المبدأ ان كل الاموال الموجودة فى المجتمعات الراسمالية أنها مملوكة ملكية خاصة ، فقد تملكت الدولة جزءا من الثروة القومية المتمثلة فى الأبنية الحكومية وأراضى الدولة ، خاصة الغـابات لطبيعة استغـلالها الخاص والتى لا تناسب طبيعة النشاط الخاص وقطاعات الخدمات الاساسية التى لا يقوى أو لا يرغب الافراد فى اقامتها .

(جـ) حرية التعاقد : يعتبر مبدأ حرية التعاقد من المبادىء الرئيسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى الحر . وحرية التعاقـد لا تقتصر على

سلعة دون أخرى ، بل يشمل كافة السلع ، وكافة عناصر الانتاج بما فيها العمال . فهؤلاء يعرضون عملهم فى سوق العمل ، والمنتجون يطلبون هذا العمل ، ويتحدد الأجر ، شأنه فى ذلك شأن مكافآت عناصر الانتاج الآخرى ، وفقا لقوى الطلب والعرض . وهكذا نجد أن الحرية الاقتصادية تشكل الاطار العام النظام الراسمالى الحر .

ثانيا : السعى لتحقيق أكبر كسب ممكن :

يعتبر السعى لتحقيق اكبر كسب ممكن الدافع المحرك أو الباعث للنشاط الاقتصادى فى النظام الراسمالى . وقد جعلت الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة هذا الكسب هو الهدف الاسمى ، والدافع الأول على العمل والنشاط . فأصحاب رؤس الأموال يقبلون على انشاء المشروعات التى ينتظرون أن تحقق لهم أكبر الأرباح ، كما تميل عناصر الانتاج كالعمال مثلا الى التوظف فى المشروعات التى تحقق لها أكبر كسب (أجر) .

ولما كان الغرض من الانتاج هو حصول القائمين به على أكبر ربح ممكن ، فانهم يفضلون انتاج السلع التى تباع بأثمان مرتفعة ، وأن ينصرفوا عن انتاج غيرها من السلع . ونتيجة فان الانتاج يتجه الى أشباع الحاجات ، لاوفق ضرورتها ، بل وفق المقدرة على الدفع . ويترتب على ذلك أن الانتاج قد يتجه الى أشباع الكماليات والسلع الترفية التى يدفع فيها الاغنياء أثمانا مرتفعة ، فيحقق المنتجون من ورائها رأباحا طائلة ، بينما تكون هناك حاجات ملموسة وملحة دون أشباع .

ثالثا : هيمنة نظام السوق ، وجهاز الثمن :

يتميز النظام الراسمالى بأنه جعل من كل شىء ، بما فى ذلك عناصر الانتاج ، سلعة يجرى التعامل فيها نظير ثمن معين يتحدد عن طريق قوى السوق ، اى عن طريق عوامل الطلب والعرض ، والذى تسوده المنافسة الحرة .

ويقوم السوق ، عن طريق تغيرات الائمان ، بوظيفة ترشد القرارات الاساسية المتعلقة بالانتاج والاستهلاك والتوزيع .

فمن ناحية أخرى ، يقوم السوق بتحقيق التناسق بين قرارات الافراد كمستهلكين ، وقرارات الافراد كمنتجين ، بحيث يصبح الانتاج النهائى محققا لرغبات الاستهلاك . فاذا اقبل المستهلكون اقبالا كبيرا على سلعة ما ادى ذلك الى ارتفاع ثمنها ، مما يستتبع ارتفاع أرباح منتجها ، مما يجذبعوامل

الانتاج الى الانتقال الى هذا الفرع من الانتاج ، فيزداد عرض السلعة ، مما يؤدى الى انخفاض ثمنها حتى يصل الى الحد الذى يحقق للمنتج « ربحا عاديا » فقط . والعكس صحيح .

ومن ناحية أخرى ، فان قوى السوق تقوم ، عن طريق تغيرات الاثمان ، بتوزيع الناتج الكلى بين القائمين بالعملية الانتاجية ، ذلك أن هذه القوى هى التى تحدد المقابل الذى يأخذه كل عنصر من عناصر الانتاج لقاء مساهمته فى الانتـــاج .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فان قوى السوق تحدد تفضيلات الافراد بين الاســـتهلاك والادخار ، أى تحدد الجــزء من الدخل الذى ينفق لاغراض الاستهلاك ، والجزء الذى يدخر بغرض الاستثمار فى العملية الانتاجية ، وبالتالى فهى تحدد معدل النمو الاقتصادى .

اى أن نظام السوق ، عن طريق تغيرات الاثمان ، هو الذى يبين طريقة سير النظام الراســـمالى .

ولكن يؤخذ على نظام السوق ، كما أسلفنا الاشارة الى ذلك ، انهـــا تعمل على أشباع القدر من الحاجات الذى يحقق أكبر ربح ممكن ، لا على اشباع أكثر الحاجات عددا واكثرها أهمية . كما انها فقدت ، حتى فى النطاق الضيق الذى رســـمته طبيعتها للتوازن الاقتصــادى ، وهو التوازن بين العرض والطلب الفعلى ، كثيرا من قدرتها على اشباع الحاجات ، بسبب انتشار الاحتكارات الفعلية أو القانونيـــة ، مما أدى الى ضعف المنافسة ، وهو الشرط الجوهرى لتفاعل قوى السوق ، والتى تحدد حل الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . كما يؤخذ أيضا عليها ، أنها تعمل على اقامة التوازن الاقتصادى عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الشامل ، مما يترتب عليه معرفة النظام الراسمالى لكثير من الازمات الاقتصادية . وأخيرا يؤخذ عليها أنها تؤدى ، قبل اقامة الملاءمة بين العرض والطلب ، عن طريق انتقـــال عناصر الانتاج والتى تأخذ فترة من الوقت ، الى بعثرة كثير من الموارد .

رابعا : الانفصال بين العمل ورأس المال :

رأينا أن النظام الرســـمالى اعترف بحق الملكية الخاصة على كافة الاموال بما فيها أموال الانتاج .

وقد ترتب على الاعتراف بالملكية الخاصة على أموال الانتـــاج ، من ناحية ، واتجاه الراسمالى نحو تركز راس المال نظرا لما نتطلبه الانتاج الآلى

الضخم من رؤوس أموال كبيرة ، من ناحية اخرى ، الى الانفصال بين العمل وراس المال . وقد ترتب على هذا الانفصال ظهور طبقتين اجتماعيتين تختلف مصالح كل منهما عن الاخرى ، طبقة الراسماليين أرباب الاعمال ، وطبقة العمال . وقد استتبع اختلاف مصلحة كل من الطبقتين اشتداد حدة الصراع الطبقى ، وهو أهم ما يميز النظام الراسمالى . ومما ساعد على عمق الصراع الطبقى القائم تزايد القوى السياسية للطبقة العاملة نتيجة لكبر عددها ، ولقوة تكتلاتها ، ولانتشار الافكار الاشتراكية ، والتى تقدم حلولا بديلة عن تلك التى يقدمها النظام الرأسمالى .

ومن المفيد أن نشير أنه ترتب ايضا على هذا الانفصال ازدياد الهوة فى توزيع الدخول والثروات بين أصحاب حقوق التملك ، والعمال . فالدخول الناجمة عن الانتاج لا يتسم توزيعها بالعدالة بين كل الذين شاركوا فى العملية الانتاجية ، فأصحاب حقوق التملك (طبقة الراسماليين) يأخذون الجزء الاكبر من الدخول الناجمة عن النشاط الانتاجى ، مما ادى الى اتساع الهوة واشتداد حدة الصراع بين طبقة الراسماليين وطبقة العمال .

الخصائص السابقة هى التى تميز النظام الراسمالى الحر ، وقد نجم عنها عدة مساوى اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ادت الى تطور النظام الرأسمالى فيما يعرف بالرأسمالية المتدخلة أو الراسمالية المتطورة .

المبحث الثانى

خصائص الرأسمالية المعاصرة (١) (المتدخلة)

١١٥ ـ رأينا انالرأسمالية قدتطورت منراسمالية تجارية تنظيمية (اى تقوم على تدخل الدولة) ، الى رأسمالية صناعية حرة والتى كانت تعرف فى بداية عهدها نظام المنافسة الحرة نظرا لصغر الوحدات الانتاجية وعدم تمكنها من السيطرة وتعطيل نظام السوق ، ثم تحولت مع أواخر القرن التاسع عشر الى رأسمالية احتكارية .

ولا شك أن الراسمالية سوف تشهد تطورا آخر ، ومن يدرى فان ازمة الراسمالية المعاصرة خاصة فى بداية السبعينات من هذا القرن ، قد

---

(١) انظر :

A. GARRIGOU-LAGRANGE "Systemes et structure" Dalloz, Paris, 1971, pp. 266-317.

د. حازم الببلاوى ، أصول الاقتصاد السياسى ، ص ٢٩٩ ـ ٢٠٩ .

تكون بداية للتطور أما نحو مزيد من الاحتكارات الرأسمالية ، خاصة الاحتكارات المملوكة للدولة ، وأما نحو نظام اشتراكى ؟

والعوامل التى أدت الى تطور الرأسمالية المعاصرة تتلخص فى انتشار الازمات الاقتصادية ، وما يترتب عليها من البطالة ، وذلك بصفه دورية . وتفسر فى رأينا هذه الازمات بالتناقضات التى يحملها النظام الرأسمالى فى داخل هيكله ، خاصة باتجاه رأس المال نحو التركز وظهور الاحتكارات الكبيرة . وقد ساعد على ظهور هذه الازمات تحرر كثير من المستعمرات والتى كانت عاملا مساعدا للاقتصاديات الرأسمالية على علاج أزماته الاقتصادية . كذلك ادى عجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية عن معالجة هذه الازمات ، وعن ضمان عمل لكل راغب فيه .

ومن عوامل تطور الرأسمالية تزايد القوة السياسية للطبقة العامة نتيجة لكبر عددها ، ولقوة تكتلاتها ، مما ادى الى عمق الصراع بينها وبين الطبقة الرأسمالية ، وهو ما اصبح يهدد مستقبل الرأسمالية .

واخيرا يفسر تطور الرأسمالية الى المرحلة التالية بانشار الافكار والنظم الاشتراكية ، وهى افكار ونظم تقدم حلولا بديلة عن تلك التى يقدمها النظام الرأسمالى ، وقد اثبتت نجاحا فى علاج مشاكل التخلف الاقتصادى ومشاكل النمو الاقتصادى .

خلاصة الامر أن العوامل السابقة ادت الى سقوط سياسة « الحرية الاقتصادية » ، والى احلال « الدولة المتدخلة » محل «الدولة الحارسة » ، ثم الى اتجاه الرأسمالية نحو «رأسمالية الدولة » . وهذا الاتجاه الاخير ينصرف ، بصفة رئيسية الى فرض رقابة الدولة عنى النشاط الاقتصادى مع الابقاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

بعد بيان العوامل التى أدت الى تطور النظام الرأسمالى الحر ، الى الرأسمالية المتدخلة ، سوف نوجز ، أهم خصائص الرأسمالية المعاصرة .

١ — ظاهرة تركز المشروعات وظهور الاحتكارات :

قلنا انه عند بداية الرأسمالية الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت الغالبية العظمى من المشروعات ذات حجم صغير ، بحيث يمكن القول بأن نظام الحرية الاقتصادية ، وما يستتبعه من نظام المنافسة الكاملة ، وقيام جهاز السوق بترشيد القرارات الاقتصادية ، كان من الامور المالوفة .

لكن الوضع قد تغير منــذ بداية القرن العشرين ، وعلى نحــو أكثر اتساعا منذ منتصف هذا القرن ، نحو تركز المشروعات واتخاذها طابعا احتكاريا فى القطاعات الاقتصادية الهــامة ، خاصــة القطاعات الصناعية وقطاعات الخــدمات الاســاسية وهى القطاعات الهامة التى تمثل القوة الدافعة للاقتصاد . ويعطى الاقتصاد الامريكى مثالا واضحا لتركز المشروعات وظهور الاوضاع الاحتكارية .

وقد ازداد هذا الاتجاه بتدخل الدولة (١) ، خاصة فى الدول الأوروبية ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، بالقيــام بانشاء المشروعات العامة ، والتى تنتج نسبة تتراوح بين ٢٥ الى ٣٠ ٪ من الناتج القومى فى هذه البلدان .

وتتخذ هذه المشروعات الصبغة الاحتكارية او شبه الاحتكارية .

وقد ترتب على حدوث هذا التطور عدم سيادة نظام المنافسة الحرة ، وانهيار هذا السوق ، واصبحت المنافسة الاحتكارية هى النظام السائد فى عالم اليوم . فالمشروعات الاحتكارية تتميز بقدرتها على التأثير بفعلها المنفرد فى الاثمــان ، ومن ثم فى ســلوك الوحــدات الاخــرى . وازدياد سيطرة المشروعات الاحتكارية أمــر طبيعى ، فالمشروعات الصــغيرة لا تقوى على منافستها مما ينتهى بها الامر الى اختفائها أما عن طريق افلاسها ، وأما عن طريق اندماجها فى المشروعات الكبيرة ذات الطابع الاحتكارى .

وظاهرة تركز المشروعات فى مجــال الانتاج ، استتبعت ، خاصة مع بداية الخمسينات من هذا القرن تركز المشروعات فى مجال التوزيع بقصد تصريف المنتجات الكبيرة واستتبعت أيضا ، بالنسبة للدول الرأسماليــة ذات الحجم الاقتصادى الصغير ، اى ذات السوق الوطنية الضيقة التى لا تكفى لتصريف الانتاج الواسع الى ظهور نوع من الوحدات الاقتصاديةبينها، بغرض خلق السوق الواسع الذى يكفى لتصرف نتجات المشروعات الكبيرة ، كالسوق الاوروبية المشتركة .

كما استتبعت هذه الظاهرة أيضا حدوث نوع من رد فعل فى جانب القوة العاملة . فالعمال يتجمعون الآن فى نقابات عمــال قوية تدافــع عن مصالحهم ، وتعقد عقود العمل الجماعية ، كما تسخدم ســلاح الاضراب

---

(١) راجع فى ظاهرة تدخل الدولة فى البلاد الرأسمالية الاوربية بعد الحرب العالميةالثانية من اجل تحقيق تمركز المشروعات .

H. CLAUDE «Capitalisme monopoliste d'Etat et concentration» Economie et politique Juin-juillet 1966-pp. 49-69.

لتحقيق اهدافهم ، ممـا يمكن القول بأنها أكثر فعالية من أى وقت مضى ، واكثر تأثيرا فى علاقات العمل . وقد ساعد على انهيار نظام السوق ، فيما يتعلق بعنصر العمل ، خاصة بعد تدخل الدولة ، تحت ضغط نقابات العمل ، اصدار التشريعات العمالية التى تنظم هذه العلاقة .

٢ — انفصال الملكية عن الادارة :

مهد الانتــاج الكبير والتــوزيع الكبير الطريق الى التنظيم الواسـع النطاق ، وبفضله أمكن لهما البقاء . فالمنظمات الكبيرة ، كالشركات ونقابات العمال ، والمشروعات الحكومية ، تضخم حجمها كمـا تضخمت اهميتها النسبية فى الاقتصاديات الراسمالية . ولقد ادى وجودها ليس فقط لاحلال الادارة محل قوى السوق ، وانما ادى أيضا لانفصال الملكية عن الادارة .

فتركز الانتاج فى وحدات كبيرة ، واعتمادها على أساليب فنية معقدة ، واحتياجها لوسائل ادارية ، ادى الى انفصال الادارة عن الملكية . وفى هذا تطور عن النموذج الذى كان سائدا من قبل ، حيث كان الشخص الذى يقوم بالتأليف بين عنـاصر الانتـاج ،ويعرف بالمنظم ،والذى يهـدف الى تحقيق أكبر قدر من الربح ، هو جوهر ومحرك النظام الراسمالى . الا ان انتشـار المشروعات الكبرة وضرورة الالتجـاء الى صـور الشركات المساهمة ، من اجل توفير رؤوس الاموال الككبيرة التى يكتتب فيها عدد كبير من المساهمين ، ونسبة كبيرة منهم تأتى من الطبقات المتوسطة المدخرة ، ادى الى توزيع الملكية على عدد هائل من المساهمين . وفى نفس الوقت حدث تطور كبير فى الادارة ، فالمشروعات أصبحت أكبر ، وتدخل فى علاقـات معقدة مع غيرها من الوحدات الكبيرة ، مما يتطلب معرفة فنية بالظروف المحيطة ، ولذا عهد بالادارة الى طبقة من الفنيين الذين تلقوا تدريبا خاصا على فنون الادارة . وقد عظم نفوذ طبقة المديرين هؤلاء ، الذين لا يملكون فى الغالب أو يملكون نصيبا ضئيلا من أسهم الشركة ، نظرا لانفصال الملكية عن الادارة . وثمة اتجاه آخر ادى الى هـذا التطور ، هو ظهور الشركات متعددة النشاط وفى الغالب ما تكون متعددة الجنسية ، أى تزاول نشاطا فى دول كثيرة ، ويتعـدد نشاطها الانتاجى والتوزيعى . وبطبيعة الحـال فان تعقد الظروف التى تعمل فيها هذه الشركات ، ساعد على انتشار نفـوذ

طبقة المديرين ، لدرجة ان البعض ذهب الى القول باننا أمام ثورة جديدة هى ثورة المديرين وهى تميز العصر (١) .

٣ — انهيار جهاز السوق :

أن الدور الرئيسى الذى اخـذ يقوم به التنظيم الواسـع النطاق — الشركات المساهمة واتحادات العمال ، والمشروعات الحكومية ، تمخض عن تغيير أساسى فى طابع الاقتصاديات الراسمالية بأن قوض نظام السوق .

وكان جهاز السوق يعتمد على التوازن عن طريق تغيرات الاسعار . ولكن الوحدات الانتاجية الكبرة اصبحت تؤثر فى الأسعار وفقا لمصلحتها عن طريق خفض أو زيادة انتاجها ، وعن طريق التأثرات الكبيرة التى تحدثها ، عن طريق الاعلان ، على المستهلكين . وبالتالى فأصبحت لا تعكس الاثمان رغبات المستهلكين « وسيادة المستهلك » وانما تعكس مصالح الشركات الكبيرة الاحتكارية . ومن ناحية اخرى ، نجحت اتحادات العمال المنظمة فى حماية أعضائها عن طريق عقود العمل الجماعية التى تسرى لفترة طويلة ، والتى تجعل الاجور اكثر جمودا . كل ذلك من شأنه أن يعطل نظام السوق ويجعله ينهار .

وأمام انهيار نظام السوق لم تعمل الدول الرأسمالية على احلال نظام آخر ، يقوم مقام السوق مثل التخطيط المركزى والشامل ، بل عملت على معالجة مساوئه بأن ازداد تدخل الدول فى الحياة الاقتصادية (٢) . ولكن بعض الدول الاوروبية أخذت بنظام التخطيط الذى يختلف فى طبيعته ووظيفة عن نظام الخطة فى البلاد الاشتراكية ، بفرض معالجة نظام السوق

٤ — ازدياد التدخل الحكومى :

أمام انهيار نظام السوق ، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية الى التدخل بفرض احداث نوع من الاقتصاد المنظم . ويهدف هذا التدخل ،

---

(١) والبعض يرجع لهذه الظاهرة ظهور ما يسمى بالديموقراطية technocratie
GARRIGOU-LAGRANGE, op. cit., p. 270.

(٢) انظر تدخل الدولة فى البلاد الراسمالية من اجل علاج عيوب السوق المقالة التالية:
Procter THOMSON «government and the market» in «Comparative economic system op. cit., pp. 21-32.

بصفة اساسية ، الى منع انهيار النظام الراسمالى ، عن طريق انعاشه على أثر الازمات الكثيرة التى يعرفها ، وعن طريق المحافظة على استقراره الاقتصادى (التوازن الاقتصادى الكلى) .

وفى سبيل تحقيق الهدف السابق ، قامت الدول باتخاذ الفريقين الرئيسين التاليين .

١ ـ التدخل عن طريق القيام مباشرة بالانتاج ، خاصة فى مجال الخدمات الرئيسية (النقل والمواصلات ، الطاقة ، الرى والصرف ، التعليم ، الصحة) ، وفى مجال الصناعات الحديثة التى تتطلب احجاما كبيرة من رؤوس الأموال (الصناعات الالكترونية ، والبتروكيماويات ، الصناعات النوية .. الخ) . وقد بدأت هذه المشروعات على أساس من التأميم التى شهدته معظم الدول الاوروبية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أو عن طريق الاستثمارات العامة . والمشروعات العامة التى تكون القطاع العام ، أصبحت ، فى كثير من الدول الاوروبية ، فى وضع مسيطر على النشاط الاقتصادى . وهى تقوم بانتاج ما يقارب ٢٥ الى ٣٠٪ من الناتج القومى .

٢ ـ التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية : فمالية الدولة اصبحت تستوعب فى كثير من الدول الراسمالية ما يزيد عن ٣٠ الى ٣٥٪ من الدخل القومى . وعن طريق النفقات العامة والايرادات العامة تقوم الدولة بتحقيق الأغراض التالية :

(ا) تنشيط الطلب الفعلى فى أوقات الكساد حتى يتم التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى . وفى أوقات الرخاء العمل على ضمان الاستقرار الاقتصادى عن طريق منع الضغوط التضخمية التى كثيرا ماتحدث نتيجة لعدم التوازن الجزئى أو الكلى بين الطلب الفعلى والعرض الكلى. وهذه السياسة التى دعى اليها كينز واتبعتها كل الدول الراسمالية .

(ب) اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات المحدودة الدخل ، عن طريق التوسع فى الاعانات الاجتماعية والخدمات المجانية .

(جـ) التأثير على قرارات النشاط الخاص ، بالشكل الذى يضمن توجيهه لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرسومة .

٥ ـ الأخذ بنظام الخطة الاقتصادية :

لجأت كثير من الدول الراسمالية لمواجهة انهيار نظام السوق الى الأخذ

بنظام الخطة الاقتصادية . وتهدف هذه الوسيلة الى تحقيق تدخل الدولة لا فى المدى القصير وانما فى المدى الطويل .

والخطة التى تتبعها البلاد الراسمالية تختلف عن نظام التخطيط الذى تتبعه البلاد الاشتراكية فى عدة أمور (١) :

(أ) نظرا لأن الأصل هى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الا فيما عدا ما تمتلكه الدولة من مشروعات عامة ، فالخطة ليست آمرة ، وبالتالى ملزمة لكافة القطاعات الاقتصادية ، بل هى ملزمة فقط للمشروعات العامة .

(ب) الخطة لا تعدو الا أن تكون مجموعة من المؤشرات الاسترشادية للقطاعات الواردة بها ، وهى عبارة عن اطار لعدة برامج استثمارية ، واداة لتوجيه التوسع الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

(جـ) وهى وسيلة للتنسيق بين كافة ادوات السياسة الاقتصادية من مالية ونقدية وائتمانية وآستثمارية بغرض تحقيق بعض الاهداف ، خاصة تحقيق معدل من النمو السنوى فى الناتج القومى .

تقدير الرأسمالية المعاصرة

١١٦ — استطاعت الراسمالية المعـاصرة أن تطور نفسها ووقفت المتناقضات التى يحملها النظام الراسمالى ، خاصة اتجاهه نحو التركز وسيادة الأوضاع الاحتكارية من ناحية ، واتجاه العمال للتجمع للحفاظ على مصالحهم المتناقضة مع مصالح طبقة الراسمالية ، من ناحية أخرى .

الا أنه يجب الاعتراف بأنه بالرغم من النجاح التى حققته الراسمالية المعاصرة الا أن ذلك لم يمنع ازدياد الهوة بين طبقة الراسماليين ، والقوى الاجتماعية المنتجة ، مما يزيد من حدة الصراع الطبقى . فالتضخم المستمر ، فى صورة ارتفاع للأسعار ، والذى يتحمل عبئه المستهلكون ، ادى الى ازدياد الفوارق بين طبقة الراسمالية وطبقة العمال باعتبارهم مستهلكين . حقيقة لقد ارتفعت أجور العمال ، عن طريق نضال النقابات العمالية وعن طريق ضمان الحكومات لحد أدنى من الاجور ، الا أن التضخم التهم جزءا كبيرا من هذه الأجور ، بحيث يمكن القول بأن الأجور الحقيقية ارتفعت بنسبة اقل من النسبة التى زاد بها الناتج القومى . هذا بالاضافة الى أن الراسمالية

---

(١) انظر فى خصائص الخطط الموجهة الفرنسية :
CUY CAIRE "La Planification" Paris, 1972, pp. 111-123.

المعاصرة لم تستطيع التخلص من التقلبات الاقتصادية لتى تحطم جزءا غير يسير من الموارد الانتاجية ، مما يعطل امكانيات نموه المضطرد . حقيقة لم تعد تعرف هذه الاقتصاديات ازمات عنيفة بالصورة التى المتفى الثلاثينات من هذا القرن ، ولكنها تعرف فترات من الانكماشات Récessions الدورية التى تسبب بطئا فى معدل نموها . ولعل الأزمة الحاضرة للنظام الراسمالى المعاصر ، والتى بدأت منذ بداية السبعينات من هذا القرن ، تثير التساؤل حول مصيره فليست ازمة البترول ، أو ازمة النقد العالمى هى التى افتعلت تلك الأزمة ، وانما ترجع تلك الأخيرة الى تناقضات للبنيان الراسمالى ، بحيث يمكن وصفها بأنها ازمة التضخم النقدى من خلال تنايا الركود .

الباب الثانى

النظم الاشتراكية

مقدمة : نشأة الأفكار الاشتراكية :

١١٧ ــ لاشك أن الأفكار الاشتراكية سبقت كتابات كارل ماركس، بل وأثرت فيه ، ولكن يرجع الفضل اليه فى جعل الاشتراكية منهجا علميا وذلك عن طريق نظرياته فى التطور التاريخى وفى القيمة وفائض القيمة .

وتستند هذه الافكار الاشتراكية سواء ما اتصف منها « بالخيالية » أو « بالعلمية » على المذهب الجماعى الذى يقوم على نقد المذهب الفردى ، والذى أثر ، كما نعلم ، فى المذاهب الاقتصادية التى تعد المنابع الفكرية للنظم الراسمالية .

ويتخذ المذهب الجماعى من الجماعة بدلا من الفرد نقطة البدىء والغاية للنظام الاقتصادى ، ولذا فهو يحل مصلحة الجماعة محل مصلحة الفرد هدفا للنظام . ويرى المذهب الجماعى عدم قيام الانسجام الطبيعى ، الذى يقول به المذهب الفردى بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ، وانه يمكن أن يحدث التعارض بين المصلحتين . فالمصلحة الجماعية ليست مجرد تجمع لمصلحة الأفراد ، بل انها تتمتع ، على العكس من ذلك ، باستقلال ذاتى عن المصلحة الفردية . ويفسر ذلك بأن الجماعة ، رغم أنها تتكون من مجموعة من الافراد ، تتمتع بكيان ذاتى ومستقل عن كيان الأفراد . ومع هذا الوضع يصبح من الضرورى احلال المصلحة الجماعية محل المصلحة الفردية . ولتحقيق ذلك يتعين على النظام الاقتصادى أن يتخذ هدفا هو اشباع الحاجات الجماعية ، بدلا من تحقيق اكبر كسب ممكن ، وأن يتخذ وسيلة لتنفيذ ذلك السلطة الجماعية بدلا من الحرية الفردية .

---

(١) راجع بصفة خاصة :

A. PIETTRE, op. cit., pp. 161-211.

د. رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، ص ١٣٩ وما بعدها .

الأفكار الاشتراكية السابقة على كتابات كارل ماركس :

١١٨ — قلنا ان الأفكار الاشتراكية سبقت كتابات كرل ماركس ، ويطلق على هذه الأفكار اسم « الاشتراكية الاصلاحية » وأطلق عليها ماركس اسم « الاشتراكية الخيالية » .

وتهدف الأفكار الاشتراكية المذكورة الى اقتراح حل لمشكلات النظام الراسمالى وقد ازدهرت الأفكار الاشتراكية فى القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .

وقد قامت « الاشتراكيات الخيالية » بدراسة مشكلات المجتمع الرأسمالى ، وانتهت الى ضرورة قيام المجتمع الاشتراكى بصفته حلا مختارا وملائما لهذه المشكلات . ولكنها وهى بصدد اقتراح هذا الحل ، لم تلجأ الى تحليل التطور التاريخى والاقتصادى ، ولم تكشف عن القوانين التى تحكم التحول الاشتراكى ، ولم تعين قوى اجتماعية تعمل بالضرورة على القضاء على الرأسمالية ، وعلى اقامة الاشتراكية محلها .

ولذا فان هذه الأفكار الاشتراكية لا تعدو أن تكون ردة فعل للقائلين بها على المظالم التى ينتجها النظام الرأسمالى ، وعلى الرغبة فى أن يستبدل بهذا النظام نظام آخر افضل منه ، نظام لا يخرج عن أن يكون تصورات فكرية لا نتيجة حتمية لتطور التاريخ . ومن هنا تعرف هـذه الأفكـار « بالاشتراكيات الاصـلاحية ، أو وفقـا لتعبير مـاركس « بالاشتراكيات الخيالية » .

والقائلون بهذه الأفكار متعددون ، ولكن يمكن أن نميز من هذه الأفكار تيارين فكريين يستحقان أن يطلق عليهما لفظ «المذهب» نظرا لانتشارهـا ولتعدد اتباعها . هذا التياران الاشتراكيان يتمثلان فى مدرسة سـان سيمون ، ومدرسة روبرت أوين .

مدرسة سان سيمون :

١١٩ — ترجع الأفكار الاشتركية لهذه المدرسة الى سـان سيمون (١٧٦٠ —١٨٢٥) ، والذى عاصر الثورة الفرنسية ، وشاهد انتصار جماهير الأمة العاملة فى الانتاج والتجارة على الطبقات .ير العاملة من النبلاء ورجال الدين ، والتى بلاشك ، أثرت فى ابداء افكاره .

وتتلخص افكار سان سيمون ، فى وجوب الاهتمام بالصناعة ، وتوجيه العناية بالانتاج ، والتخلص من الخاملين حتى لا يكون هناك مكان الا للعاملين.

وبعبارة أخرى فان الصراع بين العاملين (المنتجين) سواء كانوا عمالا أم أرباب الأعمال ، وبين العاطلين هو الذى استدعى نظره . ولم يهتم بالصراع الطبقى بين طبقة العمال وأصحاب الأعمال ، وقد يكون ذلك بسبب حداثة عهد الثورة الصناعية ، وعدم ظهور هذا التناقض بالشكل الواضح الذى يؤثر فى سير ومصير النظام الراسمالى .

وامام هذا الصراع بين المنتجين والعاطلين هاجم سان سيمون الملكية باعتبارها مصدرا لاستيلاء بعض الأشخاص دون ان يعملوا على جزء من ناتج عمل الآخرين . وهو لم يدع الى الغاء الملكية باعتبارها مصدرا للاستغلال، ولذا لا يعتبره البعض اشتراكيا ، باعتبار أن جوهر الاشتراكية هو الغاء الملكية الفردية .

ولكن اتباعه ومن اشهرهم بازار ، وأنفانتان ، ويشيه ، نادوا بالغاء الميراث ، لأنه يؤدى الى انتقال الثروة الى الأفراد بصرف النظر عن الكفاءة. واقترحوا الا يكون نتقال الثروة عائليا ، بل تنتقل الى الدولة ، باعتبارها ممثلة للمجموع . وعلى الدولة ان تقوم بتوجيه الانتاج والتوزيع ، أى ان تتبع نظام « الاقتصاد المدار » ، وأن تعهد بادارته الى الاكفاء لمصلحة المجموع . كما نادوا بأن يؤسس نظام الانتاج والتوزيع على قاعدة أن يعهد الى كل شخص بالعمل الذى يتناسب مع كفاءته ، وأن تعطى الكفاءات بقدر عملها .

مدرسة روبرت أوين :

١٢٠ — كان روبرت أوين (١٧٧١ — ١٨٨٥) من رجال الصناعة، فقد كان يملك مصنعا للنسيج يعمل فيه ٥٠٠ عامل فى الوقت الذى تقدمت فيه الرأسمالية الصناعية ، فأتيح له أن يشهد التناقض بين طبقة الراسمالين وطبقة العمال ، وهو ما دفعه الى نقد النظام الراسمالى وما يترتب عليه من مساوىء ، والى المطالبة بتغيره تغييرا عميقا .

وقد نادى أوين بوجوب الغاء ربح المنظم الراسمالى لانه لا يجوز ان تباع السلع بأكثر من نفقة انتاجها . واعتبر الربح خطرا دائما وهو السبب فى ازمات الافراط فى الانتاج ، وأن ازمات نقص الاستهلاك ترجع الى ان هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشترى السلعة التى انتجها . وقد قام أوين بتطبيق ارائه فى مصنع النسيج الذى يملكه ، فاستخدم أرباح

مصنعه فى زيادة الأجور ، وانقاص ساعات العمل ، وتحسين مساكن العمال، ورفع مستواهم المادى والمعنوى .

ولكى يتم الغاء الربح اشترط أوين الغاء النقود لانها وسيلة الحصول على الربح احل بدلا منها بونات عمل ، فالعمل هو مقياس قيم المنتجات . والمنتج يحصل على عدد من بونات العمل بقدر ما بذل فى صنع السلعة من ساعات عمل . كما ان المستهلك لا يدفع اكثر من هذا العدد من البونات للحصول على السلعة . وقد عمل اوين على تحقيق فكرته فى الغاء الربح وفى اذواق العمل عن طريق انشاء « بنك التبادل العادل » سنة ١٨٣٢ لتتبادل عن طريقه أذون العمل ، ولكنه أغلق سنة ١٨٣٤ .

ويتضح مما سبق ، أن الفكرة الرئيسية لدى روبرت أوين تتمثل فى الغاء الربح والوسيط ، وهو ما يشكل الفكرة الأساسية فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية . ولذا يعتبر اوين بأنه « اب » للتعاون . ويرجع الفضل لأتباعه فى العمل على انتشار أفكاره عن طريق انشاء جمعية تعاونية استهلاكية فى « روتشديل » عام ١٨٤٤ ، والذين عرفوا «برواد روتشديل» .

وقد لعبت أفكار اوين دورا هاما فى تنوير الطبقة العاملة فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وفى قيام الحركة التعاونية . ولكن يلاحظ أنه لم يطالب بنزع الملكية الخاصة لأدوات الانتاج القائمة ، وانما طالب فقط بتكوين رؤوس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية ، وهو ما يبرر وصف اشتراكيته « بالاشتراكية التعاونية » .

الاشتراكية باعتبارها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ :

١٢١ - ومن المفيد أن نشير ان الافكار الاشتراكية السابقة على ماركس والتى يغلب عليها الطابع الاصلاحى ، لم تعتبر الاشتراكية على أنها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ . ويرجع الفضل لكتابات ماركس وانجلز الى اعتبار الاشتراكية على انها تطور حتمى ، لا تتوقف على جهود أو اداء المصلحين ، بل يفرضها التطور التاريخى . فالظروف الحقيقية الناشئة عن التطور التاريخى سوف تفرض المرحلة الاشتراكية باعتبارها مرحلة تالية على الرأسمالية ، مرحلة لا يمكن تفاديها .

وقد توصل ماركس الى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التى تحكم تطوره ، ومن هنا تسمى الماركسية « بالاشتراكية العلمية » .

ويقصد « بالاشتراكية العملية » الاشتراكية التى تنصرف الى كشف القوانين التى تحكم التحول الاشتراكى ، وبذا تتميز عن « الاشتراكيات الاصلاحية » أو « الاشتراكيات الخيالية » والتى تقترح حلا لمشكلات المجتمع الرأسمالى ، والتى تؤمن بعدالة الاشتراكية لا بحتميتها .

خطة البحث :

١٢٢ - سوف نتعرف فى هذا الباب على الأسس الفكرية العامة للنظم الاشتراكية المعاصرة ، ثم على الخصائص الرئيسية لهذه النظم . وبذا ينقسم هذا الباب الى فصلين :

الفصل الأول : الأسس الفكرية العامة للنظم الاقتصادية الاشتراكية المعاصرة .

الفصل الثانى : الخصائص الرئيسية للنظم الاقتصادية الاشتراكية

الفصل الأول

الأسس الفكرية العامة للنظم الاشتراكية المعاصرة

١٢٣ـ تستمد النظم الاقتصادية المعاصرة اسسها الفركرية العامة من الاشتراكية الماركسية ، والتى ترجع فى صورتها الأولى الى كارل ماركس وفريدريك انجلز . كما تستمد هذه الأسس من واقع التجارب الاشتراكية، خاصة تجربة الاتحاد السوفيتى ، باعتباره ، أول دولة تنجح فى اقامة نظام اقتصادى اشتراكى ، وتجربة الصين الشعبية . وقد ساهم لينين وماوتسى تونج فى ارساء بعض الدعائم الفكرية للنظم الاقتصادية الاشتراكية المطبقة بالفعل ، مما كان له اثر فى نجاح هاتين التجربتين .

الاشتراكية الماركسية

أولا ـ الأسس الفلسفية :

١٢٤ ـ تقوم الفلسفة الماركسية على ثلاثة مبادىء رئيسية ، وهى المادية الديالكتيكية (الجدلية) والمادية التاريخية ، والصراع الطبقى .

١ ـ المادية الديالكتيكية (الجدلية) :

بينما تذهب النظرة الميتافيزقية للعالم أن سبب التغيرات تكمن خارج الأشياء لا داخلها ، اى يعود الى القوى الخارجية ، فان المادية التاريخية تبحث عن سبب تطور الاشياء . داخلها . وقد وجدت هذا السبب فى التناقض الداخلى القائم فى الأشياء . وهذا يصدق على الطبيعة وعلى المجتمع وعلى الفكر .

والتغيرات التى تحدث فى المجتمع انما تعود الى نمو المتناقضات داخل هذا المجتمع ، وعلى وجه التحديد ، كما سنرى ، لى التناقض بين القوى

---

(١) ولد كارل ماركس فى عام ١٨١٨ فى مدينة تريف ، وهو مؤسس الاشتراكية العلمية. واهم كتاباته هو كتاب رأس المال الذى صدر الجزء الاول منه فى سنة ١٨٦٧ فى حياة ماركس واصدر زميله انجليز الجزئين الثانى والثالث فى سنتى ١٨٥٥ ، ١٨٩٤ بعد مماته . وقد رأس « الدولية الاولى » فى سنة ١٨٦٤ . وقد توفى ماركس فى سنة ١٨٨٣ .

المنتجة وعلاقات الانتاج . هذا التناقض يعمل من خلال التناقض بين الطبقات . فنموا هذه التناقضات هو الذى يدفع بالمجتمع الى الامام ، ويؤدى الى القضاء على المجتمع القديم ، والى اقامة المجتمع الجديد .

وقد بين ماركس انه فى عملية التطور توجد عدة متناقضات ، وأنه بين هذه التناقضات يوجد واحد يعتبر التناقض الاساسى الذى يحدد وجوده وتطوره وجود التناقضات الأخرى وتطورها . ففى المجتمع الرأسمالى يشكل التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية التناقض الاساسى الذى يحدد تطور النظام، أما التناقضات الأخرى، ومثلها التناقض بين البورجوازية الزراعية والبروليتاريا الصناعية ، أو التناقض بين البورجوازية الفاشية البروليتاريا الزراعية والبروليتاريا الصناعية ، أو التناقض بين البورجوازية الفاشية والبورجوازية لديمقراطية .. الخ ، فانها تحدد وتتأثر بالتناقض الأساسى .

ومن المفيد أن نشير أن ماركس أخذ هذه الفكرة عن هيجل (١) ، ولكنه خرج عليها من ناحية العوامل المحركة للتطور . فبينما يجعل هيجل من الواقع انعكاسا للفكرة المطلقة ، اى يأخذ العالم على أنه من خلق العقل ، ويرد حركة التاريخ الى التناقض بين الأفكار ، نجد ماركس يجعل من الفكر انعكاسا للمادة ، ويرد حركة التاريخ الى التناقض بين قوى حقيقية مادية، وهى التى تشكل المادية التاريخية ، أو التفسير المادى للتاريخ .

٢ ــ المادية التاريخية :

لكى نفهم القوى المادية التى تشكل التناقضات ، وتسبب بالتالى التطور المادى للتاريخ ، يتعين أن نعرض الى فكرة ماركس عن تحليله للمجتمعات. ويتكون ، لدى ماركس ، كل مجتمع من ثلاثة عناصر :

(أ) قوى الانتاج :

ويقصد بها الانتاج والافراد ذوى الخبرة الذين يقومون بالانتاج .

---

(٢) يشتمل السيد الديالتيكى عند هيجل على ثلاث لحظات وهى الوضع THESE والنقيض Anti-thèse والتاليف Synthése . فاذا بدأنا بفكرة واخضعناها للبحث فاننا ننتهى الأخذ بنقيضها ، وذلك لانه لا توجد فكرة كاملة . وهنا تحس النفس الحاجة الى رفع التناقض ، فتجمع الفكرة والنقيض فى تاليف أعلى ، ولكن هذا التاليف وهو بعيد عن أن يكون مرضيا لا يعدو الا أن يكون مؤقتا ، ويشكل بدوره نقطة بدء لحركة مماثلة .

والتناقض اذن هو مصدر التطور عند هيجل وهو أساس الوجود ، وأنه هو مصدر الحركة ولكن التطور المادى للتاريخ يخضع لتطور الفكرة .

(ب) علاقات الانتـــاج :

ويقصد بها علاقات الملكية ، وهى علاقات مستقلة عن الافراد ، وتشكل العلاقات الاجتماعية ، اى البنيان الاقتصادى للجماعة ، اى أنها تشكـــل الأساس الحقيقى الذى تستند اليه « البنيان العلوى » القانونى والسياسى والفكـــرى .

(جـ) البنيان العلـــوى :

ويقصد به الاوضاع القانونية والاجتماعية والسياسية والفنية والدينية والفلسفية . وهو ما يعبر عنها أيضا بالاوضاع الايديولوجية . وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج يشكلان الاوضاع المـادية للمجتمع اذ يشكلان طريقـــة الانتاج وتوزيعه ، بينما يشكل البنيان العلوى الاوضاع المعنوية للمجتمع .

وعند ماركس يشكل التناقض الرئيسى بين قوى الانتـــاج وعـــلاقات. الانتاج التناقضى الرئيسى الذى يسبب تطور المجتمع . وأن القوى المنتجة هى التى تشكل العامل الرئيسى فى هذا التناقض ، وانه العامل الذى يحدد جميع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية القـــائمة فى المجتمع ، والتى تشكل الاوضاع المعنوية . فكل درجة من درجات نمو القوى المنتجة تقابلها بالضرورة درجة معينة من درجات نمو علاقات الانتاج ، ودرجـــة معينة من نمو الاوضاع المعنوية . وبفضل تطور هذه القوى المنتجة يخرج من التنظيم الاجتماعى القائم تنظيم اجتماعى آخر أكثر سموا ، كما ينجم عن الاوضاع المعنوية القائمة أوضاع اخرى اكثر سموا ، ويفسر ماركس ذلك بأنه حينما تتغير القوى المنتجة يقع التعارض بينها وبين علاقات الانتـــاج القائمة ، وتصبح هذه العلاقات عائقا دون تقدم القوى المنتجة . وعندئذ تقع « الثورة الاجتماعية » ، وتطيح بعلاقات الانتاج القائمة ، وتخلق علاقات اخرى اكثر سموا ، وتتفق مع التقدم الذى حدث فى القوى المنتجة . وبذلك يرتفع التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وعندئذ أيضا ينهـــار البنيان العلوى ، ويحل محله بنيان علوى آخر يتفق مع علاقات الانتـــاج الجـــديدة .

ومن هذا يتضح ان ماركس خلص من دراسة التاريخ الى ان تطـــور القوى المنتجة هو الذى يحكم تطور علاقات الانتاج ، وهو الذى يحكم أيضا كل التطورات الاجتماعية والقانونية والسياسية والفكرية والدينية والفلسفية وليس معنى ذلك انه ينكر اثر العوامل الأخيرة فى الاوضاع المادية ، بل كل ما اراد هو بيان خضوع هذه العوامل ، بصفة أساسية ، ودون نفى لاثارها، للعوامل المادية .

٣ — الصراع الطبقى :

والتناقض الرئيسى القائم بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، والذى يسبب التطور التاريخى ، انما يعمل من خلال الصراع بين الطبقات . وقد أعطى ماركس الصراع بين الطبقات أهمية كبيرة فى تفسير التاريخ ، وخلص الى أن دراسة تاريخ أى مجتمع ما هو الا دراسة تاريخ الصراع بين الطبقات المستغلة والمستغلة .

والراسمالية ، باعتبارها تشكل مرحلة من مراحل التطور ، لم تؤد الى القضاء على التناقض والصراع الطبقى ، بل الى تغير الطبقات المتصارعة ، ذلك أن الراسمالية تقوم على التناقض بين الطبقة البرجوازية (الراسماليين) وطبقة البروليتاريا (العمال) . ويرى ماركس أن الامر سينتهى ، الى تطوير النظام ذلك أن الطبقة العاملة ستتدخل ، نتيجة لسوء حالها ، لانهاء الراسمالية ، ولاقامة نظام آخر بلا طبقات وبلا تناقضات ، وهو النظام الشيوعى . ولكن لماذا وكيف يعمل الصراع الطبقى حتى ينتهى به الأمر الى القضاء على الراسمالية ؟ للاجابة على هذا التساؤل يقوم ماركس بتحليل تناقضات النظام الراسمالى ، خاصة التناقض القائم بين علاقات الانتاج ، وهنا يبين لنا ماركس عدة قوانين اقتصادية تعمل على تعميق الصراع الطبقى بين الراسماليين والعمال ، وهى تشكل الأسس التى تقوم عليها « تحليله الاقتصادى » .

ثانيا : دعائم التحليل الاقتصادى لدى ماركس :

١٢٥ — يرى ماركس أن علاقات الانتاج الراسمالية تشكل قمة التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج ، ويقصد به ماركس اشتراك عدد كبير جدا فى العملية الانتاجية ، والصفة الفردية لتملك وسائل الانتاج ، ويتمثل ذلك فى النطاق الاجتماعى فى التناقض بين طبقة العمال وطبقة الراسماليين الذين يتملكون وسائل الانتاج ، وهو ما يستلزم قيام الصراع الطبقى بينهما .

كما يرى ماركس أن نمو القوى المنتجة داخل المجتمع الراسمالى يخلق فى الوقت نفسه الظروف المادية اللازمة لحل التناقض . فمن ناحية أولى يؤدى تقدم الصناعة الى زيادة عدد العمال والى تجمعهم ، والى ارتفاع وعيهم ، وانخفاض أجورهم ومن ناحية ثانية ، يؤدى تقدم الصناعة الى تركز رؤوس الأموال ، والى تحويل الطبقات المتوسطة من صغار رجال الصناعة والتجارة الى عمال . ومن ناحية ثالثة ، يؤدى زيادة عدد العمال ، على النحو السابق ، وعدم حصولهم على قيمة عملهم بالكامل ، وحصول طبقة الراسماليين على جزء من ناتج عمل العمال فى صورة فائض للقيمة

الى بؤس الطبقة العاملة ، مما يعمق الصراع بين الطبقتين . ومن ناحية رابعة ، تؤدى الاوضاع السابقة الى انتشار الأزمات الاقتصادية والتى تقاسى منها الطبقة العاملة ، وهو أمر يستتبع زيادة حدة الصراع الطبقى ، ويعنى ذلك ان تقدم الصناعة تؤدى الى خلق الظروف المادية ، صاغها ماركس فى عدة قوانين اقتصادية ، وهى قانون القيمة وفائض القيمة ، وقانون التراكم الراسمالى ، وقانون التركز ، وقانون الاملاق العام .

١ — قانون القيمة وفائض القيمة :

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة فى المتوسط لانتاجها ، أى اللازمة اجتماعيا لانتاجها . وتتحدد قيمة مبادلة السلعة بسلعة أخرى بنسبة كمية العمل اللازمة لانتاجها الى كمية العمل اللازمة لانتاج هذه السلعة الأخرى ، ويبين ماركس أن انتاج اى سلعة من السلع يلزمها نوعين من العمل : العمل المباشر ، وهو العمل الذى يبذله العمال الذين ينتجون هذه السلعة ، والعمل غير المباشر ، وهو العمل الذى بذله العمال الذين سبق أن انتجوا الادوات المستخدمة فى انتاج هذه السلعة . وتحدد قيمة السلعة بكمية النوعين من العمل .

واعتمد ماركس فى قياس كمية العمل على مدته اى اجزاء الزمن مثل اليوم أو الساعة . الخ . ولكن العمل ليس من طبيعة واحدة لعدم تجانس وحدات العمل . وقد اعتمد ماركس على كمية العمل اللازمة فى المتوسط (أى من عامل متوسط المهارة يعمل فى ظروف عادية) كمعيار لتحقيق التجانس بين وحدات العمل . وقد اعتمد ماركس على قيمة المبادلة فى السوق لتوحيد القياس بين وحدات العمل . ويلاحظ أن ماركس قد تأثر فى نظرية فى القيمة بالنظرية التقليدية ، خاصة بآراء آدم سميث وريكاردو فى القيمة .

وقد انتقدت نظرية ماركس فى القيمة لصعوبة توحيد القياس بين وحدات العمل والتجاء ماركس الى اثمان السوق لتحقيق وحدة القياس ، وهذا يعتبر مصادرة على المطلوب .

وقد بين ماركس أن أصحاب الاعمال (الراسماليين) يأخذون لحسابهم قيمة مبادلة السلعة ، والتى يجب أن تتخذ بكمية العمل اللازمة لانتاجها ولكنهم فى نفس الوقت لا يعطون العمال قيمة كمية عملهم بالكامل ، بل يدفعون لهم الاجر الذى يكفل استمرار حياة العمال واستمرار جنسهم (عائلاتهم) . ولما كان فى قدرة العمال تحقيق انتاج تفوق قيمته قيمة

ما يلزم لاستمرار حياة العمال والحفاظ على جنسهم (الاستهلاك الضرورى) فان أصحاب الاعمال (الراسماليين) يحصلون على فرق سماه فائض القيمة فى صورة أرباح (ريع ، فائدة ، ربح) ويترتب على ظهور فائض القيمـة هذا عدة نتائج :

(أ) نقص الاستهلاك الكلى ، اى نقص الطلب الكلى نظرا لأن قيمة الاجور التى يحصل عليها العمال ، وهم المستهلكون الاساسيون ، اقل من قيمة منتجاتهم والتى تكون العرض الكلى .

(ب) يستخدم الراسماليون الجزء الأكبر من فائض القيمة فى التكوين الراسمالى .

(جـ) يميل التكوين الراسمالى الى زيادة راس المال الثابت (أدوات الانتاج) عن راس المال المتغير (قيمة أجور العمال) .

٢ ـ قانون التراكم الراسمالى واتجاهه نحو التركز الراسمالى :

ويحصلون بالتالى على فائض قيمة جديد ، يستخدم الجزء الأكبر منه فى التوسع ولانخفاض استهلاكهم نظرا لقلة عددهم ، فانه يقومون بتوجيه الجزء الأكبر من فائض القيمة فى انتاج وسائل الانتاج ، وفى استخدام عمال جدد ،ويحصل بالتالى على فائض قيمة جديد ، يستخدم الجزء الأكبر منه التوسع الانتاجى ، وخلق فائض قيمة آخر .. وهكذا . وعلى ذلك فان مصدر التراكم الراسمالى هو فائض القيمة .

والتراكم الراسمالى السابق من شأنه ان يعطى وفرة فى الانتـاج ، ولكن تصدير هذا الانتاج يكون من الصعوبة ، نظرا لانخفاض أجور العمال وهى القوة المستهلكة الرئيسية ، وبالتالى تشتد المنافسة بين المشروعـات الراسمالية بغرض تصديف الانتاج ، ومواصلة عملية التراكم الراسمالى . وهذه المنافسة تسمح للمشروعات القوية بالقضاء على المشروعات الضعيفة، وتؤدى الى ظهور الاحتكارات ، أى الى تركز ملكية أموال الانتاج فى يـد عدد قليل من الراسماليين . ويؤدى هذا الوضع ايضا الى ظهور الازمات الاقتصادية وانتشار البطالة .

٣ ـ قانون الاملاق العام :

يؤدى التقدم الصناعى الى سوء حالة العمل ذلك انه ، وهو يؤدى الى التوسع فى استخدام الآلات ، والى خلق الازمات الاقتصادية ، يخلق جيشا

احتياطيا من العاطلين » ، يضغط على سوق العمل ، ويخفض الاجر الى الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وعلى ذلك فان النمو الراسمالى لا يؤدى الى تحسن ظروف حياة الطبقة العاملة ، بل الى انتشار الفقر .

وهكذا يتفاعل قانون فائض القيمة مع قانون التراكم الراسمالى والتركز الذى يصاحبه ، ومع قانون الاملاق العام فى تعميق الصراع بين طبقة الراسماليين وطبقة العمال .

ويرى ماركس أن تركز الملكية فى يد عدد قليل من الراسماليين يسهل نزعها لصالح الجماعة ، وبالتالى ينتهى التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج والملكية الفردية لوسائل الانتاج .

تقدير النظرية الماركسية

١٣٦ — تعرضت الماركسية لانتقاضات عديدة سواء فيما يتعلق بأسسها العامة الفكرية ، أو فيما يتعلق بتنبؤتها فيما يتعلق بمصير النظم الراسمالية ، ولا يتسع المجال لذكرها ، ولكن يرجع لها الفضل فى اعطاء نظرة متكاملة فلسفية وسياسية واقتصادية للانسان والمجتمع . وهى قد تجاوزت الفلسفات السابقة عليها اذ أنها لا تقتصر على تفسير العالم ، بل تهدف الى تغيير . فالماركسية اذن فلسفة ونظرية وذليل للعمل السياسى . كما يرجع اليها الفضل فى انها سجلت بعض الحقائق الاقتصادية الهامة واهتمت بتحليلها تحليلا علميا ، ومثلها أن النظام الراسمالى يؤدى بطبيعته الى استغلال العمال ، والى الازمات الاقتصادية ، والى الصراع الطبقى ، وأخيرا فانها مهدت تمهيدا جديا لقيام لنظم الاشتراكية المعاصرة فى كثير من البلاد ، فأحدثت بذلك ثورة اشتراكية فى القرن العشرين .

الفصل الثانى

الخصائص الأساسية للنظم الاشتراكية (١)

١٢٧ - قلنا أن النظرية الماركسية تشكل الى حد كبير ، الأسس الفكرية العامة للنظم الاشتراكية ، اذ قامت على بيان التناقضات فى النظام الراسمالى مستخدمة تحليلات اقتصادية خاصة ، ومتنبئة بتطوره الحتمى نحو المرحلة الاشتراكية ، ثم نحو المرحلة الشيوعية . ولم توضع هذه الأسس فى التطبيق الا بقيام الثورة البلشفية فى روسيا سنة ١٩١٧ ، خاصة ابتداء من عام ١٩٢٨ تاريخ الاخذ بنظام الخطة الاقتصادية . وبعد الحرب العالمية الثانية تعددت التجارب الاشتراكية فى دول شرق أوربا وفى الصين الشعبية وفى غيرها من البلاد .

ومن خلال هذه التجارب ، خاصة تجربة الاتحاد السوفيتى ، يمكن لنا أن نعرض الى الخصائص الرئيسية للنظم الاشتراكية ، والتى تتلخص فى الآتى :

أولا : الملكية العامة لوسائل الانتاج :

١٢٨ - تقوم النظم الاشتراكية على الملكية العامة لوسائل الانتاج فى كافة فروع النشاط الاقتصادى . ويلاحظ ان النظم الاشتراكية المعاصرة قد وصلت الى ذلك عن طريق التأميم nationalisation أى بنزع ملكيتها من أيدى الافراد نظير تعويض أو بدون تعويض ، ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع ، هذا بالاضافة الى توسع فى المشروعات العامة عن طريق الاستثمارات العامة . ويجدر بنا أن نلاحظ أن تطبيق سياسة التأميم ليس فيه بذاته لمجرى التحول من القديم الى الجديد (أى من نظام راسمالى أو شبه راسمالى الى اشتراكى) فملكية الدولة للمشروعات تهيىء الظروف الموضوعية والفرصة لخلق جهاز انتاجى اشتراكى ، أما هذا الخلق نفسه فرهن بما تسلكه المشروعات بعد ذلك من

---

(١) انظر :

A. A. BROWN and E. NEUBERGER "Basic Features of certrally planned economy" in "Comparative economic system" op cit., 99-109.

A. GARRIGON - LAGRANGE "Systèmes et structure" op. cit., p. 319 et suiv.

سلوك ، فالتنظيم الدقيق للعمل والأخذ بالتخطيط الشامل لشئون المشروع وترشيد نشاطه خدمة لاهداف التطور الاجتماعى هو وحده الكفيل بأن يحقق بعد تأميم الملكية «تأميم» الانتاج نفسه بالفعل .

وعلى اية حال ، فان النظم الاشتراكية المعاصرة تعرف ثلاثة انواع من الملكية ، أثنان منهما يعدان من قبيل الكية العامة (ملكية الدولة — والملكية التعاونية) والأخيرة هى الملكية الخاصة .

(أ) ملكية الدولة :

وهذه تتميز بأن الدولة تكون فى نفس الوقت مالكة لوسائل الانتاج ومستغلة لها ، وهذا النوع من انواع الملكية هو السائد حاليا ، خاصة فى قطاعى الصناعة والخدمات الأساسية .

(ب) الملكية التعاونية :

وهى تتميز بأن حق التملك وحق الاستغلال يكون لجماعة معينة فقط ، هى أعضاء الجماعة التعاونية من صغار المنتجين يضمون مواردهم وجهودهم للقيام باستغلال مشترك يقتسمون العائد منه على أساس من المبادىء التعاونية . ويسود هذا النوع من الملكية فى قطاع الزراعة وفى قطاع الخدمات . وتشكل الملكية التعاونية مع ملكية الدولة الملكية العامة .

(جـ) الملكية الخاصة :

والتى تسمح بحق التملك وحق الاستغلال للافراد ، بالنسبة للملكيات الزراعية الصغيرة التى تسمح بها البلاد الاشتراكية لصغار الزراع وللحرفين. هذا ويلاحظ أن النظم الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة بالنسبة لاموال الاستهلاك ، وهذه تنتقل بالتعاقد بين الاجور وبالارث والوصية بعد الموت .

وبالرغم من اختلاف نظم الملكية ، الا أن نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج (ملكية الدولة والملكية التعاونية) هى الشكل السائد والمسيطر (١)

---

(١) تنقسم الملكية العامة فى البلاد الاشتراكية الى ملكية الدولة والملكية التعاونية على النحو المذكور فى المتن . وقد ظهر اتجاه فى يوغوسلافيا يميل الى النظر الى ملكية الدولة على أنها لا تمثل ملكية اشتراكية بالمعنى الصحيح . فكل ما يحدث عند تحويل ملكية المشروعات الى الدولة هو أن يبقى العمال أجراء ، ولكن اجراء فى مواجهة الدولة . ولذا تعتبر ملكية الدولة بالنسبة لفريق من الكتاب اليوغوسلاف من رأسمالية الدولة =

ثانيا : الانتاج وفقا لبرامج مرسومة :

١٢٩ — نظرا لتملك الدولة لوسائل الانتاج ، فان معظم الانتاج ينجم عن نشاط المشروعات العامة ، والذى يخضع لنظام الخطة ، أى وفقا لبرامج مرسومة من الهيئات المركزية فى الدولة . وتوضع هذه البرامج ، كما سوف نعرف بعد قليل ، لفترة من الوقت غالبا ما تكون خمسة سنوات . وتهدف هذه البرامج الى تحقيق امرين :

(أ) الملاءمة بين الانتاج كما ونوعا وبين حاجات الافراد . فتقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التى يحتاج اليها الافراد فى خلال المدة المحددة فى البرنامج ، والكمية اللازمة من كل نوع منها ، ثم تنظم الانتاج بما يكفل تحقيق رغبات السكان فى حدود موارد الدولة وقواها الانتاجية ، وعن طريق نظام للاولوية فى اشباع هذه الحاجات .

(ب) توزيع عناصر الانتاج من عمل ورأس مال توزيعا يتفق وحاجات الانتاج ، ووفقا لنظام الاولوية المتبع .

= تتولى فيها النفوذ الاقتصادى هيئة بيروقراطية من الموظفين الاداريين قد تتناقض مصلحتها مع مصلحة الشعب . ومن ذلك استخلص أصحاب هذا الراى وجوب الاخذ بما يسمونه الملكية الاجتماعية المباشرة تعبيرا عن سيطرة الشعب على المشروعات ، لا فى صورة سيطرة أجهزة الدولة ، فى صورة سيطرة هيئة العاملين فى كل مشروع على شئون المشروع نفسه وادارتهم له لمصلحتهم الشخصية المباشرة داخل نطاق التنظيمات العامة القائمة بطبيعة الأمر . وعلى ذلك يكون النظام الاقتصادى الاشتراكى مجموعة من الوحدات المستقلة فى ادارتها ، القائمة بتخطيط شئونها وفقا لمصلحتها ، لا تربطها ببعضها البعض الا علاقات التبادل فى السوق ، علاقات العرض والطلب . أما الدولة فيقتصر دورها على الاشراف العام وعلى رسم الخطوط الجوهرية لتطور الحياة الاقتصادية ، وبصفة خاصة تحديد حجم الاستثمارات الواجب تنفيذها وحجم الاستهلاك المتاح خلال فترة التخطيط الجارية . ويعرف هذا النظام بنظام التسيير الذاتى Autogestion وقد وجه الى هذا النظام عدة انتقادات أهمها : أن تفتيت الجهاز الانتاجى الى مشروعات ذات استقلال ذاتى تدار لمصلحة العاملين ، وليس لمصلحة المجموع ، من شأنه أن يعيد الى الخدا فى النظام الاشتراكى نفس الظواهر والقوانين المميزة للنظام منهم عن الاشتراك فى تملك وادارة وسائل الانتاج بحجة أنهم ليسوا ممن يشتركون مباشرة فى مشروعات اقتصادية . وأخيراً فان القول بأن ملكية الدولة لوسائل الانتاج هو تطبيق لرأسمالية الدولة ، قول يخلط بين طبيعة الدولة فى النظام الاشتراكى وطبيعتها فى النظام الرأسمالى . فالدولة الاشتراكية جهاز يمثل كافة فئات الشعب بينما الدولة الرأسمالية لا تمثل الا مصالح معينة متسلطة على الاقتصاد القومى .

وتقوم البرامج الموضوعية للانتاج بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك. ولايعنى ذلك عدم وجود اثمان فى النظم الاشتراكية ، فالاثمان موجودة نظرا للاعتراف بالنقود ولتوزيع الناتج القومى على القائمين به فى صورة نقدية ، ولكن هذه الاثمان لا تتكون طبقا لتقلبات العرض والطلب فى السوق كما هو الحال فى النظام الراسمالى ، وانما تقوم الدولة بتحديد هذه الاثمان وفقا لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالتوازن بين قطاعات الانتاج المختلفة من ناحية ، وبين الانتاج الكلى والاستهلاك الكلى ، من ناحية أخرى ، كما تتعلق باعتبارات المساواة النسبية فى توزيع الدخول .

وعلى ذلك فانه لا يخشى ، تبعا لتخطيط الانتاج ، حدوث أزمات اقتصادية نتيجة الافراط فى الانتاج أو النقص فى الاستهلاك ، لان الانتاج يتم طبقا لخطة عامة موضوعة على اساس حاجات الافراد ، كما أن برامج الانتاج ، الموضوعة على أساس الاستفادة من القوى العاملة المتاحة فى الدولة ، تكفل بايجاد عمل لكل مواطن .

ويلاحظ أن الدول الاشتراكية درجت فى خططها الاقتصادية على اعطاء أولوية للصناعة ، والى صناعة وسائل الانتاج (الصناعات الثقيلة) بصفة خاصة ، وذلك على حساب انتاج السلع الاستهلاكية ، ويفسر هذا المسلك برغبة الدول الاشتراكية فى تحقيق معدل مرتفع من النمو فى الناتج القومى عن طريق التراكم الراسمالى والذى تسمح الصناعات الثقيلة بحدوثه بمعدل اسرع من الصناعات الخفيفة . ويفسر أيضا بمقتضيات الدفاع الوطنى : اذ يتطلب بناء القوى الضاربة للجيش وانشاء الصناعات الثقيلة .

ثانيا : التوزيع يتم وفقا لقرارات السلطة العامة :

١٣٠ — يتم توزيع الناتج القومى على مختلف الفئات الاجتماعية لا وفقا لحركات الاثمان فى السوق كما هو الحال فى النظم الرأسمالية ، وانما وفقا لقرارات من السلطة العامة تتضمنها خططها الاقتصادية . فالدولة ، عن طريق السلطات المركزية التى تقوم بوضع الخطة ، تحدد الاجور والمرتبات والمكافآت واثمان السلع ، وعن طريق هذا التحديد يتم توزيع الناتج القومى.

والدولة تتبع فى هذا التحديد خاصة بالنسبة للاجور والمرتبات والمكافآت المبدأ المعروف « لكل بحسب عمله » ، مع مراعاة الظروف العائلية أما الافراد غير القادرين على العمل فتمنحهم الدولة المعاشات طبقا لنظام التأمينات الاجتماعية .

وتجدر الاشارة الى ان النظم الراسمالية المعاصرة حينما تعطى لكل فرد حسب عمله ، فانها لا تنكر أنها سوف تنتقل من المرحلة الراهنة ، وهى

مرحلة الاشتراكية ، الى مرحلة تالية هى مرحلة الشيوعية حيث يسيطر على التوزيع المبدأ القائل « لكل حسب حاجته » . وهذه المرحلة الاخيرة ميزها ماركس عن مرحلة الاشتراكية بأمرين : الملكية العامة لادوات الانتاج، واعطاء كل فرد بحسب حاجته (١) .

ثالثا : الاخذ بنظام التخطيط الاقتصادى الشامل بديلا عن نظام السوق (٢) :

١٣١ - تقوم النظم الاشتراكية المعاصرة على الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادى الشامل لادارة النشاط الاقتصادى سواء تعلق بالانتاج او بالتوزيع . وهذا النظام يقوم بوظيفة السوق فى النظم الراسمالية .

ويتميز التخطيط فى البلاد الاشتراكية بأنه تخطيط شامل وامر يشمل كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية . اما فى البلاد الراسمالية التى تأخذ بنظام الخطة فهو فقط موجه ، ويعتمد فى تنفيذه على نظام السوق .

ويقوم نظام التخطيط على تحديد عدد من الاهداف المحددة تحديدا كميا من ناحية ، وعلى تحديد من الوسائل المعدة لتحقيق هذه الأهداف .

وتترجم الاهداف فى البلاد الاشتراكية فى صورة خطة اجتماعية شاملة تصدر فى صورة تشريع ملزم لمختلف الهيئات والمشروعات ، وتتفرع الى خطط جزئية والبرامج التفصيلية يتناول كل منها فرعا من فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى صناعة ، زراعة ، مبانى .. الخ) او زاوية معينة من زواياه (خطة الدخل القومى وتوزيعه ، خطة الاستثمارات ، خطة الاسعار ، خطة القوى العاملة ، خطة استخدام القوى الشرائية .. الخ) .

اما الوسائل المتبعة فى تحقيق هذه الأهداف فهى بصفة اساسية الأمر للوحدات الانتاجية ، وذلك بعد اخذ رأيها فى تحديد الأهداف ، وتكمل هذه

---

(١) ويعنى هذان المبدآن اختفاء الدولة . ويرى ماركس أن الاساس الاقتصادى لاختفاء الدولة هو أن تصل الشيوعية الى درجة كبيرة من التقدم ، بحيث يأخذ كل بحسب حاجته ، وبحيث ينتفى كل تناقض بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ، وهو ما يعتبر سببا هاما من أسباب عدم المساواة الاجتماعية . فالدولة يمكن أن تختفى حينما تستطيع الجماعة تحقيق المبدأ الذى ينصرف الى أن « من كل بحسب قدرته ولكل حسب حاجته » . وفى هذه الحالة لا تصبح الدولة دولة سياسية ، بل تصبح مجرد وظيفة ادارية ، أى مجرد ادارة للانتاج .

(٢) راجع فى نظام التخطيط فى البلاد الاشتراكية :

GUY CAIRE "La planification" op. cit., p. 186 et s.

الوسيلة الالزامية عادة بعدد من الحوافز المادية (زيادة الاجور ، المشاركة فى جزء من الارباح ، تقديم خدمات معينة) أو المعنوية (منح الأوسمة ، الدعاية ، التكريم الرسمى .. الخ) .

ولكن الى جانب صفة الالزام السابقة ، والتى لا تصدق الابالنسبة للمشروعات العامة المملوكة للدولة ، يقوم التخطيط فى البلاد الاشتراكية على طابع توجيهى وليس أمر فيما يتعلق بتخطيط الأمور التالية :

تخطيط الاستهلاك :

فالتخطيط الآمر مهما كانت شدته لا يصل الى فرض نمط معين من الاستهلاك على الافراد ، ولذا تنهج الدولة فى هذا الصدد وسائل التخطيط الموجه السائدة فى البلاد الراسمالية كالتأثير فى مستويات لاسعار ، التأثير فى مستويات الدخول الموزعة ، فرض الضرائب .. الخ .

تخطيط العمل :

كذلك لا تنهج الدول الاشتراكية فى شأن توزيع قواها العاملة عل مختلف الفروع الانتاجية والمناطق سياسة توجيهية عمادها التفاير فى مستويات الاجور ومستويات الحوافز المادية الاخرى ، لا التوزيع الجبرى بالأمر .

تخطيط القطاعات الاقتصادية التى تتبع نظام الملكية العامة :

عرفنا أن الدول الاشتراكية تعرف ثلاثة أنواع من الملكية : ملكية الدولة ، المكية التعاونية ، والملكية الخاصة . والدولة لا تتبع فى تنفيذ خطتها الا بالنسبة للقطاعات المملوكة للدولة ، أما القطاعات المملوكة ملكية تعاونية أو ملكية خاصة فقلما تنتهج الدولة ازاءها سبيل الأمر لتنفيذ نصيبها فى الخطة الاقتصادية الشاملة ، وانما تنهج السلطات فى هذا الشان وسائل توجيهية مثل سياسة الائتمان وتوزيعه ، سياسة الضرائب ، سياسة الاسعار ، سياسة المشتريات الحكومية .. الخ .

رابعا : هدف النظام الاشتراكي هو اشباع الحاجات تبعا لاولوية يتم تحديدها فى الخطة :

١٣٢ — الهدف المباشر ، أو محرك النظام ، هو اشباع حاجات الأفراد وفقا للاولوية التى يتم وضعها فى الخطة ، وتقوم السلطة العامة ، وفقا لنظام اعداد الخطة ، بالتشاور مع كافة الوحدات الانتاجية ، والتنظيمات

الشعبية خاصة النقابات ، بوضعه أولوية هذه الحاجات . وقد سبق لنا أن ذكرنا أن أهداف الخطط المتتالية فى البلاد الاشتراكية كانت تعطى اولوية للتصنيع والتصنيع الثقيل اساسا ، وهو أمر يؤثر فى مدى اشباع الحاجات الانسانية ، خاصة الحاجات الاستهلاكية ، ويفسر هذا المسلك بالرغبة فى تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وباشباع حاجات الدفاع القومى.

غاية الأمر أنه اذا كان الباعث المحرك للنظام الراسمالى هو تحقيق أكبر كسب ممكن ، فان النظام يهدف أيضا الى اشباع الحاجات الانسانية ، كما تظهرها قوى السوق . أما فى النظام الاشتراكى فان تحديد الحاجات التى تشبع يتم عن طريق التخطيط . وبطبيعة الأمر فان السلطات العامة ، التى تقوم بوضع الخطة ، تتخذ قراراتها بمزيج من الاحساس بالمسئولية وبنظرتها العامة كما تحددها أفكارها المذهبية وقيمها الاجتماعية .

بعض الاتجاهات الحديثة فى النظم الاشتراكية المعاصرة

١٣٣ — عرفنا أن النظم الاشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج وعلى الاعتماد على التخطيط المركزى الأمر ، اى مركزية الادارية .

وقد عرفت هذه النظم بعض التطورات مازالت فى بدايتها ، ولذا فهى لا تعدو الا أن تكون فى بداية لاتجاهات عامة لم تتبلور بشكل واضح . وقد دعت الى هذه التطورات تغير الظروف التى نشأت فيها النظم الاشتراكية ففالبية النظم الاشتراكية المعاصرة قامت فى فترة تميزت بعدم لاستقرار نظرا للحروب (الحرب الأهلية فى الاتحاد السوفيتى ، وحرب التحرير فى الصين الشعبية ، والدمار الذى لحق بدول أوروبا الشرقية على اثر احتلال الجيوش النازية لها) . كذلك تميزت بأنها كانت اقتصاديات مختلفة لم تقطع شوطا كبيرا فى التصنيع . وقد فرضت هذه الأوضاع اتباع المركزية فى التخطيط و فىاعطاء الاولوية للصناعات الرأسمالية (صناعات الانتاج الثقيل) وذلك على حساب الصناعات الاستهلاكية ، مما ادى الى تضخمات جسيمة تحملها الافراد فى هذه الدولة .

وفى بداية الستينات وجدت هذه الدول أن ظروفها ، التى كانت سائدة عند قيام الاشتراكية بها ، فالنظم السياسية فى هذه الدول قد استقرت ، وقطعت هذه النظم شوطا بعيدا فى التصنيع ، خاصة التصنيع الثقيل ، وزادت الرغبة فى اعطاء المزيد من الاهتمام للسلع الاستهلاكية ، كما كثرت الشكوى من تعاظم البيروقراطية . ولذا عملت هذه الدولة الى ادخال تعديلات ، لا تغير فى نظرنا من جوهر الاسس التى يقوم عليها النظام الاشتراكى .

وتهدف هذه التعديلات الى معالجة سوء المركزية فى الادارة والتخطيط، وذلك عن طريق الأخذ ببعض الاجراءات التى تهدف الى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية ، والتوسع فى نظام الحوافز المادية (١) .

وعادة ما تنسب هذه التعديلات الى الاقتصادى السوفيتى ليبرمان ، الذى اقترح نظاما للتخطيط يعطى للمشروعات اهتماما متزايدا لتحسين الفن الانتاجى وتحسين نوعية الانتاج ، أى لزيادة الكفاءة الانتاجية .

ويتحقق ذلك اذا اعطيت المشروعات توجيهات عامة عن أنواع الانتاج المطلوب دون تحديد تفصيلى ، وان تترك مهمة تحديد ذلك تبعا لروابطها المباشرة مع المستهلكين . فالمشروع هو الذى يحدد خطته النهائية التفصيلية فى ضوء أنواع الانتاج المحددة على نحو عام . كما يرى اعطاء المشروعات جزءا من الأرباح التى تحققها ، والتى تذهب الى الميزانية العامة للدولة ، حتى تتأكد الحوافز المادية لها . كذلك دعى الى اتخاذ مؤشر الربح كمعيار للنجاح ، والا تحصل المشروعات على المبالغ اللازمة لتحويل استثماراتها دون مقابل ، بل يفرض عليها أعباء وأسعار فائدة لضمان حسن استخدام هذه الأموال .

---

(١) انظر : د. حازم الببلاوى ، المرجع السابق ص ٣١٠ - ٣١١ .

الباب الثالث

النظم الاقتصادية الانتقالية

١٣٤ — يقتضى التكلم عن النظم الاقتصادية دراسة التنظيمات الاقتصادية السائدة فى مجموعة البلاد النامية والتى تتميز اقتصادياتها بعدة خصائص ، تعرف بخصائص « التخلف الاقتصادى » . وقد استتبعت الخصائص السابقة عدة تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، لتحقيق أهداف تتعلق كلها بضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية .

والتنظيمات السائدة فى هذا الجزء من العالم ، كما سوف نعرف ، هى خليط من التنظيمات السائدة فى النظم الاقتصادية المعاصرة سواء كانت راسمالية أو اشتراكية . وبعض الدول النامية (مصر على سبيل المثال) اعلنت أخذها الاشتراكية كاطار للتنمية ، وطبقت ذلك على سياستها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأعلنت أن المرحلة التى تمر بها هى مرحلة تحول نحو النظام الاشتراكى . وبعض الدول الأخرى (الهند على سبيل المثال) لم تعلن صراحة عن اتخاذ السياسة السابقة منهاجا لها فى تحقيق سياسة تنميتها ، ولكن ضرورات التنمية فرضت عليها وجوب تدخل الدولة ، وقيام قطاع عام قوى تقوم الدولة عن طريقه بتوجيه كافة الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية وذلك فى اطار خطة عامة شاملة. ومن هنا فان التنظيمات الاقتصادية السائدة فى البلاد النامية هى خليط من التنظيمات السائدة فى البلاد الرأسمالية وفى البلاد الاشتراكية ، مما بدعونا على تسميتها بالنظم الاقتصادية الانتقالية .

انقسام العالم الى بلاد متقدمة غنية والى بلاد فقيرة :

١٣٥ — اذا كانت الثورة الصناعية التى عرفتها بلاد أوروبا فى القرن الثامن عشر ، وانتقلت منها الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فى القرن التاسع عشر ، قد أدت الى رفع مستويات المعيشة فى هذه الدولة . فانه

(١) المراجع الخاصة بالتخلف وبالتنمية الاقتصادية كثيرة .

انظر : د. محمد زكى الشافعى « التنمية الاقتصادية » الكتاب الاول ، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٦٦ . والكتاب الثانى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ .

نجم عنها ايضا ، رغبة من هذه الدول فى الحفاظ على اسباب تقدمها ، ظهور الاستعمار الذى شمل مناطق تربو على ثلثى العالم . فالحاجة الى المواد الأولية اللازمة للصناعات الناشئة من ناحية ، والى الاسواق لتصريف المنتجات التى اصبحت وفيرة من ناحية اخرى ، أدى بالدول الأوربية الى ضم أجزاء كبيرة من العالم ، واتبعت ازاءها سياسة عدوانية لخص دعائمها العهد الاستعمارى السابق ذكره .

وكانت علاقة الدول الأوربية الصناعية بمستعمراتها هى علاقة المتبوع بالتابع ، واندمجت اقتصاديات الأخيرة فى اقتصاديات الدول الصناعية ، ولصالح هذه الأخيرة .

وقد ترتب على هذا الاندماج الذى كانت فوائده تذهب لصالح البلاد الأوربية الصناعية وعلى حساب المستعمرات ، التى تحررت سياسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، تخلفها ، وبالتالى انقسام العالم الى بلاد متقدمة صناعية غنية ، وبلاد متخلفة زراعية فقيرة .

وقد ترتب على هذا الاندماج ، الذى كانت فوائده تذهب لصالح البلاد تتمثل فى ادخال الاقتصاد النقدى ، انشاء شبكات مواصلات فى شكل سكك حديدية وطرق برية ، خلق طبقة من المتعلمين لتولى شئون ادارة هذه البلاد .. الخ ، الا انه يجب الا ننسى أن هذه الفوائد لم تقصد لذاتها ؛ ولكن من أجل حسن أستغلال موارد هذه البلاد لمصالح الصناعة المتقدمة . وبحيث يمكن القول انه لولا نشأة ظاهرة الاستعمار ، لما نشأت مشكلة تخلف الجزء الأكبر من العالم وتراكم مشاكله الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذى نراه اليوم .

وأيا كان الأمر ، فاننا نجد اتساع الفارق بين الجزء من العالم المتقدم الصناعى ، والجزء الآخر المتخلف الذى لم يبدأ أو بدأ فى بداية الخمسينيات من هذا القرن ، فى التحرر السياسى والاقتصادى من السيطرة الأجنبية ، وبالتالى فى العمل على الخروج من حالة التخلف والدخول فى مرحلة النمو الاقتصادى والاجتماعى .

وأرقام متوسط الناتج الفردى فى كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية تبين مدى اتساع الهوة بين الجزءين من بلاد العالم .

١ — مجموعة البلاد المتقدمة الصناعية ، وهذه تشمل مجموعة البلاد الراسمالية ، ومجموعة البلاد الاشتراكية المتقدمة .

(أ) مجموعة لبلاد الرأسمالية ، وهذه تشمل كافة بلاد أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، واليابان ، وجنوب افريقيا . ويبلغ مجموع سكان هذه المجموعة

٧٣٢ مليون نسمة ، كما يبلغ متوسط الناتج الفردى فيها ٢٢٣٢ دولارا .

(ب) مجموعة البلاد الاشتراكية ، وتشمل الاتحاد السوفيتى ، وبلاد اوروبا الشرقية ، ومنغوليا . ويبلغ عدد سكانها ٣٣٦ مليون نسمة ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فيها ١٨٣ دولارا .

٢ ـ مجموعة البلاد النامية ، وتشمل ما دون ذلك من البلاد ، أى كافة بلاد أفريقيا (فيما عدا أفريقيا الجنوبية) ، وبلاد آسيا (فيما عدا اليابان) ، وبلاد أمريكا اللاتينية . ويبلغ سكان هذه البلاد ، فيما عدا الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية ١٥٦٦ مليون نسمة ، ويبلغ متوسط الناتج الفردى فيها ١٨٠ دولارا . ومعنى ذلك أن ٤ر٩٥٪ من سكان العالم ، هم سكان البلاد النامية ، يحصلون على متوسط للناتج الفردى يبلغ أقل من ١/١٢ من متوسط ما يحصل عليه الفرد فى البلدان الراسمالية المتقدمة ، واقل من ١/٦ متوسط ما يحصل عليه الفرد فى البلدان الاشتراكية .

خطة البحث :

١٣٦ ـ يبين مما تقدم ، أن كل الاقتصاديات القومية ليست على درجة واحدة من التقدم ، أى تتفاوت فى درجة النمو ، فهناك الاقتصاديات المتقدمة ، وهى اقتصاديات الدول الراسمالية والاشتراكية الصناعية من ناحية ، واقتصاديات الدول النامية التى يهيمن عليها الانتاج الأولى (النشاط الزراعى والاستخراجى) ، من ناحية أخرى . هذا فضلا عن أن الاقتصاديات المتقدمة تتفاوت فى درجة التقدم الصناعى ، كذلك تتفاوت الاقتصاديات النامية فى درجة التخلف الاقتصادى . وبعبارة أخرى ، فان الاقتصاديات القومية تتفاوت فى بنيانها الاقتصادى لاختلاف الهياكل أو الأبنية المشكة للبنيان الاقتصادى (هيكل الانتاج ، هيكل العمالة ، هيكل توزيع الدخل ، هيكل التجارة الخارجية .. الخ) .

ومن الطبيعى أن تختلف المشكلات التى يعانيها اقتصاد متقدم عن تلك التى يعانيها اقتصاد متخلف ، فلكل نوع من البلدان مشكلاته التى تختلف عن مشكلات النوع الآخر . ولذا كان من الطبيعى أن تختلف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلدان المتقدمة ـ اشتراكية كانت أم راسمالية ـ عن تلك التنظيمات السائدة فى البلدان النامية .

والبلاد الصناعية المتقدمة ، وقد بلغت درجة عالية من التصنيع وتمكنت من انشاء أجهزتها الانتاجية الضخمة والمتنوعة ، قادرة على استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة من موارد مادية وبشرية ، وبالتالى تتميز

بارتفاع كل من دخلها القومى ومتوسط دخلها الفردى . لذا فان المشكلة الرئيسية التى توجهها البلدان المتقدمة تتمثل فى ضمان تشغيل جهازها الانتاجى عن طريق التحكم فى الطلب الفعلى . وعلى العكس من ذلك ، تتميز البلدان النامية بعدم استغلال مواردها الاقتصادية من موارد طبيعية وبشرية بالقدر الكافى ، لذا فان المشكلة الرئيسية التى تواجهها البلدان النامية تنحصر فى ضرورة بناء جهاز انتاجى قادر على تشغيل كافة الموارد الاقتصادية .. وهذا هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية .

واختلاف المشكلات الأساسية التى تواجهها البلدان المتقدمة عن تلك التى تواجهها البلدان النامية ، لابد وان ينعكس على التنظيمات الاقتصادية السائدة .

وعلى ذلك سوف نتعرف على أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية فى فصل أول ، وعلى أهم سمات نظمها الاقتصادية القائمة فى فصل ثان .

الفصل الأول

الخصائص العامة للبلدان النامية

١٣٧ - تتميز اقتصاديات البلدان النامية بعدة خصائص تنعكس على كافة ابنيتها الاقتصادية والاجتماعية ، واهمها ما يلى :

أولا - سيادة الانتاج الزراعى والاستخراجى وتخلف الانتاج الصناعى:

تتميز اقتصاديات البلدان النامية بغلبة النشاط الأولى عليها (الزراعة والنشاط الاستخراجى) ، فبينما يزيد نصيب هذا النشاط فى مجمل الناتج القومى على ٤٠٪ فى غالبية البلدان النامية ، نجد أن هذه النسبة لا تزيد على ٢٠٪ فى البلدان المتقدمة ، بل تنخفض عن هذه النسبة فى بعض الدول الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة .. الخ) . وعلى العكس ، فان نصيب الصناعة فى البلدان النامية يقل عن ٢٥٪ ، فى مقابل نسبة تزيد على ٥٠٪ فى البلدان المتقدمة . ولذا يقال أن البلاد النامية هى البلاد الزراعية او الاستخراجية ، وأن البلاد المتقدمة هى البلاد الصناعية . وهذه الصفة لاقتصاديات البلدان النامية تؤدى بدورها الى عدة نتائج تنعكس مباشرة على نظمها الاقتصادية ، أهمها ما يلى :

١ - عدم تنوع المهن والحرف نظرا لأن ذلك يرتبط بتطور القطاع الصناعى الذى يسبب بدوره تطورا فى قطاع الخدمات . ويترتب على ذلك

أن الجزء الأكبر من القوى العاملة تتركز فى القطاع الزراعى .

٢ — لا تتميز انتاجية كل من العمل وراس المال بالارتفاع فى القطاع الزراعى كما هو الحال فى قطاع الصناعة والخدمات . وتفسير ذلك أن العمل الزراعى لا يحتاج الى قدر مرتفع من المهارة ، ولا يحتاج الى قدر كبير من رأس المال ، فضلا عن أنه يتميز بالطبيعة الموسمية .

٣ — لا يأخذ جزء مهم من الدخول الزراعية الشكل النقدى بسبب انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتى ، ومعنى ذلك أن جزءا من الانتاج الزراعى يهدف الى خدمة للحاجات الاستهلاكية للقائمين به ، ولا يذهب الى السوق .

٤ — تخصص غالبية البلدان النامية فى انتاج سلعة أو سلعتين زراعية او استخراجية بغرض التصدير للخارج ، مما يزيد علاقة التبعة بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المتقدمة ، وهو يستتبع ايضا عدم حصولها على نصيب عادل من فوائد التبادل التجارى الدولى .

ثانيا — ارتفاع أهمية التجارة الدولية لاقتصاديات الدول النامية :

وهذه الصفة تكون نتيجة لسيادة الانتاج الزراعى والاستخراجى ، مما يجعل هذه الاقتصاديات غير متكاملة ، فهى تتخصص فى انتاج سلعة أو اكثر تكون معدة للتصدير . وينجم عن ذلك أن البلدان النامية تكون معتمدة على التجارة الخارجية لتصريف السلع الأولية التى تخصصت فى انتاجها للسوق العالمى ولاستيراد حاجاتها من السلع الأخرى التى لا تنتجها بسبب عدم تنوع جهازها الانتاجى . وهذا ما يعبر عنه بارتفاع درجة انفتاح اقتصاديات البلاد النامية على السوق العالمى ، اى أن قيمة كل من الصادرات والواردات تشكل نسبة مرتفعة من الناتج القومى . وينجم أيضا عن ذلك أن اقتصاديات هذه البلاد تكون تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة، مما يستتبع عدة نتائج سيئة اهمها ما يلى :

١ — تكون اقتصاديات البلاد النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة التى تعرفها البلاد المتقدمة ، والتى تنتقل عن طريق التجارة الخارجية .

٢ — انهيار معدل التبادل التجارى للدول النامية ، وكان يعتقد أن هذه الظاهرة قاصرة على صادرات المواد الأولية ، ولكن سرعان ما ظهرت بالنسبة لصادراتها من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة ، والتى تشكل غالبيتها من السلع الاستهلاكية ، خاصة منتجات الغزل والنسيج .

٣ - عجز ميزان المدفوعات لغالبية البلدان النامية ، نتيجة لعدم ميل حصيلة صادراتها للارتفاع ، من ناحية ، ولميل وارداتها للارتفاع الشديد ، من ناحية اخرى . وسبب قلة ميل حصيلة الصادرات للارتفاع يرجع الى عدم تنوع المنتجات المصدرة ، فهى تتشكل اساسا من المنتجات الأولية ، والى انخفاض أسعار هذه المنتجات فى السوق العالمية . وسبب اتجاه الواردات الى الارتفاع يرجع لى كثرة حاجات البلدان النامية من المنتجات المصنعة خاصة السلع لاستثمارية للازمة للتكوين الراسمالى ، بل والى المنتجات الغذائية التى اصبحت الحاجة اليها شديدة فى السنوات الأخيرة . كما يرجع الى ارتفاع أثمان هذه الواردات بالمقارنة بأثمان صادراتها .

ثالثا - وجود موارد بشرية ومادية معطلة :

ويرجع ذلك الى عدم توافر الجهاز الانتاجى الكافى لتشغيل هذه الموارد . وعدم توافر الجهاز الانتاجى يرجع الى عدم توافر الأنشطة المنتجة للسلع الراسمالية ، وتخلف الفن الانتاجى ، وضآلة موارد التمويل المحلية، وانخفاض الميل للاستثمار الفردى .. الخ .

ويزيد من هذه المشكلة تعقيدا ميل السكان فى البلاد النامية للتزايد بمعدل مرتفع ، اكبر من تلك الذى تعرفه البلاد النامية ، ويستتبع هذه الزيادة تدهور نصيب الفرد من الأراضى الزراعية ، والذى ادى الى عدة نتائج سيئة على الهياكل الزراعية فى البلاد النامية أهمها ما يلى :

١ - زيادة تفتيت الاستغلالات الزراعية ، مما يستتبع ضعف خصوبتها بسبب الزراعة الكثيفة ، مما يسبب بدوره فقدانا لمجهود العمل.

٢ - ضعف مستوى الفن الانتاجى ، بسبب الكثافة السكانية على الأرض الزراعية من ناحية ، ولعدم تقدم فروع الصناعة التى تقدم وسائل الانتاج الحديثة والكفيلة برفع المستوى الانتاجى (الآلات الزراعية ، الأسمدة ، المبيدات .. لخ) .

٣ - الحفاظ على دورة زراعية ، وبالتالى على حاصلات زراعية تفى بحاجة الاستهلاك الذاتى للقائمين بالانتاج .

٤ - ظهور الباطلة بين عدد كبير من العمال الزراعيين سواء كانت هذه البطالة موسمية ، للطبيعة الموسمية للعمل الزراعى ، أو بنيانية نتيجة للانخفاض المستمر فى نصيب العامل الزراعى من الأراضى الزراعية .

رابعا – انخفاض كل من الدخل القومى والدخل الفردى :

العوامل السابقة تفسر انخفاض الدخل القومى ، وبالتالى انخفاض الدخل الفردى . ويؤدى ذلك الى انخفاض كل من مستوى الاستهلاك والادخار ، وما يعنيه ذلك من انخفاض المستوى الصحى والثقافى والتعليمى .. الخ .

ويعنى كذلك انخفاض الطلب على أموال الاستهلاك ، كما يعنى انخفاض الموارد اللازمة للاستثمار

ويلاحظ أيضا أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومى ، فان هيكل توزيع الدخل يتميز بسوء التوزيع نظرا لسوء توزيع الملكية الزراعية واتساع الهوة فى هيكل الأجور بين الحد الأدنى والحد الأقصى .

خامسا – تخلف النظم الاجتماعية والسياسية :

تعتبر البلدان النامية بلادا متأخرة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، بمعنى أن نظمها الاجتماعية والسياسية السائدة ، ما زالت غير مستقرة وعرضة لتقلبات عنيفة ، فهى تقوم على تحكم فئة قليلة العدد فى الثروة وفى الأوضاع السياسية .

وهذه الأوضاع الأخيرة لا تخلق الجو الصالح لبدء حركة التنمية الجادة . ولذا يجب تغيير هذه الأوضاع عن طريق تدخل الدولة ، وهذا ما يتطلب بدوره دولة قوية تعمل فى ظروف من الاستقرار السياسى والاجتماعى .

سادسا – انخفاض المستوى العلمى والفن الانتاجى :

من الملاحظة أن المستوى العلمى فى البلدان النامية منخفض عنه فى البلدان المتقدمة . ومن مظاهر ذلك ارتفاع نسبة الأميين ، وانخفاض نسبة المتعلمين ، خاصة هؤلاء الذين يتطلبهم جهاز الانتاج . ونتيجة لذلك فان هذه البلاد تشكو من ندرة العمال المهرة ، ومن نقص الكفايات الفنية والادارية .

وبالاضافة الى ذلك فان الفن الانتاجى المستخدم بدائى ومتخلف بالنسبة لما هو فى البلاد المتقدمة . ويتضح ذلك من ضيق الأخذ بتقسيم العمل وبآليته . وبتنظيمه تنظيما علميا ومهنيا وانسانيا .

الخصائص السابقة تشكل السمات العامة للتخلف الاقتصادى ، وهى تعكس فى نفس الوقت أسباب هذا التخلف . ونظرا لتزايد الاهتمام

بمشاكل التخلف الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانيـة على اثر ازدياد حركات التحرر السياسى ، والاستقلال الوطنى ، ونتيجة للاتصال المتزايد بين الشعـوب ، مما ترتب عليه ادراك الفـروق الشاسعـة فى مستويات المعيشة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . ونظرا الى أن عملية التنمية تتطلب تدخل الدولة من أجل خلق الجو الصالح لبدئها ولاستمرارها ، فقد نجم عن هذا التدخل اتسام النظم الاقتصادية فى البلاد النامية بعدة سمات ، نتولى ايجازها فى الفصل الثانى من هذا الباب .

الفصل الثانى

السمات الهامة للنظم الاقتصادية فى البلدان النامية

١٣٨ — لا يمكن القول بأن هناك تنظيم خاص بكافة البلدان النامية ، فهى تستخدم أساليب متعددة مشاكلها الاقتصـادية . ومـع ذلك فان خصائص اقتصاديات هذه الدول والسابق بيانها ، ومحاولتها الخروج من حالة التخلف والقيام بالتنمية لابد وأن تؤثر على تنظيماتها الاقتصادية .
ولعـل أهم السمات التى تتميز بهـا النظم الاقتصـادية فى البلدان النامية تتلخص فيما يلى :

أولا — ازدياد تدخل الدولة من أجل انجاح عملية التنمية :

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوب تدخل الدولة لتغيير الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة فى البلدان النامية، وذلك من اجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية . ويظهر هذا التدخل عن طريق القيام بالاصلاح الزراعى الذى يهدف الى تغيير هيكل الملكيات الزراعية ، وكذلك للتـأثير على نمط النمو الـكافى ، وللتـأثير على نمط الاستهلاك ، بل وعلى العادات والتقاليد السائدة والتى تشكل عائقا ضد النمو .

وتعتبر المهمة السابقة من اصعب مهام التنمية الاقتصادية ، واليهـا ينسب الفشل الذى عرفته كثير من البلدان النامية فى انجـاح خططهـا الخاصة بالتنمية .

ويلزم أيضا تدخل الدولة لانشاء الأنشطة الاقتصادية الأسـاسية اللازمة للتوسع الزراعى ، ولخلق الصناعات الحديثة ، وهذه تتمثـل فى مرافق الرى والصرف ، والطاقة ، والنقل والمواصلات . كما يلزم تدخلها

لانشاء المرافق الاجتماعية الأساسية والتى لا يتصور عملية التنمية بدونها وهى مرافق الصحة والتعليم والثقافة .

ويلاحظ ان تدخل الدولة المتزايد ، والذى يفوق تدخل الدولة فى البلاد الراسمالية ، ويقل عنه فى البلاد الاشتراكية ، يهدف بصفة أساسية الى تهيئة الظروف المناسبة والى العمل على خلق الجهاز الانتاجى المتقدم . وعلى العكس نجد أن تدخل الدولة فى البلاد الراسمالية يهدف الى ضمان تشغيل جهازها الانتاجى المتقدم ، عن طريق التحكم فى مستوى النشاط الاقتصادى اللازم لهذا التشغيل . اما تدخل الدولة فى البلاد الاشتراكية فيفسر بأسباب ايديولوجية ، والتى ترى ، كقاعدة عامة ، وجوب تحقق الملكية العامة لوسائل الانتاج .

ثانيا ـ نشأة قطاع عام قوى :

قلنا ان تدخل الدولة فى البلدان النامية يفسر بخلق الجو المناسب لبدىء عملية التنمية ، من ناحية ، وبالعمل على خلق الجهاز الانتاجى القادر على استغلال الموارد المعطلة فى هذه البلاد .

وقد قامت معظم الدول النامية . بانشاء المشروعات العامة والتى تشكل القطاع العام . وسبب نشأة القطاع العام يرجع الى ما يلى :

(أ) عدم وجود الخدمات الأساسية Infrastructure éconemique مثل الطرق ووسائل النقل ، الطاقة ، الرى والصرف . وهذه الخدمات تتميز بأنها لا تعطى عائدا مباشرا ، وانما تعطى عائدا على المدى الطويل . كذلك تتميز بأنها ذات وفورات خارجية ، اى مفيدة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى . لذا فان القطاع الخاص لا يرغب أو لا يقوى على القيام بها .

(ب) يقع على عاتق الدولة مهمة تحويل الهياكل الاقتصادية فى البلدان النامية (هيكل الانتاج ، هيكل العمالة ، هيكل التجارة الخارجية ..الخ) . وهذا التحويل يتمثل فى تغييرها من هياكل يغلب عليها الطابع الزراعى الى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعى . والدولة تقوم بذلك عن طريق استثمارها العام .

(جـ) ادى المتقدم التكنولوجى الى كبر حجم الوحدة الانتاجية المثلى فى

كثير من القطاعات الاقتصادية ، وهو أمر يصعب معه على النشاط الخاص تدبير وسائل التمويل اللازمة لقيام هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة ، خاصة وان هذه البلاد تتميز بضعف مستوى الادخار الفردى ، وبعدم وجود اسواق مالية تكفل حاجات التمويل .

ويمثل القطاع العام فى كثير من الدول النامية التى اختارت الاشتراكية طريقا لتحقيق التنمية ، كما هو الحال فى مصر (١) ، اهمية تفوق اهمية القطاع العام البلاد الرأسمالية (يقوم القطاع العام فى مصر بانتاج حوالى ٦٠٪ من الناتج القومى) .

ثالثا ـ الأخذ بنظام الخطة القومية :

تأخذ غالبية البلدان النامية ، وقد ادركت مدى التخلف الذى تعانى منه ، ومدى عجز مؤسساتها ونظمها للقيام بالتنمية ، بنظم التخطيط .

ونظم التخطيط السائدة فى هذه البلاد لا يعد ، كما هو الحال فى البلاد الاشتراكية بديلا عن نظام السوق ، حيث تقوم الأسواق فى هذه الدول وتقوم ، الى حد ما ، بالمهمة التى تقوم بها فى البلاد الراسمالية .

ومع ذلك فيلاحظ أن السوق فى البلاد الرأسمالية تعجز عن القيام بوظائفها على النحو المعروف فى الدول المتقدمة . فهناك جمود كبير فى العلاقات ، وتيار المعلومات والبيانات لا ينتقل بسهولة حتى يمكن للسوق من ترجمة التغيرات التى تحدث فى ظروف الطلب والعرض ، وهكذا يندر أن نجد الاثمان السائدة فى السوق معبرة عن القدرة الحقيقية للموارد ، وقل أن يتوافر لها السياسة اللازمة لنقل التغيرات ، وقل أن يتأثر سلوك الوحدات الاقتصادية نتيجة لتغيرات الاسعار ، وتدل تجربة التخطيط فى البلاد النامية على وجود عقبات كبيرة (٢) تقف أمام نجاحها بعضها يرجع الى الظروف السياسية والاجتماعية والتى تتطلب قيام دولة قوية قادرة

---

(١) انظر فى اهمية القطاع العام فى مصر ، مؤلفنا :

« المالية العامة » الجزء الاول ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٨ .

(٢) انظر فى اسباب فشل التخطيط فى البلاد النامية ، مقالنا التالى :

"De certaines critiques de la planification dans les pays en voie de dévéloppement".

مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٧٤ ، العدد الثالث ، ص ٥٣ ـ ١١١ .

على اتخاذ الاجراءات الأولية اللازمة لعملية التنمية (الاصلاح الزراعى ، التأثير على النمو السكانى ، اقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية التى تشارك فى تحديد أهداف الخطة والرقابة على تنفيذها .. الخ) ، والبعض الآخر يرجع الى عقبات فنية وادارية ، مثل نقص البيانات وعدم سلامتها ، عدم وجود القدرة الفنية والاخلاقية على القائمين بتنفيذ الخطة، تخلف الجهاز الادارى .. الخ .

وهكذا نجد أن ظروف التخلف الاقتصادى تنعكس بدورها على التنظيم الاقتصادى السائد ، ويمكن القول أن هذه الدولة تمر بفترة انتقال هامة من اقتصاديات زراعية الى اقتصاديات صناعية .

القسم الثـــانى

نظــرية الانتــاج

مقـدمة

تعريف الانتاج :

١٣٩ ـ عرفنا أن الانتاج هو تفاعل يحدث بين الطبيعة والانسان ، يحصل من خلاله الانسان على الوسائل المادية ، أى الأموال ، لكى يستخدمها فى اشباع حاجاته . وبذلك يهدف الى خلق المنافع . وهـو يتطلب قيام الانسان ببذل نشاط ليطوع به الموارد الطبيعية ، وليحولها الى أمـوال صالحة لاشباع حاجاته .

هذا النشاط قد ينصب على تغيير خصائص الموارد الطبيعية . وعلى نقلها من مكان الى مكان آخر تكون فيه الحاجة اليها أشد ، أو على نقلها من زمان الى زمان آخر تكون الحاجة اليها أشد ، ويكون ذلك عن طريق التخزين .

---

(١) لقد احتلت فكرة « المفهوم الفنى للانتاج » مكانا بارزا فى الفكـر الاقتصـادى ، وترتبت على الأخذ بها نتائج مهمة .

فالمذهب الطبيعى الذى كان سائدا فى فرنسا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر (أهم مفكريه فرنسوا كيناى F. Quesnay) . كان يقصر النشاط الانتاجى على الزراعة ، والعمل المنتج على العمل الزراعى . وبذا فان الانتاج لا يشمل الا انتاج السلع الزراعيـة (الانتاج المادى) ، أما انتاج السلع الصناعية ، وكذلك انتاج الخدمات فلا يعدان من قبيل الانتـاج .

كذلك فان المذهب الحر تردد فى اعتبار الخدمات من قبيل الانتاج ، فآدم سميث A. Smith وهو اقتصادى انجليزى ، ويسمى أحيانا بمنشىء علم الاقتصاد (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) ، وسع من مفهوم الانتاج ليشمل الانتاج المادى للسلع الصناعية ، باضـافة الى السلع الزراعية . ولكنه تردد فى اعتبار أعمال النقل والتوزيع (التجارة) من قبيل الانتاج لانها لا تتضمن تحويلا للموارد الطبيعية ، وينجم عنه انتاج يأخذ الصورة المادية .

أما جون ستيوارت ميل ، وهو اقتصادى انجليزى (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) من انصار المذهب الحر ، فوسع من مفهوم الانتاج ليشمل ، فضلا عن الانتـاج المادى للسلع ، الخدمات

المعنى السابق للانتاج هو المعنى الاقتصادى للانتاج . الا أنه يشار احيانا لمعنى آخر للانتاج يسمى «المفهوم الفنى للانتاج» (١) . وهذا الأخير يقصر معنى الانتاج على كل نشاط انسانى يتضمن تحويلا للموارد الطبيعية وينجم عن ذلك اشباعا للحاجات ، اى خلقا للمنافع . وعلى ذلك فان المفهوم الفنى للانتاج يضيق من نطاق الأنشطة الانتاجية ، اذ أنه يقصر ذلك على النشاط الانسانى الذى يسلط على الموارد الطبيعية بغرض اشباع الحاجات، وينجم عن ذلك النشاط تغيير فى شكل الموارد الطبيعية ، وذلك فى صورة سلع مختلفة عن الموارد الطبيعية التى استخدمت فى انتاجها أو فى صورة سلع جديدة .

ومن الواضح أن «المفهوم الفنى للانتاج» يقصر معنى الانتـاج على الانتاج المـادى للسلع . أما انتاج الخدمات ، وهو يتضمن نشاطا انسانيا ويسلط على الموارد الطبيعية بغرض اشباع الحاجات ، فانه لا يـدخل ضمن الانتاج ، لأنه لا يتضمن تحويلا للموارد الطبيعية وتغييرا فى شكلها أو خصائصها المادية ، وبالتالى لا ينجم عنه سلعا .

=

و « المفهوم الاقتصادى » للانتاج أوسع ، بل واكثر دقة من « المفهوم الفنى للانتاج » ، ذلك أن الغرض من الانتاج هو اشباع الحاجات ، اى خلق للمنافع ، ونتيجة فان أى نشاط انسانى يسلط على الموارد الطبيعيـة ، وينجم عنه أشباع للحاجات ، أى خلقا للمنافع ، فانه يعد انتاجا .

التى تؤدى الى خلق منفعة وبالتالى زيادة قيمة السلعة ولا يمكن فصلها عن السلعة . ومثل ذلك اعمال نقل وتوزيع السلع .

اما اعمال المهن الحرة (الاطباء ، المحامين .. الخ) فانها ، وان أدت الى خلق منافع ، الا أن هذه المنافع ليست لصيقة بانتاج مادى ، وعلى ذلك فلا تعد منتجة .

وقد سبق أن عرفنا أن البلاد الاشتراكية ، مازالت تأخذ بالمفهوم الاخير للانتاج . فهى لا تدخل فى حساب الناتج القومى الا الانتاج المادى والخدمات التى تتصل اتصالا وثيقا بالانتاج المـادى .

الا أن المفهوم الحديث للانتاج يوسع من الانتاج ليشمل الانتـاج المـادى والخدمات ، مادامت تؤدى الى خلق منافع . وعلى ذلك فان خدمات المهن الحرة الاطباء ، المحامين ، المعلمين .. الخ) . فانها تؤدى الى خلق منافع ، وتؤثر بطريق غير مباشر على الانتاج المادى للسلع ، وبالتالى فهى تدخل فى مفهوم الانتاج .

راجع فى تفصيل ذلك :

H. Guitton : "Economie politique", Dalloz, tome I, 1956, pp. 180-187.

وتبعا لذلك ، فانه يدخل فى مفهوم الانتاج كل نشاط انسانى يترتب عليه اشباع للحاجات ، أى خلق للمنافع ، سواء نجم عن هذا النشاط سلعا قابلة لاشباع الحاجات ، أم لم ينجم عنه سلعا ، وانما سهل من أمر اشباع الحاجات . ولذا فانه يعد من قبيل الانتاج أعمال نقل السلع أو أعمال توزيع السلع .. الخ ، وكافة أنواع الخدمات التى لا تأخذ الشكل المادى (١) .

القطاعات الأساسية للانتاج :

١٤٠ — الزراعة والصناعة يمثلان القطاعان الأساسيان للانتاج . والانتاج الزراعى يتمثل فى كل نشاط انسانى يهدف الى استغلال الأرض عن طريق زراعتها ، والى استغلال الثروة الحيوانية . وبذا يمكن التمييز بين الانتاج الزراعى النباتى ، والانتاج الزراعى الحيوانى . ويهدف الانتاج الزراعى الى اشباع حاجات الانسان من المواد الغذائية وغيرها ، وكذلك اشباع هذه الحاجات ، بطريق غير مباشر ، عن طريق توريد المواد الأولية للزراعة التى تدخل فى انتاج كثير من السلع الصناعية (الالياف الطبيعية مثل القطن والكتان والحرير والأخشاب .. الخ) .

ويمثل النشاط الزراعى النشاط التقليدى للانسان ، بمعنى أن الناتج القومى كان يتكون فى معظمه ، أن لم يكن كله ، من المنتجات الزراعية ، وذلك فى المجتمعات البدائية . وفى الوقت الحاضر ، يشكل الناتج الزراعى جزءا مهما من الناتج القومى الاجمالى للبلاد النامية ، ويغلب على البنيان الانتاجى فى هذه البلاد الطابع الزراعى .

---

(١) نستطيع الآن ان نستنتج انه لكى تكون بصدد انتاج ، يجب أن يؤدى النشاط الانسانى الى خلق منافع (اشباع الحاجات) .

وعلى ذلك فلو ترتب على هذا النشاط انتاج سلع مادية ، ولكن لم نشبع هذه السلع حاجات انسانية ، أى لم ينجم عنها خلق للمنافع فانها لا تعد من قبيل الانتاج . فلو أن منتجا قام بانتاج سلعة معينة ، ثم تغيرت بعد ذلك أذواق المستهلكين ، وبالتالى أصبحت غير صالحة لاشباع الحاجات ، فان هذا الانتاج المادى لا يعد من قبيل الانتاج .

ومن البديهى أن المثل السابق نظرى بحت ، وتهدف به توضيح فكرة أن الهدف من الانتاج هو خلق المنافع .

انظر :

A. Barrdre : «La production» dans «Traité d'économie politique», tome I, op. cit, p. 438.

ويعد ذلك من سمات التخلف الاقتصادى لما يتصف به الانتاج الزراعى من الخصائص التالية (١) :

(أ) الناتج الزراعى يأخذ فى جزء منه الشكل الانتاجى العينى ، أى انه يهدف فى جزء منه الى اشباع حاجة القائمين بالانتاج ، وبالتالى يخدم الاستهلاك الذاتى . ونتيجة فان جزءا غير يسير من الناتج الزراعى لا يذهب الى السوق ، ولا يسمح بتكوين دخول نقدية . وهذا الوضع يضعف الحافز على الانتاج .

(ب) الطبيعة الموسمية للنشاط الزراعى تؤدى الى عدم انشغال القائمين بالزراعة فترة كبيرة من السنة ، وبالتالى يكونون بدون عمل ، وهو امر ينجم عنه ضعف انتاجية عنصر العمل ، بل والى ظهور البطالة بأنواعها المختلفة (البطالة الهيكلية ، البطالة الموسمية ، البطالة المقنعة) . وينجم عن ذلك كله انخفاض للناتج القومى ومستوى الدخل الفردى .

(جـ) يتميز النشاط الزراعى بأنه لا تطلب الا قدرا زهيدا من الخبرة والمهارة لليد العاملة ، وهو امر يؤدى الى انخفاض وحدات راس المال المستخدمة فى النشاط الانتاجى بالمقارنة بوحدات العمل . وينجم عن ذلك انخفاض انتاجية عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض) وعدم انتشار التقدم الفنى فى كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

أما النشاط الصناعى فيتمثل فى كل نشاط انسانى يهدف الى تحويل المواد الأولية ، سواء من أصل زراعى أو من اصل منجمى (المعادن بالمعنى الواسع) الى سلع تشبع الحاجات الانسانية بطريق مباشر أو غير مباشر .

والانتاج الصناعى يشكل ، فى البلاد المتقدمة ، الجزء الأكبر من الناتج القومى ، ويغلب على البنيان الانتاجى فى هذه البلاد الطابع الصناعى .

ويعد ذلك من خصائص التقدم الاقتصادى للاسباب التالية :

(أ) يتميز الناتج الصناعى بأنه يتم بصفة أساسية من اجل السوق ، وليس من اجل استهلاك القائمين به . ويترتب على ذلك اتساع نطاق السوق فى داخل الاقتصاد ، مما يستتبع زيادة الدخول النقدية ، وقيام الحوافز على العمل وزيادة الانتاجية .

---

(١) راجع فى خصائص القطاع الزراعى :

R. Nurkse : Problems of capital formation in underdeveloped countries. Oxhord, 1958, p. 32 et s ; M. Bosrup : «The conditions of agricultural growth.» London, 1965, p. 118 et s.

(ب) يتضمن النشاط الصناعى عديدا من المهن والحرف (الصناعات الغذائية ـ الغزل والنسيج ـ الكيماوية والبتروكيماوية ـ الميكانيكية ـ الكهربائية ـ التشييد .. الخ) ، وهى تتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة مما يستتبع وجوب انتشار التعليم . وينتج عن ذلك ارتفاع فى انتاجية العمل مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى فى مجموعه ، وارتفاع فى مستوى معيشة الأفراد .

(ج) يتميز النشاط الصناعى بأنه يتطلب وحدات من راس المال كبيرة بالمقارنة الى وحدات العمل ، وهذا يؤدى بدوره الى رفع فى انتاجية عناصر الانتاج ، مما يستتبع زيادة فى الناتج القومى . كذلك فان الأنشطة الصناعية المختلفة تتطلب قدرا مرتفعا من التقدم التكنولوجى . (التطبيقات العملية للتقدم العلمى) ، وتضمن فى الوقت نفسه النمو المطرد فى مستوى التقدم التكنولوجى فى كافة الأنشطة الاقتصادية .

(د) يؤدى التطور الصناعى الى تطور مماثل فى القطاع الزراعى ، باعتبار أن الأخير يشكل السوق الطبيعى للناتج الصناعى ، وفى نفس الوقت يعتبر المورد الرئيسى للقطاع الصناعى للمواد الأولية التى تلزمه . والتطور الصناعى يؤدى الى تطور مماثل فى قطاع الخدمات .

أما النشاط الانتاجى للخدمات فيتمثل ليس فى الانتاج المادى للسلع، وانما فى تسهيل مهمة السلع فى اشباع الحاجات . ويلاحظ أن جزءا من الانتاج الخدمى يتصل اتصالا وثيقا بالانتاج السلعى مثل خدمات النقل والمواصلات والتوزيع . والجزء الآخر يلزم لتكوين الخبرات والمهارة اللازمين لليد العاملة ، وفى المحافظة عليها ، ومثل ذلك خدمات التعليم والصحة والثقافة .. الخ .

ويلاحظ أن النشاط الانتاجى للخدمات يتطور ويتسع تبعا لمقدار التطور الذى يعرفه النشاط الصناعى فى البلد . ويتميز هذا النشاط ، تماما كالنشاط الصناعى ، بارتفاع انتاجية عناصر الانتاج بالمقارنة الى النشاط الزراعى ، وارتفاع مستوى التقدم الفنى الذي يعرفه هذا النشاط .

الأنواع المختلفة للانتاج :

١٤١ ـ عرفنا انه يمكن التمييز بين نوعين من الانتاج : الانتاج الطبيعى أو العينى ، والانتاج السلعى أو النقدى . والنوع الأول من الانتاج نحصل عليها حينما يقوم الانسان بالنشاط الانتاجى لكى يحصل على سلع تخدم استهلاكه هو واسرته . وعلى ذلك فان الشخص ينتج من أجل استهلاكه ،

وهو يستهلك ما ينتج . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الانتاج يعرف بالاقتصاد العينى أو الطبيعى . وتتميز البلاد النامية بأن جزءا مهما من انتاجها يأخذ الشكل العينى ، ويعتبر ذلك سمة من سمات التخلف الاقتصـــادى (١) .

والنوع الثانى من الانتاج (الانتاج السلعى أو النقدى) ، وهو الغالب الاعم فى الاقتصاديات المعاصرة ، تتحقق عندما يكون الغرض الأساسى من الانتاج الحصول على سلع من أجل السوق . وعلى ذلك فالقائمون بالانتاج يقومون ببيع المنتجات فى السوق ، ويحصلون فى مقـــابل ذلك على اثمـــان ويشترون بحصيلة هذه الاثمان كلها أو بعضها الأموال الأخرى التى يرغبون فى شرائها .

وعلى ذلك فان الغرض من الانتاج مبادلته فى السوق ، والحصول من وراء ذلك على دخول ، ويتم فى تلك الحالة تقويم الانتاج بالنقود ، وهذا النوع من الانتاج سواء الانتاج السلعى أو النقدى . والاقتصاد الذى يسود فيه هذا النوع من الانتاج يعرف بالاقتصاد النقدى كما هو الحال فى البلاد المتقـــدمة .

كذلك يتم التمييز بين نوعين من الانتاج : انتاج أموال الاستهلاك ، وانتاج أموال الانتاج . النوع الأول من المنتجات هى التى تصلح للاشبـــاع المباشر لحاجات الانسان ، ولذا فهى تسمى الأموال المبـــاشرة أو أموال الاستهلاك .

امـــا النوع الثـــانى من المنتجات فهى لا تكون صالحة مباشرة لاشباع الحاجات ، وانما تلزم لانتاج النوع الأول من الاموال ، ومن ثم فهى تؤدى الى اشباع الحاجات الانسانية بطريق غير مباشر .

---

(١) قدرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للامم المتحدة ، نصيب الانتاج العينى او الطبيعى الذى لا يذهب الى السوق ، وبالتالى لا يأخذ الشكل النقدى ، فى بعض البلاد الافريقية ، وذلك كنسبة مئوية من اجمالى الناتج القومى لسنة ١٩٦٦ ، كالاتى :

	%
تونس	١٢ر٠
مصر	١٨ر٠
ساحل العاج	١٧ر٤
تنزانيا	٣٠ر٥
أوغندا	٢٦ر٣

=

والتفرقة السابقة يترتب عليها كثير من النتائج الاقتصادية البالغة الأهمية ، نظرا للعلاقات المتشابكة التى تقوم بين القطاعات الاقتصادية التى تقوم بانتاج أموال الاستهلاك ، وتلك التى تقوم بانتاج أموال الانتاج. وسوف نتعرف على بعض هذه النتائج حينما ندرس نظرية رأس المال .

وكقاعدة عامة ، ترتفع نسبة أموال الانتاج فى مجموع الناتج القومى فى البلاد المتقدمة ، ويعد ارتفاع هذه النسبة سمة من سمات التقدم الاقتصادى . وعلى العكس ، تنخفض نسبة أموال الانتاج من اجمالى الناتج القومى فى البلاد النامية ، ولذا فهى تعتمد على الخارج فى الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية . ويعد انخفاض هذه النسبة احد سمات التخلف الاقتصادى ، وأحد اسباب تبعية الاقتصاد المتخلف على البلاد المتقدمة .

خطة البحث :

١٤٢ - سوف تنقسم دراستنا لنظرية الانتاج الى قسمين رئيسيين : يتناول القسم الأول دراسة عوامل الانتاج ، وهى العمل وراس المال والموارد الطبيعية . والقسم الثانى يتناول لتأليف بين عوامل الانتاج ، واقتصاديات المشروعات ، وعلى ذلك سوف نخصص لدراسة كل قسم بابا مستقلا .

الباب الأول : عوامل الانتاج .

الباب الثانى : التأليف بين عوامل الانتاج .

= ومن المعلوم أن ارتفاع نسبة الانتاج الطبيعى تعطى اثارا سيئة على كل من حوافز الادخار ، الاستثمار ، الانتاج ، وكذلك على فعالية السياسة الاقتصادية ، ومن المتفق عليه أن هذه النسبة تتناقص مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادى .

E. C. A.: «Preliminary study on non-monetary transactions in Africa,» 1971, p. 7.

الباب الأول

عوامل الانتــاج

عوامل الانتــاج :

١٤٣ - يعتبر كل من يشارك فى العملية الانتاجية عاملا من عوامل الانتاج ،وقد درج اغلب الكتاب على رد عوامل الانتاج العينية الى ثلاثة عوامل : العمل ، وراس المال ، والموارد الطبيعية (الطبيعة) . ويلزم للحصول على الانتاج ، تضافر عوامل الانتاج السابقة كلها أو بعضها .

وقد عرفنا أن العمل هو الجهد الواع والهادف الذى يساطه الانسان على الموارد الطبيعية من أجل تطويعها لخدمة حاجاته . وينبغى أن يكون هذا الجهد على شيء من الرقابة والانتظام حتى يسمى عملا .

ويقصد بالموارد الطبيعية كل منحة من الطبيعة لا دخل للجهد الانسانى فيها .. كالأراضى الصالحة للزراعة ، والغابات ، والثروة المعدنية ، والثروة المائية .. الخ . ويقصد برأس المال السلع الناتجة عن تضافر العمل وراس المـال ، وتكون أدوات الانتاج (سلع الانتاج) .. كالأدوات ، ومبـانى المصانع ، والسلع غير تامة الصنع ، والمواد الأوليـة مادامت قد تجاوزت صورتها الأولية .. الخ .

ويرى فريق آخر من الكتاب اضافة التنظيم كعـامل من عـوامل الانتاج . ويقصد أحيانا بالتنظيم الادارة العليا للمشروع الانتاجى ، وأحيانا اخرى يقصد به مجرد تحمل المخاطر المرتبطة بادارة المشروع . واهمية اعتبار التنظيم عاملا من عوامل الانتاج هو تبرير الأرباح التى يحصل عليها ملاك المشروعات الانتاجية ، الذين يقومون بالتاليف بين عناصر الانتـاج من أجل الحصول على الربح . الا أننا نرى أن التنظيم ما هو الا نوع من انواع العمل يقوم بأعمال ادارة المشروع .

ويرى فريق آخر من الكتاب ان عناصر الانتاج يمكن ارجاعها الى كل من عنصر العمل وعنصر الطبيعة ، وذلك على اعتبار ان رأس المـال يمكن أن يرد بدوره الى تضافر العمل والطبيعة ، وان التنظيم ليس الا نوعا من انواع العمل .

ويرى فريق آخر انه يمكن ضم الطبيعة الى عنصر راس المـال ، وبالتالى يمكن أرجاع عوامل الانتاج الى عاملين هما العمل وراس المـال . ويجد هذا الرأى تبريره فى ان الموارد الطبيعية المتمثلة اساسا فى الأرض لا يمكن الاستفادة منها الا عن طريق تدخل العمل وراس المـال .

الأهمية النسبية لعوامل الانتاج :

١٤٤ - يرجع ، فى نظرنا ، الخلاف السابق فى تحديد عوامل الانتاج المختلفة الى الأهمية النسبية التى يحتلها كل عامل من عوامل الانتاج فى العملية الانتاجية .

واذا ركزنا جهدنا لبحث الأهمية النسبية لكـل عـامل من عوامـل الانتاج الثلاثة ، لاتضح لنا أن عنصر العمل هو العـامل الأساسى والدائم من بين عوامل الانتاج .

فراس المـال ، الذى يتمثل اساسا فى أدوات الانتـاج ، لم يوجد فى الطبيعة على حالته ، وانما تم انتاجه عن طريق تضافر كل من عنصرى العمل والطبيعة . وقد تبنت النظرية « الماركسية » وجهة النظر هـذه بتعريفها راس المـال بأنه « عمل مختزن » . والمقصود « بالعمل المختزن » هنا هو أن ناتج العمل لم يستهلك استهلاكا فوريا ، وانما ادخر فى شكل اداة من أدوات الانتـاج ، وذلك من أجل توسيع قدرة العمـل الانتاجية فى المستقبل . واذا نظرنا الى الطبيعة كعامل من عوامل الانتاج ، فـاننا نجد أن مساهمتها فى العملية الانتاجيدة تتوقف على اشتراك كل من عنصرى العمل وراس المال ، وذلك للأمرين الآتيين :

(أ) لا تساهم الأرض ، وهى أهم الموارد الطبيعية ، فى العمليـة الانتاجية بحالتها البدائية ، وانما يلزم تمهيدها واصلاحها تمهيدا لزراعتها، وهذ ما يقوم به كل من عنصرى العمل وراس المال .

(ب) يتطلب استمرار مشاركة الأرض فى العملية الانتاجية استمرار المحافظة على صلاحيتها للزراعة ومنع خصوبتها من التـدهور ، وهـذا ما يقوم به كل من العمل وراس المال .

ونلخص مما سبق أن العمل هو العامل الأساسى من عوامل الانتاج ، انما لا يمكن للعمل وحده بدون تضافره مع الموارد الطبيعية القيام بالانتاج اى خلق المنافع . كذلك فانه لا يتصور خلق انتاج من الموارد الطبيعيـة

بدون اشتراك عنصر العمل . وعلى ذلك نكون بصدد عاملين أصيلين مـن عوامل الانتاج : العمل والموارد الطبيعية . أما عنصر رأس المال فهـو عامل مشتق من العاملين السابقين : العمل والطبيعة (١) .

الفصل الأول : العمل .

الفصل الثانى : رأس المـال .

الفصل الثالث : الموارد الطبيعية .

---

(١) راجع :

R BARRE «Economic politique» op. cit, pp. 297-298. :

A Barrére «La production», op. cit., p. 442.

الفصل الأول

العمل

تعريف العمل :

١٤٥ - يهدف العمل عن طريق تفاعله مع الطبيعة الى اشباع الحاجات الانسانية ، وهو يؤدى نتيجة لذلك منفعة جماعية ، ويجلب مقابل ذلك الما . ويصدر الألم الذى يسببه العمل للعامل عن التعب والشعور أحيانا بالاكراه .

اما عن الألم فمصدره التعب الذى يشعر به العامل نظرا لما يتطلبه كل عمل من بذل للطاقة العضلية ، وكذلك من بذل للطاقة العصبية والفكرية . وكلما تقدم الفن الانتاجي ، واتسع استخدام الآلات تطلب العمل بدلا اقل من الطاقة العضلية ، وبذلا اكثر من الطاقة الفكرية .

واحيانا لا يقتصر سبب الألم على ما تقدم من بذل مزدوج للطاقتين العضلية والفكرية ، بل يعود ايضا الى احساس العامل بالاكراه الواقع عليه وبفقدان الحرية . ويتفاوت الاكراه وفقدان الحرية تبعا للنظام الذى يتم فيه العمل . ففى نظام الرق تنعدم تماما الحرية فى العمل ، ويبلغ لذلك الألم اقصاه . وفى النظام الراسمالى ، حيث العمل المأجور ، فان العامل يفقد كل حريته تقريبا وهو فى حالة تنفيذ العمل . ويفقد ايضا حرية التنقل وقت العمل . أما بالنسبة لفئات المفكرين والفنانين والمديرين ، وهى تباشر نوعا من العمل ، فان كلا منها تتمتع بأكبر حرية ممكنة . اما فى ظل النظام الحرفى ، فانه يعطى للحرفى حرية كبيرة اذ انه يعمل لحسابه دون أن يخضع لأحد .

ويتزايد الألم مع استمرار مدة العمل ، وتكون هذه الزيادة بكمية اكبر كلما ازدادت مدة العمل ، وهذا ما يعبر عنه بتزايد الألم الحدى ، اى تزايد الم المدة الأخيرة من مدد العمل عن الم المدد السابقة عليها . اما عن المنفعة التى تنتج عن اشباع الحاجات الانسانية ، فهى فى جزء منها تعود على العامل نفسه فى صورة الأجر الذى يتقاضاه ، وفى جزء آخر تعود على الجماعة لما يضيفه العمل من زيادة الى الناتج القومى للجماعة .

علاقة العمل بالسكان :

١٤٦ — لا يمكن لنا ان نفصل الدراسة الاقتصادية للعمل عن الدراسة السكانية لأى مجتمع من المجتمعات ، فالسكان هم المحيط الطبيعى لقوة العمل ، فضلا عن انهم المستهلكون للانتاج . وتهمنا فى دراسة السكان ذلك الجزء الذى يسمى بالقوى العاملة ، وكذلك علاقة هذا الجزء بمجموع السكان والآثار الاقتصادية للسكان . ولذا سوف نتناول شيء من التفصيل دراسة السكان . والموضوع الثانى الذى سوف يكون محلا للدراسة ، هو تلك العوامل التى تحدد انتاجية العمل ، وتتلخص تلك العوامل فى تقسيم العمل ، وآلية العمل ، وتنظيمه . والموضوع الثالث من هذه الدراسة يتناول المراكز القانونية والاجتماعية للعمل فى ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة .

وبذا تنقسم دراستنا فى هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

الأول : السكان .

الثانى : الأوجه الاقتصادية للعمل .

الثالث : المراكز القانونية والاجتماعية للعمل .

المبحث الأول
السكان

تحديد موضوع البحث :

١٤٧ — لا تدخل كل مشكلات السكان فى الدراسة الاقتصادية . اذ ان كثيرا منها يدخل فى علم الاجتماع ، أو فى علم الجغرافيا الاقتصادية ، أو فى غيرها من العلوم . ولكن يدخل بعض المشكلات السكانية فى الدراسة الاقتصادية ، ذلك لأن العنصر البشرى يعتبر نتيجة لأوضاع اقتصادية معينة ، كما انه يعتبر — من ناحية اخرى — عاملا من عوامل النشاط الاقتصادى . فاتصال عنصر السكان بالأوضاع الاقتصادية ، باعتباره سببا لها او نتيجة تترتب عليها ، يبرر فى هذه الحدود دراسة هذا العنصر فى علم الاقتصاد .

وسوف نتناول دراستنا لهذا العنصر فى النقاط الثلاثة التالية :

(أ) حجم وبنيان السكان .

(ب) الآثار الاقتصادية لزيادة السكان .

(جـ) سياسة السكان .

المطلب الأول

(١) حجم وبنيان السكان وآثاره على القوى العـاملة

السكان والقوى العاملة :

١٤٨ — اذ لاحظنا ان القوى العاملة هى القوة المنتجة والسكان هم القوة المستهلكة ، فان نسبة القوى العاملة الى حجم السكان فى دولة ما تصبح عاملا ذا اهمية خاصة . والقوى العاملة تتحدد بعاملين هما : التركيب العمرى ، والتركيب النوعى للسكان . الا أن هذين العاملين يتحددان بدورهما بمستويات واتجاهات معدلات المواليد والوفيات السائدة .

وبذا لكى تكون لدينا صورة واضحة عن كيفية تحديد القوى العاملة لاى مجتمع من المجتمعات ، يلزم التعرف على ماهية معدلات المـواليد والوفيات والتركيب العمرى والتركيب النوعى للسكان .

معدل المواليد :

١٤٩ — يقاس هذا المعدل ، بالنسبة لعام معين ، بعدد المواليد الاحياء خلال هذا العام ، منسوبة الى عدد السكان فى منتصف هذا العام .

وقد دلت الدراسات العديدة ، على أن معدل المواليد يختلف من وقت لآخر ، ومن دولة لأخرى . وهو فى تباينه هذا يعكس ، فى الواقع ، أثر التغيرات الاقتصـادية والاجتماعية على مدى اقبال السكـان على زيادة النسـل .

وقد تبين أنه فى البلاد التى تتسم بالتخلف ، ويسيطر على النشاط الاقتصادى فيها بالطابع الزراعى ، تتميز معدلات المواليد بالارتفاع .

والجدول التالى يبين تطور معدلات المواليد والوفيات والزيـادة السكانية فى المناطق المتقدمة اقتصاديا ، والمناطق الأقل تقدما اقتصاديا . والتى جرى الاقتصاديون فى الوقت الحاضر على تسميتها بالمناطق النامية :

الجدول رقم (٣)

الفترة	المناطق المتقدمة اقتصاديا			المناطق الأقل تقدما اقتصاديا		
	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة السكانية	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة السكانية
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٨٥٠–١٨٦٥	٣٩	٣٠	٨	٤٠	١٤	–١
١٨٦٥–١٩٠٠	٣٧	٢٧	١٠	٤١	٣٦	٥
١٩٠٠–١٩١٠	٣٤	٢١	١٣	٤١	٣٤	٧
١٩١٠–١٩٢٠	٢٦	٢٣	٣	٤٠	٣٧	٣
١٩٢٠–١٩٣٠	٢٨	١٦	١٢	٤١	٣١	١٠
١٩٣٠–١٩٤٠	٢٢	١٤	٨	٤١	٢٩	١٢
١٩٤٠–١٩٥٠	٢٠	١٥	٥	٤٠	٢٨	١٢
١٩٥٠–١٩٦٠	٢٣	١٠	١٣	٤١	٢١	٢٠
١٩٦٠–١٩٦٧	٢٠	٩	١١	٤١	١٨	٢٣

المصدر :

O. N. U. «Rappart de 1970, sur la situation sociale dans le monde» Parite 8. «Situation démographique mondiale.» Décembre 1970, p. 4.

ملحوظة : الأرقام تمثل المتوسط السنوى للمعدلات محسوبة كنسبة فى الألف .

والجدول السابق يبين أن معدلات المواليد فى المناطق الأقل تقدما اقتصاديا (النامية) تبلغ فى المتوسط خلال الفترة ، ١٩٦٠ – ١٩٦٧ ، ٤١ فى الألف ، وأن هذا المعدل ظل تقريبا ثابتا خلال فترة طويلة ، منذ أكثر من ١١٧ سنة متتالية . كذلك تتميز هذه المعدلات بارتفاعها الكبير عن تلك الخاصة بالبلاد المتقدمة اقتصاديا . وعلى العكس ، فان معدلات المواليد للبلاد المتقدمة اقتصاديا تتميز ، فى الوقت الحاضر ، بالانخفاض الشديد ، حيث بلغت خلال الفترة ، ١٩٦٠ – ١٩٦٧ ، ٩ فى الألف . ويلاحظ أيضا أن معدلات المواليد الخاصة بالبلاد المتقدمة كانت متقاربة خلال الفترة ، ١٨٥٠ – ١٨٦٥ ، مع تلك الخاصة بالبلاد المتخلفة اقتصاديا . ولكن عرفت هذه المعدلات نقصانا ، وبشكل مستمر ، وذلك تحت تأثير النمو الاقتصادى الذى عرفته هذه البلاد .

ولكن ماهى الأسباب التى تفسر ارتفاع معدل المواليد فى البلاد النامية وانخفاضها فى البلاد المتقدمة ؟

اسباب ارتفاع معدل المواليد فى البلاد النامية :

١٥٠ — يتوقف معدل المواليد فى مجتمع من المجتمعات ، بوجه عام على نسبة الزواج فى ذلك المجتمع الى مجموع السكان ، وعلى متوسط عدد الأطفال الذين يولدون لكل زواج « معدل الاخصاب » (١) .

وبالنسبة للبلاد النامية فان هناك مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتى تفسر ارتفاع نسبة الزواج السنوية ، وارتفاع معدل الاخصاب ، واللذان يؤديان بدوريهما الى كبر حجم العائلة .

واهم الاسباب الاقتصادية هو سيطرة الطابع الزراعى على الانتاج فى تلك البلاد ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض معدل الدخل الفردى مما يستتبع انتشار الفقر والمرض ، الأمر الذى لا يطمح معه رب الأسرة الى تحقيق مستوى معيشة لأطفاله أعلى من مستوى معيشته هو . واضافة طفل جديد الى الأسرة لا يعنى زيادة لنفقاتها الا بمقدار الحد الأدنى اللازم من الطعام والكساء . كذلك فان طبيعة العمل الزراعى لا تحتاج الى فترة من التأهيل والتدريب ، ويمكن للطفل أن يبدأ هذا العمل فى سن مبكرة . وبالتالى فانه يكون مصدرا لدخل اضافى الأسرة .

ومن اهم الأسباب الاجتماعية هو انخفاض سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة على السواء . كذلك ، بالنسبة لبعض المجتمعات السماح بتعدد الزوجات وسهولة الطلاق . كذلك فان انجاب عدد كبير من الأطفال يعتبر نوعا من التأمين ضد خطر فقد الأطفال لارتفاع معدل وفياتهم ، ويعد أيضا ، فى بعض الأوساط الاجتماعية المعينة ، نوعا من التأمين للمراة ضد الطلاق . وهذه العوامل تفسر ارتفاع نسبة الزواج .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

A. Coale and E. Hoover «Population growth and economic development» Princeton University Press. 1958, pp. 15-35.

وكذلك تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، من اسباب زيادة معدل الاخصاب فى الدول الافريقية :

«Rappart du groupe de travail sur les études de la fécondité, et l'évaluation des programmes de population» Adiss-Abdba, Janvier 1970, pp.

اما الأسباب السكانية فهى ترجع أساسا الى الهيكل السكانى لهذه البلاد (الهيكل العمرى للسكان على وجه الخصوص) . وهذا الهيكل يتميز ، كما سوف نعرف بعد قليل ، بأنه هيكل شاب ، بمعنى ان نسبة كبيرة من السكان تتكون من الأشخاص حديثى السن الذين يتمتعون بمعدل مرتفع للاخصاب .

ومن المفيد ان نشير ، ان ارتفاع معدلات المواليد ، بالشكل السابق بيانه ، اصبح يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلاد ، وبالرغم من ذلك فان الدعوة الى تحديد النسل ، ووضع برامج علمية لذلك ، لم تأخذ فى الانتشار الا مؤخرا ، وبالتالى لم تعط الى الآن نتائج ملموسة (١) ، ولكن من الضرورى أن ننبه ، الى أن هذه البلاد لن تحصل على انخفاض ملحوظ فى معدلات المواليد ، الا بزوال الأسباب السابقة ، وزوالها مرتبط أشد الارتباط بالتقدم على طريق التنمية وتحول اقتصادياتها من اقتصاديات يغلب عليها الطابع الزراعى الى اقتصاديات يغلب عليها الطابع الصناعى .

أسباب انخفاض معدل المواليد فى البلاد المتقدمة :

١٥١ – ادى النمو الاقتصادى الذى عرفته هذه البلاد وتحول بنيان اقتصادياتها ، من اقتصاديات يغلب عليها الطابع الزراعى ، الى اقتصاديات يغلب عليها الطابع الصناعى ، الى ظهور عدة عوامل تفسر انخفاض معدل المواليد . فالتنمية الاقتصادية ادت ، فى هذه البلاد ، الى ارتفاع مستوى الدخل الفردى وما يترتب عليه من ارتفاع لمستوى التعليم والصحة .. الخ ، وبشكل عام الى ارتفاع فى المستوى الحضارى .

وكان من نتيجة ذلك ، تضاؤل أهمية العائلة كوحدة اقتصادية ، الأمر الذى حول الأطفال من مصدر للكسب الى عبء اقتصادى على الأسرة ، خصوصا عندما يقترن ذلك بالتعليم الالزامي وتنظيم عمل الأحداث.

كذلك ترتب على ارتفاع المستوى الحضارى ارتفاع المركز الأدبى للمرأة الذى اعطاها قدرا أكبر من حرية رفض الأعباء والمشقات الكبرى المترتبة على حمل وتربية عدد كبير من الأطفال ، كما اعطاها الحق فى التمتع بوقت الفراغ مثلها فى ذلك مثل الرجل سواء بسواء .

هذا فضلا عن ارتفاع مستوى الدخل ، وانتشار نظم التأمينات الاجتماعية ، والانخفاض الشديد فى معدل وفيات الأطفال ادت الى ايجاد

---

(١) راجع فيما يخص نتائج برامج تحديد النسل فى الدول الافريقية ، تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا والسالف الذكر فى الهامش السابق ص ٣٦ – ٣٨ .

نوع من التامين سواء ضد العجز أو المرض أو ضد مخاطر موت الأطفال .

واخيرا فان التقدم الاقتصادى أوجد نوعا من العادات الأجتماعية تسمح بتأخير سن الزواج سواء بالنسبة للفتى أو للفتاة . لذلك شكل الهيكل السكانى (خاصة التوزيع العمري للسكان) بشكل يقال معه أن البلاد المتقدمة تتمتع بهيكل سكانى عجوز (انخفاض نسبة الأشخاص الشباب فى مجموع السكان وارتفاع نسبة المسنين فى مجموع السكان وذلك بالمقارنة للهيكل السكانى للبلاد النامية) .

معدل الوفيات :

١٥٢ — يقاس هذا المعدل بنسبة عدد الوفيات فى سنة معينة ، الى اجمالى عدد السكان فى منتصف هذه السنة . وقد بينت دراسات السكان أن معدلات الوفيات تكون عند أعلى مستوياتها فى المجتمعات البدائيـة ، التى لا تتمتع بمزايا التقدم الصحى الحديث . وهذه الحالة تنطبق بالذات على المراحل الأولى من تاريخ الانسان ، والتى انتهت بنهاية العصور الوسطى وبداية الثورة الصناعية . كذلك فهى تنطبق فى عصرنا الحاضر على بعض المناطق شديدة التخلف من العالم .

والجدول السابق يبين لنا أن معدلات الوفيات فى كل من البلاد النامية والبلاد المتقدمة اقتصاديا أخذت فى الانخفاض منذ منتصف القرن السابق . الا أنه برغم هذا الانخفاض فما زالت معدلات الوفيات فى البلاد النامية مرتفعة عن مثيلاتها فى البلاد المتقدمة . وهى قد بلغت فى خلال الفترة ، ١٩٦٠ — ١٩٦٧ ، ١٨ فى الألف مقابل ٩ فى الألف البلاد النامية . ويرجع انخفاض معدل الوفيات فى البلاد النامية الى استفادتها مما حققته البلاد المتقدمة خاصة فى مجال الطب الوقائى واكتشاف المضادات ضد كثير من الأمراض التى تأخذ شكل الاوبئة (التيفود ، الكوليرا ، الطاعون .. الخ) . ولكن مازال المستوى الصحى لمعظم السكان فى هذه البلاد دون الحد اللازم ، ويظهر ذلك جليا فى الوقت الحاضر من أن معدل الوفيات فى هذه البلاد ضعفى معدل الوفيات فى البلاد المتقدمة .

معدل الزيادة السكانية :

١٥٣ — اذا استبعدت تنقلات السكان (الهجرة) ، فاننا نجد أن الزيادة السكانية تتوقف على اتجاهات معدلات المواليد ومعدلات الوفيات . وبذا نحصل على معدل الزيادة السكانية بطرح معدل الوفيات من معدل المواليد .

والجدول السابق يبين لنا أن معدلات الزيادة السكانية فى البلاد المتقدمة استمرت فى الانخفاض منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والمعدل يبلغ متوسطه فى الوقت الحاضر (١٩٦٠ - ١٩٦٧) ١ر١٪ فى السنة (١١ فى الألف) . وسبب انخفاض هذا المعدل يرجع الى انخفاض كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات . على العكس من تلك فاننا نجد ان معدلات الزيادة السكانية فى البلاد النامية تتجه ، وباستمرار نحو الارتفاع . وتفسير تلك الظاهرة يرجع الى ثبات معدلات المواليد عند مستوى مرتفع، فى حين ان معدلات الوفيات عرفت انخفاضا مستمرا . والتزايد المستمر فى معدلات الزيادة السكانية يؤدى الى الزيادة المستمرة فى حجم السكان . وسوف نعرف ، بعد قليل أن هذه الظاهرة ، ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، تثير عديد من المشاكل الاقتصادية للبلاد النامية ، وتعتبر عقبة كبرى فى سبيل الخروج من حالة التخلف .

(٣) البنيان السكانى وتاثيره على القوى العاملة

١٥٤ - بنيان أو هيكل السكان لاى مجتمع من المجتمعات يتكون من ثلاثة ابنية أو هياكل هى على التوالى : التوزيع العمرى للسكان ، التوزيع النوعى للسكان ، التوزيع الجغرافى للسكان .

التوزيع العمرى للسكان :

١٥٥ - من أهم النسب التى تكون بنيان السكان ، هى نسبة الاشخاص الذين فى سن العمل (من ١٥ سنة الى ٦٥ سنة) . وبذا فان نسبة الاشخاص الخارجة عن القوى العاملة تتكون من الاشخاص الذين لم تصل أعمارهم بعد ١٥ سنة ، وكذلك الاشخاص المسنين ، الذين بلغت أعمارهم أكثر من ٦٥ سنة .

هذا ويلاحظ انه فى الدول التى تكون فيها معدلات المواليد والوفيات مرتفعة ، وهى كما سبق أن عرفنا من خصائص الدول النامية ، تكون نسبة الاشخاص تحت سن ١٥ سنة مرتفعة ، وذلك بالمقارنة بالدول الاخرى المتقدمة . والنتيجة التى تترتب على ذلك ، هى أن نسبة عدد السكان فى سن العمل ، والذين يشكلون القوى العاملة (من ١٥ سنة الى ٦٥ سنة)، تكون منخفضة نسبيا .

الجـدول رقم (٤)

التوزيع العمرى للسكان فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية كنسبة مئوية من مجموع السكان عام ١٩٦٥

	بلاد متقدمة	بلاد نامية
اشخاص لم تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة	٢٨٪	٤٢٪
اشخاص تتراوح أعمارهم من ١٥ سنة الى ٦٥ سنة .	٦٣٪	٥٥٪
اشخاص تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة	٩٪	٣٪
	١٠٠٪	١٠٠٪

المصـــدر :

O. N. U. "Rapport ...", op. cit., p. 5

ومن الواضح ان الهيكل العمرى للبلاد النـامية يؤدى الى صغـر حجم القوى العاملة وذلك بالمقارنة للبلاد المتقدمة ، وهو ما يمكن أن يؤدى الى انخفاض الانتاج القومى فى هذه البلاد ، ولكن الهيكل العمرى فى البلاد تكون مجبرة على توجيه جزء كبير من مواردها الى التعليم والصحة والثقافة والسكن وهى ما تسمى الاستثمارات فى الانسـان ، وجزء قليل الى الاستثمار المادى (رأس المال العينى) .

التوزيع النوعى للسكان :

١٥٦ ــ يقصد بالتوزيع النوعى للسكان توزيع السكان بين الذكور والاناث . ويكون هذا التوزيع عادة مناصفة بين الذكور والاناث ، وفى بعض الأحيان تميل نسبة الذكور او الأناث للزيادة على حســاب الجنس الآخر ، ولكن بنسـبة طفيفة لا تتعدى ٢٪ ، والتوزيع النوعى للسكان يعتبر فى كل من البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، متقاربا ولا يشير الى أى احتلال. والبنيان النوعى للسكان يؤثر بدوره على حجم القوى العاملة ، وهذا التأثير يتعلق بدخول الاناث فى سن القوى العاملة ، خاصة أن التقاليد لا تسمح فى كثير من البلاد النامية بالعمل الا فى حدود ضيقة . ومن هنا نجد ان عدد الأناث العاملات فى البلاد النامية لا تشكل الا جزءا صغيرا جدا من العمالة فى هذه البلاد (لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع العمالة) وذلك على عكس الوضع فى البلاد المتقدمة فان نسبة الاناث فى العمالة مرتفعة وذلك لتحـرر المرأة وارتفاع مركزها الأدبى منذ أمد بعيد .

ومن المفيد أن نشير أن التقاليد ، سالفة الذكر ، أخذت تخف بعض الشيء ومع ذلك يظل أثر آخر يترتب على اختلاف نسبة الاناث فى العمالة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، هو أن الانتاجية المادية لعنصر الذكور تفوق بصورة عامة الانتاجية المادية لعنصر الأناث .

التوزيع الجغرافى للسكان :

١٥٧ — والتوزيع الجغرافى للسكان ، وخاصة توزيعه بين سكان المدن وسكان الريف ، يؤثر أيضا على تركيب القوى العاملة من ناحية كفاءتها . فمن المعلوم أن انتشار التعليم يعتبر من أهم متطلبات التقدم الاقتصادى لأى مجتمع من المجتمعات ، لكى يكون ذا كفاءة انتاجية عالية وليس المقصود هنا التعليم بمعناه الضيق ، وانما التعليم بمعناه الواسع ليشمل التدريب على فنون الانتاج المختلفة . ومن المعلوم أن التعليم بالمعنى سابق انذكر يكون أكثر انتشارا بين سكان المدن وذلك بالمقارنة بسكان الريف .

كذلك يؤثر هذا التوزيع الجغرافى على نسبة رؤوس الأموال التى يجب أن تخصص للمبانى السكنية وهى نسبة مرتفعة حيث تستوعب فى المراحل الأولى للتنمية مالا يقل عن ٣٠٪ من مجموع الاستثمار . فالمبانى السكنية كثيرة الاستيعاب لرؤوس الأموال ، فضلا عن أن انتاجيتها لاتكون الا بطريقة غير مباشرة .

وهناك ظاهرة اخرى تتميز بها البلاد النامية هى الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة ، دون أن يبرز ذلك مستوى النشاط الاقتصادى ، واصبحت المدن الرئيسية مكتظة مما يجب العمل على مواجهة ذلك من استثمارات كثيفة فى التوسع فى الخدمات (السكن ، الطرق ، المواصلات التعليم ، الصحة .. الخ) . وتفسر هذه الهجرة بطبيعة العمل الموسمى فى الزراعة ، استنفاد الموارد الطبيعية فى بعض المناطق (الضغط المستمر على الأرض الزراعية ، لرغبة فى ترك نمط الحياة التقليدى .. الخ) وادت هذه الظاهرة الى نشأة البطالة المقنعة فى المدن ، وضرورة ايجاد فرص عمالة فى الأنشطة الاقتصادية بخلاف النشاط الزراعى ، وهذه تستوعب كمية اكبر من رؤوس الأموال عن فرص العمل فى القطاع الزراعى .

(٣) حجم وبنيان السكان وآثاره على القوى العاملة فى مصر :

١٥٨ — يتميز تطور السكان فى مصر بنفس المعطيات الكمية (معدل المواليد ، معدل الوفيات ، معدل الزيادة السكانية) والمعطيات الكيفية (التوزيع العمرى ، التوزيع النوعى ، التوزيع الجغرافى للسكان) الخاصة بالبلاد النامية والسالف دراستها .

ومعـــدل المواليد فى مصر يتميز بالارتفاع بالمقارنة الى معدلات المواليد فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وحتى بالمقارنة لبعض البلاد الأخرى التى فى سبيلها الى النمو ، مثل الهند . ومعدل المواليد فى مصر لم ينخفض اطلاقا من سنة ١٩١٧ وحتى سنة ١٩٦٦ عن نسبـــة ٤٠ فى الألف ، بل على العكس من ذلك عرف ارتفاعا طفيفا ، فبعد أن كان ٤٠ر١ فى الألف فى سنة ١٩١٧، ارتفع الى ٤١ر٠ فى الألف فى الألف فى سنة ١٩٦٦ . ولكن من المفيد ان نشير ان هذا المعدل اخذ فى التناقص بعض الشىء فى السنوات التالية (٣٩ر٢ فى الألف سنة ١٩١٧ ، ٣٨ر١ فى الألف سنة ١٩٦٨ ، ٣٧ر١ سنة ١٩٦٩) . ولكن من السابق لاوانه القول بأن هذا التناقض يمثل اتجاها عاما . ويفسر ارتفاع معدل المواليد فى مصر بنفس الأسباب ، السابق دراستها ، والمتعلق بالبلاد النامية .

وأما عن معدل الوفيات ، فانه على عكس معدل المواليد عرف اتجاها حقيقيا نحو الانخفاض . فبعد أن كان هذا المعدل ٢٦ فى الألف سنة ١٩١٧ أصبح ١٤ر٥ فى الألف فى سنة ١٩٦٦ ، وهذا المعدل الأخير يعتبر أقل من المعدل السائد لمجموع البلاد النامية والذى يبلغ فى متوسطه ١٨ فى الالف، الا انه مازال مرتفعا بالنسبة للبلاد المتقــدمة الصنــاعية حيث يبلغ فى متوسطه ٩ر٠ فى الألف .

وبالرغم من انخفاض معدل الوفيات فى مصر ، معـــدل الـــوفيات الخاص بالأطفال مازال مرتفعا فى مصر ، حيث بلغ ١١٩ فى الألف فى سنة ١٩٦٨ ، وهو يبلغ فى البلاد المتقدمة ٢٩ فى الألف .

وقد كان من نتيجة الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات أن زادت توقعات العمر عند الميلاد فى مصر الى ٥٢ عاما للرجل و ٥٤ عاما للمرأة (وهى تبلغ ٦٨ عاما للرجل فى البلاد المتقدمة و٧٤ عاما للمرأة) .

الزيادة السكانية :

١٥٩ — كان من نتيجة ارتفاع معدل المواليد من ناحية ، وانخفاض معدل الوفيات من ناحية أخرى ، أن عرفت مصر زيادة سكانية سنوية لم تشهدها البلاد طوال تاريخها ، وادت هذه الزيادة السكانية السريعة الى كبر حجم السكان ، مما شكل ضغطا على الموارد الاقتصادية وعقبة فى سبيل الاسراع بحركة التنمية . والجدول التالى يبين تطور حجم السكان فى مصر ومعدل الزيادة السكانية .

جدول رقم (٥)

السنة	حجم السكان (مليون نسمة)	متوسط الزيادة السكانية فى مصر خلال الفترة ٪
١٨٩٧	٩ر٧	
١٩٠٧	١١ر٢	١ر٦
١٩١٧	١٢ر٧	١ر٣
١٩٢٧	١٤ر٢	١ر١
١٩٣٧	١٥ر٥	١ر٢
١٩٤٧	١٩ر٢	١ر٩
١٩٦٠	٢٥ر١	٢ر٤
١٩٦٦	٣٠ر١	٢ر٦

المصدر : « مجموعة الاحصاءات الأساسية » اللجنة المركزية للاحصاء القاهرة ١٩٦٣ ص ٧ والمؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة — يوليو لسنة ١٩٦٦ . ص ١١ .

وقد نجم عن هذه الزيادة السكانية الكبيرة ، وبالنظر الى الموارد الاقتصادية المتاحة ، عدم زيادة دخل الفرد الحقيقى ، الا بقدر ضئيل لا يتناسب مع مجهودات التنمية التى شهدتها البلاد خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٥ .

البنيان السكانى :

١٦٠ — والمعدل المرتفع للمواليد وكذلك المعدل المرتفع نسبيا للوفيات، خاصة وفيات الأطفال ، أديا الى توزيع عمرى للسكان يتميز بارتفاع نسبة الأشخاص صغار السن (أقل من ١٥ سنة) ، وانخفاض نسبة القوى العاملة . وهذه الخصائص ، وبشكل عام ، تميز الهيكل العمرى للسكان فى البلاد النامية .

الجدول رقم (٦)

التوزيع العمرى للسكان فى سنة ١٩٦٠ وتقديرات سنة ١٩٧٠ كنسبة مئوية من مجموع السكان

فئات السن	١٩٦٠	١٩٧٠
صفر ـ اقل من ٥	٩ر١٥	٩ر١٥
٥ ـ اقل من ١٥	٨ر٢٦	٩ر٢٧
صفر الى اقل من ١٥	٧ر٤٢	٨ر٤٣
١٥ الى اقل من ٦٥	٨ر٥٣	٧ر٥٢
٦٥ فاكثر	٥ر٣	٥ر٣

ويبين من التوزيع العمرى للسكان فى مصر أن نسبة الأشخاص صغار السن مرتفعة فى مصر سواء بالنسبة للبلاد المتقدمة (٠ر٢٨٪) أوبالنسبة للبلاد النامية (٠ر٤٢٪) ، وينجم عن ذلك انخفاض نسبة القوى العاملة فى مصر عن النسبة فى كل من الفئتين من البلدان السابقة (المتقدمة ٦٣٪ والنامية ٥٥٪) . أما عن التوزيع النوعى للسكان فى مصر فانه يعتبر توزيعا متقاربا ولا يشير الى أى اختلال ، وقد بلغ مجموع الذكور ٢ر١٥ مليون والاناث ٩ر١٤ مليون وذلك من مجموع السكان البالغ عددهم ١ر٣٠ مليون فى سنة ١٩٦٦ .

أما عن التوزيع الجغرافى للسكان ، خاصة توزيعه بين سكان المدن وسكان الريف فانه يتسم بالاختلال نظرا للزيادة الكبيرة فى سكان المدن تحت تأثير الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة . ومن الملاحظ ان هذه الهجرة لا تبررها مستوى النشاط الاقتصادى فى القطاعات الاقتصادية خارج الزراعة . وفى رأينا انه يمكن ارجاع نصف زيادة سكان المدن الى عامل الهجرة من الريف الى المدينة ، أما النصف الآخر فيرجع الى اتجاهات معدلات المواليد والوفيات . والجدول التالى يبين تطور توزيع السكان فى مصر بين سكان المدن وسكان الريف .

الجدول رقم (٧)

السنة	سكان المدن		سكان الريف		مجموع السكان	
	مليون	معدل النمو	مليون	معدل النمو	مليون	معدل النمو
١٨٨٢	١ر٢	١٠٠	٦	١٠٠	٧ر٢	١٠
١٩١٤	٢ر٣	١٩٣	١ر٣	١٧٠	١٢ر٦	١٧٥
١٩٣٧	٣ر٥	٢٩٥	١٢ر٠	٢٠١	١٥ر٥	٢١٦
١٩٤٧	٥ر٣	٤٤٢	٢٣ر٧	٢٢٠	١٩ر٠	٢٦٤
١٩٦٧	٨ر٥	٧١٠	١٧ر٥	٢٩٨	٣٦ر٠	٣٦٠
١٩٦٦	١٢ر٢	١٠٠٠	١٨ر١	٣٠١	٢٠ر٣	٤١٧

ومن الطبيعى أن تسيب الهجرة المستمرة للسكان من الريف الى المدينة كثيرا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤدى الى احداث ضغط على الموارد الاستثمارية المحدودة للبلد ، عن طريق جبار السلطات الى تخصيص نسبة مرتفعة من الاستثمارات لبناء المساكن وللتوسع فى المرافق العامة لخدمات المواصلات ، الكهرباء المياه .. الخ ، وهذا النوع من الاستثمارات يتميز بانتاجيته غير المباشرة .

المطلب الثـانى

الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية

السكان والاستهلاك :

١٦١ — سبق القول أن المعطيات الكمية والكيفية للسكان تؤثر على تشكيل القوى العاملة ، وهى القوى المنتجة ، كذلك فانها تشكل القوى المستهلكة . واذا عرفنا ان الهدف النهائى للانتاج هو اشباع حاجات السكان، فيكون من البديهى أن السكان هم المستهلكون الطبيعيون للانتاج . ومن هذه الزاوية تؤثر معطيات السكان الكمية والكيفية على حجم وهيكل الاستهلاك .

وحجم الطلب الكلى يتكون من عدد السكان فى متوسط الدخل الفردى اذن كلما زاد السكان ، بفرض ثبات متوسط الدخل الفردى ، كلما زاد حجم الطلب الكلى ، والعكس صحيح . والطلب الكلى يعتبر من المحددات المهمة لمستوى النشاط الاقتصادى . وبذا فان السكان يؤثرون على الحياة الاقتصادية من ناحيتين ، عن طريق تشكيلهم للقوى العاملة فى المجتمع ، وهى القوى المنتجة ، وعن طريق تحديدهم لمستوى الطلب الكلى الذى يهدف النشاط الاقتصادى الى اشباعه .

واذا كان حجم السكان يدخل فى تحديد الطلب الكلى ، فانه أيضا يدخل فى تشكيل هيكل الطلب الكلى (١) . ذلك أن أعداد السكان من فئات السن المختلفة تتباين حاجاتهم وبالتالى طلباتهم على السلع والخدمات . وعلى سبيل المثال فان الاطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم ٤ سنوات يشكلون جزءا مهما من الطلب على الخدمات الطبية ، ملابس الاطفال ، منتجات الالبان .. الخ .

واعداد السكان الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة يشكلون جزءا مهما من الطلب على الخدمات التعليمية ، الرياضية ، الثقافية .. الخ . أما

---

(١) راجع فى خصائص القطاع الزراعى :

"Rapport du comité special chargé des programmes relatifs aux aspects démographiques du ddveloppement économiques" Juillet 1970, pp 7-8.

أفراد القوى العاملة (من ١٥ ـ ٦٥ سنة) فانهم يشكلون الجزء الأكبر من الطلب الكلى ، نظرا لتنوع طلباتهم على كافة السلع والخدمات من ناحية ، ولكون طلبهم مدعوما بالقوة الشرائية لحصولهم على دخل من أعمالهم ؛ من ناحية اخرى . أما فئة المسنين (٦٥ فأكثر) فانه يزداد طلبها على الخدمات الطبيعة بوجه عام .

وبذا نستطيع أن نستنتج أن كيفية التوزيع العمرى للسكان تـدخل فى تحديد كيفية توزيع الطلب على كافة السلع والخدمات المنتجة أى فى تحديد هيكل الطلب الكلى .

الأوجه الايجابية للزيادة السكانية :

١٦٢ — كان ينظر الاقتصاديون عامة ، على أنه ينتج عن الزيادة السكانية آثارا ايجابية . هذه الآثار تتلخص فى أن الزيادة السكانية تؤدى الى زيادة القوى العاملة اى القوى المنتجة ، وسوف تؤدى الى زيادة الطلب الكلى ، بما يترتب عليها زيادة فرص الاستثمار .

وبمعنى آخر ، كان ينظر للزيادة السكانية على أنها عامل من عوامل التقدم والنمو وذلك عن طريق تأثيرها الايجابى على الانتاج وعلى الطلب على سلع الاستثمار وعلى الطلب على سلع الاستهلاك (١) .

وكان ينظر الى نقص السكان على أنه عامل من عوامل الركود لما يترتب عليه من نقص فى الطلب وفى فرص الاستثمار (٢) .

ومن الطبيعى أن النظرة السابقة تلائم طبيعة الاقتصاديات المتقـدمة حيث تتميز بغلبة الطابع الصناعى وبمرونة تنقل عناصر الانتاج بين الانشطة

---

(١) انظر على سبيل المثال تحليلا لهذه النظرية :

R. Harrod "Investissement et population" Revue Economique 1955, p. 365. et s.

(٢) وبالفعل ساد هذا النوع من الفكر قبيل الحرب العالمية الثانية انصار « نظرية الركود الاقتصادية » والذين كانوا غير متفائلين لامكانيات النمو فى البلاد الاوربية لنقص فرص الاستثمار . ويفسر هذا النقص بغرض الاستثمار فى جزء منه بضعف الزيادة السكانية ومن اهم انصار النظرية A. Hansen و B. Higgins

انظر فى تفصيل هذه النظرية :

H. Guitton "Stangation et craisance" Revue d'économie politique, février 1951, pp. 5-40.

الاقتصادية المختلفة ، وبوفرة رؤوس الأموال (أى مرونة عرض راس المـال) . وكل هذه العوامل تهيىء المناخ اللازم لكى تنتج الزيادة السكانية آثارها المواتية على كل من الانتاج والطلب الفعلى والاستثمارات .

الاوجه السلبية للزيادة السكانية فى البلاد النامية

١٦٣ — الا ان النظرة السابقة ، والتى تصح بالنسبة للبلاد المتقدمة ، لاتوافق البلاد النامية . فهذه البـلاد تتميز بغلبة الطابع الزراعى على اقتصادياتها مما يؤدى الى جمـود الهيكل الانتاجى ، وضعف مسـتوى الدخل الفردى ، وانخفاض مستوى الادخـار ، مما يترتب على كل ذلك عدم توافر رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات . وبشكل اوضح فان المشكلة الرئيسية التى تواجه البلاد النامية ، ليست فى تنشيط الطلب الكلى كما هو الحال فى البلاد المتقدمة . وانما فى ايجاد رؤوس الامـوال اللازمة للاستثمارات .

ومن الزاوية الاخيرة أصبح ينظر على أن الزيادة السكانية ، فى البلاد النامية ، تشكل أهم عقبة فى سبيل تحقيق تنميتها السريعة . وتتمثل هذه العقبة فيما ينتج عن السكان من آثار سلبية على تكـوين رؤوس الاموال فى البلاد النامية . وهذه الاثار السلبية تظهر فى كبر حجم الاستثمـار اللازم لمنع تدهور مستوى الدخل الفردى ، وفى توزيع هيكل الاستثمارات المـادية « والاستثمارات فى الانسـان » ، والى كبر نسبـة الاستثمارات التى يجب أن تخصص للمبانى السكنية .

(أ) الزيادة السكانية وحجم الاستثمار اللازم لمنع تدهور مستوى الدخل الفـردى :

١٦٤ — الارتفاع الكبير فى معدل الزيادة السكانية يتاج الى تدبير قدر كبير من الاستثمارات وذلك للحفاظ على كل من مستوى الدخل الفردى ومستوى المعيشة من الانخفاض . وهذا يمثل ضغطا على الموارد الاقتصادية، ذلك أن حجم الاستثمارات اللازم للحفاظ على مستوى المعيشة من الانخفاض، يتوجه أساسا لزيادة انتاج السلع الاستهلاكية ، خاصة السلع الضرورية مثل السلع الغذائية ، والملابس ، .. الخ ، وكذلك الى بنـاء المسـاكن ، والى التوسع فى خدمات المرافق العامة للتعليم والصحة .. الخ . والحجم الكبير من الاستثمارات الذى يوجه لانتاج السلع والخدمات سالفة الذكر سوف يؤثر بدوره على ذلك النوع من الاستثمارات ذات الانتاجية المباشرة، والذى من شأنه أن يوسع بقدر أكبر ، من النوع السابق ، الطاقة الانتاجية للدولة .

ويتحدد حجم الاستثمار اللازم للحفاظ على كل من مستوى الدخل الفردى ومستوى المعيشة ومنعه من الانهيار بعاملين : (أ) معدل الزيادة السنوية فى السكان (ب) ومعامل راس المال .

فاذا كان متوسط معدل الزيادة السكانية فى البلاد النامية ، يبلغ فى الوقت الحاضر ٢ر٣٪ للبلاد المتقدمة (وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧) ، فانه يلزم تحقيق معدل متوسط للنمو فى الناتج القومى يساوى معدل الزيادة السكانية .

ولتحقيق معدل النمو السنوى فى الناتج القومى ، يلزم القيام باستثمارات بهدف زيادة الطاقة الانتاجية (تكوين رؤوس أموال) ، يتوقف حجم هذا الاستثمار على ما يسمى « بمعامل رأس المال » .

ونقصد بمعامل راس المال عدد وحدات راس المال (الاستثمار) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج القومى .

وقد بينت الدراسات التطبيقية (١) أن معامل رأس المال فى البلاد

(١) من أمثلة الدراسات التى قامت بتقدير معامل رأس المال فى كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

J. Tinbergen "Le coefficient du capital Tiers-Monde, No. 1, p. 62 et s.

S. Kusnets «Quantiative aspects of the economic growth of nations» «Economent and cultural charge. No. 4, Juillet 1961.

Van Derwedie, R. Gold Smith, C. Saunders «Aeummery survey of national weolth» in «Income and wealth» serie VIII, London. 1958, pp. 8-32.

وقد قمنا نحن بعمل دراسة عن تطور معامل رأس المال فى الاقتصاد المصرى ، وتبين لنا من هذه الدراسة أن معامل راس المال قد تطور كالآتى :

	١٩٥٣ — ١٩٥٦	١٩٥٧ — ١٩٦٠	١٩٦١ — ١٩٦٥
	متوسط	متوسط	متوسط
الزراعة	٩٥ر٠	٢٥ر١	١٠ر٣
الصناعة	٣٥ر٤	٧٠ر١	٢٦ر٤
الاقتصاد القومى	٦٠ر٠	٤٤ر٢	١٧ر٤

راجع :

E. Abdel-Marwla «Importance du financement enterieur dans le developpemnt économique» thése, Paris 1970, pp. 466. et s.

النامية يكون مرتفعا عنه فى المتقدمة . ويبلغ فى متـوسطه ٤ بالنسبـة لمجموع القطاعات الاقتصادية فى البلاد النامية ، واحيانا يرتفع عن القدر السابق ، بينما يبلغ فى متوسطه ٣ بالنسبة لمجموع القطاعات الاقتصـادية فى البلاد المتقدمة . وعلى ذلك لكى نحصل على زيادة سنوية فى النـاتج القومى تعادل الزيادة السنوية فى السكان ، يلزم القيام باستثمارات تبلغ (معدل الزيادة فى الناتج القومى x معـامل راس المـال) فى المتـوسط ٢ر٩٪ من الناتج القومى فى البلاد النامية (٣ر٢٪ x ٤) بينمـا لا يبلغ الا نسبة ٣ر٣٪ بالنسبة للبلاد المتقدمة . وبمعنى آخر يجب على البلاد النامية أن تدخر ٢ر٩٪ من انتاجها القومى الجارى (أى عدم استهلاكه) حتى تستطيع أن توجه هذا القدر من الادخار الى الاستثمارات اللازمة للحفاظ على مستوى الدخل الفردى . بينما لا تكون البلاد النامية مجبرة الا على ادخار ٣ر٣٪ من ناتجها القومى وهو القدر اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الفردى فى هذه البلاد .

واذا عرفنا أن البلاد النامية تتميز بضعف مستوى الـدخل القومى، وهو ما يستتبع انخفاض مستوى الادخار القومى ، وان معدل هذا الأخير لا يتجاوز فى كثير من البلاد نسبة ١٠٪ من الدخل القومى الاجمـالى (الناتج القومى الاجمالى) ، وبذا يتبين لنا أن المقدرة الادخارية لكثير من البلاد النامية تكاد تكفى ، اذا ما وجهت الى تكوين الاستثمارات ، لمنع تدهور مستوى الدخل الفردى ، وبالتالى مستوى المعيشة . ونتيجة فان البلاد النامية لن يكـون فى استطاعتها ، على أثر الزيادة السكانية الكبيرة، العمل على رفع مستوى الدخل الفردى رغم انخفاضه الشديد فى هـذه البـلاد (١) .

---

(٤) يرى بعض الكتاب أنه لو نجحت البلاد النامية فى خفض معـدل الزيادة السكانية بمقدار ١٪ عن المعدل الحـالى الذى يدفع ٣ر٢٪ ، فانها تستطيع أن تحقق زيادة فورية فى الدخل القومى تقدر بـ٣٠٪ على الاقل .

J. Spengler «Tht population obstacle to economic development» in «Population theory and, policy», ouvrage collectif, Illinois, 1956 p. 306.

الجدول رقم (٨)

السنوات	تعداد السكان بالمليون مليون نسمة	الاستثمار كنسبة مئوية من الدخل القومى	الدخل الفردى بالأسعار الجارية بالجنيه	بالأسعار الثابتة الدخل الفردى ١٩٥٢-١٩٥٣ بالجنيه
٥٢ — ١٩٥٢	٢١ر٥	١٣ر١٪	٣٦ر٠	٣٦ر٠
٥٧ — ١٩٥٨	٢٤ر٢	١٣ر٨٪	٦٤ر٥	٤٠ر٠
٦٠ — ١٩٦١	٢٦ر٠	١٥ر٦٪	٥٢ر٥	٤٥ر٥
٦٥ — ٩٦٦	٢٩ر٦	١٨ر٤٪	٦٩ر٥	٤٧ر٨

وفى مصر نجم عن الزيادة السكانية الكبيرة ، وبالنظر الى المواد الاقتصادية المتاحة الى عدم زيادة دخل الفرد الحقيقى الا بقدر ضئيل لا يناسب مع مجهودات التنمية التى عرفتها البلاد خاصة فى الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٥ . والجدول السابق يبين تطور كل من الدخل الفردى ونسبة الاستثمار الى الدخل القومى .

والذى يهمنا من هذا الجدول ، هو معرفة اثر الزيادة السكانية على مستوى الدخل الفردى بالاسعار الثابتة (الحقيقى) وهو المبين فى آخر عمود من اعمدة الجدول . ويلاحظ أن مستوى الدخل الفردى الحقيقى لم يرتفع خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ — ١٩٦٦/٦٥ ، الا من ٣٦ جنيها الى ٤٧ر٨ جنيها ، اى بمعدل زيادة قدرها حوالى ٣٠٪ خلال فترة ١٣ عاما ، اى بمتوسط سنوى قدره حوالى ٢ر٥٪ . وهذا المعدل الأخير متواضع بالنظر الى الانخفاض الشديد لمستوى الدخل الفردى فى مصر من ناحية ، وبالنظر الى الموارد الهامة الاقتصادية التى كانت متاحة ، عن طريق القروض الأجنبية ولتسهيلات الائتمانية والتى بلغت متوسطها ٣٠٪ من حجم الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، للاسراع بعملية التنمية .

(٢) الزيادة السكانية « والاستثمارات فى الانسان » :

١٦٥ — الزيادة السكانية المرتفعة تثير مشكلة توزيع الموارد الاستثمارية للبلد بين النوعين من الاستثمارات « الاستثمار المادى » أو « الاستثمار العينى » و « الاستثمار الانسانى » .

ونقصد « براس المال المادى » الاصول الراسمالية الثابتة ، مثل المبانى والعدد والآلات ، التى تقوم بانتاج السلع والخدمات ، ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمارات يتميز بانتاجيته المباشرة . ونقصد براس المال الانسانى ، مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لاستغلال راس المال المادى ، وكذلك المستوى الصحى الذى يسمح بالمحافظة على القوى العاملة (١) . ويتم تكوين راس المال المادى عن طريق الانفاق الاستثمارى فى التعليم ، بمعناه الواسع ، والصحة ، والثقافة .

ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمارات تكون انتاجيته غير مباشرة، وتقوم علاقات تكامل بين هذين النوعين من راس المال ، وهى علاقات فنية ، بمعنى أن راس المال الانسانى يلزم لانشاء واستغلال راس المال المادى (٢) .

والجزء من الاستثمارات الذى يذهب الى تكوين راس المال الانسانى ، يتحدد بالمعطيات الكمية والكيفية للسكان . وكلما ارتفع معدل الزيادة السكانية ، وتشكل الهيكل السكانى على النحو الذى تعرفه البلاد النامية (ارتفاع نسبة الاشخاص حديثى السن خاصة من سن ٥ الى ١٥ سنة) كلما اجبر ذلك البلد على توجيه جزء أكبر من مواردها الى تكوين « راس المال الانسانى » ذو الانتاجية غير المباشرة .

وتجربة البلاد النامية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، اثبتت ان نقص « راس المال الانسانى » يشكل عقبة كبرى فى سبيل التنمية ، وأدى ذلك النقص الى ضعف القدرة على استيعاب رءوس الأموال المادية .

ولذا فان هذه البلاد مدعوة الى زيادة الجزء من استثماراتها الذى يذهب الى تكوين « راس المال الانسانى » . وذلك للاعتبارين التاليين :

---

(١) أنظر فى مفهوم « راس المال الانسانى » وكذلك انتاجيته .

J. Mincer «Investment in human capital» Jaurnal of political economy, Augest 1958, p. 8. et s.

T. Schultz «Investment in human capial» American Economic Rtvieur, mars 1961, pp. 1-17.

A. Goode «Adding to the stock of phisical and human capital, American Economic Review. Mai, 1959, p. 147. et s.

(٢) راجع فى علاقات التكامل بين « راس المال المادى » و « راس المال الانسانى »

P. Guillaumont «La Capacitd d'absorptions du capital» thése Paris, 1964, pp. 260-282.

١ — طول المدة التى تلزم لتكوين « راس المال الانسانى » عن تلك التى تلزم لتكوينك « راس المال المادى » .

٢ — كبر حجم « راس المال الانسانى » الذى يلزم للبلاد النامية حتى تتمكن من الاسراع فى عملية التنمية (١) .

ويجدر الاشارة الى أن انتاجية « راس المال الانسانى » لاتظهر الا بعد مدة طويلة وبطريقة غير مباشرة .

(٣) الزيادة السكانية والاستثمار اللازم فى المبانى السكنية :

١٦٦ — الموارد الاستثمارية لتشييد المبانى السكنية تتحدد بالمعطيات الكمية والكيفية للسكان . فالحاجة الى المساكن ، التى يلزم نشييدها سنويا ، تتحدد بمعدل الزيادة السكانية ، والتوزيع العمرى والنوعى الجغرافى للسكان . والمعطيات الكمية والكيفية للسكان فى البلاد النامية تجبرها على تخصيص قدر كبير من مواردها الاستثمارية لتشييد المساكن، عن تلك المعطيات للسكان فى البلاد المتقدمة .

وقد دلت تجارب البلاد المتقدمة الى انها تكون مضطرة ، فى المراحل الأولى للتنمية ، الى توجيه نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من مواردها الاستثمارية لتشييد المساكن وتجربة كثير من البلاد النامية تشير الى انها خصصت مثل هذه النسبة من مجموع استثماراتها للاسكان (١) .

---

(١) ولبيان كبر حجم « راس المال الانسانى » اللازم لمصر ، فقد انتهت دراسة مجموعة من الخبراء على أنه من المتوقع خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٨٥ ، تضاعف عدد الطلبة فى كافة مراحل التعليم بمقدار ١٢ مرة فى نهاية الفترة وذلك بالمقارنة ببدايتها ، وسوف يستتبع ذلك تضاعف مبالغ الاستثمارات للتعليم بمقدار ١٤ مرة خلال الفترة الزمنية المذكورة .

N.I.P. «Estimates for cost of purposes education plan for the period 1960-1985» mémore No. 327, Cairo 1963, p. 21.

(٢) انظر فيما يتعلق بنسب الاستثمار التى تذهب الى المبانى السكنية فى البلاد المتقدمة.

C. Clark «The conditions of the tconomic progress» London, 1951, p. 605, et s.

فيما يتعلق بنسب الاستثمار فى المبانى السكنية فى البلاد النامية .

O.N.U. «Etude sur l'économie mondiale» 1959, p. 86.

ويتميز تشييد المساكن بانه كثيف الاستهلاك لراس المال ، فضلا عن أن انتاجيته تكون ‍.ير مباشرة ، وعلى العموم تكون اقل من « رأس المال المادى » و « راس المال الانسانى » . وبعبارة أخرى فان نسبة اسهام هذا النوع من الاستثمار فى الانتاج القومى اقل من نسبة الاستثمار القومى التى تخصص له .

(٤) الزيادة السكانية وايجاد فرص العمالة :

١٦٧ — تتميز البلاد النامية بوجود عدد كبير من القوى العاملة فيها فى حالة بطالة بأنواعها المختلفة (البطالة الموسمية ، البطالة المقنعة ، والبطالة الهيكلية) .

ويرجع هذا الوضع الى غلبة الهيكل الزراعى على اقتصاديات هذه البلاد ، من ناحية ، والى الضغط السكانى على الأرض الزراعية ، من ناحية أخرى . وان كانت ظاهرة البطالة تتمركز أساسا فى القطاع الزراعى الا انه على أثر ظاهرة الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة ، واخذت هذه الظاهرة تميز أيضا كثير من القوى العاملة فى المدن . ومن ثم فان هذه البلاد تعانى من مشكلة البطالة .

وفى ضوء هذه الظروف تأتى الزيادة السكانية السريعة فى البلاد النامية لتزيد من حدة المشكلة . فالمعدل السنوى للزيادة فى القوى العاملة ، على اثر ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السكان ، يكون مرتفعا فى البلاد النامية عنها فىالبلاد المتقدمة . وتبلغ تقديرات معدل الزيادة السنوية فى القوى العاملة خلال العقد الماضى ٨ر٢٪ فى أمريكا اللاتينية ، ٢٪ فى آسيا ، ٦ر١ ٪ فى أفريقيا .

وعلى العكس بلغت هذه التقديرات ٧ر١ ٪ فى أمريكا الشمالية ، ٦ر٠٪ فى أوربا (١) .

ومن المعلوم أن البلاد النامية لا تستطيع تدبير فرص عمل للاعداد الزائدة سنويا فى القوى العاملة الا خارج القطاع الزراعى ، وذلك أن جزءا كبيرا من القوى العاملة فى هذا القطاع يعانى من البطالة . ولكن تكلفة فرص

---

(٨) راجع فى مشكلة العمالة فى البلاد النامية ، تقرير مكتب العمل الدولى .

Bureau International du Travail «L'emploi objectifs et politiques Genéve 1961, p. 6. et s.

العمل فى القطاعات الاقتصادية غير الزراعية تتطلب وحدات استثمارية أكبر بكثير من تكلفة فرص العمل فى القطاع الزراعى . ولذا فان الزيادة السكانية تمثل ضغطا على الموارد الاستثمارية من هذه الناحية .

الزيادة السكانية فى مصر وفائض العمالة فى القطاع الزراعى :

١٦٨ — ادت الزيادة السكانية السريعة للسكان فى مصر ، على النحو الذى رايناه ، الى الضغط المستمر على الموارد الزراعية . وبالفعل لم يتوقف نصيب الفرد من كل من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية من الانخفاض

تطور عدد الافراد لكل فدان من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية

	عدد الرجال للفدان المنزرع	عدد الأفراد للفدان المحصولى
١٨٨٢	١٫٢٨	١٫٢٥
١٩١٤	١٫٩٥	١٫٣٣
١٩٤٧	٢٫٣٨	١٫٤٨
١٩٦٠	٣٫٠٠	١٫٦٧

وقد ترتب على هذا الضغط المستمر ، ظهور نوعان من البطالة (فائض العمالة) فى القطاع الزراعى : البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية .

وتقدر البطالة الهيكلية فى القطاع الزراعى المصرى بالفرق بين عدد الأفراد الذين هم فى سن العمل (١٥ — ٦٥ سنة) وعدد المشتغلين بالعمل فى هذا القطاع . ويبين هذا الفرق من الأرقام التالية :

السنة	عدد المشتغلين في الزراعة (بالمليون)	عدد الأفراد الذين في سن العمل (رجال ونساء) (بالمليون)	عدد الافراد العمل الذين فى سن
٦٠ — ١٩٥٩	٢٤ر٣	٢٥ر٩	١٥ر٥
٦٥ — ١٩٦٤	٧٨ر٣	٣٥ر١٠	٦٠ر٤

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة٥٢/١٩٦٥ ١٩٦٦ يوليو سنة ١٩٦ ص ٢٥ (١) .

ويظهر من الارقام السابقة أن عدد الافراد الذين فى بطالة هيكلية ، والذى نحصل عليه بالفرق بين عدد أفراد القوى العاملة وعدد المشتغلين بالفعل فى الزراعة ، يبلغ ٥٧ر٦ مليونا من الافراد ، وهو عدد يبلغ تقريبا ضعف عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة . الا انه لما كان عدد أفراد القوى العاملة يتكون من الرجال والنساء الذين فى سن العمل ، وقد جرت التقاليد على عدم قيام النساء بالعمل ، فيمكن قصر الافراد الذين فى بطالة هيكلية على الرجال فقط . ويتضح من الارقام السابقة أن عدد الرجال الذين فى بطالة هيكلية يبلغون فى سنة ١٩٦٥ ٣٧ر١ مليون رجلا وهو عدد يوازى ٣٠٪ من جملة المشتغلين فى قطاع الزراعة .

أما عن البطالة الموسمية فى قطاع الزراعة فنفسر بالطبيعة الموسمية للعمل الزراعى . وتتوقف هذه البطالة الموسمية على حجم الاستغلالات الزراعية التى يعمل بها المشتغلين .

وعلى سبيل المثال تبلغ البطالة الموسمية اقصاها فى الاستغلالات الزراعية التى لا تتجاوز مساحاتها خمسة أفدنة ، وبدرجة أقل تلك التى لاتتجاوز مساحاتها عشرين فدانا . وتقدر أهمية البطالة الموسمية

(١) جرت الاحصائيات الزراعية على الحساب فى عداد المشتغلين فى قطاع الزراعة الاطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٦ سنوات الى اقل من ١٥ سنة ، ويبلغ نسبتهم فى مجموع المشتغلين ٥ر١٤٪ ، كذلك تدخل الافراد الذين تتجاوز أعمارهم اكثر من ٦٥ سنة ، وتبلغ نسبتهم فى سنة ١٩٦٥ ٤ر٣٪ من جملة المشتغلين . لذا قمنا باستبعاد هاتين الطائفتين من عداد المشتغلين بالزراعة .

على أساس حاجة المحاصيل المختلفة المنزرعة من العمالة ، وتوزيع المستغلين على الاستغلالات الزراعية المختلفة الاحجام . ونظرا لسيطرة الاستغلالات الزراعية البسيطة التى تبلغ مساحاتها اقل من ٥ افدنة والتى تشكل ٣٨٪ من مجموع الحيازات الزراعية فى الريف فى سنة ١٩٦١ ؛ ويمكن الانتهاء بالقول بأن ٢٥٪ من جملة المشتغلين فى الزراعة يمكن الاستغناء عنهم دون أن يتأثر حجم الانتاج الزراعى فى ضوء الفن الانتاجى السائد .

المطلب الثالث

بعض النظريات الاقتصادية للسكان

١٦٩ — كانت الزيادة السكانية من ابرز المشاكل التى بعثت على الخوف من أن يتدهور مستوى الفرد الاقتصادى « وقد بدأت هذه الافكار تتبلور فى شكل نظرية حوالى سنة ١٨٠٠ ، اشتملت عليها كتابات توماس مالتس . T. Malthus (١) التى اتسمت بالتشاؤم الواضح .

الا أن اقتران تزايد السكان ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، بارتفاع مستوى المعيشة أدى ذلك الى ظهور النزعة التفاؤلية لزيادة السكان . وقد اخذ يبين كثير من الكتاب النتائج الحسنة التى تترتب على زيادة السكان ، والنتائج السيئة التى تترتب على انكماشها . وقد سبق أن عرفنا أن النظرية الكينزية (٢) ترى فى الزيادة السكانية على أنها عامل من عوامل النمو الاقتصادى . وتتردد فى الوقت الحاضر اصداء آراء تشاؤمية للزيادة السكانية نتيجة للعقبات الضخمة التى توجدها الزيادة السريعة فى

(١) توماس روبرت مالتس قس انجلترا (١٧٦٦ — ١٨٤٣) . أصدر عدة مؤلفات عن السكان ضمنها نظريته ، اهمها :

"An Essay on the principle of population" 1798.
"Principles of political economy" 1815.

(٢) وكذلك آراء هذه النظرية ، كما سبق أن ذكرنا ، فى أن الزيادة السكانية سوف تؤدى الى زيادة القوى العاملة وهى أحد عوامل الانتاج ، مما يستتبع زيادة المقدرة الانتاجية القومية . كما تؤدى أيضا الى زيادة الطلب الفعلى فى الاقتصاد مما يؤدى بدوره وبطريق غير مباشر ، الى زيادة الانتاج .

البلاد النامية . وتخلص هذه الآراء الى أن الزيادة السكانية تمثل أحد حدود النمو (١) .

١ ــ نظرية مالتس للسكان

١٧٠ ــ تتلخص اراء مالتس فى السكان فى أن هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق امكانياتهم لتحقيق المستوى الادنى للمعيشة (وهو مايسمى بمستوى الكفاف) ، اللازم لكى يتمكن الانسان من مواصلة الحياة . ويرى مالتس ان قدرة الانسان على التناسل أكبر من قدرة الارض على انتاج مايلزم لبقائه . ذلك أنه من الممكن ــ بيولوجيا ــ أن يتضاعف عدد السكان كل فترة من الزمن تبلغ ٢٥ سنة ، وأن هذا التزايد السكانى يتحقق فى شكل متوالية هندسية ، أى يتزايد بمقدار الضعف كل فترة زمنية : ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ .. الخ . وفى نفس الوقت فان انتاج المواد الغذائية يزيد بسرعة أكثر تواضعا ، وتأخذ هذه الزيادة شكل المتوالية الحسابية ، أى تتزايد بنفس الكمية كل فترة زمنية (٢ ــ ٤ ــ ٦ ــ ٨ .. الخ) ، وعلى ذلك فان نمو السكان المطرد لابد وأن يؤدى الى نقص مستمر فى نصيب الفرد من المواد الغذائية . ونتيجة لعدم التناسب هذا بين زيادة السكان وزيادة الموارد الغذائية ، فقد تنبأ مالتس بأن هناك قوة أواخرى لابد وأن تبرز نتيجة لهذ الوضع تعمل على الحد من سرعة نمو السكان . وبالتالى أشار مالتس الى نوعين من العوامل ، أرجع اليهما مهمة الحد من الاعداد السكانية :

(أ) الموانع الايجابية :

طالما أن تزايد السكان نتيجة لزيادة معدل المواليد على معدل الوفيات، فان المانع الرئسى لنمو السكان يكون اما عن طريق انخفاض فى معدل

---

(١) على سبيل المثال :

Donella O. Meadows, Dennis Medaows, J. Randers "The limits to growth" a report for the club of Rime's project on the predicament of mankind, London, 1972.

راجع تحليلا وافيا لهذه النظرية ، فى كتاب : فوزى منصور « محاضرات فى الاقتصاد السياسى » الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٧٥ وما بعدها .

المواليد ، واما عن طريق ارتفاع فى معدل الوفيات . والطريق الأول ، سوف نتكلم عنه فيما بعد وهو خاص بالطرق الوقائية . اما الطريق الثانى فهو الذى ركز مالتس اهتمامه عليه . وقد قصد به ان ضغط السكان المتزايد على الموارد لابد وان يؤدى فى النهاية الى انتشار سوء التغذية والمجاعات والاوبئة . بل يؤدى هذا الوضع ايضا الى انتشار الحروب كوسيلة تحاول بها الدول — التى تسوء فيها حالة السكان نتيجة لتزايد اعدادهم — ان تحل مشكلاتها عن طريق اغتنام اراضى دول مجاورة . يترتب فى النهاية على هذه المساوىء ارتفاع فى معدل الوفيات . مما يستتبع اعادة التوازن مرة اخرى بين حجم السكان وحجم انتاج المواد الغذائية .

(ب) الموانع الوقائية :

يقصد بالموانع الوقائية ، فى نظر مالتس ، اقبال الافراد تلقائيا على اتباع الوسائل المختلفة التى من شأنها أن تؤدى الى انخفاض معدل المواليد ومثل ذلك تأخير سن الزواج ، أو الامتناع كلية عن الزواج وكذلك الحد من حجم الاسرة ع نطريق تحديد النسل .

واهمية هذا النوع من الموانع فى أنه ، متى انتشر الأخذ به على نطاق واسع فى المجتمع ، لابد وأن تقيه شرور التعرض لتدخل الموانع الايجابية ، والتى تتمثل فى قوى التصحيح الجبرية العنيفة التى تفرضها القوانين الطبيعية .

الظروف التى أدت الى انتشار أفكار مالتس :

١٧١ — لقد قيلت نظرية مالتس فى وقت مناسب ، يحقق لها الاهتمام وسعة الانتشار ، ذلك هو فجر الثورة الصناعية . ففى انجلترا بالذات شهدت تلك الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة نتيجة للنمو الصناعى الذى بدأت ملامحه تتحدد بسرعة . وقد اقترن ذلك النمو بظاهرة الهجرة من الريف الى المدن الصناعية ، مما ادى الى اكتظاظ هذه المدن بالسكان . ومن ناحية أخرى كان الراسماليون ، فى بداية نشأة النظام الراسمالى ، يستغلون العمال اسوأ استغلال وذلك عن طريق تشغيلهم ساعات طويلة فى اليوم ، وفى ظروف عمل قاسية ، ولا يعطونهم الاجر الذى يتناسب مع ذلك المجهود . وقد استتبع ذلك الوضع انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بين أوساط العمال .

هذا فضلا على ان طبقة الراسماليين ، التى كانت تقود الثورة الصناعية فى انجلترا ، لم تكن بعد قد استولت تماما على مقاليد السلطة السياسية ، وانما كان ينازعها السلطة كبار ملاك الاراضى الزراعية وهم يمثلون طبقة الاقطاعيين . وقد استخدم هؤلاء قوتهم السياسية فى سن قوانين شهيرة تعرف باسم قوانين الغلال — تحرم استيراد القمح من الخارج أو تفرض عليه ضرائب جمركية باهظة ، مما قطع على انجلترا المورد الرئيسى للغذاء المتاح لها ، وهو استيراد الغلال من العالم الجديد . وقد ادى ذلك الوضع فى ظروف التزايد المستمر للسكان وهجرتهم الاجبارية من الريف الى المدينة الى تزايد الضغط السكانى على الرقعة الزراعيـة المحدودة الخصوبة والمساحة .

ولا شك أن مثل هذه الصورة الداكنة المقترنة بالازدحام السكانى فى المدن الصناعية الناشئة كانت تمثل انسب الاجواء لتقبل أفكار مالتس التشاؤمية (١) .

وكان مما ساعد على انتشار أفكار مالتس بين الجمهور فرانسيس بلاس F.PLACE ، حيث نشر كتيبات دافع فيها عن ضرورة استخدام الوسائل الصناعية لتقييد النسل ، وكان هذا النوع من الكتيبات هو الذى نشر أفكار مالتس بين الجماهير . وقد ارتبطت المالتسية منذ ذلك الوقت بضرورة العمل على تقييد الزيادة السكانية بكل الوسائل خوفا من الموانع الايجابية (٢) .

---

(١) يرى كثير من الكتاب أن نظرية مالتس تعد من قبيل الدفاع عن الراسمالية . وتفسير ذلك أن بؤس طبقة العاملة انما يعود اليها لا الى طبقة الراسماليين ، اذ أن العمال هم المتسببون فى زيادة معدل المواليد نظرا لحرصهم على التمتع بمباهج الحياة الزوجية ، الامر الذى يؤدى الى بؤسهم . وقد تبنت المدرسة التقليدية هذه الفكرة ودعت الى سياسة اجتماعية معينة تقوم على مطالبة الفقراء بتحمل التضحيات من بؤس وأوبئة وحروب .

راجع :

د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٣ ، ص ١٦٤ .

د. فوزى منصور « محاضرات فى أصول الاقتصاد السياسى للبلدان النامية » دار النهضة العربية سنة ١٩٧٣ ، ص ٥٤ .

(٢) انظر : د. حازم الببلاوى « أصول الاقتصاد السياسى » منشأة المعارف ١٩٧٤ ص ١٦٧ .

تقدير نظرية مالتس :

١٧٢ — قد يبدو ان النظرية المالتسية تجد أصداء قوية لها اليوم ، وسبب ذلك ما نشهده فى مناطق كثيرة من العالم من اتجاهات تضخمية للسكان تؤدى بمستوى معيشة الفرد الى مثل ذلك الطريق القاتم الذى تصوره مالتس . ومثل ذلك الاتجاهات السكانية تلك التى تحدث فى بلاد نامية كثيرة مثل مصر ، الهند الباكستان .. الخ .

ولكننا لا نستطيع ، فى الواقع اعتبار هذه الملاحظة على السلوك السكانى فى بعض البلاد اساسا كافيا لتقبل آراء مالتس كمبدأ يصح الأخذ به كنظرية عامة فى السكان .

فاذا تأملنا الاتجاهات السكانية فى العالم خلال القرنين الماضيين لوصلنا الى نتائج تختلف كثيرا عن تكهنات مالتس وتفسيراته عن السكان. فنجد أولا أن السكان لم يكن بحال متميزا بالزيادة فى معدل المواليد ، وانما كان متميزا بالانخفاض الملحوظ فى معدل الوفيات ، وهو الأمر الذى لم يستطيع مالتس التنبؤ به . ويرجع انخفاض معدل الوفيات الى التحسن فى التغذية ، واكتشاف انواع جديدة من المنتجات الغذائية ، وكذلك التحسن فى وسائل النظافة ، وأخيرا تقدم الخدمات الصحية وتحسن أساليب العلاج .

ونجد ثانيا أن النمو السكانى لم يصاحبه انخفاض فى نمو المواد الغذائية ، بل على العكس من ذلك فقد صاحب ذلك النمو السكانى نمو هائل ، بل يفوقه فى انتاج السلع الزراعية . ويرجع ذلك النمو الكبير فى انتاج المواد الغذائية الى التقدم الزراعى على أثر تقدم الفن الانتاجى . ولقد منع هذا التقدم فى الفن الانتاجى انخفاض الانتاج الزراعى لمدة طويلة .

وأخيرا فكان من شأن النمو الصناعى أن سمح لبلاد متقدمة كثيرة بتصدير منتجاتها الصناعية الى الخارج ، وباستيراد منتجات زراعية فى مقابلها ، الأمر الذى يمنح من قيام المجاعات التى توقعها مالتس عند زيادة السكان .

وبذا فان الانتقاد الأساسى الذى يوجه الى نظرية مالتس يرجع الى عجزها فى أدراك امكانيات زيادة الانتاج الزراعى والانتاج بصفة عامة . فمع زيادة السكان الكبيرة تمكن الانسان ، عن طريق التقدم الفنى أن يزيد

من انتاجه الزراعى ، ومن زيادة الانتاج بصفة عامة ، مما ساعد على ارتفاع مستويات المعيشة مع زيادة السكان ، خاصة فى البلاد المتقدمة صناعيا. كذلك اذا كانت نظرية مالتس تلقى الضوء على وجود علاقة توازن بين حجم السكان والموارد الاقتصادية للبلد الا ان حجم هذه الموارد يتوقف بدرجة كبيرة على التقدم الفنى ، وهذا الأخير قادر على نقل وضع التوازن بين حجم السكان والموارد بصفة مستمرة .

٢ — نظرية دركايم (٢)
E. DURKHEIM

١٧٣ — لقد سبق ان أشرنا انه على اقتران تزايد السكان فى أواخر القرن التاسع عشر بارتفاع مستوى المعيشة ، اخذ يبين كثير من الكتاب النتائج الحسنة التى تترتب على زيادة السكان ، والنتائج السيئة التى تترتب على انكماشها . وكان من أشهر هؤلاء الكتاب دركايم .

ولقد اعتبر دركايم زيادة السكان واحدا من أسباب تقسيم العمل، الشيء الذى يعتبر بدوره نقطة بدء لسلسلة من التقدم فى كل ميادين الحياة . فتقسيم العمل يعتبر مفعولا طرديا لحجم السكان ودرجة كثافتهم ويعتبر مصدرا للتقدم للاسباب الآتية :

١ — مهد تقسيم العمل للانسان سبيل رفع مستوى المعيشة ، ذلك أنه خلق له حاجات جديدة وحقق له ما تتطلبه من أشباع .

٢ — يقوى تقسيم العمل شخصية الفرد لأنه يؤدى الى التخصص، والانسان المتخصص اكثر ابداعا من الانسان غير المتخصص ، وله فرصة أكبر من أن تكون له أفكار شخصية .

٣ — يعتبر تقسيم العمل أساسا لكثير من النزعات الاخلاقية : فهو مصدر التضامن الاجتماعى ، وأساس النظام الأخلاقى لما يحقق من ربط الفرد بعائلته وبمجتمعه وبوطنه .

---

(١) هو احد العلماء الاجتماعيين الفرنسيين ، ويعتبر احد مؤسسى المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع (١٨٥٨ — ١٩١٧) . وقد ضمن دركايم نظريته فى السكان فى مؤلفه «De la division du travail social» الذى قدمه كرسالة للدكتوراه الى السوربون فى سنة ١٨٩٣ .

المطلب الرابع

السياسة السكانية

١٧٤ — تختلف السياسة السكانية من بلد الى آخر ، تبعا لنوع العلاقة القائمة بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان . ففى بعض البلاد التى تشكو من عدم كفاية السكان لاستغلال الموارد الاقتصادية ، اتبعت سياسة تهدف الى زيادة عدد السكان وذلك بالتأثير فى معدل الميلاد والوفيات . ففى فرنسا ، وألمانيا ، والاتحاد السوفيتى تقرر منح اعانات مالية للعائلات الكبيرة العدد ، وقروض للعائلات الجديدة التكوين ، وجعل الالتجاء الى الطلاق عسيرا ، وفرض ضريبة على العزاب وعلى المتزوجين الذين لا أبناء لهم . ويبدو أن هذه الاجراءات كانت لها آثارها الفعالة فى الزيادة السكانية بهذه الدول .

وفى بعض الدول الاخرى ، خاصة المتخلفة ، يبدو أن المشكلة التى اثارها مالتس قائمة بالحاح لأن زيادة السكان غير متناسبة مع الموارد الاقتصادية المستغلة . وامام هذا الوضع يكون هناك ضرورة لها فى اتخاذ سياسة سكانية ترمى الى الحد من التزايد السكانى (١) .

وهذه السياسة تهدف أساسا الى الحد من تزايد ، بل العمل على نقصان ، معدل المواليد ، وذلك باتخاذ عدة اجراءات تهدف الى تحديد النسل . وفى مصر فاننا جميعا نشكو من الزيادة السكانية ، حتى انه يمكنا وصف هذه الظاهرة بالنظر الى الموارد الاقتصادية المتاحة انفجارا سكانيا ، خصوصا بعد معدل ارتفاع الزيادة السكانية خلال السنوات الأخيرة (١٩٤٧ — ١٩٦٦ بنسبة متزايدة لم تشهدها البلاد طوال تاريخها .

الحجم الأمثل للسكان :

١٧٥ — واختلاف سياسة السكان من بلد الى آخر ، ومن زمان

---

(١) لاتعانى كل البلاد النامية من مشكلة الكثافة السكانية ، فهناك بعض الدول النامية ذو حجم سكانى لا يتناسب مع استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ، ولذا يمثل نقص السكان عقبة فى سبيل تنميتها . مثال ذلك بعض الدول العربية كليبيا ، السعودية والى حد ما السودان والعراق .

الى زمان ، يحتم علينا دراسة الحجم الامثل للسكان ، خاصة تلك المعايير الاقتصادية التى تحدد هذا الحجم .

لقد رأينا أن نظرية مالتس فى السكان تشد الانتباه الى الوضع الذى يكون فيه عدد السكان فى مجتمع ما غير متناسب مع الموارد ، غير انها — كنظرية لدراسة السكان والموارد — تعتبر قاصرة من ناحيتين : فهى أولا — تقتصر على الاشارة الى علاقة واحدة هى علاقة السكان بالمواد الغذائية وهى ثانيا — لا تهتم بنوع واحد من عدم التناسب ، وهو الحالة التى يزيد فيها حجم السكان زيادة كبيرة عن أى احتمال ممكن لزيادة حجم المواد الغذائية .

ولكن الواقع أن دراسة حجم السكان فى مجتمع ما يجب أن تقترن بدراسة ما لديه من ثروة معدنية ، وأرض زراعية ، وغير ذلك من الموارد التى يمكن استغلالها ، ذلك انه من الممكن أن يكون حجم السكان صغيرا ، وحجم الموارد كثيرا ، وأن تكون النتيجة عجز السكان عن استغلال الموارد استغلالا يسمح بالحصول على أعلى ناتج متوسط للفرد (١) . كما يمكن أن يكون حجم السكان كبيرا وحجم الموارد صغيرا ، وأن تكون النتيجة ضغطا شديدا على الموارد بحيث يؤدى ذلك الى انخفاض الناتج المتوسط للفرد . والفرض الأول يبين حجم السكان ، والفرض الثانى يبين كثافة حجم السكان .. وبالتالى فاذا تناسب حجم السكان مع حجم الموارد بحيث يسمح هذا التناسب الى تحقيق أقصى ناتج متوسط للفرد فانه فى تلك الحالة نقول أن السكان قد بلغ حجمه الامثل .

وعلى ذلك يمكن تعريف الحجم الامثل للسكان فى دولة بأنه ذلك العدد من الأفراد الذى يؤدى بجهوده مستخدما الموارد المتاحة ومستوى الفن الانتاجى السائد — الى تحقيق أعلى مستوى ممكن للناتج المتوسط (٢) ويلاحظ على التعريف السابق انه حدد الحجم الامثل للسكان بعاملين ، هما

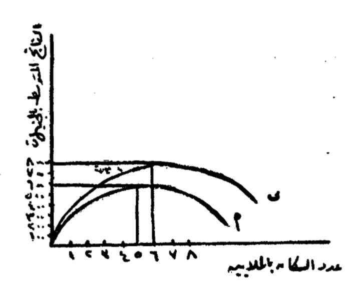
---

(١) يقصد بالناتج المتوسط ، الانتاج القومى مقسوما على عدد السكان .

(٢) جرى بعض الكتاب على ربط الحجم الامثل للسكان بالموارد الغذائية المتاحة ، وعلى ذلك تكون بصدد حجم أمثل للسكان اذا كانت البلد تمتلك من الموارد الزراعية الكافية لانتاج المواد الغذائية التى تكفى حاجة السكان ، ولا تضطر الى استيراد هذه الموارد من الخارج . ومن الطبيعى أن هذا التعريف ضيق ، ذلك ان ذلك حجم السكان فى بلد ما أكثر من الحجم الامثل اذا قورن بموارد البلد الزراعية ، واقل من الحجم الامثل اذا قورن بامكانياتها الصناعية .

كمية الموارد المستخدمة ، ومستوى الفن الانتاجي . وبالتالى فان تغير العاملين أو احدهما يؤدى الى تغير الحجم الأمثل للسكان . ونظرا الى أن الموارد المستخدمة هى دائما فى التغير ، نتيجة للتراكم الراسمالى ، وكذلك بتغير مستوى الفن الانتاجي ، فانه لن يكون هناك حجما أمثل للسكان ثابتا . والخلاصة فان فكرة الحجم الأمثل للسكان هى فكرة ديناميكية (متغيرة الحركة وليست فكرة استاتيكية (ثابتة الحركة) .

ويمكن لنا تمثيل فكرة الحجم الأمثل للسكان وتغير الموارد ومستوى الفن الانتاجي بالمنحنى الآتى :



كذلك يربط بعض الكتاب فكرة الحجم الامثل للسكان بحجم الموارد الطبيعية التى لا يمكن احلالها ، ومثال ذلك المعادن (الحديد ، الفحم ، البترول ، النحاس ، القصدير.. الخ) . وقد استند انصار نظرية حدود النمو ، السالف ذكرها ، الى هذه الفكرة للقول بوجود حدود على امكانيات النمو . ولكن من الواضح أن التقدم التكنولوجى يوسع دائما من نطاق الامكانيات المعدنية ، هذا فضلا عن أن البلد التى تعانى من نقص فيها تستطيع استيرادها من الخارج .

وحاول فريق ثالث ربط فكرة الحجم الامثل للسكان بذلك الحجم الذى يسمح بالاستقلال الامثل لرأس المال المادى ، وبحيث يحقق نموا مستمرا فى التقدم الفنى .

أنظر بالتفصيل هذه الآراء :

A. Lewis «La théorie de la craisance économique» traduction francaise, Paris, 1963, PP. 231-239.

A. Sauvy et autrés «Sous-déceloppement et dsveloppement du Tiers-Monde» P.U.F., 1961, P. XXIV,

P. Guillauomont «L'absorption du capital» thése

الحالة الأولى : عندما كان حجم الموارد ومستوى الفن الانتاجى ثابتين فان مستوى الناتج المتوسط يتحدد بالمنحنى (أ) ، ويتحدد الحجم الامثل، السكان بستة ملايين نسمة .

الحالة الثانية : التى سمح فيها بزيادة الموارد أو تحسين الفن الانتاجى أو بحدوث الاثنين معا ، يمثلها منحنى الناتج المتوسط الجديد (ب) ويتضح فى هذه الحالة ان هذا المنحنى يشير الى نصيب أعلى للفرد عند كل حجم للسكان . والحجم الأمثل للسكان بالنسبة لهذا المنحنى يتحدد بستة ملايين نسمة .

المبحث الثانى

انتاجية العمل

تطور معنى انتاجية العمل :

١٧٦ — سبق تعريف العمل بأنه الجهد الواع الهادف الذى يبذله الانسان لكى يطوع به الموارد الطبيعية فى سبيل اشباع الحاجات الاسانية المتزايدة ، وهو لذلك يعد خالقا ومنتجا . ولم يستقر معنى انتاجية العمل، على النحو السابق ، الا فى العصر الحديث (١) .

فذهب مذهب الطبيعيين (٢) بأن الزراعة ، دون الصناعة والتجارة ، هى التى تخلق مادة جديدة ، ولذا كان العمل الزراعى هو العمل المنتج الوحيد ، الذى يغل ناتجا صافيا ، اى فائضا بعد تغطية كافة النفقات ، فى حين أن العمل فى الصناعة والتجارة لا يغل ناتجا صافيا . وسبب اعتبار ان هذا النوع الأخير من العمل غير منتج ، يتركز فى أن دوره مقصور على خلط مواد أولية موجودة من قبل ، أو التحوير فيها بحيث لا يمكنك أن يزيد ثمن الناتج عن ثمن المواد الأولية مضافا اليها المواد اللازمة لاستهلاك

راجع فى تفصيل هذا التطور :

A. Barrér «La Production’ op. cit., PP. 465-469,

(٢) ويطلق عليهم بالفرنسية Les Phyisocrates ، اى الطبيعيون ، لاعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية . والمذهب الطبيعى ساد الفكر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، زعيم هذا المذهب . وقد عرض F. Quesnay آراءه فى عدة أبحاث ، اهمها كتابه الذى أخرجه سنة ١٨٥٨ بعنوان «Le Tableau Economique» اى الجدول الاقتصادى.

العمال واشباع حاجاتهم ، ولذا كانوا يسمون التجارة والصناعة بالأعمال العقيمة ، والتجار والصناع وأرباب المهن الحرة بالطبقة العقيمة لأنها لا تخلق ثروة جديدة .

الا أن آدم سميث (١) لم ينظر الى الزراعة نظرة الطبيعيين باعتبارها العمل المنتج الوحيد وانما اعتبر المجتمع الاقتصادى بمثابة مصنع يقوم على تقسيم العمل ، وبذلك اعتبر كلا من العمل الصناعى والتجارى بالاضافة الى العمل الزراعى من الاعمال المنتجة .

ولكن آدم سميث قصر العمل المنتج على ذلك العمل الذى يخلق سلعة مادية ، ولذلك فان العامل الخالق لخدمة غير مادية يعتبر عملا غير منتج .

وكان يجب انتظار « جان باتست ساى لاعتبار ان العمل المنتج هو الذى يؤدى الى خلق سلعة مادية ، أو يؤدى الى القيام بخدمة تتصل اتصالا وثيقا بالانتاج المادى للسلع ، ومثل ذلك خدمات المواصلات والتوزيع ، وعلى ذلك فهو يستبعد الاعمال التى تؤدى خدمات لاتتصل اتصالا وثيقا بالانتاج المادى للسلع ، ومثل ذلك أعمال المهن الحرة . ومن المفيد ان نشير الى كارل ماركس اعتبر ان العمل وحده هو خالق للمنافع ، وان العمال هم وحدهم المنتجون الحقيقيون للقيمة سواء اتخذ عملهم صورة العمل اليدوى أو العمل الذهنى . والنظرة الحديثة للعمل المنتج تتلخص فى اعتبار كل عمل ، أيا كانت طبيعته ، منتجا مادام ان هذا العمل يؤدى الى اشباع الحاجات الانسانية سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر . ونتيجة فان كل عمل يؤدى الى اشباع الحاجات الانسانية يعتبر منتجا سواء ادى الى الانتاج المادى للسلع أو لانتاج الخدمات المتصلة اتصالا وثيقا بالانتاج المادى أو غير ذلك من الخدمات .

الكفاية الانتاجية للعمل

تطور ظاهرة تقسيم العمل

١٧٧ - لكى تزداد انتاجية العمل بالمعنى السابق ، هناك عوامل معنية

---

(١) آدم سميث A Smith فيلسوف اسكتلندى ، وكان استاذا بجامعة اسكتلنده . ويعتبره كثير من الاقتصاديون منشىء علم الاقتصاد . وبالرغم من اتصاله بالطبيعيين واخذه الكثير منهم ، الا أنه تفوق عليهم بنظرته الى الامور نظرة أوسع . واهم اعماله مؤلفه الذى صدر فى سنة ١٩٧٦ .

«An inquity inlo the nature and causes of the wealth of nation».

تجعله اكثر كفاية (١) من هذا الناحية . ويقصد بالكفاية الانتاجية للعمل الحصول على اكبر ناتج ممكن بأقل مجهود ممكن .

وتتلخص هذه العوامل فيما يلى :

١ ـ تقسيم العمـــل .

٢ ـ استعانة العمل بالآلات .

٣ ـ ترشيد العمـــل .

٤ ـ نسب التأليف بين عناصر الانتاج .

٥ ـ ظروف تشغيل العمل .

٦ ـ المستوى المادى والثقافى للقائمين بالعمل .

وسوف نخصص لكل عامل من هذه العوامل مطلبا :

المطلب الأول

تقسيم العمــل

١٧٨ ـ يمكن أن يؤخـذ تقسيم العمــل بمعنيين ، ولهمـا معنى اجتماعى ، وثانيهما فنى . ويقصد بالتقسيم الاجتماعى للعمل ، تقسيم العملية الانتاجية للعمل الى اجزاء يختص بكل منها نوع معين من العمال . ولاشك أن تقسيم العمل بالمعنى الاجتماعى ظاهرة اجتماعية قديمة سابقة على نشأة النظام الراسمالى ، ولكنها تتمتع فى هذا النظام بمزايا خاصة ، حيث بدات ظاهرة تقسيم العمل مع نشأة الثورة الصناعية .

تطور ظاهرة تقسيم العمل :

١٧٩ ـ وقد نشـأ تقسيم العمل منذ عهد سحيق ، فقد عرفته الجماعات الأولى حيث كان التقسيم فيها يقوم على اختـلاف الجنس

---

(١) يرى الاستاذ الدكتور رفعت المحجوجب أن العوامل التى تؤثر فى الكتابة الانتاجية هى التى تحدد الفن الانتاجى .

انظر :

د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » مرجع سالف الذكر ص ١٨٢ .

د. محمد حلمى مراد « أصول الاقتصاد » مرجع سالف الذكر ص ٢١٨ وما بعدها

والسن ، فالرجال كانوا يقومون بأعمال تختلف عن أعمال النساء ، كانوا يقومون بالصيد والدفاع عن القبيلة ، والنساء كن ينقطعن للأعمال المنزلية ، كاعداد الغذاء والكساء كما كن يقمن بالزراعة . كذلك عهد الى الأطفال ببعض الاعمال البسيطة التى لا تتطلب مجهودا كبيرا كالرعى ، والى البالغين بالدفاع عن الجماعة ، ويسمى الكتاب هذا التقسيم « بالتقسيم الاجتماعى للعمل » . وقدتطور الحال بعد ذلك فاسقرت الجماعات فى مكانها وأصبحت كل منها تنتج بعض الأشياء دون البعض الآخر . ، وهكذا تخصص بعضها فى الزراعة ، والبعض الآخر فى صيد الحيوان ، أو صيد الاسماك كل بحسب ظروفه . وقد صاحب هذا التطور نوع من التخصص الطبقى ، فوجدت داخل الجماعات طبقات اجتماعية مختلفة كطبقة رجال الحرب وطبقة رجال الدين ، وطبقات الزراع والصناع والتجار . كما نبتت فكرة « التخصص فى الحرف أو التقسيم المهنى للعمل » بسبب ضعف النظام العائلى وتحرر الكثير من افراد الاسرة ، كما ساعد على تزايده تجمع السكان فى المدن .

وقد ادى ظهور المصانع اليدوية والآلية فيما بعد الى ظهور نوع آخر من التقسيم هو « التقسيم الفنى للعمل » . وقد استلفت هذا التقسيم انظار الاقتصاديين على أثر كتابات آدم سميث (١) التى ألقت الضوء على مزايا هـذا التقسيم من ناحيـة ، وعلى أثر تزايد ظاهرة التقسيم الفنى للعمل مـع نشأة الثورة الصناعية فى انجلترا فى القرن الثـامن عشر من ناحية أخرى .

وقد لاحظ سميث أن ظهور كل آلة جديدة يؤدى الى كترة التجزئة الفنية للعملية الانتاجية ، أى الى انقسامها الى عدد أكبر ، وبالتالى فان ظاهرة التقسيم تتقدم مع تقدم الصناعة . كما لاحظ سميث أن تقسيم العمل فى الزراعة محـدود ، اذ أن الذى يبذر هـو الذى يروى ويتعهد

---

(١) يرى سميث أن تقسيم العمل يزيد من كميته ، دون حاجة الى بدل مجهود أكبر من العمال . وضرب مثلا على ذلك ، لايزال يردده معظم الاقتصاديين رغم فقدان قيمته بسبب استخدام الالات على نطاق واسع . فذكر أن مصنع الدبابيس الذى يعمل به عشرة عمال لاينتج الا ٢٠٠ دبوسا فى اليوم ، اذ فقام كلعامل بالفعلية الانتاجية كلها لوحدة ، أى أن انتاجية العامل تبلغ عشرون دبوسا فى اليوم . بينما اذا اتبع تقسيم العمل ، بأن يقوم كل عامل بعمله جزئية معينة ، فان المصنع ينتج ٤٨٠٠٠ دبوسا فى اليوم ، وبذا تكون انتاجية العامل ٤٨٠٠ دبوسا فى اليوم .

الزرع ويحصده . ويروى أن استحالة الفصل بين انواع العمل الزراعى هى السبب فى القوة الانتاجية فى الزراعة لم تتقدم بنفس سرعة تقدمها فى صناعة .

نطاق تقسيم العمل :

١٨٠ — تتوقف درجة تقسيم العمل ومداه على عوامل خاصة نجملها فيما يلى :

١ — طبيعة العمل ذاته : يشترط لامكان تقسيم العامل تقسيما فنيا ، أن يكون هذا العمل قابلا للتقسيم بطبيعته ، فثمة اعمال لا تقبل هذا التقسيم ، أما لانها مطبوعة بالطابع الشخصى للصانع كصناعة اللوحات الزيتية والتماثيل والحرف ، واما لأنها أعمال منقطعة ليست مستمرة كالأعمال الزراعية واخيرا فانه فى مجال الأعمال الصناعية فنطاق تقسيم العمل لا ينطبق على نمط واحد فهو ضئيل فى بعضها ويتسع نطاقه فى البعض الآخر . فتقسيم العمل فى صناعة الألبان مثلا أضيق بكثير من تقسيم العمل فى صناعة السيارات وصناعة الطائرات .

٢ — نطاق السوق : كلما اتسع نطاق السوق بسبب زيادة السكان وتحسن وسائل المواصلات اتسع نطاق تقسيم العمل حتى يمكن زيادة الانتاج واشباع حاجات السكان المتزايدة . وبالعكس اذا ضاق نطاق السوق انتفت الحاجة الى تقسيم العمل . ولذلك نجد النجار أو الحداد فى الريف مثلا يقوم بانجاز عملية الانتاج من أولها الى أخرها ، اذ لو تخصص فى جزء من هذه العملية لما وجد عملا كافيا يسدد أوده أو يمكنه من الحصول على النفقات الضرورية .

٣ — حجم المشروع لو سمحت حالة السوق بزيادة المنتجات عن طريق تقسيم العمل ، فانه يجب أن يكون الانتاج كبيرا حتى يمكن أن يعهد الى كل عامل أو مجموعة من العمال بالقيام بأحدى العمليات اللازمة لانتاج سلعة معينة . ولاشك أن هذا الأمر يتطلب مصانع واسعة كما يستلزم كثيرا من الأدوات والآلات واستخدام عدد وفير من العمال وهذا لا يتحقق الا اذا كان حجم المشروع كبيرا .

مزايا تقسيم العمل :

١٨١ — يؤدى تقسيم العمل الى زيادة الانتاج زيادة كبرى ، ويترتب على هذه الزيادة انخفاض نفقة الانتاج وانخفاض ثمن البيع ، وامكان اشباع الحاجات المتزايدة بأقل الجهود الممكنة .

وترجع هذه الزيادة فى الانتاج الى ما ينطوى عليه تقسيم العمل الفنى من مزايا نجملها فيما يلى :

١ — تسهيل اداء الاعمال : فتجزئة عملية الانتاج الى اجزاء بسيطة يعهد بكل جزء منها الى عامل معين أو الى مجموعة من العمال من الأمور التى تسهل اداء هذا العمل مهما كان صعبا .

٢ — استخدام المواهب فيما يتمشى معها من اعمال : فالأفراد يختلفون من حيث المواهب والاستعداد ، وتجزئة عملية الانتاج وتوزيع العمال على أجزاء تتمشى مع استعدادهم كان ذلك ادعى على زيادة كفاءتهم الانتاجية .

٣ — زيادة الخبرة والمران : فتجزئة عملية الانتاج الى أجزاء بسيطة، وتوزيع الأعمال على هذه الاجزاء من الأمور التى تساعد العامل على اتقان ما تخصص فيه فى وقت قصير وعلى اكتساب مهارة وحذقا .

٤ — تسهيل الاختراع واحلال الآلات محل اليد العاملة : فقد أدى تقسيم العمل والتوسع فيه الى تبسيط العمليات الخاصة بالانتاج الى حد بحيث أصبح من السهل تركيب آلة للقيام بهذه العمليات . ولذا يلاحظ ان كثيرا من الاختراعات جاء معاصرا لتقسيم العمل وانتشاره ، كما أن استخدامه كان متوقفا على تقدم هذا التقسيم الى حد بعيد .

٥ — الاقتصاد فى الوقت الحاضر : فالعامل الذى يبدأ عملا معينا لا تبلغ قوته الانتاجية أقصى درجتها الا بعد مرور فترة من الوقت ، فاذا ترك هذا العمل خلال هذا الوقت الى عمل آخر يكمل العمل الأول فانه سيضطر غالبا الى تغيير المكان والى البدىء فى استخدام آلات جديدة ، وهذا من شأنه أن يضع عليه بعض الوقت الذى كان فى امكانه استغلاله فى الانتاج لو استمر فى عمليته الأولى . كذلك فان اتباع تقسيم يؤدى الى استخدام الآلات كلها فى وقت واحد بحيث تصل طاقتها الانتاجية الى أقصى درجة ممكنة .

مساوىء تقسيم العمل :

١٨٢ — لم يخل تقسيم العمل من النقد بالرغم من المزايا السالفة ، واهم اوجه النقد التى وجهت الى تقسيم العمل تتلخص فى الآتى :

١ — قيل أن تقسيم العمل وان ادى الى زيادة الانتاجية المادية للعامل الا أن ذلك يكون على حساب شخصية العامل ، فتقسيم العمل يضعف من قواه الفكرية ، ويضيق من أفقه ، لانه يكرر العمل نفسه كل وقت . ولكن هذا النقد غير صحيح . ذلك أن التخصص يقلل وقت العمل مما يعطى للعامل فرصة الاطلاع . فضلا عن أن التنظيم الحديث للعمل ترك للعامل من الوقت مما يسمح له بممارسة الرياضة وغيرها من الأعمال المنشطة للذهن ، والتى تسمح له باسترداد ما فقده أثناء عمله . والدليل على عدم صحة هذا النقد ما لوحظ من أن العمال الصناعيين أكثر ثقافة من العمال الزراعيين الذين لا يعرفون تقسيم العمل الا فى حدود ضيقة .

٢ — وقيل أيضا أن من شأن تقسيم العمل وضع العمال تحت رحمة الحوادث ، فالفعل المتخصص فى جزء من عمليات الانتاج قد يطرده رب العمل فلا يوجد عملا عند سواه . الا أن هذا النقد غير صحيح ذلك أن قائلى هذا النقد قد تناسوا أن الازمة الاقتصادية اذا وقعت فانها تصيب على السواء العامل المتخصص والعامل غير المتخصص .

٣ — وقيل اخيرا أن تقسيم العمل قد أضعف روابط الاسرة بفتحه باب العمل أمام الجميع بما فيهم النساء والاطفال .. وهذا النقد مبالغ فيه ذلك أن حدة التفكك فى روابط الاسرة أخذت تخف بعد استصدار المشرعون فى مختلف البلاد القوانين التى تحول دون هذا التفكك ، كتلك التى تمنع تشغيل الاطفال قبل سن معينة ، والنساء فى بعض الاعمال وفى أوقات خاصة .

نخلص مما سلف أن الاعتراضات التى قدمها بعض الكتاب لا يمكن أن تغطى المزايا التى يتضمنها تقسيم العمل والتى تؤدى الى زيادة الكفاية الانتاجية للعمل .

المطلب الثانى

استعانة العامل بالآلات (آلية العمل)

مدى الاستعانة بالآلات فى أداء العمل :

١٨٣ — لا يعتبر الانسان حديث العهد بالآلات . فقد . عرف قديما طواحين الهواء والماء . ولكن مدى استخدام الآلات كان يسير بخطى بطيئة . فلم يكثر استعمالها الا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر . ويرجع السر فى هذا التوسع فى استخدام الآلات الى اكتشاف القوى المحركة الجديدة من بخار وكهرباء وبترول ، وذرة .. الخ . وعلى أن هذا التطور لم يحدث فى جميع الميادين ، فلا يزال استخدام الآلات فى الزراعة يصطدم بالطبيعة الموسمية لاعمالها ، مما يقلل من فائدة استخدامها فيها ذلك لأن فى بقاء الآلات عاطلة مدة طويلة من السنة اضرار بالمنتج . كذلك فان الاعمال ذات الطبيعة الفنية (النحت ، الرسم ، التمثيل المسرحى) ، وتلك المتصفة بالصبغة الشخصية كالتنظيم والادارة ، بأنواعها ، فليس للآلات فى ادائها الا دور ثانوى .

الآثار المترتبة على استخدام الآلات :

١٨٤ — كان للاستعانة بالآلات على نطاق واسع فى العمل أثره فى الانتاج وفى أحوال العمل وفى كيان المجتمع الاقتصادى .

١ — تأثير الآلات على حجم الانتاج : كان لاستعمال الآلات فى الانتاج أثره فى زيادة الكميات المنتجة زيادة هائلة نظرا لاستخدامها قوة طبيعية ضخمة ، وتمكينها من اتساع نطاق تقسيم العمل .

لقد ترتب على زيادة كمية الانتاج أن قلت نفقته بدرجة محسوسة ، اذ اصبح من المستطاع توزيع النفقات الثابتة أى التى لا تزيد بنسبة ازدياد الكمية المنتجة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة مما يؤدى الى انقاص نصيب كل وحدة منها .

واذا كان حجم الانتاج قد ارتفع على اثر زيادة استخدام الآلات ، فان نوع الانتاج قد تحسن أيضا فى المتوسط نظرا لدقة الآلات فى العمل .

٢ — تأثير الآلات على ظروف العمل : كان استخدام الآلات مبعث شكوى العمال فى القرن التاسع عشر ، اذ أن استخدامها يعنى فى نظرهم

الاستغناء عن عدد كبير من الايدى العاملة ، أى وقوع ما يسمى بالبطالة الفنية اى البطالة الناجمة عن تطور الانتاج . ولكن هذا الاثر المباشر لاستخدام الآلات بالنسبة للعمل ، لا يلبث ان يزول نتيجة للاثار البعيدة فاستعمال الآلات يؤدى الى زيادة حجم الانتاج ، كما ذكرنا ، وبالتالى الى خفض أسعارها مما يزيد ، الطلب عليها ، وواضح أن زيادة الكمية المنتجة لمواجهة الزيادة فى الطلب تحتاج الى تشغيل عمال جدد .

هذا الى أن صنع الآلات ذاتها ، ومراقبتها ، وصيانتها ، واستبدالها بتغيرها عند اللزوم يحتاج الى أيدى عاملة كثيرة . كما أن الآلات كانت سببا فى استحداث كثير من الصناعات الجديدة التى لم تكن معروفة من قبل والتى خلقت عملا لعدد كبير من العمال ، وذلك عن طريق خلقها الجو المناسب لظهور كثير من المخترعات . ولا يفوتنا أن نشير الى أثر الآلات فى تخفيف المجهود العضلى الذى كان يضطر العامل الى بذله قبل اختراع الآلات . وان كان يرى البعض انه حل محله المجهود العصبى الذى تسببه مراقبة الآلات .

٣ ـ تأثير الآلات على كيان المجتمع الاقتصادى : أدى استخدام الآلات الى كبر حجم المشروعات نظرا لأن الآلات كبيرة التكاليف ، ولا يعتبر استعمالها مربحا الا اذا عالجت كمية كافية من المنتجات . ولذا فانه لا يستطيع الاستعانة بها الا أصحاب الاعمال ذوو رؤوس الاموال الكبيرة وترتب على هذه الحقيقة انتشار شركات المساهمة باعتبار أن هذه الشركات أقدر من غيرها على جمع راس المال الذى يستلزمه الانتاج الحديث ، كما أدت آلية العمل الى التغير فى طبيعة الازمات الاقتصادية التى كان يعرفها العالم ، فقبل الثورة الصناعية ، كان العالم يشكو من أزمات نقص الانتاج ومع آلية العمل تغيرت طبيعة الأزمة ، فأصبحت الأزمات أزمات أفراط انتاج .

المطلب الثالث

ترشيد العمل

١٨٥ ـ يقصد بترشيد العمل ـ بمعناه الضيق (١) تنظيمه تنظيما

---

(١) يقصد بترشيد العمل بالمعنى الواسع ، بالاضافة الى تنظيمه تنظيما فنيا ، التوحيد النوعى للانتاج ، والآلية ، والترشيد النفسانى للعمل . أنظر د. رفعت المحجوب المرجع المشار اليه ص ١٩٧ .

عالميا ولا ترجع العناية بهذا الموضوع الى عهد بعيد اذ ان الأبحاث المتعلقة به لم تبدأ الا فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ويأتى فى مقدمة الباحثين فى هذه الناحية المهندس الامريكى « فريدريك تيلور » اذ وضع طريقة للتنظيم العلمى للعمل عرفت باسمه تقوم على دراسة الوقت والحركة وضمنها كتابا نشره فى سنة ١٩١١ (١) . وقدومى (تيلور) من وراء طريقته الى زيادة انتاج العامل وبالتالى زيادة أجره . ويرى وسيلة ذلك فى استبدال الطرق العلمية بالطرق التحكمية ولا يمكن اكتشاف هذه الطرق العلمية الا بدراسة حركات العمال ، وتجزئتها الى ابسط عناصرها ، وقياس مدة آدائها بالكرونومتر لاستبعاد الحركات غير المجدية ، وتحديد الوقت الضرورى للقيام بالحركات النافعة من ناحية أخرى . ثم يوضع العمال تحت مراقبة دقيقة أثناء تأدية عملهم لتنفيذ الطرق العلمية : ويطرد كل عامل لا ينتج القدر المعين فى الوحدة الزمنية المحددة . وقد طبقت طريقة « تيلور » فى بعض المصانع الامريكية ووجدت لها صدى فى بعض الدول الاخرى ، ولكنها لاقت معارضة شديدة من الهيئات العمالية لأنها تؤدى الى انتشار البطالة بين العمال بالاستغناء عن عدد منهم ، فضلا عما تسببه من ارهاق للعمال الذين يحتفظ بهم لذلك قرر الكونجرس الامريكى فى سنة ١٩١٢ قصر الاعانات والقروض العامة على المصانع التى تطبق نظام الزمن المقاس والاجر المتفاوت . ولا تأخذ الآن أغلب المصانع الامريكية بنظام تيلور خوفا من نقابات العمال والسلطة العامة . وقد ظهرت طريقة مشابهة لطريقة « تيلور » فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٣٥ ، عرفت باسم « الطريقة الاستخانوفية » نسبة الى اليكس استخانوف ، العامل بمناجم الفحم الذى ابتكر طريقة جديدة بترشيد الحركات وتركيز الاهتمام . وتمتاز « الطريقة الاستخانوفية » عن طريقة « تيلور » فى أنها نبتت من وسط العمال . ولم تفرض عليهم من الادارة ، وبذا استطاع الاتحاد السوفيتى زيادة الكفاية الانتاجية للعمل باستخدام هذه الطريقة

---

(١) F. Taylor «Principles of scientific management» 1911.

دون اثارة العمال مستعينا بوسيلة غريزة اثبات الذات فى نفوس العمال(١) .

واذا كانت طرق الترشيد المختلفة تؤدى الى زيادة الانتاج ، الا أن تنفيذها يحتاج الى نفقات كبيرة ولذا فانها لا تصلح الا فى حالات الانتاج الكبير .

المطلب الرابع

نسب التاليف بين عناصر الانتاج

١٨٦ — يقوم الانتاج على التاليف بين عناصره المختلفة من طبيعة ، وعمل ، وراسمال . ويمكن أن تختلف النسب التى يتم على أساسها التأليف بين هذه العناصر ، وتتعدد النسب التى يتم وفقا لها التأليف بين عناصر الانتاج نظرا لقابلية الموارد للاحلال . الا أن هذه القابلية للاحلال ليست الى مالا نهاية فهى تتوقف على مستوى التقدم التكنولوجى ، وبالتالى فان النسب المختلفة للتأليف بين عناصر الانتاج تكون محكومة بمدى سرعة التقدم التكنولوجى .

المهم ان الانتاجية التى يحصل عليها كل مشروع من العمل المبذول تتوقف على النسبة المعمول بها فى التأليف بين عناصر الانتاج . فيجب الا يتم هذا التأليف بطريقة جزافية ، بل يجب أن يتم بحيث تعطى عناصر الانتاج اكبر كفاية انتاجية .

وينبنى على ما تقدم أن الكفاية الانتاجية للعمل تتوقف على نسبة التأليف بين عناصر الانتاج المختلفة فى المشروع . فاذا كانت هذه النسبة تؤدى الى ظاهرة الغلة المتناقصة ، فهذا ينبغى تدهور الكفاية الإنتاجية للعمل . ولا يتسع المجال هنا لبحث هذه الظاهرة — وسوف تسود الى بحثها بالتفصيل — ونكتفى بالقول بأن نظرية مالتس فى السكان ، تعتبر احدى التطبيقات الهامة لهذه الظاهرة . ولقد راينا ان جوهر هذه النظرية يتلخص فى تناقص كفاءة العمال الانتاجية (انخفاض الناتج المتوسط) على أثر تزايد عددهم .

---

(١) انظر : د. محمد حلمى مراد ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٢٩ .

المطلب الخــامس

المستوى المادى والثقافى للقائمين بالعمل

١٨٧ — يؤثر المستوى المادى للقائمين بالعمل تأثيرا واضحا فى زيادة انتاجية العمل الذى يؤدونه . فكلما كان مستوى معيشتهم مرتفعا ، كلما كانوا أقدر على بذل المجهود الذى يستدعيه القيام بالعمل ، كما يكونون أكثر اقبالا من الناحية النفسية على انجازه . هذا الى أن ارتفاع المستوى الثقافى للعمال ســواء كانت تلك الثقافة عامة ، أم كانت ثقافة مهنية ، يؤدى الى زيادة الكفاية فى الانتاج .

وقد كان للطوائف المهنية فى النظام الاقتصادى الحرفى أثرها فى الارتقاء بالتمرين المهنى ، غير أن الاهتمام بالاعداد المهنى قل بعد الغاء نظام الطوائف بعد انتشار الصناعة الكبيرة التى تحتاج الى عدد كبير من الايدى العاملة تتخصص فى عمليات آلية بسيطة . ولذا لجأت بعض الدول الاجنبية الى فرض التمرين الاجبارى ، فاشترطت من ناحية وجوب تقديم ما يدل على الاعداد المهنى قبل ممارسة حرف معينة ، وفرضت من ناحية أخرى على المشروعات الصناعية والتجارية واجب تدريب عدد معين من العمال .

ومن المفيــد ان نشــير الى ان الانفاق الذى تقوم به الحكومات والمشروعات على اعداد العمال والمحافظة على طاقتهم الانتاجية يعتبر من قبيل الاستثمار الانسانى اذ أن العمل عنصر من عناصر الانتاج (١) .

---

(١) لم تعن الحكومة فى بلادنا بالاعداد المهنى الا فى صــورة انشــاء بعض المــدارس الصناعية والفنية (ومازال عددها يقصر عن العدد الواجب حتى يتشكل هيكــل التعليم بشكل متوازن بين التعليم العام والتعليم المهنى) ، واقامة مراكز التدريب المهنى على أساس نظام التلمذة الصناعية تحت اشراف مصلحــة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى التابع لوزارة الصناعة .

المطلب السادس

ظروف التشغيل

١٨٨ — تؤثر ظروف التشغيل التى يعمل فى جوها العامل ، فى كمية انتاجه ، ولذا ظهرت فى السنوات الاخيرة دراسات وبحوث تعنى بظروف التشغيل من ناحية تأثيرها فى العامل جسمانيا ونفسيا . ولاهمية هذا الموضوع فقد عنى علم « فسيولوجية العمل » و « علم النفس الصناعى » بدراسة الموضوع .

فمن الناحية الجسمانية ، يراعى التقليل ما أمكن من العناء الذى يحل بالعامل من جراء قيامه بالعمل وذلك بتنظيم اوقات واماكن العمل ، وهذا هو موضوع علم « فسيولوجية العمل » .

ومن ناحية أوقات العمل ، يجب الا يطول وقت العمل ، حتى لا يحل الاعياء بالعامل ويقل انتاجه . فقد تبين من دراسة منحنى الناتج الفردى للعامل انه يمر بأربعة اطوار : الطور الاول عبارة عن ناتج ضعيف عند استهلاله للعمل ، ثم يبدأ الطور الثانى باندماج العامل فى عمله بحيث يصبح الناتج مرتفعا ومحتفظا بمستواه بطريقة منتظمة ، ثم يضعف الناتج من حيث النوع والكمية نتيجة الاعياء الذى يحل بالعامل ، ويستمر الناتج فى التدهور الى ان يقترب موعد الانصراف فيرتفع الناتج قليلا مرة أخرى . وينبنى على ذلك اطالة وقت العمل اكثر من القدر المعقول يؤدى الى تدهور الناتج المتوسط .

كما يجب أن يتخلل وقت العمل فترا للراحة ، فضلا عن تقرير راحة اسبوعية واجازة سنوية حتى يتمكن العامل من تجديد نشاطه استعاده حيويته .

ومن ناحية اماكن العمل يجب تهيئتها بطريقة تقلل من التعب الذى يحل بالعمال فمن الواجب اتباع الأساليب الحديثة للاضاءة والتهوية .

المبحث الثالث

تطور النظام القانونى والاجتماعى للعمل :

١٨٩ ــ عرف النظام القانونى والاجتماعى للعمل تطورا كبير ، خلال العصور المختلفة ، نحو الاخذ بمزيد من الحرية للعمال وحماية حقوقهم ومن المفيد أن نشير ان هذا التطور نحو التحرر كان يرتبط بزيادة انتاجية العمل ، فكلما زادت حرية العمال زادت انتاجيتهم ، وبفضل زيادة الانتاجية تستطيع الجماعة أن توفر لابنائها حرية أكبر .

واذا تتبعنا التطور فى النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى مختلف العصور ، نجد أن هذا التطور كان فى اتجاه الاخذ بحرية العمل (١) . ففى المجتمعات القديمة كان تنظيم العمل قائما على أساس نظام الرق ، اى على وجود علاقة تبعية بين العبد والسيد ، بمقتضاها يخضع العبد خضوعا مطلقا لسلطة السيد باعتباره فى عداد الاشياء وليس فى مقام الاشخاص . وكان العمل ، وخاصة الاعمال العضلية ، تقدم أساسا من العبيد . ويستتبع نظام الرق ظروفا للعمل أسوأ ما يكون للانعدام المطلق لحركة العامل . وبالرغم من تغير الظروف الاقتصادية ، وانتهاء نظام الرق كأساس للنظم الاقتصادية منذ وقت بعيد ، الا أن بقايا هذا النظام ظلت موجودة فى بعض المستعمرات الاوربية ، على اثر استخدام كثير من الزنوج العبيد فى هذه المستعمرات .

وفى العصور الوسطى ، عرف العمل بعض التحرر ، وان ظلت ظروفه قاسية وأوضاعه القانونية مقيدة الى حد بعيد . وقد ساد فى هذه العصور النظام الاقطاعى ، وتمركز النشاط الاقتصادى ، بوجه خاص ، فى الزراعة . وقد كان النظام السائد للعمل ، خلال هذه العصور ، هو نظام قن الارض Le servage وبمقتضى هذا النظام كان يعتبر العامل تابعا للارض ومرتبطا بها ، ولا يملك حريته فى العمل وفق مشيته وكان السيد الاقطاعى يملك سلطات واسعة على ممتلكاته ويدخل فيها قن الارض . وبالرغم من هذه التبعية الكاملة للعمال فى مواجهة السيد الاقطاعى ، الا انه يمكن القول بأنه قد طرأ ثمة تحسن قليل فى ظروف العمل وفى حقوق العمال ، ذلك أن فلسفة

---

(١) انظر فى تفصيل هذا التطور :

R. Barre, op. cit., pp. 317-318.

د. حازم الببلاوى ، المرجع المشار اليه ص ١٤٥ ــ ١٤٦ .

الاقطاع كانت تعترف ببعض الحقوق لقن الارض فى مواجهة السيد الاقطاعى. فاذا كان للاخير الحق فى الزامهم بالعمل فى ارضه لحسابه ، ومنعهم من العمل لغيره ، الا انه كان يلتزم بتوفير الحماية لهم والدفاع عنهم .

اما فى المدن فقد ساد نظام الطوائف ، الذى يحدد قواعد وشروط الانتماء لكل طائفة ، وكيفية ممارسة المهنة ، والشروط اللازمة للندرج من صبى الى عريف الى معلم .. الخ . وقد تضمن نظام الطوائف تنظيما دقيقا لممارسة المهنة لا يجوز الخروج عليه ، وهو بذلك يمثل قيودا كثيرة على حرية العمل . وبالرغم من ذلك فان نظام الطوائف المهنية كان يتضمن قدر من الحرية أكبر مما كان معروفا فى نظام الرق والاقطاع .

وفى خلال القرن الثامن عشر قامت الثورة الفرنسية على أساس الحرية والمساواة فى كافة الميادين ومن بينها ميدان العمل . وكان للثورة الفرنسية أصداءها ليس فى فرنسا وحدها ، وانما فى أوربا والعالم أجمع . وكان من نتيجة ذلك الاعتراف بمبدأ حرية العمل كأساس قانونى يعترف بمبدأ سلطان الارادة وقدرتها على ترتيب الاثار القانونية . ولم يعد هناك مصدر لالزام الفرد بالعمل سوى ارادته الحرة ، ولذا فقد أصبح عقد العمل هو أساس التنظيم القانونى للعمل . وقد تأكد هذا الاتجاه واستقر على أثر القضاء على النظام الاقطاعى من ناحية ، وعلى نظام الطوائف من ناحية أخرى .

وسوف نعرض بايجاز للمركز القانونى والاجتماعى للعمل فى كل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، وفى مصر .

أولا : النظام الاجتماعى للعمل فى النظام الرأسمالى :

١٩٠ — على أثر التطور الاخير فى المركز القانونى للعمل، تعتبر الحرية هى الصفة المميزة للعمل فى النظام الرأسمالى ، وان الأساس القانونى لتنظيم العمل يقوم على مبدأ عقد العمل . ومن هذه الناحية يعتبر العامل حرا فى أن يعمل أو لايعمل ، وفى اختيار نوع العمل ، وفى تحديد الأجر الذى يحصل عليه فى مقابل عمله . ويعتبر العمل كغيره من عناصر الانتاج سلعة من السلع يتحدد سعرها (الأجر) وفقا لظروف السوق، أى ظروف العرض والطلب .

واذا كانت حرية العمل هى الأصل ، فى النظام الرأسمالى ، الا انه تجدر الاشارة الى أن الحرية القانونية التى تحققت للعامل ، لم تعن دائما

توفير الحرية الاقتصادية له . ذلك أنه بالرغم من ان العامل حر فى التعاقد الا انه يكون مضطرا لقبول عقود العمل التى تقدم اليه ، نظرا لحاجته للحصول على دخل يكفى حاجته الضرورية . وغالبا ما تتضمن هذه العقود قيودا كثيرة على حرية العمل (١) .

فمن الناحية القانونية ، يلزم عقد العمل العامل بالخضوع لأوامر صاحب العمل أثناء تأديته لعمله ، ومن الناحية الفنية يلزم العامل بالخضوع للاجراءات التنظيمية التى تحددها لائحة العمل الخاصة بالمشروع ، والتى يستقل صاحب العمل بوضعها . ومن الناحية الاقتصادية لايشارك العامل فى أرباح المشروع ، ولا يتحمل مخاطره . ومن الناحية الاجتماعية فان العامل يرتبط بمهنة معينة يصعب عليه الخروج منها ونتيجة لهذه القيود ، فان الحرية القانونية التى أعطت للعامل ، كانت تعنى فى الواقع تغلب صاحب العمل على العامل نظرا لقوته الاقتصادية فى مواجهة العامل . وقد أدى ذلك الوضع الى قيام الافكار الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر ، والتى ترى أن لحريات القانونية حريات نظرية لا مضمون لها طالما لم تتحقق الظروف الاقتصادية المناسبة التى تمكن العامل من مباشرة حريته فى العمل دون قهر اقتصادى .

وقد ترتب على انتشار الافكار الاشتراكية تطورا فى النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى البلاد الراسمالية . فأدى أولا الى الاعتراف بحرية تكوين النقابات . وهذه النقابات تعتبر فى الواقع تركزاللعمال لمقابلة ظاهرة تركز رأس المال التى صاحبت تطور النظام الراسمالى . وأدى ثانيا ، الى احلال العلاقات الجماعية محل العلاقات الفردية بين العمال وأصحاب الأعمال ، وتمثل ذلك فى الاتفاقات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال والتى تحدد شروط العمل ومواصفاته . وكان من نتيجة ذلك قيام عقود العمل الجماعية واحتلالها مركزا ، لا يقل أهمية عن عقود العمل الفردية فى تنظيم علاقات العمل . وأدى ، ثالثا الى الاعتراف للعمال بحق الاضراب ، اى الامتناع عن العمل بشكل منظم لاجبار أصحاب الأعمال على تحقيق مطالبهم . وأدى ، رابعا ، الى تقرير حق العمال فى الاشتراك عن طريق ممثلين لهم ، فى ادارة المشروع ، خاصة فى الادارة المتعلقة بالنواحى الاجتماعية للمشروع وظروف العمل وذلك دون الادارة المالية للمشروع .

---

(١) راجع :

R. Barre, op. cit., p. 319.

ثانيا : النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى النظام الاشتراكى :

١٩١ ــ النظام المسيطر على العمل فى البلاد الاشتراكية هو ، كقاعدة عامة ، نظام حرية العمل . الا انه لما كانت الدولة تسيطر على عناصر الانتاج نظرا لتملكها لوسائل الانتاج ، وان النشاط الاقتصادى يدار وفقا لخطة اقتصادية ، لذا فان بعض مظاهر العمل تختلف فى البلاد الاشتراكية عنها فى البلاد الرأسمالية . فالعمال يتجمعون فى نقابات ، ولكن غالبا ما تخضع هذه النقابات للتنظيم السياسى القائم (نظام الحزب الواحد) . كذلك فان الدول الاشتراكية تحرم حق الاضراب على العمال والسبب فى ذلك يرجع الى ان الاحزاب الاشتراكية الحاكمة فى البلاد الاشتراكية ، هى الاحزاب الممثلة لطبقة البروليتاريا (العمال) وهى تقوم بوضع ورقابة السياسة العامة ، فمن غير المعقول أن يقوم العمال ، والحالة هذه ، بالاضراب . ومن المفيد ان نشير أن الدول الاشتراكية توفر عادة للعمال حقوقا اقتصادية واسعة ، ومن ثم فان ما يتمتع به العمال من حقوق للمقاومة يكون عادة أقل مما يتوافر فى الدول الرأسمالية (١) .

ويمكن القول بصفة عامة ان نظام العمل فى البلاد الاشتراكية يتميز بقدر كبير من الحرية الاقتصادية عنه فى البلاد الرأسمالية ، وقد يكون على درجة أقل من الحرية القانونية عنه فى البلاد الرأسمالية . فبالاضافة الى منع حق الاضراب ، فان تحديد الاجور يكون تنظيمها وفقا لقرارات الخطة ، كذلك فان اختيار نوع العمل يخضع فى بعض الاحيان لتدخل السلطة فى تحديده للعامل . ولكن فى المقابل يتمتع العمال بحقوق اقتصادية اكبر واهم هذه الحقوق الحق فى الاشتراك فى ادارة المشروع وفى اعداد وتنفيذ الخطة الاقتصادية .

ثالثا : النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى مصر :

١٩٢ ــ عرف تطور النظام القانونى والاجتماعى للعمل فى مصر مراحل التطور التى عرفها العالم فى عصوره المختلفة . وفى العصر الحديث وعلى اثر انتشار مبادىء الحرية التى جاءت بها الثورة الفرنسية ساد نظام العمل مبدأ الحرية ، واتخذ عقد العمل الفردى وسيلة لتنظيم هذه الحرية . وبالرغم من تلك الحرية القانونية التى اكتسبها العمال فانهم كانوا مقيدون

---

(١) راجع :
د. حازم الببلاوى ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٨١٨ .

تكون النقابات ، إلا أنه لم يعط لهم حق الاضراب . وصدرت التشريعات العمالية ، خاصة فى بداية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، التى تنظم العلاقات بأنواع القيود التى عرفها النظام الرأسمالى ، ثم اعترف العمال بحق بين العمال وأصحاب الاعمال ، وكثيرا من هذه النصوص كان يضمن حق العامل فى ظروف العمل المناسبة ، وفى الاجازات السنوية والمرضية ، وفى الحد الادنى للاجور ، وفى ساعات العمل .. الخ .

وابتداء من يوليو سنة ١٩٦٢ ، صدرت بعض التشريعات الاجتماعية التى تهدف الى اعادة تنظيم العلاقات القائمة بين العمال وأصحاب المشروعات على أسس تلائم التحول الاشتراكى فى مصر الذى اخذت تتضح ملامحه وتتمثل اهم هذه الأسس فيما يلى (١) .

١ — تحديد ساعات العمل فى المؤسسات الصناعية التى يصدر بها قرار من وزير الصناعة بما لا يزيد عن ٤٢ ساعة أسبوعيا ، والحد الأدنى للاجر بـ ٢٥ قرشا (القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢) .

٢ — اشتراك العاملين فى الشركات فى الأرباح التى يتقرر توزيعها على المساهمين (القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦) . وقد حددت القرارات الجمهورية ، التى صدرت فى شأن توزيع ارباح المشروعات العامة ، نصيب العمال بـ ٥٢٪ من صافى أرباح الشركة الموزعة ، على أساس أن توزع عليهم ١٠٪ نقدا وبحد أقصى ٥٠ جنيها لكل عامل ، وان تخصص ٥٪ للخدمات الاجتماعية المحلية وللاسكان و١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال .

٣ — اشراك العاملين عن طريق الانتخاب فى مجالس ادارة الشركات التى يعملون فيها بواقع اربعة أعضاء ، على الا يزيد عدد أعضاء مجلس الادارة عن تسعة أعضاء (القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤) .

٤ — الأخذ بنظام التأمينات الاجتماعية على العمال ضد المرض والعجز وانتهاء الخدمة بالاحالة على المعاش ، وذلك فى نظير مساهمة العامل بنسبة مئوية من مرتبه ، وصاحب العمل بنسبة مئوية من أجر العامل مساوية للنسبة التى يدفعها العامل .

---

(١) انظر :

د . رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ٩٤٠ — ٩٤١ .

الفصل الثانى

راس المـال

الحاجة الى راس المال :

١٩٣ ـ السلع الاستهلاكية هى الهدف الاقتصادى النهـائى الذى يسعى الفرد الى تحقيقه على أوسع نطاق ممكن . والطريق الى تحقيق هذا الهدف هو ، بداهة ، العمل على انتاج تلك السلع . وفى محاولات الانسان لانتاج حاجته من السلع لابد وأن يتوصل الى اكتشاف طرق جـديدة ووسائل أفضل لتحقيق هدفه .

وفى البداية ـ اذا تأملنا ظروف الانسان البدائى ـ سـوف تعتمد المحـاولة الأولى لانتاج السلعـة على ما تحتـويه الطبيعـة من موارد ، أو مايملكه الانسان من جهد ومقدرة على العمل . فالطبيعة والعمل همـا أولى الموارد الانتاجية التى يتجه اليهما التفكير لانهما يتوفران تلقائيا دون ما حاجة لانتاجاهما . فالمـوارد الطبيعية بتحقق توافرها على العـوامل الجيولوجية ، والعمل يرجع الأصل فيه الى عوامل بيولوجية يترتب عليها وجود الانسان ومقدرته على بذل الجهود فى الانتاج .

ولكن لا تتوقف امكانيات الانتاج عند حدود هذين العاملين الانتاجيين، فالانسان منذ حياته البدائية بدأ صنـع الادوات البسيطة التى تـوفر له الكثير من الجهد والكثير من الوقت ، ولقد اكتشف الانسان أن مثل هـذه الادوات يمكن أن تكون بديلا للعمل البشرى ، فيحلها محله اذا قصر وقتـه أو جهده عن القيام بعمل معين . هذه الأدوات تكون ما يعرف براس المال .

وفى العصر الحديث فان كل ما نقوم باستهلاكه سـواء من سلـع وخدمات ، فان لراس المال دور فى وجودها . فالثياب التى نرتديها استخدام راس المال فى انتاجها ، والطعام الذى نأكله استخدم راس المـال فى انتاجه ونقله وتغليفه . وهكذا نرى أن راس المال عنصر من عناصر الانتاج التى لاغنى عنه فى وقتنا الحاضر حيث تنتج السلع عن طريق أفـراد معينين

ويقوم باستهلاك كل الافراد ٢ وتنتج فى اماكن معينة لتستهلك فى كل الاماكن .

قابلية راس المال للاحلال محل العمل والارض :

١٩٤ - ويمكننا ان نتصور فى الوقت الحاضر اهمية الدور الذى يقوم به راس المال كبديل للعمل اذا ما نظرنا الى السلع أو المشاريع التى يساهم راس المال فى نتاجها . فبناء سد كالسد العالى كان من الممكن ان يتطلب البلايين من ساعات العمل البشرية ، كما يتطلب مئات السنين لتنفيذه اذا لم يستخدم راس المال فى بناءه ، بل انه من المؤكد ان بعض اجزاء السد يستحيل بنائها بدون استخدام راس المال . ولا يفهم من ذلك بطبيعة الحال أن راس المال يعتبر منافسا للعمل بحيث يؤدى زيادة استخدامه الى تعطيل المزيد من العمال ، بل على العكس من ذلك ، نجد ان زيادة الآلية فى الانتاج تفتح فرصا اكبر أمام العمل للتوظف وذلك لسببين :

الأول : ان الآلات بطبيعتها تحتاج لمن يشغلها .

الثانى : أن استخدام الآلات يفتح المجال لاشتغال العمال فى انتاج هذه الآلات .

وفى كلتا الحالتين نحتاج الى مستوى أعلى من الكفاءة ، ومن ثم يحصل العمال على مستوى أعلى من الاجر .

وبالاضافة الى ان راس المال يعتبر بديلا للعمل ، فهو يعتبر أيضا بديلا للأرض . فاذا بخلت الطبيعة علينا بكل ما نحتاج من موارد ، فان رأس المال يمكن أن يمدنا بالمزيد من هذه الموارد . فاذا كانت الأنهار التى وهبتها الطبيعة لنا غير كافية لمقابلة احتياجاتنا ، فانه يمكن براس المال استصلاح اراض جديدة واضافتها الى ما هو موجود من قبل .

وهكذا نرى ان راس المال يعتبر عنصرا لازما للانتاج ويمكن ان يحل محل العناصر الاخرى ، اذا ما قصرت كمياتها . وبصفة عامة يمكن القول بأن راس المال يعتبر مكملا للعمل والارض ، وبديلا لهما فى نفس الوقت .

خطة البحث :

١٩٥ — تنطوى دراسة راس المال كعنصر من عناصر الانتاج على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ونعرف فيه راس المال وتقسيماته المختلفة .

المبحث الثانى : ونبين فيه كيفية تكوين راس المال (التراكم) .

المبحث الثالث : ونوضح فيه خصائص تكوين راس المال فى البلاد النامية .

المبحث الأول

فى تعريف رأس المال وبيان تقسيماته

مفهوم راس المال :

١٩٦ — يمكن ان يعرف راس المال بأنه مجموعة اموال الانتاج التى لاتستخدم فى اشباع حاجات الانسان مباشرة ، وانما فى انتاج اموال اخرى . وعلى ذلك فان رأس المال يمكن ان يشمل الآلات والأدوات التى تستخدم فى النشاط الانتاجى أيا كان نوعه ، وعلى المبانى والمنشأت المقامة للانتاج ، على المواد الخام ، وعلى بعض العناصر الطبيعية (مثل الحيوانات، والمواد ومصادر القوى التى يمكن ان تقدمها الطبيعة وذلك بعد تطويعها وجعلها صالحة للاسهام فى العملية الانتاجية) .

والمفهوم السابق لراس المال يثير الملاحظات :

١ — أن راس المال يشتمل على مجموعة من العناصر غير المتجانسة(١)

---

(١) عدم التجانس يأتى من اختلاف طبيعة مكونات راس المال او اختلاف وظائفها فى العملية الانتاجية . فهناك المونات الثابتة مثل العدد والآلات من ناحية والمبانى من ناحية اخرى ، والعنصران يختلفان من حيث الطبيعة ومن حيث الدور الذى يقوم به كل عنصر . وهناك من ناحية اخرى المكونات غير الثابتة مثل المواد الخام الوقود .. الخ ، وكل من هذه العناصر يختلف من حيث الطبيعة والوظيفة .

انظر فى عدم تجانس رأس المال والنتائج التى تترتب على هذه الصفة :

L. M. Lachman «Capital and its structure» London 19g6, P. 12 ets.

J. Marczewski «Comptabilité nationale» Dalloz, Paris 1967. pp. 471-482.

التى تأخذ معناها الاقتصادى من قدرتها على تحقيق نتيجة معينة عند استخدامها فى الانتاج وهى توفير تيار من السلع والخدمات . ولعل صفة عدم التجانس فى مكونات راس المال هى التى تثير صعوبة عند اعطاء تعريف لراس المال ، وهى بلا شك التى ادت الى اعطاء تعريفات متباينة لراس المال . كذلك ادت الى اجراء تقسيمات عديدة لراس المال ، اهمها على الاطلاق ـ كما سوف نعرف بعد قليل ـ تقسيم راس المال الى راس مال ثابت والى راس مال متغير .

(ب) أن رأس المال فى «ذاته» لايوجد ، ولكنه يوجد فقط فى الحدود التى توجد فيها خطة او هدف لتحقيق دخل معين من السلع والخدمات التى ينتجها . فاذا كان راس المال مجموعة من المواد غير المتجانسة ، فانه يجد وحدته ووجوده فى استخدامه لفرض معين . ولذلك فهو يرتبط بخطط واهداف الوحدات الاقتصادية . وعلى ذلك فان قيمة راس المال ترتبط بقيمة الدخل لالذى يستطيع أن يولده فى المستقبل (١) . لذا فانه لو فرض وأن هناك مجموعة من الموارد تخلق نوعا معينا من السلع والخدمات . وفجأة لم يعد المجتمع فى حاجة الى هذه السلع والخدمات ، فان هذه الموارد (رأس المال) تفقد قيمتها ، ولا يعد لها وصف رأس المال .

(جـ) أن رأس المال يقوم باشباع الحاجات بشكل غير مباشر ، حيث يؤدى الى زيادة انتاجية السلع التى تشبع الحاجات مباشرة (أموال الاستهلاك) ، وذلك عن طريق زيادة انتاجية العمل . فبدلا من أن يقوم العمل بانتاج السلع التى تشبع الحاجات مباشرة ، يقوم عن طريق اطالة دورة الانتاج بانتاج سلع وسيطة من آلات وأدوات ، لكى يستخدم بعد ذلك فى انتاج السلع الاستهلاكية ، وهذا الطريق غير المباشر يؤدى الى زيادة انتاجية العمل .

(د) أن رأس المال يتكون من مجموعة من العناصر سبق انتاجها بمعرفة عنصرى الانتاج الآخرين (العمل ، والموارد الطبيعية) ، ولذا

---

(١) تثير فكرة عدم تجانس مكونات رأس المال . فكرة عدم تجانس الانتاج أو الدخل الذى يتولد نتيجة استخدام راس المال ومن هنا تثور مشكلة قياس الانتاج المتولد . ويلاحظ أن هناك فارقا جوهريا بين راس المال والدخل المتولد عنه ، فالأول عبارة عن رصيد تقاس فى لحظة معينة ، اما الثانى فهو تيار من السلع والخدمات وبذا يقاس خلال فترة معينة .

فهو يمثل عنصرا مشتقـا وليس عنصرا اصيلا (١) . ومجموعة العناصر المكونة لراس المال قابلة لاعادة انتاجها .

(هـ) أن راس المال عنصر غير دائم نظرا لان العناصر المكـونة لـه قابلة للهلاك . ويتعرض راس المـال لنوعين من الاستهلاك (٢) . فهناك أولا الاستهلاك المـادى ، ذلك أن استخدام راس المـال فى الانتاج يؤدى الى اهلاكه ماديا وبشكل تدريجى ، فالآلات يصيبها التلف والتآكل بمرور الزمن ونتيجة لكثرة الاستخدام . وهناك ، من ناحية ثانية ، الاستهلاك الاقتصادى ، فرغم بقاء راس المال قادرا على الانتاج من الناحية المادية ، فان التقدم الفنى قد يجعله غير اقتصادى بالمرة اذا نشأت اجهزة قادرة على الانتاج بنفقات أقل بكثير . فهنا يستهلك راس المال اقتصاديا لأن استغلاله لم يعد اقتصاديا . واستهلاك رأس المال ، وتخصيص مقابل لذلك يقتصر ، كما سنرى ، على راس المـال الثابت الذى يعيش لأكثر من عملية انتاجية .

تطور مفهوم رأس المـال عبر المدارس الاقتصادية (٣) :

١٩٧ — تجدر الاشارة الى انه يمكن تقديم اكثر من تعريف لراس المال نظرا لعدم تجانس مجموعة الموارد الاقتصادية المكونة لراس المال ، من ناحية ، ولكثرة الجوانب التى يشتمل عليها ظاهرة راس المال ، من ناحية أخرى . ولذا فان مفهوم راس المال لم يكن واحدا فى المدارس الاقتصادية المختلفة . ونعرض بايجاز للمفاهيم المختلفة لرأس المال التى تبنتها هـذه المدارس الاقتصادية .

المدرسة التقليدية الانجليزية :

ترى هـذه المدرسة ان راس المال هو مجموعة من أموال الانتـاج التى سبق انتاجها . فرأس المالَ هو نتيجة ائتلاف بين عنصرى الطبيعـة

---

(١) يترتب على هذه الخاصية فى راس المال ان النظرية التقليدية والنظرية المـاركسية تريان أن قيمة رأس المال تستمد من قيمة أموال الاستهلاك (الاموال المبـاشرة) التى يستخدم رأس المال فى انتاجها .

(٢) بفضل تخصيص مقابل للاستهلاك ، نستطيع ان نحصل على دوام عنصر رأس المال . ولاهمية تخصيص مقابل استهلاك راس المال لضمان تجديده ، فقد ظهر المفهوم المحاسبى لرأس المال .

(٣) راجع فى تطور مفهوم رأس المال .

A. Barrere «La production» art. citd, 475-491.

والعمل . وعلى ذلك فان هذه المدرسة ترفض أن يشمل تعبير راس المـال بعض العناصر الطبيعية مثل المواد وبعض مصادر القوى مثـل مساقط المياه .. الخ ، ما دامت لم تكن نتيجة عمل سابق . لذا احتفظت هـذه المدرسة تعبير راس المال لأموال الانتاج الناتجة عن عمل .

والمفهوم السابق لراس المـال لا يعتبر ، من وجهة النظر الحديثة ، كافيا ، وذلك لصعوبة التفرقة بين اموال الانتاج الناتجة عن عمل سابق ، وأموال الانتاج غير الناجمة عن عمل سابق (العناصر الطبيعية) . وبالرغم من ذلك ، فانه يرجع الفضل لهذه المدرسة فى الاشارة الى أهم خصائص عنصر راس المـال ، والتى نوجزها فى الآتى :

١ — يعتبر راس المال نتيجة لنشاط انتاجى سابق ، ويستخـدم لانتاج أموال الاستهلاك (الاموال المبـاشرة) سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

٢ — يحتاج راس المال لتكوينه فترة من الزمن ، قبـل اسهامه فى العمليـة الانتاجية ، وهذا التكوين يحتاج بالاضافة الى ذلك ، تـكوين ادخار يتمثل فى تحويل جزء من الانتـاج الجـارى من أغراض الاستهلاك الى أغراض التراكم (الاستثمار) . وهذا الادخار يلزم لتشييد مجموع العناصر الاقتصادية المكونة لراس المال . وكذلك للانفاق على العمال الذين يقومون بتشييده .

٣ — يمثل راس المال عنصر الدوام أو الاستمرار ، وهذا بالرغم من قابلية العنـاصر المكونة له للهـلاك ، وذلك بفضل صيانته واعادة تكوينه عند استهلاكه .

٤ — يسمح راس المال بالحصول على دخل (عائد) يستمد من السلع الاستهلاكية التى يقوم بانتاجها . وتجدر الاشارة هنا الى ان قيمة راس المال تتحدد بقيمة الدخل الذى يحصل عليه . وارتباط راس المال بالدخل الذى يحصل عليه ، لا يعنى اتفاقهما ، اذ أن هناك اختلافا جوهريا بينهما ، فالدخل هو تيار من القيم تحصل عليه عناصر الانتاج نتيجة مساهمتها فى العملية الانتاجية خلال فترة معينة ، أما راس المال فهو رصيد ، ونقصد بذلك أنه كمية من الموارد الاقتصادية المقاسة فى لحظة معينة .

وبذا فان المدرسة التقليدية الانجليزية ركزت على الخصائص الجوهرية لراس المال ، من أنه عنصرا مشتقا سبق انتاجه ، وأنه يحتاج الى تكوينه

فترة من الزمن ، وكذلك الى ادخار ، وانه عنصر دائم ، واخيرا فانه يعطى دخلا . وقد اخذت المدارس الاقتصادية التالية بعض الخصائص السابقة ، وركزت عليها واستبعدت اخرى .

المدرسة الحدية (المدرسة النمساوية) :

١٩٨ ـ تعرف هـذه المدرسة راس المال بأنه مجموعة من الامـوال الوسيطة التى يمكنها ، عن طريق اطالة مدة الانتاج بين البداية والنهاية حتى ظهور السلعة التى تشبع الحاجات مباشرة (السلع الاستهلاكية) ، زيادة العمل الانسانى .

ويعتبر بوهم بافرك Bohem-Bawerk من أهم مفكرى هذه المدرسة ، والذى تناول دراسة راس المال بشكل وافى . وقد ركز بافرك على خاصيـة راس المال فى اطالة فترة الانتاج ، وربط بين هذه الخاصية وبين زيادة انتاجية العمل . فكلما ادى راس المال الى اطالة فترة الانتاج (تعـدد مراحل الانتاج) كلما استتبع ذلك زيادة انتاجية العمل .

وقد ركز الاقتصادى الامريكى جان بات كلارك J. B. Clark وهو احد مفكرى هذه المدرسة ، على خاصة راس المال بأنه مجموعة من الاموال الوسيطة وسماها السلع الرأسمالية ، وهى المكونة لرأس المال نفسه ، ولكنها تختلف عنه فى أنها قابلة للهلاك فورا (المواد الخام) أو بعد فترة (العدد والآلات) . أما رأس المال نفسه فانه يتميز بصفة الدوام ، وذلك بالرغم من تكوينه من مجموع السلع الاستثمارية القابلة للهلاك ، نظرا لاعادة تكوينها عند استهلاكها ، وبذا فان رأس المال يكون دائما بخلاف العناصر التى تدخل فى تكوينه . واهمية هذه الفكرة تتلخص فى ضرورة المحافظة على العناصر المكونة لرأس المال ، وذلك عن طريق اعادة تكوينها عند هلاكها .

ويمكن أن نستنتج ان المدرسة الحدية ركزت على صفتين من صفات راس المال : ان راس المال يتكون من الاموال الوسيطة ، وانه يؤدى الى اطالة فترة الانتاج . وبذا فان هذه المدرسة تهتم عند اعطاء مفهومها لراس المال بالنظر الى دوره فى عملية الانتاج .

---

(١) سبق ان ذكرنا ان بوهم بافرك اقتصادى نمساوى واهمه ما كتبه فى هذا الشأن وقد ظهر سنة ١٨٨٤ .

«Positive theory of capital».

المدرسة الماركسية :

١٩٩ — نعرف انه بالنسبة لكارل ماركس K. Marx (١) ، يعتبر العمل هو العنصر الوحيد المنتج من بين عناصر الانتاج الثلاثة . ولكن العمل يستخدم راس المال الذى يؤدى الى زيادة انتاجية العمل ، فما هو دور راس المال فى العملية الانتاجية ؟

يرى ماركس انه وان كان راس المال يعتبر مفيدا فى العملية الانتاجية لأنه يؤدى الى زيادة انتاجية العمل ، الا انه لا يضيف شيئا جديدا وانما ينقل قيمته الى السلعة . وبما أن رأس المال يعتبر نتيجة لعمل سابق ، ولكن لم يحصل له استهلاك ، لذا فان راس المال يعتبر نوعا من العمل « المختزن » . وبذا يمكن القول بأن العمل وحده هو الذى يضيف قيمة جديدة الى السلعة . ويقصد ماركس براس المال مجموع الاموال التى تتجمع عند راسمالى لكى يبدأ به الانتاج ورأس المال ينقسم عند ماركس الى نوعين :

(أ) راس مال متداول .　　　(ب) راس مال ثابت .

أما راس المال المتداول فهو — عند ماركس — يقابل ما يخصص لأجور العمال من النقود السائلة ، والتى تكاد تكفى لشراء السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى التى تضمن الحفاظ على حياة العمال ومشاركتهم فى العملية الانتاجية . وهذا النوع من راس المال يستوعبه العمال ، ولكن فى المقابل تكون انتاجية العمال اكبر من قيمة راس المال المتداول ، وبذا يحصل الراسماليون على جزء من هذا الانتاج ، وهو ما يسمى بفائض القيمة (اى الفرق بين قيمة انتاج العمال والاجور التى يحصلون عليها) . اما رأس المال الثابت ، فهو يشمل الجزء من راس المال النقدى الذى يخصص لوسائل الانتاج والمواد الاولية وأدوات العمل . ويلاحظ انه بالنسبة لهذا النوع من رأس المال ، فانه يستعمل فقط بمعرفة العمال ، ولا يتم استيعابه (الاستهلاك الفورى) بمعرفتهم ، على عكس النوع الاول من رأس المال ، وهو يضيف الى الانتاج على مر الزمن (عن طريق الهلاك التدريجى باستمرار العملية الانتاجية) .

ويلاحظ أن تعريف رأس المال عند كارل ماركس وتقسيمه الى رأس مال متداول وراس مال ثابت ، لا علاقة لهما بدوره فى العملية الانتاجية

---

(١) K. Marx «Le capital» livre premier tome III, parise 1950, p.p. 199-210.

وانما يرتبطان بنظريته فى القيمة وفائض القيمة . فمن يملك راس المـال يأخذ اكثر مما يعطى ، ويحصل ، مقابل ملكيته لراس المـال ، على دخل ، دون أن يعمل . وهو يحصل على هذا الدخل ليس من راس المـال لانه لا يخلق شيئا جديدا ، وانما من عنصر العمل (من انتاجية العمل) الذى وحده القادر على اضافة شىء جديد على قيمة السلعة .

تنوع مفاهيم راس المـال :

٢٠٠ - تنوع المفاهيم السابقة لراس المال يرجع الى تركيز كل مدرسة على صفة أو اكثر من صفات راس المال . فالذين يركزون على أن راس المال عبارة عن مجموعة من السلع الوسيطة ، وانه من خلال تعدد مراحل الانتاج ، يؤدى الى رفع انتاجية العامل ، ينظرون الى دور راس المـال فى العملية الانتاجية .

ــن ــن ــ

والذين يركزون على صفة دوام راس المال بالرغم من قابلية العناصر المكونة له للهلاك ، فانهم ينظرون الى راس المال من ناحية المحاسبة المالية وضرورة ايجاد الفن المحاسبى الذى يضمن استمرار هذه العناصر عن طريق اعادة تكوينها .

واخيرا فان الذين يركزون على أن راس المال قابل لتوليد دخل ، فانهم يشيرون الى دورة فى التوزيع .

ومن هذا نشأت ثلاث مفاهيم مختلفة لراس المال ، والتى نجـدها فى الاستعمال الجـارى لكلمـة راس المال ، وهى راس المـال الفنى ، راس المال المحاسبى وراس المـال القانونى . وكل من هـذه المعانى لراس المال تتناول رأس المال من زاوية مختلفة ، وتلقى أضواء على بعض المشـاكل التى يثيرها راس المال والمتعلقة بهذه الزاوية فقط .

رأس المـال الفنى :

٢٠١ - راس المال الفنى هو مجموع الاموال المادية المستخدمة فى العملية الانتاجية وتؤدى ، بطريق غير مباشر الى اشباع الحاجات عن طريق تمكينها العمل من زيادة انتاجيته . وعلى ذلك فهى تشمل مجموع الادوات والآلات المادية المستخدمة فى الانتاج (أدوات العمل) ، وتشمل المبانى والمنشآت المقامة للانتاج ، وبعض العناصر الطبيعية التى تم تطويرها لكى تساهم فى الانتاج واهمها المواد الخام .

وراس المال الفنى هو المعنى المقصود عندما نتحدث عن راس المـال كعنصر من عناصر الانتاج ، ولذا فاننا ابرزنا هذا المفهوم عند بداية التكلم عن راس المـال .

وراس المـال الفنى هو مظهر من مظاهر المجتمعات الحديثة ، فهى تتميز بالاستخدام الواسع لرؤوس الاموال . ولذا فان هـذه المجتمعات تعتمد فى الانتاج على الاسلوب غير المباشر ، عن طريق اطالة العملية الانتاجية باستخدام رؤوس الاموال الفنية .

ومن المفيد ان نشير الى ان الاستخدام الواسع لرؤوس الاموال والذى يعد أهم مظاهر المجتمعات الحديثة ، ينطبق على المجتمعات ذات النظـام الراسمالى أو ذات النظام الاشتراكى .

راس المـال المحاسبى :

٢٠٢ — راس المال المحاسبى يتمثل فى مجموع القيم النقدية التى تحتفظ بقيمتها ثابتة نتيجـة خصم الاستهلاكات لحماية قيمة رؤوس الاموال الثابتة من الهلاك . وقد سبق أن بينا أن العناصر المكونة لراس المال تتعرض لنوعين من الاستهلاك :

(أ) الاستهلاك المادى للعناصر المكونة لرؤوس الاموال الثابتة (العدد والآلات والمبانى) والذى يكون تدريجيا ويكون نتيجة لكثرة الاستخـدام فى العملية الانتاجية .

(ب)الاستهلاك الاقتصادى لراس المال ويحدث نتيجة للتقدم الفنى . فبالرغم من ان رأس المال يكون قادرا على الانتاج من الناحية المادية ، الا ان التقـدم الفنى قد يجعله غير اقتصادى بالمرة ، بالنظر الى المستوى الجديد للفن الانتـاجى الذى يؤدى الى خفض نفقة الانتـاج . وعلى ذلك تضطر المشروعات الى استبدال رؤوس الاموال التى تقادمت فنيا برغم عدم هلاكها ماديا ، والى استخـدام رؤوس أموال جـديدة تتطابق مع المستوى الفنى الجديد . ومعنى ذلك أن الاستهلاك الاقتصادى (الفنى) لراس المـال يؤدى الى قصر المدة التى يمكن ان يستمدها راس المـال ، والى ارتفاع معدل استهلاكه . ويقدم لنا الفن المحاسبى الوسائل الفنية التى تضمن استهلاك وتجديد العناصر المكونة لراس المال . ونتيجة فان القول بأن راس المال ثابت ودائم ، فانه يقصد به المعنى المحاسبى لراس المـال حيث يمكن الفن المحاسبى الاحتفاظ بقيمته ثابتة .

رأس المال القانونى :

٢٠٣ — اما رأس المال القانونى فهو يشمل كافة الحقوق والاصول المالية التى تدر لصاحبها دخلا ، ويكون ذلك نتيجة للفن القانونى الذى أوجد مفهوم الملكية . وهذا المعنى لراس المال أوسع من المعنيين السابقين فهو يشمل كافة عناصر الذمة المالية والتى تعطى دخلا سواء كانت هذه العناصر تشارك فى العملية الانتاجية أو لا تشارك . وبذا فهو يشمل بالاضافة الى العناصر التى يشمل عليها راس المال الفنى امورا اخرى مثل الحقوق المالية (الاسهم والسندات ، حصص التأسيس .. الخ) . والتى تدر دخلا ، وكذلك الارض لانها تدر لصاحبها دخلا . وفكرة رأس المال القانونى تظهر بشكل واضح فى النظم الراسمالية حيث يعترف بالملكية الخاصة لعناصر الانتاج ، وحيث يؤدى التبادل الى ظهور الاصول المالية التى تدر دخلا ، ومن ثم تعتبر ، من الناحية القانونية ثروة (راس مال) . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الثروة ترتبط بالدخل ، بحيث يمكن أن تعتبر الثروة هى القيمة الحالية للدخول المستقبلة .

تقسيم رأس المال الفنى الى رأس مال ثابت والى رأس مال متداول :

٢٠٤ — يمكن تقسيم رأس المال الفنى الى عدة تقسيمات لعل اهمها جميعا تقسيمه الى رأس مال ثابت Fixed capital ، والى رأس مال متغير circulating capital . وهذه التفرقة تستند الى التغير فى شكل راس المال . فرأس المال الثابت هو الذى يتدخل فى اكثر من عملية انتاجية دون أن يفقد خصائصه الفنية ، ومثل الآلات والمبانى ، اما راس المال المتداول فهو يتغير خلال العملية الانتاجية ومثل ذلك المواد الأولية والوقود . وبذا فان رأس المال المتدول لا يستخدم فى لعملية الانتاجية الا مرة واحدة ، وذلك على العكس من راس المال الثابت الذى يستخدم اكثر من مرة فى العملية الانتاجية . وترجع أهمية التفرقة بين هذين النوعين من راس المال الى عدة أسباب أهمها :

١ — راس المال الثابت يحتاج عادة الى كمية كبيرة من النقود تجمد فى صورة مبنى أو آلة ، ولا يمكن استردادها الا بعد فترة طويلة تصل الى عشرات السنين (المبانى مثلا) ، ومن ثم فان اى قرار يتخذ بشأنه يتطلب دراسة وافية ودقيقة عن احتمالات المستقبل البعيد والتنبؤ بما

يمكن ان يكون عليه الطلب والاسواق خلال فترة بقائه (١) . ونظرا الى أن المستقبل يكون دائما مشوبا بالغموض ، وعدم التأكد مهما كانت وسائل التنبؤ المتاحة ، لذا فان من يقرر شراء راس المال الثابت ، لابد وأن يطلب عائدا مرتفعا مقابل عدم تأكده من المستقبل . وعلى العكس من ذلك ، فان الاموال التى تستخدم لشراء راس المال المتغير يسهل استردادها خلال فترة قصيرة من الزمن ، ومن ثم فان عنصر المخاطرة يكون اقل مما يجعل اتخاذ القرارات بشأنها اسهل ، ويجعل ما تحصل عليه من عائد اقل . ونتيجة فاننا نجد أن الصناعات التى تستخدم نسبة كبيرة من راس المال الثابت عادة ما يكون معدل الربح فيها مرتفعا ، وعلى عكس تلك التى تستخدم نسبة كبيرة من راس المال المتداول (٢) .

٢ — يكون من السهل عند حساب نفقة الانتاج ، بالنسبة لأى سلعة من السلع ، حساب ما يدخل فى انتاج الوحدة الواحدة من السلعة من راس مال متغير ، لأنه عند حساب نفقة الانتاج فان راس المال المتداول يدخل بكامل قيمته . وعلى العكس ، فانه يصعب حساب ما يدخل فى انتاج الوحدة الواحدة من السلعة من رأس مال ثابت ، لأنه عند حساب نفقة الانتاج لا يدخل الا جزء فقط من رأس المال الثابت ، وهو مقابل الاستهلاك . لذا فان مشاكل استهلاك راس المال — كما سبق الاشارة — انما تعرض بمناسبة رأس المال الثابت وحده .

٣ — يعتبر راس المال الثابت اقل سيولة Liquidity من رأس المال المتداول . والمقصود بالسيولة هو مدى القدرة على مبادلة رأس المال

---

(١) ولذا فان رأس المال يجسد فكرة الزمن فى الاقتصاد لما يتطلبه من اجراء توقعات خاصة بالمستقبل يكتنفها المخاطر ، ويؤثر ذلك على مستوى سعر الفائدة السائد وكذلك على عائد رأس المال .

انظر فى تفصيل هذه الفكرة .

P. A. Lutz «The essentiel of capital theory» in «The theory of capital» Proceedings of a conference held by the Intenational Economic Association edited by F. A. Lutz, and D. Hague, Macmillan London, P. 4. ets.

N. Kaldor «capital accumulation and economic growth» in The theory of capital» op. cit., p. 180, et s.

(٢) يرجع ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع انتاجية عناصر الانتاج المستخدمة ، وخاصة انتاجية العمل .

السوق بالنقود . وسيولة راس المال تتوقف على أمور كثيرة أهمها مـدى تنظيم السوق ، خاصة سوق الأوراق المـالية ، وتوفير وسائل فنية وقانونية تساعد على زيادة سيولة رؤوس الاموال ، ومن الوسائل القانونية التى ادت أدوارا هامة فى هذا الصدد خلق الأوراق المـالية من اسهم وسندات ، وكذلك توفير سوق الأوراق المالية .

٤ ـ يعتبر راس المال الثابت اقل قدرة على التحـول Mobility من استخدام لآخر لأنه يعتبر أقل تخصصا من راس المـال المتداول .

ويلاحظ أن القدرة على التحول من استخدام لآخر تختلف فيما بين الفروع الانتاجية بعضها وبعض . فمثلا يسهل نسبيا تحويل الانتاج من سيارات الركوب الى سيارات النقل ، ولكن يصعب تحويل الانتاج من السيارات النقل الى انتاج الآت الغزل . ولذا فان القدرة على التحويل تكون عادة نسبية .

وقاعدة عامة تكون رؤوس الأموال الثابتة أقل قدرة على التحـول من صنـاعة الى اخـرى عن رؤوس الأموال المتغيرة . ونظـرا الى أن الاقتصاديات المتقـدمة تتميز بكثافة استخدام رؤوس الأموال الثـابتة ، فان ذلك يجعلها بعض الشيء جامدة .. وتؤدى هذه الصفـة جزئيا الى حدوث عدم توازن (١) يتمثل سواء فى أزمات افراط انتاج بما يصـاحبه من انكماش اقتصـادى ، أو ازمـات نقص انتـاج فى بعض القطـاعات وما يصاحبها من ضغوط تضخمية . كذلك تؤدى كثافة رؤوس الامـوال الثابتة فى الاقتصاديات المتقدمة الى حـدوث اتفاقيات بين المشروعـات للوصول الى أوضاع احتكارية .

ومن المفيد أن نشير فى النهاية أن تكلفة راس المال الثابت تمثـل نفقة ثابتة يتحملها المنتج ، سواء مارس نشاطا او توقف عن الانتـاج . ولذا فاننا نجد انه فى بعض الحالات التى يتحمل فيها المنتج خسائر يكون

---

(١) ولذا فان قابلية رؤوس الاموال من التحول من قطاع اقتصـادى الى قطاع آخر وكذلك مرونة الجهاز النقدى تزيدان من قدرة الاقتصاد من معالجـة الازمات أو التقلصات الاقتصادية ، وتحقيق معدل مرتفع من النمو .

انظر :

W. Fellner «Trends and cycles in economic activity» New-York, 1956, pp. 111-123.

من مصلحته الاستمرار فى الانتاج متحملا هذه الخسائر ما دامت أقل من النفقة الثابتة .

واذا كانت الأمور الثابتة تمثل اوجه اختلاف بين نوعى رأس المال ، الا انه يجب أن يتناسب كل منهما مع الآخر بالنسبة لكل دولة وبالنسبة لكل فرد . فالدولة تكثر من راس مالها الثابت لدرجة لا تتفق مع ما عندها من راس مال متداول فان ذلك يؤدى الى عدم الاستغلال الكفء لراس المال الثابت . فى تلك الحالة لن تعمل المشروعات الا بأقل من طاقاتها . وعلى العكس من ذلك فان الدولة الغنية بمواردها لا تستطيع أن تنتفع بهذه الموارد دون أن يكون لديها القدر من راس المال الثابت كالآلات الصناعية وآلات النقل .. الخ . والذى يتناسب مع استغلال الموارد الطبيعية .

رأس المال الجماعى ورأس المال الخاص :

٢٠٥ ـ هناك بعض السلع الانتاجيةالتى تكون موضعا للملكيةخاصة ، وبالتالى يستطيع الافراد أو الشركات امتلاكها ، وهى ما تسمى برأس المال الخاص ، فى حين أن البعض الآخر لا يكون موضعا لمثل هذه الملكية ، بل يكون مملوكا للمجتمع كله ممثلا فى حكومته . وتنشأ الملكية الجماعية لراس المال فى الاحوال الآتية (١) :

(أ) فى حالة المشروعات الكبيرة التى تتطلب اموالا ضخمة قد يعجز الأفراد عن تجميعها ، فتتدخل الحكومة لاقامتها وامتلاكها وادارتها ، سواء كليا أو جزئيا ، كمشروعات السكك الحديدية وشركات النقل الجوى والبحرى .

(ب) فى حالة لمشروعات التى تؤدى خدمات عامة ، والتى تتطلب منتج احتكارى من ناحية ، والتى ترغب الحكومة فى توفير خدماتها أو منتجاتها لأفراد المجتمع بسعر معتدل من ناحية أخرى ، كمشروعات الكهرباء ومياه الشرب .

---

(١) راجع الاسباب التى تقوم فيها الدولة بالتكوين الراسمالى فى البلاد الراسمالية وكذلك فى البلاد النامية .

R. Musgrave «Fiscal systims» Yale University, 1969, pp. 44-45.

وكذلك للؤلف :

«Sources de financement des investissements».

مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣ ، ص ٤١ — ٤٩ .

(جـ) فى حالة المشروعات التى يصعب تحديد المستفيدين من خدماتها وبالتالى يصعب تحديد رسوم أو اثمان لخدماتها كالطرق والكبارى والسدود والقناطر .

(د) فى حالة المشروعات التى تحقق أرباحا غير ناشئة عن مهارة تنظيمه ولكن ناشئة عن تمتعها بمركز احتكارى ، أو عن ارتفاع ما تحققه من ريع كآبار البترول والمناجم .

(هـ) فى حالة اعتناق الدولة للمذهب الاشتراكى ، واتخاذها من التدخل فى النشاط الاقتصادى سياسة دائمة ، لتحقيق زيادة فى الانتاج وعدالة فى التوزيع . وفى مثل هذه الحالة تكون الملكية الجماعية لوسائل الانتاج هى القاعدة العامة ، وتصبح الملكية الخاصة لها هى الاستثناء .

المبحث الثانى

فى تكوين رأس المال (التراكم)

٢٠٦ — يعتبر رأس سلعة ، شأنه فى ذلك شأن السلع الاخرى ، ينتجها الأفراد ولا يقومون باستهلاكها مباشرة ، بل يحتفظون بها لا ستخدامها مرة أخرى لانتاج المزيد من السلع ، ومن ذلك نرى أن بناء رأس المال انما يعنى فى جوهره الامتناع عن استهلاك جزء من الانتاج الجارى وتحويله الى أصول رأسمالية تعطى عائدا دائما . والامتناع عن الاستهلاك أو ما يسمى بالادخار ، انما يعنى التضحية بجزء من الاشباع الذى كان من الممكن للفرد أن يحصل عليه فى الماضى وتأجيله للمستقبل ، ويتضمن ذلك بالحرمان .

ولكى تتضح هذه الفكرة سوف نسوق نموذجا مجردا يبرز جوهر عملية التراكم والعناصر الاساسية التى ينطوى عليها ، ثم نبين عملية التراكم فى المجتمعات الحديثة .

المطلب الأول

جوهر عمليــة التراكم

عملية التراكم عند فرد منعزل (١) :

٢٠٧ - لبيان جوهر التراكم فاننا نتصور فردا منعزلا مجردا من أية اداة من ادوات الانتاج غير حواسه ويديه . ولنفترض أن هذا الفرد المنعزل يخصص عددا معينا من الساعات ، ولنفرض عشر ساعات ، فى كل يوم للحصول على الاموال اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام ، وانه يخصص عددا معينا من الساعات فى كل يوم للحصول على اثمار يبحث عنها مثــلا ويلتقطها من الغابة التى يعيش فيها ، أو اسماكا يلتقطها من النهر المجاور له. اكثر من ذلك اننا نفترض أن هذا المــال تتســاوى كل وحدة من وحداته فى حجمها مع الوحدات الاخرى ، وان كل ساعة يقضيها فى هذا النوع من العمل تأتى له بوحدة واحدة من المال الذى يستهلكه ، ثمارا كان أو سمكا ، دون زيادة او نقصان .

ولنفرض الآن ان هذا الفرد المنعزل بدا له أنه لو استطاع أن يصنع اداة انتاجية معينة ذات حجم معين ، مثلا سلما يصعد به الى قمم الاشجار ، أو شبكة يستعين بها على صيد السمك فسوف يستطيع أن يضاعف من انتاجية عمله ، فتصبح ساعة العمــل التى كانت تأتى له بوحدة واحدة من قبل قادرة بفضل استخدام الاداة الانتاجية على أن تأتى له بوحدتين . وتكفى ، بالاضافة الى ذلك ، للمحافظة على الاداة الانتاجية من أن تهلك نتيجة للاستعمال أو التقادم ، كما تكفى هذه الساعة لكى يعمل تدريجيا فى صنع اداة انتاجية جديدة تحل محل الاداة الأولى حينما تصبح غير صالحة للمزيد من الاستخدام . وذلك يعنى أن الانتاجية الصافية للاداة الانتاجية هى وحدتين كاملتين بعد أن تدخل فى حسابنا العمل اللازم للصيانة والتجديد.

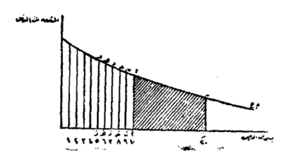
واذا افترضنا أن الأداة الانتاجية تحتاج لصنعها الى ثلاثين ســاعة من ساعات العمل ، فكيف يقسم الفرد المنعزل ساعات العمل العشر بين العمل للحصول على السلطة الاستهلاكية ، وبين العمل من أجل الحصول على السلعة الانتاجية . ولكى نعرف طبيعــة المشكلة التى تواجهه ، فاننــا

---

(١) انظر د . فوزى منصور « محاضرات فى أصول الاقتصاد السياسى للبلدان النامية » دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ٢٥٩ - ٢٨٢ .

نعرف انه وفقا لقانون تناقض المنفعة الحدية ككلما زادت الكمية ، فان المنفعة التى يحصل عليها فردنا المنعزل نتيجة لاستهلاك العشر ثمرات (أو العشر سمكات) التى يحصل عليها يوميا ، فسوف تتناقض مع كل وحدة اضافية يتم استهلاكها . بمعنى آخر فان منفعة الوحدة الثانية سوف تكون أقل من منفعة الوحدة الأولى ، وكذلك فان منفعة الوحدة الثالثة تكون أقل منفعة من الوحدة الثانية وهكذا .

فى ضوء هذه الظاهرة الهامة ، ظاهرة تناقض المنفعة الحدية نستطيع الآن أن ندرس الخيارات المفتوحة أمام فردنا المنعزل لبناء الادارة الانياجية . ولما كان الفرد ينتج نوعا واحدا من المال ، ويشبع به كل ما يعن به من حاجات (وقد رمزنا لهذا المال بالطعامم) ، فان هذا المال تصدق عليه صفات الدخل ، ويمكن أن يمثله المنحنى فى الشكل التالى :



وحدات الدخل

(الشكل رقم ١٥)

المساحة التى تقع تحت المنحنى مح ، وتنحصر بين المحور الصادى وبين الخط أ اً تمثل المنفعة الكلية للوحدات العشر التى يحصل عليها ويستهلكها . فالمساحة ا اً ب بَ تمثل المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة العاشرة ، والمساحة ب بَ جَ ج تمثل المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة التاسعة . . وهكذا .

ومن جهة اخرى فان المساحة ا اً ذَ ذً تمثل المنفعة التى يحصل عليها يوميا من الوحدات العشر الاضافية التى سوف يحصل عليها يوميا بعد استكمال بناء الأداة الانتاجية .

الخيارات المفتوحة أمام الفرد المنعزل لبناء الأداة الانتاجية :

٢٠٨ — ومن الواجب ان نفترض ان هناك حدا ادنى لابدله ان يستهلكه فردنا المنعزل كل يوم من الدخل والا تعرضت حياته للخطر أو نقصت قدرته على العمل ، وليكن هذا الحد الأدنى هو خمس وحدات من الدخل تكلفه خمسا من ساعات العمل . ويبقى السؤال بعد ذلك قائما : هل سيخصص الساعات الخمس الثانية من اليوم الأول الذى يخطر بباله فيه بناء الأداة لهذا البناء ، أم ان بعضا منها سوف يخصصه للحصول على وحدات من الدخل تجاوز الحد الأدنى للمحافظة على صحته وحياته ، والبعض الآخر يخصصه لصنع الأداة الانتاجية ، وكيف تتم القسمة ؟

فى الجدول التالى بيان بالخيارات المختلفة والمنفعة التى يضحى بها فى كل حالة والمنفعة التى تكتسب لبناء الأداة فى كل حالة .

عدد الساعات التى تخصص فى اليوم الواحد لبناء الأداة	المنفعة التى يضحى بها فى كل حالة	المنفعة التى تكتسب نتيجة لبناء الأداء الإنتاجية فى كل حالة
١	١ اَبَ ب × ٣٠	(١ اَ ز زَ × بقيمة عمره بعد ٣٠ يوماً)
٢	١ اَ جَ جَ × ١٥	١ ا زَ ز × ١٥
٣	١ اَ دَ د × ١٠	١ ا زَ ز × ٢٠
٤	١ اَ هَ ه × ٧,٥	١ ا زَ ر × ٢٢,٥
٥	١ ا رَ وَ × ٦	١ ا زَ ز × ٢٤

ولقد يبدو للقارىء أن الخيار الثانى هو الأفضل من الخيار الأول ، طالما أن الكسب الذى سوف يعود عليه منه هو الأكبر ، لأنه يعجل وقت الرخاء بمقدار خمسة عشر يوما يكسب فى كل يوم منها عشر وحدات اضافية . لكن هذا الاستنتاج يتجاهل حقيقة هى ان التضحية التى يقدمها فى حالة الخيار الثانى هى بدورها اكبر ، لأن اَ جَ ج × ١٥ اكبر من ا اً ب × ٣٠ ، والسبب فى ذلك أن المساحة ليست مجرد ضعف المساحة اَ ا بَ ب ، وانما هى أكبر منها . وهى اكبر منها لأن المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة التاسعة

والتى تمثلها المساحة ب بَ ح جَ اكبر من المنفعة الاضافية المترتبة على استهلاك الوحدة العاشرة .

المعدل الأمثل للتراكم :

٢٠٩ ــ ولو قارنا كل خيار من هذه الخيارات الخمس بالخيار الذى يليه فاننا نلاحظ الآتى :

١ ــ أن سرعة بناء الادارة الانتاجية تتزايد من خيار الى الخيار الذى يليه ، لأن نسبة الموارد التى تخصص لهذا البناء ــ فى حالتنا هذه ، ساعات العمل ــ تتزايد من خيار الى خيار . وهذه النسبة تعبر عن معدل التراكم او معدل تكوين راس المال .

٢ ــ انه مع تزايد معدل التراكم فان التضحيات بدورها تتزايد ، وتتزايد بسرعة متصاعدة .

٣ ــ انه مع تزايد معدل التراكم أن الكسب بدوره يتزايد ، نتيجة للتعجيل بالوقت الذى يكتمل فيه بناء الادارة الانتاجية .

٤ ــ أن العبرة من ثم ليست بمقدار الكسب الذى يتحقق من وراء اى خيار معين ولكن بذلك الكسب بعد موازنته بالتضحيات التى قدمت للحصول عليه . والمعدل الذى يجعل الفارق بين الكسب والتضحية يصل الى عظم قدر ممكن يسمى المعدل الأمثل للتراكم أو المعدل الأمثل لتكوين رأس المال .

كذلك يلاحظ أن الخيارات المختلفة انما تنشأ بسبب تناقص المنفعة الحدية للدخل . فلو كانت المنفعة الحدية واحدة بالنسبة لكل وحدة من الوحدات التى يتكون منها الدخل لما كان هناك شك فى أن فردنا المنعزل سوف يحقق المعدل الأمثل للتراكم ، لو أنه بادر منذ اللحظة التى خطرت له فيها فكرة بناء الادارة الانتاجية بتخصيص كل وقته لهذا البناء .

التراكم واشتراط توفير فائض :

٢١٠ ــ لكى يتمكن فردنا المنعزل من تكوين الاداة الانتاجية الجديدة كان ينبغى عليه أن يخصص جزءا من المواد الانتاجية التى كان يستخدمها فى الحصول على الأموال الاستهلاكية اللازمة لاشباع حاجاته بشكل مباشر ، ليوجهها لانتاج الأداة الانتاجية الجديدة التى سوف تساعدة فى

المستقبل على الحصول من تلك المـوارد على كمية اكبر من الأمـوال الاستهلاكية . هذا التخصيص يعنى تحويل هذه الموارد من الانتاج للاستهلاك المباشر فى الحاضر الى الانتاج من أجل المزيد من الاستهـلاك المبـاشر فى المستقبل . هذا التحويل يعنى بدوره توفير تلك الموارد ، اى الامتنـاع عن استخدامها فى الاستهلاك ، وبكلمة اخرى يعنى ادخـار هـذه الموارد عاجل حاجة انسانية .

وعملية التراكم (تكوين راس المـال) تجمع فى نفس الوقت بين جانبين:

(أ) توفير قدر معين من الموارد ، اى الامتنـاع عن استخدامها فيما يشبع بشكـل مباشر حاجات الانسـان ، أى الحصـول على الأمـوال الاستهلاكية ، ويطلق على هذا الجانب فى الاقتصاد كلمة ادخار .

(ب) استخدام هذه الموارد فى انتـاج اموال جديدة ، هـذه الاموال لا تشبـع بشكل مباشر حاجة انسانيـة ، ولكنهـا تزيد من قـدرة الانسان فى المستقبل على انتاج الاموال الاستهلاكية ، ويطلق على هذا الجانب فى الاقتصاد كلمة استثمار .

التضحيات اللازمة لتكوين الفائض :

٢١١ — مادمنا نفترض ان الموارد الانتاجية مستخدمة استخداما كاملا فى انتاج المال الاستهلاكى فان تكوين الفائض اللازم للقيام بعملية التراكم يعنى بالضرورة القيام بتضحية مؤقتة .

تتمثل هذه التضحية فى الامتناع عن انتاج واستهـلاك جانب من الاموال الاستهلاكية التى كان يمكن انتاجها .

ولمعرفة العوامل التى تتوقف عليها هذه التضحية فانه ينبغى بطبيعة الحال ان نعرف حجم الاداة الانتاجية التى يعتزم بناءها ، فكلما زاد هذا الحجم كلما زادت ساعات العمل التى يجب التضحية بهـا — أو على الأصح بالمال الاستهلاكى — الذى كان يمكن أن تنتجه .

على انه بافتراض ان الأداة الانتاجية ذات حجم ثابت لا يتغير وتتطلب تخصيص عدد معين من البيانـات ، فان مقـدار التضحية يتوقف على عوامل اخرى .

هذه العوامل تتمثل فى الآتى :

(أ) مستوى معيشة فردنا المنعزل الذى ينوى بناء الاداة الانتاجية. فمن الواضح أن التضحية التى يقـدمها تكون اكبر كلمـا كان مستوى معيشته اكثر انخفاضا ذلك ان اى وحدة يضحى بها من المال الاستهلاكى فى سبيل بناء الاداة ، تعنى عندئذ التضحية بمقدار أكبر من المنفعة .

(ب) المعدل الذى يتم وفقا له تكوين الفائض : ففى المثل الذى بدأنا به اذا كان الفرد سيضحى بوحدة واحدة لمدة ثلاثين يوما فان معدل تكوين الفائض يكون بطيئا اما اذا كان سيضحى بوحدتين لمدة خمسة عشر يوما فان معدل تكوين الفائض يكون أسرع . ولكن التضحية فى الفرض الثانى تكون أكبر منها فى الفرض الأول .

(جـ) درجة ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك (١) : فعلى فرض وجود مستوى معين من المعيشة أو الـدخل ، وعلى فرض اختيار معدل معين لتكوين الفائض يكون حجم التضحية اكبر اذا كان الميل الحدى للاستهلاك للفرد مرتفعا والعكس صحيح .

وخلاصة المفاهيم السابقة تتمثل فى أن التراكم يعنى تضحية عاجلة ، لكنها مؤقتة ، يترتب عليها نفع أكبر آجل ، لكنه دائم .

المطلب الثانى

التراكم فى المجتمعات الحديثة

٢١٢ - القواعد المتقدمة والمتعلقة بضرورة تحقيق فائض ، وكذلك تلك المتعلقة بالتضحية المرافقة لتكوين فائض تنطبق على المجتمعات الحديثة. والفارق الوحيد بين التراكم عند الفرد المنعزل والتراكم فى المجتمعـات الحديثة هو فى أسلوب تكوين الفائض وبناء الادارة الانتاجية .

ففى المجتمعات الحديثة يوجد تخصيص وتقسيم عمـل ، فجزء من الموارد الاقتصادية تعمل فى الانتاج الاستهلاكى ، والجزء الآخر يعمل فى

---

(١) سوف نتعرف بعد قليل على الميل الحدى للاستهلاك ، ويمكن القول بأنه يعبر عن العلاقة بين $\frac{\text{الزيادة فى الاستهلاك}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$

تكوين راس المال . والنتيجة النهائية التى تترتب على ذلك كله ، أن عملية تكوين راس المال (التراكم) تعنى ، فى جوهرها ، تحويل جانب من القوة الانتاجية التى تحت تصرف المجتمع من الانتـاج الاستهلاكى المباشر الى الانتاج غير المباشر ، اى انتاج أموال الانتاج ، أى أن عملية التراكم تعنى احداث فرع جديد من تقسيم العمل فى داخل القوى العاملة ، فتنقسم بمقتضاه الى قسمين ، قسم يعمـل فى انتاج وسائل الانتاج ، وقسـم آخر يعمل فى انتاج أموال الاستهلاك مستعينا على ذلك بأموال الانتـاج التى يزوده بها العاملون فى القسم الأول .

وعلى ذلك ، فان التراكم يتطلب تحقيق فائض اى ادخار يهدف الى تمويل بناء رأس المال ، اى الى تمويل الاستثمار .

أولا : الادخار (تمويل الاستثمار) :

٢١٣ – سبق أن عرفنا أن الدخل ينقسم من حيث تخصصه (انفاقه) الى استهلاك والى ادخار ، بمعنى أن جزءا من الدخل يستهلك ، وجزءا منه يدخر . وعلى ذلك فان الادخار يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذى لا يستهلك . وهو بهذا المعنى يعتبر تصرفا اقتصاديا (١) ، بمعنى انه يتطلب القيام باختيار بين استهلاك جزء من الدخل أو عدم استهلاكه . وتتوقف المفاضلة بين الاستهلاك وعدم الاستهلاك على أمور عـديدة – سـوف نتعرف عليها – ومن بينها كما ترى النظرية التقليدية المفاضلة بين المنفعة الحالية لوحدات النقود (أى الاستهلاك الحالى) ومنفعتها فى المستقبـل (الاستهلاك فى المستقبل) . والتعريف السابق للادخار هو تعريف للادخار الاختيارى أو الفردى والذى كان يشكل معظم ادخارات الجمـاعة حتى بداية الثلث الاخير من القرن العشرين . لا أنه على اثر التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصـادية (٢) ، وظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، ظهر نوع ثان من الادخار يسمى الادخار الجبرى ، وأصبح يكون جزءا كبيرا من ادخار الجمـاعة ، أو الادخـار القومى . واهم صـور الادخار الجبرى هو ادخار القطاع الحكـومى ، وادخار المشروعات الذى تخصصه للتمويل الذاتى لاستثماراتها .

---

(١) أنظر : د. رفعت المحجوب « الاقتصادى السياسى » مرجع مشار اليه ، ص ٤٥٤

(٢) راجـع فى تطور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية مؤلفنـا « محاضرات فى المالية العامة » دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ٩ – ١٩ .

ويمكن ان نستنتج مما سبق أنه ، فى العصر الحديث ، يتكون الادخار القومى من نوعين أساسيين من الادخار : الادخار الاختيارى والادخار الجبرى .

الادخار الاختيارى :

٢١٤ — يقصد بالادخار الاختيارى عدم استهلاك جزء من الدخل دون جبر ، وهو بهذا الوصف يعتبر نتيجة للموازنة المنفعية التى يقوم بها الفرد بين المنفعة الحدية لوحدات النقود التى تخصص للاستهلاك ، والمنفعة الحدية لوحدات النقود التى تدخر (أى لا تستهلك) .

وتتوقف نتيجة هذه الموازنة على عوامل كثيرة موضوعية وشخصية هى التى تحدد الميل للادخار للافراد .

وقد كانت تعتبر النظرية التقليدية ان ادخار الجماعة (الادخار القومى) يتكون من مجموع الادخارات الفردية وذلك لان الاصل فى الادخار هو الادخار الاختيارى أو الادخار الفردى (١) . وقد كان بالفعل هذا النوع هو السائد طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الثلث الاول من القرن العشرين . ولذا كان يجوز هذا النوع من الادخار اهتمام الكتابات الاقتصادية طوال الفترة سالفة الذكر . وقد حظى هذا النوع من الادخار الاهتمام لدى كثير من الاقتصاديين فى القرن العشرين وعلى رأسهم جون ماينارد كينز J. M. Keynes (٢) .

وقد أرجع كينز حجم الاستهلاك وبالتالى حجم الادخار باعتباره ذلك الجزء من الدخل الذى لم يستهلك الى عوامل شخصية وعوامل موضوعية .

---

(١) بنتج ذلك عن نظام الحرية الاقتصادية ، الذى يؤدى الى عدم تدخل الدولة ، وترك اتخاذ القرارات الاقتصادية بما فى ذلك قرارات الادخار الى الافراد يتخذونها على ضوء قوى السوق .

(٢) اقتصادى انجليزى (١٨٨٣ — ١٩٤٦) كان لنظريته فى التشغيل الكامل اعمق التأثير فى الفكر الاقتصادى ، حيث أدت الى ظهور مدرسة جديدة « المدرسة الكينزية » تتميز بطريقة جديدة فى التحليل الاقتصادى ، تقوم على أساس الكميات الاقتصادية الكلية وبذا أعطى دفعة قوية للتحليل الاقتصادى الكلى ومن أهم أعماله .

«The General theory of employment, interest and mony» London 1935.

العوامل الشخصية المحددة للادخار الاختيارى :

٢١٥ — وتتوقف العوامل الشخصية التى تحدد حجم الادخار على العادات والتقاليد الشخصية ، وكذلك على طبيعة المنظمات الاجتماعية السائدة (١) . ومن هذه الناحية يختلف الافراد فيما بينهم ، فمنهم من يفضل استهلاك كل دخله ، ومنهم من يميل الى التضحية بالحاضر فى سبيل الاحتفاظ بالاموال للمستقبل . وقد يكون ذلك عن طبع فيهم (العادة الادخارية) أو تحت تأثير عوامل خاصة كالرغبة فى الاحتياط للمستقبل أو الاستثمار والحصول على فوائد وارباح مجزية .

ويمكن أن نجمل أهم العوامل الشخصية التى تحمل الافراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم (على الادخار) فى الآتى :

١ — تكوين احتياطى لمواجهة حوادث غير متوقعة .

٢ — الاحتراس ضد حوادث متوقعة قد تزيد من الأعباء المستقبلة أو تقلل من الدخل فى المستقبل .

٣ — الانتفاع من الفائدة ومن الزيادة فى قيمة الأموال ، اذ أن الاستهلاك المؤجل الأكبر قيمة يفضل الاستهلاك الحالى الأقل قيمة .

٤ — الادخار بغرض القيام باستثمار (تكوين رؤوس أموال) .

٥ — حماية الورثة بترك ثروة لهم .. الخ .

ومن المفيد أن نشير أن قوة البواعث الشخصية السابقة تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع الى مجتمع آخر تبعا لطبيعة المنظمات والعادات السائدة به ، والتى تعود الى الجنس والتعليم والمعتقدات والدين والاخلاق ، وتبعا لطبيعة البنيان الانتاجى فى المجتمع (بنيان يغلب عليه الطابع الزراعى أو بنيان يغلب عليه الطابع الصناعى) وطريقة توزيع الثروة ولمستوى المعيشة السائدة .

---

(١) أعطت النظرية التقليدية للعوامل الشخصية أثرها الحاسم فى التأثير على حجم الادخار ، الا ان كينز اعتبرها معطاة بمعنى أن لا يكون لها أثر فى المدة القصيرة ويقتصر اثرها على المدة الطويلة التى تسمح بتغير العادات والتقاليد .

انظر فى تفصيل ذلك :

L. Sochokaire «L'éparinge et l'investissement dans la pensée économique contemparaine» Le Caire, 1954, pp. 56-57.

ومن البديهى أن العوامل الشخصية والاجتماعية سالفة الذكر أيضا لا تميل الى التغيير فى الزمن القصير ، الا فى الظروف غير الاعتيادية ، ولكن تتغير فى المدى الطويل وتحت تأثير التغير فى البنيان الانتاجى للمجتمع. ولذا خلص كينز الى أن العوامل الشخصيّة التى تدفع الى الاستهلاك أو الى الادخار أنها معطيات ، وأن الميل للاستهلاك أو للادخار يتغير فى الزمن القصير نتيجة لأثر العوامل الموضوعية وحدها .

العوامل الموضوعية المحددة للادخار :

٢١٦ - تتلخص العوامل الموضوعية المحددة لحجم الاستهلاك ، وبالتالى لحجم الادخار ، بمستوى الدخل والتغيرات التى تطرأ على هذا المستوى ، وعلى مستوى سعر الفائدة السائدة والتغيرات التى تحصل عليه، وعلى مستوى الاقتطاع الضريبى ، وعلى مستوى الأثمان السائدة ودرجة استقراره ، وعلى مستوى الاستقرار السياسى والاجتماعى ، وأخيرا على درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية .

١ - مستوى الدخل والتغيرات التى تطرأ عليه :

يتوقف حجم الادخار ، أساسا على حجم الدخل (١) الفردى . وكلما كان حجم الدخل الفردى كبيرا كلما كان حجم الادخار كبيرا ، اذ أنه سوف يكفى حجم الدخل ، فى هذه الحالة ، لتغطية حجم الادخار صغيرا أو منتفيا ، اذ أنه فى هذه الحالة سوف يستوعب حجم الاستهلاك الضرورى حجم الدخل الفردى كله أو الجزء الغالب منه . ولذا فان مستوى ادخار الافراد ذوى الدخل المرتفع (الاغنياء) يكون كبيرا ، والعكس صحيح بالنسبة للأفراد ذوى الدخل المنخفض (الفقراء) .

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن الادخار لا يظهر الا اذا زاد حجم الدخل الفردى عن حجم الاستهلاك الضرورى والذى يتحدد بالعادات والتقاليد الاستهلاكية والتى تختلف من مجتمع لآخر ، وتكون مستقرة فى المدة القصيرة ، وهى التى تحدد ما يسمى بالميل للاستهلاك .

---

(١) يقصد بحجم الدخل هنا حجم الدخل الحقيقى ، أى عند مستوى أسعار ثابت . فلو فرض وزاد الدخل بنسبة معينة ، وارتفعت الاسعار بنفس النسبة ، فانه لا يترتب على ذلك أى زيادة فى الدخل . ويمكن الاستنتاج من ذلك أنه لو ظل حجم الدخل ثابتا ، وانخفض مستوى الأسعار ، فان ذلك يؤدى الى زيادة فى الدخل الحقيقى . ويمكن أن يترتب على هذا الوضع زيادة فى الادخار .

وعلى فرض ثبات العادات والتقاليد الاستهلاكية اى الميل للاستهلاك، فان الزيادة فى الدخل تؤدى الى الزيادة فى الاستهلاك ، ولكن الزيادة فى الاستهلاك لا تكون بقدر الزيادة فى الدخل ، بل تقل عنها . ويعبر عن الزيادة الحاصلة فى الاستهلاك على أثر زيادة معينة فى الدخل بالميل الحدى للاستهلاك .

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{الزيادة (أو النقصان) الحاصلة فى الاستهلاك}}{\text{الزيادة (أو النقصان) الحاصلة فى الدخل}}$$

وعلى ذلك فان الميل الحدى للاستهلاك يمثل نسبة موجبة واقل من الواحد الصحيح .

وتفسير ذلك أن الزيادة التى تحصل فى الدخل لا تذهب كلها للاستهلاك ، على الاقل فى المدة القصيرة ، اذ أن العادات والتقاليد التى ترسم المستوى المعتاد لحياة الأفراد لا تتغير فى المدة القصيرة .

ويترتب على الحقيقة السابقة انه كلما زاد الدخل كلما زاد كل من الاستهلاك والادخار ولكن زيادة الادخار تكون أكبر من زيادة الاستهلاك وفى حالة نقصان الدخل فان ذلك يؤدى الى نقصان كل من الاستهلاك والادخار ، ولكن النقصان فى الادخار يكون أكبر من النقصان فى الاستهلاك ، وذلك لأن انقاص الاستهلاك يكون أصعب من انقاص الادخار .

ويعبر عن الزيادة الحاصلة فى الادخار على أثر زيادة معينة فى الدخل بالميل الحدى للادخار .

$$\text{الميل الحدى للادخار} = \frac{\text{الزيادة (أو النقصان) الحاصلة فى الادخار}}{\text{الزيادة (أو النقصان) الحاصلة فى الدخل}}$$

ويكون مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار واحدا صحيحا . وعلى ذلك فان الميل الحدى للادخار = ١ — الميل الحدى للاستهلاك .

ولما كان هناك احتمال كبير فى أن يتجه الميل الحدى للاستهلاك للانخفاض مع ارتفاع الدخل ، وذلك لان الجماعة ترغب ، عند ارتفاع دخلها الحقيقى ، فى استهلاك نسبة متناقصة تدريجيا منه ، فان معنى ذلك أن الادخار يتزايد مع تزايد الدخل ، بنسبة متزايدة ، اى أن الميل الحدى للادخار يتزايد مع تزايد الدخل .

الا أن الاحتمال السابق يمكن ان تنقص منه ظاهرة « حب التقليد »(١) والتى تؤدى الى أن الشخص يمكن ان يزيد استهلاكه بنسب متزايدة مع زيادة الدخل ، وذلك رغبة منه فى تقليد الاشخاص ، الذين على صلة بهم ذوى الدخل المرتفع ، فى عاداتهم الاستهلاكية ونمط معيشتهم . وينجم عن ذلك اتجاه الفرد الى توجيه الزيادة التى يمكن أن تحدث فى دخله كلها أو الجزء الأكبر منها لاكتساب العادات الاستهلاكية لاشخاص يحيطونه ولكن ذوى دخل مرتفع عنه . ووفقا لذلك يمكن القول بأن الاستهلاك الفردى لا يكون فقط دالة لحجم الدخل الفردى ، وانما أيضا دالة لدخول الأفراد الآخرين .

٢ ــ مستوى الاقتطاع الضريبى :

العلاقات السابقة بين حجم الدخل وكل من الاستهلاك والادخار لا تقوم الا بالنسبة لحجم الصافى (القابل للتصرف فيه) الذى يكون بحوزة الافراد . ولما كان الدخل الصافى = الدخل الاجمالى ــ الاقتطاع الضريبى + الاعانات الحكومية ، فان الضرائب تؤدى الى تخفيض الدخول النقدية أو الصافية لهؤلاء الذين يتحملونها ، ويستتبع ذلك أن الضرائب تؤدى الى خفض كل من الاستهلاك . وتفسير ذلك ، كما سبق أن أشرنا هو أنه يسهل على الفرد ضغط ادخاره عن ضغط استهلاكه .

وعلى ذلك فانه كلما ارتفع مستوى الاقتطاع الضريبى كلما أدى ذلك الى نقص الادخار بشكل أكبر عن النقص الذى يمكن أن يحصل فى الاستهلاك . وهو ما يعنى ، من هذه الناحية أن الادخار يكون أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة لتغيرات الدخل .

---

(١) يرجع الفضل فى اكتشاف هذه الظاهرة الى الاقتصادى الأمريكى J. Duesenberry حيث لاحظ نتيجة لدراسته للادخار فى الولايات المتحدة ، أن حجم الادخار لم يرتفع بالرغم من الزيادة فى حجم الدخل الحقيقى ، وأرجع الى حب التقليد . السبب فى تفسير هذه الظاهرة .

ويلاحظ أن ظاهرة حب التقليد تعرفها البلاد النامية فى مجال التجارة الخارجية ، حيث يرتفع ميل هذه البلاد لاستيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية والتى تناسب عادات استهلاكية أجنبية ، كلما ارتفع مستوى دخلها القومى .

J. Duesenbrry «London, Saving and the theory of consumer behaviour» Harvard University press, 1949.

ومن المفيد ن نشير أن الضرائب التى تؤدى الى انخفاض الدخول النقدية ، وبالتالى الى انخفاض الادخار الاختيارى الفردى ، يمكن أن تشكل أداة من أدوات الادخار الاجبارى وذلك اذا ما استخدمت حصيلة هذه الضرائب لتغطية نفقات الدولة الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية . ولذا فان الاثر السلبى (النقصان) الذى يمكن أن تحدثه الضرائب على الادخار الاختيارى يمكن أن يعوض عن طريق الاثر الايجابى (الزيادة) التى يمكن أن تحدثه الضرائب على الادخار الاجبارى فى حالة استخدام حصيلة الضرائب فى تمويل استثمارات الدولة .

٣ — سعر الفائدة :

اقامت النظرية التقليدية علاقة حاسمة بين سعر الفائدة السائدة وكل من الاستهلاك والادخار الفرديين . فاعتبرت هذه النظرية أن هناك علاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة والاستهلاك ، وبالتالى تكون هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار . وبعبارة أخرى كلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما أدى ذلك الى خفض مستوى الاستهلاك وبالتالى الى زيادة مستوى الادخار ، والعكس صحيح .

الا أن النظرية الكينزية خلصت الى أن هذه العلاقة الحاسمة بين سعر الفائدة وكل من الاستهلاك والادخار لا توجد فى المدة القصيرة (١) فأثر التغير فى سعر الفائدة على حجم كل من الاستهلاك والادخار ، فى المدة القصيرة ، يكاد لا يذكر ، فالاشخاص الذين يغيرون طريقة معيشتهم نتيجة لارتفاع سعر الفائدة من ٥٪ الى ٦٪ مثلا عند ثبات الدخل قليلو العدد .

أما التغيرات الكبيرة فى سعر الفائدة ، كان يرتفع سعر الفائدة مثلا من ٥٪ الى ٨٪ أو أكثر ، يمكن أن تحدث ، ولكن فى المدة الطويلة ، أثرا عكسيا على حجم الاستهلاك ، وأثرا طرديا على حجم الادخار ، وذلك لما قد تحدثه التغيرات فى سعر الفائدة من تغيرات فى العادات الاجتماعية الاستهلاكية والادخارية .

انظر :

د. رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » سالف الذكر .

(١) راجع :

L. SHOKAIRE L'èpargne et l'envestiment op. cit, p. 58.

والتغيرات فى سعر الفائدة يمكن أن تحدث آثارا ، فى المدة الطويلة ، على حجم الاستهلاك وعلى حجم الادخار ، ولكن تترتب هذه الأثار بطريق مباشر . وتفصيل ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدى الى انخفاض الميل للاستثمار ، وهو ما يستتبع انخفاض الدخل ، لوجود علاقة طردية ، وسوف نتعرف عليها بعد قليل ، بين حجم الاستثمار وحجم الدخل . وانخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض كل من الادخار والاستهلاك ولكن الانخفاض فى معدل الادخار يكون أكبر من الانخفاض فى معدل الاستهلاك . وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يرتفع من الميل للاستثمار ، مما يؤدى الى زيادة الاستثمار ، مما يستتبع زيادة الدخل . وزيادة الدخل تؤدى بدورها الى زيادة كل من الاستهلاك والادخار ، ولكن يميل الادخار الى الزيادة بمعدل أكبر من زيادة الاستهلاك (١) .

ويميل كثير من الشراح الى القول أن الأثر المباشر لتغيرات سعر الفائدة على حجم الادخار ضعيف ، وانما على العكس من ذلك تؤدى هذه التغيرات فى سعر الفائدة على التأثير على نوعية المدخرات وبالتالى على هيكل الادخار (٢) . وتفصيل ذلك أن هناك عوامل عديدة شخصية تدفع الاشخاص الى تحقيق ادخار ، كالاحتياط للمستقبل ، تكوين ثروة ، القيام باستثمارات ، الاستفادة من سعر الفائدة السائد الذى تعطيه البنوك على الودائع ... الخ . والتغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة يمكن أن تؤثر على بعض أنواع هذه المدخرات دون البعض الآخر ، أو تحدث اثرا معاكسا على بعض أنواع المدخرات وذلك بالمقارنة لما قد تحدثه من اثر على الانواع الاخرى . على سبيل المثال فاذا كان الحافز لتحقيق ادخار هو الاستفادة من سعر الفائدة التى تعطيها البنوك على الودائع الادخارية ، فان ارتفاع سعر الفائدة يمكن ان يزيد من حجم هذا النوع من الادخار ، والعكس صحيح . وبالمقارنة اذا كان الغرض من الادخار القيام باستثمار فى شكل بناء منازل ، فان ارتفاع سعر الفائدة يمكن أن يضعف الرغبة فى القيام بهذا النوع من الادخار ، والعكس صحيح . ويمكن أن نستخلص مما سبق أن التغيرات فى سعر الفائدة تؤثر فى أنواع الادخار اكثر مما تؤثر فى حجم الادخار .

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ٤١٦ .

(٢) راجع : R. Barre. op. cit., 338.

٤ ـ درجة الاستقرار النقدى :

نقصد بدرجة الاستقرار النقدى ثبات القيمة الشرائية لوحدات النقود . وعدم الاستقرار النقدى يأتى اما نتيجة للتضخم النقدى أو للانكماش الاقتصادى . ونقصد بالتضخم النقدى زيادة قيمة وسائل الدفع فى الاقتصاد عن قيمة الناتج القومى ، مما يؤدى الى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى وارتفاع أسعار السلع والخدمات . والتضخم النقدى يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، مما يؤدى الى تدهور قيمتها . أما الانكماش فيحدث نتيجة زيادة قيمة الناتج القومى عن قيمة وسائل الدفع، مما يؤدى الى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى فى الاقتصاد ، وانخفاض اسعار السلع والخدمات . والانكماش يؤدى الى ارتفاع القوة الشرائية للنقود . والانكماش يحدث عادة وقت الازمات الاقتصادية Economic crises وبشكل اقل وقت التقلصات الاقتصادية Economic recessions وغالبا ما يحدث عدم الاستقرار النقدى نتيجة للتضخم أكثر من حدوثه نتيجة للانكماش . والتضخم يعتبر ظاهرة عامة فى كافة الاقتصاديات ، سواء فى البلاد المتقدمة أو فى البلاد النامية ، ولكن حدوثه فى كل منهم يرجع لأسباب اقتصادية عينية مختلفة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (١) .

---

(١) ترجع ظاهرة التضخم فى البلاد المتقدمة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية الى اضطراد النمو الذى عرفته هذه البلاد . وقد صاحب هذا النمو قدرا من الضغوط التضخمية ترجع ، أساسا الى صعوبة انتقال عناصر الانتاج بين فروعه المختلفة . وتفسير ذلك أن كبر حجم الاستثمارات التى قامت بها هذه الدول ، أدى الى زيادة الطلب على بعض عناصر الانتاج (العمال ، السلع الاستثمارية ، الموارد الطبيعية) مما أدى الى ارتفاع أثمانها . ولما كان انتقال عناصر الانتاج الى الفروع والانشطة التى زاد الطلب عليها يحتاج من الناحية الفنية ، الى وقت كى يتم هذا الانتقال ، فان ارتفاع أثمانها سوف يظل فترة من الزمن حتى يتم هذا الانتقال . ولكنه فى هذه الفترة سوف يؤدى الى ارتفاع أثمان عوامل الانتاج ، ثم الى زيادة فى تكلفة الانتاج ، ثم الى زيادة فى مستوى الاسعار . ومن ناحية أخرى فان ارتفاع مستوى الاسعار سوف يترجم بانخفاض فى مستوى الدخول وخاصة أجور العمال ، مما يؤدى الى المطالبة برفعها ، فاذا ما تم رفع الاجور أدى ذلك الى زيادة فى تكلفة الانتاج ، ثم زيادة فى الاسعار .. وهكذا . وهذه الصورة للتضخم هى الغالبة فى البلاد المتقدمة ، ويعبر عنه بالتضخم بالنظر الى زيادة نفقة الانتاج . أما ظاهرة التضخم فى البلاد النامية فترجع الى أسباب أخرى ، أهمها جمود الهيكل الانتاجى ، واتجاه معظم الاستثمارات الى بناء الهياكل الاقتصادية الاساسية التى لا تغل انتاجا الا بعد فترة طويلة وبطريقة غير مباشرة . وينجم عن ذلك زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى للسلع والخدمات ، ولذا يعرف التضخم فى البلاد النامية بالتضخم بالنظر الى زيادة الطلب .

والتضخم يؤدى الى تدهور قيمـة النقود ، ومن ثم يضعف الميـل للادخار ولذا كلما زادت درجة التضخم فى الاقتصاد كلما أدى ذلك الى انعدام الثقة فى القيمة المستقبلة للوحدات النقدية المدخرة ، ويؤدى الى نقص حجم الادخار الاختيـارى . وتلجأ عادة الدول الى الاستفادة من التضخم لتحقيق ادخار اجبارى ، ولكن بشروط خاصة . ومن ثم يمكن ان يؤدى التضخم الى انقاص الادخـار الاختيارى والى زيادة الادخـار الاجبـارى .

٥ ـ درجة تنظيم الاسواق المالية والنقدية :

مما يشجع الافراد على الادخار وجود أسواق منظمة تطلب فيهـا المدخرات باستمرار ، سواء لأجل قصير او لأجل طويل (بورصات الأوراق المالية كالأسهم والسندات ، بنوك الادخار .. الخ) . وجود هذه الاسواق أمر يشجع المدخرون بعرض مدخراتهم بقصد الحصول على فائدة من وراء شراء الأوراق المالية ، أو مقابل ايداع مدخراتهم (١) .

٢ ـ الادخـار الجبرى

٢١٧ ـ سبق أن ذكرنا أن الادخار القومى يتكون من أدخاراختيارى وادخار جبرى . والادخار الجبرى يأخذ دورا متعاظما فى تكوين الادخار القومى ابتداءا من الازمة العالمية الكبرى التى حدثت فى الثلاثينيات من هذا القرن واتسع نطاقه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وقـد أخذ الادخار الجبرى هذه الاهمية المتعاظمة على أثر التطور الذى حدث فى طبيعة الدولة الرأسمالية وانتقالها من (الدولة الحارسة) الى (الدولة المتدخلة)

=

راجع فى ظاهرة التضخم للمؤلف :

«Sources de financemenl des investissements». op. cit., 89-100.

(١) يعتبر انتشار الشركات المساهمة فى البلاد الراسمالية من العوامل الرئيسية فى زيادة الادخار الاختيارى طوال القرن التاسع عشر ، هـذه الشركات تصـدر الاسهم والسندات وتطرحها للاكتتاب العام ، ويقبل على شرائها المدخرون الافراد نظير العائد السنوى الذى يحصلون عليه . وبعد الحرب العالمية الثانية لجأت كثير من الحكومات فى الـدول الراسمالية الى الاقتراض من الافراد عن طريق سندات عامة تطرحها الخزانة للاكتتاب العام نظير فائدة سنوية ٪ وقد أدى هذا النوع ايضا الى تشجيع الادخار الاختيارى .

ثم الى (الدولة المنتجة) . وكان من نتيجة هذا التطور قيام الدولة بالتدخل فى الحياة الاقتصادية ، وذلك بقصد تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى، وضمان معدل مرتفع من النمو ، واعادة توزيع الدخل القومى . اما فى البلاد الاشتراكية التى تتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأن النشاط الاقتصادى يدار وفقا لخطة مركزية آمرة فان الدولة هى التى تقوم أساسا بالانتاج . واخيرا فان الدولة فى البلاد النامية تدخلت بشكل كبير فى الحياة الاقتصادية بغرض ضمان تحقيق معدل مرتفع من التراكم (الاستثمار) اللازم لبناء الانشطة الاقتصادية الأساسية Infractructure économique اللازمة لاخراج الاقتصاد من حالة التخلف الاقتصادى ووضعه على طريق النمو .

والوسيلة الرئيسية التى تملكها الدولة فى تحقيق الاغراض السابقة ، سواء فى البلاد الراسمالية أو الاشتراكية أو النامية ، تتحمل فى الاستثمار العام . وتلجأ الدولة الى تحقيق ادخار جبرى لتمويل الاستثمارات العامة. هذا النوع من الادخار الجبرى يسمى الادخار الحكومى أو الادخار العام.

كذلك فان طبيعة النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى أديا الى ظاهرة تركز راس المال وكبر حجم المشروعات ، وظهور وحدات اقتصادية كبيرة تحقق قدرا متعاظما من الارباح ، لا يتم توزيعها كلها على المساهمين ، بل يخصص جزء منها لتمويل استثمارات جديدة داخل المشروع . وهذا النوع الثانى من الادخار الجبرى يسمى التمويل الذاتى .

واخيرا فان كثيرا من الدول تلجأ الى اتخاذ سياسة تضخمية تقوم بها الحكومة لتمويل المشروعات المختلفة ، وذلك عن طريق زيادة اصدار النقود . ويتم الادخار فى هذه الحالة عن طريق التأثير على الدخل الحقيقى ، وليس على الدخل النقدى ، بحيث لا تتغير الدخول النقدية للافراد .. فى حين ترتفع الاسعار ، مما ينتج عنه نقص الكمية التى يمكن للافراد شرائها من السلع والخدمات . ويسمى هذا النوع الثالث من الادخار الجبرى «بالتمويل التضخمى » .

ونتناول بايجاز فيما يلى الانواع الثلاثة من الادخار الجبرى :

١ ــ الادخار العام أو « الحكومى » Public Saving

يتمثل الادخار العام فى الفرق بين الايرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية . ونقصد بالايرادات العامة الجارية الايرادات التى تأتى

من حصيلة الضرائب والرسوم ، ومن ايرادات الدومين الخاص (املاك الدولة الخاصة) ومن أرباح المشروعات العامة . ونقصد بالنفقات العامة الجارية النفقات العامة على الاجور والمرتبات ، والنفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة ، واخيرا النفقات العامة التحويلية ، الاعانات الحكومية للمشروعات والافراد ، ونفقات خدمة الدين العام .. الخ) .

وتلجأ الدولة فى سبيل تحقيق ادخار عام تستخدمه فى تمويل استثماراتها بزيادة الضرائب والرسوم التى تشكل الجزء الاكبر من الايرادات العامة .

ولما كانت الضرائب تمثل اقتطاع جبرى من دخول الافراد ، وان هذا الاقتطاع الجبرى يؤدى الى انقاص الدخول الحقيقية للافراد ، فان تحقيق ادخار جبرى يمكن أن يؤدى الى انقاص حجم الادخار الاختيارى (١) .

٢ — التمويل الذاتى Selve Financing

نعرف أن المشروعات تحقق ارباحا وان هذه الأرباح من حق المساهمين فى المشروع (المالكين للمشروع) ، بمعنى انه يمكن أن توزع عليهم ، الا أن ادارة المشروع يمكن أن تقرر حجز جزء من هذه الارباح بغرض استخدامها فى تمويل استثمارات جديدة فى المشروعات ، وفى تلك الحالة يتم الادخار جبرا عن مستحقى هذه الأرباح . وتلجأ الدول عادة الى اصدار التشريعات التى تجبر المشروعات على حجز نسبة معينة من ارباحها واعادة توجيهها للاستثمار . وهذا الاجراء يهدف ، بالاضافة الى زيادة المدخرات ، الى المحافظة على المركز الاقتصادى والمالى للمشروعات .

ويبلغ لتمويل الذاتى — كأحد صور المدخرات الجبرية — اهمية كبرى فى البلاد الراسمالية المتقدمة ، حيث تكبر أحجام المشروعات وتأخذ عادة

---

(١) ومن هنا كانت النظرية التقليدية ان الضرائب تحدث اثرا سلبيا على الادخار القومى الذى يتكون فى معظمه من الادخار الاختيارى . وتفسير ذلك انها كانت ترى ان الضرائب تؤدى الى انقاص دخول الافراد الحقيقية مما يؤثر سلبيا على حجم الادخار . ومن ناحية اخرى فان حصيلة الضرائب تستخدم فى تغطية نفقات الدولة التى هى ذات طابع استهلاكى ، اى تؤدى الى زيادة الاستهلاك العام

الا أن النظرية يجب اخذها بشىء من التحفظ ، فأولا ، لا تعتبر جميع نفقات الحكومة نفقات استهلاكية ، وبالقدر الذى تستخدم فيه حصيلة الضرائب فى تمويل نفقات استثمارية فان الضرائب يمكن أن تزيد من الادخار العام ، وبالتالى يمكن أن تعوض النقص الذى يمكن أن يحصل فى الادخار الاختيارى . وثانيا فانه يمكن أن يترتب على الانفاق الاستثمارى العام بزيادة فى دخول الافراد الحقيقية مما يؤدى الى زيادة الادخار الاختيارى .

شكل الشركات المساهمة . ويستتبع ذلك كبر حجم الارباح التى تحققهـا هذه المشروعات واتجاها الى عدم توزيعها كلها على المساهمين (١) .

وعلى العكس من ذلك ، فان اهمية التمويل الذاتى فى البـلاد النامية قليلة نظرا لصغر حجم المشروعات ، وغلبـة الطابع العـائلى على هـذه المشروعات . اما فى البلاد الاشتراكية فلا حاجة لهذه الوسيلة من الادخـار الاجبارى ، نظرا لأن المشروعات تكون ملكية عامة ، وتحصـل الدولة على أرباحها وتعيد توجيهها وفقا للأهداف المرسومة فى الخطة الاقتصادية .

وتلجأ الدول الرأسمالية والنـامية عادة الى تشجيع هـذا النوع من المدخرات ، وذلك عن طريق الاعفاءات الكليـة أو الجزئية من الضرائب بالنسبة للجزء من أرباح المشروعات الذى يخصص للتمويل الذاتى .

٣ ـ التمويل التضخمى Inflationary Financing

تتلخص فكرة التمويل التضخمى فى أن الدولـة تلجأ عـادة الى تمويل استثماراتها عن طريق الاصـدار النقدى الجديد (التمويل عن طريق عجز الميزانية) . وهذه الطريقة فى التمويل تؤدى الى ظهور التضخم النقـدى نظرا لزيادة الطلب الكلى (عن طريق انفاق المبالغ التى تمـول باصـدار النقدى الجديد) عن العرض الكلى للسلع والخدمات ، مما يستتبع ارتفاع الاسعار ، الذى يؤدى بدوره الى خفض الدخول الحقيقية ، خاصة أصحاب الدخول الثابتة (أجور العمال على سبيل المثال) ، مما يؤدى الى خفض الاستهلاك وتوفير جزء من السلع والخدمات التى كانت تستهلك من قبـل لتكوين رؤوس الاموال الجديدة .

---

(٢) يبلغ نصيب التمويل الذاتى كأحد صور المدخرات فى جملة الادخارات القومية فى بعض البلاد الرأسمالية خلال الفترة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٥ كالآتى :

الولايات المتحدة	٨١٪
المملكة المتحدة	٦٣٪
المانيا الاتحادية	٥٦٪
بلجيكا	٥٥٪
ايطاليا	٤٧٪
اليابان	٤٧٪
فرنسا	٥٠٪

انظر

R. Goffin «L'autofinancement des entreprises» Sirey, Paris, 1968, p. 89.

وعادة تلجأ الدول الى هذه الطريقة لتمويل جزء من استثماراتها لعلمها أن العمال لن يطالبوا على الفور بزيادة أجورهم الا بعد فترة تطول أو تقصر تبعا لقوة التنظيم النقابى وقدرته فى اجبار السلطات العامة على رفع الاجور (١) .

ولكن يشترط لنجاح هذه الطريقة التضخمية فى التمويل أن يتميز الجهاز الانتاجى بالمرونة الكافية التى تسمح بانتقال عناصر الانتاج نحو القطاعات الاقتصادية التى تتم فيها الاستثمارات الجديدة . ويشترط ثانيا لنجاحه أن تستطيع الاستثمارات الجديدة اعطاء انتاج من السلع والخدمات بالقدر الذى يكفى لسد الثغرة بين الطلب الكلى والعرض الكلى . ويشترط ثالثا اتخاذ اجراءات اقتصادية لضمان الحد من ارتفاع الاسعار حتى لا يبدأ التضخم فى اعطاء آثاره السلبية .

واهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة فى الحد من معدل التضخم (معدل ارتفاع الاسعار) تثبيت الاجور والاسعار أو السماح بزيادتهما بمعدل بطىء ، الرقابة على أنواع الائتمان بحيث لا تعطى القروض البنكية الا للاستثمارات ، وخاصة تلك الاستثمارات المنتجة . ويشترط أخيرا مرونة الجهاز الضريبى بحيث يستطيع امتصاص جزء كبير من الزيادة التى تحصل فى الدخول النقدية .

ويبين مما سبق أن شروط نجاح التمويل التضخمى فى البلاد النامية لا تتوفر ،وذلك بسبب جمود الهيكل الانتاجى لغلبة الطابع الزراعى عليه وكذلك لضعف القدرة التصديرية . وأخيرا — وليس آخرا — لجمود الهيكل الضريبى (٢) . ولذا فان الدول النامية التى استخدمت هذه الطريقة عرفت

---

(١) لوحظ ان نجاح مطالبة العمال برفع اجورهم على اثر ارتفاع الاسعار يأخذ فترة يكون قد انخفض خلالها مستوى الاجور الحقيقية الى الربع .

انظر :

A. Barrere «Economie et institutions financiérés» Dalloz, Paris 1965, tome 11 p. 628.

(٢) يرجع ماينارد أسباب عدم نجاح استعمال التضخم فى البلاد النامية الى جمود القطاع الزراعى ، وضعف القدرة التصديرية ، ولهذا فان التضخم يعطى بسرعة اثاره السيئة.

وانظر ايضا :

G. Maynard «Economic development and the price level» Mae millan, London, 1962, p. 11 et s.

انخفاضا (١) فى معدل نموها الاقتصادى .

ثانيا : الاستثمار

٢١٨ ـ لايكفى تكوين مدخرات حتى تتم عملية التراكم اوالتكوين الراسمالى ، بل يجب ان تتوجه هذه المدخرات لبناء راس مال جديد ، ويطلق على هذه العملية كلمة استثمار . فاستثمار يعنى تحويل المدخرات النقدية الى اصول راسمالية ، اى تحويلها الى عدد وآلات ومبان .. الخ .

هنا علينا ان نفرق بين مفهوم كلمة استثمار من وجهة نظر الفرد وبين مفهومه من وجهة نظر الجماعة ، فالشخص الذى يقوم بشراء منزل أومصنع قائم فعلا ، لا ينظر الى عمله على انه استثمار من وجهة نظر المجتمع اذ ان كل ما حدث هو انتقال المدخرات النقدية من شخص (المشترى) الى شخص آخر (البائع) ، وانتقال ملكية المنزل أو المصنع فى الاتجاه المضاد ، فى حين لم يحدث اى تغير فى الأصول الراسمالية للمجتمع . وعلى العكس من ذلك ، فان الشخص الذى يقوم ببناء منزل أو مصنع جديد ، يعتبر عمله هذا استثمارا حقيقيا . وبالمثل فان استخدام المدخرات فى شراء اوراق مالية نظير فائدة سنوية ، لا يعتبر ذلك العمل من وجهة نظر الاقتصاد استثمارا .

وفى الاقتصادات العينية البدائية كان غالبا ما يأخذ الادخار الشكل العينى ثم يتم توجيهه لعملية التكوين الراسمالى ، وبالتالى لم يكن يثير هذا النوع من التكوين أيه اشكالات ، سواء من ناحية أشخاص المدخرين أوأشخاص المستثمرين ، أو من ناحية انواع الاستثمارات .

أما فى العصر الحديث حيث يسود تخصيص واستعمال النقود ، فاننا نجد أن عمليات التكوين الراسمالى تثير كثيرا من المشكلات الاقتصادية . فنجد أولا أنه ، فى الغالب ، فان القائمين بالادخار أشخاص غير هؤلاء الذين يقومون بالاستثمار . ولذا وجب ايجاد المنظمات الوسيطة والتىتقوم بتجميع

---

(١) استخدمت بعض دول أمريكا اللاتينية التمويل التضخمى بكثرة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكنه ادى الى خفض معدل نموها خاصة فى الارجنتين . انظر :

Dorrance, The effect of inflations on economic growth» in «inflation and growth in Latin America» edited by W. Bear and T. estenetzky, London, 1961, pp. 37-88.

هذه المدخرات ، التى غالبا ما تكـون صغيرة ، ووضعهـا تحت تصرف المستثمرين . ومن هذا تظهر اهمية المنظمـات المالية الوسيطة مثـل البنوك التجارية التقليدية ، بنوك الادخار .. الخ . وكذلك المنظمات غير المـالية الوسيطة مثل شركات التأمين ، وصناديق الادخار والمعاشات .. الخ . وتعدد المنظمات الوسيطة السابقة ، سواء المالية منها أو غير المالية ، أمر يسمح بتطور أسواق المال والنقـد وراس المال ، وتطور الاسـواق السابقة خاصة سوق راس المـال أمر حيوى لحل مشكلة توجيه المـدخرات نحو تحقيق استثمارات .

ونجد ثانيا ان المدخرات التى تتكون فى كثير من المجتمعات خاصة منها ، لا تمكن من تكوين رؤوس الاموال ، وذلك لعدم تطور قطاع الصناعات وخاصة الافرع الصنـاعية المنتجة للسلع الراسمـالية (صناعات البناء ، صناعات العدد والآلات .. الخ) . ولذا تلجأ هذه المجتمعـات للتجـارة الخارجية ، وذلك لتحويل فائضها (مدخراتها) واستيراد السلع الاستثمارية من الخـارج .

وعلى ذلك فلا يكفى تحقيق ادخار ، اى عدم استهلاك جزء من السلع والخدمات للقيام بالتكوين الراسمالى ، بل يلزم تحويل هذا الفائض (الادخار) الى الشكل العينى الذى يكون عليه (فائض القطن الخام أو الارز .. الخ) الى الشكل النقـدى لذى يسمح باستيرد السلـع الرأسمالية ، والتى لا تتخصص هذه المجتمعات فى انتاجها . ويترتب على ذلك عدة مشاكل تخص التجارة الخارجية ، والسوق العالمى ، وهذه المشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاكل تكوين رأس المـال (١) .

انواع الاستثمار :

٢١٩ ــ يهدف الاستثمار ــ كما سبق الاشارة ــ الى تكوين رؤوس الاموال وخاصة رؤوس الاموال الثابتة الجديدة الا انه لما كان تجديد رؤوس الاموال الثابتة والقائمة بالفعل أمر بالغ الأهمية للمحافظة على استمرار عناصر

(١) انظر فى هذه المشاكل :

R. NURKES "Problem of capital formation in underdeveloped countries" Oxford, 1958, p. 32 et s.

P. BARAN "political economy of Growth" New York, 1957, pp. 24 et s.

راس المـال ، فان جزءا من الاستثمارات يجب أن يخصص لتجديد رؤوس الاموال القائمة . واخيرا فقد عرفنا أن التغير فى المخزون من السلع بالزيادة يعتبر نوعا من الزيادة فى الأصول الراسمالية للمجتمع ، ومن ثم يجب توجيه جزء من الاستثمارات لتمويل هذه الزيادة فى المخزون من السلع .

وعلى ذلك يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الاستثمارات :

١ — الاستثمارات التى تهدف الى تكوين رؤوس الاموال الجـديدة ، وهذه تهدف الى تشييد المبـانى ، واقامة العـدد والآلات ، والسماح بزيادة المخزون من السلع (١) . والجزء من هذا النوع من الاستثمارات الذى يذهب الى التشييد ، يكون الجزء الأكبر (تقريبا النصف) من هذه الاستثمارات . اما الجزء الذى يذهب الى تكوين مخزون من السلـع فهو ضئيل نسبيا ، وتختلف نسبته من مجتمع لآخر ، ومن سنة لأخرى ، بل واحيـانا يكون هذا الجزء سالبا (استثمارا سالبا) وذلك فى حالة نقص المخزون من السلع .

ومن البديهى أن الاستثمارات التى تهـدف الى تكوين رؤوس الاموال الجديدة ، هى التى تسمح بزيادة رصيـد المجتمـع من الأصول الراسمالية ، خاصة راس المال الثابت . ويستتبع ذلك أنه كلما زاد نصيب هذا النـوع من الاستثمارات فى مجموع الاستثمارات كلما أدى ذلك الى توسعة الطاقة الانتاجية للمجتمع ، مما يؤدى الى ارتفاع معـدل النمو السنوى للناتج القـومى .

(ب) الاستثمارات التى تهدف الى المحافظة على تجديد رؤوس الاموال الثابتة ، والتى يمتلكها المجتمع . وقد عرفنا أنه بفضل تجديد رؤوس الاموال الثابتة ، فاننا نسمح بتحقيق دوام عنصر راس المـال .

---

(١) على سبيل المثال كان توزيع الاستثمـارات فى مصر بين التشييـد والعـدد والالات والمخزون . وذلك كنسبة مئوية .

	١٩٦٠ — ١٩٦٥	١٩٥٣ — ١٩٥٨
١ — التشييد المبانى		
٢ — وسائل المواصلات		
٣ — المخزون		

انظر للمؤلف :

importance du financement exterieur dans le developpement economique"
op. cit., p. 358.

وترتفع نسبة هذا النوع من الاستثمارات فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وذلك لتعاظم الأرصدة الراسمالية التى تم تكوينها ، والتى يتطلب المحافظة عليها (صيانتها) واعادة تجديدها توجيه جزء كبير من المبالغ الاستثمارية كل سنة لتحقيق هذا الغرض . ومن ناحية اخرى ، فان سرعة التقدم التكنولوجى الذى تعرفه هذه البلاد تضطرها الى تخصيص المبالغ الاستثمارية اللازمة لضمان الاستهلاك الاقتصادى لرؤوس الاموال الثابتة . هذا بالاضافة الى الاستهلاك المادى الذى تعرفه نتيجة لاستخدامها فى العملية الانتاجية .

الاستثمار الخاص والاستثمار العام :

٢٢٠ ـ الاستثمار قد يكون خاصا ،اى يقوم به احد اشخاص القانون الخاص كالافراد والمشروعات وقد يكون عاما ، اى يقوم به احد افراد القانون العام وعلى راسهم الدولة والهيئات الاقليمية والمحلية (المحافظات والبلديات) والمؤسسات العامة .

وقد كان الاستثمار فى معظمه استثمارا خاصا او فرديا ، وذلك طوال القرن التاسع حتى بداية السنوات الثلاثينات من هذا القرن . الا انه على اثر الازمة العالمية الكبرى التى حدثت ابتداء من سنة ١٩٢٩ اضطرت الدولة الى التدخل عن طريق تنشيط الطلب الفعلى ، وخاصة الطلب على اموال الاستثمارات . وبذا عرف الاستثمار العام اهمية ، تعاظمت فى البلاد الراسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك من اجل ضمان معدل النمو الخاص السنوى المرتفع فى الناتج القومى . ولكن لم يفقد الاستثمار الخاص اهمية فى هذه البلاد ، فما زال هذا النوع من الاستثمارات يشكل الأساس نظرا لهيمنة القطاع الخاص على اقتصاديات هذه البلاد .

وعلى العكس من ذلك ، فان الاستثمار العام يشكل الاصل فى البلاد الاشتراكية ، نظرا للملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، واستيعاب الدولة للجزء الأكبر من الناتج القومى عن طريق الميزانية العامة .

أما فى البلاد النامية فان الاستثمار العام يمثل اهمية اكبر عن تلك التى يعرفها فى البلاد الراسمالية ، وذلك لاضطرار الدولة القيام بالجزء الأكبر من عمليات التكوين الراسمالى للأسباب التالية :

١ ـ عدم وجود قطاعات الخدمات الأساسية Economic Inforstructure مثل الطرق ، وسائل النقل ، الطاقة ، والرى والصرف . وهذه القطاعات

تتميز بأنها لا تعطى عائدا فوريا ، وانما تعطى عائدا على المدى الطويل ، كذلك تتميز بأنها ذات وفورات خارجية External economic.
اى مفيدة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى . لذا فان القطاع الخاص لا يرغب أو لا يقوى على القيام بها .

٢ - تحويل الهياكل (الأبنية) الاقتصادية فى البلاد النامية (هيكل الانتاج ، هيكل العمالة ، هيكل التجارة الخارجية .. الخ) ، يمثل شرطا ضروريا لخروج الاقتصاد من حالة التخلف ووضعه فى طريق النمو الذاتى. هذا التحويل فى الهياكل يتمثل فى تغييرها من هياكل يغلب عليها الطابع الزراعى الى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعى .. الدولة تقوم بذلك عن طريق الاستثمار العام .

٣ - ادى التقدم التكنولوجى الى كبر حجم الوحدة الانتاجية المثلى فى كثير من القطاعات الاقتصادية ، وهو أمر يصعب معه على النشاط الخاص تدبير وسائل التمويل اللازمة لقيام هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة ، خاصة وأن البلاد النامية تتميز بضعف مستوى الادخار الفردى ، وبعدم وجود أسواق مالية تكفل حاجات التمويل .

٤ - وأخيرا يقع على عاتق الدولة فى البلاد النامية مهمة تكوين « رأس المال الانسانى » نظرا لأهميته فى استغلال رأس المال المادى . ونظرا لضعف حجم « رأس المال الانسانى » . والذى يحد من قدرة هذه الاقتصاديات على استيعاب رؤوس الاموال . والدولة تقوم بهذا التكوين عن طريق استثمارها فى مرافق التعليم والصحة والثقافة .

والأصل أن يتم تمويل الاستثمار الخاص عن طريق الادخار الاختيارى (الفردى) ، وأن يتم تمويل الاستثمار العام عن طريق الادخار العام . الاانه يرد على ذلك الاستثناءات مهمة خاصة فى العصر الحديث . فنجد أولا ان كثيرا من المشروعات الاقتصادية ، والتى تعتبر استثماراتها استثمارات خاصة ، تقوم بتمويل جزء مهم منها عن طريق التمويل الذاتى وهو احد صور الادخار الجبرى . ونجد ثانيا أن الدولة تلجأ - فى كثير من الاحيان - الى الاقتراض من السوق المالية ، مثلها فى ذلك مثل الافراد والمشروعات الخاصة ، لتمويل جزء من استثماراتها . وبمعنى آخر فان الدولة تستعين بالادخار الاختيارى الذى يتجمع لدى المنظمات التمويلية لتمويل جزء من الاستثمار العام .

الطلب على الاستثمار :

٢٢١ - يتوقف الطلب على الاستثمار الجارى على الموازنة بين سعر الفائدة من ناحية ، وبين الكفاية الحدية لرأس المال من ناحية أخرى . فاذا زادت الكفاية الحدية لراس المال عن سعر الفائدة نجم عن ذلك تحقيق ربح ، وهو الباعث الذى يدفع الافراد على القيام بالاستثمار ، والعكس صحيح . ومن الطبيعى انه من صالح المستثمر ان يطلب راس المال حتى تتساوى الكفاية الحدية لراس المال مع سعر الفائدة .

وسعر الفائدة يتحدد بتلاقى عرض النقود (كميتها) مع الطلب عليها . ويعود تحديد كمية النقود الى السلطات النقدية ، وهى الدولة والبنوك المركزية والتجارية . وتعتبر كمية النقود معطاة ، بمعنى انها لا تتأثر بالتغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة . اما الطلب على النقود ، فانه يتوقف على مدى تفضيل الافراد الاحتفاظ بالنقود سائلة بدلا من اقراضها للمستثمرين . ومفاضلة الأفراد للاحتفاظ بالنقود سائلة تتوقف بدورها على حاجة الأفراد للقيام بالمعاملات الجارية ، الحاجة للاحتياط ، الحاجة للاكتناز ، او للقيام بالمضاربة فى سوق الأوراق المالية بدلا من اقراضها .

ويتوقف سعر الفائدة وفقا للنظرية الكينزية بكمية النقود (عرضها) والطلب عليها ، أى تفضيل السيولة . فسعر الفائدة يتجه اتجاها عكسيا مع الكمية النقدية ، واتجاها طرديا مع زيادة الطلب عليها ، أى تفضيل السيولة . فاذا حدث أن ارتفعت الكمية النقدية مع ثبات الطلب عليها ، فان سعر الفائدة ينخفض ، والعكس صحيح . واذا حدث ، مع ثبات كمية النقود ، أن زاد الطلب على النقود فان سعر الفائدة يرتفع ، والعكس صحيح .

اما الكفاية الحدية لراس المال ، فانها تعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الراسمالى وبين ثمن الحصول عليه . والعائد المتوقع هذا يشمل مجموع العوائد السنوية من الأصل الراسمالى طوال حياته بعد خصم المصروفات الجارية دون أن تشمل استهلاك الأصل الراسمالى . اما ثمن الحصول على راس المال فيمثل نفقات استبدال الأصل الراسمالى لأى سبب من الأسباب (الاستهلاك ، الاستبدال بسبب التقدم الفنى) . ومن الملاحظ انه يدخل فى فكرة الكفاية الحدية لراس المال عنصر شخصى ، اذ يتوقف الناتج الحدى لراس المال على توقعات الأفراد الخاصة بالربح.

ومن المفيد ان نشير الى أن هنـاك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لراس المال ، بمعنى أنه كلما زاد الطلب على نوع معين من الاستثمار كلما قلت الكفاية الحدية لراس المـال ، والعكس صحيح . وتفسير ذلك أن الزيادة فى عرض هذا النوع من الاستثمار تؤدى الى زيادة منتجاته ، وبالتالى أثمان هذه المنتجات ، مما يستتبع نقصان العائد المتوقع من الوحدات الاضافية . ومن ناحية أخرى فان زيادة الطلب على هذا النوع من الاستثمار يؤدى الى زيادة ثمن عرضه (ثمن المواد الأولية واليد العاملة والخدمات الأخرى اللازمة لانتاجه) . وعلى ذلك فكلما ارتفع حجم الاستثمار انخفضت الحصيلة المتوقعة وارتفعت نفقة لاستبدال ، وهـو ما يعنى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (١) .

دور سعر الفائدة فى تحديد حجم الاستثمار :

٢٢٢ ـ راينا مما سبق أن الطلب على الاستثمار يتوقف ـ وفقا للنظرية الكنزية ـ على العلاقة بين الكفاية الحدية لراس المـال وسعـر الفائدة . فالمستثمر يوازن بين هاتين الكميتين ، فاذا كانت الكفـاية الحدية أعلى من سعر الفـائدة ادى ذلك الى زيادة الاستثمار . ويتوقف الاستثمار عند تساوى هاتين الكميتين ، ذلك أن هذه المساواة تحقق أكبر ربح كلى ممكن للمستثمر .

ويمكن أن نستنتج من ذلك نتيجة تخص السياسة الاقتصادية ، مؤداها أن السلطات النقدية تستطيع ان تشجع الاستثمار الخاص عن طريق خفض سعر الفائدة ، وانها تستطيع أن تصل الى ذلك بزيادة الكميـة النقدية ، اذ من المؤكد أن التأثير فى عرض النقوض (الكميـة النقدية) يكون أيسر تحقيقا من التأثير فى الطلب على النقود (تفضيل السيولة) .

الا أن الدراسات الحديثة قد بينت أن التغيرات التى يمكن ان تحدث فى سعر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات الفردية ، وذلك للأسباب التالية (٢) :

---

(١) انظر : د. لبيب شقير
"L'épragne et I'investissement" op. 256-257.

د. رفعت المحجوب « الاقتصادى السياسى » ، المرجع سـالف الاشـارة اليه ، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٨ .

(٢) انظر :
R. BARRE "Economice politique" op cit., pp. 332-333.

(أ) ان المشروعات تلجأ الى تمويل جزء كبير من استثماراتها عن طريق طريق التمويل الذاتى . وبذا فانها لا تكون فى حاجة الى الالتجاء الى السوق المالى للاقتراض منه .

(ب) أن نفسية المنظم (المستثمر) وتوقعاته التى تحدد العائد المتوقع من الاستثمار تؤثر فى الطلب على الاستثمار أكثر من التأثير الذى يمكن أن يحدثه سعر الفائدة السائد .

(جـ) أن أثر سعر الفائدة فى التأثير على الطلب على الاستثمار يكون قليلا اذا قلت مدة حياة راس المال الذى يتم تكوينه ، وقل نصيب سعر الفائدة فى مجموع نفقات الانتاج . وبالعكس يكون تأثير سعر الفائدة كبيرا كلما طالت مدة حياة رأس المال ، وكلما مثلت الفوائد نسبة كبيرة فى نفقة الانتاج.

وعلى ذلك يمكن أن نخلص الى أن سعر الفائدة لا يؤثر تأثيرا كبيرا على حجم الاستثمار وان كان يؤثر فى نوعية الاستثمار .

ثالثا : الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادى :

٢٢٣ — يؤدى الاستثمار الى تكوين رؤوس الاموال وبالتالى الى زيادة الطاقة الانتاجية للجماعة ، ومن ثم الى زيادة الناتج القومى . وبالاضافة الى ذلك يؤثر بشكل حاسم على مستوى الدخل القومى ومستوى العمالة . ولبيان هذا الأثر سوف نتناول بايجاز مبدئى المضاعف Multiplicator والمعجل acceleratar. .

ولكن يلزم للتعرف على هذين المبدأين التفرقة بين الاستثمار الذاتى أو المستقل ، والاستثمار المشتق أو التابع . ففكرة المضاعف ترتبط بالنوع الاول من الاستثمار ، بينما ترتبط فكرة المعجل بالنوع الثانى من الاستثمار.

يتمثل الاستثمار الذاتى فى كل استثمار يتم اتخاذا لقرارات مستقلة عن مستوى الدخل بينما يكون الاستثمار المشتق أو التابع استجابة لزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ، وهى تتحقق عادة تحت تأثير الزيادة فى الدخل . ذلك أن الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدى الى زيادة فى الطلب على السلع الانتاجية (وذلك فى حالة غياب الطاقة الانتاجية المعطلة أو الزائدة) ومن ثم ، يقال ان الزيادة فى الطلب على السلع الانتاجية (الاستثمار) هو استثمار مشتق عن الزيادة الناجمة فى

الطلب على السلع الاستهلاكية . وغالبا ما يكوّن الاستثمار الفردى (استثمار القطاع الخاص) استثمار مشتقا . ذلك أن المنتج الفرد يقوم بالانتاج بقصد تحقيق الربح ، فهو ينتج اذا توقعا طلبا على السلع الاستهلاكية ، لانه يقصد الربح . وبما ان الطلب على السلع يمكن أن يرد فى النهاية الى توقع زيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية لذا فان الاستثمار الفردى غالبا ما يكون استثمارا مشتقا .

وغالبا ما يكون الاستثمار العام استثمارا ذاتيا أو مستقلا ، ذلك لانه يتخذ على أساس خطط طويلة الأجل ، ويتخذ لاعتبارات مختلفة عن اعتبارات الربح والخسارة المباشرة .

التحليل النظرى لمبدأ المضاعف :

٢٢٤ — وردت الصورة الأولى لتحليل المضاعف عند كينز ولكنها تقوم على فروض تجعلها منتقدة (١) . فعند كينز يبين المضاعف الاثر الذى يحدثه الاستثمار الذاتى أو المستقل على الاستهلاك ، ذلك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التى تنجم عن الانفاق الاولى للاستثمار . وبذا يكون مضاعف الاستثمار هو معامل يربط بين الزيادة فى الدخل والزيادة فى الاستثمار المستقل . ويقصد باصطلاح المضاعف نفسه ، المعامل العددى الذى يحدد مقدار الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة فى الانفاق على الاستثمار .

فلو فرض ان الانفاق الاستثمارى يساوى مليونا من الجنيهات (١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه) فان هذا الانفاق يمثلّ دخولا لمن يقومون بالعمل فى المشروع الاستثمارى ، ودخولا لمن يقدمون مواد الانتاج اللازمة لبناء المشروع .

فاذا كان الميل الحدى للاستهلاك يساوى ٣/٤ ، فانهم سينفقون مبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ من الجنيهات على سلع استهلاكية . ومن ثم ، يحصل منتجو هذه السلع على دخول جديدة مساوية لـ ٧٥٠ر٠٠٠ من الجنيهات ، فاذا كان ميلهم الحدى للاستهلاك هو كذلك ٣/٤ ، فانهم ينفقون بدورهم

---

(١) أنظر شرحا وافيا لمبدأ المضاعف كما ورد فى التحليل الكينزى ، والانتقادات التى وجهت اليه :

G. HABERLER «Prospérité et dépression» Société des Nations, Gdnéve. 1943. pp. 251-278.

٥٦٢ر٥ الف جنيه على شراء سلع استهلاكية .. وهكذا . وتستمر العملية موجة بعد موجة ، وفى كل موجة تكون كمية الانفاق مساوية لـ ٣/٤ كمية الانفاق فى الموجة السابقة عليها . وبذا يكون لدينا سلسلة من الانفاقات المتتاليـة على الاستهلاك أحـدثها الانفاق الاولى على الاستثمار . ويبلغ مجموع هذه الانفاقات المتتالية ٤ ملايين من الجنيهات ، وقيمة المضاعف ٤ .

هذه الدخول لا تنفق كلها على السلع الاستهلاكية ، وانما يدخر جزء منها ، وينفق الجزء الآخر على شراء السلع الاستهلاكية وفقا للميل الحدى للاستهلاك .

وقيمة المضاعف تتحدد كالآتى :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

والتغير فى الدخل = التغير فى الاستثمار (بالزيادة أو النقصان)

$$\times \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

$$= \text{التغير فى الاستثمار} \times \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

ومن هذا يتضح انه كلما كبرت النسبة من الدخـول الاضافية التى تنفق على الاستهلاك كان المضاعف كبـيرا . وكلما كان التسرب الذى يأخذ شكل ادخار اضافى صغيرا ، فى كل موجة من موجات الدخل ، كان المضاعف كبيرا .

الفكرة السابقة للمضاعف ، هى تلك التى قدمها كينز وتعتبر صورة منتقدة للمضاعف للاسباب التالية :

١ ــ تحديد الميل الحـدى للاستهلاك لمجتمع بأسره أمر فى غاية الصعوبة ، وهذا الميـل يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية المختلفة ، ويتوقف أيضا على نمط توزيع الدخل . ولذا فان حساب قيمة المضاعف يثير مشكلة احصائية .

ب ـ الافتراض القائل بأن الدخول الناجمة عن الاستثمار المستقل تستخدم أما فى الاستهلاك أو فى الادخار يخالف الواقع . ذلك أن هناك استخدامات أخرى للدخول وتعتبر فى نفس الوقت تسربا عن الانفاق الاستهلاكى (دفع ديون كان الافراد مدينين بها من قبل ، ودائع بنكية عاطلة ، استيراد من الخارج ، اكتناز ... الخ) وعلى ذلك فاذا أخذت صور التسربات فى الحسبان يكون مقدار المضاعف اقل من مقلوب الميل الحدى للادخار . كذلك فقد اعتبر كينز الادخار فى حكم التسرب وذلك بافتراض انه لا يوجه الى الانفاق الاستثمارى ، أما اذا وجه الى الانفاق الاستثمارى فانه لا يعتبر تسربا ويمكن أن يعطى زيادات متتالية فى الدخل .

جـ ـ يفترض تحليل كينز للمضاعف غياب عنصر الزمن ، أى أن الآثار فى الانفاق الاستهلاكى تكون فورية ، مع أن هذه الآثار المتتالية والمتناقصة تأخذ وقتا ، واثناء هذا الوقت يقل الميل الحدى للاستهلاك .

د ـ يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة انتاجية معطلة ، أى ان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل .

هـ ـ واخيرا يفترض تحليل كينز أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على كمية الاستثمار الاولى (المستقل) ، ومن ثم لا زيادة متتالية فى الطاقة الانتاجية . اى أن كينز افترض أن الادخار لا يتحول الى استثمار اضافى جديد ، بمعنى أنه يعتبر ، فيما يتعلق بأثر المضاعف ، كل ادخار تسربا .

ادت جوانب النقص فى تحليل المضاعف ، السالف ذكرها ، الى ادخال تعديلات على التحليل الكينزى ، السابق عرضه ، للمضاعف بهدف جعله اكثر دقة . واهم هذه التعديلات هى كما يلى :

١ ـ ادخال عنصر الزمن فى التحليل .

٢ ـ الاخذ فى الاعتبار السلوك الاستهلاكى للفئات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

و ـ تفادىما يفترضه كينز من أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على الكمية الاولية للاستثمار (الاستثمار المستقل) ، دون أن يليها زيادات متتالية فى الدخل تثيرها الزيادة الحاصلة فى الانفاق الاستهلاكى الناجمة عن الاستثمار الاولى . وبداهة يمكن أن نعمم فكرة المضاعف ، ذلك لان الانفاق على الاستهلاك أو التصدير له نفس نتائج الانفاق على الاستثمار

فى زيادة الدخل القومى بكميات مضاعفة . ولذا يمكن القول ان فكرة المضاعف فكرة عامة ، وتتمثل فى « مضاعف الانفـاق » بقسـمة الزيادة فى الدخل القومى على الزيادة الاولية فى الانفاق سواء الانفاق الاستهلاكى او الانفاق الاستثمارى .

التحليل النظرى لمبدأ المعجل : (١)

٢٢٥ — يلاحظ أن الزيادة فى الاستثمار لا تقتصر على الزيادة فى الاستثمار الاولى (المستقل) ، وانما تثير الزيادات المتتالية فى الطلب على السلع الاستهلاكية زيادات اخرى فى الاستثمار ، وتتحول بمقتضاها الاجزاء المدخرة الى استثمارات مشتقة . العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل ، ويمكن التعبير عنه على النحو التالى :

الاستثمـار :

الاستهلاك :

ولتوضيح ذلك نفترض اننا بصدد صناعة استهلاكية معينة ظل فيها الطلب الاستهلاكى على السلعة التى تنتجها مستقرا لفترة طويلة نسبيا هذه الصناعة تحتاج الى استبدال جزء من آلاتها سنويا ، والتى تستهلك بفعل العملية الانتاجية ، ويتوقف هذا الجزء على المعدل الذى تستبدل به الآلات . فاذا فرضنا أن معدل الاستهلاك ثابت ، وان كل آلة تعيش عشرة سنوات ، فانه يمكن أن يفترض أن ١٠ ٪ من هذه الآلات يتم استبدالها سنويا . فاذا افترضنا انه يوجد بالصناعة المنتجة لهذه السلعة ١٠٠٠ آلة فان الطلب السنوى لهذه الصناعة على الآلات يكون مائة آلة . ومن ثم يكون انتاج الصناعة المنتجة لهذه الآلات مساويا لـ ١٠٠ آلة .

لنفرض بعد ذلك أن الطلب على السلعة الاستهلاكية قد زاد بمقـدار ١٠ ٪ من حجمه الاصلى . فاذا أرادت الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية

---

(١) يرجع اكتشاف فكرة المعجل الى الاقتصادى الفرنسى A. Aftalion فى مجموعة من المقالات نشرت له فى سنتى ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، كما يرجع الفضل الى الاقتصادى الامريكى T.M. Clark فى صياغته وذلك فى مقاله .

«Business acceleration and the law of demand» Journal of political economy, march, 1917.

(٢) عبارة عن رمز رياضى يشير للتغير بالزيادة او بالنقص .

أن تقابل كل هذه الزيادة فى الطلب على منتجاتها ، فانها ستكون فى حاجة الى ١٠٠ آلة اخرى (لتزيد طاقتها الانتاجية بمقدار ١٠٪) .

وبناء عليه يكون مجموع ما تطلبه من الصناعة المنتجة للآلات مساويا لـ ٢٠٠ آلة مائة لاستبدال ما يستهلك سنويا . ومائة أخرى لمقابلة الزيادة فى الطلب . وبذا يكون طلبها على الآلات قد زاد الى ١٠٠٪ على أثر الزيادة فى الطلب على استهلاك السلعة التى تنتجها بمقدار ١٠٪ فقط .

على هذا النحو يصبح واضحا أن الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية قد تؤدى الى زيادة اكبر على وسائل الانتاج الثابتة ، اى الى زيادة الاستثمار الجديد (الاستثمار المشتق أو التابع) .

وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق على العوامل التالية : (١)

ا ــ كمية راس المال الثابت ، وخاصة الآلات اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلع الاستهلاكية . فكلما ارتفعت هذه النسبة ، كلما ارتفع معدل الزيادة فى الاستثمار المشتق .

ب ــ طول عمر الآلات ، أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للانقسام ، فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة فى الاستثمار التى تثيرها الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية اكبر .

جـ ــ وجود المخزون من السلع الاستهلاكية ، أو وجود طاقة انتاجية معطلة ومدى كل منهما فى حالة الوجود . فوجود المخزون أو طاقة انتاجية معطلة يسمحان بتغذية الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولا يؤديان الى التوسع فى الطاقة الانتاجية ، وبالتالى فى الاستثمار .

د ــ توقع الافراد المنتجون للفترة الزمنية لاستمرار الطلب ، اذ لو قدر المنتجون أن الزيادة فى الطلب الاستهلاكى هى زيادة عارضة ، فانهم لن يقبلوا على التوسع فى الطاقة الانتاجية . والعكس صحيح .

ووفقا للنتيجة النهائية لعمل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التغير

---

(١) راجع شرحا وافيا لمبدأ المعجل

G. Haberler, op. cit., pp. 111-117.

وكذلك د. لبيب شقير .

«L'épragne et I'invessement» op. ci., pp. 248-297.

فى الطلب على الاستثمار الذى ينتج عن التغير فى معدل الطلب على السلع الاستهلاكية .

التفاعل المتبادل بين مبدئى المضاعف والمعجل : (١)

٢٢٦ — لا يقتصر اثر الانفاق الاولى على زيادة الدخل عن طريق الانفاق على الاستهلاك فقط وفقا لمبدأ المضاعف ، وانما يتعداه كذلك الى زيادة فى الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل . فاذا أريد أن ناخذ فى الاعتبار الآثار الكلية للانفاق الاولى (الاستثمار الذاتى) سواء فيما يتعلق بالانفاق على الاستهلاك ، أو فيما يتعلق بالانفاق على الاستثمار المشتق لزم مراعاة التفاعل المتبادل بين مبدئى المضاعف والمعجل .

L'interaction du multiplicatur et de Iaccélérateur

هـذا التفاعل المتبادل هو الذى يحـدث آثارا تراكمية فى الكميات الكلية ، اى فى كل من الانتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار (٢) . كما أنه يحدث آثارا انكماشية تترتب على انقاص الاستثمار الاولى (الاستثمار الذاتى) عن معدله الطبيعى ، تحدث نقصانا فى كل الكميات الاقتصادية الكلية سالفة الذكر .

رابعا : الاستثمار والتقدم التكنولوجى :

٢٢٧ — التكنولوجيا هى مجموع الوسائل والاساليب الفنية التى يستخدمها الانسان بالفعل فى مختلف نواحى حياته العملية . والامر الذى

---

(١) يرجع الفضل الى الاقتصادى الامريكى P. Samuelson فى دراسة التاثير المتبادل بين مبدئى المضاعف والمعجل ، وذلك فى مقاله :

«Interaction between the acceleration principle and themultiplier» Review of economic and statistics. Mai, 1939.

انظر شرحا وافيا لذلك التاثير المتبادل :

G. Habereler, op. cit., pp. 537-534.

(٢) يلاحظ أن الآثار التراكمية او الانكماشية المبدئى المضاعف والمعجل قليلة الحدوث فى البلاد النامية وذلك للاسباب التالية :

١ — فيما يتعلق بأثر المضاعف ، نجد انه ضعيف لعدم انتشار استعمال النقود من ناحية ، ولكثرة التسربات من ناحية اخرى والتى تاخذ الاستيراد من الخارج والاكتناز النقدى فى الداخل .

٢ — فيما يتعلق بأثر المضاعف فهو يكاد يكون منعدما لعدم وجود صناعات السلـع الانتاجية ، ولذا فان زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تحدث اثرها على زيادة الاستثمار فى الخارج (أى على الصناعات المنتجة للسلع الراسمالية) عن طريق التجارة الخارجية .

يميزها عن العلم هو غلبة الطابع العلمى او التطبيقى عليها ، بينما يغلب على العلم الطابع النظرى . فالنار التى عرف الانسان كيف يشعلها ويستخدمها منذ عشرات الآلاف من السنين ، لم يتوصل الى معرفة كنهها ، وذلك عن طريق تحليل البلازما التى تتكون منها ، الا فى منتصف القرن العشرين .

واهمية التقدم التكنولوجيا ليست فى حاجة الى بيان ، فهذا التقدم هو سبيل الانسان الى السيطرة على الطبيعة والاغتراف من خيراتها وتطويعها لاشباع حاجاته .

والتقدم التكنولوجى يحدث بسرعة مذهلة ، حتى أن بعض العلماء يطلقون على هذه الظاهرة اسم « التعجيل التاريخى » . بمعنى أن الوحدة الزمنية ولتكن سنة هى أكبر من الوحدة الزمنية السابقة عليها ، وتلك الاخيرة هى بدورها اكبر من الوحدة الزمنية السابقة عليها . وهكذا . ومعيار ازدياد الاهمية النسبية للوحدة الزمنية الحالية عن تلك السابقة عليها بتحصيل فى عدد ونوعية الاختراعات التى يتم اكتشافها فهى أكبر فى الوحدة الزمنية الحالية عن تلك الحاصلة خلال الوحدة الزمنية السابقة عليها .

فمثلا لقد احتاج الانسان الاول الى عشرات الآلاف من السنين لكى ينتقل من تقدم تكنولوجى هام الى تقدم تكنولوجى آخر هام . والآن فى هذه السنوات التى نعيشها كثيرا ما يحدث اكتشاف تكنولوجى هام وتبدأ الخطط موضع هذا الاكتشاف موضع التنفيذ ، ثم يفقد هذا الاكتشاف بعد فترة وجيزة أهميته لأن ثمة اكتشاف آخر اكثر وفرا واعلى كفاءة فى الوصول الى نفس الغرض قد وجد طريقة الى التنفيذ الفعلى .

والتقدم التكنولوجى الذى يشهده عالمنا المعاصر ، لا يتميز فقط بالسرعة الفائقة التى يجرى بها ، ولكن أيضا باتساع الجبهات التى يجرى عليها . والاتجاهات الاساسية التى اصبح التقدم التكنولوجى يمتد اليها يمكن ردها فى النهاية الى ما يلى :

١ ــ حدوث تحول اساسى فى طبيعة المواد التى اصبحت متاحة للانسان بفضل التقدم التكنولوجى الحديث . فحتى الآن كانت علاقة الانسان بالمادة قاصرة على اعادة تشكيل هذه المادة أو تحويلها . أما الآن فقد اصبح الانسان قادرا على استحداث مواد جديدة لم يكن موجودة فى الطبيعة من قبل ، او التحكم فى الصفات الاساسية للمواد التى يحصل عليها من قبل الطبيعة .

ب – استخدام مصادر جديدة للطاقة ، وعمليات واشكال مستحدثة لحركة المادة . ومن الامثلة على ذلك توليد الطاقة من الانشطار النووى الذى ينتظر ان يصبح المصدر الرئيسى للطاقة مع نهاية هذا القرن .

ج – حدوث تغيير حاسم فى الوظائف التى اصبحت تقوم بها الآلة : فحتى عهد قريب كانت الآلة امتدادا لقوة الانسان العضلية ، أما الآن فان الآلة اصبحت تأخذ على عاتقها القيام بعمليات عقلية (الحاسبات الالكترونية).

العلاقة بين التقدم التكنولوجى والاستثمار :

٢٢٨ – أن العلاقة بين التقدم التكنولوجى والاستثمار هى علاقة معقدة يمكن ان نوجزها فيما يلى : (١)

١ – ان الاكتشاف التكنولوجى الجديد قد يكون لازما للقيام بعملية الاستثمار أو تكوين رأس المال عند التطبيق الاول لهذا الاكتشاف ، ولكنه ليس لازما للتوسع فى هذا التطبيق .

وأهمية التقدم التكنولوجى لاحداث تكوين رأس مالى أدت بالدول الكبرى الى تخصيص جزء كبير من استثماراتها الوطنية الى ميدان الابحاث التكنولوجية .

ب – أن الاستثمار (التراكم) اذا ما ازداد معدله فى مجتمع معين وتنوع ، فانه يمهد الطريق الى اكتشافات تكنولوجية جديدة سواء مرتبطة باستخدام طريق جديدة لانتاج نفس المال ، الذى يستخدم من قبل ، أو يكون مرتبطا بالوصول الى أنواع جديدة من الاموال لم تكن متاحة للانسان من قبل أو باستخدامات جديدة لهذه الاموال .

---

(١) أنظر فى العلاقة بين التقدم التكنولوجى والتراكم .

A.K. Cairncross «Facors in economic development» London 1962. P. 100 ets.

ويرى H. Leibenstein ، أن التقدم الاقتصادى يتوقف على طلب رأس المال الذى «Technical progress, the production function and development» in «The economics of the take-off into sustained growth» edited by. W Rostow, London 1963, p. 186.

التراكم والتخلف الاقتصادى

التخلف الاقتصادى :

٢٢٩ - تتمثل البلاد المتخلفة فى البلاد الزراعية وفى البلاد الاستخراجية، لذا فالتخلف الاقتصادى مرتبط باقتصار الانتاج على الزراعة أو على استخراج المواد الأولية ، وبعدم الاستخدام الكلى للموارد المتاحة ، وبعدم استخدام الفن الانتاجى المتقدم مما يترتب على ذلك نشأة ظاهرة الفقر .

وليست مشكلة لتخلف مشكلة اقتصادية بحتة ، بل أن لها بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية سالفة الذكر ، جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية ولذا فان معالجة مشكلة التخلف لا يقتصر فقط على معالجة الجوانب الاقتصادية ، بل يجب ايضا معالجة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية . ومن هنا يتضح ان السياسة الاقتصادية ليست وحدها المسئولة عن التنمية الاقتصادية .

واذا ما اقتصرنا على بحث الجوانب الاقتصادية وحدها يمكن لنا أن نرد المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها البلاد المتخلفة الى وجود موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة ، مع عدم توافر القدرة الفنية والمالية على استغلالها ، على أن يكون من الممكن استغلالها بتطبيق الفن الانتاجى المستخدم فى البلاد المتقدمة . وبعبارة اخرى يمكن رد المشكلات الاقتصادية للبلاد المتخلفة الى عدم وجود جهاز انتاجى كاف لتشغيل الموارد المعطلة . وقد تكون هذه الموارد المعطلة هى اليد العاملة كما هو الحال فى مصر حيث يزيد السكان عما يلزم لاستغلال الموارد الطبيعية ، وحيث تنتشر البطالة المقنعة والبطالة الموسمية . وقد تكون الموارد المعطلة هى الموارد الطبيعية حيث يقل عدد السكان عما يلزم لاستغلالها كما هو الحال فى بعض البلاد العربية مثل العراق والسودان وليبيا .

وعلى ذلك يمكن لنا أن نعطى ثلاثة عناصر تميز البلاد المتخلفة من الناحية الاقتصادية .

أولا - وجود موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة فى البلاد المتخلفة على ان تكون مما يسمح الفن الانتاجى فى البلاد المتقدمة باستغلالها .

ثانيا - تخصص البلاد المتخلفة فى الانتاج الزراعى او فى الانتاج الاستخراجى .

ثالثا ـ انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومى ، وهو ما يعنى بالتالى انخفاض مستوى المعيشة عنه فى البلاد المتقدمة (١) .

ويلاحظ أن العناصر سالفة الذكر تمثل مشكلات تعود الى ذات البنيان (الهيكل) الاقتصادى للبلاد المتخلفة . ولهذا الوضع نتيجة هامة تتمثل فى ان علاج مشكلات التخلف يقتضى تغيير البنيان الاقتصادى ذاته .

اسباب ضآلة تكوين رؤوس الاموال العينية فى البلاد النامية :

٢٣٠ ـ والمشكلات سالفة الذكر ترجع أساسا الى عدم وجود جهاز انتاجى متقدم وذلك نظرا لضآلة تكوين رؤوس الاموال العينية بها . ويستتبع ذلك عدم امكان استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للبلاد المتخلفة .

وتواجه البلاد المتخلفة عقبات هامة وعديدة فى سبيل تكوين رؤوس الاموال اللازمة لاستغلال الموارد المعطلة ، وتتمثل هذه العقبات ، بصفة اساسية فى الآتى :

ا ـ عدم كفاية موارد التمويل الوطنية وذلك نظرا لضآلة المدخرات القومية بسبب انخفاض الدخل القومى ، ونظرا لانخفاض حصيلتها من العملات الأجنبية . وهذا يعبر عنه بانخفاض عرض رأس المال .

(ب) عدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الاستثمارات الجديدة ، ومثل ذلك عدم توافر الآلات والمواد الاولية والعمل الفنى ، وهو ما يشكل عنق الزجاجة فى عملية التنمية . وعدم توافر السلع الاستثمارية يرجع الى عدم وجود قطاع صناعى متقدم من ناحية ، والى عدم الاخذ بالفنون الانتاجية المتقدمة ، من ناحية أخرى .

(ج) انخفاض الميل للاستثمار (اى الطلب على راس المال) وذلك نظرا لانخفاض أرباح الاستثمارات وذلك لضعف حجم السوق .

ونتيجة لهذه العقبات مجتمعة نجد أن معدل تكوين رأس المال فى البلاد المتخلفة تصل عادة الى ما بين ٥ ـ ١٠٪ من الدخل القومى ، بينما

---

(١) انخفاض مستوى المعيشة يظهر فى كافة نواحى الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد من سوء التغذية ، وانخفاض للمستوى الصحى والتعليمى والثقافى ، .. الخ » مما يسبب انخفاض انتاجية الفرد التى تؤدى بدورها الى انخفاض مستوى دخله الفردى . ويمكن ان نلاحظ مدى الترابط بين كل من العوامل التى تشكل انخفاض ما جرى الاقتصاديون على تسميتها بالحلقة بتوقف على معدل التقدم الفنى .

يصل هذا المعدل فى البلاد الغنية الى مـا بين ١٠ ـ ٢٠٪ من الدخـل القومى .

والعقبات سالفة الذكر هى اهم العقبات الاقتصادية فى سبيل الارتفاع بمعدل التكوين الراسمالى ، الا أنه هناك عقبات أخـرى غـير اقتصـادية تعتبر سببا فى نفس الوقت للتخلف الاقتصادى ولعـدم تحقيق معـدل كبير من التراكم ، وأهم هذه العقبات تتلخص فى الآتى :

(أ) مشكلات السكان :

تعتبر مشكلة السكان من أهم مشكلات التخلف ، وهى مشكلة متعددة الجوانب ، فهى تتمثل أولا فى ارتفاع معدل زيادة السكان وفى التكوين العمرى للسكان ، وهذان العنصران يؤثران بدورهما فى حجم المدخـرات اللازمة لعملية التكوين الراسمالى :

سبق أن بينا أن البلاد المتخلفة تتميز بارتفاع معدل زيادة السكان عنه فى البلاد المتقدمة . واذا ادخلنا فى اعتبارنا أن معدل زيادة الدخل القومى لا يكفى لمقابلة معدل زيادة السكان ، ونتيجته فان متوسط الدخل الفردى لا يرتفع نتيجة لهذا الوضع . وانخفاض مستوى الدخل الفـردى وعـدم قابليته للارتفاع نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة يسبب بدوره انخفـاض مستوى الادخار القومى وعدم قابليته للزيادة .

كذلك فان التركيب العمرى للسكان يتميز ـ كما قلنا ـ فى البلاد النامية بارتفاع نسبة الأشخاص الذين لم يدخلوا بعد فى سن العمـل وبانخفاض نسبة الاشخاص الداخلين فى قوة العمل . وهذا الوضع يشارك فى انخفاض الانتاج القومى من ناحيـة ، وفى زيادة الاستهلاك من ناحيـة أخرى مما يفسر ضعف المدخرات اللازمة للتكوين الراسمالى .

(ب) تاخر النظم الاجتماعية والسياسية فى البلاد المتخلفة :

تعتبر البلاد المتخلفة بلادا متأخرة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، بمعنى أن نظمها الاجتماعية والسياسية ما زالت غير مستقرة وعرضة لتقلبات عنيفة ، فهى تقوم على تحكم طبقة قليلة العدد فى الثورة وفى الأوضاع السياسية . وهذه الأوضاع لا تخلق الجو الصالح لعمليـات التكـوين الراسمالى ، ذلك أنه من المسلم به الآن انه يجب تدخل الدولة من أجل القيام باستثمارات مكثفة ، وهذا التدخل يحتاج الى الاستقرار السياسى

والاجتماعى . كذا فان حكومات البلاد المتخلفة غالبا ما تلجأ الى تنفيذ بعض المشروعات غير المدروسة أو غير السليمة اقتصاديا لمجرد تحقيق مزايا مؤقتة سياسية أو اجتماعية .

كذا فان البلاد المتخلفة مقيدة بتقاليد قديمة تعوق نشأة العادة الادخارية وروح المخاطرة اللازمة للاقدام على عمليات الاستثمار .

(جـ) انخفاض المستوى العلمى والفن الانتاجى :

من الملاحظ أن المستوى العلمى فى البلاد النامية منخفض عنه فى البلاد المتقدمة . ومن مظاهر ذلك ارتفاع نسبة الأميين ، وانخفاض نسبة المتعلمين تعليما عاليا فى البلاد النامية . ونتيجة لذلك فان البلاد المتخلفة تشكو من ندرة العمال المهرة ، ومن نقص الكفايات الفنية وادارية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الفن الانتاجى المستخدم فى البلاد المتخلفة بدائى ومتخلف بالنسبة لما هو عليه فى البلاد المتقدمة . ويتضح ذلك من ضيق الأخذ بتقسم العمل وبآليته وبتنظيمه تنظيما علميا ومهنيا وانسانيا . ويستتبع انخفاض الفن الانتاجى فى هذه البلاد انخفاض انتاجية العمل ، وهو ما يشكل أحد الأسباب القوية لانخفاض الدخل القومى ، وبالتالى الادخار والاستثمار القوميين .

الفصل الثالث

الموارد الطبيعية (الارض)

١ ـ مفهوم الموارد الطبيعية :

٢٣١ ـ سبق الاشارة الى أن الانسان لا يخلق المادة ، فالمادة لاتستحدث كمالاتفنى. ويقتصر دور الانسان على خلق المنافع، وهو لا يخلق المنافع من فراغ ، وانما لابد من اطار طبيعى يعيش فيه ويقوم فيه بعمليات التحويل التى تؤدى الى خلق أو زيادة المنافع . ومن هنا فقد ذهب الاقتصاديون الى القول بأن الانتاج يحتاج الى الموارد الطبيعية وذلك الى جوار عمل الانسان .

والمقصود بالموارد الطبيعية ، أو ما يطلق عليها أحيانا اسم الأرض ، جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتى لايكون للانسان دخل فى وجودها مثل الأراضى الزراعية والغابات والأنهار ، وما تحتويه الأرض فى باطنها من معادن وما تظهره من أحجار .

ويرى بعض الاقتصاديين ان مفهوم الأرض يجب ان يمتد ليشمل كل ما يمكن أن يشبع حاجة بشرية ، أو كل ما من شأنه ان يساهم فى هذا الاشباع . وبناء على ذلك فان درجات الحرارة والرطوبة وسقوط الأمطار والثلوج وانبساط السطح واستوائه تدخل ضمن الموارد الطبيعية .

واعتماد الانسان على موارد الطبيعة التى تحيط به أمر غنى عن البيان ، فالطبيعة هى التى تمده بالموارد التى يستخدمها فى انتاج السلع المادية التى يحتاج اليها . وهو أن كان يستطيع ان يحور ويغير فى شكل المادة التى تهبها له الطبيعة الا انه لا يستطيع أن يخلقها . وترجع اهمية الأرض كعنصر من عناصر الانتاج الى انها تعتبر المصدر لكل السلع.

٢ ـ خصائص الموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الانتاج :

٢٣٢ ـ تختلف الارض عن بقية عناصر بمجموعة من الصفات التى تميزها واهم هذه الصفات هى :

١ — الموارد الطبيعية تعتبر هبة من هبات الطبيعة ، لم يبذل الانسان جهد فى وجودها ، وبذا تتميز الموارد الطبيعيـة بأنها معطـاة ، اى غـير منتجة . ولذا تكون الطبيعة مع عمل الانسـان من العنـاصر الأولية غير المنتجة ، فى حين أن راس المال عنصر مشتق من عمل الانسان والطبيعة . وقد استرعت هذه الخاصة انظار الاقتصـاديين الأوائل وقالوا بأن الموارد الطبيعية غير منتجة ، وأنها غير قابلة للهلاك .

الا أن الصفتين السابقتين لا تتحققان فى الواقع بشكل كامل ، وقد سبق لنا الاشـارة أن الموارد الطبيعيـة قل أن تكون صالحة للاستخدام فى العملية الانتاجية بحالتها الطبيعية ، وانه يلزم تدخل الانسان ـ بدرجات متفاوتة ــ للافادة منها عن طريق اجراء تعديلات واصـلاحات حتى يمكن مشاركتها حتى تكون صالحة للزراعة . وعلى سبيل المثال لابد من اعمال التسوية وبناء الجسـور والترع وتوصيـل الطرق ، حتى تكون الأرض صالحة للزراعة .

كذلك فان الموارد الطبيعية قابلة للتدهور والهلاك ، وذلك على عكس ما كان يعتقد ريكاردو من أنها قابلة للدوام وعدم الهلاك ، فالأرض الزراعيـة اذا تركت دون تجديد خصوبتها عن طريق استعمال المخصبـات وغيرها من الوسائل ، فانها لا تصلح للاستمرار فى العملية الانتاجية .

ولكن هذا كله لا ينفى أن الطبيعة تتضمن امورا معطاة يجدها الانسان ويحاول أن يحورها بما يتفق مع حاجاته ، ويترتب على ذلك امكان القول ، ولكن فى حدود ، عدم وجود نفقة انتاج ه للموارد الطبيعية . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال عدم وجود ثمن لها ، بل يكون لها ثمن من ندرتها ومن اقبال الناس على خدماتها ، وزيادة طلبهم عليها ، ورغبتهم فى امتلاكها . ويكون هذا الثمن عائدا صافيا لمالكى المورد الطبيعى .

ومن أهم الآثار التى تترتب على عدم وجود نفقـة انتـاج للمـورد الطبيعى ، عدم وجود حد ادنى لثمنها ، وهـذا من شأنه ان يعطى مرونة اكبر بالنسبة للسلع التى تمثل الأرض نسبة كبيرة فى انتـاجها . كما أن ذلك من شأنه ، أيضا ، ان يعطى ميزة نسبية للمجتمعات التى تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية .

٢ ــ الموارد الطبيعيــة تتميز بالندرة النسبية ، فليس فى الاستطاعة زيادتها أو تغيير طبيعتها الا فى أضيق الحدود . ولا تعنى الندرة النسبية للموارد الطبيعيــة ، اننا وصلنــا بالفعل الى الحد الأقصى من الاستفــادة منها ، أو استنفاد فرص الزيادة فيما يمكن أن نحصل عليــه من خدماتها، فالمجال مازال متسعا للمزيد من الاكتشافات .

وينجم عن الندرة النسبية للمورد نشأة الحقوق عليه ، وعلى وجه الخصوص حقوق الملكية . ذلك أن ندرة المورد تقتضى اختيــار استخدام معين للمورد الطبيعى دون الاستخدامات الأخرى التى يمكن أو يوجــه اليها . ولذا فان استخــدام المورد الطبيعى فى استخدام معين يقتضى التضحية بالاستخدامات الأخرى ، وهو أمر يتطلب القيام بعملية اختيار . هذا الاختيــار يتطلب بدوره توفير نوع من السيطرة على المورد الطبيعى بحيث يتمكن من له هــذه السيطرة بعض الاستخدامات دون البعض الآخر . وبطبيعة الحال فان اختيار الاستخدامات للموارد المحدودة يختلف باختلاف من يملك السيطرة على المورد . ومتى قررنا أن هناك سيطرة على الموارد تمكن البعض من الاختيــار دون مراعاة اختيــار البعض الآخر ، فان ذلك الاعتراف على الموارد الطبيعية بنوع من الحقوق . ولــذا فان ندرة الموارد الطبيعية تقتضى نشأة الحقــوق عليها مما يمكن البعض من اختيار استخدامات هذه الموارد النادرة (١) .

وقد عرفت الأراضى فكرة الحقوق منذ القدم . فما أن اتضــح مدى ندرة الأراضى بالنسبة لاستخداماتها ظهرت الملكيــة . وقد تطورت فكرة الملكية ذاتها ملكية جماعية الى ملكيــة فردية الى ظهور أنواع جــديدة من الملكية العــامة .

والملكية فى جميــع الأحــوال تعنى حقوقا بالسيطرة على المورد تمكن صاحبها من التصرف والاختيار . والاختلاف بين أنواع الملكيات هو اختلاف فيمن يكون له حق التصرف والاختيار وأنواع الأهــداف التى يتوخاهــا من وراء الاختيار .

---

(١) انظر :

د. حازم الببلاوى ، المرجع المشار اليه ص ١٧٧ .

ومن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الندرة النسبية للموارد الطبيعية أن الزيادات المتتالية فى السكان من شأنها أن تزيد الانتاج الكلى بمقادير متناقصة ، مما يترتب عليه أن يتناقص نصيب الفرد فى الانتاج . وكذا ذهب الاقتصاديون الأوائل الى القول بأن الأنشطة الاقتصادية التى تستخدم الموارد الطبيعية بنسب كبيرة (الزراعة — الصناعات الاستخراجية) تعرف قانون تناقص الغلة ، وذلك على عكس الأنشطة الاقتصادية التى تستخدم الموارد الطبيعية بنسبة قليلة (الصناعة) فانها تعرف قانون تزايد الغلة (١) .

٣ — التوزيع غير المتكافىء للموارد الطبيعية :

٢٣٣ — تتميز الموارد الطبيعية ، بخلاف ندرتها النسبية . بعدم التكافؤ فى توزيعها بين المجتمعات المختلفة ، بل وعلى الأقاليم المختلفة للمجتمع الواحد . وهذه الصفة فى الموارد الطبيعية تؤدى الى نشأة التخصص الدولى . بمعنى أن الدولة (المجتمع) التى تمتلك قدرا كبيرا من بعض الموارد الطبيعية ، وذلك بالمقارنة لما تمتلكه منها الدول الأخرى، يكون من صالحها التخصص فى انتاج السلع التى تتطلب الموارد الطبيعية والتى تتمتع فيها بميزة نسبية . وعلى ذلك فان التوزيع غير المتكافىء للموارد الطبيعية بين الدول المختلفة يؤدى الى نشأة التخصص الدولى وقيام التجارة الخارجية بين الدول .

ومن ناحية أخرى فان التوزيع غير المتكافىء للموارد الطبيعية على مختلف اقاليم ومناطق الدولة ، يثير مشكلة توطن المشروعات بجوار المواد الخام بجوار مصادر الطاقة ، وذلك للتقليل من نفقات النقل .

ولكن كلما تقدمت وسائل النقل وانخفضت نفقاته فانه يمكن اقامة المشروع فى مكان بعيد عن مكان المورد الطبيعى . وعلى ذلك فان تمتع اقليم

---

(١) سوف نتعرف على هذه القوانين فى الباب الثانى من هذا القسم .

من اقاليم الدولة بميزة نسبية بالنسبة لبعض الموارد الطبيعية ، أمر يمكن أن يؤدى الى توطن المشروعات الانتاجية فى هـذا الاقليم ، ومن ثم تكون فرصته فى النمو الاقتصادى أكبر من الاقاليم الأخرى التى لاتتمتع بهذه الميزة النسبية .

٤ ـ التفاوت فى القدرة الانتاجية للوحدات المختلفة من المورد الطبيعى الواحد :

٢٣٤ ـ تتميز الموارد الطبيعية بأن القدرة الانتاجية للوحدات المختلفة من المورد الواحد تتفاوت فيما بينها . فالأرض الزراعية مثلا تتفاوت فيما بينها من حيث الخصوبة ، فبعض منها يعطى غلة مرتفعة ، وبعض آخر لا يعطى الا القليل . ونفس الشىء يصدق على المناجم من ناحية تفاوت غنائها بركائز الخام ، أو من ناحية سهولة الاستغلال .

وتترتب على هذه الحقيقة نشأة فكرة الريع .

فاذا تصورنا مثلا أن هناك ثلاث قطع من الأراضى ، واذا افترضنا أن متوسط ما يمكن ان تنتجه من غلة معينة ، ولتكن القمح ، هو على الترتيب ٤ ، ٣ ، ٢ من الأردب ، وكانت كل قطعة تحتاج الى عمل وراس مال يقدر باثنى عشر جنيها . فاذا كان سعر الأردب من القمح هو ٣ جنيهات ، ففى هذه الحالة سوف تستغل قطعة الأرض الأولى فقط لأن انتاجها سوف يكون كافيا لتغطية نفقة الانتاج فى ظل السعر السائد فى السوق . ولكن اذا ارتفع انتاج القطعة الأولى ١٦ جنيها ، وقيمة انتاج القطعة الثانية ١٢ جنيها ، وهنا سوف تستغل القطعة الثانية من الأرض أيضا ، لأنها تغطى نفقة انتاجها فى ظل السعر الجديد ، وتسمع هذه القطعة بالأرض الحدية ، فى حين أن القطعة الأولى ستحقق فائضا قدره ٤ جنيهات (وهو الفارق بين نفقة الانتاج وقيمة الانتاج) ويسمى هذا الفائض بالريع.

ولا ينطبق هذا الأمر على الأراضى الزراعية فقط ، ولكنه ينطبق أيضا على كل انواع الموارد الطبيعية التى تتفاوت المقدرة الانتاجية للوحدات المختلفة منها .

الندرة النسبية للموارد الطبيعية وفكرة حدود النمو :

٢٣٥ - سبق الاشارة أن هناك اتجاهات حديثة تحذر من الندرة النسبية للموارد الطبيعية وان هذه الندرة تمثل قيدا خطيرا على امكانية النمو فى المستقبل ، وترى هذه الاتجاهات الحديثة ضرورة تحقيق توازن ليس فقط بين عدد السكان والموارد الزراعية كما طالب من قبل مالتس ، وانما بين الانسان وظروف حياته ونموه من ناحية وبين امكانيات الطبيعة من ناحية أخرى .

ونحن نعرف أن الندرة النسبية للموارد الطبيعية ، بالمقارنة لحاجات الانسان المتزايد ، ليست بالأمر الجديد . الا ان الانسان يستطيع . عن طريق قوى عمله وما يستعين به رؤوس الأموال واستمرار التقدم فى أساليب المعرفة (التقدم التكنولوجى) يستطيع التغلب على المشكلة التى تثيرها الندرة النسبية للموارد الطبيعية .

الا ان الجديد فى الأمر هو تغير النظرة فى قدرة الانسان على التغلب على هذه المشكلة . فبعض الكتاب المعاصرين ينظرون ، تماما كما كان ينظر مالتس ، الى هذه القدرة بنظرة تشاؤمية (١)

وقد حاول هؤلاء لتوضيح فكرتهم التشاؤمية ، من حيث أن الطبيعة (الموارد الطبيعية) تعطى حدودا على امكانية النمو فى المستقبل ، وضع نموذجا رياضيا يهدف للبحث عن تطورات المستقبل فى ضوء متغيرات

---

(١) D. H. Meadows, D. L. Meadows, J. Randers, W. W. Behrens «The limits to growth» op. cit.

اساسية (١) . هذه المتغيرات هى نمو السكان ، نمو الانتاج الصناعى ، مدى استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة ، مدى انتشار سوء التغذية واخيرا مدى تلوث البيئة .

وهذه المتغيرات التى يدرسها هذا النموذج متداخلة ومتشابكة بقدر كبير . فنمو السكان يؤثر ويتأثر بالتصنيع ، وهذا بدوره يؤثر بدوره فى درجة استخدام الموارد غير المتجددة وفى تلوث البيئة ، ودرجة استخدام الموارد تؤثر على نفقات التصنيع وعلى تلوث البيئة . كذلك فان مستوى الغذاء يؤثر على نمو السكان ويتأثر بنمو الانتاج الصناعى وبالنمو السكانى .. وهكذا .

وقد لاحظ واضعو النموذج أن الاتجاه العام للمتغيرات الخمسة المختارة كان متزايدا خلال القرون الماضية . وأن هذا التزايد يتفق مع النمو الأسى . ويكون النمو اسيا اذا كانت كمية المتغير تتزايد بنسبة معينة كل فترة زمنية . اما اذا كانت تتزايد بمقدار معين فان النمو يكون خطيا . ويلاحظ ان فكرة النمو الأسى هى نفس فكرة المتوالية الهندسية ، وأن النمو الخطى هى نفس فكرة المتوالية العددية التى اشار اليهما مالتس . ومن الواضح أن النمو الأسى يمثل قدرة رهيبة على التزايد ، فأى كمية ولو كانت صغيرة يمكن أن تجاوز أية كمية اخرى ولو كانت أكبر منها ، اذا كانت الأولى تنمو بنسبة أكبر من نسبة نمو الكمية الثانية .

ولكن انتهوا الى القول بأن العالم لا يمكن أن يستمر فى المستقبل ولمدة طويلة على ممارسة نفس النمط للنمط فى تلك الكميات . ولابد أن يعرف العالم حدودا لذلك ، والنمو المستمر لا يلبث وأن يعرف انهيارا لاحقا ..

---

(١) أنظر عرضا تحليليا وافيا لفكرة حدود النمرة : .

د. فوزى منصور « محاضرات فى أصول الاقتصاد السياسى » الجزء الأول . ص ٧٥ - ١١١ .

د. حازم البلاوى ، المرجع المشار اليه ص ١٨٩ - ٢٠٢ .

ونتناول بايجاز توقعاتهم بالنسبة للمتغيرات الخمسة .

النمو السكانى : تبين الدراسة الاحصائية للنمو السكانى ، أن السكان يتزايدون دائما على نحو أسى ، بل أن معدل التزايد قد اتجه نحو الزيادة . فبينما كان معدل الزيادة فى سكان العالم فى القرن السابع عشر ٠٫٣٪ ٪ مما كان يحتاج الى ٢٥٠ سنة للتضاعف ، فقد بلغ هذا المعدل فى الوقت الحاضر ٢٪ سنويا ، مما يحتاج الى ٣٥ سنة فقط للتضاعف . ونحن نعرف أن ارتفاع معدل الزيادة السكانية يرجع لانخفاض معدل الوفيات نتيجة للتقدم الصحى ، دون انخفاض مماثل فى معدل المواليد .

نمو الإنتاج الصناعى : وهو ايضا ينمو بمعدل كبير ، وبمعدل يفوق النمو السكانى ، مما يؤدى الى زيادة نصيب الفرد بالاستمرار من الانتاج الصناعى . وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل النمو فى الانتاج الصناعى العالمى خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ (٧٪) سنويا ، أى ٥٪ سنويا بالنسبة للفرد . ويمكن القول بأن نمو الانتاج الصناعى يتوقف على حجم الاستثمارات.

واستمر النمو على النحو السابق للسكان وللانتاج الصناعى يؤدى الى انعكاسات سلبية على المتغيرات الثلاثة الاخرى وهى مدى توفر الغذاء ومدى استخدام الموارد غير المتجددة وتلوث البيئة . وهذه الانعكاسات السلبية سوف تؤدى الى عدم الاستمرار فى النمو بالمعدلات السابقة التى عرفها النمو السكانى والنمو فى الانتاج الصناعى .

نمو الانتاج الغذائى : اشار أصحاب فكرة النمو المحدد ، فى هذا الخصوص ، الى مدى انتشار سوء التغذية فى العالم وأن أكثرية سكان البلاد النامية (ثلثى سكان العالم) لا يحصلون على الغذاء الكافى . ثم عرضوا لمشاكل التوسع فى الأراضى الزراعية . فالأراضى محدودة فى العالم ، حيث تشير الدراسات أن الأراضى الصالحة للزراعة تبلغ ٣٫٢ مليار هكتار ، نصفها الأخصب والأقرب مزروعة بالفعل . وحتى اذا أمكن اكتشاف وسائل فنية جديدة تمكننا من زراعة كل الأراضى الصالحة للزراعة ، فسوف يكون هناك نقص حاد فى هذه الأراضى قبل عام ٢٠٠٠ اذا استمرت زيادة السكان

ومتوسط استهلاك الفرد للغذاء على مستواهما الحالي . هذا بالاضافة الى أن التوسع الزراعى سوف يحتـاج الى استثمارات كثيرة . وهكـذا سيصبح التوسع فى الانتاج الزراعى ، مثله مثل التوسع الصناعى ، متوقفا الى حد كبير على حجم الاستثمارات وعلى استخـدام العديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة .

درجة استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة : هنـاك من الموارد الطبيعية ما يمكن القول بأنها موارد متجددة ، أى تعود الى أشكالها الأصلية بعد استخدامها . ومثل ذلك الأرض والمـاء ، فالأرض تعـود الى سابق خصوبتها بعد تمام الدورة الزراعية ، ولما يتبخر فيصبح سحابا ، ثم يعود فيسقط على الأرض . وهناك من الموارد لا تعود الى اشكالها الأصلية بعد استخدامها ، ويصعب بالتالى استخدامها مرة ثانية فى العملية الانتاجية ، وبذلك تسمى الموارد غير المتجددة . ومثل ذلك المعادن كالفحم ، البترول ، الحديد .. الخ . وقد بحث أصحاب نظرية النمو المحـدود مستقبل بعض الموارد الطبيعية غير المتجددة والمستخدمة فى الانتاج الصناعى ، ووجدوا أن التزايد الأسى لاستهلاكها نتيجة لنمو السكان والناتج الصنـاعى ، يهدد باستنفاد الاحتياطى الموجود منها فى العالم فى فترات متفاوتة لاتكاد تتجاوز المائة عام . ويترتب على ذلك عدم امكان الاستمرار فى النمو الصنـاعى ، والنمو فى انتاج الغذاء مما يؤديان بدورها الى انخفاض نمو السكان .

درجة تلوث البيئة : لاحظ الدارسون لامكـانيات النمو فى المستقبـل ان قدرة البيئة على استيعاب عوادم الانتاج والاستهلاك ليست مطلقة كذلك لاحظوا نمو أسيا لتلوث البيئة فى كثير من المظـاهر التى تعوضـوا لها . فالوقود المستخدم يتحول الى ثانى أوكسيد الكربون واستخدام الرصـاص ينجم عنه مخلفات سامة ، والانشطـار النووى ينجم عنـه الاشعـاعات الذرية .. الخ . ومع استمرار النمو الأسى فى الانتاج الصناعى فانه يترتب عليه تلوث البيئة بمعدل متزايد وبعد فترة يصعب على الانسان الحيـاة على الأرض .

ويتضح من عرض نظرية حـدود النمو أنها تتضمن متغيرات يباشران تأثيرا ايجابيا على نموهما السكانى ، والانتاج الصناعى . بينما هنـاك ثلاث متغيرات تباشر تأثيرا سلبيا وهى الغـذاء ، والموارد الطبيعيـة غير المتجددة ، والتلوث . وقد انتهوا الى القول بوجـوب تحقيق التوازن فى البيئة ، فاذا تتدخل التأثيرات الايجابية بالحد من النمو ، فان التأثيرات السلبية لن تلبث أن تقوم هى بوضـع حدود على النمو . ولذا فهم يشيرون بوضع السياسـات الكفيلة بالحد من كل من النمو السكانى ومن النمـو فى الانتاج الصناعى حتى يتناسبان مع الندرة النسبية للموارد الطبيعية .

تقدير فكرة حدود النمو :

٢٣٦ ـ نستطيع أن نلاحظ اوجه الشبه بين فكرة حدود النمو ونظرية مالتس فى السكان فهما يتفقان فى نفس النظرة التشاؤمية لامكانيات النمو . بل يكاد يكون التشابه تماما فى التدليل على النتائج ، فمالتس نادى بضرورة التناسب بين معدل الزيادة السكانية ومعدل انتاج الغذاء .

اما اصحاب فكرة النمو المحدود فنادوا بضرورة التوازن بين كـل من النمو السكانى والنمو فى الانتاج الصناعى من ناحية ، والنمو فى المـوارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، من ناحية أخرى . والتشابه يكاد يكون تاما أيضا بينهما فى حالة اختلال . فعند مالتس سوف تتدخل المجـاعات والحروب لاعادة التوازن اما عند أصحاب فكرة النمو المحـدود فيحدث التوازن نتيجة الأثيرات السلبية المرتدة من النمو السكانى . ونمو الانتاج الصناعى على استنفاد الموارد الغذائية والموارد الطبيعية وتلوث البيئة . ولذلك لم يكن غريبا أن يطلق على فكرة النمو المحـدود اسم المـالتسية الجديدة .

ويمكن أن توجه الى فكرة النمو المحدود عدة انتقادات ، اهمها ذلك الخطأ التى وقعت فيه من تصور معين للموارد الطبيعية ، تصور تعنى فيه الموارد الطبيعية على انها كمية محدودة ، يجب على الانسان أن يتصرف فى

حدودها ، وانها تفترض فى النهاية حدودا على امكانيات الانسان . وهنا يتجاهل القائلون بهذه الفكرة الثورة العلمية التكنولوجية التى يمر بها عصرنا الراهن والتى تتميز باحلال الموارد الاقل ندرة محل الموارد الاكثر ندرة . هذه الثورة التكنولوجية والتى تتميز بسرعتها وتعدد الجبهات التى تعمل عليها ، يجعل من الخطأ التنبؤ بحدود النمو فى المستقبل على أساس الامتداد الكمى للاتجاهات السائدة الآن .

أثر المعرفة فى الاستزادة من الموارد الطبيعية :

٢٣٧ — قلنا أن عنصر الموارد الطبيعية يتميز بالثبات النسبى، ومن أهم الآثار المترتبة على ثبات الموارد الطبيعية تناقص الناتج المتوسط للفرد وذلك على أثر زيادة السكان ، وهو ما يعرف بظاهرة تناقص الغلة . ولتفادى مثل هذه الظاهرة يتطلب الأمر مزيدا من التقدم فى **مستوى المعرفة الفنية** بمعدل متزايد .

ويمكن أن يؤدى التقدم العلمى الى الاستزادة من الثروات الطبيعية بوسائل ثلاثة رئيسية :

(أ) الاكتشافات :

لايكفى أن تشتمل البيئة الطبيعية لدولة ما على آبار للبترول ومناجم للفحم والحديد ، حتى نقول أن هذه الدولة تمتلك موردا للبترول والفحم والحديد ، بل يجب اولا أن تتم المعرفة باحتواء التربة على هذه الثروات ، الدفينة فى باطن الارض موردا تستطيع ان تجد سبيلها الى الاسهام الفعلى فى العملية الانتاجية .

(ب) التطور التكنولوجى :

فالفحم والبترول والمعادن وكل العناصر الطبيعية التى تستخدم فى الصناعة الحديثة ، لم تصبح موردا هاما الا نتيجة للتقدم التكنولوجى ،

وما ترتب عليه من تحسن فى الفن الانتاجى . فاذا نظرنا مثلا الى مساقط المياه ، فقد كانت فى القديم مجرد عقبات تعوق الملاحة ، ولكن بفضل التقدم العلمى والفنى ، اصبحت فيما بعد تستخدم فى ادارة السواقى ثم هى الآن تستخدم فى ادارة المولدات الكهربائية . فالتقدم الفنى هو الذى جعل منها مواردا يمد الانسان بقوة انتاجية فعالة .

(جـ) تقدم وسائل المواصلات :

لا يكفى أن يعرف الانسان عن وجود الموارد ومجالات استخدامها ، بل يجب أيضا أن يمكنه التوصل اليها دون أن يستلزم ذلك تكبد نفقات باهظة تجعل استخدامها غير مشجع .

مما سبق نستخلص اذن أن الاصطلاح التقليدى للموارد الطبيعية باعتبارها كما محددا يفقد دقته ، اذا ما نحن اضفنا عامل المعرفة والتقدم الفنى . فما يستخرجه الانسان من الطبيعة من مواد خام ، هو أمر يتوقف على التقدم العلمى والمستوى الفنى السائد ، وذلك على النحو التالى (١) :

١ — قد يسهل التقدم الفنى اكتشاف الموارد غير المعروفة لدى الانسان .

٢ — قد يؤدى الى خفض نفقات استخراج المادة الخام الى الحد الذى يجعل استغلالها مجزيا اقتصاديا .

٣ — يؤدى الى خفض نفقات اعداد المادة الخام ذات المستوى

---

(١) انظر فى أثر التقدم التكنولوجى على الاستزادة من الموارد الطبيعية .
د. فوزى منصور ، المرجع المشار اليه ، ص ١١١ ١٢٥ .

الردىء ، والتى كانت نفقات اعدادها من الارتفاع بحيث لم يكن من المجزى اقتصاديا الاقدام على استخدامها .

٤ — بل أن تعريف كلمة « مواد خام » نفسه يتوقف على المستوى العلمى والتكنولوجى السائد . فاليورانيوم مثلا ما كان ليصبح مادة خام ذات اهمية بالغة لولا التقدم العلمى الحديث الذى اتى بعصر الذرة .

الباب الثاني

التـــأليف بين عنـــاصر الانتـــاج
وانتـــاج المشروعات

مقــدمة :

٢٣٨ ـ ان انتاج اى سلعة من السلع فى عصرنا الحديث لابد وان يتطلب تضافر اكثر من عنصر واحد من عناصر الانتاج . فنجد مثلا ان العمل وحده لا يمكن ان ينتج سلعة ما ، بل يتطلب الأمر الاستعانة بمقدار معين من راس المال ، حتى ولو كان على شكل بعض المعدات البسيطة التى يستخدمها العامل . كذلك نجد ان راس المال لا يمكن ان يقوم وحده بالانتاج مهما بلغت العملية الانتاجية من درجة عالية من الآلية أو تلقائية الادارة ، اذ أن الأمر لابد وأن يستلزم قدرا معينا من العمل سواء لادارة الآلات أو للاشراف عليها . كذلك فان بناء راس المال يستلزم قدرا من الموارد الطبيعية والعمل . من ذلك نرى أن انتاج اى سلعة من السلع مهما كان نوعها ، انما يتطلب قدرا معينا من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية . هذا القدر يتوقف على مقدار الانتاج المراد تحقيقه ، فكلما أردنا الحصول على حجم اكبر من الانتاج كلما تطلب ذلك زيادة كمية رأس المال المستخدمة ، وكمية العمل ومقدار الموارد الطبيعية ، او بزيادة احدهما فقط .

وسوف نقوم فى هذا الباب بدراسة العلاقة التى تربط بين حجم الانتاج من ناحية ، وحجم عناصر الانتاج المستخدمة من ناحية أخرى .

والذى يقوم بالتأليف بين عوامل الانتاج هى الوحدات الانتاجية اى المشروعات . وهذه الأخيرة تختلف وفقا للنظام الاقتصادى السائد . لذا يلزم التعريف بالأنواع المختلفة للمشروعات وبهؤلاء الذين يقومون بالادارة الفعلية لها اى المنظمون .

ويلزم ايضا للتعريف بالمشروعات معرفة الاتجاهات المتعددة التى تسيطر عليها سواء من ناحية التخصص ، اى الاقتصار على صناعة واحدة وسواء من ناحية التوطن ، اى التجمع فى مكان واحد . كما ان المشروعات تتجه ، بالاضافة الى ما سبق ، نحو التركيز ونحو اقامة علاقات مع غيرها ، اى نحو التكتل لذا يلزم التعرف بايجاز على كل من ظواهر التركز والتكتل للمشروعات .

سوف تنقسم دراستنا فى هذا الباب الى موضوعين ، الأول يتعلق ببحث العلاقة بين حجم الانتـاج وبين العناصر المستخدمة فى الانتاج ، او ما يطلق عليه فى الانتـاج بدالة الانتـاج . والثـانى يتعلق بالتعريف بالمشروع والمنظم وبالاتجاهات المختلفـة للمشروعات من تخصص وتوطن وتركز وتكتل .

الفصل الأول

التاليف بين عناصر الانتاج

٢٣٩ ـ سبق ان راينا ان المشكلة الاقتصادية ترجع الى حقيقة اساسية هى أن موارد الانتاج المتوفرة لدى المجتمع تتسم بالندرة النسبية، اى أن هذه الندرة تبدو من خلال مقارنة كميات الموارد بكميات السلع التى يحتاجها الانسان وينتجها بواسطتها .

ومشكلة الندرة هى التى توجد ما يعرف فى علم الاقتصاد « بمشكلة الاختيار » ، اى اختيار الحاجات الأولى من غيرها بالاشباع . وليس يكفى ان يحدث هذا الاختيار ، وانما ينبغى أن توجد الوسيلة التى تكفل توجيه الموارد بالفعل الى الاستخدامات التى تتفق مع هذا الاختيار . وتسمى عمليتى الاختيار والتوجيه معا ، اى الاستخدام الفعلى للموارد الاقتصادية فى انتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الاولى بالاشباع وبالكمية الملائمة من كل سلعة يقع الاختيار عليها ، بمشكلة التخصيص اى تخصيص الموارد .

ومشكلة التخصيص ، كما عرفنا ، لا تنشأ فقط من ندرة الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع الحاجات التى تستخدم فى اشباعها ، وانما تنشأ لان الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات . وقد عرفنا أن قابلية الموارد ، كما تختلف باختلاف المدى الزمنى الذى ندخله فى حسابنا . ولذا فان عنصر الزمن يزيد مشكلة التخصيص صعوبة ، ومن ثم يجب ان يؤخذ فى الاعتبار عند اجراء الحسابات أو التحليلات الاقتصادية .

والموارد الاقتصادية ليست فقط متعددة الاستخدامات ولكنها ايضا يمكن أن تكون بديلة لبعضها عن البعض الآخر فى الاستخدام الواحد . وقابلية الموارد للاحلال تزيد موضوع التخصيص صعوبة وتعقيدا . فلو لم تكن الموارد قابلة للاحلال لما كانت هناك الا طريقة واحدة لانتاج السلعة

الواحدة ، ولكن قابلية الموارد للاحلال هى التى تمكن انتاج اى مقدار معين من هذه السلعة بطرق مختلفة تختلف فيها نسب الموارد المستخدمة فى انتاج هذا المقدار المعين .

واختيار طريقة معينة للانتاج دون غيرها ليس اختيارا تكنولوجيا بحتا ، اى يقوم به الفنيون وحدهم ، ولكنه اختيار اقتصادى لأنه يؤثر على حجم الانتاج وكذلك على نفقة الانتاج .

خلاصة الأمر أن مشــكلة الاختيار ، التى يجب اجراءها بمناسبة حل المشكلة الاقتصادية ، ينتج عنها احتمالات عديدة للانتاج . وهــذه الاحتمالات العديدة تقوم بالنسبة للمنتج الفرد أو الجماعة (الدولة) .

المبحث الأول

« منحنى امكانيات الانتاج »

٢٤٠ ـ ولتبسيط تصــورنا للوضع الناشىء عن مشكلة الاختيار وما ينطوى عليه من احتمالات عديدة للانتاج نبدأ بالفروض الآتية :

١ ـ ان هناك مجتمعا يعيش فيه عدد من الافراد ، وبالتــالى فهو يملك حجما معينا من القوى العاملة .

٢ ـ ان هناك عنصر انتاج واحد هو « العمل » .

٣ ـ ان الفن الانتاجى المستخدم ثابت عند مستوى معين .

٤ ـ ان هناك سلعتين فقط (س ، ص) يتم انتاجهما .

المشكلة ، فى هذه الحالة تتلخص فى اختيار الكميات التى تنتــج من كل من السلعتــين ، بحيث يتم استغلال عنصر العمل اكفأ استغلال ممــكن .

ولا شك انه عند محاولة اختيار نسب الانتاج من السلعتين ، ستكون

هناك احتمالات لمجموعات عديدة ، تختلف فى كل منها نسبة المنتج من كل سلعة الى الاخرى .

ولنرى الآن كيف يمكن أن تتحدد الاحتمالات المختلفة للانتاج :

لنفرض أولا أن المجتمع قد قرر أن يوجه كل ما يمتلكه من عنصر العمل الى انتاج السلعة (س) فقط ، فى هذه الحالة فان كمية المنتج من هذه السلعة ستكون محدودة بحد أقصى معين ، يتوقف على كمية العمل التى يستلزمها انتاج الوحدة الواحدة من (س) ولنفرض أن هذا الحد الاقصى يبلغ خمسة ملايين وحدة . أمامنا اذا أحد الاحتمالات الممكنة للانتاج وهو خمسة ملايين وحدة من السلعة (س) ولا شىء من السلعة (ص) . فاذا انتقلنا بعد ذلك الى نقيض هذا الاحتمال وافترضنا توجيه كمية العمل كلها الى انتاج (ص) والتخلى تماما عن انتاج (س) سنجد مرة أخرى أن هناك حدا أقصى لما يمكن انتاجه من (ص) ، ولنفرض أن هذا الحد الأقصى يبلغ ١٥ مليون وحدة . وأمامنا اذا احتمال آخر ممكن للانتاج وهو يشتمل هذه المرة على خمسة عشر مليونا وحدة من السلعة (ص) ولا شىء من السلعة (س) . وبين هاتين الحالتين المتطرفتين يوجد ولا شك مجال لاحتمالات أخرى كثيرة يتم فيها انتاج معين من كل من السلعتين .. وهو ما يمكن تمثيله بالجدول التالى :

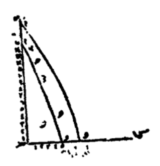
الجدول رقم ٩

احتمالات الانتاج	عدد وحدات السلع(س) بالمليون	عدد وحدات السلعة (ص) بالمليون
أ	صفر	١٥
ب	١	١٤
جـ	٢	١٢
د	٣	٩
هـ	٤	٥
و	٥	صفر

يتضح من الجدول السابق أنه لكى نزيد الانتاج من الوحدة (س) لابد من التخلى مقابل ذلك عن انتاج قدر معين من السلعة (ص) ، والعكس صحيح بالنسبة لانتاج وحدات اضافية من السلعة (س) . أى ان زيادة انتاج سلعة معينة سوف يترتب عليها نقص فى انتاج الأخرى .

وهذه الحقيقة يعبر عنها عادة بأنها « تحويل الموارد » من انتاج سلعة الى انتاج سلعة اخرى ، أى تحويل قدر من عنصر الانتاج المستخدم فى انتاج سلعة ما الى انتاج سلعة اخرى . والذى يجب أن نلاحظه ، هو ان هذه الاحتمالات الستة الواردة فى الجدول ليست هى كل ما يمكن تصوره . فبين كل احتمال وآخر يوجد عدد كبير جدا من الاحتمالات .

هذه الاحتمالات العديدة لامكانيات الانتاج يمكن التعبير عنها بمنحنى يطلق عليه اسم منحنى امكانيات الانتاج .



الشكل رقم (١٦) منحنى امكانيات الانتاج

ومنحنى امكانيات الانتاج Production possibility curve يمكن أن يعرف بأنه ذلك المنحنى الذى تمثل كل نقطة عليه حالة تشغيل كامل لعناصر الانتاج ، ذات الكمية والمستوى المحددين ، بحيث أن أى انتقال عليه بين أى نقطة واخرى يعنى زيادة الناتج من احد السلعتين ونقص الناتج من السلعة الاخرى .

ولكن ماذا يحدث اذا لم يتوفر شرط التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، وكانت هناك كمية معطلة لا تستخدم فى أى نوع من النشاط الانتاجى ؟

سوف يتمثل هذا الوضع فى نقطة تقع داخل المساحة المحصورة بين منحنى امكانيات الانتاج والاحداثين الراسى والافقى كالنقطة « م » على سبيل المثال . وهذا الوضع يمثل ناتجا من السلعتين (س ، ص) اقل من امكانية المجتمع الانتاجية القصوى .

زيادة امكانية الانتاج :

٢٤١ — واحتمالات الانتاج المختلفة التى يعبر عنها منحنى امكانيات الانتاج كانت محدودة بالآتى :

١ — ان هناك كميات محددة من عنصر او عناصر الانتاج (العمل) .

٢ — ثبات الفن الانتاجى المستخدم .

فاذا زادت كميات عناصر الانتاج او حدث تقدم فنى فى طرق الانتاج ففى هذه الحالة سوف تزيد مقدرة المجتمع على انتاج السلعتين (س،ص) . وهذه النتيجة تتمثل فى انتقال منحنى امكانيات الانتاج بأكمله الى الخارج وليكن ذلك من الوضع أ و الى الوضع أَ وَ كما هو مبين فى الشكل رقم ١٦ . ويفسر ذلك الوضع فى وجود علاقة طردية بين كمية عناصر الانتاج الموجودة لدى المجتمع وحجم كمياته الانتاجية . اما تقدم الفن الانتاج فانه يؤثر على رفع الكفاية الانتاجية لعناصر الانتاج . وهذا بدوره يعنى أن القدر المتوفر لدى المجتمع من العناصر الانتاجية يستطيع ، فى ظل الاساليب الفنية الجديدة الاكثر تقدما ، ان يؤدى الى انتاج قدر اكبر من السلعتين (س ، ص) .

تفسير شكل منحنى امكانيات الانتاج :

٢٤٢ — الشكل الذى يتخذه منحنى امكانيات الانتاج . أى انحداره من أعلى اليسار الى اسفل اليمين ، هو انعكاس لحقيقة اقتصادية ، وهو انه عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، لا يمكن للمجتمع ان يزيد الكمية المنتجة من احدى السلعتين دون أن ينقص انتاجه من سلعة اخرى .

ويمكن ان نستخلص من ذلك مبداين اساسيين يتعلقـان بالانتاج فى ظروف التشغيل الكامل : (١)

١ ـ ضرورة الاحلال للسلعة (س) محل السلعة (ص) اذا أرد كمية اكبر من السلعة (س) . وهذا الاحلال يعبر عنه القول أن زيادة كمية (س) لا يمكن أن تتم الا بانقاص كمية (ص) .

٢ ـ الاختيار بين كمية من السلعتين (س) ، (ص) وكمية أخرى من نفس السلعتين .

ولكن يلاحظ أن احلال السلعة (س) محل السلعة (ص) أو العكس يتم بمعدل يضفى على هذا المنحنى صفة خاصة تجعله مقعرا فى اتجاه نقطة الاصل ، الامر الذى يضفى حقيقة اقتصادية هامة ، وهى التغير فى نفقات انتـاج كل من السلعة (س) والسلعة (ص) كلما تغيرت الكمية المنتجة منهما . ذلك انه بعد انتاج كمية معينة من السلعة (س) مثلا ، نجد انه كلما اردنا انتاج المزيد من هذه السلعة كلما استلزم ذلك تحمـل نفقات اعلى فى شكل تضحية بعدد متزايد من وحدات السلعة الاخرى . وهذه الظاهرة هى التى يطلق عليها قانون تزايد النفقات .

ويرجع تزايد نفقة انتاج وحدة من السلعة كلما اقبلنا على انتاج كمية أكبر منها ، عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، الى تخصص جزء من عناصر الانتاج ، عند وضع معين ، فى انتاج السلعة (س) والى تخصص الجزء الآخر فى انتاج السلعة (ص) . ويترتب على ذلك الوضع أن الجزء الاول من العمل يستطيع انتاج السلعة (س) بكفاءة عالية ، بينما كفاءته فى انتاج السلعة (ص) تكون منخفضة . والعكس بالنسبة للجزء الثانى من العمل المتخصص فى انتاج السلعة (ص) فان كفاءته تكون فى انتاجها عالية وتكون منخفضة بالنسبة لانتاج السلعة (س) .

---

(١) انظر : د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح قنديل « مقدمة فى علم الاقتصاد » دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص ١٤١ وما بعدها .

وعلى ذلك فاذا ما قرر المجتمع ، عنـد مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، أن يزيد من انتاج السلعة (س) فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الزيادة هو ان يسحب جزء من العمل المتخصص فى انتـاج السلعة (ص) ويحوله الى انتاج السلعة (س) . ولكن هذا النوع من العمل يتصف بانتاجية منخفضة بالنسبة للسلعة (س) وبانتاجية مرتفعة بالنسبة للسلعة (ص) . ويترتب على ذلك ان وحدات العمل المتخصصة فى انتاج السلعة (ص) لن تستطيع أن تنتج الا وحدات قليلة من السلعة (س) وذلك مقابل ما تم من تضحية بانتاج وحدات كثيرة من السلعة (ص) ، وهو ما يعنى من تزايد نفقات انتاج السلعة (س).

والشكل المقعر فى اتجاه نقطة الاصل هو الذى يعبر لنا عن ظاهرة تزايد النفقات .

اختلاف امكانيات الانتاج والتخصص الدولى :

٢٤٣ ـ باستخدام منحنى امكانيات الانتاج يمكن بيان دور التخصص الدولى فى تحقيق فائدة لطرفى التبـادل (١) ولبيان ذلك سوف نفترض الفروض التالية :

١ ـ ان هناك دولتين أ ، ب وان كلا منهما لديها عنصر انتـاج واحد هو العمل ، وان كميته فى كل منهما ١٠٠ وحدة .

٢ ـ ان كلا منهما تقوم بانتاج نفس السلعتين (س) ، (ص) .

٣ ـ ان كلا الدولتين تستخدم نفس الفن الانتاجى لانتاج السلعتين.

٤ ـ فى كلا الدولتين يمكن انتاج الوحدة من السلعة (ص) باستخدام وحدة عمل واحدة من النوع المتخصص فى انتاجها وترمز له ب (ص ع) ، و باستخدام اربع وحدات عمل من النوع غير المتخصص فى انتاجها وترمز

---

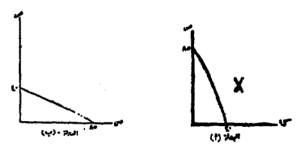
(١) انظر : د. سلوى سليمان ، د. عبد الفتاح قنديل « مقدمة فى علم الاقتصـاد » المرجع المشار اليه ص ١٤٧ وما بعدها .

للوحدة منه ب (س ع) . ونفس الوضع بالنسبة للسلعة (س) يلزم لانتاج الوحدة الواحدة منها باستخدام وحدة عمل واحدة من النوع المتخصص فى انتاجها وترمز له بـ (س ع) أو باستخدام اربع وحدات من النوع غير المتخصص فى انتاجها وترمز له بـ (ص ع) .

٥ ـ ان الدولتين تختلفان فى شىء واحد فقط ، وهو أن غالبية العمل فى الدولة ا ، وليكن ثمانون وحدة عمل مثلا متخصص فى انتاج السلعة (ص) ، اى انها تمتلك ثمانين وحدة من العمل (ص ع) ، والعشرون وحدة عمل الباقية متخصصة فى انتاج السلعة (س) ، اى انها تملك عشرين وحدة عمل (س ع) .

بينما هناك فى الدولة (ب) ثمانون وحدة عمل متخصصة فى انتاج السلعة (س) اى ثمانون وحدة عمل (س ع) ، والعشرون الباقية متخصصة فى انتاج السلعة (ص) أى انها تملك عشرين وحدة عمل (ص ع) .

من الفروض السابقة نستطيع ان نحدد منحنى امكانيات الانتاج لكل من الدولتين أ ، ب ، وهو ما يظهر فى الشكل رقم (١٧) .



الشكل رقم (١٧)

ويبين من منحنى انتاج الدولة (أ) انها لو وجهت كل مواردها لانتاج السلعة (ص) فانها لن تستطيع الا انتاج ٨٥ وحدة منها (الثمانين وحدة عمل (ص ع) سوف تنتج ثمانين وحدة من السلعة (ص) ، والعشرين وحدة عمل (س ع) سوف تنتج خمس وحدات من السلعة (ص) . وفى

حالة توجيه كل مواردها لانتاج السلعة (س) فانها لن تستطيع الا أن تنتج أربعون وحدة منها (الثمانون وحدة عمل (ص ع) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (س) والعشرون وحدة عمل (س ع) تنتج عشرون وحدة من السلعة (س)) .

ويبين من منحنى لانتاج الدولة (ب) انها لو وجهت كل مواردها لانتاج السلعة (ص) فانها لن تنتج منها الا ٤٠ وحدة (الثمانون وحدة عمل (س ع) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (ص) فانها لن تنتج منها الا ٤٠ وحدة ، الثمانون وحدة عمل (سع) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (ص) والعشرون وحدة عمل (صع) سوف تنتج عشرون وحدة من السلعة (ص) . وفى حالة توجيه كل مواردها لانتاج السلعة (س) فانها لاتستطيع ان تنتج الا خمسة وثمانون وحدة من السلعة (س) والعشرون وحدة عمل (صع) سوف تنتج خمس وحدات من السلعة (س)) .

ولبيان فائدة التخصص الدولى فى تحقيق فائدة لكل من الدولتين أ ، ب نفترض أن الدولة تريد الحصول على ٣٠ وحده من السلعة (س) ، فى حين انها لا تملك من وحدات العمل المتخصصة فى انتاج السلعة الا عشرين وحدة ، وأن الدولة (ب) تريد الحصول على ٣٠ وحدة من السلعة (ص) ، فى حين انها لا تملك من وحدات العمل المتخصصة فى انتاج هذه السلعة الا عشرين وحدة .

على ضوء هذا الفرض ، اى ضوء عدم التخصص الدولى فى الانتاج ، فلن تستطيع الدولة أ الا انتاج ٣٠ وحدة من السلعة (س) و٤٠ وحدة من السلعة (ص) . ويفسر ذلك الوضع بأن العشرين وحدة عمل التى تملكها والمتخصصة فى انتاج السلعة س . (سع) سوف تنتج ٢٠ وحدة من هذه السلعة . ولانتاج العشرة وحدات الباقية سوف تضطر الى تحويل جزء من وحدات العمل المتخصص فى انتاج السلعة ص (صع) ، ويلزم لانتاجها ٤٠ وحدة من (صع) ، وبذا لا يتبقى لديها الا ٤٠ وحدة من العمل (صع) سوف تنتج ٤٠ وحدة من السلعة ض .

نفس الشيء يصدق على الدولة ب فاذا ما أرادت انتاج ٣٠ وحدة من السلعة (ص) ، فانها لن تستطيع الا انتاج ٤٠ وحدة من السلعة (س) . وتفسير ذلك أن العشرين وحدة عمل التى تملكها والمتخصصة فى انتاج السلعة ص (صع) سوف تنتج ٢٠ وحدة من هذه السلعة . ولانتاج العشرة وحدات الباقية من هذه السلعة سوف تضطر الى تحويل عمل متخصصة فى انتاج السلعة س (سع) ، ويلزم لانتاجها ٤٠ وحدة من س ، وبذا لا يتبقى لديها الا ٤٠ وحدة من العمل المتخصص فى انتاج س سوف تنتج ٤٠ وحدة من السلعة (س) .

ولكن اذا افترضنا امكانية التخصص وقيام التجارة بين الدولتين فان الدولة أ تستطيع أن تنتج ٨٠ وحدة من السلعة (ص) و٢٠ وحدة من السلعة (س) وأن الدولة (ب) تستطيع أن تنتج ٨٠ وحدة من السلعة (س) و٢٠ وحدة من السلعة (ص) . وهذا الوضع سوف يزيد من امكانية الدولتين معا . اذ يبلغ مجموع ما تنتجاه ١٠٠ وحدة من السلعة (س) ، ١٠٠ وحدة من السلعة (ص) ، بينما فى وضع عدم التخصص لن تستطيعا الا انتاج ٧٠ وحدة من السلعة (س) و٧٠ وحدة من السلعة (ص) .

منحنى امكانيات الانتاج والنمو الاقتصادى .

٢٤٥ — سبق أن عرفنا أن التخلف الاقتصادى يتميز بعدة خصائص يمكن أن نعبر عنها باستخدام منحنى امكانيات الانتاج

(أ) الاستغلال غير الكامل لعناصر الانتاج التى يملكها المجتمع : وهو ما يعنى وجود جزء من الموارد الاقتصادية متعطل لا يشارك فى الانتاج . ويمكن تصور امكانيات انتاج للاقتصاد فى هذه الحالة فى موقع داخل المساحة الواقعة تحت خط امكانيات الانتاج .

(ب) سوء استخدام موارد الإنتاج : وهو ما يعنى التبذير فى استخدامها أو العجز عن استخدامها على الوجه الاقتصادى الأمثل ،

مما يترتب عليه أن تصبح انتــاجيتها أقــل كثيرا من الطــاقة القصــوى وهذه الحالة يمكن تمثيلهــا بنقطة داخــل المســاحة الــواقعة تحت خط امكانيات الانتاج .

(جـ) عدم تنمية الموارد : وهو ما يعنى أن تكــون المــوارد الانتــاجية التى تحت تصرف الاقتصاد ضئلية كما ونوعا ، ويتمثل ذلك الــوضع بمنحنى امكانيات الانتاج قريب من نقطة الأصل ، ممــا يجعــل مســاحة امكانيات الانتاج ضئيلة .

ومعــالجة التخلف الاقتصــادى تعنى ، فى الحــالتين الأولى والثــانية ، الانتقال من موقع داخل مســاحة امكانيات الانتــاج الى مــوقع آخر على المنحنى ، حيث يتم تشغيل عناصر الانتاج تشغيلا كاملا .

أما الحالة الثالثة ، فالعلاج يقتضى تنمية الموارد ، أى زيادتها كمــا ونوعــا . مثــال ذلك استصــلاح أراضى جــديدة ، تكــوين المزيــد من رأس المال ، رفع مستوى مهارة اليــد العــاملة .. الخ . وتؤدى تنمية الموارد الى انتقال منحنى امكانيات الانتاج الى الخــارج أى ابتعــاده عن نقطة الأصل .

المبحث الثانى

التاليف بين عناصر الانتاج وقوانين الغلة

دالة الانتاج :

٢٤٦ ـ منحنى امكانيات الانتــاج يبين مقدرة الاقتصاد على انتاج مجموعة أو اخرى من السلع ، وذلك بافتراض أن عنصر الانتــاج واحــد . ولكن هذا الفرض غير واقعى نظرا لتعــدد عنــاصر الانتــاج من ناحيــة واستحالة الانتاج ابتداء من عنصر انتاج واحد من ناحية اخرى .

ويترتب على الحقيقة الاقتصادية البــديهة ، وهى اعتمــاد انتــاج

السلع على اكثر من عنصر من عناصر الانتاج ، قيام علاقة بين عناصر الانتاج والناتج من السلعة . هذه العلاقة يطلق عليها الاقتصاديون « دالة الانتاج » . فلو قلنا أن انتاج السلعة س هى دالة لعناصر الانتاج ا ، ب ، جـ معنى ذلك أن الكمية المنتجة من س تتوقف على الكميات المستخدمة من ا ، ب ، جـ .

س = د (ا ، ب ، جـ)

وعلى ذلك نستطيع أن نعرف دالة الانتاج بأنها العلاقة العينية بين عناصر الانتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية والناتج من السلعة فى فترة زمنية معينة ، حيث تكون عناصر الانتاج هى المتغير المستقل ، والناتج من السلعة هى المتغير التابع .

ويمكن أن نستنتج من تعريف دالة الانتاج أنه يمكن زيادة كمية الناتج من السلعة وذلك بزيادة النسبة المستخدمة من عناصر الانتاج التى تكشف دالة الانتاج عنها .

ولكن ذلك لا يعنى أن الوسيلة الوحيدة لزيادة كمية الناتج من السلعة تتحصل فى زيادة كمية المستخدم من كافة عناصر الانتاج بل انه يكفى فى بعض الأحيان أن نزيد الكمية المستخدمة من واحد أو اكثر من عناصر الانتاج مع بقاء عناصر الانتاج الأخرى ثابتة ، لكى تتحقق الزيادة فى الكمية المنتجة من السلعة .. وفى هذه الحالة ينسب التغير فى الناتج للعنصر ولعناصر الانتاج التى تغيرت .

ويفسر ذلك الوضع الأخير أن انتاج كمية معينة من سلعة ما ، يمكن أن يتم بأكثر من وسيلة تختلف كل منها عن الأخرى فى نسبة التأليف (المزج) بين عناصر الانتاج . ذلك أنه اذا كان من الممكن مثلا انتاج عشرة وحدات من سلعة ما باستخدام ٥ وحدات من العمل ووحدة

واحد من راس المال ، فاننا نستطيع ، فى حدود معينة ، ان ننتج نفس الكمية باستخدام ٤ وحدات عمل ووحدتين راس مال .

العوامل التى يتوقف عليها تعدد نسب التاليف بين عناصر الانتاج :

٢٤٧ - يتوقف تعدد نسب التاليف بين عناصر الانتاج (نسب المزج) على امكانية احلال عناصر الانتاج بعضها محل البعض الآخر . وهذه القابلية للاحلال تتوقف على عدة عوامل أهمها الآتى :

١ - درجة تخصص عنصر الانتاج . وعنصر الانتاج يكون متخصصا فى انتاج سلعة معينة اذا لم يكن يستطيع أن يحل هو محل عناصر انتاج اخرى ، أو تستطيع عناصر انتاج اخرى ان تحل محله . وكلما ازدادت درجة تخصص عنصر الانتاج كلما قلت امكانية احلاله هو محل عناصر الانتاج الآخر ، أو احلال عناصر الانتاج الأخرى مكانه والعكس صحيح . وازدياد درجة تخصص عنصر الانتاج تقلل من قدرته على التحول من نشاط انتاجى الى نشاط آخر .

وقد سبق أن عرفنا ان درجة تخصص عنصر راس المال (عدم قابليته للاستخدامات العديدة) أو قابليته للاستخدامات العديدة تتوقف على طبيعة العنصر . وعلى سبيل المثال تعتبر الموارد الطبيعية ، خاصة الأرض ، أقل تخصصا من عنصرى الانتاج الأخرين . فقطعة ، الارض الواحدة تصلح لزراعة محصولات عديدة ، أو البناء عليها ، أو لشق طريق أو ترعة فيها .. الخ . كذلك فان عنصر العمل يعتبر اقل تخصصا من عنصر راس المال فالعامل الكهربائى يستطيع أن يعمل فى عدة صناعات كهربائية . تتطلب مهنته ، على عكس آلات انتاج المولدات الكهربائية (التوربينات) لا تستطيع أن تنتج أسلاك الكهرباء . واخيرا فان راس المال الثابت اكثر تخصصا من راس المال المتغير .

ودرجة التخصص تتوقف ايضا على المدى الزمنى الذى ندخله فى الحساب . ففى المدى القصير تكاد تكون كافة عناصر الانتاج متخصصة فى انتاج سلعة معينة هى التى تستخدم فى انتاجها بالفعل . ولكن فى المدى

الطويل تكاد تكون كافة عناصر الانتاج متعددة الاستخدامات أى صالحة للنقل من استخدام لآخر وبالتالى أقل تخصصا . فعنصر الزمن يقلل من درجة تخصص الموارد (١) .

٢ ـ مستوى التقدم الفنى الذى يحدد لنا أحيانا النسب التى يتم بمقتضاها التأليف بين عناصر الانتاج . ولكننا نعرف أن استمرار التقدم الفنى يمكن أن يؤثر على هـذه النسـب . فالاختراعات يمكن أن توفر عنصر العمل اذا ترتب عليها انقاص نسـبة المسـتخدم من العمل وذلك بالمقارنة بنسبة المستخدم من عنصر رأس المال للحصول على نفس الكمية بالمقارنة من الانتـاج . وبالعكس قـد يترتب على الاختراعات انقـاص نسـبة المستخدم من عنصر راس المـال وذلك بنسبة المستخدم من عنصر العمل للحصول على نفس كمية الانتاج .

وفى الحالة الأولى يقال أن التقدم الفنى من طبيعـة موفرة لعنصر العمل Labour-saving أو من طبيعة مستخدمه لراس المال Capital-using

وفى الحالة الثانية يقال ان التقدم الفنى من طبيعة موفرة لراس المال Capital-saving او مـن طبيعـة مسـتخدمه للعمـل Labour-using ونستطيع أن نستنتج ممـا سبـق انه لكى يكـون التقـدم الفنى محايدا يجب أن يؤدى للحصول على نفس كمية الانتاج انقـاص نسـبة المستخدم من جميع عناصر الانتاج بنسبة واحدة . ويمكن أيضا أن يكون التقـدم الفنى محايدا اذا ترتب عليه تحقيق زيادة فى الكمية المنتجة وذلك عـن طريق زيادة المستخدم من عنـاصر الانتـاج بنسبة واحدة ، ولكن من الطبيعى أن تكون نسب الزيادة فى المستخدم من عناصر الانتـاج أقـل

---

(١) وعلى سبيل المثال يمكن عن طريق التدريب واعادة التأهيل المهنى يمكن اكسـاب العمال المختصين تخصصات جديدة . كذلك فانه عن طريق استخدام الاحتيـاطى النقدى الذى يرصد فى ميزانية المشروع لاستهلاك الآلات استبدال هـذه الآلات باخـرى تستخـدم استخدامات اخرى . وبالتالى كلما طالت المدة كلما كانت عناصر الانتاج اقل تخصصا .

من نسبة الزيادة الحاصلة فى الكميــة المنتجــة ، والا لا نكــون بصــدد تقدم فنى (١) .

وفى حالة كون التقدم الفنى من طبيعة موفرة للعمــل ، فتكــون هنــاك امكانية لاحلال راس المــال محل العمــل . وعلى العكس ، اذا كان التقدم الفنى من طبيعة موفرة لراس المــال ، فتكون هناك امكانية لاحلال العمــل محل رأس المــال .

٣ ــ العــلاقة بين اثمان عناصر الانتــاج تؤثر أيضــا على امكانيــة الاحلال بين عنــاصر الانتاج . وعلى سبيل المثال يمكن احــلال رأس المال محل العمل ، وذلك بفرض أن انتاجيتهما واحدة ، ولكن تكلفــة رأس المال (سعر الفــائدة) أقل من تكلفة العمل (الأجر) . والعكس صحيح ،

---

(١) يرى J. R. Hicks أن التقدم الفنى يكون محايدا اذا ترتب عليــه زيــادة الانتاجية الحدية لجميع عناصر الانتــاج بنفس النسبة . ويكون التقدم من طبيعة موفــرة لراس المال Capital-saving ، اذا ترتب عليه زيادة الانتــاجية الحدية للعمــل أكثر من الزيادة الحاصلة فى الانتــاجية الحدية لراس المــال . ويكون من طبيعة موفرة للعمــل Labour-saving ، اذا ترتب على التقدم الفنى زيادة الانتاجية الحدية لراس المال أكثر من الزيادة الحاصلة فى الانتاجية الحدية للعمل .

ويجب لفهم راى Hicks ان نعرف انه يفترض الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج ثابتة فى الاحوال الثلاثة المتقدمة .

J. R. Hicks «Theory of wages» London, p. 121.

ويرى R. F. Harrod ان طبيعة التقدم الفنى تحدد بالنظر الى العلاقة القائمة بين قيمة رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية وقيمة الدخل المتولد ، فيكون التقدم الفنى محايدا اذا ترتب عليه عدم تغير العلاقة السابقة (وذلك بفرض ثبات سعر الفائدة) . ويكون من طبيعة موفرة للعمل اذا ترتب عليه زيادة نسبية فى رأس مال أكبر من الزيادة النسبية الحاصلة فى قيمة الدخل المتولد . وتكون من طبيعة موفرة لراس المال اذا ترتب على التقدم الفنى زيادة نسبية فى عنصر راس المال أقل من الزيادة النسبية الحاصلة فى الدخل المتولد .

R. F. Harrod «Towards a dynamic economics» London, 1948, p. 26.

وترى J. Robinson ان طبيعة للتقدم الفنى تتحدد بالكميات المستخدمة من عناصر الانتاج للحصول على نفس كمية الناتج من السلعة . فيكون التقدم الفنى محايدا اذا ترتب عليه انقاص الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج بنفس النسبة للحصول على نفس الناتج من السلعة . ويكون من طبيعة موفرة لراس المال او المستخدمة له اذا ترتب عليه انقاص أو زيادة كمية المستخدم من راس المال للحصــول على نفس كمية الناتج من السلعة . ونفس الشىء يصدق بالنسبة لعنصر العمل أو الموارد الطبيعية .

J. Robinson «The rate of interest», London, 1952, pp. 42-50.

ومن الملاحظ أننا اخذنا بهذا الراى فى المتن للحكم على طبيعة التقدم الفنى .

بالنسبة لاحلال عنصر العمل محل عنصر راس المال . ويفسر ذلك الـوضع بأن المنتج (المنظم) يهـدف الى تحقيق أكبر قدر من الـربح ، وهـذا يتحقق عن طريقين :

(أ) اختيار نسبة التأليف بين عناصر الانتـاج التى تعطيه أكبر انتاجية ممكنة لعناصر الانتاج .

(ب) واختيار نسبة التأليف التى تعطى أكبر انتـاجية ممكنـة بأقل التكاليف الممكنة .

وعلى ذلك يمكن القـول بأن المنتج يحقـق أكبر قـدر من الـربح حينمـا يختـار نسبة التأليف بين عنـاصر الانتاج الأقل تكلفة . وتكـون نسبة التألف بين عنـاصر الانتـاج أقل تكلفة ، حينمـا تعطى أكبر انتاجية لعناصر الانتاج بأقل نفقة ممكنة (١) .

٤ ــ كذلك تتوقف امكانية الاحـلال بين عنـاصر الانتاج على حجم الانتـاج . ويكون هنـاك امكانية لاحـلال راس المال محل العمل ، كلمـا ازداد حجم الانتاج . ويفسر ذلك الوضـع أن حجم الانتاج الكبير يسمح بتوزيع نفقات رأس المـال الثـابت (الصيانة والاستهلاك) على عـدد كبير من وحـدات الانتـاج وبالتـالى يمكن أن ينخفض ذلك الجزء من نفقـة انتاج الوحدة التى تعود الى تكلفة رأس المال الثابت .

---

(١) ويتحقق ذلك حينما تكون :

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{ثمن العمل}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية لراس المال}}{\text{ثمن رأس المال}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية للمورد الطبيعى}}{\text{ثمن المورد الطبيعى}}$$

فاذا حصل وكانت $\frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{ثمن العمل}}$ أكبر من $\frac{\text{الانتاجية الحدية لراس المال}}{\text{ثمن رأس المال}}$

فانه يكون من صالح المنتج أن يحل عنصر العمل محل عنصر رأس المال ، والعكس صحيح . ونفس الشيء يصدق بالنسـبة لكافة عناصر الانتاج المسـتخدمة فى العملية الانتاجية .

انظر تفصيل ذلك :

P. Samuelson «L'economique» traduction française, Paris 1957. tome II, pp. 533-537.

وكذلك :

J. Robinson «The accumlation of capital», London, 1966, pp. 106-109.

حدود التاليف بين عناصر الانتاج
« قانون النسب المتغيرة »

٢٤٨ ـ اذا كانت هناك امكانية لتعدد نسب التاليف (أو المزج) بين عناصر الانتاج ، اذ انه من الممكن ، كما راينا ، ان نزيد كمية الانتاج من سلعة معينة وذلك بزيادة بعض عناصر الانتاج المستخدمة دون البعض الآخر ، الا ان ذلك لا يمكن أن يتم الا فى حدود معينة . واهم عامل محدد لتلك الامكانية هو قانون « النسب المتغيرة » .

ومضمون هذا القانون يتلخص فى انه فى ظل فن انتاجى معين ، اذا أضيفت وحدات متماثلة من عناصر الانتاج الى كمية ثابتة من عناصر الانتاج الأخرى ، فان الناتج الكلى يزداد مع الاضافات المتماثلة للعنصر المتغير ، ولكن بعد فترة معينة لابد أن تأخذ هذه الزيادة فى الناتج الكلى فى التناقص المستمر .

ويشترط لانطباق قانون النسب المتغيرة الشروط التالية :

اولا : تغير عناصر الانتاج بنسب متفاوتة .

وهذا الشرط يمكن ان يندرج تحته الحالات التالية :

١ ـ زيادة كل عوامل الانتاج بنسب مختلفة .

٢ ـ زيادة عاملين من عوامل الانتاج مع ثبات العنصر الثالث .

٣ ـ زيادة عامل واحد من عوامل الانتاج مع ثبات العوامل الأخرى .

ثانيا : ان تكون وحدات عامل الانتاج المتزايدة متجانسة ، أى من كفاءة واحدة ، وان يتزايد هذا العامل بكميات واحدة .

ثالثا : ثبات مستوى الفن الانتاجى ، حتى تتمكن من التعرف على اثر تزايد العامل المتغير فى الانتاج بعد استبعاد اثر تغير الفن الانتاجى.

مضمون قانون النسب المتغيرة (١) :

٢٤٩ - ينصرف قانون النسب المتغيرة الى أن التغيرات فى كمية الناتج ، التى تترتب على الاضافات المتابعة للعنصر المتغير ، تمر بمراحل متميزة . فالقانون يتتبع العلاقة ، فى مراحلها المختلفة ، بين الكمية المتزايدة من العنصر الانتاجى والكمية المنتجة من سلعة معينة . وعلى وجه الخصوص ، فهو يوضح طبيعة التغير فى الكمية الاضافية من الناتج ، المترتبة على اضافة وحدات متتالية من عنصر انتاجى متغير الى كمية ثابتة (أو متزايدة ولكن بنسبة أقل) من عنصر انتاجى آخر .

ولمعرفة هذه المراحل المختلفة التى يمر بها الناتج نفترض اننا بصدد قطعة ارض زراعية مساحتها عشرة افدنة يراد زراعتها قمحا . ثم تصورنا أن اضافة وحدات متالية من العمل اليها ، فانه يمكننا ان نتتبع المراحل المختلفة التى يمكن أن يمر بها الناتج . فى البداية اذا تركت الأرض دون أن يعمل عليها احد فان الناتج من القمح يكون صفرا ، وهذا ما يؤكد عدم امكانية الانتاج باستخدام عنصر انتاج واحد . أما اذا عمل على الأرض عامل واحد ، فلاشك اننا سنحصل على كمية موجبة ، ولكن ضئيلة من الانتاج . ثم اذا أضيف عامل ثان فان الناتج الكلى من القمح سيزداد . وهكذا تؤدى اضافة وحدات عنصر العمل الى زيادة فى الناتج الكلى . ولكن ،بعد حد معين ، تأخذ الزيادات فى كمية الناتج الكلى فى التناقص مع اطراد اضافة وحدات عنصر العمل ، حتى نصل الى مرحلة تكون فيها الزيادة فى الناتج الكلى تساوى صفرا .

والجدول التالى يبين العلاقة بين العنصر المتغير (العمل) ، وكمية الناتج الكلى

---

(١) انظر شرحا تفصيليا لهذا القانون :

وكذلك

P. Samuelson, op. cit, pp. 525-534.

د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح قنديل ، المرجع سالف الاشارة اليه ، ص ١٥٩ وما بعدها .

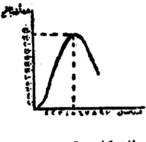
الجدول رقم (١٠)

الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى من استخدام أعداد متزايدة من العمال على قطعة ثابتة من الأرض

(١) عدد الافدنة	(٢) عدد العمال	(٣) الناتج الكلى بالاردب	(٤) الناتج الحدى بالاردب		(٥) الناتج المتوسط بالاردب	
١٠	صفر	صفر	صفر		صفر	
١٠	١	١٠	١٠		١٠	
١٠	٢	٤٠	٣٠	تزايد	٢٠	تزايد
١٠	٣	١٠٢	٦٢		٣٤	
١٠	٤	١٦٤	٦٢	ثبات	٤١	
١٠	٥	٢٠٥	٤١		٤١	ثبات
١٠	٦	٢٢٤	١٩		٣٧	
١٠	٧	٢٢٤	صفر	تناقص	٣٢	تناقص
١٠	٨	٢٠٠	٢٤-		٢٥	
١٠	٩	١٥٣	٤٧-		١٧	
١٠	١٠	٩٠	٦٣-		٩	

فى الجدول السابق يبين العمود الأول مساحة الأرض المستخدمة ، وهى فى مثالنا ثابتة مقدارها عشرة افدنة . أما العمود الثانى فيشير الى زيادة مطردة فى عدد العمال الذين يشتغلون على هذه القطعة من الأرض وهذه الزيادة تمثل تغيرا فى نسبة عنصر الأرض الى عنصر العمل ، من (١٠ : ١) الى (١٠ : ٢) .. حتى تصبح النسبة فى النهاية (١ : ١) ، حينما يكون هناك عشرة عمال يشتغلون على العشرة افدنة . أما العمود الثالث ، الذى يبين الناتج الكلى من القمح ، فيدل على أن اجمالى ناتج الأرض قد زاد باطراد ، مع زيادة عدد العمال المشتغلين عليها وذلك حتى العامل السادس . ولكن اضافة العامل السابع بعد ذلك لا تترتب عليه اية زيادة فى الناتج الكلى . اى أن الزيادة فى الناتج الكلى التى حققها العامل السابع تساوى صفرا . وبعد ذلك تؤدى كل زيادة فى عنصر العمل الى تناقص فى حجم الناتج الكلى . اى ان تشغيل اى عامل بعد العامل السابع تؤدى الى اضافة كمية سالبة الى الناتج الكلى (اى الى نقصان الناتج الكلى) .

منحنى الناتج الكلى



الشكل رقم (١٨)

ويمكن تصوير العلاقة بين كمية عنصر الانتاج السابق المتغير (العمل)، وحجم النـاتج الكلى بيانيا كمـا يظهر فى الشكل السابق (الشكل رقم ١٨) . وتأخذ العلاقة شكل منحنى ، والذى يبين تزايد النـاتج الكلى بسرعـة فى المراحل الأولى تبعا لزيـادة عدد العمـال الذين يستخدمون فى قطعـة الأرض الثابتة المساحة ، ثم يكف هـذا النـاتج الكلى عن التزايـد رغم زيادة عدد العاملين ، ثم يأخذ فى النقصان .

الناتج الحدى والناتج المتوسط :

٢٥٠ — يبين الجدول السابق العلاقة بين العنصر المتغير (العمـل) والناتج الحدى . ويقصد بالناتج الحدى Marginal product بأنه مقدار التغير فى الناتج الكلى Total product نتيجة تغير عنصر الانتاج (بالزيادة أو بالنقص) بوحدة واحدة . أى هو التغير فى النـاتج الـكلى نتيجة زيادة عنصر العمـل وحدة واحدة (أو نتيجة انقاصه وحدة واحدة) مع ثبات كمية عنصر الانتاج الآخر (الأرض) . وعلى سبيل المثـال فـان الناتج الحدى للعامل الثانى يساوى الناتج الكلى الـذى نحصـل عليه بعد اضافة العامل الثانى ، مطروحا منه النـاتج الكلى الذى نحصـل عليه من تشغيل عامل واحد (٤٠ — ١٠ = ٣٠) .

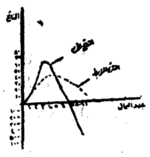
وبمطالعة أرقام العمود الرابع الخاص بالناتج الحدى ، نجـد أنـه مع الاضافات الأولى لـوحدات العمل يأخذ النـاتج الحدى فى التزايـد ، حتى يصل الى أقصى حد له عند استخدام العـامل الثالث (٦٢ أردبا) .

ثم بعد اضافة العامل الرابع تنتفى اية زيـادة فى كميـة النـاتج الحـدى (مراحلة ثبات النـاتج الحدى) . واخيرا يؤدى الاستمرار فى اضافة المزيد من العمال الى تناقص مستمر فى الناتج الحدى ، ويهبط الناتج الحـدى الى الصفر عند تشغيل العـامل السابع . واخيرا تقترن كل زيـادة فى استخدام عنصر العمـل بعد العامل الســابع ، بنقص مطرد ، اى يصبح الناتج الحدى كمية سالبة .

كذلك يبين الجدول السابق العلاقة بين العنصر المتغير (العمـل) والناتج المتوسـط Average product . ويقصد بالناتج المتوسط ، متوسط ما ينتجه العـامل الواحد ، اى النـاتج الكلى مقسوما على عدد العمال . ويتضح من ارقام العمـود الخـامس ، أنه مع الاضـافات الأولى لوحدات العمل يأخذ النـاتج المتوسط فى التزايد ،ولكن تزايد النـاتج المتوسط يكون بمعدل اقـل من تزايـد النـاتج الحـدى ، ولكن لفتـرة اكبر . ويصل الناتج المتوسط الى اقصى حد له (٤١ اردبا) عنـد اضافة العامل الرابع . ثم مع اضافة العامل الرابع تنتفى ايـة زيـادة فى النـاتج المتوسط ، اى يبقى ثـابتا . واخيرا يؤدى الاستمرار فى اضافة المزيد من العمال الى تناقص مستمر فى النـاتج المتوسط ، ولكنه يظل باستمرار كمية موجبة طالمـا بقى الانتاج الكلى كمية موجبـة . ولكن يـلاحظ أن الناتج المتوسط فى مرحلة التنـاقص يتناقص بمعدل اقـل من النـاتج الحـدى .

والذى يهمنا الآن هو بيـان العـلاقة بين النـاتج الحـدى والناتج المتوسط والتى يمكن تمثيلها بيانيا على ضوء الأرقـام الـواردة فى العمودين الرابع والخامس من الجدول الثالث كالآتى :

منحنى الناتج المتوسط ومنحنى الناتج الحـدى



الشكل رقم (١٩)

ويلاحظ من الجدول السابق أنه طالما أن متوسط انتاج العامل الواحد فى تزايد تبعا لزيادة عدد العمال المستخدمين ، نجد أن الناتج الحدى يكون اعلى من الناتج المتوسط . فاذا وصل الناتج المتوسط للعامل الواحد الى اقصى حد ممكن فان الناتج الحدى يصبح مساويا للناتج المتوسط . واذا اخذ الناتج المتوسط للعامل فى النقصان فان الناتج الحدى يصبح اقل من الناتج المتوسط . والعلاقة السابقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدى أمر طبيعى وليست مصادفة ، لأنه طالما أن الناتج الحدى أعلى من الناتج المتوسط فكل عامل اضافى يستخدم سوف يضيف الى الناتج الكلى مقدارا يزيد عن متوسط ما كان ينتجه العمال السابقون عليه ، ومن ثم فان اضافته سوف ترفع المتوسط العام للانتاج . وبالعكس ، فطالما أن الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط فكل عامل اضافى . يستخدم سوف يضيف الى الناتج الكلى مقدارا يقل عن متوسط ما كان ينتجه العمال السابقون عليه ، ومن ثم فان اضافته سوف تخفض المتوسط العام للانتاج .

وبين المرحلتين ، مرحلة جذب الناتج الحدى للناتج المتوسط فى اتجاه الارتفاع ، ثم مرحلة جذب الناتج الحدى للناتج المتوسط فى اتجاه الانخفاض ، تأتى مرحلة يتساوى فيها الناتج الحدى مع الناتج المتوسط ، وهى المرحلة التى يصل فيها الناتج المتوسط الى أعلى حد ممكن .

والشكل رقم ١٩ يبين جميع هذه الأوضاع . فعندما يكون منحنى الناتج الحدى فوق منحنى الناتج المتوسط (أى يمثل عند اية كمية معينة من العمل مقدارا أكبر من المقدار الذى يمثله الناتج المتوسط) ، فان هذا المنحنى الأخير يتجه الى الارتفاع . وعندما يقع منحنى الناتج الحدى تحت منحنى الناتج المتوسط (أى يمثل مقدارا أقل من المقدار الذى يمثله الناتج المتوسط) ، فان هذا المنحنى الأخير يتجه نحو الانخفاض . وعندما يتقاطع منحنى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط فانه يقطعه فى نقطة تمثل أعلى حد وصل اليه الناتج المتوسط .

ويمكن ان نستنتج من الشكل ايضا أن مرحلة تزايد الناتج المتوسط تكون اكبر من مرحلة تزايد الناتج الحدى . ويرجع ذلك الى ان الناتج الحدى يبدأ فى التناقص أول مرة بكمية ضئيلة ، بحيث يظل رغم انخفاضه ، أعلى من الناتج المتوسط قبل الزيادة ، مما يؤدى الى ارتفاع الناتج المتوسط .

مراحل الغلة :

٢٥١ — يمكن لنا بالاستعانة بالشكل رقم ١٩ أن نميز بين ثلاثة مراحل متباينة تترتب على زيادة أحد عناصر الانتاج مع ثبات العناصر الأخرى .

مرحلة تزايد الغلة : Increasing Returns :

تتميز هذه المرحلة بتزايد فى كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط . ونحن نعلم أن تزايد الناتج الحدى يعنى أن هناك اضافات متزايدة فى الناتج الكلى ، مما تؤدى الى زيادته أيضا . وتتسم هذه المرحلة أيضا بأن معدل الزيادة فى الناتج الكلى يكون أعلى من معدل الزيادة فى العنصر المتغير (العمل) ، مما يترتب عليه اتجاه الناتج المتوسط الى الارتفاع أيضا .

ومن المفيد أن نشير أن المقصود بظاهرة تزايد الغلة ليس هو مجرد تزايد الناتج الكلى ، بل تزايد الناتج الحدى والناتج المتوسط . وتفسر ظاهرة الغلة المتزايدة بظاهرة تضافر القوى ، وما تنصرف اليه من الافادة من تقسيم العمل وتنظيمه (١) . ففى المرحلة الأولى من الانتاج ، قد تكون بعض عوامل الانتاج ، وهى تلك التى تفترض ثباتها ، غير مستغلة استغلالا كاملا ، وذلك لندرة العامل الآخر بالنسبة لها . وفى مثالنا فان الأرض التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة لا تستغل بعامل واحد استغلالا كاملا ، وعلى ذلك فان الزيادات المتتالية فى عدد العمال تؤدى

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب ، المرجع سالف الذكر ص ٥١٧ .

الى استغلال الأرض استغلالا كاملا ، وعلى ذلك فان الزيادات المتتالية فى عدد العمال تؤدى ولكن الى حد ، الى زيادة الناتج الكلى بكميات متزايدة .

ويلاحظ انه فى مرحلة تزايد الغلة تكون مرحلة التزايد فى الناتج المتوسط اطول من مرحلة التزايد فى الناتج الحدى للأسباب السالف ذكرها .

٢ ــ مرحلة ثبات الغلة Constant Returns :

تبدأ هذه المرحلة عند نقطة انتهاء مرحلة تزايد الغلة ، سواء بالنسبة للناتج الحدى أو بالنسبة للناتج المتوسط . والأرقام الواردة فى العمود رقم (٤) من الجدول السابق تبين لنا أن الناتج الحدى يثبت عند حده الأقصى (٦٢ أردبا) وذلك بعد اضافة العامل الرابع . والأرقام الواردة فى العمود رقم (٥) من الجدول السابق تبين لنا أن الناتج المتوسط يثبت عند حده الأقصى (٤١ أردبا) وذلك بعد اضافة العامل الخامس .

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن مرحلة ثبات الغلة تظهر أولا بالنسبة للناتج الحدى (عند العامل الرابع) ، بينما يظل الناتج المتوسط فى التزايد بعد اضافة العامل الرابع . والسبب فى هذا الفارق بينهما هو أن ظهورها بالنسبة للناتج الحدى هو ترجمة عن ثبات تزايد الناتج الكلى ، بينما أن ظهورها بالنسبة للناتج المتوسط يأتى نتيجة للتساوى بين معدل زيادة الناتج الكلى ومعدل زيادة عدد العمال ، وهذا لا يتحقق الا عند اضافة العامل الخامس .

٣ ــ مرحلة تناقص الغلة :

وتبدأ هذه المرحلة من نقطة انتهاء مرحلة ثبات الغلة ، سواء بالنسبة للناتج الحدى أو بالنسبة للناتج المتوسط . وتناقص الغلة بالنسبة

للناتج الحدى ليس الا تعبيرا مباشرا عن تناقص الاضافات الى الناتج الكلى . أما بالنسبة للناتج المتوسط فهو نتيجة تترتب على انخفاض معدل تزايد الناتج الكلى عن معدل عدد العمال . ولهذا السبب نلاحظ أن ظهور هذه المرحلة بالنسبة للناتج الحدى سبق ظهورها بالنسبة للناتج الحدى .

وتفسر مرحلة تناقص الغلة ، أى تناقص الاضافات الى الناتج الكلى نتيجة لتزايد العامل المتغير بكميات متساوية ، بظاهرة فنية ، وهى أنه حصل استغلال كامل للعنصر الانتاجى الذى افترضنا ثباته (الأرض) ، وأن العنصر المتغير (العمل) لايعتبر بديلا كاملا عن العامل الثابت ، والا لأمكن الانتاج بعامل واحد مما يمتنع فى الواقع (١) .

قانون الغلة المتناقصة Law of diminishing returns :

٢٥٢ ـ ينصب قانون تناقص الغلة على مرحلة معينة (المرحلة الثالثة) من مراحل الغلة التى ينطوى عليها قانون النسب المتغيرة . ويقضى مضمون هذا القانون أنه اذا زادت كمية أحد عناصر الانتاج بوحدات متساوية ، بينما ظلت كميات عناصر الانتاج الأخرى ثابتة ، فانه بعد حد معين سوف يأخذ الناتج الحدى والناتج المتوسط فى الانخفاض .

واذا كان القانون ينصب على الحالة التى يزيد فيها عنصر الانتاج بينما تظل عناصر الانتاج الأخرى ثابتة ، الا انه من المسلم به انه ينطبق أيضا فى حالات تغير جميع عناصر الانتاج ولكن بنسب متفاوتة . ولهذا ينطبق القانون فى الحالات التالية :

١ ـ زيادة عنصر واحد من عناصر الانتاج مع ثبات العناصر الأخرى .

٢ ـ زيادة جميع عناصر الانتاج مع ثبات عنصر واحد .

---

(١) انظر : د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .

٣ ــ زيادة جميع عناصر الانتاج ولكن تكون نسبة الزيادة فى عنصر او اكثر اكبر من نسبة الزيادة الحاصلة فى العناصر الاخرى .

ولكن بطبيعة الحال تمثل حالة الزيادة فى عنصر او اكثر من عناصر الانتاج الحالة الشائعة عند التكلم عن قانون تناقص الغلة .

ويشترط لانطباق هذا القانون الشروط التالية :

١ ــ أن تكون الاضافات فى العنصر أو العناصر الانتاجية المتغيرة متجانسة (كما ونوعا) ، فاذا كانت الاضافات من العنصر المتغير ليست متجانسة من ناحية الكم أو من ناحية النوع ، فقد لا يحدث قانون الغلة المتناقصة .

٢ ــ ثبات مستوى الفن الانتاجى ، اى اننا نفترض ان الطرق الفنية فى الانتاج التى كان يستعملها العامل الأول (راجع الجدول السابق) ، هى بعينها الطرق المستعملة عندما يزداد عدد العمال .

وقد سبق الاشارة الى أن ظاهرة تناقص الغلة يمكن أن ترد الى ان كل عنصر من عناصر الانتاج يعتبر بديلا ناقصا عن العنصر الآخر فى انتاج اى سلعة . فالعمل بديل ناقص عن الأرض ، ورأس المال بديل ناقص عن الاثنين . هذه الحقيقة هى التى تفسر تناقص الكفاءة الانتاجية لكل عنصر تزيد كميته بالنسبة لباقى العناصر . ولو كان اى عنصر يعتبر بديلا كاملا عن العنصر الآخر لما كان هناك تناقص فى لغلة ، وكان من المستطاع انتاج اية سلعة بعنصر واحد فقط .

اهمية قانون الغلة المتناقصة فى النظرية الاقتصادية التقليدية :

٢٥٣ ــ يعتبر ريكاردوا أول من صاغ قانون « النسب المتغير » ، ولكنه ركز على مرحلة تناقص الغلة (١) . واستخدام هذا القانون لتفسير

---

(١) يعتبر البعض ان الاقتصادى الفرنسى Turgot اول من اكتشف قانون النسب المتغيرة (١٧٦٧) حينما عرضه بمناسبة تفسير تناقص انتاج الاستغلالات الزراعية .

راجع : R. Barre «Economie politique» op. cit., p. 460.

ولكن من المتفق عليه ان دافيد ريكاردو هو اول من صاغ هذا القانون .

ارتفاع أسعار القمح فى انجلترا أثناء حربها مع نابليون (١٨٠٦) ، وما ترتب عليها من حصار شواطىء انجلترا ، واضطرارها لمواجهة حـاجة السكان المتزايدة من القمح الى زراعة أراضى بعيدة وأقل خصوبة . وكانت لا تعطى هذه الأراضى برغم كثافة استخدام عنصرى العمل ورأس المال عليها الا ناتجا متناقصا .

وقد لجأت المدرسة التقليدية الانجليزية الى ظاهرة الغلة المتناقصة فى أوائل القرن الماضى لتفسـير ظـاهرة الفقر فى المجتمع الانجليزى ، ولاسقاط المسئولية عن الرأسمالية الوليدة . وتعتبر نظرية روبرت مالتس التطبيق الهام لهذه النظرية التشاؤمية . فالفقر فى نظر المدرسة التقليدية يرجع الى ظاهرة طبيعية مزدوجة ، لا علاقة لها بمسـاوىء النظـام الرأسمالى خاصة فى بدايته (استغلال العمال استغلالا سيئا مما يترتب عليه بؤس حالتهم المعيشية) ، وهى أن قدرة الانسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على انتاج المواد الغذائية . فالنظرية التقليدية ترى أن تزايد السكان يؤدى الى رفع الطلب على المنتجات الزراعية ، وأن ذلك يؤدى الى زراعة أرض أقل خصوبة او اسوا موقعا ، تغل عند اسـتخدام كميات من العمل ورأس المـال مسـاوية لتلك التى استخدمت فى الأرض السابقة ، ناتجا أقل من غلة الارض الأكثر منها خصوبة . ونفس الظاهرة تحدث بالنسـبة لنفس قطعة الأرض التى كانت مزروعة من قبل ، فالزراعـة الكثيفة عليها باسـتخدام وحدات متزايدة من العمل وراس المـال يؤدى الى زيادة الناتج منها بكميـات متناقصة .

وتعتبر ظاهرة تناقص الغلة من المعطيات الأساسية التى قام عليها الفكر الاقتصادى التقليدى . فنظرية مالتس فى السكان تعتبر تطبيقا لها . وتعتبر نظرية ريكاردو فى الريع أيضا من التطبيقات المهمة لظاهرة بناقص الغلة . فزيادة السكان تؤدى الى اسـتغلال الأراضى الأقـل خصوبة ، وهى تتطلب مقدار من العمل (أى مقدار من النفقة) أكبر

مما تتطلبه الأرض الأكثر منها خصوبة . ولما كانت مزروعات جميع الأراضى ، على الرغم من تباين خصوبتها ، تباع بثمن واحد نتيجة لافتراض المنافسة الحرة ، وكان ثمن هذه المزروعات يتحدد ، فى نظرية ريكاردو بمقدار العمل المستخدم فى الأرض الأقل خصوبة ، كان معنى ذلك أن الأرض الأكثر خصوبة تحقق ريعا هو الفرق بين نفقة انتاجها ونفقة انتاج الأرض الأقل خصوبة .

واخيرا يمكن اعتبار فكرة حدود النمو ، السابق بيانها تطبيقا لفكرة تناقص الغلة ، اذ ان هناك بعض المتغيرات التى تفسر النمو تتزايد اسيا فى حين أن بعض المتغيرات الأخرى تتزايد خطيا ، مما سوف يترتب عليه بعد فترة ، تناقص امكانيات النمو للجنس ، ويلاحظ هنا ان عوامل النمو تزيد كلها ولكن بعض العوامل يزيد بنسبة أكبر (النمو الأسى) عن بعض العوامل الأخرى (النمو الخطى) .

نطاق انطباق قانون المتناقصة :

٢٥٤ - يرى ريكاردو والمدرسة التقليدية الانجليزية أن قانون الغلة المتناقصة لا ينطبق الا على الزراعة ، وان قانون الغلة المتزايدة ينطبق على الصناعة . الا انه من المتفق عليه أن قانون تناقص الغلة يعتبر قانونا عاما ينطبق على كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية أم صناعية . فهذا القانون ينطبق على الزراعة كما سبق وأن بينت النظرية التقليدية .

كذلك ينطبق القانون على الصناعات الاستخراجية ، حيث يزداد استغلال المناجم صعوبة كلما قاربت على النفاذ ، خاصة وان ثروة المنجم لا تتجدد كلما استخرج الانسان شيئا منها بعكس الأراضى الزراعية فخصوبتها تتجدد بفضل التسميد وغير ذلك من الوسائل . فعنصر الثبات واختلاف درجة تركيز الخام بين المناجم المختلفة للمعدن الواحد يسببان ظهور تناقص الغلة بالنسبة للصناعات الاستخراجية .

.. وينطبق القانون على صناعة النقــل ، اذ لابد حتى نزيد السرعة بمقدار الضعف ، بعد مدة معينة ، من زيادة الطــاقة المحركة بأكثر مــن الضعف ، ولذلك نلمح ارتفاع أسعار النقل فى وسائل النقل السريعة .

وينطبق القانون فى الصناعات التحويلية ، ويسرى هــذا القــول بالنسبة لمصنع معين بالذات ، أو بالنسبة لفرع معــين من فروع هــذه الصنــاعات .

فبالنسبة لمصنع معين ، يأتى وقت يبلغ فيه ناتج المصنع درجتــه القصوى بالنسبة لمــا يستخدم فيه من وحدات العمل وراس المال ، بحيث لو اضيفت وحدات جديدة فان هذا الناتج لا يزيد بنفس نسبة الزيادة فى عناصر الانتاج . ولذا نجد المنتج يفضل اذا اراد زيادة لنأتج ، انشاء مصنع جديد بدلا من التوسع فى المشروع القديم .

اما بالنسبة لفرع معين من فروع الصناعة ، كصناعة الحديد والصلب مثلا ، يمكن أيضا أن يعرف ظاهرة تناقص الغلة . فلو فرض وان انشئت فى هذا الفرع مصانع جديدة للحديد ، فقد يحــدث ان تتميز المصــانع القديمة عن المصانع الجديدة ببعض الميزات — كقربها من منجم حديد ، أو مصدر للطاقة .. الخ — ففى هذه الحــالة يبدأ قانون تناقص الغلة فى الظهور بالنسبة للمصانع الجديدة . وتلك الحالة شبيهة بحــالة زراعــة الأراضى المتفاوتة الخصوبة (١) .

ومن المفيد أن نشير أنه وان كان قانون تناقص الغلة يعتبر قانونا عاما ، الا أن مجال انطباقه وظهور مفعوله فى الزراعة اكبر واسرع منــه فى الصناعة . ويفسر ذلك بأن الزراعة تعتمد بصفة رئيسية على الأرض وهى محدودة وثابتة بوجه عام ، كما أنها متفــاوتة من حيث درجــة الخصوبة . وعلى العكس من ذلك نجد أن الصناعة تعتمــد على الموارد

---

(١) انظر : د . جابر عبد الرحمن ، د . سعيد النجار « مبادىء الاقتصاد » مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٣ ، ص ٨١ — ٨٣ .

الطبيعية (الارض) بدرجة اقل ، وتعتمد بدرجة اكثر على راس المـال والعمـل . اما عن راس المال فهو من صنع الانســان (عنصر مشتق) واما عن العمـل فالزيادة السكانية دائمـا موجبة ، ولذا فاننا نجـد مجال انطباق هذا القانون اقل فى الصـناعة . وهنـاك سبب آخر يفسر تأخير ظهور مرحلة تناقص الغلة فى الصناعة عنه فى الزراعة ، ويتحصـل هـذا السبب فى أن التحسينات التى ادخلت على الفن الانتـاجى فى مجـال الصـناعة كان ميدانها الرئيسى الصناعة ، وليست الزراعة ، وهـذا من شـأنه ان يؤخر ظهـور القـانون فى ميـدان الصـناعة عنه فى ميـدان الزراعة (١) .

قوانين الغلة وقوانين النفقة :

٢٥٥ — راينا من الدراسة السابقة أن الكميات المتسـاوية من عنصر الانتاج المتغير (عنصر العمل) تعطى فى مرحلة تزايد الغلة كميـات متزايدة من الانتاج العينى .

ولا تعدو كميـات العنصر المتغير (شأن كميـات عنـاصر الانتـاج الاخرى الثابتة) أن تشـكل نفقة الانتـاج . ومعنى ذلك أن الكميـات المتساوية من نفقة الانتاج تعطى كميات متزايدة من الانتاج العينى ، وهو ما يعنى بداهة انخفاض نصيب الوحدة من الانتـاج من النفقة مع تزايد الانتـاج (الحدى والمتوسط) .

كما انه فى مرحلة تناقص الغلة نجد أن الكميات المتساوية من عنصر الانتاج المتغير (العمل) تعطى كميـات متناقصـة من الانتـاج العينى .

---

(١) الا انه يجب ان نفرق فى هذا الخصوص بين المدة القصيرة وهى المدة التى لا تسمح بزيادة أنتاج الآلات او تحسين الفن الانتاجى ، المدة الطويلة وهى المدة التى تسمح بزيادة الالات أو تغيير الفن الانتاجى . ففى المدة القصيرة يعتمد المنتج فى زيادة الانتاج على زيادة كمية العمل ، مما يؤدى الى سرعة انطباق ظاهرة تناقص الغلة . أما فى المدة الطويلة ، فمن الممكن زيادة الالات او تغيير الفن الانتاجى مع زيادة العمال ، مما تفقد معه ظاهرة تناقص الغلة جزءا كبيرا من اهميتها .

انظر : د . رفعت المحجوب ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥٢٦ .

ولما كانت كميات العنصر المتغير (شأن كميات عناصر الانتاج الأخرى الثابتة) تشكل نفقة الانتاج ، فمعنى ذلك أن الكميات المتساوية من الانتاج تعطى كميات متناقصة من الإنتاج العيني ، وهو ما يؤدى الى ارتفاع نصيب الوحدة من الانتاج من النفقة مع تناقص الإنتاج (الحدى والمتوسط) .

ولبيان ذلك نفترض ثبات عنصر الأرض ذات المساحة المحدودة بعشرة أفدنة ، ونفترض تغير عنصر العمل . ومع هذا الفرض ، نعرف من دراستنا السابقة أن كلا من الناتج الحدى والناتج المتوسط يعرفان فى مرحلة أولى تزايدا ، ثم فى مرحلة ثانية قصيرة ثباتا ، ثم أخيرا فى مرحلة ثالثة تناقصا .

ولكن ماذا يحدث لكل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ؟

ولبيان ذلك ، نفترض أن العمال (العنصر المتغير) من درجة كفاءة واحدة ، وأنهم يتقاضون أجرا واحدا ، وليكن عشرين جنيها لكل منهم .

والأرقام الواردة فى الجدول التالى تبين لنا المراحل المختلفة التى يمر بها كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط ، وكذلك كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة .

اعتبرنا فى الجدول رقم ١١ أن النفقة تتكون من أجور العمال (ولكن تصدق نفس الظاهرة مع احتساب نفقة ثابتة لعنصر الأرض الثابت) . ويتضح من الجدول رقم ١١ أنه فى مرحلة تزايد كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط تكون كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة متناقضة . ونقصد بالنفقة الحدية تكلفة العامل الحدى ، والتى افترضنا ثباتها فى مثالنا بعشرين جنيها .

الجدول رقم ١١

عدد الأفدنة	عدد العمال	الكميات الكلية		الكميات الحدية		الكميات المتوسطة	
		الناتج الكلى اردبا	النفقة الكلية جنيها	الناتج الحدى اردبا	النفقة الحدية جنيها	الناتج المتوسط اردبا	النفقة المتوسطة
١٠	١	٢٠	٢٠	٢٠	١	٢٠	١
١٠	٢	٥٠	٤٠	٣٠ زيادة	٢/٣ زيادة	٢٥ زيادة	٤/٥ زيادة
١٠	٣	٩٠	٦٠	٤٠	١/٣	٣٠	٢/٣
١٠	٤	١٣٠	٨٠	٤٠ ثبات	١/٣ ثبات	٣٢ ١/٢	٨/١٣
١٠	٥	١٦٢,٥	١٠٠	٣٢ ١/٣	٨/١٣	٣٢ ١/٣ ثبات	٨/١٣ ثبات
١٠	٦	١٨٠	١٢٠	١٧ ١/٣	١ ١/٨	٣٠	٢/٣
١٠	٧	١٩٦	١٤٠	١٦ تناقص	١ ١/٤ تناقص	٢٨ تناقص	٥/٧ تناقص
١٠	٨	٢٠٨	١٦٠	١٢	١ ٢/٣	٢٦	١٠/١٣
١٠	٩	٢١٦	١٨٠	٨	٢ ١/٣	٢٤	٥/٦
١٠	١٠	٢٢٠	٢٠٠	٤	٥	٢٢	١٠/١١

وعلى سبيل المثـال النفقة الحدية عند استخدام العامل الثانى =

$\frac{\text{٢٠ جنيها}}{\text{٣٠ أردبا}}$ = ٢/٣ جنيها ... وهكذا . ونقصد بالنفقة المتوسطة

التكلفة للعامل $\frac{\text{النفقة الكلية}}{\text{عدد العمال}}$ مقسومة على الناتج المتوسط للعامـل

وفى مثالنا فان النفقة المتوسطة المتوسطة عند اضافة العامل الثانى =

$\frac{\text{٢٠ جنيها}}{\text{٢٥ أردبا}}$ = ٤/٥ جنيها ... وهكذا .

كذلك فانه فى مرحلة ثبات كل من الناتج الحدى والنـاتج المتوسط (ثبات الغلة) ، تعرف كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة مرحـلة الثبات (ثبات النفقة) وأخيرا فى مرحلة تناقص الغلة (تنـاقص كل من الناتج الحدى والناتج الحدى) نكون فى مرحلة تزايد النفقة (تزايد كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة) .

ونخلص من ذلك أن مراحل الغـلة الثـلاث ، تعطى ثلاث مراحـل للنفقة ولكن فى اتجاه عكسى . وهو مـا يعنى أنه فى مرحلة تزايد الغـلة نكون بصدد مرحلة تناقص النفقة ، وفى مرحلة ثبـات الغلة نعرف ثبـات النفقـة ، وأخيرا فى مرحلة تناقص الغـلة ، نكون بصـدد مرحلة تزايد النفقـة .

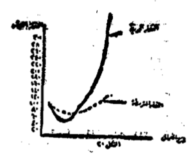
العلاقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة :

٢٥٦ — بمطالعة الارقام الواردة فى الجدول السابق الخاصة بكل من تطور النفقة الحدية والنفقة العكسية نستطيع ان نلاحظ ما يلى :

أ — فى مرحلة تزايد الغلة (تزايد الناتج) تعرف كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة مرحلة التناقص (تناقص النفقة) ولكن معـدل التناقص الذى تعرفه النفقة الحدية تكون اكبر من معدل التناقص الذى تعرفه النفقة المتوسطة .

٢ ـ فى مرحلة تناقص الغلة (تناقص الناتج) تعرف كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة مرحلة التزايد (تزايد النفقة) ، ولكن معدل التزايد فى الناتج الحدى يكون اكبر من معدل التزايد فى الناتج المتوسط .

٣ ـ حينما تتساوى كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، فان هذه المساواة تحصل حينما تصل النفقة المتوسطة الى اقل حد تصل اليه ويمكن بيان العلاقة القائمة بين كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط بالرسم البيانى التالى :



الشكل رقم ٢٠

ويتضح من الشكل السابق انه حينما يكون منحنى النفقة الحدية فى تناقص فانه يكون تحت منحنى النفقة المتوسطة وهذا تعبير على أن معدل تناقص النفقة الحدية اكبر من معدل تناقص النفقة المتوسطة كذلك فان منحنى النفقة الحدية يبدأ فى الارتفاع قبل منحنى النفقة المتوسطة ، وفى حالة الارتفاع فان المنحنى الاول يكون فوق المنحنى الثانى ، وفى ذلك تعبير عن ان النفقة الحدية تتزايد بمعدل اكبر من معدل تزايد النفقة المتوسطة .

واخيرا يتقاطع منحنى النفقة الحدية مع منحنى النفقة المتوسطة فى نقطة تمثل أدنى حـد وصل اليـه الناتج المتوسط فى الانخفاض .

والعلاقات السابقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة تجـد تفسيرا لهـا للاسباب التى تفسر العلاقات بين الناتج الحـدى والناتج المتوسط والتى لا داعى لاعادة ذكرها .

الفصل الثانى

المشروعات الاقتصادية

تعريف المشروع :

٢٥٧ — لا يكفى لاشباع الحاجات أن تتوافر العناصر اللازمة للانتاج من موارد طبيعية وعمل ورأس مال ، اذ لابد من التأليف بين هذه العناصر ، وفقا لما رأينا ، بحيث نحصل من هذه العناصر على السلع والخدمات التى تحقق رغبات الناس .

وتتولى المشروعات الاقتصادية القيام بهذه المهمة . فالمشروع Firme اذن هو كل وحدة مستقلة تتجمع فيها العناصر البشرية والمادية بقصد الانتاج . ويختلف المشروع عما يسمى « بالمنشأة » Establishement اذ أن المنشأة تقوم بالاستغلال الاقتصادى ولكنها لا تتمتع بالاستقلال فالمحل التجارى الكبير الذى ينشىء فروعا فى المدن والأحياء المختلفة يعتبر مع جميع فروعه مشروعا ، بينما تعتبر فروعه منشآت . وبمعنى آخر فان المشروع يكون له مصدر مستقل لاصدار القرارات المتعلقة بالانتاج ، أما المنشأة فليس لها هذا المصدر المستقل لاصدار القرارات .

تعريف المنظم :

٢٥٨ — ويقوم على أمر هذه المشروعات منظمون Enterpreneurs ويقصد بالمنظم الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى يتحمل مخاطر المشروع فيعود عليه بالربح فى حالة نجاحه ، ويتحمل الخسارة فى حالة فشله .

وعلى هذا الأساس يختلف المنظم عن كل من المقرض والعامل : فالمقرض يمد المشروع بما يحتاج اليه من نقود ، ويجب أن يرد اليه ما دفع مضافا اليه الفائدة سواء كسب المشروع أم خسر . كما أن العامل يتقاضى اجرا نظير عمله بصرف النظر عن نتيجة المشروع .

ويؤدى المنظم فى غالب الأحيان وظيفتين : وظيفة فنية ، ووظيفة اقتصادية . فهو الذى ينشىء المشروع ويرسم سياسته العاملة . كما انه يقوم بملاءمة الانتاج للاستهلاك (عن طريق دراسة أحوال السوق) .

على انه لا يوجد ما يمنع من أن يعهد المنظم بهذه الوظائف الى غيره من ذوى الكفاءات الفنية . ففى شركات المساهمة مثلا ، لا يقوم المساهمون بالأعمال المذكورة بل يعهدون بها الى بعض المديرين ، ومع ذلك يعتبرون هم المنظمون للمشروع نظرا لأنهم هم الذين يتحملون مخاطره .

والذى نود أن نلفت النظر اليه هو ضرورة توافر قدر من راس المال النقدى عند المنظم حتى يبدأ فى اقامة المشروع . وليس صحيحا ما يقال من الاكتفاء بتوافر القدرة لدى المنظم فى ادارة المشروع فنيا وتجاريا ، حتى لو لم يكن لديه راس مال نقدى ، فبدونه لا يستطيع المنظم ، ولو كان موهوبا من الناحيتين الفنية والتجارية ، الحصول على اى عنصر من عناصر الانتاج . واذا قيل بأن فى مقدوره الاقتراض من الجهاز المصرفى ، فيرد على ذلك بأن فى العالم الراسمالى لا تعطى القروض الا لمن كانت ذمته مليئة حتى يتوافر الضمان المطلوب ، والانسان بدون راس مال لا يستطيع عملا الاقتراض .

وفى هذا الفصل نتناول ، ولكن فى ايجاز التعريف بأنواع المشروعات ، وباتجاهات المشروعات من توطن وتركز وتكتل .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا فى هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : أنواع المشروعات .

المبحث الثانى : اتجاهات المشروعات .

المبحث الأول

أنواع المشروعات

٢٥٩ — تنقسم المشروعات الى ثلاثة أنواع رئيسية :

أ — **المشروعات الخاصة** : وهى المشروعات التى تقوم على الملكية الفردية والتى تهدف أساسا للربح . ومن هذه المشروعات ما يتملكه شخص بمفرده ، وتسمى بالمشروعات الخاصة الفردية ، ومنها ما يكون مملوكا لعدة أشخاص مجتمعين ، وتسمى بالمشروعات الخاصة الجماعية كالشركات .

ب — **المشروعات التعاونية** : وهى مؤسسات يغلب عليها الصفة الاجتماعية على الرغم من قيامها بالنشاط الانتاجى . وهى تهدف الى تحسين حال أعضائها ليس فقط من الوجهة المادية بل من الوجهة المعنوية أيضا . وبذا فهى تختلف عن المشروعات الفردية فى أنها لا تهدف أساسا للربح وانما لتحقيق أغراض اجتماعية وهى تحسين أحوال أعضائها . ولذا فهى غالبا ما تتخذ شعارا لها يتلخص فى « الفرد للجماعة والجماعة للفرد » . وهذه المشروعات التعاونية وان كانت تدخل فى تنافس مع المشروعات الخاصة وتهدف للقضاء عليها مما يقربها من الاتجاه الاشتراكى ، الا أنها تختلف عن ذلك الأخير فى أنها تحترم الملكية الفردية وتعمل على نشرها .

ج — **المشروعات العامة** : وهى المشروعات التى تملكها أو تشرف عليها احدى الهيئات العامة كالدولة أو البلديات . وقد انتشر هذا النوع من المشروعات العامة على اثر التوسع فى الأخذ بالنظم الاشتراكية وما استتبع ذلك من الأخذ بسياسة التأميمات . وتهدف هذه المشروعات الى تحقيق أغراض متعددة تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادى ، ومرحلة النمو التى يمر بها الاقتصاد : ففى البلاد الاشتراكية فهى تكون الوحدات الأساسية للتنظيم الاقتصادى فى هذه المجتمعات ، وعن طريقها تهيمن الدولة على ادارة الاقتصاد القومى بأكمله . أما فى البلاد

الرأسمالية ، التى توسعت فى الأخذ بهذا النوع من المشروعات الخاصة على أثر حركة التأميمات التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ، فهى تكون أحد الأدوات الرئيسية فى التدخل فى الحياة الاقتصادية بغرض ضمان الاستقرار الاقتصادى (معالجة التقلبات الاقتصادية) وضمان نمو مطرد فى الناتج القومى . أما فى البلاد النامية فقد لجأت الى هذا النوع من المشروعات من أجل الاسراع فى حركة التنمية وتغيير البنيان الاقتصادى ، خاصة البنيان الانتاجى ، من بنيان يغلب عليه الطابع الزراعى الى بنيان يغلب عليه الطابع الصناعى .

اولا : المشروعات الخاصة

٢٦٠ — تقوم المشروعات الخاصة على الملكية الخاصة وتهدف أساسا الى تحقيق المصلحة الخاصة ، وهى تتمثل فى تحقيق الأرباح . وبذا تختلف هذه المشروعات عن كل من المشروعات التعاونية والمشروعات العامة . فالمشروعات التعاونية تهدف الى تحقيق اهداف اجتماعية للأعضاء المشتركين فى المشروع التعاونى ، وتتمثل فى تحسين أوضاعهم الاقتصادية عن طريق تخليصهم من سيطرة الوسطاء (سواء بصفتهم مستهلكون أم منتجون أم عمال) . والأصل أنها لا تسعى الى تحقيق اقصى قدر من الأرباح كالمشروعات الخاصة . والمشروعات العامة تقوم على الملكية العامة وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة .

والمشروعات الخاصة هى أساس الاقتصاد الرأسمالى . ولما كانت هذه المشروعات الخاصة لا تهدف الا تحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة فى تحقيق اقصى قدر من الأرباح ، فانها تلجأ ، فى غالب الأحيان ، لتحديد انتاجها نوعا وكما بما يضمن لها تحقيق اهدافها . وفى سبيل ذلك فهى تلجأ الى التكتل والتركز وغيرها من الظواهر التى تضمن عن طريقها السيطرة على السوق . وينجم عن ذلك اتجاه هذه المشروعات الى القيام باستثمارات قد لا تكون الأكثر اهمية بالنسبة للاقتصاد القومى ، كما انه ليس هناك ما يضمن قيام هذه المشروعات باستغلال جميع الموارد

البشرية والمادية المعطلة . واخيرا فان هذه المشروعات كثيرا ما تلجأ فى سبيل تحقيق هدفها الأسمى (اكبر قدر من الربح) الى تخفيض اجور العمال واستغلال الأفراد (المستهلكين) برفع اثمان منتجاتها .

وقد ترتبت على المساوىء السابقة ظهور ازمات اقتصادية كثيرة فى البلاد الراسمالية ، اشهرها الكساد العالمى الكبير الذى بدأ سنة ١٩٢٩ ، وهى ، فى غالب الأحيان ، ازمات افراط انتاج . وبالاضافة الى ذلك اتسعت الهوة بين الفئات الاجتماعية التى تملك وتلك التى لا تملك . ويفسر ذلك بأن طبيعة النمو فى النظم الراسمالية يتميز ، من الناحية الاجتماعية ، بعدم التوازن ، فالزيادة الحاصلة فى الناتج القومى جزءها الاكبر للفئات المالكة (اصحاب الاراضى ، أصحاب رؤوس الأموال ، أصحاب المشروعات) والجزء القليل يذهب للفئات التى لا تملك (الطبقة العاملة) . واخيرا يتميز النمو فى البلاد الراسمالية من الناحية الاقتصادية بعدم التوازن ، فالمناطق المختلفة لا تستفيد من توطن المشروعات بنفس الدرجة ، ونجم عن ذلك ظهور مناطق اكثر تقدما ، ومناطق اقل تقدما (فى فرنسا وايطاليا واسبانيا) والى حد ما فى المانيا نجد المناطق الشمالية اكثر تقدما من المناطق الجنوبية) .

وللأسباب السابقة تدخلت غالبية الدول فى البلاد الراسمالية ، عن طريق اتباع سياسة التاميمات ، الى انشاء المشروعات العامة وذلك لضمان قدر من توجيه الحياة الاقتصادية التى تقوم على نظام السوق . وعلى وجه الخصوص هدفت الدول من وراء هذه المشروعات العامة معالجة التقلبات الاقتصادية ، وضمان نمو مطرد فى الناتج القومى ، واعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات محدودة الدخل . وتأخذ المشروعات الخاصة احد شكلين : المشروع الفردى ، والشركات .

المشروع الفردى :

٢٦١ ـ المشروع الفردى يقوم به شخص واحد برأس ماله الخاص

او براس مال مقترض او بهما معا ويكون مسئولا عن التزامات المشروع بكل ثروته .

ومن مزايا هذا المشروع أن المنظم فيه يعطيه كل اهتمامه ونشاطه ، كما يتحفز دائما الى الابتكار والتحسين فى وسائل الانتاج لأنه صاحب المصلحة الأولى فى نجاحه ، فضلا عن انه حر ومستقل فيما يتخذه من قرارات .

ومع ذلك يعيب المشروع الفردى أن نطاقه محدود بقوة الفرد الذى يسيره ، وأن حياته ترتبط بحياة مالكه ، وقد تعترض هذه الحياة عقبات كثيرة تبعا للحالة الصحية لمالكه ، وغالبا ما تنتهى هذه الحياة بوفاة المالك .

وبالرغم من هذه العيوب فقد ظلت غالبية المشروعات الخاصة تأخذ هذا الشكل حتى منتصف القرن التاسع عشر .

الشركات :

٢٦٢ ـ احدثت الثورة الصناعية تطورا هاما فى أشكال المشروعات فمن ناحية ، بالنظر لمخاطر المشروع الفردى ، والسالف ذكرها ، قوى الاتجاه نحو التركز . ومن ناحية ثانية ، فان تحقيق تركز المشروعات يتطلب رؤوس اموال ضخمة لشراء الآلات الكبيرة وللحصول على المواد الأولية بكميات هائلة ، لذا وجد من الضرورى أن تحل الجماعات محل الأفراد فى القيام بالمشروعات . وهذه المشروعات الجماعية تأخذ شكل الشركات التى تتميز بشخصيتها المعنوية ويمكن تقسيم الشركات التى اوجدها الفن القانونى الى نوعين :

(ا) شركات أشخاص وتقوم على أساس مراعاة الاعتبار الشخصى بين الشركاء ، فقد يقبل الشريك أن يتعاون مع شركاء آخرين بالذات لتوافر صفات خاصة فيهم ولا تتوافر فى غيرهم فى نظره ، فينشىء معهم

شركة وشركات الأشخاص قد تكون شركة تضامن ، أو شركة توصية بسيطة ، أو شركة توصية بالأسهم .

(ب) شركات أموال وتتميز بأن شخصية الشريك فيها ليست محل اعتبار ، فهى تقوم على الاعتبار المالى وحده . وشركات الأموال قد تكون شركة توصية بالأسهم أو شركة مساهمة .

ولا شك أن أهم أنواع أشكال المشروعات الجماعية هى شركات المساهمة التي اعتبرها بعض المفكرين اختراعا في مجال العلوم الاجتماعية لا يقل أهمية عن الاختراعات الأخرى فى مجال العلوم الطبيعية . وبالفعل سمح شكل هذه الشركات بتطوير النظم الراسمالية على النمو الذى نعرفه اليوم .

الشركات المساهمة :

٢٦٣ — يرجع ظهور الشركات المساهمة الى القرن الخامس عشر ، حيث تكونت فى ايطاليا للقيام بالأعمال المصرفية ، وقد اتسع نطاق هذه المشروعات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث تكونت فى هولندا وانجلترا وفرنسا شركات الاستعمار (شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية). ولكنها أخذت فى الانتشار بصفة خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حيث زاد الحجم الأمثل لكثير من المشروعات فزادت الحاجة للآلات والى المواد الأولية ، وبعبارة أخرى زادت الحاجة الى رؤوس الأموال . وقد وجدت المشروعات فى الشركات المساهمة ضالتها المنشودة للحصول على ما تريده من رؤوس أموال . فالشركات المساهمة تتميز عن سائر المشروعات الخاصة الأخرى من ناحية تجميعها لرؤوس الأموال بسهولة ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

١ — ان الأسهم التى تصدرها هذه الشركات قليلة القيمة بحيث يستطيع كافة المدخرين الاكتتاب فيها ، ومن ثم فهى تحقق نوعا من تعبئة المدخرات القومية .

٢ ـ أن مسئولية المساهم محدودة بقدر ما اكتتب به من أسهم ، وبالتالى فهى لا تتضمن عنصر المخاطرة للمالكين .

٣ ـ ان المساهم يستطيع ، اذا كان فى حاجة الى نقود ، التصرف فيما يملكه من أسهم أو فى أى وقت من الأوقات وبسهولة . وقد استتبع انتشار الشركات المساهمة انتشار أسواق الأوراق المالية ، وعن طريقها يتم التداول فى الاسهم .

وفى النهاية نشير الى أن الشركات المساهمة تتميز على ما عداها من المشروعات الخاصة بطول عمرها ، فموت الشريك أو افلاسه أو تنازله عن أسهمه ... الخ ، لا يؤثر فى كيانها وتبقى قائمة .

وبالرغم من المزايا السابقة للشركات المساهمة الا انه ظهرت لها فى العمل عدة عيوب نوجزها فى الآتى :

١ ـ بالرغم من مزاياها فى تجميع المدخرات الفردية خاصة المدخرات الصغيرة ، الا أنها قد تمثل خطرا فى نفس الوقت على هذه المدخرات . ويحدث ذلك فى حالة عدم قيام هذه الشركات على الدراسة الاقتصادية السليمة ، أو قد يلجأ القائمون عليها الى الحيلة والتلاعب لابتزاز المال من صغار المدخرات (تكوين شركات وهمية ، توزيع أرباح صورية ، أو المضاربة على أسعار الأسهم ... الخ) وعادة ما يتدخل المشرع فى كافة الدول لحماية صغار المدخرين ضد هذا النوع من المخاطر .

٢ ـ قد يكون أهم مضار هذه الشركات هو ما ظهر ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى فى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ، من ميلها الى التركز والتكتل وبالتالى اقامة الاحتكارات ، وهو ما يستتبع عادة ارتفاع الأثمان واستغلال المستهلكين . ولذا لجأت غالبية الدول الى اصدار تشريعات تمنع قيام الاحتكارات .

٣ ـ فى الشركات المساهمة يقوم عدد محدود جدا بأعمال الادارة ، ومع كثرة المساهمين فانهم لا يستطيعون مراقبة هؤلاء الأشخاص القائمين

بالادارة (مجلس ادارة الشركة) ، مما يستتبع قيام هؤلاء بسوء استعمال السلطة . وكثيرا ما يقوم اعضاء مجالس الادارة بتقديم مصالحهم الشخصية على مصالح المساهمين ، وهذا ما يمثل ضررا ليس بالنسبة لهم فقط ، ولكن بالنسبة للاقتصاد القومى كله .

٤ ــ فى الشركات المساهمة تكاد تكون الصلة بين القائمين بالادارة والعمال معدومة وذلك على عكس المشروعات الفردية وشركات الاشخاص ، وهذا مما يضعف روح التضامن فى العملية الانتاجية ، مما يستتبع ضعف الحوافز الشخصية لدى العاملين ، مما يضر فى نهاية الأمر بمصالح الشركة .

ثانيا : المشروعات التعاونية

٢٦٤ ــ سبق لنا الاشارة انه من بين مساوىء النظام الرأسمالى، خاصة فى مرحلة نشأته الأولى سوء استغلال الطبقة العاملة ، مما تترتب عليه بؤس الطبقة العاملة . ونتيجة لهذا الوضع اخذ المفكرون فى القرن التاسع عشر يبحثون عن حلول لرفع مستوى الطبقة العاملة ولتخليصها من الاستغلال . وقد وجد كثير من المفكرين ، وخاصة روبرت أوين ، الحل الملائم فى النظام التعاونى . ويتحقق النظام التعاونى فى اقامة مشروعات تعرف « بالجمعيات التعاونية » . وقد بدأت الحركة التعاونية فى انجلترا فى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما أقام اتباع « روبرت أوين » أول جمعية تعاونية استهلاكية سنة ١٨٤٤ ببلدة «روتشديل» .

ويمكن لنا أن نستنتج ، مما سبق ، أن المشروعات التعاونية قامت كرد فعل لمساوىء النظام الراسمالى ، اى لمساوىء المشروعات الخاصة. ولكنها تتفق مع المشروعات الخاصة فى عدم الغائها للملكية الفردية ، وتختلف عنها فى تقديم طريقة جديدة لاستغلال هذه الملكية الخاصة .

ويمكن تعريف الجمعيات التعاونية بأنها تلك التى يقوم فيها اعضاؤها بعمل مشترك لتحقيق بعض المنافع وتوزيعها عليهم بطريقة اكثر عدالة من تلك التى تتبعها المشروعات الخاصة .

ولهذه الجمعيات انواع عديدة تختلف باختلاف الاغراض التى ترمى اليها والظروف التى خلقت فيها ويمكن اجمال هذه الانواع (١) فيما يلى :

١ — جمعيات الانتاج التعاونية وهى منتشرة فى فرنسا .

٢ — جمعيات الاستهلاك التعاونية وهى منتشرة فى انجلترا .

٣ — الجمعيات التعاونية المساعدة وتشمل جمعيات التعاون الزراعية (وهى منتشرة فى الدانمارك) وجمعيات ارباب الحرف الصناعية والتجارية وصغار المنظمين التعاونية .

المبادىء العامة التى تخضع لها المشروعات التعاونية :

٣٦٥ — على الرغم من تعدد أنواع الجمعيات التعاونية وتباينها ، الا أنه من الممكن أن نجد بمبادىء عامة تخضع لها وتميزها عن غيرها من

---

(١) تتميز جمعيات الانتاج التعاونية بأنها تشكل بمعرفة العمال برأس مال خاص يقدمونه مما ادخروه أو أفترضوه ، ويزاولون بانفسهم ، ويتحملون مخاطره ، فيحصلون على الربح الذى كان يستولى عليه رب العمل كما يتحملون الخسارة .

أما جمعيات الاستهلاك التعاونية فيقوم بتأليفها المستهلكون للحصول على السلع اللازمة للاستهلاك عن طريق شرائها جملة أو عن طريق صنعها ثم بيعها للاعضاء أو للغير ، وتوزيع الربح الناتج على الاعضاء فى شكل عائد بنسبة مشتريات كل عضو . وهى بذلك تهدف من وراء ذلك للتحرر من الوسيط وتوفير الارباح التى كانت تعود عليه .

أما الجمعيات التعاونية المساعدة فيقوم بتأليفها أشخاص آخرون غير العمال والمستهلكون ، كأرباب الحرف وأصحاب الاستغلالات الصغيرة ، وذلك تحقيقا لبعض المنافع الفنية (كشراء الآلات واستخدامها بالنسبة لصغار الزراع) .

راجع فى كافة أنواع المشروعات التعاونية :

د . جابر عبدالرحمن ، د. سعيد النجار « مبادىء الاقتصاد » مرجع مشار اليه ، ص ١٨٧ — ٢٠٩ .

وكذلك :

د. محمد حلمى مراد « أصول الاقتصاد » مرجع مشار اليه ، ص ٢٨١ — ٢٩٠ .

المشروعات الخاصة والمشروعات العامة . هذه المبادىء يطلق عليها « المبادىء التعاونية » وتتلخص فى الآتى :

١ - **باب العضوية المفتوح** : وهو ما يعنى حرية اى شخص فى الدخول فى عضوية الجمعية أو الخروج منها . ويكفى لكى يقبل الشخص عضوا فى الجمعية أن يدفع قيمة سهم واحد فى الجمعية لكى يقبل فى عضويتها . ولذا غالبا ما تنص التشريعات التعاونية على عدم جواز تعليق الاشتراك فى الجمعية التعاونية على شراء عدد من الاسهم . ويكفى لخروج الشخص من الجمعية أن يحول ماله من أسهم من شخص الى شخص آخر (بالبيع أو بالتنازل) أو باسترداد قيمتها من الجمعية وفقا لاحكام القانون ونظام كل جمعية . ويترتب على هذا المبدأ أن راس مال الجمعية يكون قابلا للتغير دائما .

٢ - **المساواة فى حق الادارة** : يتساوى جميع اعضاء الجمعية التعاونية فىالحقوق الخاصة بادارة الجمعية . فلكل عضو صوت واحد فى الجمعية العمومية مهما كان عدد الاسهم التى يمتلكها . وبذا فان الجمعيات التعاونية تحقق ديموقراطية الادارة .

٣ - **الفائدة المحدودة على رأس المال** : لا توزع الجمعيات التعاونية الارباح على المساهمين بنسبة رأس مالهم كما هو الحال فى شركاتالمساهمة، وانما تعطى راس المال فائدة محدودة لايجوز أن تزيد عن نسبة معينة (حددها التشريع المصرى بنسبة ٦ ٪ من القيمة الاسمية للسهم) .

٤ - **توزيع الارباح بنسبة جهود الاعضاء** : عندما تحقق الجمعية التعاونية أرباحا ، فانه يتم توزيعها على المساهمين فيها بنسبة تعاملهم معها ، اى بصفته عائدا على المعاملات . وهذا العائد الذى توزعه الجمعية التعاونية على اعضائها ، يمثل ربح الوسيط ، اذ انها تحل محل الوسطاء وتوفر لأعضائها الذين يتعاملن معها أرباح الوسطاء ، اى انها تعيد اليهم ارباح الوسطاء .

ثالثا : المشروعات العامة (١)

تعريف المشروعات العامة :

٢٦٦ — سبق لنا الاشارة الى انه يقصد بالمشروعات العامة تلك التى تملكها أو تشرف عليها احدى الهيئات العامة كالدولة أو البلديات . والمشروعات العامة تهدف كقاعدة عامة الى تحقيق المصلحة العامة ، وعلى ذلك فهى لا تهدف أساسا الى تحقيق أكبر ربح ممكن ، فكثيرا ما تكتفى بتغطية نفقات الانتاج ، بل وقد تبيع منتجاتها بأثمان تقل عن نفقة الانتاج. وقد انتشر هذا النوع من المشروعات على أثر التوسع فى الأخذ بالنظم الاشتراكية ، وما استتبع ذلك من الأخذ بسياسة التأميمات .

وتكون المشروعات العامة الوحدات الانتاجية الاساسية والمشكلة للتكوين الاقتصادى فى المجتمعات الاشتراكية ، وعن طريقها تهيمن الدولة على ادارة الاقتصاد القومى بأكمله . وقد تكونت المشروعات العامة فى البلاد الراسمالية ، والتى توسعت فى الأخذ بهذا النوع عن المشروعات خاصة على اثر حركة التأميمات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بغرض ضمان الاستقرار الاقتصادى ، وضمان نمو مضطرد فى الناتج القومى (٢) . أما

---

(١) راجع :

R. Barrere «Economic Politique», op. cit , pp. 419-435.

A. Garrigou Lagrange «L'Etat producteur, les enterpries publiques et semi-publiques» in «Traité d'Economic politique», op. cit., pp. 685-711.

J. Johansen «Public Economics», Amsterdam, 1971, pp. 1-9.

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول ، ص ٥٦٤ — ٥٧٥ .

د. حلمى مراد « أصول الاقتصاد » الجزء الاول ، ص ٢٨٨ — ٢٠٥ .

د. جابر جاد ، د. سعيد النجار « مبادىء الاقتصاد » ٢١ — ٢٣٨ .

(٢) هناك اعتبارات أخرى تجعل من الالتجاء الى أسلوب المشروع العام مفضلا ،فى نطاق الاقتصاديات الراسمالية ، واهم هذه الاعتبارات ما يلى :

١ — **بعض الاعتبارات المالية** : نقد تجد الدولة أنه من الافضل لها ماليا ان تلجأ الى أسلوب المشروع العام (الانتاج العام) والحصول بالتالى على أرباح المشروعات مباشرة ، بدلا من ترك النشاط للمشروعات الخاصة ، وفرض ضرائب على ما يحققونه من أرباح . وتعتبر « الاحتكارات المالية » أهم تطبيقات لهذه الفكرة . —

فى البلاد النامية ، فقد لجأت الى هذا النوع من المشروعات من أجل الاسراع فى حركة التنمية وتغيير البنيان الاقتصادى ، خاصة البنيان الانتاجى ، من بنيان يغلب عليه الطابع الزراعى الى بنيان يغلب عليه الطابع الصناعى.

وتتميز المشروعات العامة عن غيرها من المشروعات الخاصةوالمشروعات التعاونية من حيث الغرض من الاستغلال ، ومن حيث طريقة الحصول على العناصر اللازمة للانتاج .

١ ـ الغرض من الاستغلال :

بينما تهدف المشروعات الرأسمالية الحصول على أكبر ربح نقدى، كما تهدف المشروعات التعاونية خدمة أعضائها ، فان المشروعات العامة تهدف الى تحقيق المصلحة العامة ، اى اشباع الحاجات الجماعية،ويترتب على اشباعها تحقق منفعة جماعية يدخل فى تحديدها اعتبارات سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية . ويترتب على ذلك أن الحكم على نجاح هذه المشروعات العامة يكون من خلال تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية

---

٢ ـ **بعض الاعتبارات الاقتصادية :** فمن المعروف أن النشاط الخاص لا يقدم الا على المشروعات المربحة طبقا لمعايير الربح . ويؤدى به ذلك الى عدم اقامة كثير من المشروعات بالرغم من ارتفاع عائدها الاجتماعى ، نظرا لانها لا تعطى له الربح الكافى . ومن قبيل ذلك مشروعات الخدمات الاقتصادية الاساسية (المواصلات ، النقل ، الكهرباء ... الخ) ، وكذلك معظم مشروعات الصناعات الثقيلة فى المراحل الاولى للتنمية . ومثل هذه المشروعات تتطلب استثمارات ضخمة وتحيط أرباحها مخاطر كثيرة ، ويتطلب الحصول على ربح فيها انتظار مدة طويلة فى أغلب الاحوال ، مما يجعل النشاط الخاص يتردد فى الاقدام عليها . ومن ثم يصبح من الضرورى نظرا للاهمية الاجتماعية لهذه المشروعات أن تقوم الدولة بها .

٣ ـ يتوقف نجاح المشروعات التى تقدم بعض السلع والخدمات الاساسية للجماعة ، بسبب ما تتطلبه من استثمارات ضخمة ، على احتكارها للسوق . وما قبيل ذلك مشروعات النقل بالسكك الحديدية ، ومشروعات الغاز والكهرباء ، والنقل ، والمياه ... الخ . وقد يخشى أن يؤدى ترك هذه المشروعات الاحتكارية للنشاط الخاص الى الحد من الانتاج ، ورفع اثمان منتجاتها بما يتعارض مع مصلحة الجماعة والاقتصاد القومى . وقد تجد الدولة نفسها مضطرة لتولى هذه المشروعات بنفسها ضمانا لحسن استخدام الموارد ، ولاستمرار الخدمة العامة بالقدر الكافى ، ولتوزيع المنتجات بأثمان منخفضة تجعلها فى متناول أكبر عدد ممكن من المواطنين نظرا لاهميتها الخاصة .

انظر فى تفصيل هذه الاسباب مؤلفنا

« محاضرات فى المالية العامة » مشار اليه ، الباب الاول من القسم الثانى .

والسياسية التى أدت الى انشاء هذه المشروعات العامة ، وذلك على العكس من المشروعات الخاصة فالحكم على نجاحها يكون أساسا من خلال معدل الربح الذى تحققه هذه المشروعات .

ب — كيفية الحصول على عناصر الانتاج :

يمكن للمشروع العام أن يحصل على العناصر اللازمة للانتاج بالطرق التى تلجأ اليها المشروعات الخاصة ، أو بطرق مغايرة بحيث لا يضطر الى الالتجاء الى السوق .

فيما يتعلق براس المال ، يمكن للمشروع العام أن يلجأ الى السوق باصدار سندات أو بالاقتراض من البنوك الخاصة ، كما يمكنه الالتجاء الى الدولة طالبا منحه اعانة مالية تغطى عن طريق مصادر الايرادات العامة فى الميزانية (١) (الضرائب ، القروض ، الاصدار النقدى .. الخ) .

---

(١) يتم أساسا انشاء المشروعات العامة فى مصر من المبالغ المخصصة للتمويل الذاتى والتى فى حوزة المؤسسة أو الهيئة العامة التى يتبعها المشروع المراد انشائه ، فاذا لم تكف هذه المبالغ ، وغالبا ما لا تكفى ، فانه يتم تمويل الاستثمارات اللازمة للانشاء عن طريق قروض تقدمها الميزانية العامة للمؤسسة العامة او الهيئة العامة التى يتبعها المشروع ، وتحمل هذه القروض فائدة سنوية مقدارها ٤٪ . ونتيجة فانه يمكن القول بأن تمويل رؤوس الاموال اللازمة لانشاء المشروعات العامة فى مصر يتم عن طريق مصادر الايرادات العامة وعلى أساس من القروض التى تحمل فائدة سنوية .

ومن المفيد أن نشير أن هذا المسلك ، يختلف عن ذلك الذى تتبعه البلاد الاشتراكية ، خاصة الاتحاد السوفيتى ، فيتم انشاء المشروعات العامة عن طريق أموال تقدمها الميزانية العامة على أساس من المنتج . والسبب فى هذا الفارق ، هو أن المشروعات العامة فى البلاد الاشتراكية تلتزم بتحويل الجزء الاكبر من أرباحها الى الميزانية العامة ، بينما تخضع المشروعات العامة المصرية لنظام مالى مخالف .

ويرد على هذا المبدأ استثناء فيما يتعلق بتمويل استثمارات الجمعيات التعاونية الزراعية (الجولخوز) حيث يتم التمويل عن طريق مصادرها الخاصة ، فاذا لم تكف قدمت لها الميزانية العامة المبالغ اللازمة على أساس من القروض التى يجب ردها . ويفسر هذا الاستقلال الذاتى ، وذلك على عكس بقية المشروعات العامة فانها تخضع لنظام الملكية العامة ، اى الملكية المباشرة للدولة .

انظر : مقالنا

«Les rapports financiers entre les entreprises publiques et le budget de l'Etat», Bulletin du centre de Documentation D'Etudes juridiques, Economiques et sociales», no. 2, 1973, pp. 37-b8.

E. Verre «L'entreprise en Union Soviétique» Sirey, Paris, 1965. pp. 126-127.

كما قد تعطيه الدولة الحق فى جباية بعض الرسوم من المنتفعين بالمشروع أو غيرهم من الأفراد .

وفيما يتعلق بالحصول على العناصر الطبيعية اللازمة ، يستطيع المشروع العام أيضا ان يشتريها من السوق ، أو أن يستولى عليها جبرا للمنفعة العامة ويتطلب الامر صدور قرار بنزع الملكية وذلك وفقا للقواعد القانونية التى تنظم هذا الأمر .

كما يمكن بالنسبة لعنصر العمل ، أن يتعاقد المشروع العام مع العمال مقابل أجر يتحدد وفقا لقوى السوق ، أو تكلف الدولة من تشاء بالعمل فى المشروعات العامة ، أو تعهد بالعمل الى المجندين كما يحدث فى المصانع الحربيـة .

انواع المشروعات العامة :

٢٦٧ — يمكن أن نقسم المشروعات العامة من حيث ملكيتها وادارتها الى ثلاثة أنواع وهى :

١ — المشروعات المختلطة .

٢ — المشروعات العامة المباشرة وهى ما تعرف « بالريجى »

٣ — المشروعات العامة المستقلة .

أولا : المشروعات المختلطة :

يقصد بهذا النوع تلك المشروعات التى تشترك فيها السلطة العـامة مع الأفراد فى القيام بالانتاج . وأهم شكل من اشكال المشروعات المختلطة هو شركات الاقتصاد المختلط . ويتكون هذا النوع من المشروعات على هيئة شركة اسهم تشترك السلطة العامة مع الأفراد فى تكوين راس مالها وفى تكوين مجلس ادارتها . وتعرف مصر هذا النوع من المشروعات العـامة ،

ومثالها شركة الحديد والصلب المصرية وشركة كيما .. الخ (١) .

وتتميز شركات الاقتصاد المختلط ببنيانها المالى الذى يقوم على اشتراك رؤوس الأموال العامة والخاصة فيها . ويترتب على هذا البنيان المالى نظام ادارى يتفق معه ، اذ أن المشاركة المالية تقتضى مشاركة ادارية. وعادة ما تكون المشاركة فى الادارة بنفس نسبة المشاركة فى راس المال . فاذا أرادت السلطة العامة أن تسيطر على الشركة عليها أن تحصل على اغلبية الاسهم .

وتتميز ادارة شركات الاقتصاد المختلط بعده مميزات نجملها فيما يلى :

١ — يتعاون ممثلو السلطة العامة وممثلو المساهمين الأفراد فى ادارة هذه المشروعات ، مع ملاحظة أن ممثلى السلطة العامة يكون لهم فى الغالب السيطرة فى مجلس الادارة .

٢ — تخضع هذه الشركات للقانون التجارى ، ولا تطبق قواعد القانون العام فى علاقاتها مع موظفيها ولا مع عملائها .

٣ — تطبق هذه الشركات ، من الناحية المالية ، قواعد أكثر بساطة من قواعد الميزانية والمحاسبة العامة .

ثانيا : المشروعات العامة المباشرة :

تقوم الدولة فى هذا النوع من المشروعات بتقديم رأس المال وحدها ، وتتحمل مخاطره ، وتتولى ادارته بواسطة ممثلين لها ، ويعتبر المشروع فى هذه الحالة امتدادا للسلطة العامة التى تملكه ، ولا يتمتع لذلك بشخصية

---

(١) جاء فى تقديرات الميزانية عن السنة المالية ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ، أن نصيب المساهمين الافراد فى أرباح المشروعات العامة المصرية بلغت ١٠ مليون جنيه من مجموع قدره ٨٤ر٣ مليون جنيه . واذا أخذنا هذا التوزيع كمؤشر على الاهمية النسبية للصالح الخاص فى المشروعات العامة المصرية ، يمكن القول أن هذا الصالح يبلغ تقريبا ١٢ر٤٪ من مجموع أسهم هذه المشروعات .

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٦٢ ، عدد رقم ٣ ، ص ١١٨ — ١١٩ .

قانونية مستقلة . ولذا فلن ايراداته ونفقاته تندمج فى ميزانية السلطة العامة القائمة به .

ويؤخذ على المشروعات العامة المباشرة عدة مآخذ نجملها فى الآتى :

ا ـ ان اختلاط ميزانية هذا النوع من المشروعات بميزانية السلطة العامة التى تتولاه يؤدى الى صعوبة تقدير حالة المشروع المالية ، اى الى صعوبة تقدير الخسائر والارباح ، مما يفوت على الادارة امكان الحكم عليه ، وبالتالى امكان مراقبته .

ب ـ يمنع خضوع هذا النوع من المشروعات للقواعد والاجراءات الادارية من ان يدار بروح تجارية ، وخاصة ان هذه الاجراءات تؤدى الى البطء فى اصدار القرارات وفى تنفيذها .

جـ ـ قد يخضع هذا النوع من المشروعات الى الأهواء السياسية ، مما يزيد نفقة الانتاج ، اذ قد تلجأ الحكومة الى رفع أجور العمال أو الى التوسع فى توظيفهم لأسباب سياسية .

الا انه يمكن معالجة هذه المساوىء عن طريق منح المشروعاتالمباشرة استقلالا اداريا وماليا ، مما يسهل من معرفة مركزه المالى ، ومما يبعده عن الاجراءات الادارية البسيطة وعن التيارات لسياسية .

ثالثا : المشروعات العامة المستقلة :

ويقصد بهذا النوع من المشروعات تلك التى تتكون من راس مال عام ، تكون لها الشخصية المستقلة عن شخصية السلطة العامة المالكة لها ، وتكون ذات طابع اقتصادى . وعادة ما يخضع هذا النوع من المشروعات لنظام قانونى يختلف عن هذا الذى تخضع له المشروعات العامة المباشرة . فهى عادة تخضع بصفة اساسية لاحكام القانون الخاص . وعادة ما يكون لهذه المشروعات ميزانية ملحقة بالميزانية العامة أو ميزانية مستقلة .

وفى الغالب ما يتم انشاء هذه المشروعات عن طريق التأميم ، كما

حدث في مصر ، وقد تقدم السلطة ابتداء بانشاء هذه المشروعات عن طريق استثماراتها العامة .

القطاع العام فى مصر :

٢٦٨ - ترجع نشأة القطاع العام فى مصر ، وبالتالى المشروعات العامة الى اجراءات تمصير المشروعات الانجليزية والفرنسية فى أواخر سنة ١٩٥٦ ، اذ تم فى هذا لتاريخ تمصير ٥٥ مشروعا انجليزيا وفرنسيا يباشرون نشاطا انتاجيا فى كافة القطاعات الاقتصادية . وقد تلت اجراءات التمصير اجراءات التأميم التى تمت فى يوليو سنة ١٩٦١ وشملت تأميما كاملا لـ ٧٥ شركة تشتمل بوجه خاص على كافة البنوك وشركات التأمين . كما شملت تأميما جزئيا لـ ٨٣ شركة حيث امتلكت الدولة اكثر من ٥٠٪ من أسهما . وفى سنة ١٩٦٣ صدر قانون بتحديد ملكية الفرد فى أسهم الشركات بمقدار لايتعدى ١٠،٠٠٠ جنيه ، والباقى تملكته الدولة نظير تعويض يدفع بسندات على الخزانة . وقد ترتب على هذا الاجراء تأميم المصالح الفردية فى ١٤٥ شركة .

ونتيجة يمكن القول بأن نشأة القطاع ابعام فى مصر قد نمت بناء على اجراءات التمصير والتأميم المشار اليها . الا أنه ابتداء من سنة ١٩٥٧ ، وخاصة أثناء الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ ، وهى فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، ثم انشاء العديد من المشروعات العامة عن طريق الاستثمارات العامة .

ويضم القطاع العام فى الوقت الحاضر كل مشروعات الخدمات الأساسية (السكك الحديدية ، النقل العام ، المياه ، الكهرباء ، البريد ، المواصلات السلكية واللاسلكية ... الخ وشركات البنوك والتأمين والجزء الأكبر من القطاع الصناعى والتجارى ... الخ) (١) .

---

(١) يقدر عدد المشروعات العامة التى تتبع القطاع العام المصرى فى سنة ١٩٧٠/١٩٦٩ =

هذا وتخضع المشروعات العامة المصرية لنظام قانونى ومالى واداري يختلف عن النظام الذى تخضع له المصالح الادارية الحكومية (١) .

ويقوم القطاع العام فى الوقت الحالى بانتاج ما يقرب من نصف مجموع الناتج القومى . ويقوم باستثمارات عامة بمبلغ حوالى ٩٠٪ من مجمـوع الاستثمارات القومية (١) .

المبحث الثـانى

اتجاهات المشروعــات

٢٦٩ ــ تسيطر على المشروعات اتجاهات متعددة ، فهى تتجه نحو التخصص واهمها اتقان العمل ، والاقتصاد فى النفقات اذ كلما ازدادت التركز ونحو اقامة علاقات مع غيرها . وتهدف كل هذه الاتجاهات الـى تدعيم مركز المشروعات . وقد أدت هذه الاتجاهات بصفة عامة الى تقـدم المشروعات ، والى تخفيض نفقة الانتاج .

=

بـ ٣٨٣ مشروعا توزع على القطاعات التالية :

القطاعات الاقتصادية	عدد المشروعات العامة
الزراعة والرى	٢٥
التشييد	٦٠
التجارة والمال	٩١
النقل والمواصلات	٤٧
الصناعة والكهرباء	١٦٠
المجمــوع	٣٨٣

المصدر : تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ ، والمنشور فى الاهرام الاقتصادى عدد ٤١٧ ، يناير ١٩٧٣ ، ص ١٣ .

(١) أنظر فى تطور الاهمية النسبية للقطاع العام فى مصر ، مقالنا .

د. عاطف صدقى « مبادىء المالية العامة » الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ٢٢١ ــ ٢٣٩ .

«Les rapports financiers entre le budget et les entreprises publiques», Bulletin du Centre de Documentation D'Etudes Juridiques, Economiques et sociale», no. 2, 1973, Le Caire, pp. 37 48.

=

وسوف ندرس بايجاز هــذه الاتجاهــات التى تتعلق بالتخصص ، والتوطن ، والتركز ، والتكتل .

اولا : التخصص

٢٧٠ — تميل المشروعات الحديثة الى التخصص ، وهذا التخصص اما أن يكون فى انتاج سلعة معينة كصناعة الاحذية مثلا او صناعة النسيج. واما أن يكون التخصص فى بعض العمليات التى يتألف منها انتاج ســـلعة واحدة . ففى صناعة النسيج مثلا نجد ان هناك مشروعات تتخصص فى الحلج ، واخرى تتخصص فى الغزل ، واخرى تتخصص فى النسيج ورابعة تتخصص فى الصباغة ... الخ .

وتتجه المشروعات هذا الاتجاه حتى تحقق كافة المزايا المترتبة عــلى التخصص وأهمها اتقان العمل ، والاقتصاد فى النفقات او كلما ازدادتدرجة التخصص سهل على المنظم الاهتداء الى افضل الآلات والى أمهر العمال والى أفضل طرق الانتاج . وتعرف هذه الفوائد بالوفورات الداخلية Internal Economies للمشروع لأنها تعود الى ذات التنظيم الداخلى للمشروع (١) .

وحتى يصبح التخفيض ممكنا لابد من اتساع السوق حتى تستطيع أن تستوعب الكميات الضخمة من الانتاج التى يؤدى اليها التخصص .

ثانيـــا : التوطــن

٢٧١ — يقصد بالتوطن أن تتجه عدة مشروعات خاصة بصناعة معينة الى التجمع فى منطقة واحدة ، مثال ذلك توطن صناعة السكر فى مصر فى الوجه القبلى ، توطن صناعة الغزل والنسيج فى الوجه البحرى ، وتوطــن صناعة الاسمنت فى منطقة حلوان وطره ... الخ .

---

(١) تتلخص مزايا الوفورات الداخلية فى وفورات ناتجة عن اطالة مرحلة تزايد الغلة التى يمر بها المشروع ، وفى وفورات فنية ، وفى وفورات تجارية ، واخيرا فى وفورات مالية . وسوف ندرس بعد قليل هذه الانواع الاربعة من الوفورات عند التكلم عن مزايا الانتاج الكبير .

ومن أهم العوامل التى تدعو الى توطن الصناعات الآتى :

أ ـ القرب من مصادر المادة الاولية ، اذ ان هذا القرب يؤدى الى الاقتصاد فى نفقات نقلها .

ب ـ سهولة الحصول على القوى المحركة ، وقد كانت الصناعات تتجمع فى الماضى حيث توجد مناجم الفحم ، وعندما اكتشفت الكهرباء اصبحت تتجمع بجوار مساقط المياه التى تتولد منها .

جـ ـ توافر الأيدى العاملة الرخيصة ، فقد يرجع توطن بعض المشروعات فى منطقة معينة الى ازدحام السكان فيها وانخفاض مستوى الأجور بها .

د ـ الظروف الجوية ، اذ تحتاج بعض الصناعات الى مناخ معين ، ومثال ذلك صناعة الغزل والنسيج التى تستلزم درجة معينة من الرطوبة .

هـ ـ سهولة النقل ، اذ تتوطن بعض الصناعات على شواطىء الأنهار او فى الموانى حيث يسهل نقل منتجاتها .

و ـ القرب من الأسواق ، اذ تميل المشروعات فى بعض الأحيان الى التجمع بالقرب من أسواق تصريف المنتجات ، خاصة اذا كان نقل المادة الأولية من مصادرها ايسر من نقل المادة المصنوعة الى الأسواق لبيعها .

ويلاحظ انه قد تتوافر عوامل كثيرة للتوطن فى جهات متعددة كأن توجد المادة الأولية فى جهة والقوى المحركة فى جهة ثانية ، والأسواق فى جهة ثالثة . وفى هذه الحالة يتم التوطن فى الجهة التى تحقق انخفاضا اكبر فى نفقة الانتاج وذلك بعد اجراء المفاضلة بين كافة عناصر التكلفة . على أنه يصعب فى بعض الأحيان ان تعلل توطن صناعة ما فى مكان معين دون غيره . فقد يرجع انشاء هذه الصناعة فى تلك الجهة الى فكرة فردية ثم لا يلبث النجاح التى يصادفها ان يؤدى الى انتشارها فى هذه المنطقة خاصة

بعد أن تكثر الأيدى العاملة المتخصصة فى هذا المكان . ونضيف الى الاعتبار السابق أن المشروعات قد تتوطن فى اقليم ما الى اعتبارات سياسية ، غالبا ما تترجم بتشجيع الحكومات للمشروعات كتخفيض الضرائب ومنح الاعانات ... الخ .

مزايا التوطن :

٢٧٢ — للتوطن مزايا عديدة يمكن ان نجملها فى الآتى :

١ — يؤدى توطن صناعة ما فى منطقة معينة الى ان تصبح أسراها فى متناول عدد كبير من السكان حتى من صغار السن ، وهو ما يؤدى الى اتقان هذه الصناعة وتقدمها .

٢ — يؤدى توطن صناعة ما فى منطقة معينة الى وفرة العمال المهرة فى هذه المنطقة ، وهو ما يعنى قيام سوق واسعة للمهارات ويجذب بالتالى أصحاب الأعمال لاقامة مشروعاتهم فى هذه المنطقة .

٣ — يؤدى التوطن الى اتساع السوق ، اذ انه يؤدى الى تجمع عدد كبير من العمال فى اقليم واحد ، ولأن كل صناعة تشكل طلبا على انتاج المشروعات الأخرى .

٤ — يؤدى التوطن الى اقامة كثير من الخدمات الحكومية والمالية والتجارية ، وبالتالى يؤدى الى تنمية المنطقة من وجوه عديدة

٥ — يؤدى توطن المشروعات فى منطقة واحدة الى انخفاض نفقة النقل اذا كان بعضها يعتمد فى الانتاج على منتجات البعض الآخر .

والمزايا السابقة الناجمة عن توطن الصناعة ، أى عن تركز عدد من المشروعات المتشابهة فى منطقة معينة ، تؤدى الى انخفاض نفقة الانتاج وتعرف هذه الفوائد بظاهرة الوفورات الخارجية External Economies

ثالثا : التركز والتكتل (١)

٢٧٣ — يقصد بالتركز اتجاه عوامل الانتاج نحو التجمع فى مشروع واحد أو فى مشروعات قليلة ، بدلا من تشتتها فى مشروعات كثيرة بحيث تزداد حصة المشروعات الكبيرة من الناتج الكلى بالنسبة الى حصة المشروعات الصغيرة منه .

ويتم التركز بطرق خاصة نجملها فيما يلى :

(ا) اتساع نطاق المشروع : فقد ينشأ المشروع صغيرا ولكنه لا يلبث أن ينمو نموا مضطردا فيزداد راس ماله ويكثر عدد عماله ، وتزداد نسبة انتاجه فى مجموع الناتج الكلى للسلعة التى ينتجها .

(ب) الاندماج : وقد يتم التركز عن طريق اندماج مشروعين أو أكثر فى مشروع واحد ، أو عن طريق انحلال المشروعات الموجودة جميعا ثم خلقها خلقا جديدا فى شكل مشروع جديد بحيث يتم اندماج قانونى كامل يتناول كافة العناصر الفنية والمالية والتجارية للمشروع ويعتبر الترست Trust(٢) خير مثال لذلك .

---

(١) يقصد بالتكتل الاتفاقات التى تعقد بين المنتجين بقصد تحقيق التركيز فى الانتاج . ولهم صور لهذه الاتفاقات الترست والكارتل .

(٢) يقصد بالترست اندماج المشروعات التى كانت مستقلة بحيث تفقد استقلالها التجارى والمالى والفنى وتكون مشروعا واحدا .

وقد نشأ الترست فى بادىء الامر فى الولايات المتحدة حيث أخذ من نظام انجلو سكسونى قديم قوامه أن يقوم شخص يسمى بالامين بادارة بعض الاموال لمصلحة شخص آخر يسمى المستفيد . واستنادا لهذا النظام يقوم المساهمون فى المشروعات المراد ادماجها بايداع اسهمهم لدى نقابة مالية ويحصلون فى مقابل الايداع على ايصالات تعطى كلا منهم حقا فى الربح دون الادارة ، وتحل النقابة محلهم فى التصويت فى الجمعيات العمومية للشركات المندمجة . وقد طبقت هذه الطريقة فى ترست البترول الذى انشأه روكفلر سنة ١٨٧٢ . فلما صدر قانون شرمان سنة ١٨٩٢ الذى نص على عدم الاندماج بهذه الطريقة التى تتنافى مع حرية الصناعة والتجارة ، لجأت المشروعات الى طريقة أخرى ، فالشركات المراد ادماجها حلت ثم ادمجت فى شركة أخرى .

وقد انتشر نظام الترست أيضا فى اليابان

انظر فى تطور نظام الترست فى الولايات المتحدة واليابان

J. Lajugie «La concentration» dans «Traité d'Economie politique» op. cit., pp. 608-610.

(جـ) اشتراك المصالح : وذلك بأن ترتبط بعض المشروعات فيما بينها بموجب اتفاق خاص . وخير مثال على ذلك الكارتل (١) .

(د) المساهمة المالية : وذلك بأن يعمد مشروع كبير الى شراء معظم أسهم بعض المشروعات الأخرى التى تظل محتفظة باستقلالها ولكنها تخضع للمشروع المشترى من الناحية الفعلية .

اتجاهات التركز :

٢٧٤ ـ تتجه المشروعات عند تحقيقها والتكتل اتجاهات خاصة فغالبا ما يرافق هذا التركز ظاهرة التكامل ويقصد بالتكامل Intergration الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا .

والتكامل على نوعين : تكامل رأسى أو عمودى ، وتكامل أفقى .

١ ـ **التكامل الرأسى** Vertical intergration ويقصد به الجمع تحت ادارة واحدة بين عمليات اقتصادية متكاملة ، بحيث يعتبر ناتج الوحدة منها مادة أولية للأخرى . مثال ذلك شركة الغزل والنسيج التى تتولى القيام بزراعة القطن ، ثم حلجه ، ثم غزله ثم نسجه . فحركة التكامل فى هذه الحالة حركة رأسية أى تمتد الى أعلى والى أسفل .

والتكامل الرأسى يمتد الى أعلى اذا ما قام المنظم بعمليات سابقة على العملية التى يقوم بها (نحو المادة الأولية) والتى يلجأ بشأنها الى

---

(١) يقصد بالكارتل اتفاق يعقد بين عدة مشروعات تنتمى لفرع معين من فروع الانتاج بقصد الحد من المنافسة بينها مع احتفاظ كل منها باستقلاله القانونى فيما عدا ما ورد فى هذا الاتفاق . وقد نشأ الكارتل فى المانيا حوالى سنة ١٩٦٠ نتيجة للمنافسة الحادة بين المنتجين ، ثم امتد الى البلاد الاخرى خاصة فرنسا وايطاليا والنمسا . ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الكارتل تبعا للغرض من الاتفاقيات المعقودة بين المشروعات المختلفة : فهناك كارتل يهدف الى تحديد الثمن ، وثانيا يهدف الى تحديد الانتاج ، وثالثا يهدف الى توزيع الاسواق ... الخ .

راجع فى تفصيل ذلك :

د. جابر جاد عبدالرحمن ، د. سعيد النجار « مبادىء الاقتصاد » ص ١٣١ ـ ١٣٩ .

منظمين آخرين ، كمصنع الحديد الذى يقـوم باستغلال منـاجم الفحم والحديد بدلا من شراء خام الحديد أو الفحم من احدى شركات المناجم .

والتكامل الراسى يمتد الى اسفل اذ ما قام المنظم بعمليات انتاجية لاحقة للعملية الانتاجية التى يقوم بها (نحو المستهلك) ، كأن يعمد الى اتمام صنع سلعة كان يبيعها نصف مصنوعة الى منتج آخر .

ويؤدى التكامل الراسى بنوعيه الى انقاص نفقة الانتاج ، اذ أن التكامل يتضمن مزايا الانتاج لكبير .

٢ ــ **التكامل الأفقى** : ويقصد به اضافة منتجات جديدة من نفس المواد الأولية التى يستخدمها المشروع فى انتاج سلعة معينة . مثـال ذلك ان يقوم مصنع ينتج سيارات بصناعة دراجات أو ماكينات للخياطة .

ويهدف التكامل الأفقى الى تغطية الخسارة التى قد تقع اذا كسدت سلعة معينة من الربح الذى يعود عليه من انتاجه للسلع الأخرى .

ومن المفيد أن نشير الى انه أيا كانت الصورة والاتجاه الذى يأخذه التركز والتكتل ، فانه من المسلم به ان هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية التى تعرفها البلاد لمتقدمة . ويفسر انتشـار هذه الظاهرة بالمزايا العديدة التى تنجم عن الانتاج الكبير .

مزايا الانتـاج لـكبير :

٢٧٥ ــ تتمثل مزايا المشروعات الكبيرة فيما يعرف بالوفـورات الداخلية لتقابل الوفورات الخارجية الناتجة عن مزايا التوطن . وتنقسم الوفورات الداخلية الى وفورات ناتجة عن الغلة المتزايدة ، ووفورات فنية ، ووفورات تجارية ، ووفورات مالية . وسوف نتعرف بايجاز على كل من هذه الأنواع من الوفورات فيما يلى :

اولا : الوفورات الناتجة عن تزايد الغلة : سبق أن عرفنـا ان زيادة عوامل الانتـاج بنسب مختلفة ، او زيادة بعض عوامل الانتـاج مع ثبـات

عامل منها على الاقل (قانون النسب المتغيرة) يؤدى ، ذلك بعد فترة ، الى تناقص الزيادات فى الناتج الكلى حتى تصبح صفرا ، وحينئذ يثبت الناتج الكلى . وهذا هو قانون الغلة المتناقصة . ومع هذا الوضع يصبح لازما اذا أراد المشروع أن يزيد الناتج الكلى بكميات غير متناقصة ، يجب عليه أن يزيد منــه جميع عناصر الانتــاج الكلى ، اى ان يزيد من حجم المشروع ، وبعبارة أخرى فان زيادة حجم المشروع تطيل الى أكبر فترة ممكنة ، مرحلة تزايد الغلة والتى تؤدى كما عرفنا إلى تناقص نفقة الانتاج .

ثانيا : الوفورات الفنية : وتتمثل فى الافادة من الفن الانتاجى المتقدم، اذ يستطيع الانتاج الكبير الأخذ بتقسيم العمل ،وبالتنظيم العلمى للعمل على نطاق واسع ، وان يحصل على احدث الآلات ، وان يستخدمها بصفة مستمرة . وبالاضافة الى ذلك فان المشروع الكبير يمكنه نظرا لضخامة رؤوس أمواله ان يخصص مبالغ كبيرة للابحاث العلمية للوصــول الى مخترعات علمية وتطبيقها فى مجال انتاجه (التقدم التكنولوجى) .

ثالثا — الوفورات التجارية : تتمثل هذه الوفورات فى عدة أنواع أهمها ما يلى :

(أ) يستطيع المشروع الكبير أن يحصل على عوامل الانتاج بأثمان منخفضة ، اذ انه يشترى منها كميات ضخمة ، فينتفع بثمن الجملة ، وقد يتمتع بمركز محتكر الشراء فتكون له فرصة ثمن منخفض .

(ب) يستطيع المشروع الكبير أن يبيع بكميات ضخمة من المنتجات مما تسمح بخفض نفقات البيع والاعلان . ويضاف الى ذلك أن المشروع الكبير قد يصل الى درجة يتمتع فيها بمركز يسمح له بأن يؤثر فى السوق وبأن يفرض ثمنا مرتفعا كما فى حالة الاحتكار .

(ج) يستطيع المشروع الكبير أن ينتج لاســواق عــدة . ويؤدى تنوع أسواق الشراء وأسواق البيع الى تقليل مخاطره .

رابعا — الوفورات المالية : يؤدى كبر حجم المشروع الى زيادة ثقة الجمهور فيه ، وعلى ذلك يكون من السهل عليه ان يجد مقرضين وان

يفترض بفائدة منخفضة . وقد تبذل الحكومة العون للمشروعات الكبيرة لما تحتله من مركز ضخم فى الاقتصاد القومى ، ذلك أن ضعف مركزها يؤثر فى الحالة الاقتصادية للبلد . واخيرا تستطيع المشروعات الكبيرة أن تخفض نفقة الانتاج ، وبالتالى أن تخفض أثمان البيع مما يستفيد منه المستهلكين .

وبالرغم من مزايا الانتاج الكبير ، الا انه من المفيد أن نشير الى ان بعض انواع النشاط الاقتصادى مثل صناعة الأثاث والصناعات الجلدية وتجاره التجزئة .. الخ ، لا يتفق مع المشروع الكبير . فبالنسبة لصناعة الأثاث والصناعات الجلدية فان الطلب عليها يتوقف ، الى حد كبير ، على التفاوت فى الأذواق ، وأن العمال فيها يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال ، مما لا يسهل جمعهم فى عدد محدود من المشروعات الكبيرة . وأما عن تجارة التجزئة فانها لابد أن تكون قريبة من المستهلكين ، وهو موزعون فى مناطق مختلفة ، وعلى ذلك فان التركز فى التجارة يقتضى مصاريف انتقال كبيرة تفوت مميزات الانتاج الكبير (١) .

---

(١) راجع فى مزايا التركز وامكانية تحقيق التركز فى مختلف الانشطة الاقتصـــادية وما يترتب عليه من تحقيق مزايا الانتاج الكبير

J. Lajugie «La concentration» article cité, pp. 610-623.

R. Barrere, op. cit., p. 364-375.

د . رفعت المحجوب ، ص ٥٨٨ — ٥٩٠ .

القسم الثالث

نظرية الثمن والتوزيع

نظرية الثمن

اهمية نظرية الثمن فى الفكر الاقتصادى

٢٧٦ ــ احتلت نظرية الثمن فى الفكر الاقتصـادى التقليدى مكانا بارزا ، حتى يمكن القول بأن هذه النظرية قد شكلت المحور الأسـاسى للنظرية التقليدية ، وحتى أن كثيرا من الاقتصاديين التقليديين عرف علم الاقتصاد بأنه « علم الاثمان » . ولذا انشغلت النظرية التقليدية بصفة أساسية بالبحث عن القوى التى تحكم قيمة السلعة ، وتلك التى تحكم قيمة عناصر الانتاج المختلفة وهى الأجر والربح والفائدة والريع ، وبالتالى لم تعدو دراسة نظرية التوزيع الا تطبيقا لنظرية الثمن .

ويمكن أن يفسر اهتمام المدرسة التقليدية بنظرية القيمة باعتقادهم فى تلقائية توازن الحياة الاقتصادية والذى يتحقق عن طريق قوى السوق ، خاصة عن طريق تغيرات أثمان السـلع وتنقلات عناصر الانتاج بين فروع الاقتصاد المختلفة .

الا أنه مع تطور الفكر الاقتصادى وبروز مشكلات أخرى فى المقدمة ، مثل مشكلة معالجة التقلبات الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة والتى افترضت النظرية التقليدية بوجود عوامل تضمن معالجتها تلقائيا (تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الانتاج) ، ومشكلة اضطراد النمو فى النظام الرأسمالى (مشكلة الرفاهة الاقتصادية) ومشـكلة التخلف والتنمية الاقتصـادية والاجتماعية والتى تهم أكثر من ثلثى سكان العالم ، لم يعد من المبرر اعطاء نظرية الثمن تلك الأهمية التى خلعتها عليها المدرسة التقليدية ، وأن نعرف بالتالى علم الاقتصاد بأنه « علم الأثمان » .

---

(١) راجع :

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى « القيمة والاثمان » ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٥ .

د . فوزى منصور « محاضرات فى نظرية اثمان » ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٦٠٨ .

ومع ذلك ، فما زالت نظرية الثمن تشكل جزءا له أهميته الكبيرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية . وترجع هذه الأهمية ، فى نظرنا للعلاقة الوثيقة القائمة بين الأثمان وتخصيص الموارد .

العلاقة بين الأثمان وتخصص الموارد :

٢٧٧ - توجد علاقة بين تخصص الموارد وبين ظهور اثمان أو قيم لهذه الموارد . فتخصيص الموارد او توزيعها على الاستخدامات المختلفة ، وهو ما يعنى اجراء اختيارات بين هذه الاستخدامات ، يتضمن فى نفس الوقت اعطاء قيم نسبية لهذه الاختيارات . فهو يعنى أننا نعطى لكل مورد قيمة معينة ، وأن استخدامه فى وجه معين دون وجه آخر ، يفترض انه يحصل فى هذا الوجه من وجوه الاستعمال على قيمة مناسبة تبرر هذا الاختيار . وهكذا فان كل تخصيص للموارد يفترض وجود اثمان أو قيمة تحدد اختيار الاستخدامات الممكنة . وعلى العكس فاذا فرضت قيم واثمان (كما هو الحال فى نظام التخطيط الشامل) ، وتركت الوحدات الاقتصادية لاستخدام هذه الموارد والسلع بما يحقق أفضل الأوضاع لها ، فان ذلك سيؤدى بالضرورة الى تخصيص محدد للموارد . فالأثمان التى تتحدد لمختلف السلع والموارد تحدد فى نفس الوقت مدى الأربحية فى الفروع المختلفة للانتاج . فاذا كان معدل الربح واحدا فى جميع فروع الانتاج ، فان تخصيص الموارد القائم سيظل مستمرا . ولكن اذا كان هناك اختلاف ، بحيث يحقق فرعا أو نشاطا معدلا اعلى من الربح بالنسبة للفروع أو الأنشطة الأخرى ، فان ذلك يعطى حافزا للمنتجين وعناصر الانتاج الى الانتقال من الفروع ذات معدل الربح المنخفض الى الفروع ذات معدل الربح المرتفع ، وهذا الانتقال من شأنه أن يؤثر فى الاثمان السائدة ، فيزيد عرض السلع فى الفروع التى تنتقل اليها الموارد ، ويقل عرضها فى الفروع التى تنتقل منها . ويترتب على ذلك انخفاض الأثتمان فى الأولى وزيادتها فى الثانية ، مما يساعد على التقريب من معدلات الأرباح . ويستمر الانتقال والتغير فى الأثتمان الى ان تتحقق المساواة ، أو تتقارب ، بين معدلات الأرباح . وهكذا نجد

أن تغيرات الأئتمان ، وما يرتبط بها من تغيرات فى معدلات الأرباح من ناحية ، والقدرة على انتقال الموارد بين الفروع المختلفة نتيجة لاختلاف الاثمان والأرباح من ناحية خرى ، كل ذلك يؤدى الى تخصيص الموارد عن طريق الأثمان (١) .

العوامل المحددة للاثمان :

٢٧٨ — تتدخل عوامل كبيرة فى تحديد الأثمان . وقد درج الاقتصاديون على تجميع كل مجموعة من العوامل ، خاصة اذا كانت مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، بحيث يمكن دراستها استقلالا . وقد درجوا على جمع عدة عوامل تؤثر فى الأثمان تحت اسم « الطلب » ، وعلى جمع عدة عوامل أخرى ، مستقلة عن الأولى وتؤثر فى الأثمان ، تحت اسم « العرض » وهاتان المجموعتان مستقلتان عن بعضهما تقريبا . فالحاجات ، وهى تؤثر فى الأثمان عبر عديد من المتغيرات تظهر وراء الطلب . وحجم الموارد المتاحة والفن الانتاجى ، وهى تؤثر بدورها فى الاثمان عبر عديد من المتغيرات ، تظهر وراء العرض . ويمكن وراء كل مجموعة من العوامل عدد من الوحدات الاقتصادية المتشابهة المتقدمة فالحاجات وهى تعبر عن أذواق الأفراد ، تظهر فى القرارات التى

---

(١) العلاقة بين الاثمان وتخصيص الموارد ، كما وردت فى المتن ، تقوم أساسا فى النظام الراسمالى وتتم عن طريق السوق . الا انه يرد عدة قيود على هذه العلاقة لا تجعلها تلقائية وأهم هذه القيود هى تدخل الدولة للتاثير على الاثمان ، ومن ثم على يخصص الموارد ، كذلك توجد عناصر احتكارية كثيرة تمنع انتقال الانتاج بين فروعه المختلفة بحرية ، وتعطل من عمل قوى السوق بالحرية اللازمة .

كذلك فان تخصص الموارد يتم فى البلاد الاشتراكية عن طريق قرارات مركزية ، هى قرارات السلطات التى تتولى وضع الخطة الشاملة ، وبالتالى فان دور الاثمان فى تخصيص الموارد ليس الا دورا ثانويا . وتستخدم سلطات التخطيط جهاز الثمن كأداة من أدوات تنفيذ الخطة ، خاصة فيما يتعلق بضمان تخصيص الموارد على النحو الذى رسمته السلطات المسؤولة عن وضع الخطة .

راجع فى تفصيل ذلك :

وكذلك :

P. A. Samuelson «Economics, an introduction analysis» traduction francaise, Paris 1957, tome II, pp. 691-711.

د. حازم الببلاوى « أصول الاقتصاد السياسى » مشار اليه ص ٣٣٧ — ٣٣٨ .

يتخذونها باعتبارهم مستهلكين يقبعــون وراء فكرة الطلب . وعلى العكس فان استخدام المــوارد المتاحة فى ظل الفن الانتــاجى الســائد تظهــر فى القرارات التى يتخذها المنظمون باعتبــارهم منتجين يقبعــون وراء فكرة العرض .

فالطلب والعرض يتضمنان تجميعا للعوامل المؤثرة فى الأثمان ، ومن ثم فى تخصيص الموارد ، فى مجموعتين مستقلتين من العــوامل ، ويمثلان الى حد بعيد ، قرارات مجموعتين متميزتين من الــوحدات الاقتصادية (١).

النظريات المفسرة للقيمة والاثمان :

٢٧٩ — وبالرغم من ذلك نجد اذا تتبعنا تاريخ الفكر الاقتصادى أن النظرية الاقتصادية قد اتجهت لتفسير القيمــة تارة نحــو المنفعة ، وتارة نحو نفقة الانتاج .

وقد اعتمدت بعض النظريات فى تفسير القيمة على نفقــة الانتــاج واهتمت بتحليل العرض (المدرسة التقليدية والمدرسة الماركسية) .

واعتمد البعض الآخر فى تفسير القيمــة على نظرية المنفعــة ، ولذا اهتمت بتحليل الطلب (المدرسة النمساوية) .

وظهر اتجاه ثالث لقصور كل من الاتجاهين السابقين موفق بين نظرية المنفعة ونظرية نفقة الانتاج فى تفسير القيمة .

ثم ظهر اتجاه رابع ، وهو اتجاه اجتماعى موضوعى ، يعتمد تفسير القيمة على تأثير المنظمات السياسية والاجتماعية .

وبعد باب تمهيدى تتعرف فيه بايجاز على تطــور النظريات المفسرة للقيمة (الثمن) ، سوف تنقسم دراستنا فى هذا القسم الى الابــواب الثلاثة التالية :

الباب الأول : الطلب .

الباب الثانى : العرض .

الباب الثالث : تكوين الأثمان .

---

(١) انظر :

د. حازم الببلاوى « أصول الاقتصاد السياسى » ص ٣٩٨

البـــاب التمهيـــدى

النظريات المفسرة للقيمة (١)

معنى القيمة :

٢٨٠ ـ القيمة هى الأهمية الاقتصادية التى يخلعها الفرد أو المجتمع على مال ما ، وتسمى القيمة التى يخلعها الفـــرد على مـــال ما « بقيمـــة الاستعمال » بينما تسمى القيمة التى يخلعها المجتمع على مال مـــا « بقيمة المبادلة » (٢) .

فقيمة الاستعمال use value ما هى الا الأهميـــة الاقتصـــادية التى يخلعها الفرد على هـــذا المال وهو بصـــدد استعماله . فقيمة الاستعمال اذن هى قدرة المـــال على اشباع الحاجات ، اى هى المنافع الشخصية التى يقدمها المال للفرد . ومن هنا يتضح أنها قيمـــة شخصية لأنها تنتج عن

---

(١) راجع :

H. Denis «La formation de la Science économique» Thenis P. U. F., Paris, 1967, chapiter I. pp. 1-58.

A. Piettre «Pensée Economique ete théories contemparines» Dalloz, Paris, 1961, pp. 89-96.

G. Déhove «Les concepts fondamentaux» dans Traité d'dconomie Politique, ouvrage collectif, Dalloz, Paris, 1955, pp. 131-160.

E. Roll «A History of economic thought», London, 1953, ch. IV, VI, VII.

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسي » الجزء الثانى ، الباب الاول .

د . سلوى سليمان ، د . عبد الفتاح قنديل « مقدمة فى علم الاقتصاد » مشار اليه ص ٢٣٧ ـ ٢٤٧ .

(٢) ترجع هذه التفرقة الى آدم سميث فى كتابه

«Recherches sur la nature et les causes de la Richesses des Nations», Londres 1776, traduction francaise, Paris, 1843, pp. 35-36.

وقد ورد النص الذى يفرق فيه سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، فى كتاب

H. Denis «La formation de la Sciense économique», op. cit., p. 8.

A. Piettre «Pnsée économique et théories contmporaines», op. cit, p. 91.

الاستعمال الشخصى . وعلى ذلك فهى تتوقف على حالة الشخص ، أى على ظروفه الاجتماعية ، وعلى عاداته ، وعلى ثقافته ، وعلى درجة حرمانه وقت الاستعمال . ومن ثم فهى تختلف من شخص لآخر وتختلف بالنسبة للشخص من وقت لآخر تبعا لدرجة حرمانه .

ونظرا لان قيمة الاستعمال هى قيمة شخصية لا موضوعية ، لذا فهى لا تتوقف على قيام السوق ، اذ انه يمكن تصورها بمجرد وجود الشخص دون حاجة الى وجود الجماعة .

أما قيمة المبادلة فهى قيمة مال بالنسبة لمال آخر ، اى هى القوة الشرائية للمال ، أو قدرة المال على أن يتبادل مع مال آخر . واذا كان المالين نقودا سمى ثمنا . فالثمن هو تعبير نقدى عن قيمة المبادلة ، أى على قيمة مبادلة مال بالنقود .

ومن هنا فان قيمة المبادلة تقتضى التبادل ، اى تقتضى قيام شخصين يتنازل كل منهما عن المال الذى معه فى مقابل المال الذى مع الشخص الآخر . ومعنى ذلك أن قيمة المبادلة لا تتصور من غير قيام الجماعة ، وانها تقتضى قيام السوق . كذلك تعتبر قيمة المبادلة قيمة موضوعية تختلف من سوق الى آخر ، وذلك على عكس قيمة الاستعمال فهى قيمة شخصية تختلف من شخص الى آخر .

ومن المؤكد وجود علاقة بين القيمتين ، اى قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة . فالمنفعة وهى وراء فكرة قيمة الاستعمال ضرورية للقيمة ، بمعنى أن المال لا يمكن أن تكون له قيمة أن لم يكن نافعا . غير ان المنفعة لا تكفى وحدها لان يكون للمال قيمة ، بل لابد أن يكون هذا المال نادرا بالنسبة للحاجات ، والا فانه لا يعدو أن يكون من الاموال الحرة التى لا يكون لها قيمة مبادلة .

وعلى ذلك فان المنفعة وهى تعبر عن قيمة الاستعمال (وهى أساس الطلب) ، والندرة النسبية وهى تعبر عن قيمة المبادلة (وهى أساس العرض) ويشكلان معا أساس القيمة .

تطور نظرية القيمة :

٢٨١ - مرت نظرية القيمة ، شأن اى نظرية اقتصادية اخرى ، بمراحل مختلفة . ولا شك ان الالمام بهذه المراحل يعتبر ضروريا لتفهم هذه النظرية ، ولتفهم المرحلة الحالية منها .

وكملاحظة عامة ، نجد أن النظرية الاقتصادية قد اهتمت بتفسير القيمة الحقيقية ، وهى تعرف أيضا بقيمة المبادلة الموضوعية ، لا بتفسير الاثمان الجارية . واتجهت فى هذا المجال تارة نحو النفقة وتارة نحو المنفعة .

وقد سبق أن أشرنا الى أن بعض النظريات اعتمدت فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج ولذا اهتمت بتحليل العوامل المؤثرة فى العرض بينما اعتمدت نظريات اخرى على المنفعة فى تفسير القيمة ، ولذا اهتمت بتحليل العوامل المؤثرة فى الطلب . وظهر اتجاه ثالث موفق بين المنفعة ونفقة الانتاج فى تفسير القيمة ، ولذا اهتم بتحليل العوامل المؤثرة فى كل من الطلب والعرض. ثم ظهر اتجاه أخير يعتمد فى تفسير القيمة على تأثير المنظمات السياسية والاجتماعية ، وسوف نتعرف بايجاز على مضمون هذه النظريات المفسرة للقيمة .

أولا : النظريات التى أعتمدت فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج

٢٨٢ - اعتمدت بعض النظريات المفسرة للقيمة على نفقة الانتاج ، الا انها اختلفت فى هذا المجال ، أى فى مجال تحديد مضمون النفقة . فاتجهت المدرسة التقليدية الانجليزية الى أخذ نفقة الانتاج بالمعنى الواسع ليشمل كل عناصرها ، وهى كل أموال الانتاج التى تسهم فى العملية الانتاجية . بينما قصرتها المدرسة الماركسية على عنصر العمل وحده .

بظهور كتاب آدم سميث Adam Smith (ثروة الامم) اخذت نظرية القيمة اتجاها يركز على فكرة نفقة الانتاج (١) وترك فكرة المنفعة

---

(١) من المفيد ان نشير ان سميث فرق بين القيمة الحقيقية للمال وهى تتحدد بنفقة الانتاج ، والقيمة الجارية وهى التى تتحدد بناء على تفاعل قوى السوق . ولكن سميث =

وكان هذا المنطلق لآدم سميث طبيعيا بالنسبة لنظرته التى تعتبر العمل هو مصدر الثروة ، ولذا فقد اتجه الى فكرة نفقة الانتاج لاتخاذها أساسا لقيمة الأموال .

وبالرغم من ان آدم سميث قد فرق بين قيمة الاستعمال ، وهى التى تعبر عن منفعة المال ، وقيمة المبادلة وهى تعبر عن قدرة المال على شراء السلع أو الأمور الاخرى ، الا انه لاحظ وجود اختلاف بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة . فقد لاحظ أن هناك أموالا تتمتع بقيمة استعمال كبيرة ، فى حين ان قيمة مبادلتها تكون ضئيلة أو حتى منعدمة والعكس صحيح . مثال ذلك الماء اذا قورن بالمجوهرات ... فالاول له قيمة استعمال كبيرة جدا ، ومع ذلك فان قيمة مبادلته ضئيلة جدا . وعلى العكس من ذلك تتمتع المجوهرات بقيمة مبادلة كبيرة جدا ، فى حين أن قيمة الاستعمال بالنسبة لها ضئيلة جدا (١) . وقد عجز سميث عن تفسير ذلك التناقض ، ولذا فقد أستبعد فكرة المنفعة كاساس للقيمة ووجه كل اهتمامه الى بحث قيمة المبادلة والعوامل المحددة لها باعتبارها اساسا للقيمة .

ويفرق آدم سميث فى تفسير قيمة المبادلة بين المجتمع البدائى ، والمجتمع الحديث (٢) . ويقصد سميث بالمجتمع البدائى ذلك المجتمع الذى يعتمد فى نشاطه الانتاجى أساسا على عنصر العمل وحده ، بمعنى انه لا يستعين فى العملية الانتاجية بعناصر الانتاج الاخرى . ولذا فقد اعتبر ان كمية العمل هى أساس قيمة المبادلة فى هذ المجتمعات البدائية .

=راى ان القيمة الحقيقية هى الاساس ، وهى التى تحدد الثانية برغم ما قد يكون هناك اختلاف بينهما فى بعض الاحيان ، الا ان القيمة الجارية تتذبذب حول القيمة الحقيقية .

انظر :

A. Piettre «Pensée économique...», op. cit., p. 91.

(١) A. Smith «Recherrhes sur la nature...», op. cit, pp. 35-36.

(٢) A. Smith «Recherches sur la nature...», op. cit, pp. 65-78.

ويقصد آدم سميث بالمجتمع الحديث ذلك المجتمع الذى يستعين فى نشاطه الانتاجى ، بالاضافة الى عنصر العمل ، بعنصرى الارض ورأس المال . ولذا فقد رفض سميث اعتبار كمية العمل اساسا لقيمة المبادلة فيما يخص هذه المجتمعات الحديثة ، وخلص الى تفسير القيمة بنفقة الانتاج . وهو يقصد بنفقة الانتاج المعدل الطبيعى لكل من الاجر ، والربح ، والريع ، والفائدة .

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فقد بدأ دراسته للقيمة باثارة التعارض الذى أثاره آدم سميث وهو يخص الاختلاف بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، واستبعد المنفعة من تحديد قيمة المبادلة مع اعترافه بأن المنفعة ضرورية لها ، ولذا فقد اعتمد فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج (١) . ولكنه يرجع نفقة الانتاج الى المجهود الانسانى وحده أى الى عنصر العمل دون غيره من عناصر الانتاج الأخرى .

وهو يرى أن نفقة الانتاج تتوقف على كمية « العمل المباشر » المبذول فى انتاج السلعة وكمية « العمل المباشر » المبذول فى مراحل سابقة فى انتاج المعدات والآلات المستخدمة حاليا فى انتاج السلعة . ومن ناحية اخرى يقصد ريكاردو بكمية العمل أكبر كمية عمل مبذولة فى انتاج السلعة (٢) .

ومن المفيد ان نشير ان نظرية ريكاردو فى القيمة ، فتحت الطريق أمام كارل ماركس لصياغة نظريته فى القيمة وفائض القيمة .

---

(١) ومع ذلك فرق ريكاردو بين نوعين من الاموال ، تلك القابلة لاعادة انتاجها وهى تشكل الغالبية الساحقة من الاموال ، وهذه تتحدد قيمتها بنفقة الانتاج . وطائفة ثانية من الاموال غير قابلة لاعادة انتاجها نظرا لاتصافها بالطابع الشخصى لمنتجها « كلوحات الفنانين على سبيل المثل » وهذه تتحدد قيمتها على أساس منفعتها ، وبالتالى تشكل استثناء على القاعدة العامة .

انظر : A. Piettre «Pensée conomique», op. cit., p. 91.

(٢) D. Ricardo «Des principes de l'économie politique et de l'impôt», Londros, 1817, Traduction francaise 1933, ch. I.

٢ ـ المدرسة الماركسية :

٢٨٣ ـ لاحظ كارل ماركس K. Marx انه يمكن ان يكون للمال قيمة استعمال (منفعة) دون ان يكون له قيمة مبادلة ، وذلك اذا لم تكن ناتجة عن عمل (ومثال ذلك الارض البكر) . وقد لاحظ أيضا أن العكس غير صحيح ، فاذا كان للمال قيمة مبادلة فلابد ان يكون له قيمة استعمال. أى ان ماركس اعتبر ريكاردو أن المنفعة ضرورية للقيمة واساسا لها ، لكنه استبعدها فى تفسير القيمة ، نظرا لأن المنفعة شخصية تختلف من شخص لآخر ومن مكان الى مكان آخر ومن زمان الى زمان آخر . أما قيمة المبادلة فهى العنصر المشترك بين الاموال . ولهذا خلص ان قيمة الاموال تتحدد بالعمل وبكمية العمل ويتضح مما سبق ان ماركس تأثر فى نظريته فى القيمة بآدم سميث ودافيد ريكاردو من حيث انه اعتبر كمية العمل هى التى تحدد قيمة السلعة . ولكن ليس المقصود بالعمل ، فى نظر ماركس كمية العمل التى بذلت فعلا ، ولكن المقصود بها كمية العمل اللازمة فى المتوسط ، اى كمية العمل التى تبذل من عامل متوسط المهارة وفى ظروف معتادة .

ولا يأخذ ماركس العمل الذى يحدد قيمة السلعة « العمل المباشر » وحده ، ولكن ليشمل ايضا « العمل غير المباشر » ، اى العمل اللازم لانتاج أموال الانتاج المستخدمة حاليا فى انتاج السلعة (١) . وهو فى هذا يتفق مع دافيد ريكاردو .

ويترتب على نظرية ماركس فى القيمة أن منتجات الطبيعة التى لم يبذل فيها عمل لا تكون لها قيمة . كذلك فان القيمة تتناسب طرديا مع كمية العمل وعكسيا مع الكفاءة الانتاجية للعمل . كذلك تترتب على نظرية ماركس فى القيمة نظريته فى فائض القيمة والسابق دراستها .

---

(١)
راجع النصوص ، الخاصة بنظرية القيمة ، والواردة فى كتاب ماركس فى مؤلف :
K. Marx «Le capital, critque de l'économie politique», Hambourg, 1885, traduction en 8 Volumes, Paris 1960.

راجع النصوص الخاصة بنظرية القيمة والواردة فى المؤلفين السابقين فى مؤلف :
H. Denis «La formation de la Sciénce éconpmisue», op. cit., pp. 25-38.

ويؤخذ على نظرية ماركس عدة مآخذ أهمها ما يلى (١) :

ا - يؤخذ على نظرية ماركس انها لا تفسر الا قيمة الاموال التى بداخلها عمل ، أما الاموال التى ليس بداخلها عمل فلا تعطى تفسيرا لها . كما أنها لا تفسر قيمة الاموال الا وقت انتاجها ، أما بعد انتاجها فانه قد يطرأ عليها تعديل اما بالزيادة أو بالنقصان . ولكن يرد على ذلك ان نظرية ماركس لا تفسر الا بالقيمة الحقيقيـــة للمنتجات ، ولا تتعرض للقيمـة الجارية .

ب - قيل ايضا أن هذه النظرية تبعد عن الواقع ، فأحيانا ما تـكون قيمة السلعة اكبر او اقل مما تتضمنه من عمل ، وذلك لاختلاف منفعتها من شخص لآخر . ولكن يرد على ذلك أن ماركس لا يفسر الا القيمة الحقيقية أو الموضوعية للمال ولا يهتم بالقيمة الجارية (الثمن الجارى) .

جـ - يؤخذ ايضا على نظرية مالتس انها أهملت جانب المنفعة ، أى جانب الطلب على السلعة ، ولكن يرد على ذلك ان المنفعة شخصية وبـذا لا تصلح ان تكون عنصرا موضوعيا ، أى أساسا مشتركا لتحديد قيمة السلعة . وقيل ايضا بان كمية العمل التى يتخذها ماركس اساسا للقيمة لا تصلح لان تكون مقياسا موضوعيا نظرا لعدم تجانس وحدات العمـل . ولكن يرد على ذلك بان ماركس اعتمد على كمية العمل اللازمة فى المتوسط (أى من عامل متوسط المهارة ويعمل فى ظروف عادية) كمعيار لتحقيق التجانس بين وحدات العمل ، وقد اعتمد ماركس على قيمة المبادلة (أى على اثمان السوق) لتوحيد القياس بين وحدات العمل . وهنا يتفق ماركس مع ريكاردو فى اللجوء الى قوى السوق وهو بصدد تفسير القيمة . ونرى من جانبنا ان هذا النقد صحيح من ناحية انه كيف نعتمد على قيمة المبادلة ، أى القيمة السوقية ، لقياس كمية العمل والتى يجب أن تتخذ الاساس لتفسير قيمة المبادلة .

---

(١) انظر فى تفصيل هذه الانتقادات :

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » مشار اليه ، ص ٢٢ - ٢٤ .

د — قيل اخيرا ان نظرية ماركس لم تهمل فقط جانب الطلب ، وانما تهمل بعض جوانب العرض ، مثل الموارد الطبيعية والتى لا يكون لهـا قيمة بسبب عدم احتوائها على كميات من العمل . وهذا الاهمال يصح حينما تكون ملكية وسائل الانتـاج ملكية جماعيـة ، أمـا وقد تطورت المجتمعات وعرفت الملكية الفردية ، فلابد من اخذ ذلك فى الاعتبار . وعلى ذلك يكون تقدير قيمة راس المال والمنتجات غير صحيحا . اى انهـا بمعنى آخر ، لا تصلح لتفسير القيمة فى النظام الراسمالى . ولكن يرد على ذلك النقد ، أن ماركس بنى نظرية متكاملة فى اقيمة وفائض القيمة ، ويترتب عليهما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، وعلى ذلك يكون من المنطقى أن يهمل ماركس بعض الأموال فى تحديد قيمة المنتجات ، مثل الموارد الطبيعية والتى لا يكون بداخلها عمل .

ويلاحظ اخيرا أن الانتقادات التى توجه الى النظرية الماركسية فى القيمة يمكن أن توجه الى المدرسة التقليدية الانجليزية .

ثانيا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على نظرية المنفعـة المدرسية النمساوية :

٢٨٤ — نعرف ان نظرية المنفعة اكتسبت مكانا بارزا فى تاريخ الفكر الاقتصـادى على يدى كل من جيفونز S. Jevons ، ومنجز K. Menger وفالراس L. Walras (١) . وقد عبر كل من هؤلاء الثلاثة عن رأيه ونظريته فى القيمة مستقلا عن غيره ، وقد تشابه أسلوبهم فى معالجة هـذا الموضوع الى حد كبير ، اذ انتقـد كل منهم نظرية ريكاردو فى العمـل كأساس للقيمة . ويمكن تلخيص أوجه النقد التى وجهها الثلاثة الى نظرية العمل فى نقطتين أساسيتين :

---

(١)
W. S Jevons «La Théorie de l'rconomie politique», Londres 1871. traduction francaise, Paris, 1909, pp. 239-245.

L. Walras «Elements d'économie politique pure, Paris, 1874 pp. 99-105.
H. Denis «La formation de la Sciénce économique», op. cit., pp. 39-50.

(ا) كثيرا ما يحدث انه لا يترتب على استخدام كمية كبيرة من العمل فى انتاج السلعة قيمة مرتفعة لها ، وذلك اذا كان الانتاج قد تم على اساس تنبؤ خاطىء بخصائص الطلب على هذه السلعة فى المستقبل .

(ب) ان وحدات العمل غير متجانسة ، وان تقييم هذ الوحدات نفسها لا يمكن أن يتم الا من خلال قوى السوق .

والرأى الذى تنادى به هذه المدرسة ، هو أن القيمة لا تتحدد بنفقة الانتاج ، وانما تتوقف على منفعة السلعة للمستهلك . فالقيمة كما يرون ليست صفة كامنة فى السلعة ذاتها ، وانما هى خاصية تستمد من منفعتها للمستهلك ، ولذا فهى ذات طابع شخصى . وقد جاء تفسير هذه المدرسة فى اطار نظريتهم فى المنفعة الحدية ، والتى تقوم على افتراض اساسى ، هو المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدة اضافية من سلعة ما تقل كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من هذه السلعة ، وان المستهلك ، باعتباره شخصا عاقلا رشيدا ، يهدف دائما الى تحقيق اقصى قدر من المنفعة يمكن الحصول عليه بانفاقة دخله المحدود على شراء مختلف السلع والخدمات .

وعلى ذلك فان القيمة تتحدد ، وفقا لهذه المدرسة على أساس المنفعة ولكى تبرر هذه المدرسة وجهة نظرها بينت كيف تتحدد قيمة كل من اموال الاستهلاك ، وأموال الانتاج (١) .

١ ـ قيمة أموال الاستهلاك : بالنسبة للطلب على أموال الاستهلاك فانه يتحدد بناء على موازنة نفعيـة يجريها الشخص بين المنفعـة والضرر (المنفعة السلبية) التى تعود على الشخص من جراء استخدامه لهـذه الأموال . لذا فان المنفعة هى أساس الطلب .

وبالنسبة لعرض اموال الاستهلاك فانه يتوقف على ثمن عناصر الانتاج (الاجور ، الفوائد ، والريع) .

(ب) قيمة أموال الانتاج : بالنسبة للطلب على أموال الانتاج فانه يتحـدد بالطلب على أموال الاستهلاك ، والتى كما عرفنا ، تتوقف على

---

(١) انظر :

المنفعة . أما بالنسبة لعرض عوامل الانتــاج ، فان الأمر يختلف بشأنها باختلاف عوامل الانتــاج .

فالموارد الطبيعية ، يتوقف عرضها على الكميات الموجودة منهــا ، وليس على اراد ةالانسان . وعلى ذلك لا يستطيع الانسان أن يؤثر فى ثمنها عن طريق العرض ، وبالتالي فان طلبها هو الذى يحدد ثمنهــا . ولمــا كان الطلب يتحدد بالمنفعة ، فان هذه الأخيرة هى التى تحدد عرض الموارد الطبيعية .

أما عن عرض العمل فهو يتوقف أيضا على المنفعة . وتفسير ذلك انه من خصائص العمل أنه يحقق منفعة للعامل (عن طريق الأجر) ويجلب له ألمــا . ولو كان العامل حرا ، فانه يقوم بالموازنة المنفعية بين المنفعة التى تعود عليــه من الأجر وبين الألم الذى يتحمله نتيجة لقيامه بالعمل . ويتحدد العرض بتساوى المنفعة الحدية والألم الحدى . وبالتالي فان المنفعة تدخل فى تحديد عرض العمل .

وامــا عن عرض راس المــال فانه يتوقف على المدخرين ، اى على هؤلاء الذين يمتنعون عن استهلاك جزء من دخولهم . وهنا أيضا نجــد موازنة منفعية بين الاستهلاك الحالى والاستهلاك فى المستقبل . وبالتالى فان عرض رأس المال يتحدد بالمنفعة .

وتخلص المدرسة الحدية (النمساوية) من ذلك ان المنفعة الحدية هى أساس القيمة ، والى ان نفقة الانتاج تتحلل فى نهاية الأمر ، الى منفعة سلبية . كذلك تخلص هذه المدرسة أن قيمة أموال الانتاج تستمد من قيمة اموال الاستهلاك .

الانتقادات التى يمكن ان توجه الى نظرية المنفعة :

الا انه يؤخذ على تحليل هذه المدرسة ، عند تفسيرها للقيمة عــدة مآخذ اهمها ما يلى (١) :

---

(١) انظر فى تفصيل هذه الانتقادات :

د . رفعت المحجوب ، مشار اليه ، ص ٣٩ — ٤٤ .

(ا) افترضت هذه المدرسة أن الشخص حر تماما عند قيامه بتفضيلاته الشخصية . ولكن الشخص يتأثر فى الواقع بمؤثرات خارجية أهمها العادات والتقاليد الناجمة عن وسطه الاجتماعى وكذلك فانه يتأثر بالمنظمات الاجتماعية السائدة .

(ب) حينما جعلت هذه المدرسة من الطلب على أموال الانتاج مستمدا من الطلب على أموال الاستهلاك ، فانها جعلت المنظم مجرد وسيط يترجم رغبات المستهلكين . ولا شك أن هذا الدور السلبى الذى خلعته هذه المدرسة على المنظم لا يتفق وحقيقة دوره . فدور المنظم لا يقتصر على ترجمة رغبات المستهلكين ، بل يتعدى ذلك الى خلق الحاجات .

(جـ) افترضت هذه المدرسة أن عرض عوامل الانتاج ، العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، يتوقف على المنفعة . الا أن هذا الافتراض غير صحيح ، فعرض عوامل الانتاج لا تحكمه اعتبارات المنفعة وحدها ، بل تحكمه ، بالاضافة الى ذلك ، اعتبارات أخرى تعود الى المنظمات المسيطرة على عرض العمل وعرض رأس المال .

(د) افترضت هذه المدرسة عند تحليلها للقيمة توافر شروط المنافسة الكاملة ، وعلى ذلك فانها تبعد تأثير الدولة وتأثير العناصر الاحتكارية التى قد تسود السوق فى تحديد القيمة ، وهذا مما يخالف الواقع فمن الأثمان ما لا دخل للمستهلك فى تحديدها ، ومثل ذلك حالة الأثمان الجبرية التى تحددها الدولة ، والحالة التى يقوم فيها المحتكر بتحديد الأثمان .

ثالثا : النظريات التى اعتمدت فى تفسير القيمة على كل من المنفعة ونفقة الانتاج :

٢٨٥ - ظهرت محاولة أخرى تهدف الى الجمع بين كل من نفقة الانتاج والمنفعة ، اى بين كل من العرض والطلب فى تفسير القيمة وقد انتهت (١) هذه المحاولة على يد الفريد مارشال A. Marshall (٢) .

---

(١) من المفيد ان يشير أن بذور هذه النظرية وجدت عند الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى J. B. Say ، فقيمة السلعة لا تتوقف عنده على مقدار العمل الذى ساهم

وقد بين مارشال أن كلا من المدارس السابقة التى ركزت سواء على نظرية المنفعة او نفقة الانتاج لتفسير قيمة الأموال قد وقعت فى خطأ التركيز على جانب واحد ، مهملة الجانب الآخر الذى لا يقل اهمية فى تحديد القيمة . فحينما قصر أصحاب المدرسة التقليدية الانجليزية ، والمدرسة الماركسية اهتمامهم على نفقة انتاج السلعة ، واغفلوا جانب المنفعة فى تحديد القيمة ، كانوا فى الواقع يركزون على جانب العرض وحده ، مهملين تماما دور الطلب . وحينما قصر أصحاب المدرسة النمساوية اهتمامهم على المنفعة واغفلوا دور نفقة الانتاج فى تحديد القيمة ، كانوا فى الواقع يركزون على جانب الطلب وحده ، مهملين تماما دور العرض .

وانتهى مارشال الى ان كلا م نالاتجاهين المتضادين قد اخطأ فى تفسير القيمة ، وذلك بالتركيز على جانب واحد من القوى واهمال الجانب الآخر . والقيمة فى نظر مارشال تتوقف على الجانبين معا ، النفقة والمنفعة . فمن ناحية تتحدد كمية المعروض من السلعة بنفقة انتاجها . ومن ناحية أخرى تتحدد كمية المطلوب من هذه السلعة بمنفعتها للمستهلكين ، وكلا المكميتين ــ العرض والطلب ــ له دور فى تحديد قيمة السلعة .

رابعا : الاتجاهات التى ترد القيمة الى اعتبارات اجتماعية :

٢٨٦ ــ يرى كثير من الكتاب المحدثين (٣) أن القيمة انعكاس للجماعة .

فى الانتاج فحسب ، بل تتوقف أيضا على المنفعة . وبذلك يكون ساى قد ادخل المنفعة بالاضافة الى نفقة الانتاج فى تفسير القيمة .

انظر : د . رفعت المحجوب ص ٤٥ .

(٢) A. Marshall «Principles of economics», New-York, 1953, pp. 348-350.

(٣) نذكر منهم

راجع فى اثر الوسط الاجتماعى والمنظمات الاجتماعية والسياسية فى تحديد القيمة مقالة

G. Déħove «Les concepts fondamentaux» artic, citd, pp. 187-194.

د . رفعت المحجوب ، ص ٤٧ ــ ٥٠ .

بمعنى انها تتوقف على اعتبارات اجتماعية عديدة . ونقطة البدء فى هذا الاتجاه أن الجماعة تتمتع بكيان مستقل ، فهى كائن قائم بذاته له روحه ، وله تفضيلاته وله ادراكه المنفعى . ويعتبر هذا المفهوم للجماعة مقدمة أساسية لكل الاتجاهات فى تفسير القيمة .

ويمكن ان تتلخص هذه الاتجاها تالاجتماعية فى تفسير القيمة ، وبصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها ، فى أن القيمة حقيقة اجتماعية بمعنى أنها من خلق الجماعة . ولذا لا يمكن تفسير القيمة بظاهرة اجتماعية دون أخرى ، بل انها تعتمد على مجموعة من العوامل الموضوعية الاجتماعية والسياسية . فالقيمة تتأثر بسلوك المنتجين (اى بنفقة الانتاج) ، وتتأثر بسلوك المستهلكين (اى بالمنفعة) . وبالاضافة الى ذلك فهى تتأثر بالمنظمات السياسية والاجتماعية الأخرى ، ومثلها الدولة ونقابات العمال ، واتحادات أصحاب الاعمال ، والبنوك .. الخ .

ويلاحظ على هذه الاتجاهات الاجتماعية فى تفسير القيمة أنها لا تعطى للتقديرات الشخصية الا أهمية ثانوية . فبالاضافة الى أن الأفراد يقومون بتقديرات شخصية فان الفئات الاجتماعية المختلفة والدولة تقوم هى الأخرى بالقيام بالتقديرات بدلا عنهم . وينجم عن ذلك أن الوسط الاجتماعى والمنظمات الاجتماعية والسياسية القائمة تقوم هى الأخرى بتحديد اختيارات الأفراد .

ولا شك ان هذا الاتجاه يجعل من القيمة ظاهرة موضوعية ، ويقرب نظرية القيمة من الواقع . الا أن هذه الاتجاهات نظرا للخلافات القائمة داخلها والناجمة عن التركيز على دور بعض المنظمات الاجتماعية والسياسية وترك الاخرى ، يفقدها البساطة والوحدة ، بل ويشكك على اعتبارها نظرية كالنظريات السابقة .

٢٨٧ — نخلص اذن من عرضنا لنظرية القيمة أن العرض والطلب يكونان المحددان الأساسيان لثمن او قيمة الأموال .

ولكن قبل بحث كل من مكونات الطلب والعرض هنـاك ملاحظتـان هامتان يجب مراعاتهما ويصدقان على كل من الطلب والعرض .

أولا : يتكون كل من الطلب والعرض فى وسط اجتماعى معين ، ولذا فانهما يتأثران بمؤثرات هذا المجتمع ، وخاصة المؤثرات النفسية والعادات الاجتماعية . وعلى ذلك اذ كانت المنفعة التى يخلعها الشخص على مال معين يمكن أن تحدد طلبه فى ضوء ثمن معين لهـذا المـال ، الا ان هـذه المنفعة ، وهى شخصية ، تأتى وتتأثر بل وتتحدد بالعـادات والتقـاليد والأذواق التى يضيفها مجتمع معين ، فى وقت معين ، ولذا فهى تتأثر ببعض العوامل الاجتماعية الموضوعية .

ثانيا : أن تقدير المنفعة فى وقت معين يتضمن قدرا من التوقع ، فهى تثير اذن عنصر الزمن فى الاقتصاد ، من ناحية المنفعة المستقبلة لوحدات النقود التى تنفق على السلعة . كذلك فان تغير الثمن ، فى وقت معين لسلعة معينة ، يمكن أن تغير نتيجة الموازنة المنفعية ، ولـكن هـذا التغير ليس أوتوماتيكيا ، ولذا فهو يحتاج الى قدر من الوقت .

الباب الأول

الطلب (١)

٢٨٨ ـ سبق الاشارة الى ان الطلب هو احد الحيل النظرية التى يستخدمها الاقتصادى لتمكينه من دراسة العوامل التى تتحكم فى الأثمان . والطلب ، يعبر ، كقاعدة عامة عن العوامل التى ترتبط بالحاجات . والنظرية الاقتصادية تقبل هذه الحاجات كمعطاة ولا تناقشها . فمناقشة تكوين هذه الحاجات يهم علوم اخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع ، اما بالنسبة لعلم الاقتصاد فهى نوع من البيانات المعطاة . ومع ذلك فانه من الطبيعى ان المام الاقتصاديين بهذه الأمور يزيد من معرفتهم ويعمقها . ونفرق منذ البداية بين اربعة انواع من الطلب (٢) :

اولا : الطلب الكلى على مجموع السلع ، وينقسم الى قسمين وهما الطلب على اموال الاستهلاك والطلب على اموال الاستثمار . وتظهر اهميته فى التحليل الكلى وخاصة فى تحديد مستوى التشغيل ، الناتج القومى ، المستوى العام للأثمان .

---

(١) راجع بالنسبة لنظرية الطلب :

R. Barre «Economic politique», op. cit., pp. 477-496.

P. Samuelson «Economics, an introductary analysis» traduction francaise, tome ch. I. pp. 376-392.

W. A. Kosvisto «Principles and problems of modern economics», London, 1957, pp. 67-98.

د . رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ، مشار اليه ، الباب الثانى

د . حازم الببلاوى ، مرجع مشار اليه ، ص ٤٠١ ـ ٤٤٤ .

د . فوزى منصور « محاضرات فى نظرية الثمن » دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٥ ـ ١٢٦ .

د . سلوى سليمان ، د . عبدالفتاح قنديل ، مشار اليه ، ص ٢٦١ ـ ٢٨٣ .

د . جابر جاد ، د . سعيد النجار ، مشار اليه ، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٩ .

(٢) أنظر فى تفصيل ذلك :

د . رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ٥١ .

R. Barre, op. cit., pp. 477-478.

ثانيا — الطلب الفردي وينقسم بدوره الى قسمين طلب الأفراد على مجموع سلع الاستهلاك ، وطلب المشروعات على مجموع سلع الانتاج .

ثالثا : الطلب الكلى على سلعة ما ، وهو الذى يحـدد مع التقائه بالعرض الكلى ثمن السلعة .

رابعا : الطلب الفردى على سلعة مـا .

وسوف تقتصر دراستنا على الطلب الكلى على أموال الاستهلاك . ونعرض فى هذا الباب الى العوامل المحددة للطلب وكيفية تأثيرها فى الثمن ، ثم نعرض الى تأثير الثمن فى الطلب ، أو ما يعرف بمرونة الطلب .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين :

١ — الفصل الأول : العوامل المحددة للطلب (دالة الطلب) .

٢ — الفصل الثانى : مرونة الطلب .

الفصل الأول

العوامل المحددة للطلب

٢٨٩ ــ يشير الطلب الى الكمية التى يرغب الافراد فى الحصول عليها من السلع ، فى فترة معينة عند ثمن معين . فالطلب يبين العلاقة بين كل ثمن وبين الكمية التى يرغب الافراد فى الحصول عليها عند هذا الثمن . فالطلب هو نوع من العلاقة الدالة بين الثمن والكمية المرغوب فى الحصول عليها .

ففى عالم الواقع يذهب المشترون الى السوق وفى اذهانهم توقعات معينة للثمن الذى سوف يسود السوق فى هذا اليوم . فلو كان الثمن اكثر مما توقعوا فانهم قد يعدلون عن الشراء كلية ، أو قد يشترون كمية أقل من تلك الكمية التى كانوا ينوون شرائها . ومن جهة أخرى لو كان الثمن أقل مما كانوا يتوقعون فمن المحتمل أن يشتروا كمية اكبر من تلك التى كانوا ينتوون شرائها . وقد يكون السبب فى الاقبال على شراء كميات أكبر عندما يكون الثمن منخفضا هو الرغبة فى استهلاك كمية أكبر من السلعة ، او تكون الرغبة فى انتهاز فرصة انخفاض الثمن للحصول على كمية تكفى لمدة اطول فى المستقبل .

والذى يعنينا الآن هو انه هناك اتجاها عاما لأن تكون الكمية ، التى يقبل الأفراد على شرائها من سلعة معينة ، أكبر كلما كان الثمن أكبر انخفاضا عن توقعاتهم . وعلى العكس من ذلك تكون الكمية ، التى يقبل الأفراد على شرائها من سلعة معينة ، اقل كلما كان الثمن أكثر ارتفاعا عن توقعاتهم [1] .

---

(١) يمكنا استخدام نظرية المنفعة الحدية ، وفكرة منحنيات السواء لتبرير هذا السلوك وقد سبق لنا دراستهما بالتفصيل فى الباب التمهيدى كاداتين من أدوات التحليل الاقتصادى الجزئى . وقد سبق أن بينا أن الدافع الذى يفسر هذا السلوك ، بتحصل فى فكرة السلوك الرشيد .

راجع من هذا المؤلف ص ٥٩ ــ ٦٨ ، ص ٨٦ ــ ٩٠ .

فالطلب اذن يمثل علاقة بين مجموعة ممكنة من الأثمان ، وما يقابلها من الكميات التى تتطلب عند هذه الأثمان . فهذا الطلب عبارة عن بناء نظرى لعلاقات ممكنة ، وليس تعبيرا عن واقعة متحققة بالفعل . فالطلب مجموعة من الفروض ، أما الكمية المطلوبة فهى تمثل كمية حقيقية طلبت بالفعل فى ظروف معينة .

واذا كان الطلب — كعلاقة بين الأثمان والكميات المرغوب فى الحصول عليها — حيلة ، او بناء نظرى لتنظيم المعرفة وحسن استخدام البيانات المتاحة ، فان شكل هذه العلاقة يتضمن مضمونا علميا محددا وموضوعيا وليس مسألة شكلية . وعادة ما يعبر عن شكل هذه العلاقة بقانون الطلب أو بما يسمى « جدول الطلب » ، « منحنى الطلب » .

جدول الطلب :

٢٩٠ — فى كثير من الأحوال لا نكتفى بوجود علاقة بين الأثمان والكميات المطلوبة ، وانما نحاول أن نضع الفروض عن هذه الأثمان والكميات المقابلة ، والواقع أن السلوك الرشيد للوحدات الاقتصادية تؤكد لنا ، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة . أن هذه العلاقة عكسية . فارتفاع الثمن ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يؤدى الى تمدد الكمية المطلوبة ، والعكس صحيح . وتفسير هذه العلاقة العكسية بفكرة السلوك الرشيد (توازن المستهلك) للأفراد والتى يمكن التدليل عليها باستخدام نظرية المنفعة الحدية وفكرة منحنيات السواء والسابق دراستهما عند دراستنا لأدوات التحليل الاقتصادى . وأيا ما كان الأمر فقد جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المطلوبة بالأثمان بوسائل متعددة ، من بينها استخدام الجداول وهو ما نتناوله الآن فيما يعرف بجدول الطلب .

ويبين الجدول التالى مثالا للعلاقة التى يمكن افتراضها للكميات المطلوبة عند أثمان افتراضية معينة .

جدول الطلب

ثمن الوحدة من السلعة بالقروش	..	..	٨	٧	٦	٥	..	..
الكميات المطلوبة	..	..	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	..	..

ومن الواضح أن جدول الطلب يعبر عن الكميات المختلفة التى يكون المشترون مستعدون لشرائها من سلعة معينة عند أثمان افتراضية متتابعة لهذه السلعة ، فى خلال فترة زمنية محددة . ومن الواضح ايضا أن الطلب على السلعة لا يقتصر على الأثمان المبينة والكميات المقابلة فى الجدول السابق ، وانما يشمل أيضا كافة الأثمان الممكنة والكميات المطلوبة المقابلة ، لذا فقد حرصنا على ان نبين أن هناك اثمان اعلى أو اقل مما هو وارد فى الجدول ، ونفس الشىء بالنسبة للكميات المقابلة .

ومن المهم أن تكون المعانى التى يعبر عنها هذا الجدول واضحة تماما فى أذهاننا :

فهو اولا ، يعبر عن الكميات التى يبدى المشترون استعدادا فعليا لشرائها عند اثمان افتراضية مختلفة ، فهو ليس تعبيرا عن مجرد الرغبة فى الحصول على السلعة . فالطلب اذن هو تعبير عن الرغبة المقررة بالقدرة الشرائية ، وبالاستعداد للشراء عندما يسود هذا الثمن أو ذاك فى السوق .

وهو يعبر ثانيا ، عن الكميات التى يكون هناك استعدادا لشرائها من سلعة معينة فيجب أن ينصب الطلب على سلعة متجانسة والسلع المتجانسة هى التى تتساوى الوحدة منها مع اى وحدة اخرى من نفس السلعة ، من وجهة نظر المستهلك فيما تقدمه له من منفعة .

وهو يعبر ثالثا ، عن الكميات التى يكون هناك استعدادا لشرائها من سلعة معينة فى سوق معين . والاسواق تختلف من حيث المكان ومن حيث الزمان ومن حيث انظمة المنافسة السائدة فيها .

وهو يعبر رابعا ، عن الكميات التى يكون هناك استعدادا لشرائها من سلعة معينة فى سوق معين عنده أثمان افتراضية مختلفة .

فجدول الطلب اذا لا يبين أثمانا مختلفة تحققت بالفعل فى السوق وطلبت عند كل ثمن الكمية المقابلة له :

وهو يعبر خامسا ، عن علاقة بين متغيرين ، احدهما هو الثمن ، والثانى هو الكميات المطلوبة عند كل ثمن افتراضى . ويلاحظ أن الثمن ،

فى حالتنا هـذه ، هو الذى يبدأ بالتغير والكميات المطلوبة هى التى تتغير تبعا للمتغيرات فى الفروض التى نفترضها بالنسبة للثمن ، ومن هنا يسمى الثمن بالمتغير المستقل ، وتسمى الكميات المطلوبة بالمتغير التـابع . ولـذا فان الكميات المطلوبة تعتبر دالة للثمن .

واخيرا ، اذا كنا نعبر عن الطلب فى شكل دالة للثمن ، فليس معنى ذلك أن الكمية المطلوبة تتوقف على الثمن فقط . فالحقيقة أن الكميـة المطلوبة تتوقف على أمور أخرى غير الثمن . وسوف نتعرف على هـذه الأمور عندما نتكلم عن ظروف الطلب . ولكن يكفى هنا أن نقول أنه عندما نبحث فى الطلب فاننا نفترض ثبات هذه الأمور الأخرى . ولا ننظر الا الى التغير فى الكمية المطلوبة بناء على التغير فى الأثمان .

منحنى الطلب :

٢٩١ — ونستطيع بدلا من التعبير عن الطلب فى شكل جدول ، أن نلجأ الى التعبير البيانى فى شكل منحنى أو فى شكل خط مستقيم يعرفـان باسم « منحنى الطلب » .

ويأخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم ، ينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ، فى حالة ما اذا كان التغير فى الثمن بكمية ثابتة يؤدى الى تغير فى الكمية المطلوبة بكمية ثابتة . (الشكل رقم ٢١ — أ) .

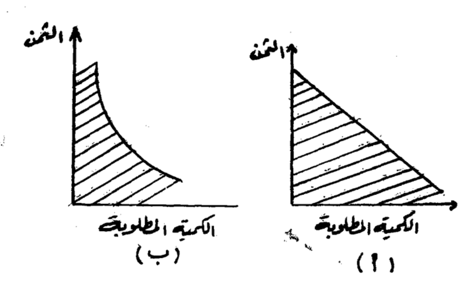
ويأخذ منحنى الطلب شكل المنحنى ، وينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين أيضا ، اذا كان التغير فى الثمن بكمية ثابتة تؤدى الى تغير فى الكمية المطلوبة بكميات غير ثابتة . (الشكل رقم ٢١ — ب —) (١) .

---

(١) مثال ذلك ، لو افترضنا اثمانا معينة تتغير بكمية ثابتة وكميات من الطلب تتغير بكميات ثابتة ، كما هو فى المثال التالى :

ثمن	كمية
٦	١٠٠
٥	١١٠
٤	١٢٠
٣	١٣٠

فانه يمكن التعبير عن العلاقة القائمة بين الاثمان الافتراضية ، والكميات المقابلة بخط مستقيم ، وهذا الخط ينحدر من أعلى اليسار الى اسفل ليعبر عن طبيعة العلاقة العكسية بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المطلوبة .



الشكل رقم (٢١)

ونلاحظ على منحنى الطلب ما يلى :

١ — أن الطلب يعبر عنه بمنحنى وليس بنقطة واحدة ، وهـذا يؤكد ما سبق القول من أن الطلب يمثل علاقة بين أثمان افتراضية وكميات مقابلة لها ، ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين . فالطلب هو كل الكميات المطلوبة عند كل الأثمان التى يمكن افتراضها .

٢ — نلاحظ ثانيا أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسـار الى أسفل اليمين . ويفسر الانحدار على هذا النحو بطبيعة العلاقة العكسية

أما اذا افترضنا أثمانا معينة تتغير بكميات ثابتة ، وكميات من الطلب تتغير بكميات متغيرة ؛ كما هو فى المثال التالى :

ثمن	كمية
٦	١٠٠
٥	١١٠
٤	١١٥
٣	١١٧

فانه يمكن التعبير عن العلاقة بمنحنى ينحدر أيضا من أعلى اليسار الى أسفل اليمين

وبطبيعة الحال اذا كان التغير فى الثمن بمقادير غير ثابتة أدت الى تغيرات فى الكميات بمقادير ثابتة ، فيمكن التعبير عن العلاقة أيضا بمنحنى .

راجع : R. Barre, op. cit., p. 481.

التى تقوم بين التغير فى الثمن والتغير فى الكميات المطلوبة . وهـذا ما يعنى أن انخفاض الثمن يؤدى الى تمدد الكمية المطلوبة والعكس صحيح .

٣ — ونلاحظ ثالثا أن درجة ميل منحنى الطلب يعبر عن مدى استجابة التغير فى الكميات المطلوبة على أثر تغير معين فى الثمن .

٤ — ونلاحظ رابعا أن منحنى الطلب ، الذى يعبر عنه فى (الشكل ٢١) ، لا يستطيع أن يعبر عن أكثر من متغيرين وهما ، الثمن والكمية المطلوبة . ولكن الكمية المطلوبة لا تتوقف على الثمن فقط ، وانما تتوقف على امور أخرى ، وهى لا تظهر على نفس الشكل ، ولذا فاننا نفترض ثباتها . ونركز فقط على العلاقة بين تغيرات الأثمان وتغـيرات الكميـات المطلوبة .

٥ — ونلاحظ أخيرا أن منحنى الطلب بين الحد الأقصى لما يطلبه الأفراد عند ثمن معين . ومعنى ذلك أن كافة الكميات التى تقع فوق المنحنى تكون كميات غير ممكن شراءها . وعلى العكس ، فان الكميات الواقعة تحت المنحنى يمكن شراءها عند أثمانها . فمنحنى الطلب ، والحال هذه ، يفصل بين الكميات الممكن شراءها والكميات غير الممكن (١) شراءها .

تفسير العلاقة العكسية القائمة بين التغير فى الثمن فى الكمية المطلوبة :

٢٩٢ — سبق أن رأينا عند دراسة توازن المستهلك باستخدام فكرة منحنيات السوء كيفية اشتقاق منحنى الطلب الفردى وذلك على أثر تغير اسعار السلع على التوازن . وقد سبق أن رأينا أثر التغير فى ثمن احـدى السلع على طلب المستهلك لهذه السلعة ، على فرض ثبات كل من الدخـل النقدى الذى يحصل عليه وكذلك أثمان السلع الأخرى .

وكقاعدة عامة فان انخفاض ثمن سلعة معينة يؤدى الى تمدد الكميات التى يشتريها المستهلك منها .

---

(١) انظر

د . حازم الببلاوى ، مشار اليه ، ص ٤٠٧ .

والسبب الذى يدعو الى ذلك يفسر بعاملين : (١)

١ ــ العامل الأول : ويسمى بأثر الدخل . فبرغم بقاء الدخل النقدى للمستهلك ثابتا ، الا أن انخفاض ثمن احدى السلع يعنى تحسنا فى وضع المستهلك الاقتصادى مشابه للتحسن الذى يشعر به المستهلك لو أن دخله النقدى قد زاد . فكل انخفاض فى ثمن السلعة التى يشتريها يعنى كسبا له يماثل الكسب النقدى المترتب على الزيادة فى دخله النقدى . ويزيد هذا الكسب كلما كان انخفاض الثمن اكبر وكان المستهلك ينفق على السلعة كمية اكبر من النقود . ومن هنا فان انخفاض ثمن السلعة يحدث أثرا يشابه من بعض النواحى اثر زيادة الدخل النقدى ، ويؤدى الى زيادة اقباله على شراء مختلف السلع ، ومنها السلعة التى انخفض ثمنها .

٢ ــ العامل الثانى : ويسمى بأثر الاحلال . فانخفاض ثمن السلعة ، مع بقاء اثمان السلع الأخرى دون انخفاض ، يؤدى بالمستهلك الى احلال السلعة التى انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التى بقى ثمنها دون تغيير .

ومن ذلك نرى أن اثر الثمن فى الكمية المطلوبة يتكون ، فى حقيقة الأمر ، من قوتين مؤثرتين ، احداهما هو أثر الدخل والثانية هو أثر الاخلال (٢) .

استثناءات على شكل العلاقة العكسية القائمة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المطلوبة :

٢٩٣ ــ تمثل العلاقة العكسية بين الاثمان والكميات المطلوبة القاعدة العامة ، اذ ان قانون الطلب يمثل قانونا تجريبيا وتؤدى اليه فروض السلوك الرشيد على النحو السابق بيانه فى الفقرة السابقة .

---

(١) راجع توازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة الحدية ، ووفقا لفكرة منحنيات السواء ، والسابق شرحها فى الباب التمهيدى من هذا المؤلف .

(٢) راجع بالتفصيل فى شرح هذه الاسباب

J. R. Hicks «Value and capitalk, op. cit., ch. III.

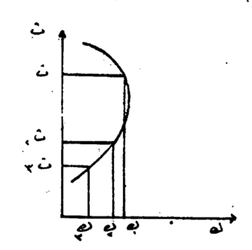
ومع ذلك فان عمومية هذا القانون ، الذى يعبر عن العلاقة العكسية بين الثمن والكميات المطلوبة ، لا تمنع من وجـود بعض الاستثناءات القليلة عليـه :

١ ــ واهم هذه الاستثناءات هى حالة السلع الدنيا Inferior goods او ماجرى الاقتصاديون على تسميتها بسلع : جفن (١) Sir Robert Giffen ففى حالة هذه السلع يؤدى ارتفاع الثمن الى تمدد الكمية المطلوبة وليس الى تقلصها ، وان انخفاض الثمن يؤدى الى تقلص هذه الكمية وليس الى تمددها . ويفسر هذا الاستثناء بأن الطلب على السلعة ، كما سوف نـرى بعد قليل يتوقف ايضا على دخل المستهلك . وبصفة عامة يؤدى ازديـاد الدخل الى زيادة الطلب على السلعة . على انه بعد أن يستمر الدخل فى الارتفاع ، حتى يصل الى حد معين ، فان الزيادة فى الدخل سوف يترتب عليها تقلص فى الكميات التى يشتريها المستهلك من سلع معينة ، أو حتى اعراضه عن شرائها كلية . هذه السلع التى يعرض عنها المستهلك كليـا أو جزئيا نتيجة لارتفاع دخله النقدى تسمى بالسلع الدنيا أو سلع الرجل الفقير ، مثال ذلك الذرة التى يعرض عنها الفلاح اذا ارتفع دخله واستطاع أن يصنع خبزه من القمح ، واستخدام مواقد الكيروسين لطهى الطعام بدلا من الحطب أو البوص ، والاعراض عن المنسوجات الشعبية الرخيصـة التى يستعاض عنها بالمنسوجات الاغلى .. الخ وما ينفق على هذه السلع من دخل الرجل الفقير يمثل نسبة كبيرة من هذا الدخل وينجم من ذلك أن انخفاض ثمنها يؤدى الى زيادة حقيقية فى دخله ، مما يجعله يقـــوم باحلال سلع اكثر اشباعا ، من وجهة نظره ، محل هذه السلع الدنيا الذى انخفض ثمنها . كما أن ارتفاع اثمان السلع الدنيا يؤدى الى نقص دخـل الرجل الفقير مما ينجم عنه زيادة الكمية المطلوبة من هده السلع . وعلى

---

(١) لقد لاحظ الاقتصادى الانجليزى Giffen فى القرن التاسع عشر ارتفاع الطلب على الخبز بالرغم من ارتفاع ثمنه ، وفسر ذلك بان نسبة انفاق العمال من دخولهم على الخبز كبيرة ، وارتفاع ثمنه يؤدى الى نقص دخولهم الحقيقية ، ولذا اضطروا الى انقاص طلبهم على اللحوم والمواد الغذائية الاخرى ، وزادوا من طلبهم على الخبز ، بالرغم من ارتفاع ثمنه لانه يظل بالرغم من ذلك اكثر السلع الغذائية رخصا .

ذلك نستطيع ان نفهم كيف أن ارتفاع أثمان هذه السلع قد اصطحب بتمدد الكمية المطلوبة وليس بتقلصها . كما أن انخفاض أثمان هذه السلع قد اصطحب بتقلص الكمية المطلوبة من هذه السلع وليس بتمددها ، كما يبين ذلك من الشكل رقم (٢٢) .



الشكل (٢٢) منحنى الطلب على السلع الدنيا (١)

ب ـ حالة سلع التفاخر Conspicuous goods ويرى البعض ان الطلب على سلع التفاخر من جانب الطبقات الغنية يتوقف على أثمانها بحيث أن انخفاض أثمانها يؤدى الى تقلص الكمية المطلوبة منها ، وأن ارتفاع هذه الأثمان يؤدى الى تمدد الكمية المطلوبة منها . الا انه يجب أن يلاحظ أن هناك حدودا على ذلك ، ولا يمكن ان نتصور أن تتمدد الكمية المطلوبة من السلعة كلما ارتفع الثمن دون حدود ، والا لأمكن زيادة الأثمان الى ما لا نهاية وهو أمر غير معقول (٢) .

جـ ـ ويضيف البعض حالة التوقعات . اذ يؤدى ارتفاع الأثمان

---

(١) فى هذا الشكل يأخذ منحنى الطلب فى اقسامه الاولى الشكل المعتاد ، حيث ينحدر من اعلى اليسار الى أسفل اليمين ، ولكن مع استمرار الثمن فى الانخفاض يعود المنحنى فيتجه الى اسفل اليسار ، تعبيرا عن انكماش الكمية المطلوبة نتيجة للانخفاض الشديد فى ثمن السلعة .

(٢) اشار الى أهمية الاستهلاك التفاخرى فى نهاية القرن الماضى
T. Veblen «The theory of leisure class», 1899.
مشار اليه فى مؤلف ، د. حازم الببلاوى ، ص ٤٠٨ .

الى توقع المزيد من الارتفاع فى الاثمان ، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من السلعة . وعلى العكس قد يؤدى انخفاض الاثمان المزيد من الانخفاض ، ومن ثم تتقلص الكمية المطلوبة من السلعة . الا انه يجب أن يلاحظ ان هذه الأحوال لا تعتبر استثناءا حقيقيا على عمومية قانون الطلب ، حيث ان الأثمان المؤثرة فى سلوك المستهلك لا تكون الاثمان الجارية ، وانما الأثمان المتوقعة . وفى هذه الحالة لو حددنا العلاقة بين الاثمان المتوقعة والكميات المطلوبة ، لوجدنا أن قانون الطلب يأخذ شكله العادى (١) .

العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب غير الثمن
(ظروف الطلب)

التحرك على منحنى الطلب وانتقال منحنى الطلب :

٢٩٤ — سبق أن قلنا أن الكمية المطلوبة لاتتوقف فقط على ثمن السلعة ، وانما تتوقف أيضا على العديد من العوامل الأخرى . ونظرا لأنه يصعب دراسة كافة المتغيرات الأخرى دفعة واحدة ، فقد كان لابد أن نلجأ الى افتراض ثبات الظروف الأخرى على حالها ، والتى يمكن أن تؤثر فى الطلب ، فيما عدا الثمن .

والتفرقة بين تأثير الثمن على الكمية المطلوبة ، وتأثير الظروف أو العوامل الأخرى عليها ، يظهر بيانيا بالتفرقة بين التحرك على منحنى الطلب من نقطة الى أخرى ، وبين انتقال المنحنى برمته الى اليمين أو الى اليسار .

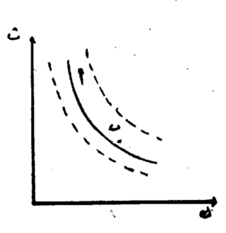
اما فى حالة تغير ظروف الطلب ، فان قانون الطلب ، وهو يعنى العلاقة العكسية بين تغير الأثمان والتغير فى الكميات المطلوبة ، يتغير ، ونكون بصدد قانون آخر ، يبين العلاقة بين الأثمان والكميات المطلوبة فى الظروف الجديدة . ويتم التعبير عن ذلك بيانيا بانتقال منحنى الطلب

---

(١) د. حازم الببلاوى ، ص ٤٠٨ .

كلية الى اليمين أو الى اليسار (الى اليمين اذا ترتب على تغير ظروف الطلب زيادة الكميات المطلوبة ، والى اليسار اذا ترتب على تغيرها نقصان الكمية المطلوبة) .

ونظرا لأن الكميات المطلوبة قد تتغير نتيجة للتحرك على منحنى الطلب (قانون الطلب) ، أو نتيجة لانتقال منحنى الطلب (ظروف الطلب) ، فانه من الأهمية أن يكون واضحا فى الأذهان سبب التغير فى الكمية المطلوبة .



الشكل رقم (٢٣)

فاذا كان التغير نتيجة لتغيرات الأثمان ، فاننا نكون فى ظل قانون الطلب ، وينبغى أن نتحدث عن تغيرات الكمية المطلوبة ، ويعبر عنها بالتمدد ، أو بالانكماش . والشكل رقم (٢٣) يبين التغير فى الكميات المطلوبة نتيجة لتغيرات الأثمان وذلك بالانتقال من النقطة (ا) الى النقطة (ب) على منحنى الطلب . أما اذا كان التغير نتيجة لتغير ظروف الطلب ، فان دالة الطلب نفسها تتغير ، وتتحدث حينئذ عن تغيرات الطلب غ . فاذا ادت الظروف الى زيادة الكمية المطلوبة ، انتقل منحنى الطلب نفسه الى اليمين أو الى أعلى (انظر الشكل رقم ٢٣) . واذا ادت الظروف الى نقصان الكمية المطلوبة ، انتقل منحنى الطلب الى اليسار و الى أسفل (انظر شكل رقم ٢٣) .

ظروف الطلب :

٢٩٥ ـ نوجز تحت هذا العنوان دراسة التغيرات فى الكمية المطلوبة نتيجة للتغيرات فى العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب ، غير الثمن . واهم هذه العوامل ، والتى افترضنا ثباتها هى الدخل ، التغير فى توزيع الدخل ، اثمان السلع الأخرى ، عدد السكان ، اذواق المستهلكين .

١ ـ التغير فى الدخل :

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثمن السلعة ، كيفية توزيع الدخل ، اثمان السلع الأخرى ، عدد السكان ، اذواق المستهلكين) فان تغير الدخل بالزيادة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ، فان تغير الدخل بالزيادة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ، والعكس صحيح . اى أن طبيعة العلاقة القائمة بين الدخل والكمية المطلوبة هى علاقة طردية .

الا أنه من المفيد ان نشير انه وان كانت زيادة الدخل الفردى تؤدى بوجه عام الى زيادة الكمية المطلوبة ، وذلك بوجه عام ، الا أن هذه الزيادة تكون بشكل ملموس بالنسبة للسلع الكمالية والترفيه بوجه خاص (١) . ولكن زيادة الدخل الفردى يمكن أن تؤدى فى نفس الوقت الى نقص الطلب على السلع الدنيا ، أى أن هذه الحالة تمثل استثناءا على شكل العلاقة الطردية القائمة بين الدخل والطلب . والعكس صحيح بالنسبة لانخفاض الدخل الفردى (٢) .

٢ ـ التغير فى توزيع الدخل :

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، ومنها مجموع الدخل القومى وعدد السكان ، فان التغير فى توزيع الدخول يؤثر على الطلب على مختلف السلع . فزيادة التفاوت فى الدخول قد يؤدى الى زيادة

---

(١) يمكن أن يفسر ذلك بفكرة الاقتصادى Veblen عن الاستهلاك التفاخرى ، وكذلك بظاهرة حب التقليد والتى ترجع الى الاقتصادى J. Duesenberry والسابق دراستها عند التكلم عن محددات الادخار الاختيارى .

(٢) نعرف أن هذه الحالة ترجع الى R. Giffen

الطلب على السلع الكمالية والترفيه ، ونقص الطلب على سلع الاستهلاك الشعبى . كما ان تقليل الفوارق بين الدخول يؤدى الى الظاهرة العكسية (١) .

٣ ـ أثمان السلع الأخرى :

التغير فى ثمن سلعة ما يؤدى ، ليس فقط الى التغير فى الكميات التى تطلب من هذه السلعة ، ولكن يؤدى ايضا الى التغير فى الكميات التى تطلب من السلع الأخرى . فالطلب على سلعة معينة يرتبط بقدراتها على اشباع حاجة معينة لدى المستهلك . ولكن علاقة هذه السلعة بحاجة المستهلك ، ليست مستقلة تماما عن جميع السلع الأخرى . فهناك سلع أخرى يمكن أن تشبع نفس الحاجة بدرجات متفاوتة من النجاح ، وهذه نطلق عليها اسم السلع البديلة أو المتنافسة . وهناك ، من ناحية أخرى ، سلع أخرى يلزم استخدامها مع السلعة محل المناقشة لكى تشبع حاجة الأفراد ، وهذه نطلق عليها اسم السلع المتكاملة .

(ا) التغير فى أثمان السلع البديلة :

السلع البديلة ، هى التى يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر فى اشباع نفس الحاجة . مثال ذلك الشاى والقهوة ، اقلام الحبر العادى وأقلام الحبر الجاف ، اللحوم والأسماك ... الخ . ومجموعات السلع البديلة تختلف فى مدى قرب أو تباعد السلع الداخلة فى كل مجموعة فى القدرة على اشباع نفس الحاجة .

والقاعدة العامة أن انخفاض أثمان السلع البديلة ينقص الطلب على الكمية المطلوبة من السلعة محل المناقشة ، والعكس صحيح وهذا يعنى أن طبيعة العلاقة القائمة فى هذه الحالة بين أثمان السلع الأخرى والطلب على السلعة محل المناقشة هى علاقة طردية . ومن الطبيعى أنه كلما

---

(١) من المفيد أن نشير أن البلاد النامية تتميز بسوء توزيع الدخل القومى عن البلاد المتقدمة ، وهذا ما يفسر زيادة الطلب على السلع الشعبية فى هذه البلاد ، بالاضافة الى ضعف مستوى الدخل الفردى .

ازدادت درجة تمــام البديل (اى ازدادت قدرتها على اشباع نفس الحاجة) كلما أدى التغير فى ثمنها الى احداث تغيرات كبيرة فى الطلب على السلعة محل المناقشة ، والعكس صحيح .

(ب) التغير فى اثمان السلع المتكاملة :

السلع المتكاملة هى التى يكمل بعضها البعض الآخر فى اشباع نفس الحاجة . مثال ذلك السيارة والبنزين ، أفران الطهى وانابيب البوتاجاز ، الشاى والسكر ... الخ .

والقاعدة العــامة أن انخفاض ثمن احــدى السلعتين (أو السلع) المتكاملة يؤدى الى الزيادة فى الطلب على السلعة الأخرى محل المناقشة ، والعكس صحيح . وهذا يعنى ان طبيعة العلاقة القائمة فى هذه الحالة بين اثمان السلع الأخرى والطلب على السلعة محل المناقشة هى علاقة عكسية .

٤ ــ عــدد السكان :

على فرض بقاء الظروف الأخرى على حالها ، كلما زاد عدد السكان كلما زاد الطلب على مختلف السلع . على ان الطلب على هــذه الســلع المختلفة لا يزيد بنسبة واحدة ، وانما تتوقف النسب التى يزيد بهــا الطلب على مختلف السلع على الكيفية التى يزيد بها عدد السكان .

وعلى سبيل المثال اذا كانت الزيادة ترجع فى الأساس الى ارتفاع نسبة المواليد (حالة البلاد النــامية) ، فان ذلك يعنى ارتفــاع نســبة الاطفال فى مجموع الســكان ، وهــذا مــا يعنى زيادة الطلب على السلع الخاصة بالأطفــال أكثر من غيرها (ملابس الأطفــال ، اللعب ، خــدمات التعليم ... الخ) . أما اذا كانت الزيادة ترجع فى الأساس الى انخفــاض معدل الوفيات (حالة البلاد المتقدمة) ، فان ذلك يعنى نسبة المتقدمين فى السن الى مجموع السكان ، ممــا يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الخاصة بهم (الخدمات الطبية ، النظارات الطبية ... الخ) وفى جميع الأحوال تؤدى الزيادة فى عدد السكان الى زيادة الطلب على المساكن والسلع الغذائية والملابس والخدمات العامة (المواصلات .. الخ) .

٥ ــ اذواق المستهلكين :

اذواق المستهلكين (الأفراد) تؤثر بالضرورة على الكمية المطلوبة . وتختلف الأذواق عن غيرها من ظروف الطلب فى انهــا غير قابلة للقيــاس مباشرة . فقد نجــد أحوالا يصعب تفسيرها ، فلا نجد مناصا من القول بأن تغير الأذواق هو السبب فى ظهور هذه الحالات .

فقد نلاحظ أن ثمن السلعة قد ارتفع ، ولم تتغير الدخول أو اثمان السلع الأخرى أو عدد السكان ، ومع ذلك نجد أن الكمية المطلوبة قد زادت هنــا نقول ن هنــاك تغيرا فى الأذواق . وهذا تفسير معقول ، فمن الطبيعى أن اذواق الأفراد تحــدد مدى تفضيلهم للحاجات ، ومن ثم طلبهم على السلعة . وهذه الأذواق ليست أمرا ثابتا ، وانمــا تتغير مع تغير الظروف .

الفصل الثانى

مرونة الطلب (١)

معنى المرونة :

٢٩٦ — التغيرات التى تطرأ على الكمية المطلوبة من سلعة ما، نتيجة للتغيرات التى تطرأ على ثمن هذه السلعة ، قد تكون كبيرة ، وقد تكون محدودة ، وقد تكون منعدمة . والأمر يتوقف على مـدى تجاوب التغير فى الكميات التى تطلب من سلعة معينة على اثر التغير الذى يطرأ على ثمنهـا . ولقياس مدى التجاوب بين الكميات التى تطلب من سلعة وبين التغيرات التى تطرأ على ثمن السلعة فانه يستخدم مفهوم المرونة . فالمرونة اذن أداة من أدوات التحليل الاقتصادى يستخدم لقياس مدى التجاوب بين التغيرات التى تطرأ على الكميات المطلوبة من سلعة معينة وبين التغيرات التى تطرأ على ثمن السلعة . ويقال أن الطلب على سلعة معينة مرن ، اذا كان التغير البسيط فى ثمن السلعة يؤدى الى تغير كبير فى الكميـة المطلوبة منها . ويكون الطلب على السلعة غير مرن اذا كان التغير الكبير فى ثمن السلعة يؤدى الى تغير بسيط فى الكمية المطلوبة .

وقد كان من الطبيعى أن يتجه الذهن أولا ، لمعرفة العلاقة بين التغير فى الكمية المطلوبة بالنسبة للتغير فى الثمن ، الى النظر الى التغيرات الحدية ، فنبحث عن العلاقة بين التغير فى الكمية المطلوبة بالنسبة للتغير فى الثمن ، اى ننظر الى ميل منحنى الطلب . ونقول أنه كلما زاد الميل وانحدار المنحنى كلما كانت الحساسية أقل ، وكلما قل الميل كلما كانت الحساسية أكبر .

ومع ذلك فان هذه الوسيلة لا تصلح لبيان مدى حساسية الكميات المطلوبة بالنسبة لتغيرات الأثمان . فالاعتماد على الكميات الحدية تؤدى

---

(١) انظر المراجع السالف ذكرها عند دراسة الطلب ، بالاضافة الى ذلك .
W. O. Thweat «The concept of elasticity and the growth equation». Asia publishing house, London, 1961, pp. 24-35.

الى نتائج تتوقف تماما على وحدات القياس المستخدمة ، وان هذه النتائج تتغير تماما مع اختلاف وحدات القياس (١) .

ولبيان ذلك ، نضرب المثال الآتى :

نفترض ان تغيرا فى ثمن السلعة قد حدث من ١٠٠ قرشا الى ٩٠ قرشا ، وقد ادى ذلك الانخفاض الى تمدد الكمية المطلوبة من ١٠٠ وحدة الى ١٢٠ وحدة . ومعنى ذلك أن التغير الحدى فى الكمية المطلوبة بناء على تغير الثمن هو = ٢ . ولو تم قياس الثمن بالجنيه بدلا من القروش ، أى ان الثمن قد تغير من جنيه واحد الى ٩ر. من الجنيه ، فى هذه الحالة فان التغير الحدى فى الكمية المطلوبة بناء على تغير الثمن يصبح = ٢٠٠ . وبعبارة اخرى فان تغيير وحدات القياس من القرش الى الجنيه ادى الى تغيير النتيجة من ٢ الى ٢٠٠ .

ولذا فان التغييرات الحدية لا تصلح لقياس مدى حساسية الطلب بالنسبة للثمن . وازاء عجز الكميات الحدية عن بيان مدى حساسية الطلب ، فاننا نلجأ الى فكرة المرونة لا تنظر الى العلاقة بين التغير الحدى فى الكميات ، وانما تركز على التغير النسبى فيها . واستخدام التغير النسبى فى الثمن وفى الكمية المطلوبة ، فان اثر اختلاف وحدات القياس سيزول بالضرورة . ففى المثال السابق يكون نسبة التغير فى الثمن هو ١٠٪ سواء قدرنا الثمن بالجنيه او بالقروش ، ونسبة التغير فى الكمية المطلوبة هو ٢٠٪ ، وايا كانت وحدات القياس . ولذا فان المرونة تصبح ٢ ، بصرف النظر عن وحدات القياس المستخدمة .

قيـاس المرونة :

٢٩٧ — تقاس المرونة بنسبة التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة الى نسبة التغير الذى يحدث فى ثمن السلعة . وهذا هو الاتجاه الغالب .

ويمكن أيضا أن تقاس المرونة باستخدام فكرة الايراد ، اى كميـة

---

(١) راجع :

د. حازم الببلاوى ، مشار اليه ، ص ٤٢٠ .

النقود التى ينفقها المشترون على السلعة (اى عدد الوحدات المشتراه من السلعة فى ثمن الوحدة منها) .

الاسلوب الأول لقياس المرونة :

٢٩٨ — قلنا ان المرونة تقاس بنسبة التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة الى نسبة التغير الذى يحدث فى ثمن السلعة .

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

فاذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة اكبر من نسبة التغير فى الثمن ، فان الطلب يكون مرنا . ويكون معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح . (انظر الشكل رقم ٢٤ حـ) .

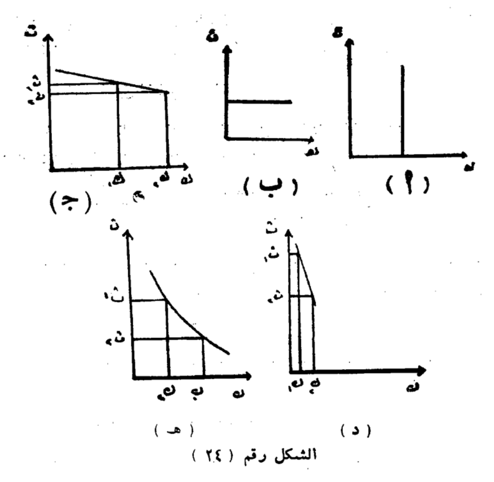
اما اذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة اقل من نسبة التغير فى الثمن فان الطلب يكون غير مرن (قليل المرونة) . ويكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح (أنظر الشكل ٢٤ د) .

واذا كان التغير النسبى فى الثمن يؤدى الى تغير نسبى مساو له تماما فى الكمية المطلوبة ، فان معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح ، ويسمى الطلب عندئذ متكافىء المرونة . (أنظر الشكل ٢٤ هـ) .

واذا كان تغير النسبة فى الثمن لا يؤدى الى اى تغير فى الكمية المطلوبة ، فان معامل المرونة يكون عندئذ صفرا ، ويقال ان الطلب عديم المرونة (انظر الشكل ٢٤ أ) .

واذا كان التغير النسبى البسيط فى الثمن يؤدى الى تغير كبير جدا ، بحيث يكون غير متناهيا فى الكمية المطلوبة ، فان معامل المرونة يكون عندئذ الى مالا نهاية ، ويقال ان الطلب لا نهائى المرونة (انظر الشكل ٢٤ ب) .

ويلاحظ انه نظرا لأن العلاقة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المطلوبة يكون عكسيا ، فان المرونة تكون بالضرورة ذو اشارة سالبة ، الا انه جرى الاتفاق على استبعاد الاشارة السالبة للمرونة .



الشكل رقم (٢٤)

ويلاحظ ثانيا ، أن تعريف المرونة لمنحنى الطلب ، السالف شرحها ، تمثل مرونة نقطة واحدة على المنحنى . وهذا ما يعنى ان مرونة المنحنى تختلف بتعـدد النقاط الواقعة عليه .

ولنبين ذلك اليك المثال التالى :

افترض انه عندما يكون ثمن الوحدة من السلعة هو ١٠٠ قرشا ، وان عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة ١٠٠ وحدة ، ويعبر عن هذين الاحداثين بنقطة على منحنى الطلب ولتكن النقطة (أ) . ثم افترض أن ثمن الوحـدة من السلعة انخفض الى ٩٠ قرشا ، وعند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة ١٢٠ وحدة ، ويعبر عن هذين الاحداثين بنقطة على منحنى الطلب ولتكن النقطة (ب) .

فاذا افترضنا أن نقطة البدىء هى عندما يكون ثمن الوحدة ١٠٠ قرشا ، والكمية المطلوبة ١٠٠ وحدة ، ثم حصل انتقال على منحنى الطلب

من النقطة (أ) الى النقطة (ب) ، ففى هذه الحالة سوف تكون مرونة المنحنى عند النقطة ب كالآتى :

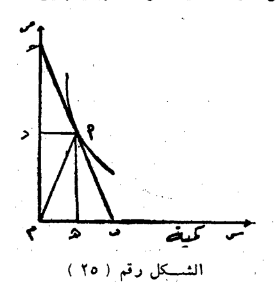
$$\frac{٢٠}{١٠٠} \div \frac{١٠}{١٠٠} = ٢$$ ، اى ان المرونة فى هذه الحالة تساوى ٢ .

أما اذا افترضنا ان نقطة البدىء هى عندما يكون ثمن الوحـــدة ٩٠ قرشا ، والكمية المطلوبة ١٢٠ وحدة ، ثم حصل انتقال على منحنى الطلب من النقطة (ب) الى النقطة (أ) ، ففى هذه الحالة تكون مرونة المنحنى عند النقطة (أ) كالآتى :

$$\frac{٢٠}{١٠٠} \div \frac{١٠}{٩٠} = ١٫٥$$ ، اى ان المرونة فى هذه الحالة تساوى ١٫٥ فقط

كيفية تحديد مرونة النقطة بيانيا (١) :

٢٩٩ — لما كان يمكن ان يعبر عن المرونة بناتج قسمة الكمية الحدية على الكمية المتوسطة . وانه لما كان الكمية الحدية يمكن أن يعبر عنهـــا بيانيا بميل المماس ، وأن الكمية المتوسطة بيانيا بميل الخط الواصـــل



الشـــكل رقم (٢٥)

(١) راجع فى تفصيل ذلك :
R. Barre «Economie politique», op. cit., pp. 492-493.
W. A. Koivisto, op. cit., pp. 84-85.

بنقطة الاصل فانه يمكن تحديد المرونة بيانيا كالآتى :

$$\text{المرونة عن نقطة معينة} = \frac{\text{طول المماس الواصل بينها وبين المحور السينى}}{\text{طول المماس الواصل بينها وبين المحور الصادى}}$$

ففى الشكل رقم (٢٤) ، اذا اردنا أن نقيس مرونة الطلب عند النقطة ا فسوف نجد انها عبارة عن $\frac{\text{ا ب}}{\text{ا حـ}}$.

لما كانت الكمية الحدية عند النقطة (ا) يعبر عنها بميل المماس المار بها ، اى بميل المستقيم (ب جـ) . ونستطيع ان نقيس هذا الميل بظل الزواية م جـ ب ، ولذا فهو $\frac{\text{م ب}}{\text{م حـ}}$ او $\frac{\text{ا د}}{\text{د حـ}}$.

ولما كانت الكمية المتوسطة عند النقطة (ا) يعبر عنها بميل الخط الواصل منها الى نقطة الاصل ، اى بميل المستقيم (ا م) . ونستطيع أن نقيس هذا الميل بظل الزاوية م ا هـ ، ولذا فهو $\frac{\text{م هـ}}{\text{م هـ}}$ أو $\frac{\text{ا د}}{\text{م د}}$

$$\text{فتكون المرونة تساوى } \frac{\text{ا د}}{\text{د حـ}} \div \frac{\text{ا د}}{\text{م د}} = \frac{\text{م د}}{\text{د حـ}} = \frac{\text{ا ب}}{\text{ا حـ}}$$

الاسلوب الثانى لقياس المرونة :

٣٠٠ — الأسلوب الثانى لقياس فكرة المرونة هو مقدارالانفاق على السلعة . فيكون الطلب على السلعة مرنا اذا انخفض مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة اذا زاد ثمنها ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض الثمن . وبعبارة أخرى ، اذا كان التغير فى مجموع المبالغ التى تنفق على السلعة يسير فى عكس اتجاه التغير فى الثمن ينخفض بارتفاع الثمن ويرتفع بانخفاض الثمن ، فان الطلب يكون مرنا . وتفسير ذلك أن الطلب المرن يعنى فى الواقع أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوبا كبيرا مع التغيرات فى الاثمان . فيترتب على ارتفاع السلعة بنسبة معينة

---

(١) نصل الى ذلك باستخدام خصائص المثلثات المتشابهة .

انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة اكبر من نسبة الارتفاع الحاصلة فى الثمن ، مما يترتب عليه انخفاض مجموع الانفاق على السلعة ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض الثمن .

ويكون الطلب على السلعة غير مرن (قليل المرونة) إذا ارتفع مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة اذا زاد ثمنها ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض الثمن . وبعبارة أخرى ، اذا كان التغير فى مجموع المبالغ التى تنفق على السلعة يسير فى نفس اتجاه التغير فى الثمن ، يرتفع بارتفاع الثمن وينخفض بانخفاض الثمن ، كان الطلب على السلعة غير مرن .

وتفسير ذلك أن الطلب غير المرن يعنى فى الواقع ان الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوبا قليلا مع التغيرات فى الأثمان . فيترتب على ارتفاع السلعة بنسبة معينة انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة اقل من نسبة الارتفاع الحاصلة فى الثمن ، مما يترتب عليه ارتفاع مجموع الانفاق على السلعة ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض الثمن .

ويكون الطلب متكافىء المرونة اذا بقيت مجموع المبالغ المنفقة على السلعة دون تغيير فى حالة ارتفاع أو انخفاض الثمن . وتفسير ذلك أن الطلب المتكافىء المرونة (اى ان معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح) يعنى فى الواقع أن التغير فى الثمن بنسبة معينة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، يترتب عليه تغير عكسى فى الكميات المطلوبة بالانخفاض أو الارتفاع ، مما يؤدى الى ثبات مجموع المبالغ المنفقة على السلعة .

العوامل المحددة لمرونة الطلب (المرونة السعرية للطلب)

٣٠١ — المرونة نسبية ، تختلف بالنسبة للطلب على اية سلعة من شخص لآخر ، ومن فئة اجتماعية الى فئة اخرى ، ومن مكان لآخر ، ومن مستوى أسعار لآخر . ويقصد من ذلك أن المرونة تتوقف على عوامل عديدة . وبالرغم من ذلك هناك بعض العوامل تجعل تأثر الطلب على بعض السلع اكثر من غيرها بتغيرات الاثمان . واهم هذه العوامل ما يلى :

١ ــ وجود بديل للسلعة ، ودرجة كمال البديل :

لعل أهم العوامل التى تتوقف عليها المرونة هى مدى وجود بديل عن السلعة . فاذا وجدت سلعة بديلة قادرة على اشباع نفس الحاجة بنفس الكفاءة ، أو بدرجة معقولة من الكفاءة كانت مرونة الطلب كبيرة . وعلى العكس ، اذا لم تتوافر بدائل عن السلعة كانت مرونة الطلب صغيرة .

كذلك تتوقف المرونة على درجة كمال البديل ، فكلما ارتفعت هذه الدرجة كلما ارتفعت مرونة الطلب ، والعكس صحيح (١) .

ويلاحظ أن فكرة وجود بديل ومدى كماله ليست فكرة مطلقة ، وانما هى مسألة نسبية فاذا تعود شخص على استهلاك سلعة معينة (كنوع من السجائر على سبيل المثال) ثم ارتفع ثمنها بمقدار زهيد ، فقد لايرى داعيا للتحول عنها لاستهلاك سلعة اخرى بديلة ، ويرى أنها ليست بديلا عن سلعته المفضلة . أما اذا ارتفع ثمن السلعة بمقدار كبير ، فانه سوف يتحول فورا الى استهلاك سلعة اخرى بديلة ، ويرى أنها بديل كامل . ولذا فان فكرة البديل ترتبط بالظروف الخاصة بالمستهلك ، ولا سيما بمدى التغير الحاصل فى ثمنها .

ويلاحظ ثانيا ، ان فكرة البديل ودرجة كماله تتوقف على مدى تعريفنا للسلعة . فكلما كان هذا التعريف ضيقا كلما كان وجود البديل اسهل . وعلى العكس كلما كان التعريف واسعا ، فان وجود البديل قد يكون اكثر صعوبة . وعلى سبيل المثال ، اذا كنا نتحدث عن الطلب على الغذاء بصفة عامة ، فمن الواضح انه لا يوجد بديل عنه ، ولكن لو تحدثنا عن الطلب على لحوم الأبقار فان وجود البديل يكون اسهل . ففى هذه

---

(١) يلاحظ انه قد يكون للسلعة بدائل كاملة ، اى تتفق معها تماما فى الخواص الطبيعية وفى المنفعة ، لكن المنتج يسعى ، من خلال حملات الدعاية المركزة الى ايهام المشترين بأن سلعته لا بديل لها ، أو على الاقل ليس لها بديل قريب منها . والغرض من ذلك هو تقليل مرونة الطلب على السلعة ، حتى يستطيع ان يرفع ثمنها فوق مستوى الثمن العادى الذى تحققه المنافسة .

الحالة الاخيرة يمكن ان يكون البديل فى لحوم الطيور ، او فى الاسماك ... الخ .

ويلاحظ اخيرا ، أن وجود البديل يتوقف على الفترة الزمنية التى نأخذها فى الاعتبار . فكلما طالت المدة كلما كان وجود البديل اسهل . فالأفراد يكتسبون عادات جديدة مع الزمن ، ويغيرون من نمط حياتهم وفق الظروف الجديدة . وعلى سبيل المثال اذا ارتفعت اثمان الخضروات الطازجة ، فقد لا يتحول الافراد الى طلب الخضروات المحفوظة لعدم تعودهم عليها ، ثم مع مرور الوقت يكتسبون هذه العادة ، بحيث ان اى ارتفاع فى اثمان الاولى يحولهم الى طلب الثانية .

ب — السلع الضرورية والسلع الكمالية :

اذا كانت السلعة ضرورية بسبب لزومها لحياة الانسان او للمحافظة على صحته ، أو بناء على ما تعارف عليه الناس ، فان الطلب عليها يتميز بقلة المرونة . وعلى العكس من ذلك اذا كانت السلعة كمالية ، بناء على ما تعارف عليه الناس ، فان الطلب عليها مرتفع المرونة . ويرى البعض ان التمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية يتوقف على فكرة وجود البديل ودرجة كماله . فالسلعة تكون ضرورية اذا لم يتوافر لها البديل بسهولة . وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية اذا امكن وجود البديل ودرجة كماله . فالسلعة تكون ضرورية اذا لم يتوافر لها البديل بسهولة . وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية اذا أمكن وجود البديل لها بسهولة وأن درجة كمال البديل مرتفعة .

ج — مدى تعدد الاستعمالات للسلعة :

اذا كان للسلعة استعمال واحد محدد ، كالملح مثلا بالنسبة للطعام ، فان الطلب عليها يكون قليل المرونة . اما اذا كانت السلعة متعددة الاستعمالات ، فان الطلب عليها يكون عادة مرنا ، إذ أن ارتفاع ثمنها يؤدى الى اطراح بعض الاستعمالات الأقل اهمية ، كما ان انخفاض ثمنها يؤدى الى الاقبال على استعمالها فى اغراض اخرى .

د - تكامل السلعة فى استعمالها مع السلع الاخرى :

اذا كانت السلعة تتكامل فى استعمالها مع السلع الأخرى ، فان التغير فى ثمنها وحده ، لن يؤثر كثيرا على الكميات المستخدمة منها ، بمعنى ان يكون الطلب عليها غير مرن . مثال ذلك البنزين والسيارة ، فارتفاع ثمن البنزين لن يؤثر على الكميات المطلوبة من السيارات .. الخ .

هـ - نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة :

تتوقف المرونة ايضا على نسبة ما ينفقه المستهلك على السلعة من دخله . فكلما كانت هذه النسبة صغيرة ، كلما كانت مرونة الطلب قليلة ، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت مرونة الطلب مرتفعة . مثال ذلك أن ارتفاع أثمان الملح أو الكبريت بنسبة كبيرة (٥٠ ٪ مثلا) لن يؤدى الى انكماش طلبها الا بنسبة قليلة جدا ، أو لا ينكمش طلبها على الاطلاق . وعلى العكس إذا ارتفع اثمان المنسوجات بنسبة معينة فان ذلك يؤدى الى انكماش كبير فى الطلب على المنسوجات ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على المنسوجات ، وذلك بعكس النسبة التى يخصصها المستهلك من دخله للانفاق على الكبريت أو الملح .

و - حجم دخل المستهلك (طلب الاغنياء وطلب الفقراء) :

يتميز طلب الأغنياء بقلة المرونة ، اما طلب الفقراء فيتميز بارتفاع المرونة .. فالاغنياء لا يهتمون كثيرا بالتغيرات التى تطرأ على الاثمان . أما الفقراء فيهتمون بأي تغيير يطرأ على الاثمان . فارتفاع ثمن سلعة معينة ، يدفع الفئات محدودة الدخل الى البحث عن بديل للسلعة التى ارتفع ثمنها .

وخلاصة الأمر ان مرونة الطلب تتوقف على وجود البديل ومدى كماله ، وانه يمكن ارجاع العوامل الاخرى ، التى تقدمت ، لنفس فكرة البديل (١) .

---

(١) انظر :

د. حازم الببلاوى ، مشار اليه ، ص ٤٣٦ .

مرونات الطلب الاخرى (مرونات الطلب غير السعرية)

٣٠٢ ـ سبق الاشارة الى ان الكمية المطلوبة تتوقف على أمور متعددة : فهى تتوقف ، من ناحية ، على تغيرات الاثمان ، ومن ناحية اخرى ، تتوقف على الدخل وأثمان السلع الأخرى والسكان . وقد درسنا علاقة الطلب بالأثمان (جدول الطلب أو منحنى الطلب) ، وبينا مدى تأثر الكمية المطلوبة بتغيرات الأثمان . كذلك درسنا مدى تأثر الكمية المطلوبة بالدخل ، وبأثمان السلع الأخرى ، وبأذواق المستهلكين ، وبالسكان . وهذه العوامل الأخيرة يطلق عليها ظروف الطلب .

ولما كانت بعض ظروف الطلب ، كالدخل وأثمان السلع الأخرى قابلة للقياس الكمى ، فانه لذلك يمكن قياس مدى التأثر فى الكمية المطلوبة بالتغيرات التى تحدث فى الدخل ، وبالتغيرات التى تحدث فى اثمان السلع الأخرى . وينجم عن ذلك أن هناك مرونات أخرى للطلب غير المرونة السعرية (أى المتعلقة بالتغير فى الدخل) ، وأهمها مرونة الطلب الدخلية (أى المتعلقة بالتغير فى الدخل) ، ومرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية (أى المتعلقة بالتغير فى أثمان السلع الأخرى) .

١ ـ مرونة الطلب الدخلية Income elasticity of demand

٣٠٣ ـ يقصد بمرونة الطلب الدخلية مدى حساسية التغير فى الكميات المطلوبة من السلعة على أثر تغيرات الدخل .

وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير فى الكمية المطلوبة الى نسبة التغير فى الدخل .

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير فى الدخل}}$$

وقد سبق أن رأينا أن العلاقة القائمة بين التغير فى الدخل والتغير فى الكميات المطلوبة هى علاقة طردية ، وذلك على عكس العلاقة القائمة بين الكمية المطلوبة والتغير فى الثمن ، وذلك فيما عدا استثناء يتعلق بحالة السلع الدنيا . وهذا يعنى أنه كلما ارتفع الدخل كلما زادت الكمية

المطلوبة ، والعكس صحيح . وتكون المرونة الدخلية مرتفعة (مرنة) اذا كان معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح ، وتكون منخفضة (غير مرنة) اذا كان معامل المرونة اقل من الواحد الصحيح ، وتكون متكافئة اذا كان معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح .

ويلاحظ أن معامل المرونة الدخلية يكون دائما (وذلك فيما عدا السلع الدنيا) موجبا نظرا للعلاقة الطردية التى تقوم بين التغير فى الدخل والتغير فى الكميات المطلوبة .

ونجد عادة ان المرونة الدخلية تكون كبيرة بالنسبة للكماليات ، وصغيرة بالنسبة للضروريات . اذ كلما زاد الدخل اتجه الأفراد الى زيادة طلبهم على السلع الكمالية . ولكن الزيادة فى الطلب على السلع الضرورية تكون قليلة .

وترجع اهمية المرونة الدخلية الى استخدامها فى التفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية .

٢ ـ مرونة الطلب المتقاطعة او التبادلية

Cross Elasticity of the demand

٣٠٤ ـ يقصد بمرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية مدى حساسية التغير فى الكميات المطلوبة من السلعة على أثر تغيرات أثمان السلع الأخرى . وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير فى الكمية المطلوبة من سلعة معينة الى نسبة التغير فى ثمن سلعة أخرى .

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة (ا)}}{\text{نسبة التغير فى ثمن السلعة (ب)}}$$

وبطبيعة الحال ، لا يمكن تحديد طبيعة العلاقة مقدما بين التغير فى الكمية المطلوبة من سلعة معينة على اثر تغير فى ثمن سلعة اخرى . فقد لا يحدث اى تغيير على الاطلاق ، ويكون معامل المرونة التبادلية صفرا . وقد يؤدى ارتفاع ثمن سلعة معينة الى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة اخرى ، فيكون معامل المرونة التبادلية موجبا . وقد يؤدى

ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى نقصان الكمية المطلوبة من سلعة أخرى ، فيكون معامل المرونة التبادلية سالبا (١) .

ومع ذلك ، فهناك سلع متقاربة ويمكن أن يؤثر تغيرات أثمان بعضها فى الكميات المطلوبة من البعض الآخر ، وهذا هو حال السلع البديلة والسلع المتكاملة .

(أ) حالة السلع البديلة :

نعرف أن وجود بديل للسلعة يؤثر على الكميات المطلوبة منها . كذلك فان تغيرات أثمان السلعة البديلة تؤثر على تغيرات السلعة محل البحث . وعلى سبيل المثال اذا ارتفعت أثمان لحوم الأبقار وهى تعتبر بديلة عن لحوم الطيور ، فان ذلك من شأنه أن يؤدى الى زيادة الطلب على لحوم الطيور ، وذلك بفرض بقاء أثمان هذه الأخيرة على حالها . كذلك فان انخفاض أثمان لحوم الابقار ، فان ذلك يؤدى الى نقصان الطلب على لحوم الطيور ، وذلك بفرض بقاء أثمان هذه الأخيرة على حالها .

وبمعنى آخر فان العلاقة القائمة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والتغير الحاصل فى أثمان سلعة أخرى بديلة عنها ، هى علاقة طردية . ومن هنا فان المرونة المتقاطعة ، فى حالة السلع البديلة ، تكون موجبة . وكلما ارتفع معامل المرونة كلما قويت درجة كمال البديل . وكلما انخفض معامل المرونة كلما ضعفت درجة كمال البديل .

(ب) حالة السلع المتكاملة :

نعرف أن وجود سلع متكاملة مع سلعة معينة يؤثر على الكميات المطلوبة من هذه الأخيرة . ولذا فان تغيرات أثمان السلع المتكاملة تؤثر على الكميات المطلوبة من السلعة محل البحث . فالسكر والشاى يعتبران سلعتان متكاملتان ، وعلى ذلك فان ارتفاع ثمن السكر يؤدى الى نقصان الكمية المطلوبة من الشاى ، والعكس صحيح .

---

(١) راجع : R. Barre, op. cit, pp. 486-487.

وبمعنى آخر ، فان العلاقة القائمة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة ،والتغير الحاصل فى أثمان سلعة أخرى مكملة لها ، هى علاقة عكسية .

ولذا فان المرونة المتقاطعة ، فى حالة السلع المتكاملة ، تكون سالبة . وكلما ارتفع معامل المرونة كلما قويت درجة التكامل بين السلعتين ، والعكس صحيح .

وعلى ذلك فان المرونة المتقاطعة تستخدم لمعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين سلعتين . فاذا كان معامل المرونة موجبا ، وذات دلالة ، فتكون هناك علاقة احلال أوتنافس بين السلعتين . واذا كان معامل المرونة سالبا ، وذات دلالة ، فتكون هناك علاقة تكامل بين السلعتين . واذا كان معامل المرونة صفرا ، أو كان قليلا جدا غير ذى دلالة ، فيمكن القول أن السلعتين مستقلتين .

اهمية مرونة الطلب

٣٠٥ ــ لاختلاف درجة مرونة الطلب من سلعة الى اخرىأهمية كبيرة فىالنظرية الاقتصادية . فمرونة الطلب ، وبمعنى أصح العوامل التى تحدد مرونته ، تحدد سلطة المنتج فى تحديد الثمن ، وتحدد بالتالى أثر تغيرات الأثمان فى الايراد الكلى . كما تحدد مرونة الطلب من الذى يتحمل عبء الضرائب ، خاصة تلك التى تفرض على الانتاج وعلى الاستهلاك (الضرائب غير المباشرة) ، كما تحصل فى حصيلة الضرائب . وأخيرا تؤثر الضريبة فى مدى تقلبات الأثمان (١) .

أولا : أثر مرونة الطلب فى سلطة المنتج فى تحديد الثمن :

٣٠٦ ــ اذا كان الطلب مرنا ، بمعنى أن أى تغير ولو يسير فى الثمن يؤدى الى تغير كبير فى الكمية المطلوبة ، وبالتالى فى الايراد الكلى ، فان سلطة المنتج فى تحديد الثمن تكون محدودة . وتفسير ذلك أن رفع الثمن بمعرفة المنتجين، فى حالة الطلب المرن ، سوف يترتب عليه

---

(١) راجع :
د. رفعت المحجوب ، المرجع المشار اليه ، ص ١١٨ ــ ١٢١ .

انخفاض الايراد الكلي . اذ ان ارتفاع الثمن بنسبة معينة سوف يؤدى الى نقصان الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، مما يؤدى الى انخفاض الايراد الكلى . ولذا فانه من مصلحة المنتجين ، فى حالة الطلب المرن ، عدم رفع الثمن ، بل خفض الثمن ، لانه يترتب على انخفاض الثمن زيادة الايراد الكلى ، لأنه انخفاض الثمن بنسبة معينة ، يؤدى ، فى حالة الطلب المرن ، الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة اكبر ، وهو ما يعنى زيادة الايراد الكلى . ولكن ليس معنى ذلك انه يكون من صالح المنتجين خفض الثمن الى ما لانهاية ، اذ يوجد حد على ذلك ، اذ أن الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة ، بحيث أن اى انخفاض فى الثمن ، ولو كبير ، لا يؤدى الا الى ارتفاع يسير فى الكمية المطلوبة ، مما يترجم بانخفاض الايراد الكلى .

أما اذا كان الطلب غير مرن ، فانه لا يكون من صالح المنتجين خفض الثمن ، لأن انخفاض الثمن ، ولو بنسبة كبيرة ، لن يؤدى الا الى ارتفاع يسير فى الكمية المطلوبة ، مما يؤدى الى انخفاض الايراد الكلى وعلى العكس من ذلك ، يكون من صالح المنتجين ، فى حالة الطلب غير المرن رفع الثمن ، لأن ارتفاع الثمن ، ولو بنسبة كبيرة ، لن يؤدى الاالى انخفاض يسير فى الكمية المطلوبة ، مما يؤدى ارتفاع الايراد الكلى . ولكن ليس معنى ذلك أن المنتجين يمكنهم الاستمرار فى رفع الثمن الى ما لا نهاية ، اذ يوجد حد لذلك . ويتمثل هذا الحد فى ارتفاع درجة مرونة الطلب عند المستويات العليا من الثمن .

يمكن أن يستنتج اذن ، مما سبق ، أن سلطة المنتج فى تحديد الثمن قليلة نسبيا فى حالة الطلب المرن ، وتكون مرتفعة نسبيا فى حالة الطلب غير المرن .

ثانيا : أثر الضريبة فى تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها :

٣٠٧ ـ اذا فرضت ضريبة على سلعة ما ، فان المنتج يحاول أن يلقى

بعبئها على المستهلك ، وذلك عن طريق تضمينها الثمن . ولـكن سلطـة المنتج فى هـذا التضمين هى نفس سلطته فى رفع الثمن ، لأن تحميـل الضريبة على الثمن ، لا يعدو أن يكون رفعا للثمن بمقدار الضريبـة . ولذا فان سلطة المنتج تتحدد فى هذا النطاق بدرجة مرونة الطلب .

فاذا فرضت الضريبة على سلعـة ذات طلب مرن مرونـة لا نهائية ، فان المنتج لا يستطيع ان ينقل اى قدر منهـا الى المستهلك ، اى ارتفـاع ولو يسير سـوف يؤدى ، فى حالة الطلب المرن مرونة لا نهائية ، الى انخفـاض الكمية المطلوبـة انخفاضا كبيرا ، ممـا يترجم بانخفاض الايراد الكلى ، وهو الأمر الذى يحرص المنتج على عدم حدوثه .

وفى حالة الطلب عديم المرونة ، فان المنتج يستطيع أن يحمل الثمن بمقدار الضريبة بالكامل ، اى يستطيع ان ينقل عبىء الضريبة بالكـامل الى المستهلك . وتفسير ذلك أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لـن يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة ، وبالتـالى لا يؤدى الى انخفـاض الايراد الـكلى للمنتج .

الا أن حالة الطلب المرن مرونة نهائية ، وحـالة الطلب عـديم المرونة، تعتبران حالتان استثنائيتان ، والحـالات الغالبـة هى أن يكون الطلب مرنا او غير مرن . وفى هذه الحالات سوف يقسم عبىء الضريبة على كـل من المنتج والمستهلك ، بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع الثمن الا بمقـدار جزء فقط من الضريبة . ولكن يجب ان يلاحظ انه فى حالة الطلب المـرن فان المنتج سوف يتحمل الجزء الأكبر من عبىء الضريبـة ، والمستهلك الجزء الأقل ، بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع من الثمن الا بمقـدار يسير من قيمة الضريبة . وعلى العكس من ذلك فى حـالة الطلب غير المرن ، فان المنتج يستطيع أن ينقل الجزء الأكبر من مقـدار الضريبة الى المستهلك، بمعنى انه يستطيع أن يرفع ثمن السلعة بمقـدار كبير من قيمة الضريبة .

وهكذا تلعب مرونة الطلب دورا فى رسم السياسة الضريبية وسياسة

الأثمــان (١) . فــاذا كانت الدولــة تريــد أن تلقى بعبء الضريبــة على المستهلك ، فعليها أن تفرض الضريبــة على السلــع ذات الطلب قليــل المرونة ، واذا ارادت أن يتحملها المنتج ، عليها أن تفرض الضريبــة على سلعة مرنة .

اما عن اثر مرونة الطلب فى حصيلة الضريبة فيمكن ان نجملهــا فى الآتى :

كلما ارتفعت درجة مرونة الطلب ، ممــا يترجم بكبر الانخفــاض فى الكمية المطلوبة على أثر ارتفاع الثمن ، انخفضت حصيلــة الضريبــة ، والعكس صحيح . فحصيلة الضريبة تتجــه اتجاها عكسيا مع درجــة مرونة الطلب ، فهى تنخفض بارتفاعها ، وترتفع بانخفاضهــا . وعلى ذلك يكــون على الدولة أن تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غــير المرن ، اذا كان غرضها من الضريبة ماليا بحتا .

ثالثا : مرونة الطلب وتقلبات الاثمان :

٣٠٨ - لمرونة الطلب اثر كبير فى مدى تقلبات الأثمان . فكلمــا كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الاثمان محدودة . وتفســير ذلك أن ارتفاع الثمن فى هــذه الحالة يؤدى الى انخفاض الكميــة المطلــوبة انخفــاضا كبيرا ، مما يؤدى الى تحديد الارتفاع فى ثمنها .

وكلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة . وتفسير ذلك أن ارتفاع الثمن فى هذه الحــالة لا يؤدى الا الى انخفــاض يسير فى الكمية المطلوبة ، وعلى ذلك لا يوجــد ما يمنع من ارتفــاع الثمن ارتفاعا كبيرا .

---

(١) تلعب أيضاً مرونة العرض اهمية فى امكانية نقل عبء الضريبة ، والنتيجة النهائية تتوقف على كل من مرونة الطلب ومرونة العرض ، وكذلك على عوامل أخرى اهمهــا نظام السوق ، والظروف الاقتصادية العامة :

راجع مؤلفنا « محاضرات فى المالية العامة » مشار اليه ص ٣٢٥ وما بعدها .

الباب الثاني

العرض (١)

٣٠٩ — سبق الاشارة الى ان العرض هو احد الحيل النظرية التى يستخدمها الاقتصادى لتمكينه من دراسة العوامل التى تتحكم فى الأثمان . فالعرض حيلة أو بناء نظرى لدراسة العوامل التى تؤثر فى نفقة الانتاج ، وبالتالى فى حل مشكلة الندرة . فالعرض يعبر كقاعدة عامة عن العوامل المحددة للانتاج . ونفرق منذ البداية بين ثلاثة انواع من العرض :

أولا : العرض الكلى لمجموع السلع ، وينقسم هذا العرض الى قسمين ، عرض أموال الاستهلاك ، وعرض اموال الانتاج . وتظهر اهمية هذه التفرقة فى التحليل الكلى ، وخاصة فى تحديد مستوى التشغيل ، والناتج القومى ، والمستوى العام للاثمان .

ثانيا : العرض الكلى لسلعة ما ، وهو الذى يحدد بالتقائه مع الطلب الكلى ثمن السلعة .

ثالثا : العرض الفردى لسلعة ما ، اى عرض المنتج الفرد لسلعة ما . وسوف تقتصر دراستنا على العرض الكلى . ونعرض فى هذا الباب العوامل المحددة للعرض وكيفية تأثيرها فى الثمن ، ثم نعرض الى تأثير الثمن فى العرض ، أى الى مرونة العرض . ولما كانت نفقة الانتاج تحتل مكانا خاصا بين العوامل المحددة للعرض الفردى ، لذا سوف نهتم بدراستها بالتفصيل .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا ، فى هذا الباب الى فصلين:

١ — الفصل الأول : العوامل المحددة للعرض ، وتأثير الثمن فى العرض (مرونة العرض) .

٢ — الفصل الثانى : نظرية نفقة الانتاج .

---

(١) انظر المراجع سالف الاشارة اليها عند دراسة الطلب .

الفصل الأول

العوامل المحددة للعرض

٣١٠ — يقصد بالعرض الكلى لسلعة ما ، الكمية التى يقبل البائعون على بيعها من هذه السلعة عند ثمن معين فى وقت معين . فالعرض لا يفهم ، شأن الطلب ، الا عند ثمن معين وفى وقت معين ، اذ العرض عند ثمن معين يختلف عن العرض عند ثمن آخر . كما أن العرض فى وقت ما يختلف عن العرض فى وقت آخر ، نظرا لما قد يطرأ على ظروفه خلال الوقت من تغيير . ولا شك فى أهمية عنصر الزمن فى تحديد العرض ، ذلك أن العرض يتوقف على الانتاج ، والانتاج يحتاج الى فترة قد تقصر وقد تطول . ولذا فان قدرة المنتجين على زيادة العرض تتوقف على طول المدة (١) .

والعرض ، شأنه كالطلب ، عبارة عن بناء نظرى لعلاقات ممكنة ، وليس تعبيراً عن واقعة متحققة بالفعل . فالعرض مجموعة من الفروض لأثمان وما يقابلها من الكميات التى تعرض عند هذه الأثمان . أما الكمية المعروضة ، فهى تمثل كمية حقيقية عرضت فى ظل ظروف معينة .

---

(١) يؤثر الزمن فى العرض أكثر من تأثيره بالنسبة للطلب . وسوف نرى أن من أهم العوامل التى تؤثر فى العرض المدة المأخوذة فى الاعتبار . وعادة ما تنقسم المدة الى المدة القصيرة جدا والمدة القصيرة والمدة الطويلة .

وسوف نرى أن المدة القصيرة جدا هى تلك التى لا تسمح باجراء أى تغيير فى الانتاج، ومن ثم فان التغيير فى الكمية المعروضة يتوقف على التغير فى المخزون . وأما المدة القصيرة ، فهى التى تسمح باجراء تعديلات فى الانتاج عن طريق تغيير العناصر المتغيرة فى الانتاج ، أى زيادة الانتاج أو انقاصه دون تغيير فى الطاقة الانتاجية . وأما المدة الطويلة فهى التى تسمح باجراء كافة التغييرات بما فى ذلك التغيير فى الطاقة الانتاجية ، وانتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة .

ونلاحظ أن المدة هنا لا تعنى زمنا بالمعنى المعروف ، وانما هى تشير الى عدد من الشروط اللازمة التى تبين مدى القدرة على اجراء التعديلات ، فاذا كانت هذه مقيدة ، بحيث كانت امكانية التعديل محدودة ، قلنا باننا فى المدة القصيرة جدا حتى لو استمرت هذه الظروف سنوات . واذا كانت هذه الظروف رحبة بحيث كانت امكانية التعديل سهلة ، قلنا باننا فى المدة الطويلة ، ولو لم يستغرق الأمر أسابيعا . فالمدة هنا أشبه بالاطار الذى يتم التحليل فى خلاله .

واذا كان العرض يمثل علاقة بين اثمان افتراضية والكميات المقابلة لها ، فان شكل هذه العلاقة يتضمن مضمونا علميا محددا وموضوعيا ، وليست مسالة شكلية . وعادة ما يعبر عن شكل هذه العلاقة بقانون العرض ، أو بما يسمى « جدول العرض » أو « منحنى العرض » .

جدول العرض :

٣١١ - لا يكفى القول بوجود علاقةبين الأثمان والكمياتالمعروضة، وانما يجب معرفة شكل هذه العلاقة .

وهنا نجد أن العرض يختلف عن الطلب ، وذلك اننا لا نجد السهولة التى تقرر بها اتجاه التغيير فى الكمية المعروضة بناء على تغيير الاثمان ، كما هو الحال فى شأن الطلب ، فقد رأينا أن الكمية المطلوبة تتمدد مع انخفاض الثمن ، وتنكمش مع ارتفاعالثمن ، وأن هذه قاعدة عامة ، وأن الاستثناءات التى ترد عليها قليلة . أما بالنسبة للعرض ، فاننا لا نستطيع أن نتكلم بهذه الثقة ، فالكمية المعروضة يمكن ان تأخذ اتجاهات متعددة بناء على تغيرات الأثمان .

ومع ذلك ، ورغم اهمية الاستثناءات فى حالة العرض ، فانه يمكن القول بأن هناك اتجاها عاما يجعل الكمية المعروضة تتمدد مع ارتفاع الثمن ، وتنكمش مع انخفاض الثمن . وبعبارة اخرى ، نستطيع القول بأن شكل العلاقة ، القائمة بين الاثمان والكميات المعروضة ، هى علاقة طردية . فارتفاع الثمن ، مع بقاء الاشياء الأخرى على حالها ، يؤدى الى انكماش الكمية المعروضة .

وأيا ما كان الأمر ، فقد جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المعروضة بالاثمان بوسائل متعددة ، من بينها استخدام الجدول ، وهو ما نتناوله الآن فيما يعرف بجدول العرض .

يبين الجدول التالى مثالا للعلاقة التى يمكن افتراضها للكميات المعروضة عند أثمان افتراضية معينة .

جدول العرض

ثمن الوحدة بالقروش	٠٠	٠٠	٧	٨	٩	١٠	١١	٠٠	٠٠
الكميات المعروضة	٠٠	٠٠	٦٠	٩٠	١٢٠	١٨٠	٢٥٠	٠٠	٠٠

وجدول الطلب يعبر عن الكميات التى يكون المنتجون مستعدون لعرضها من سلعة معينة عند أثمان افتراضية متتابعة لهذه السلعة ، فى خلال فترة زمنية محددة . وعرض السلعة لا يقتصر على الأثمان المبينة والكميات المقابلة فى الجدول السابق ، وانما يشمل ايضا كافة الأثمان الممكنة والكميات المعروضة المقابلة ، لذا فقد حرصنا على ان نبين ان هناك اثمان أعلى أو أقل مما هو وارد فى الجدول السابق ، ونفس الشىء بالنسبة للكميات المقابلة .

ومن المهم أن تكون المعانى التى يعبر عنها هذا الجدول واضحة تماما فى أذهاننا : فجدول العرض يعبر عن مدى التأثير الذى يباشره الثمن على الكمية المعروضة . اى ان جدول الطلب يبين العلاقة بين متغيرين ، احدهما الثمن ، والآخر الكمية المعروضة . والثمن هو المتغير المستقل ، والكمية المعروضة هى المتغير التابع . فالعرض ينصرف الى هذه العلاقة فى مجموعها ، ولذا فان العرض يمكن التعبير عنه بدالة .

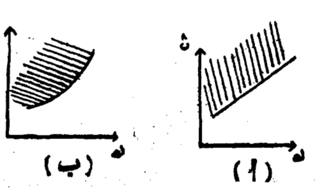
واذا كنا نعبر عن العرض فى شكل دالة للثمن ، فليس معنى ذلك ان الكمية المعروضة تتوقف على الثمن فقط . فالحقيقة أن الكمية المعروضة تتوقف على أمور اخرى غير الثمن . وسوف نتعرف على هذه الأمور عندما نتكلم عن ظروف العرض ، ولذا فاننا نفترض ثباتها . وبالتالى فان جدول العرض يبين التغير فى الكمية المعروضة بناء على تغيرات الاثمان فقط .

واخيرا فان الثمن الذى يقتضى عند عرض كمية معينة ، يبين الحد الادنى لما يقبله المنتجون عند عرض هذه الكمية . وسوف تتضح اهمية ذلك عند التعبير عن العرض بمنحنى ، اذ سنجد ان الاثمان التى تقع فوق هذا المنحنى هى الأثمان الممكنة ، فى حين أن تلك التى تقع تحته تكون غير ممكنة .

منحنى العرض :

٣١٢ – نستطيع بدلا من التعبير عن العرض فى شكل جدول ، أن نلجأ الى التعبير البيانى فى شكل خط مستقيم أو فى شكل منحنى يعرفان باسم « منحنى العرض » ويأخذ منحنى العرض شكل الخط المستقيم ، ينحدر من اعلى اليمين الى أسفل اليسار ، فى حالة ما اذا كان التغير فى الثمن بكمية ثابتة يؤدى الى تغير فى الكمية المعروضة بكمية ثابتة (انظر الشكل رقم ٢٦ – ١) .

ويأخذ منحنى العرض شكل المنحنى ، وينحدر من أعلى اليمين الى أسفل اليسار أيضا ، اذا كان التغير فى الثمن بكمية ثابتة يؤدى الى تغير فى الكمية بكمية المعروضة بكمية متغيرة ، أو العكس (انظر الشكل رقم ٣٦ – ب) .



الشكل رقم (٢٦)

ونلاحظ على منحنى العرض ما يلى :

١ — أن العرض يعبر عنه بمنحنى وليس بنقطة ، وهذا يؤكد ما سبق القول من أن العرض يمثل علاقة بين اثمان افتراضية وكميات مقابلة لها ، ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين . فالعرض هو كل الكميات المعروضة عند كل الأثمان الممكنة .

٢ — أن منحنى العرض ينحدر من أعلى اليمين الى أسفل اليسار . ويفسر الانحدار على هذا النحو بطبيعة العلاقة الطردية التى تقوم بين التغير فى الثمن والتغير فى الكميات المطلوبة . وهذا ما يعنى أن ارتفاع الثمن يؤدى الى تمدد الكميات المعروضة ، وأن انخفاضه يؤدى الى انكماش الكميات المعروضة .

٣ — ودرجة ميل منحنى العرض ، يعبر عن مدى استجابة التغير فى الكميات المعروضة على اثر تغير معين فى الثمن .

٤ — ومنحنى العرض ، الذى يعبر عنه فى الشكل رقم (٢٦) ، لا يستطيع أن يعبر عن أكثر من متغيرين ، هما الثمن والكمية المعروضة . ولكن الكمية المعروضة لا تتوقف على الثمن فقط ، وانما تتوقف على أمور أخرى ، وهى لا تظهر على نفس الشكل ، ولذا فاننا نفترض ثباتها . ونركز فقط على العلاقة بين تغيرات الأثمان وتغيرات الكميات المعروضة .

٥ — واخيرا ، فان منحنى العرض يبين الحد الادنى لما يقبل المنتجون عرضه عند ثمن معين . ومعنى ذلك أن كافة الكميات التى تقع تحت المنحنى تكون كميات لا يقبل المنتجون عرضها . وعلى العكس ، فان الكميات المعروضة الواقعة فوق المنحنى يمكن عرضها عند أثمانها . فمنحنى العرض ، والحال هذه ، يفصل بين الكميات الممكن عرضها ، والكميات غير الممكن عرضها .

تفسير العلاقة الطردية بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المعروضة :

٣١٣ - لكل سلعة ترد الى السوق جانبان : جانب الطلب عليها : اى الرغبة فى شرائها المعززة بالقوة الشرائية عند ثمن معين ، وجانب العرض اى الرغبة فى بيعها عند ثمن معين .

واذا كان تفسير العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة والأثمان ، تتطلب دراسة شروط توازن المستهلك سواء باستخدام نظرية المنفعة الحدية أو فكرة منحنيات السواء ، وهو ما قمنا بدراسته بالتفصيل . فان تفسير العلاقة الطردية القائمة بين الكميات المعروضة والأثمان ، تتطلب بدورها دراسة توازن المنتج الفرد ، وكذلك توازن الصناعة . والظروف التى تتحكم فى هذا التوازن اعقد بكثير من تلك التى تتحكم فى توازن المستهلك . ولأهمية هذا الموضوع ودقته ، سوف نخصص له المبحث الثانى من هذا الفصل .

استثناءات على شكل العلاقة الطردية القائمة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المعروضة :

٣١٤ - العلاقة الطردية بين الأثمان والكميات المعروضة تمثل الأحوال العادية . فالعرض يتوقف على نفقة الانتاج ، وهذه تزيد ، عادة ، مع زيادة الانتاج .

ولذا فاننا نحصل على هذا الشكل العام للعرض باعتبار الكمية المعروضة دالة متزايدة مع الثمن .

ومع ذلك فتوجد استثناءات على شكل هذه العلاقة العامة . وننبه الى ان الاستثناءات فى حالة العرض اهم بكثير من تلك التى عرفناها فى حالة الطلب . ويفسر ذلك بالدور الذى يلعبه الزمن فى العرض ، باعتبار أن العرض يتوقف على الانتاج ، وهذا بدوره يتطلب فترة زمنية .

واهم الاستثناءات ما يلى :

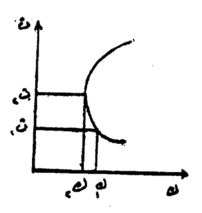
(ا) **حالة العرض الثابت :** هناك احوال لا يمكن فيها زيادة الكمية

المعروضة رغم ارتفاع الثمن . ويمكن أن نجد هذه الأحوال بالنسبة لعناصر الانتاج اذا نظرنا اليها فى مجموعها . فحجم العمل ، أو مساحة الأراضى الزراعية والموارد الطبيعية بصفة عامة ، لايمكن زيادتها بعد حد معين . ولكن هذا لا يصدق اذا نظرنا الى عرض نوع معين منهـا لاستخدام معين ، فعمال الزراعة ، أو عمال الكهرباء ... الخ ، يمكن أن تتمدد الكمية المعروضة منهم مع ارتفاع اجورهم .

ولكن تظل اهمية العرض الثابت ، اذا نظرنا الى المدة التى ندخلهـا فى الحساب . ففى الفترة الزمنية القصيرة جدا ، لا يمكن تغيير الانتـاج ، ومن ثم فان حالة ثبات العرض ، بالرسم من التغير فى الثمن ، تتمتع بأهمية خاصة فى هذه الحـالة .

(ب) حالة منحنى العرض (الملتوى أو المتراجع) :

هناك حالات نجد فيها أن الكمية المعروضة تنكمش ، بعد حـد معين ، مع ارتفاع الثمن ، ويكون منحنى العرض فى هذه الحالة متراجعا او ملتويا (انظر الشكل رقم ٢٧) .



الشكل رقم (٢٧)

واهم امثلة لهذه الحالات ، حالة العارض الذى يحتاج الى مبلغ معين من الدخل ، وبعد ذلك لا يتأثر بالتغير الحـاصل فى الثمن . فالعـامل ، على سبيل المثال ، يكون على استعداد لزيادة عرضه من ساعات العمل ،

حتى يحصل على القدر من الدخل الذى يكفيه ، ثم بعد ذلك ، يعمل على انقاص هذا العرض ، اذا ما ارتفع الثمن ولو بمقدار كبير ، لانه حصل على المقدار من الدخل الذى يلزمه ، ولانه يوازن أيضا بين الأجر والتعب او الألم المترتبين على العمل ساعات اضافية . ونلاحظ أن هذا الاستثناء يعتبر استثناءا من قانون العرض الفردى ، وليس من قانون العرض الكلى ، اذ يندر أن كل الذين يعرضون سلعة ما يوجدون فى نفس الظروف التى يوجد فيها العارض الفرد ، الذى لا يريد أن يحصل الا على مبلغ معين من النقـود .

(ج) حالة التوقعـات :

يمكن أن نضيف حالة التوقعات ، حيث قد يؤدى ارتفاع الأثمـان الى توقع المزيد من الارتفاع فى الأثمان ، ومن ثم تنكمش الكمية المعروضة . وهذه هى احوال المضاربة ، وتحتـل اهميـة خاصـة فى بعض الظروف الاستثنائية (حالات الحروب والأزمات على سبيل المثال) . كذلك قد يؤدى انخفاض الأثمان الى توقع المزيد من الانخفاض ، ومن ثم تتمـدد الكمية المعروضة .

ومع ذلك فان هذه الحالة لا تعتبر استثناءا حقيقيا ، حيث أن الأثمان المؤثرة فى سلوك العارضين لا تكون الأثمان الجارية ، وانما الأثمان المتوقعة ، وفى هذه الحالة ، اذ حددنا العلاقة بين الكميات المعروضة وبين الأثمان الحقيقية ، لوجدنا أن منحنى العرض يأخذ شكله العادى (١) . كذلك ينبغى انه لا يمكن الاستمرار الى ما لا نهاية فى هذا السلوك ، فالمضاربة بطبيعتها مؤقتـة .

ظروف العرض :

٣١٥ ـ نوجز تحت هذا العنوان دراسة التغيرات فى الكمية المعروضة نتيجة للتغيرات فى العـوامل الأخرى المؤثرة ، غير الثمن . واهم هـذه

---

(١) انظر :
د. حازم الببلاوى ، مشار اليه ، ص ٤٥٤ .

العوامل ، والتى افترضنا ثباتها هى نفقة الانتاج ، واثمان السلع المنافسة للسلعة المعروضة ، وعرض السلع المتكاملة ، رغبة المنتجين والعادات الاجتماعية .

١ — نفقة الانتاج :

لعل أهم العوامل المؤثرة التى تؤثر فى العرض هى نفقة الأنتاج ، فاستعداد البائعين عرض كمية معينة ، عند ثمن معين ، يتوقف على نفقة الانتاج التى يتحملونها . فكلما نقصت نفقة الانتاج زادت الكمية التى يقبلون عرضها عند هذا الثمن ، وكلما زادت نفقة الانتاج نقصت الكمية التى يقبلون عرضها ، وقد يمتنعوا كلية عن العرض . ولذا فان زيادة النفقات يؤدى الى انتقال منحنى العرض بأكمله الى اليسار ، ونقص النفقات يؤدى الى انتقاله بأكمله الى اليمين .

ويمكن أن تتأثر نفقات الانتاج ، اما عن طريق التغيير فى العناصر المكونة لها ، واما عن طريق التقدم الفنى .

فنفقات الانتاج تزيد مع زيادة اثمان عناصر الانتاج المستخدمة ، كذلك تزيد بزيادة فرض ضرائب او رسوم على الانتاج .

فان ذلك من شأنه أن يزيد من كفاءة عناصر الانتاج المستخدمة ، وبالتالى انخفاض النفقات المتوسطة ، ومن ثم يكون المنتجون على استعداد لعرض كميات اكبر من السلعة عند كل ثمن . وفى تلك الحالة ينتقل منحنى العرض بأكمله الى اليمين . ويحدث عكس ذلك فى حالة تدهور الفن الانتاجى .

٢ — اثمان السلع المتنافسة :

كذلك تؤثر أثمان السلع المتنافسة او البديلة على عرض السلعة . اذ ان المنتج لا يأخذ فى الحساب فقط نفقة الأنتاج التى يتحملها ، بل انه يأخذ أيضا فى الاعتبار اثمان السلع المنافسة من ناحية العرض .

وتكون السلع متنافسة من ناحية العرض ، اذا كان انتاجها يحتاج الى نفس عوامل الانتاج . وعلى ذلك يكون المنتج بالخيار ، فى هذه الحالة ، بين استخدام الانتاج هذه فى انتاج اية سلعة من السلع المتنافسة . وبمعنى آخر يمكن لعوامل الانتاج ان تنتقل من انتاج احدى هذه السلع الى انتاج السلع الأخرى . فالارض الزراعية تصلح لانتاج القمح أو الشعير او القطن .. الخ ، فاذا ارتفع ثمن سلعة من هذه السلع ، وظلت اثمان السلع الأخرى ثابتة ، وكانت نفقة الانتاج واحدة او متقاربة ، فالمزارع قد يتجه الى انتاج المحصول ذى الثمن الأعلى . ولذا فان ارتفاع اثمان السلع المتنافسة يؤدى الى نقص عرض السلعة محل النقاش ، والعكس صحيح .

٣ ـ عرض السلع المتكاملة :

تعتبر السلع متكاملة من حيث العرض ، اى الانتاج ، اذا كانت تنتج جميعاً فى نفس العملية الانتاجية ، بحيث لا يمكن انتاج احداهما دون انتاج الأخرى ، وهذا ما يطلق عليه احيانا اسم الانتاج المتصل او المرتبط . ومثال ذلك انتاج لحوم الأغنام يرتبط به انتاج الصوف ، وانتاج القطن يرتبط به انتاج بذرة القطن .. الخ .

فاذا حدث وارتفع عرض لحوم الأغنام ، فان ذلك يستتبع ارتفاع الصوف ، والعكس صحيح .

٤ ـ رغبة المنتجين والعادات الاجتماعية :

اذا زادت رغبة منتجى سلعة ما فى الاحتفاظ بها ، فان ذلك يؤدى الى تقليل عرض السلعة . وأما اذا قلت رغبتهم فى الاحتفاظ بالسلعة ، فان ذلك يؤدى الى زيادة عرض السلعة .

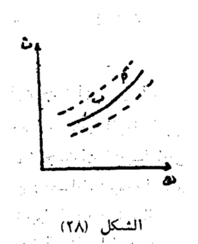
وتظهر اهمية هذا العامل فى الاقتصاديات الزراعية التى يسود فيها ظاهرة الاستهلاك الذاتى . فالمزارع الذى يقوم بانتاج القمح

أو الخضروات يرغب فى الاحتفـاظ بها لمواجهة استهلاكه الذاتى ، حتى لو ارتفعت أثمانها ، وبالتالى يقل عرضها فى السوق .

كذلك تؤثر بعض العادات الاجتمـاعية فى ظروف عرض السلعـة : فعـادة تقديس البقر تمنع من ذبحها ، وبالتالى فان عرض لحـوم البقر لا يرتفع بالرغم من ارتفـاع أثمانها . كذلك فان بعض المجتمعـات النـامية لا تحبـذ عمل النسـاء ، ولـذا فان عرض عملهن قـد لا يرتفع بارتفـاع أجورهن .

التحرك على منحنى العرض وانتقال منحنى العرض :

٣١٦ — تعرف الآن أن الكمية المعروضة لا تتوقف على ثمنها فقط ، بل تتوقف أيضا على عوامل أخرى تشكـل ظروف العرض ، واليسـالف دراستها ، ولمـا كان يصعب دراسة أثر كافة المتغيرات دفعة واحدة فقد كان لابد من افتراض ثبـات الاشيـاء الأخرى فيمـا عدا الثمن ، وننظر فقط الى أثر تغير الثمن على الكمية المعروضة . والتفرقة بين تأثير الكمية المعروضة بالثمن ، وبين تأثرها بالعـوامل الأخرى التى تشكـل ظـروف العرض ، تظهر بيانيا بين التحرك على منحنى العرض من نقطة الى أخرى (الانتقـال من النقطة أ الى النقطة ب فى الشكـل رقم ٢٨) وبين انتقـال المنحنى برمته الى اليمين أو الى اليسار .



الشكل (٢٨)

وللتفرقة بين التغير فى الكمية المعروضة بنـاء على تأثير الثمن ، وبين تغيرها بناء على تغير ظروف العرض ، لـذا نقـول فى الحالة الأولى ، اننا بصدد تمدد أو انكماش الكمية المعروضة ، ونقـول فى الحـالة الثـانية ، اننا بصدد زيادة أو نقصان العرض .

مرونة العرض

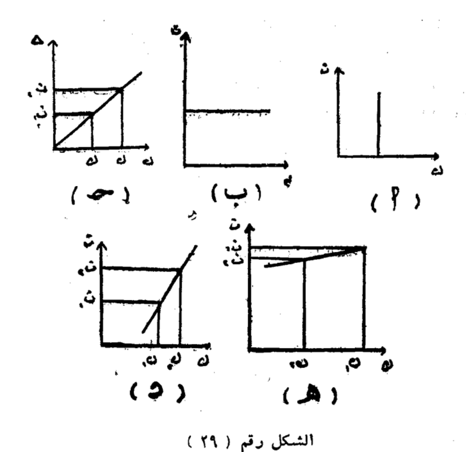
٣١٧ ـ يقصد بمرونة العرض ، مدى الاستجابة فى الكمية المعروضة على اثر تغير فى الثمن .

وتقاس المرونة بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

ويلاحظ أن نتيجة هـذه العـلاقة اما أن تكون صفرا (الشكـل رقم ٢٩ أ) ، وهـذه هى حـالة العرض عـديم المرونة ، أو تكـون لا نهـائية (الشكل رقم ٢ ب) ، وهـذه حالة العرض اللامتناهى المرونة ، او واحدا صحيحا (الشكـل ٢٩ جـ) ، وهـذه حـالة العـرض المتكـافىء المرونة ، اقل من الواحـد الصحيح ، وهـذه حـالة العرض غير المرن (الشكل رقم ٢٩ د) ، أو اكثر من الواحد الصحيح ، وهـذه حـالة العـرض المـرن (الشكل رقم ٢٩ هـ) .

وفى حالة العرض المرن نجـد أن الكميـة المعروضة تتغير بنسبـة اكبر من التغير النسبى فى الثمن (معـامل المرونة أكبر من واحـد صحيح) . وفى حالة العرض غير المرن ، نجـد أن الكميـة المعروضة تتغير بنسبـة اقل من التغير النسبى فى الثمن (معـامل المرونة اقل من الواحـد الصحيح) . ويكـون العرض عـديم المرونـة ، اذا كان التغير فى الثمن لا يـؤدى الى اى تغير فى الكميـة المعـروضة (المعـامل يساوى صفر) . واما بالنسبـة للعرض المتنـاهى المرونة ، فـان أى انخفـاض فى الثمن يؤدى الى انكماش الكمية الى صفر ، وأى ارتفـاع فى الثمن يؤدى الى تمـدد الكمية المعروضة



الشكل رقم (٢٩)

الى ما لا نهاية (معـامل المرونة يكـون الى ما لا نهـاية) . ومعنى ذلك عمليا أن الثمن يظل ثابتا أيا كانت الكمية المطلوبة .

ونلاحظ أن معـامل مرونة العرض ، على عكس معـامل مرونـة الطلب، يكـون دائمـا موجبـا نظرا لطبيعة العلاقة الطـردية بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية المعروضة .

العوامل التى تتوقف عليها مرونة العرض :

٣١٨ ـ نلاحظ قبل كل شيء أن عنصر المدة يلعب دورا هاما في تحديد مرونة العرض . فهـذه المرونة تزيد باستمرار مع زيادة المـدة . وقد يصل الأمر فتصبح المرونـة منعدمة في المـدة القصيرة جـدا ، لتصبح اكثر مرونة فى المدة القصيرة ، ومن باب أولى فى المدة الطويلة .

ويمكن القول ، بصفة عامة ، أن مرونة العرض تتوقف ، من ناحية ، على مدى السهولة التى يستطيع بها كل مشروع أن يزيد من عرضه الفردى ، ومن ناحية اخرى ، على مدى السهولة التى تتمكن بها عناصر الانتاج الانتقال بين فروع الانتاج المختلفة . وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة عرض عناصر الانتاج النادرة ، ومدى إمكانية الاحلال بين عناصر الانتاج النادرة ، والعناصر الاقل ندرة . وبطبيعة الحال ، فان هذه الامور تختلف بحسب المدة المأخوذة فى الاعتبار .

وعلى ذلك سوف نميز بين مرونة الطلب تبعا للمدة :

١ — مرونة العرض فى المدة القصيرة جدا :

فى المدة القصيرة جدا لا يمكن زيادة عناصر الانتاج ، ولذا فان التغير فى عرض السلعة يتوقف على حجم المخزون ، فيمكن زيادة العرض اذا كان هناك مخزونا من السلعة ، والعكس صحيح . كذلك تتوقف مرونة العرض على امكان تخزين السلعة ، فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما أمكن زيادة حجم المخزون ، وبالتالى زيادة العرض ، والعكس صحيح . وبطبيعة الحال ، فان القدرة على التخزين ترتبط بخصائص السلعة من ناحية ، وبنفقات التخزين من ناحية اخرى .

(ب) مرونة العرض فى المدة القصيرة والطويلة :

فى المدة القصيرة والمدة الطويلة يمكن تغيير العرض عن طريق تغيير حجم الانتاج من ناحية ، وعن طريق انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة ، من ناحية اخرى . وكلما طالت المدة ، كلما امكن التحكم اكثر فى عرض السلعة ، ولذا تزيد المرونة مع طول المدة . فمع مرور الوقت يمكن تغيير حجم الانتاج ، بالزيادة او بالنقص ، باستخدام عديد من العناصر المتغيرة (عمال ومواد أولية) ، أو بالاستغناء عنهم . كذلك فان طول المدة يوفر عناصر الانتاج اللازمة سواء من حيث تدريب يد عاملة ، أو انشاء مبانى أو اقامة آلات ، اى يمكن زيادة حجم المشروع .

الا انه يجب أن يلاحظ أن هناك حدودا على مرونة العرض ، وهى ترجع فى نهاية الأمر الى القيود المفروضة بالموارد المتاحة من ناحية ، وبالفن الانتاجى من ناحية أخرى . ويلاحظ اخيرا أن انتقال عناصر الانتاج بين الفروع المختلفة يعنى ، من زاوية العرض وبالنسبة لهذه العناصر ، ان هذه العناصر يمكن ان تستخدم فى انتاج هذه السلعة أو تلك . وهذا يعنى أن المرونة تتوقف ، فى نهاية الأمر ، على توافر بدائل لعناصر الانتاج ، بحيث تنتقل بينها بسهولة . وفى هذه الحدود ، يمكن ان نرى وجها للتشابه بين عوامل مرونة الطلب ومرونة العرض .

توقف مرونة العرض على اعتبارات النفقة :

٣١٩ — عند دراسة ظروف العرض وأينا أن الكمية المعروضة تتوقف على اعتبارات النفقة ، ولذا فان مرونة العرض تتوقف على اعتبارات النفقة . فالعرض يكون مرنا اذا كانت المشروعات القائمة قادرة على التوسع فى الانتاج دون زيادة كبيرة فى النفقة الحدية ، أو اذا كان هناك عدد من المشروعات تتساوى النفقة المتوسطة الأقل لكل منها مع الثمن السائد فى السوق ، بحيث أن أى ارتفاع قليل فى الثمن يؤدى الى دخولها الصناعة ، وبحيث أن أى انخفاض قليل فى الثمن يؤدى الى خروجها .

ونخلص من ذلك أن العرض يكون مرنا ، اذا ادت الزيادة الكبيرة فى انتاج المشروع الفردى ، الى ارتفاع يسير فى نفقة الانتاج الحدية ، وكذلك اذا أدت الزيادة اليسيرة فى الثمن الى دخول عدد كبير من المشروعات فى الصناعة . والعكس صحيح .

اهمية مرونة العرض :

٣٢٠ — لمرونة العرض ، كما لمرونة الطلب أهمية اقتصادية كبيرة ، اذ أنها تحدد سلطة المنتج أو المنتجين (على حسب الأحوال ، عندما نرى من دراسة أنواع السوق المختلفة) فى تحديد الثمن ، كما تحدد مدى تقلبات الأثمان ، وتحديد من يتحمل عبء الضريبة .

(أ) مرونة العرض وتحديد الثمن :

اذا كان عـرض السلعـة مرنا امكن للمنتجين أن يتحكموا في الثمن عن طريق تحكيمهم في تغيرات العرض ، اذ انهم يستطيعون أن يقللـوا مـن العرض في حالة العرض المرن ، فيرفعوا الثمن . وعلى ذلك فـان العـرض المرن يعطي للمنتج أو للمنتجين سلطـة كبيرة في تحـديد الثمن . اما اذا كان العرض غير مرن فان سلطتهم في التحكم في تغيرات العـرض ، وبالتـالي في تغيرات الثمن تكـون كبيرة .

(ب) مرونة العرض وتلقبات الاثمان :

راينا أن درجة مرونة الطلب تلعب دورا في تحـديد مدى تقلبـات الاثمان . ونضيف هنا أن درجة مرونة العرض تلعب هي الأخـرى دورا مماثلا ، في تحـديد مدى هذه التقلبـات ، بمعنى أن تقلبـات الاثمـان تكون محدودة في حالة العرض المرن ، وتكـون شديدة في حـالة العرض غير المـرن .

فاذا كان العرض مـرنا فـان المنتـج يستطيع التحكم بقـدر أكبر في الكمية المعروضة ، وبالتـالي يعمل على الحـد من انخفـاض أو ارتفـاع الثمن في حركـة عكسية وفقـا لمصلحته (اى وفقا لايراده) . وبالعكس، اذا كان العرض غير مرن فانه يوجـد من جـانب العرض ما يحـد من ارتفاع او من انخفاض الثمن في حركة عكسية .

(جـ) مرونة العرض وعبء الضريبة :

اذا فرضت الضريبة على سلعـة عرضهـا مرن مرونة لا نهائية ، فان البائعين يستطيعون أن يلقـوا بعبء الضريبـة كلهـا على المشترى ، اذ يلجأون الى تخفيض العرض ، وبالتالي الى رفـع الثمن بمـا يتضمن عبء الضريبة كلهـا . واما اذا كان عرض السلعـة عـديم المرونة فان المنتجين ، وقد امتنع عليهم أن يتحكموا في العرض ، لا يستطيعون أن يلقـوا بـأي قدر من عبء الضريبة على المشتري .

الا انه لما كانت الحالتان السابقتان للمرونة (المرونة اللانهائية وانعدام المرونة) استثنائيتين ، وان الحالات الغالبة لمرونة العرض بين اللانهائية والعدم . لذا نجد انه فى اغلب الحالات يقسم العبء الضريبى بين المنتج والمستهلك تبعا لدرجة مرونة العرض . فكلما ارتفعت درجة مرونة العرض كلما قل نصيب المنتج من عبء الضريبة ، وكلما انخفضت درجة مرونة العرض كلما ازداد نصيب المنتج من عبء الضريبة .

وتطبيقا لما سبق ، فانه لما كان عرض السلع الزراعية يتميز — بصفة عامة — بقلة المرونة عن عرض السلع الصناعية ، فيمكن القول بأن قدرة المنتج الصناعى على نقل الضريبة الى المستهلك أكبر من قدرة المنتج الزراعى على ذلك . وكذلك يمكن القول — بصفة عامة — انه لما كانت درجة مرونة العرض تتجه الى التزايد فى المدة الطويلة عنها فى المدة القصيرة ، فان قدرة المنتجين على نقل عبء الضريبة الى المستهلك تزيد فى المدة الطويلة عنها فى المدة القصيرة .

ومع ذلك تجدر الاشارة الى أن النتيجة النهائية فى تحديد كيفية تقسيم الضريبة بين المنتج والمستهلك تتوقف — بالاضافة الى درجة مرونة العرض — على درجة مرونة الطلب . وعلى ذلك فان تقسيم عبء الضريبة بين البائع والمشترى يتم على أساس مدى مرونة كل من العرض والطلب ، فاذا كانت مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب تحمل البائع جزءا أقل مما يتحمله المشترى ، واذا كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض تحمل المشترى جزءا أقل مما يتحمله البائع .

الفصل الثانى

نظرية نفقة الانتاج

٣٢١ — تحتل نظرية النفقة مكان الصدارة فى النظرية الاقتصادية — وبصفة خاصة — فى نظرية الثمن . ويفسر ذلك بأن النظرية الاقتصادية تسعى الى تفسير القيم النسبية للسلع المختلفة ، ولا يمكن الوصول الى تفسير صحيح لذلك دون الاحاطة بنفقة السلعة . فهذه الاخيرة تلعب دورا رئيسيا فى تصرف المنتج الفرد ، وبالتالي فى عرض السلعة ، وهذه الاخيرة تؤثر بدورها فى أثمانها ، اى فى قيمها النسبية .

معنى النفقة :

جرى الاقتصاديون على التفرقة بين نوعين من نفقة الانتاج : نفقة الانتاج النقدية ، ونفقة الانتاج الحقيقية (نفقة الاختيار) .

ويقصد بنفقة الانتاج النقدية المبالغ النقدية المنفقة فى الانتاج ، أى التى دفعت فعلا مقابل خدمات عوامل الانتاج ، وهذا المعنى لنفقة الانتاج هو ما يعنيه رجال الأعمال عند التكلم عن نفقة الانتاج . أما حينما يتكلم الاقتصاديون عن نفقة الانتاج ، فانهم يقصدون معنا آخر لنفقة الانتاج ، وهو نفقة الانتاج الحقيقية .

ويقصد بنفقة الانتاج الحقيقية لا مجرد المبالغ النقدية التى دفعت لعناصر الانتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية ، بل يقصد بها خدمات الموارد الحقيقية التى استخدمت فى العملية الانتاجية ، أى خدمات العمل ، وراس المال ، والأرض المستخدمة فى انتاج السلعة .

ولبيان الفرق بين المعنين لنفقة الانتاج نفترض اننا بصدد مصنع للسيارات ينتج الف سيارة . نفقة انتاج هذه الكمية من السيارات فى نظر الاقتصادى تتكون من خدمات العمل ، وراس المال ، والموارد الطبيعية التى استخدمت فى سبيل انتاجها . اما فى نظر رجال الأعمال فهى عبارة عن المبالغ النقدية التى دفعها فعلا فى سبيل انتاج هذه الكمية . وعلى ذلك فان الاقتصادى لا يعتبر المبالغ المدفوعة الا بقدر دلالتها على استخدام موارد حقيقية فى انتاج السلعة . ويمكن أيضا أن نعبر عن النفقة الحقيقية للانتاج ، بالسلع التى كان يمكن للموارد المستخدمة ان تنتجها لو لم تستخدم فى انتاج السلعة موضوع الدراسة (السيارات) ، وهو ما يعرف بنفقة الاختيار .

نفقة الاختيار :

قلنا ان نفقة الانتاج بالمعنى الاقتصادى تتكون من الموارد الحقيقية المستخدمة فى انتاج السلعة . واذا عرفنا أن هذه الموارد يمكن ان تستخدم فى انتاج سلع اخرى مختلفة ، فيمكن اذن للمنتج أن يختار الاستخدام الذى يوجه اليه هذه الموارد . واذا وجه المنتج هذه الموارد لانتاج سلعة معينة ، فان معنى ذلك انه فوت على المجتمع انتاج السلع الاخرى التى يمكن لهذه الموارد أن تنتجها . ومعنى ذلك ان اختياره لانتاج سلعة معينة قد فوت على المجتمع انتاج سلع أخرى . ويتضح من ذلك أن السلع الأخرى التى فات على المجتمع الحصول عليها هى نفقة اختيار . opportunity cost

السلعة التى اختار انتاجها ، وأنها تشكل لذلك ما يعرف بالنفقة الحقيقية لأنها تمثل ما ضاع على المجتمع فى سبيل انتاج السلعة موضوع الدراسة . ويتضح أيضا أن النفقة الحقيقية هى النفقة من وجهة نظر المجتمع أو الاقتصادى لا من وجهة نظر رب العمل الذى لا يهتم الا بما دفع من نقود .

وعلى ذلك فنفقة انتاج السلعة أ هى السلع ب أو ج أو د .. أو غير ذلك من السلع التى فات على المجتمع انتاجها بسبب اختياره توجيه موارده الى انتاج السلعة أ دون غيرها . ويطلق الاقتصاديون على السلع ب أو ج أو د .. أو غير ذلك من السلع التى فات على المجتمع انتاجها بسبب انتاج السلعة أ نفقة الاختيار ، وهى النفقة الحقيقية التى يتكبدها المجتمع بسبب اختياره أن ينتج السلعة أ دون غيرها من السلع الممكن انتاجها بنفس الموارد التى استخدمت فى انتاج السلعة .

ولبيان ذلك نفرض أن لدينا قدرا من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، وانه استخدم فى انتاج ١٠٠٠ سيارة فى السنة — كما ذكرنا فى مثالنا السابق — ولكن يمكن استخدام هذه الموارد فى انتاج ٥٠٠ جرارا زراعيا . وعلى ذلك فان استخدام الموارد السابقة فى انتاج السيارات يكون قد فوت على المجتمع انتاج الجرارات التى كان يمكن انتاجها باستخدام نفس الموارد .

عدم التطابق بين التعريف النقدى للنفقة والتعريف الاقتصادى لها :

قلنا : أن النفقة فى الاصطلاح الجارى تنصرف الى المبالغ المدفوعة فعلا . أما فى الاصطلاح الاقتصادى فهى تنصرف الى الموارد الحقيقية اللازمة لانتاج السلعة ، أو هى السلع الأخرى التى كان يمكن لتلك الموارد انتاجها .

ولكن هل هناك فرق بين التعريفين للنفقة ؟

يوجد بالفعل فرق بين التعريفين . وبمعنى آخر : يوجد عدم تطابق بين التعريفين للنفقة .

ويظهر ذلك الفرق ، أو عدم التطابق ، من ناحيتين :

(أ) أن النفقة النقدية تقصر عن شمول بعض العناصر التى تدخل فى نفقة انتاج السلعة بالمعنى الاقتصادى . وبالفعل فان النفقة النقدية لا تشمل عند حسابها على **الربح العادى للمشروع** .

(ب) ان النفقة النقدية تشمل بالفعل بعض العناصر التى يتعين استبعادها من نفقة انتاج السلعة بالمعنى الاقتصادى . وبمعنى آخر ، فان النفقة النقدية تشتمل على مبالغ تزيد عن تقدير الموارد الحقيقية التى ضاعت على المجتمع ، اى تشتمل على مبالغ لا تدخل فى النفقة الحقيقية ، وهى ما تعرف **بالفائض الاقتصادى او شبه الريع** .

وبعبارة اخرى فان تعريف النفقة النقدية يعتبر تعريفا غير جامع لكل عناصر النفقة ، وغير مانع من دخول بعض العناصر التى يلزم اغفالها ، على النحو التالى :

اولا : النفقة بالمعنى الاقتصادى تشتمل على الربح العادى :

يقصد بالربح العادى للمشروع اقل ربح يكفى لحمل المنظم على ان يستخدم عناصر الانتاج المستخدمة فى عملية الانتاج التى يقوم بها المشروع ، بحيث لو قل ربح المنظم عن هذا القدر لتحول بعناصر الانتاج التى يقوم بالتأليف بينها فى العملية الانتاجية الى عملية انتاجية اخرى . فالربح العادى اذن هو الربح الذى يكفى بالكاد لحمل المشروع على الاستمرار فى الانتاج وعلى تجديد رأسماله حينما يستهلك .

ولكن لا يكفى أن نقول ان نفقة الانتاج تشمل الربح العادى للمنظم ، بل يلزم أن نعرف كيف يتحدد هذا الربح العادى . ويتحدد الربح العادى للمنظم بما يمكن أن يحصل عليه لو انه اشتغل فى مشروع آخر او مهنة اخرى من المشروعات والمهن الممكنة له .

ولبيان ذلك نفترض ان مصنع السيارات الذى ينتج ١٠٠٠ سيارة فى السنة يدفع اجور للعمال ، وثمنا للموارد الأولية ، وفائدة على رأس المال المفترض ، بما يعادل مليون جنيه . هذا المبلغ يمثل نفقة الانتاج الكلية بالمعنى الجارى (نفقة الانتاج النقدية) . فهو يمثل كل ما دفعه المنظم فى سبيل انتاج ١٠٠٠ سيارة .

ولكن المبالغ التى دفعها المنظم تقصر عن شمول كل عناصر النفقة . فصاحب المصنع ، اى المنظم ، يبذل وقته وجهده فى ادارة المصنع ، ومن ثم يتعين أن نضيف الى النفقة النقدية المدفوعة فعلا مبلغا آخر يمثل اجر المنظم على ما يقوم به من عمل . فالعمل الذى يقوم به المنظم يمثل موردا حقيقيا انفق فى سبيل انتاج السلعة . فاذا اردنا أن تكون النفقة النقدية مقياسا حقيقيا للموارد الحقيقية ، وجب اضافة مبلغا يمثل مجهود المنظم الى النفقة النقدية . وهذا هو معنى قول الاقتصاديين ان نفقة الانتاج تشمل الربح العادى normal profit للمنظم .

ولقياس الربح العادى نفترض فى مثالنا السابق أن المنظم يستطيع الحصول على ١٠٠٠ جنيه فى السنة ، لو انه عمل لحساب شخص آخر فى مشروع آخر او فى مهنة اخرى بدلا من اشتغاله لحسابه الخاص ، فان الربح العادى للمنظم يكون ١٠٠٠ جنيه . ومن ثم تكون النفقة الاقتصادية لانتاج السيارات هو مليونا والف من الجنيهات (مليون النفقة النقدية لانتاج السيارات المدفوعة + ١٠٠٠ جنيه الربح العادى للمنظم) .

فاذا كان الايراد العادى الناتج عن بيع السيارات هو مليونا والف من الجنيهات ، فان معنى ذلك أن المنظم يحقق ربحا عاديا فقط وهو الألف جنيه . اما اذا كان الايراد الكلى الناتج عن بيع السيارات هو مليونا وعشرة آلاف جنيه ، فان معنى ذلك أن المنظم يحقق ربحا غير عادى أو ربحا صافيا مقداره ٩ آلاف جنيه (١٠ آلاف — الف جنيه الربح العادى) . وعلى العكس من ذلك ، فاذا كان الايراد الناتج عن بيع السيارات هو فقط مليونا جنيه (قيمة النفقة النقدية المدفوعة بالفعل) ، فمعنى ذلك ان المنظم لا يحقق ربحه العادى لو أنه اشتغل لحساب شخص آخر أو فى مشروع آخر . وفى هذه الحالة يكون من مصلحة المنظم ان ينهى مشروعه أو ان ينتقل الى مشروع آخر او مهنة اخرى . ويبين من ذلك أن الربح العادى يمثل الحد الأدنى الذى يلزم أن يحصل عليه المنظم كى يستمر فى العملية الانتاجية لحسابه (١) .

ثانيا : نفقة الانتاج بالمعنى الاقتصادى لا تشتمل على الفائض الاقتصادى او شبه الريع :

نعرف أن عناصر الانتاج يمكن استخدامها استخدامات عديدة ، وكل استخدام معين من الاستخدامات العديدة يمكن أن يعطى دخلا معينا يتفاوت تبعا لخصائص كل عنصر . ومثال ذلك قطعة أرض زراعية ، يمكن ان تستخدم لزراعة الفاكهة وتأتى بدخل قدره ١٠٠٠ جنيه فى السنة ، ويمكن ان تستخدم فى زراعة الخضراوات وتأتى بدخل قدره ٨٠٠ جنيه فى السنة ، ويمكن أن تستخدم فى زراعة الحبوب وتأتى بدخل قدره ٥٠٠ جنيه فى السنة

ومن البديهى ان يعمل صاحب الأرض على زراعتها فاكهة ليحصل على اكبر دخل يمكن أن تعطيه الأرض (١٠٠٠ جنيه) . ولكن اذا انخفض

(١) ومع ذلك فقد يرغب المنظم البقاء فى مشروع رغم أنه يحصل على أقل من ربحه العادى اذا كان يفضل العمل مستقلا عن العمل لحساب شخص آخر ، أو اذا كان يعتقد أن ثمن السيارات سوف يرتفع بحيث يحقق الايراد الكلى مبلغا يعادل ربحه العادى .

ثمن الفاكهة ، لسبب ما ، فان ذلك يؤدى الى انخفاض الدخل الذى يحصل عليه صاحب الأرض . ولكن من الواضح أن صاحب الأرض يبقيها فى زراعة الفاكهة طالما انه يحصل على دخل يزيد على ٨٠٠ جنيه فى السنة ، وهو الدخل الذى يستطيع الحصول عليه من زراعتها خضراوات . ولكن اذا انخفض الدخل من الفاكهة بحيث أصبح ٨٠٠ جنية أو أقل ، فلا مصلحة لصاحب الأرض أن يبقيها فى زراعة الفاكهة ، ومن مصلحته أن يحولها الى زراعة الخضراوات . وعلى ذلك يمكن القول أنه طالما أن الأرض مستغلة فى الفاكهة ، فان ثمن التحول transfert price بالنسبة لها يكون ٨٠٠ جنيه ، وهو الحد الأدنى الذى يتعين أن يأتى به الأرض فى الفاكهة ، والا فان صاحبها يحولها الى المهنة التالية فى ترتيب الدخل . فاذا ما انتقلت الأرض لزراعة الخضراوات ، فان ثمن التحول بالنسبة لها يصبح ٥٠٠ جنيه ، وهو الدخل الممكن فى المهنة التالية للخضروات فى ترتيب الدخل .. وهكذا .

ويصدق ذلك على سائر عناصر الانتاج . فيمكن ترتيب الاستخدامات الممكنة لكل عنصر ترتيبا تنازليا على حسب مقدار ما يعطيه كل استخدام من دخل ، ويكون بقاء العنصر فى أى استخدام مشروعا بحصوله على مبلغ يساوى على الأقل المبلغ الذى يستطيع الحصول عليه فى الاستخدام التالى من حيث ترتيب الدخل . ويسمى ذلك المبلغ ثمن التحول .

ومن البديهى أن « ثمن التحول » يتوقف على قدرة عناصر الانتاج على التحول من استخدام الى استخدام آخر . فاذا انعدمت هذه القدرة على التحول ، ومثال ذلك تخصص عنصر الانتاج تخصصا ضيقا ، بحيث لا يستطيع العمل الا فى استخدام واحد ، فان « ثمن التحول » يكون فى هذه الحالة صفرا .

وقد سبق أن عرفنا القدرة على التحول من استخدام الى استخدام آخر تتوقف على المدة التى نأخذها فى الاعتبار . ففى المدة القصيرة جدا تكاد تكون عناصر الانتاج نوعية الاستخدام ، اى لا تصلح الا للاستخدام الذى اعدت اليه بالفعل ، ويكون « ثمن التحول » بالنسبة لها صفرا . أما اذا طالت المدة ، فانه يمكن أن تتحول الى استخدمات أخرى ويكون لها ثمن التحول . كذلك تتوقف القدرة على التحول على طبيعة العنصر ، فهناك من الموارد لا تصلح الا لاستخدام معين وفقا لطبيعتها ، وبالتالى يصعب تحويلها الى استخدام آخر . وتتوقف أخيرا على مقدار سيولة رأس المال . فكلما زاد عنصر سيولتها كلما أمكن انتقالها من استخدام الى آخر .

وتأتى أهمية « ثمن التحول » فى انه يحدد لنا الفائض الاقتصادى أو « شبه الريع » أو ما يسمى أحيانا فائض المنتج Prodcer's surplus ويقصد بالفائض الاقتصادى الفرق بين ما يحصل عليه عنصر الانتاج بالفعل فى الاستخدام الذى يوجد فيه ، وبين ما يمكن أن يحصل عليه فى استخدام آخر يلى الاستخدام الأول من حيث ترتيب الدخل . وبمعنى آخر يتحدد الفائض الاقتصادي بالفرق بين ما يحصل عليه عنصر الانتاج فى الاستخدام الذى يوجد فيه وبين ثمن التحول بالنسبة له .

ويترتب على ذلك أن عناصر الانتاج يمكن أن تحصل على دخل فى الاستخدامات التى توجد بها يتجاوز ثمن التحول بالنسبة لها . وبعبارة اخرى فان ما يدفعه المنظم بالفعل ينطوى فى الواقع على جزءين : جزء يمثل ثمن التحول بالنسبة لعناصر الانتاج ، وهو الحد الادنى الذى يتعين الحصول عليه كى تبقى فى استخدامها الموجودة فيها ، وجزء آخر يمثل الفائض الاقتصادى او فائض المنتج ، وهو ما يدفعه المنظم زيادة على ثمن التحول .

ومن البديهى أن التفرقة السابقة بين ثمن التحول والفائض الاقتصادى ليست لها اهمية من وجهة نظر المنتج ، فهو يدفع ثمنا للحصول على خدمات عناصر الانتاج ، سواء كان هذا الثمن يعادل أو يتجاوز ثمن التحول . ولكن لهذه التفرقة اهمية لتحديد النفقة من الوجهة الاقتصادية ، وذلك لتحديد النفقة الحقيقية - من وجهة نظر المجتمع - لانتاج السلعة . ذلك أن كل ما يدفع على سبيل الفائض الاقتصادى لا يدخل فى النفقة الحقيقية لانتاج السلعة ، وانما تتحدد النفقة الحقيقية بثمن التحول لعناصر الانتاج دون زيادة . وتفسير ذلك أن التحول هو المقياس الصحيح لما فات على المجتمع من سلع بسبب اتجاه عناصر الانتاج الى انتاخ سلعة معينة دون غيرها من السلع الاخرى التى كان يمكن انتاجها . وبعبارة أخرى فان ثمن التحول هو المقياس الصحيح لنفقة الاختيار أو النفقة الحقيقية التى يتكبدها المجتمع . أما ما يدفع للعنصر زيادة على ثمن تحوله فلا يمثل نفقة حقيقية .

وفكرة الفائض الاقتصادى فكرة عامة - كما أشرنا - تنطبق على كافة عناصر الانتاج ، وهى بالنسبة للمنتج تسمى فائض المنتج أو الربح غير العادي . ويقصد «بالربح غير العادي» للمشروع الزيادة فى الربح لبقاء المنظم برأسماله فى المشروع .

و « الربح غير العادى » يشبه فكرة الريع عند ريكاردو ، فهو غير لازم لاستمرار المشروع فى الانتاج . ولكنه يختلف عنه فى انه يميل الى الاختفاء فى المدة الطويلة ، ولذلك يسمى « يشبه الربح » . كذلك يختلف عنه فى انه ظاهرة عامة تصدق على كافة عناصر الانتاج ، وليس قاصرا على الارض كما هو الحال عند ريكاردو .

بعد هذه التفرقة بين نفقة الانتاج النقدية والنفقة الاقتصادية ، تنقسم دراستنا لنظرية نفقة الانتاج فى هذا الفصل الى مبحثين : نتناول فى الأول العلاقة بين نفقة الانتاج وكمية الانتاج ، وفى الثانى توازن المشروع او توازن المنتج .

المبحث الأول

العلاقة بين نفقة الانتاج وكمية الانتاج

عناصر النفقة وانواعها :

٣٢٢ — يتحمل المنتج للحصول على كمية معينة من الانتاج عدة نفقات يمكن ان نميز بين عدة أنواع منها على النحو التالى :

١ — النفقة الكلية Total cost : وهى تمثل مجموع ما يتحمله المشروع فى سبيل انتاج كميات معينة من السلع المنتجة . وقد سبق أن بينا انه لكى نحصل على فكرة صحيحة عن النفقة الحقيقية يتعين أن نضيف اليها مبلغا يمثل الربح العادى للمشروع ، وأن يستبعد منها ما يعتبر ربحا اقتصاديا .

ويمكن اجمال عناصر النفقة النقدية فى الآتى : —

(أ) اجور العمال .

(ب) الفائدة التى تدفع او تحسب على راس المال المستثمر فى المشروع .

(جـ) الربح الذى يدفع نظير استخدام الارض او الاتاوت التى تدفع نظير استخدام براءات الاختراع .

(د) تكاليف المواد الخام والوقود والسلع الوسيطة المستخدمة فى العملية الانتاجية .

(هـ) تكاليف صيانة المبانى والآلات والأدوات أو تكاليف تجديدها عندما تستهلك (وذلك لضمان استمرار عنصر رأس المال) .

(و) الأرباح العادية التى يحصل عليها المشروع ، أى الأرباح التى تكفى فقط لحفزه على الاستمرار فى نوع النشاط الذى يقوم به دون التحول عنه الى نوع آخر من النشاط أكثر أرباحا .

وتنقسم النفقة الكلية الى قسمين :

(أ) النفقة الكلية الثابتة Total fixed cost : وهى النفقة التى يتحملها المشروع بصرف النظر عن حجم الانتاج . فيتحملها المشروع حتى لو كان الانتاج صفرا . ولكن لا يفهم أن النفقة الثابتة لا تتغير على الاطلاق ، فهى ثابتة مادام حجم المشروع ثابتا . ولذا فانها ثابتة فى المدة القصيرة ، أى المدة التى لا تسمح بزيادة حجم المشروع . وهى بالتالى متغيرة فى المدة الطويلة ، أى المدة التى تسمح بزيادة حجم المشروع .

ومن عناصر النفقة الكلية الثابتة استهلاك راس المال ، أجرة المصنع ، مصاريف التأمين .

(ب) النفقة الكلية المتغيرة Total variable cost : وهى النفقة التى تتغير بتغير الكمية المنتجة . والعلاقة بين هذه النفقة والكمية المنتجة هى علاقة طردية ، بمعنى أنها تزيد بزيادة الكمية المنتجة ، وتقتضى عند انخفاضها .

ومن عناصر النفقة الكلية المتغيرة : اجور العمال ، أثمان المواد الخام ، أثمان الوقود .

٢ — متوسط النفقة الكلية Average cost النفقة المتوسطة : وهى عما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية ثابتة ومتغيرة .

ويمكن تقسيم متوسط النفقة الكلية الى نوعين :

(أ) متوسط النفقة الكلية الثابتة Average fixed cost وهىعبارة عما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية الثابتة .

(ب) متوسط النفقة الكلية المتغيرة Average variable cost وهى عبارة عما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية المتغيرة .

٣ — النفقة الحدية Marginal cost : وهى عبارة عن المتغير الحاصل فى النفقة الكلية على أثر التغير الحاصل فى الكمية المنتجة بوحدة واحدة من وحدات الانتاج . وبمعنى آخر هى عبارة عن الزيادة

فى النفقة الكليـــة على اثر زيادة كميـــة الانتـــاج بوحدة واحدة ، أو هى عبارة عن النقصان فى النفقة الكليـــة على اثر نقصان كميـــة الانتاج بوحدة واحدة. مثال ذلك : اذا أنتج مصنع السيارات ١٠٠٠ سيارة فى السنة بنفقة كلية تبلغ مليونا من الجنيهات . ثم اراد أن ينتج سيارة واحدة اضافية ، وترتب على ذلك أن زادت النفقة الكلية بمقدار ٩٠٠ جنيه ، فان النفقة الحدية لالف سيارة هى ٩٠٠ جنيه . كذلك لو أراد المصنع أن ينقص انتاجه بمقدار سيارة واحدة ، وترتب على ذلك أن نقصت النفقة الكلية بمقدار ١٠٠٠ جنيه ، فان النفقة الحدية لانتاج الف سيارة هى ١٠٠٠ جنيه فى هذا المثال .

العلاقة بين نفقة الانتاج وكمية الانتاج

أهمية التفرقة بين المدة القصيرة والمدة الطويلة فى تحديد حجم الانتاج:

٣٢٣ — عندما يتخذ المنتجون قرارا بانتاج كمية معينة ، فانهم ينظرون فى نفس الوقت الى الايراد المتوقع من هذه الكمية والنفقة التى يتكبدونها فى سبيل انتاج هذه الكمية . وبطبيعة الحال فان الغرض من ذلك هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، والذى يتحدد بالفرق بين الايراد والنفقة .

ولكن تحـــديد الكمية المنتجـــة يتوقف بدوره على المدى الزمنى الذى يأخذه المنتجون فى الاعتبار . ومن هنا تأتى اهمية التفرقة بين المدة القصيرة والمدة الطويلة .

١ — المدة القصيرة The short run **وتحديد حجم الانتاج :**

تعرف المدة القصيرة بأنها الفترة الزمنية التى تكون من القصر بحيث لا تسمح للمشروع بأن يغير — بالزيادة أو بالنقصان — فى كمية ما يستخدمه من بعض عناصر الانتاج . هذا النوع من العناصر يطلق عليه : عناصر النفقة الثابتة ، ومثال ذلك : الارض والمبانى والمعدات والآلات .

فالمشروع لا يستطيع فى المدة القصيرة ان يضيف الى ما لديه من آلات ومعدات مثلا ، اذا ثبت أن ما يستخدمه منها اقل من حاجته الفعليـــة فى الوقت الحاضر ، لما تتطلبه هذه الاضـــافة من وقت لا تسمح به المـــدة القصيرة بحكم التعريف . وبالمثل فانه لا يستطيع أن ينقص من هذه العناصر الثابتة اذا ثبت ان ما يستخدمه منها اكثر من حاجته الفعلية ، لمـــا يقتضيه ذلك من تصفية liquidateion لا تسمح بها المدة القصيرة .

وبالتالى تكون وسيلة المشروع لزيادة أو نقص الانتـــاج ، فى المـــدة القصيرة ، قاصرة على تغيير عناصر الانتاج الاخرى المتغيرة .

مثل العمال والمواد الاولية والوقود . وبطبيعة الحال فان ذلك يضع حدا اقصى على قدرة المشروع على زيادة الانتاج ، كما تفرض عليه حدا ادنى لما يمكن ان يصل اليه الانتاج فى حالة انقاصه .

ومن المفيد ان نشير ان المدة القصيرة لا يمكن تحديدها بفترة زمنية محددة فى جميع الحالات ، اذ انها تتفاوت من صناعة الى اخرى . فقد تبلغ عدة سنوات فى بعض الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب ، او صناعة السيارات ، أو صناعة الكهرباء .. الخ . وقد تبلغ فقط عدة شهور فى بعض الصناعات الاخرى كصناعة الاحذية ، أو صناعة الاخشاب ، او صناعة الغزل والنسيج .. الخ . والمسألة تتوقف على حجم العناصر الثابتة فى كل صناعة وسهولة تغييرها . وبوجه عام يطلق على الصناعات التى تكبر فيها عناصر الانتاج الثابتة أو تلك التى يصعب تغييرها بالصناعات الثقيلة . اما الصناعات التى تقل فيها عناصر الانتاج الثابتة بالمقارنة بعناصر الانتاج المتغيرة بالصناعات الخفيفة .

تسمح للمشروع أن يغير ـ بالزيادة أو النقصان ـ فى كمية مايستخدمه

٢ ـ المدة الطويلة The long run وتحديد حجم الانتاج :

تعرف المدة الطويلة بأنها الفترة الزمنية التى تكون من الطول بحيث تسمح للمشروع بأن يغير أى عنصر من عناصر الانتاج . وبمعنى آخر ففى المدة الطويلة لا تكون هناك عناصر ثابتة وعناصر متغيرة ، بل تكون جميعا قابلة للتغير .

فالمشروع يستطيع ان يضيف أو ينقص مما لديه من عدد أو آلات او ارض ، كما يستطيع ـ بداهة ـ نفس الشىء بالنسبة للعمال والمواد الخام وسائر العناصر الاخرى المتغيرة .

وأهمية المدة الطويلة فى دراسة النفقة أنها تتعلق بالظروف التى تواجه المشروع الانتاجى فى مرحلة التخطيط Planning الخاصة به : سواء كان الغرض من اعداد الخطة هو انشاء مشروع جديد ، أو التوسع فى نطاق الانتاج فى مشروع قائم فعلا ، أو الخروج من صناعة الى أخرى ، أو اجراء تغيير شامل فى المعدات والآلات واستخدام فن انتاجى جديد .. الخ . كل هذه القرارات التخطيطية للمشروع يترتب عليها ارتباطه لفترة من الزمن بامكانيات انتاج ثابتة ، عليه من اللحظة الاولى أن يتحمل نفقاتها . وكما سبق ، يصعب تحديد الفترة الطويلة بمدة زمنية .

ولبيان العلاقة بين النفقة وكمية الانتاج ، سوف نبحث هذه العلاقة اولا فى المدة القصيرة ، ثم ثانيا فى المدة الطويلة .

قلنا : أن المدة القصيرة هى الفترة الزمنية التى تكـون من القصر بحيث لا تسمح للمشروع بأن يغير من عنـاصر الانتاج ، وبالتالى عناصر النفقة ، سواء بالزيادة أو بالنقصان .

ولبيان العلاقة بين النفقة وكمية الانتاج ، فى المدة القصيرة ، سوف نبحث هذه العلاقة بالنسبة للنفقة الكلية ، ثم بالنسبة للنفقـة المتوسطة . واخيرا بالنسبة للنفقة الحدية .

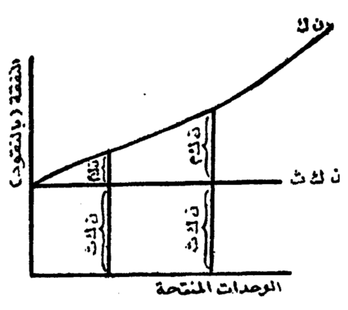
١ ـ العلاقة بين النفقة الكلية وكمية الانتاج (حجم الانتاج) :

٣٢٤ ـ قلنا : ان النفقة الكلية تنقسم الى نوعين من النفقات : النفقة الكلية الثابتة ، والنفقة الكلية المتغيرة .

والنفقة الكلية الثابتـة لا يتغير كميتها تبعا لحجم الانتـاج ، لـكن نصيب الوحدة المنتجة (متوسط النفقة الكليـة الثابتة) من السلعة من هذه النفقة يتغير تبعا لتغير حجم الانتاج ، لأن النفقة الثابتة تقسم على عدد الوحدات المنتجة من السلعة ، فيزيد هذا النصيب اذا قل عدد الوحدات المنتجة من السلعة ، وينقص هذا النصيب اذا زاد عدد الوحدات المنتجة .

اما النفقة الكلية المتغيرة فتتناسب طرديا مع الكميـة المنتجة من السلعة ، بمعنى أنها تزيد بزيادتها وتنقص بانخفاضها . لـكن نصيب الوحدة المنتجة من السلعة النفقة الكلية المتغيرة يبقى ثابتا أو يكاد .

والشكل رقم (٣٠) يبين العـلاقة بين نوعى النفقـة الكلية (النفقة الكلية الثابتة ، والنفقة الكلية المتغيرة) وحجم الانتاج .

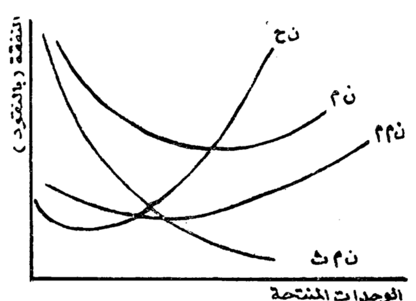


الشكل رقم (٣٠)

وفى الشكل السابق يمثل المنحنى ن ك ث ، الذى يأخذ شكل الخط المستقيم : النفقة الكليــة الثابتة ، وهو يأخذ شكل الخط المستقيم لأن هذه النفقة لا تتغير فى المدة القصيرة بتغير الكمية المنتجة (حجم الانتاج) . ويمثل المنحنى ن ك النفقة الكلية ، وهى عبارة عن النفقة الـكلية الثابة مضافا اليها النفقة الكلية المتغيرة ن ك م عند كل كمية منتجة .

٢ ـ العلاقة بين النفقة المتوسطة (متوسط نصيب الوحــدة من النفقة الكلية) وكمية الانتاج :

٣٢٥ ـ يمكن ايضــا ان نميز بين عنصرين من النفقــة يشكـلان المتوسطة : النفقة المتوسطة الثابتة (ن م ث) ، والنفقة المتوسطة المتغيرة (ن م م) . والنفقة المتوسطة الثابتة تأتى من حاصل قسمة النفقة الكلية الثابتة على عدد وحدات الانتاج . ومنحنى هذه النفقة (ن م ث) ينخفض باستمرار مع زيادة الكمية المنتجة ، كما يظهر من الشكل رقم (٣١) .



الشكل رقم (٣١)

وسبب نزول أو انخفاض منحنى النفقة المتوسطة الثابتة (ن م ث) مع زيادة كمية الانتاج ، هو أن النفقات الثابتة الكلية التى يتحملها المشروع أيا كان حجم الانتاج ، تتوزع ـ مع زيادة كمية الانتاج ـ على عــدد أكبر من وحدات الانتاج ، فيقل متوسط نصيبها كلما زادت كمية الانتاج .

والنفقة المتوسطة المتغيرة تأتى من حاصــل قسمة النفقــة الكلية المتغيرة على عدد وحدات الانتاج ، ومنحنى هذه النفقــة (ن م م) يكون

مرتفعا فى بادىء الامر ، ثم يأخذ فى الانخفاض حتى يصل الى حد أدنى معين ، وبعد ذلك يعود الى الارتفاع .

حقيقة لقد قلنا : أن التكلفة المتغيرة الكلية تتناسب طرديا مع كمية الانتاج فتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها . ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمتوسط النفقة المتغيرة (نصيب وحدة الانتاج من النفقة الكلية المتغيرة) . وذلك لتفاعل قانون النسب المتغير — السابق دراسته — وتأثيره على اتجاه منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة .

ولتوضيح ذلك .. لو فرضنا أن مصنعا للسيارات قد صمم لانتاج ١٠٠ سيارة فى اليوم ، وانه يحتاج الى ١٠٠ عامل لتشغيله ، فليس معنى ذلك اننا لو شغلنا عاملا واحدا فقط فى اليوم يستطيع أن ينتج سيارة واحدة فى اليوم ، بل أن الأمر يحتاج الى أكثر من ذلك ، ربما الى عشرين أو ثلاثين عاملا لانتاج السيارة الواحدة فى اليوم بسبب لزومهم لادارة آلات المصنع . وبرغم ان العمل من عناصر النفقة المتغيرة ، والتى تتناسب طرديا مع كمية الانتاج ، الا ان هذا التناسب ليس تناسبا كاملا . وفى المراحل الأولى نجد أن متوسط النفقة المتغيرة للسيارة الواحدة يكون مرتفعا ، ويأخذ هذا المتوسط فى الانخفاض كلما زادت الكمية المنتجة حتى يصل الانتاج الى حجم معين ، هو الحجم الذى صمم من أجله المشروع (١٠٠ سيارة) . ونفس الشىء يصدق بالنسبة لعناصر النفقة المتغيرة الأخرى كالوقود والمواد الخام . فاذا ما تجاوز حجم الانتاج الحجم السابق ، بدأت النفقة المتوسطة المتغيرة فى الارتفاع أما بسبب تعطل الآلات بسبب عملها بأكثر من طاقتها ، أو سوء التنظيم ، أو الاستعانة بعمال أقل مهارة ، أو دفع أجور اضافية للعمال .. الخ .

والظاهرة السابقة ليست الا تطبيقا لقانون النسب المتغيرة ، والذى يفسر تناقص الناتج المتوسط (والناتج الحدى أيضا) لأى عامل من عوامل الانتاج الأخرى المستخدمة .

ومنحنى النفقة المتوسطة (ن م) ليس الا تجميعا لكل من منحنى النفقة المتوسطة الثابتة ، ومنحنى النفقة المتوسطة المتغيرة . وبمعنى آخر فهو يعبر عن المحصلة النهائية لاتجاهين ، اتجاه منحنى النفقة المتوسطة الثابتة (ن م ث) والذى يتجه باستمرار الى الانخفاض كلما زادت الكمية المنتجة ، واتجاه منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة (ن م م) الذى يتجه الى الانخفاض فى المراحل الأولى لزيادة الكمية المنتجة حتى يصل الى حد أدنى ، ثم يميل بعد ذلك الى الارتفاع . ولذا نجد منحنى النفقة المتوسطة يميل الى الانخفاض

فى المراحل الأولى للانتاج تحت تأثير انخفاض كل من منحنى النفقة المتوسطة الثابتة ومنحنى النفقة المتوسطة المتغيرة . ثم بعـد حجم معين يميل الى الارتفاع تحت تأثير . ارتفاع منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة ، وذلك بالرغم من انخفاض منحنى النفقة المتوسطة الثابتة (١) .

٣ ـ العلاقة بين النفقة الحدية وكمية الانتاج :

٣٢٦ ـ قلنا أن النفقة الحدية تتمثل بالتغير الحاصل فى النفقة الكلية بالزيادة أو النقصان ، على أثر التغير الحاصل فى الكمية المنتجة بالزيادة أو بالنقصان بوحدة واحدة . وبطبيعة الحال فانها لا تشمل الا على عناصر النفقة المتغيرة وفى بداية الانتاج ، وبالذات عند الوحدة الاولى للانتاج ، تتساوى كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . ثم مع تزايد الانتاج يميل منحنى النفقة الحدية الى الانخفاض ، وذلك للاسباب التى تفسر انخفاض النفقة المتوسطة المتغيرة . ثم عند وصول حجم الانتاج الى حد معين يبدأ هـذا المنحنى فى الارتفاع لنفس الاسباب التى تفسر ارتفاع النفقة المتوسطة المتغيرة (انظر اتجاه المنحنى ن ح فى الشكل رقم ٢٣) .

---

(١) وأما عن مقدار ومدى النقصان فى منحنى النفقة المتوسطة ، وكذلك عن مقدار ومدى ارتفاع هذا المنحنى بعد مرحلة التناقص ، فيتوقف كل ذلك على العوامل التالية :

١ ـ العلاقة بين عناصر النفقة الثابتة وعناصر النفقة المتغيرة فى المشروع . فاذا تغلبت الاهمية النسبية لعناصر النفقة الثابتة عن تلك المتغيرة فان مرحلة التناقص فى النفقة المتوسطة تكون مهمة ولفترة كبيرة مع تزايد حجم الانتاج ، والعكس صحيح ، بمعنى أنه لو تغلبت عناصر النفقة المتغيرة على عناصر النفقة الثابتة فان مرحلة التناقص تكون قليلة الاهميـة وقصيرة ، وتبدأ مرحلة تزايد النفقة المتوسطة بسرعة بعد انخفاض معين فى بداية مرحـلة الانتـاج .

٢ ـ امكانية انقسام المعدات والالات الثابتة ، التى تشكل معظم عناصر النفقة الثابتة فاذا كانت قابلة للانقسام ، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم جزءا منها فقط يتناسب مع العناصر المتغيرة فان ذلك من شأنه أن يحد من انخفاض النفقة المتوسطة فى بداية مرحلة الانتـاج ، وأن يحد كذلك من ارتفاع النفقة المتوسطة بعد انتهاء مرحلة الانخفاض . وبمعنى آخر فان شكل منحنى النفقة المتوسطة يكون أقرب الى الخط المستقيم . أما اذا كانت العدد والالات غير قابلة للانقسام ، بمعنى أنه يجب استخدامها كلها حتى لانتاج وحدة واحدة من الانتاج ، فان ذلك من شأنه أن يزيد من انخفاض النفقة المتوسطة وكذلك من ارتفاعها بعـد انتهاء مرحلة الانخفاض . ومنحنى النفقة المتوسطة يتخذ شكل المنحنى فى هذه الحالة الذى يظهر فيه مرحلة الانخفاض ثم مرحلة الارتفاع .

انظـر :

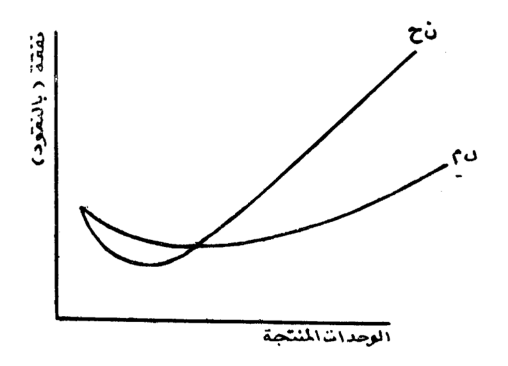
R. BARRE «Economie Polilique» op. cit. pp. 505—506.

العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية :

٣٢٧ - تخضع النفقة الحدية الى نفس القواعد التى تخضع لها النفقة المتوسطة ، بمعنى ان النفقة الحدية تنخفض أولا على أثر زيادة الكمية المنتجة الى أن تصل الى حد ادنى ، ثم تبدأ فى الارتفاع .

والعلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية شبيهة تماما بالعلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدى ، والتى سلفت الاشارة اليها عند دراسة قانون الغلة المتناقصة .

فاذا كانت النفقة المتوسطة فى مرحلة تناقص ، فان النفقة الحدية تكون فى مرحلة تناقص أيضا ، ولكن معدل التناقص فى النفقة الحدية يكون أكبر من معدل تناقص النفقة المتوسطة ، وذلك كما يبين من الشكل رقم (٣٢) . ففى هذا الشكل حينما يكون منحنى النفقة المتوسطة فى تناقص ، فان منحنى النفقة الحدية يكون تحت منحنى النفقة المتوسطة .



الشكل رقم (٣٢)

واذا كانت النفقة المتوسطة فى مرحلة ارتفاع ، فان النفقة الحدية تكون فى مرحلة ارتفاع ايضا . ولكن معدل التزايد فى النفقة الحدية يكون اكبر من معدل التزايد فى النفقة المتوسطة . ويبين ذلك من الشكل

رقم (٣٢) ، ففى حالة كون منحنى النفقة المتوسطة فى تزايد فان منحنى النفقة الحدية يكون فوق منحنى النفقة المتوسطة .

واخيرا حينما تتساوى كل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، فان هذه المساواة تحدث حينما تصل النفقة المتوسطة الى اقل حد تصل اليه من الانخفاض (١) .

ثانيا : العلاقة بين النفقة وكمية الانتاج فى المدة الطويلة :

٣٢٨ — اذا كان منحنى النفقة المتوسطة ، فى المدة القصيرة ، يتجه بحيث تسمح للمشروع بأن يغير جميع عناصر الانتاج ، الثابتة والمتغيرة ، وبالتالى جميع عناصر النفقة بالزيادة أو النقصان . وبعبارة اخرى ، فان المدة الطويلة هى التى تسمح بتغيير حجم المشروع بحيث يمكن انتاج الكمية التى يرغب فى انتاجها فى أحسن الظروف الممكنة ، اى بأقل التكاليف الممكنة ، وبحيث لا يكون هناك ضغط على عناصر الانتاج الثابتة يؤدى الى تشغيلها بكفاءة اقل من كفاءتها العادية .

وفى المدة الطويلة لا تكون هناك تفرقة بين النفقة الكلية الثابتة والنفقة الكلية المتغيرة . وعلى ذلك نكون بصدد نفقة متوسطة ، والعلاقة بين حجم الإنتاج والنفقة الحدية .

١ — العلاقة بين حجم الانتاج والنفقة المتوسطة فى المدة الطويلة :

٣٢٩ — اذا كان منحنى النفقة المتوسطة ، فى المدة القسيرة ، يتجه فى مراحل الانتاج الأولى الى التناقص ، ثم مع استمرار زيادة حجم الانتاج يميل الى الارتفاع ، للاسباب السالف ذكرها ، فان منحنى النفقة المتوسطة فى المدة الطويلة يتكون من مجموعة لا حصر لها من منحنيات النفقة المتوسطة فى المدة القصيرة . وكل منحنى للنفقة المتوسطة فى المدة القصيرة حجم انتاج يماثله . وعلى ذلك يكون لدينا مجموعة عديدة من احجام الانتاج فى المدة الطويلة .

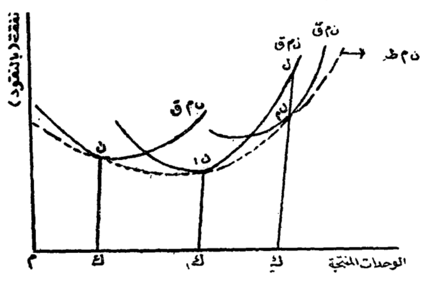
ومنحنى النفقة المتوسطة فى المدة الطويلة هو المنحنى الذى يصل

---

(١) العلاقات السابقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية تجد تفسيرا لها فى ذات الاسباب التى تفسر العلاقات بين الناتج المتوسط والناتج الحدى .

راجع : ص ٣٤٧ — ٣٤٩ من هذا المؤلف .

بين تلك المجموعة من منحنيات النفقة المتوسطة فى المدة القصيرة ، على النحو المبين فى الشكل رقم (٣٣) .



الشكل رقم (٣٣)

ويلاحظ ان منحنى النفقة المتوسطة فى المدة الطويلة (ن م ط) ، لا يعلو فى اية نقطة من نقاطه منحنيات النفقة فى المدة القصيرة (ن م ق) . وتفسير ذلك أن المدة الطويلة تسمح للمشروع لكى يقوم بادخال كل التعديلات التى يراها على نطاق الانتاج ، بحيث ينتج الكمية التى يريدها بأقل نفقة ممكنة . ولذا فان منحنى النفقة فى المدة الطويلة (م ن ط) اكثر اتساعا واقل تقعرا من منحنيات النفقة فى المدة القصيرة (ن م ق) .

وبعبارة اخرى فكل نقطة توجد على منحنى النفقة فى المدة الطويلة (ن م ط) ، وتوجد فى نفس الوقت على منحنى النفقة فى المدة القصيرة (ن م ق) ، وهى بطبيعة الحال نقطة تماس المنحنيين ، كالنقاط : ن $ن_١$ $ن_٢$ ، تمثل أحجاما للانتاج يمكن الحصول عليها بأقل نفقة ممكنة . ومن ثم فان هذه النقاط تعبر عن أن المشروع يعمل عند أحجام معينة وبكفاءة عالية ولتوضيح ذلك ، فلكى ينتج المشروع الكمية م $ك_٢$ فانه فى المدة القصيرة تكون النفقة المتوسطة (متوسطة نفقة الوحدة الواحدة تكون م ل ، ولكنه فى المدة الطويلة ، وهى المدة التى تسمح له بأن يلائم ظروف انتاجه عن طريق تغيير كافة عناصر الانتاج الثابتة والمتغيرة بحيث ينتج بأقل نفقة ممكنة ، تكون النفقة المتوسطة م $ن_٢$ وهى أقل من م ل .

٢ — العلاقة بين حجم الانتاج والنفقة الحدية فى المدة الطويلة :

٣٣٠ — اذا كان منحنى النفقة الحدية فى المدة القصيرة يتجه فى

مراحل الانتاج الاولى الى التناقص ، ثم مع استمرار زيادة حجم الانتاج يميل الى الارتفاع ، للاسباب السابق دراستها ، فان منحنى النفقة الحدية فى المدة الطويلة يتكون من مجموعة عديدة من منحنيات النفقة الحدية فى المدة القصيرة . وكل منحنى للنفقة الحدية فى المدة القصيرة حجم انتاج معين . ومن ثم يكون لدينا مجموعة عديدة من أحجام الانتاج فى المدة الطويلة.

ومنحنى النفقة الحدية فى المدة الطويلة مثله مثل منحنى النفقة المتوسطة فى المدة الطويلة يكون أكثر اتساعا (أكثر تسطحا) واقل تقعرا .

والعلاقة بين منحنى النفقة الحدية فى المدة الطويلة ، ومنحنى النفقة المتوسطة فى المدة الطويلة مشابهة للعلاقة بين المنحنيين فى المدة القصيرة . فكلما كان منحنى النفقة الحدية أسفل منحنى النفقة المتوسطة كان اتجاه هذا الأخير نحو الانخفاض ، وانه اذا كان فوقه يكون اتجاه منحنى النفقة المتوسطة نحو الارتفاع ، وأن منحنى النفقة الحدية يقطع منحنى النفقة المتوسطة عند ادنى نقطة يصل اليها هذا الأخير .

المبحث الثانى

توازن المشروع (توازن المنتج)

٣٣١ — بعد ان بينا عناصر النفقة وانواعها ، والعوامل التى تحكم اتجاهاتها فى المدة القصيرة وفى المدة الطويلة ، فان المشروع عليه أن يلاحظ عاملا ثانيا يتعلق بالايراد .

نعرف أن المشروع ، خاصة فى النظام الراسمالى ، يهدف الى الحصول على اكبر قدر ممكن من الربح النقدى . وربح المشروع يتحدد بالفرق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية . ويكون المشروع فى حالة توازن عندما يصل بهذا الفارق الى اقصى ما يمكن ، أى يحقق اكبر قدر ممكن من الربح ، وذلك فى ضوء الظروف المحيطة بالمشروع والتى تحدد نشاطه . وبعبارة اخرى ، فان المشروع يكون فى حالة توازن عندما يحقق اكبر ربح ممكن ، اى أكبر فارق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية . وعندئذ لا يكون هناك ما يدعو المشروع الى زيادة الكمية المنتجة من السلعة أو الى انقاصها ، أو الى تغيير الأساليب الفنية المستخدمة فى الانتاج ، أو ترك النشاط (أو فرع الصناعة) التى يعمل بها والانتقال الى نشاط آخر .

وعلى ذلك ، فان الايراد يتحدد بالقواعد التى تحكم كل من النفقة وكل من الايراد . وقد درسنا تلك التى تتعلق بالنفقة ، وبقى علينا أن نبحث تلك القواعد المتعلقة بالايراد .

الايراد وانواعه :

كما ميزنا بين النفقة الكلية ، والنفقة المتوسطة ، والنفقة الحدية ، نستطيع ان نميز بين الايراد الكلى ، والايراد المتوسط ، والايراد الحدى .

الايراد الكلى : الايراد الكلى للمشروع هو مجموع المبالغ التى يحصل عليها المشروع نتيجة لبيعه كمية معينة من الوحدات المنتجة للسلعة . واذا كان المشروع ينتج سلعة معينة ، وانه يبيع الكميات المنتجة بثمن واحد ، هو الثمن السائد فى السوق ، فان الايراد الكلى يتمثل فى عدد الكميات المنتجة مضروبة فى الثمن . ولكن يلاحظ أن الثمن السائد فى السوق يتوقف على نظام المنافسة التى يخضع لها المشروع . ومن المعروف انه يوجد عدة انواع لأنظمة الأسواق (المنافسة الكاملة ، المنافسة غير الكاملة ، الاحتكار) سوف تخصص لدراستها بابا مستقلا هو الباب الثالث من هذا القسم .

الايراد المتوسط : نحصل على الايراد المتوسط بقسمة الايراد الكلى على عدد الوحدات المنتجة من السلعة . فاذا كانت الوحدات المنتجة من السلعة تباع بثمن واحد ، فان الايراد المتوسط يساوى الثمن السائد فى السوق . وقد قلنا أن الثمن السائد فى السوق يتوقف على أنظمة المنافسة المختلفة التى تخضع لها المشروع والتى سوف ندرسها بالتفصيل فى الباب القادم .

وانه لما كان منحنى الطلب الكلى على سلعة معينة يمثل العلاقة بين اثمان افتراضية لهذه السلعة وبين الكميات التى تطلب منها عند كل ثمن من هذه الأثمان ، ولذا فان هذا المنحنى ذاته يمثل الايراد المتوسط الناتج من بيع كميات مختلفة من السلعة . وبعبارة أخرى ، فان منحنى الايراد المتوسط للسلعة التى ينتجها مشروع معين هو اذن منحنى طلب المستهلكين على هذه السلعة .

الايراد الحدى : وهو التغير الحاصل فى الايراد الكلى نتيجة زيادة أو نقصان الكميات المباعة من السلعة بوحدة واحدة اضافية من السلعة . وبطبيعة الحال فان هذا التغير فى الايراد الكلى يكون بالزيادة نتيجة بيع وحدة اضافية من السلعة ، ويكون بالنقصان نتيجة نقصان الكميات المباعة بوحدة واحدة من السلعة .

والعلاقة بين الايراد المتوسط والايراد الحدى هى نفس العلاقة بين الكميات المتوسطة والكميات الحدية والسابق لنا دراستها عند التكلم عن الناتج المتوسط والناتج الحدى ، وعند التكلم أيضا عن النفقة المتوسطة والنفقة الحدية ، والتى لا داعى لتكرارها هنا .

ولما كان الايراد سواء الكلى أو المتوسط او الحدى يتوقف على نظام المنافسة التى يخضع لها المشروع والتى سوف ندرسها فى الباب القادم ، فسوف نعود الى بيان اتجاه أنواع الايراد المختلفة فى ظل انظمة المنافسة الكاملة .

توازن المشروع أو توازن المنتج

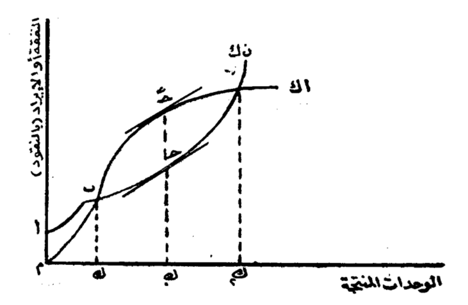
٣٣٢ - قلنا ان المشروع يكون فى حالة توازن اذا كان يحقق أكبر قدر ممكن من الربح ، وهذا القدر يتحقق بدوره بالفارق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية . وعندما يحقق المشروع هذا القدر الأعظم من الربح نقول ان المشروع فى حالة توازن . وعندما يكون المشروع فى حالة توازن فليس من صالحه أن يغير فى الكمية المنتجة لا بالزيادة او النقصان ، او ان يغير فى أساليب الانتاج المستخدمة او ان ينتقل من النشاط الذى يعمل فيه الى نشاط آخر .

وبطبيعة الحال فان التوازن يتوقف على الظروف التى يعمل فيها المشروع ، وخاصة تلك المتعلقة بنظام المنافسة الذى يخضع لها ، حيث أنها تحدد الايراد الذى يحصل عليه وكذلك النفقة التى يتحملها فى سبيل انتاج كمية معينة من السلعة . وعلى ذلك يكون هناك شروط للتوازن تختلف باختلاف انظمة المنافسة ، او أنظمة الاسواق التى يعمل فى ظلها المشروع .

ولكن بصرف النظر عن انظمة المنافسة التى يخضع لها المشروع ، فان هناك شرطا واحدا لتحقق التوازن بالنسبة للمشروع ، اى لتحقيق أكبر قدر من الربح من انتاج كمية معينة من السلعة ٪ هذا الشرط هو أن يكون الفارق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية لانتاج كمية معينة أكبر ما يمكن . والشرط السابق يتحقق أيضا حينما تتساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى .

شرط توازن المشروع بالنظر الى الفرق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية :

قلنا ان المشروع يكون فى حالة توازن اذا كان الفارق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية أكبر ما يمكن ، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم ٣٤ .



الشكل رقم (٣٤)

وفى هذا الشكل يمثل المنحنى ن ك منحنى النفقة الكلية ، وهو لا يبدأ من نقطة الأصل م ، ولكن يبدأ من نقطة فوقها ، هى النقطة ا ، لأن هناك حد أدنى من النفقة الكلية تمثل النفقات الثابتة التى يتحملها المشروع حتى لو لم ينتج شيئا .

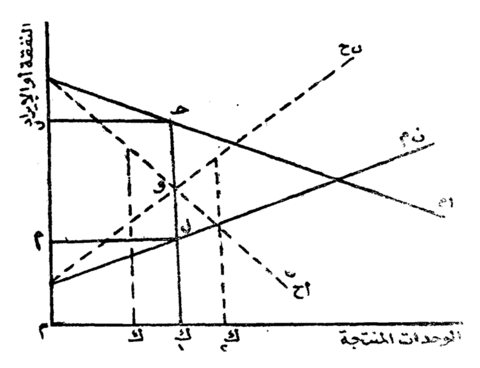
ويلاحظ انه طالما أن الانتاج اقل من المقدار م ك فان المشروع يتحمل خسارة لأن منحنى النفقة الكليـة (ن ك) أعلى من منحنى الايراد الكلى (ا ك) ولنفس السبب يتحمل المشروع خسارة اذا زادت الكمية المنتجة عن القدر م ك٣ . وتنحصر احتمالات الربح فقط بين الكميتين م ك ، م ك٢ ، حيث يعلو منحنى الايراد الكلى (ا ك) منحنى النفقة الكلية (ن ك) . ولكن يصل الربح الى أقصاه عندما ينتج المشروع الكمية م ك ، لأنه عند هذا المقدار من الكميات المنتجة يصل الربح الى اقصاه . وبمعنى آخر يصل الفارق بين الايراد الكلى (ا ك) والنفقة الكلية (ن ك) الى أقصاه ، ويتمثل هذا الفارق بالقدر حـ حـَ . ويلاحظ انه عند النقطتين حـ حـَ يكون ميل منحنى الايراد الكلى وميل منحنى النفقة الكلية متساويا . ويمكن لنا أن نتحقق من هذه المساواة اذا كان المماس لأحد المنحنين موازيا لمماس المنحنى الآخر .

واذا كانت هذه الطريقة لبيان توازن المشروع (طريقة أكبر فرق بين

الايراد الكلى والنفقة الكلية) تتميز بالسهولة ، الا انه يعيبها عدم سهولة التعرف على كمية الانتاج التى يتساوى عندها ميل كل من منحنى النفقة الكلية ومنحنى الايراد الكلى . ولذا يستخدم طريقة اخرى لبيان الشرط النظرى لتوازن المشروع ، وهى طريقة تساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى .

شرط توازن المشروع بالنظر الى النفقة الحدية والايراد الحدى :

٣٣٣ - يمكن ايضا بيان شرط توازن المشروع ، ايا كان نظام السوق الذى يخضع له (المنافسة الكاملة ، المنافسة غير الكاملة ، الاحتكار) بالنظر الى كل من النفقة الحدية والايراد الحدى .



الشكل رقم (٣٥)

فى الشكل رقم (٣٥) يظهر المنحنى ا م وهو يمثل منحنى الايراد المتوسط والمنحنى ا ح ، وهو يمثل منحنى الايراد الحدى ، وكذلك المنحنى ن م وهو منحنى النفقة المتوسطة ، والمنحنى ن ح ، وهو منحنى النفقة الحدية .

وعندما يكون منحنى الايراد الحدى اعلى من منحنى النفقة الحدية ، فانه يكون من الممكن للمشروع ان يحقق ربحا من انتاج وحدات اضافية من السلعة . وتبقى امكانية زيادة الارباح طالما يظل منحنى الايراد الحدى اعلى من منحنى النفقة الحدية ، وعلى ذلك يكون من مصلحة المشروع ان يستمر

فى الانتاج كلما كانت فى استطاعته زيادة الأرباح . ولكنه لا يكون من مصلحته أن يستمر فى الانتاج اذا قل الايراد الحدى عن النفقة الحدية ، اذ يحقق المشروع فى تلك الحالة خسارة . وعلى ذلك فان المشروع يحقق أكبر قـدر ممكن من الربح حينما ينتج م ك وهى الكمية التى يتساوى عندها النفقـة الحدية مع الايراد الحدى . ويقال أن المشروع عند انتاجه هذه الكمية فى وضع توازن لأن المشروع يكون عندها قد استنفد كل فرص الربح المتاحة له ، وبعبارة أخرى يكون قد حقق الحد الاقصى من الربح . اذ لو انتج المشروع الكمية م ك ، فانه يكون قد أنتج كمية أقل من الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى ، ويكون بالتالى ضيع على نفسه فرصـا للربح ، ومن ثم يكون من مصلحته زيادة الانتاج حتى يصل الى الكمية م ك ، وهى الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى ويتمثل ذلك عند تقاطع منحنى كل من النفقة الحدية والايراد الحدى فى النقطة و . وكذلك لو أن المشروع انتج الكمية م ك٢ ، وعندها تزيد النفقة الحدية على الايراد الحدى ، ومن ثم يحقق المشروع خسارة . وفى تلك الحالة يكون من مصلحته تقليل خسارته الى اقل حد ممكن ، فينقص من حجم انتاجه شيئا فشيئا حتى يصل الى حجم الانتاج م ك١ ، وهو وضع التوازن بالنسبة له ، اى الوضع الذى يحقق فيه أكبر قدر ممكن من الربح ، وهو الوضـع الذى يتساوى فيه الايراد الحدى مع النفقة الحدية فى النقطة و . والربح الأقصى الذى يتحقق عند انتاج الكمية م ك١ يتمثل فى المساحة ا ب جـ د اذ يمثل العمود ب ك١ متوسط النفقة للوحدة الواحدة (النفقة المتوسطة) المتوسطة ، والعمود حـ ك١ يمثل الثمن الذى تباع به السلعة عند انتاج الكمية م ك١ ، وذلك لأن النقطة ب تقع على منحنى النفقة الكمية المباعة هى نفس الكمية م ك١ ، لأن النقطة حـ تقـع على منحنى الايراد المتوسط . والفارق بين العمودين ويتمثل فى المسافة ب حـ يعبر عن متوسط الربح من انتاج وحدة واحدة . واذا ضرب هذا الربح المتوسط للوحدة الواحدة فى الكمية المنتجة م ك١ ، نصل الى الربح الكلى ويتمثل فى المساحة ا ب حـ د (يلاحظ أن ا ب = م ك١) .

الباب الثانى

تكون الأثمان ونظم الأسواق

٣٣٤ – درسنا حتى الآن الطلب والعرض . وبذلك نكون قد درسنا العوامل التى يمكن ان تؤثر فى الثمن ، باستثناء تدخل الدولة ، فالطلب والعرض ليسا الا صياغة اقتصادية للعوامل التى تتدخل فى تكوين الثمن .

وقد اقتصرنا فى دراستنا السابقة على بيان أثر الثمن ، بجوار أثر العوامل الأخرى فى كل من الطلب والعرض ، وننتقل الآن لدراسة أثر العرض والطلب فى الثمن .

فالثمن يتحدد بالتقاء العرض والطلب ، ويعتبر الثمن مفعولا عكسيا للعرض يرتفع بانخفاضه وينخفض بارتفاعه . ويعتبر ، على العكس من ذلك ، مفعولا طرديا للطلب يرتفع بارتفاعه . وينخفض بانخفاضه .

ولكن أمر تكون الثمن لا يقف عند هذا الحد ، ذلك أن العرض والطلب ليسا من طبيعة واحدة فى كل الحالات . فالقوى التى تتحكم فى العرض أو فى الطلب تختلف من حالة الى حالة أخرى . فقد يرجع العرض الكلى الى كثرة من المنتجين بحيث لا يكون لأحدهم اى أثر فى العرض . وقد يتحكم منتج واحد أو قلة من المنتجين فى العرض . ونفس الحال يصدق على الطلب فقد لا يستطيع اى مشترى أن يتحكم فى الطلب ، ويمكن أن يتحكم مشترى واحد أو قلة من المشترين فى الطلب .

ويترتب على ذلك أن تختلف العوامل التى تسيطر على تكوين الثمن فى كل حالة ، ويصبح من الضرورى ، نتيجة لاختلاف القوى التى تتحكم فى العرض وفى الطلب ، ونتيجة لاختلاف الظروف التى تحيط بهما ، أن نفرق بين أنواع مختلفة من الأسواق ، وبالتالى بين نماذج مختلفة لتكوين الأثمان .

وقد أهتم الكتاب الكلاسيكيون بنموذجين ، اى بنوعين من أنظمة المنافسة ، وهما حالتى المنافسة الكاملة والاحتكار . ولكن أهتم الاقتصاديون الحديثون بنظام آخر للمنافسة يقع فى موقع وسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار ، وهو نظام منافسة القلة . واذا ما اخذنا فى الاعتبار الحياة الواقعية ، نجد أن هناك سلعا لها نظم خاصة لتكوين الأثمان ، وهذه السلع هى السلع الزراعية والسلع التى تتدخل الدولة فى تحديدها (السلع المسعرة) ، ثم السلع التى تنتجها المشروعات العامة .

وعلى ذلك تنقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين ، نتناول فى الأول نظم الأسواق المختلفة وتكوين الأثمان ، ونتناول فى الثانى النظم الخاصة لتكوين اثمان بعض السلع .

الفصـــل الأول

نظم الأسواق وتكوين الأثمان

٣٣٥ — قلنا أن الكتاب الكلاسيكيين قد درجوا على الاهتمام بنظامين من نظم الأسواق ، وهما سوق المنافسة الكـاملة ، وسوق الاحتكـار . ونظرا لأن الواقع قد أظهر أن غالبية السلع لا تخضع للنظامين السابقين ، وانما تخضع لنظام وسط بين هذين النظامين ، وهو نظام المنافســـة غير الـكاملة ، أو المنافســـة الاحتكارية ، أو منافســـة القلة . لذا فقد اهتم الاقتصاديون الحديثون بهذا النظام الوسـط .

وبذا تتناول دراستنا هذه الصور المختلفة للأسواق ، ومن ثم تنقسم دراستنا فى هذا الفصل الى دراسة تكون الثمن فى المنافسة الكاملة فى مبحث أول ، ثم تكون الثمن فى ظل نظام الاحتكار فى مبحث ثان ، واخيرا تكون الثمن فى ظل نظام المنافسة الاحتكارية (أو المنافسة غير الكاملة او منافسة القلة) فى مبحث ثالث .

المبحث الأول

تكون الثمن فى المنافسة الـكاملة

٣٣٦ — يفترض الثمن وجود مشترى وبائع يبادلان السلعة والثمن فيما بينهما ، أحدهما يدفع ويحصل على السلعة ، والثانى يسلم السلعة ويحصل على الثمن . والمشترى يحصل على السلعة ويدفع الثمن فى مقابلها لأنها نافعة له ، البائع بدوره يستطيع أن يقتضى من المشترى ثمنا لها لأنها تتميز بصفة الندرة . ومن تأثير هاتين القوتين المتضادتين التى تقف احداهما فى جانب الطلب ، والأخرى فى جانب العرض ، يتحدد الثمن .

والسلع على انواع مختلفة .. فهناك سلع الاستهلاك ، وهناك سلع الانتاج . كذلك تعتبر عوامل الانتاج سـلعا يتحـدد لها ثمن (الأجر ، الفائدة ، الريع) . والسلع تختلف كذلك من نواحى اخرى ، فهناك السلع المتجانسة والسلع غير المتجانسة . فالسلع المتجانسة هى السـلع التى تتسـاوى الواحدة منها مع أية وحدة اخرى من نفس السلعة من وجهة نظر المستهلك فيما تقدمه له من منفعة (ارغفة الخبز ، او وحدات البرتقـال

أو الموز على سبيل المثال) . أما السلع غير المتجانسة فهى التى وان كانت تشبع نفس الحاجة وتقدم نفس المنفعة بوجه عام ، الا أن نظرة المستهلك اليها تختلف تبعا لاختلاف مصدرها ، أو اسم منتجها أو ماركتها .. الخ .

كذلك من السلع ما هو قابل للتجزئة ، ومنها ما هو غير قابل للتجزئة . والسلع القابلة للتجزئة هى التى يمكن قسمتها الى أقسام اصغر دون أن يتغير نوع الانتفاع بها كالسكر ، وكالقمح .. الخ . أما السلع غير القابلة للتجزئة فهى التى لا تقبل هذه القسمة كالسيارة ، والطائرة ، أو آلة النسيج .. الخ .

والفكر الاقتصادى الراسمالى ، خاصة ابان المدرسة التقليدية ، عندما يبدأ دراسة كيفية تكون الثمن فى السوق ، لا يبدأ فقط بدراسة كيفية تكون أثمان السلع الاستهلاكية ، وانما يركز على كيفية تكون أثمان نوع معين فيها ، هو السلع المتجانسة القابلة للتجزئة . وهو يدرس كيف يتحدد ثمن هذه السلع فى نوع معين من الأسواق هو السوق الذى تسوده المنافسة الكاملة .

وتتناول دراستنا لهذا النوع من الأسواق للشروط اللازم توافرها لتحقق المنافسة الكاملة ، ثم كيفية تكون الثمن فى ظل هذا النظام ، ثم توازن المنتج فى هذا النظام . واخيرا أوجه النقد التى وجهت الى هذا النظام من الأسواق .

المطلب الأول

شروط المنافسة الكاملة

٧٣٣ ـ تفترض المنافسة الكاملة توافر عدة شروط لتحققها ، وهى تتلخص فى الآتى :

١ ـ تعدد البائعين والمشترين :

يلزم لكى تكون فى ظل المنافسة الكاملة أن يتعدد كل من البائعين (المنتجين) والمشترين ، بحيث لا يستطيع اى واحد منهم لو انسحب من السوق او حضر اليه ، بعد أن كان غائبا ، أن يؤثر فى الثمن السائد فى السوق .

٢ ـ تجانس السلعة :

يلزم ايضا أن تكون السلعة التى يجرى التعامل عليها فى السوق

متجانسة يعتبر المستهلك كل وحدة منها متساوية تماما مع اية وحدة اخرى منها من ناحية الاشباع الذى تحققه له . وبعبارة اخرى يجب ان تكون الوحدات من السلعة الواحدة متماثلة من وجهة نظر المستهلك ، بحيث لا يكون هناك سبب يدعوه ان يفضل وحدات من السلعة يقوم بانتاجها منتج معين ، أو تعمل ماركة معينة .

٣ ـ حرية الدخول والخروج من السوق :

والحرية هنا لا تعنى فقط حرية المشترى فى أن يشترى أو لا يشترى وان يشترى الكمية التى يريدها ، وانما تعنى أيضا حرية البائع فى ان يبيع أو لا يبيع . وكذلك حرية المنتجين فى ان يدخلوا ميدان الانتاج لهذه السلعة ، وفى أن يخرجو من هذا الميدان وقت ما يشاءون . وبعبارة اخرى يتعين الا يكون فى استطاعة المشروعات التى تتنافس فى انتاج السلعة فى أن تعارض دخول مشروع جديد الى ميدان انتاج السلعة ، وان هذا الأخير يستطيع ان يحصل فى يسر وسهولة على عناصر الانتاج اللازمة لانتاج السلعة .

٤ ـ العلم الكامل بظروف السوق :

ومعنى هذا الشرط أن يكون فى مقدور كل من المشترين والبائعين ان يعرف الأثمان التى تعرض بها السلع للبيع او تطلب عندها للشراء .

٥ ـ حرية انتقال عناصر الانتاج بين فروع الانتاج المختلفة :

ومقتضى هذا الشرط الا تكون هناك عوائق أو حواجز قانونية أو فعلية تمنع انتقال عناصر الانتاج المختلفة من أن تنتقل الى ذلك الفرع الذى ينتج السلعة ، اذا كان هناك اتجاه للتوسع فى انتاجها ، أو أن تنتقل من الفرع الذى ينتج السلعة ، اذا كانت ظروف السوق تتطلب خفض الانتاج . واهمية هذا الشرط تظهر فى المدة الطويلة .

٦ ـ الا يؤدى انتقال السلعة من مكان لآخر داخل السوق الى تحمل البائع او المشترى تكاليف اضافية تضاف الى ثمن السلعة .

ويلاحظ ان الشروط السابقة تهدف جميعا الى تحقيق أمرين : الأول ذرية كل من العرض والطلب ، ثانيا انسياب كل من العرض والطلب .

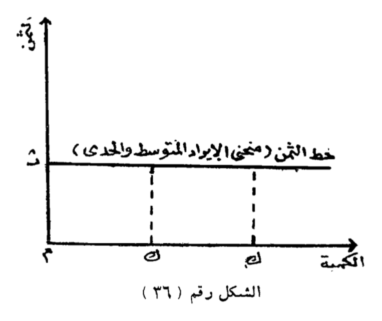
المطلب الثانى

تكوين الثمن فى المنافسة الكاملة وخصائصه

٣٣٨ — اذا توافرت الشروط السابق بيانها لتحقق نظام المنافسة الكاملة ، فان كل من العرض والطلب الفرديين يعتبران ذرة فى بنيان كل من العرض الكلى والطلب الكلى . ومعنى ذلك أن سلطة البائع الفرد فى التأثير على العرض الكلى تكون منعدمة ، وكذلك الحال بالنسبة للطلب الفردى . والثمن الذى يتكون بتلاقى كل من الطلب والعرض يكون معطاة بالنسبة للبائعين والمشترين على السواء . واذا حصل واراد البائع الفرد أن يرفع من الثمن ولو بمقدار طفيف ، فان المشترين سوف يتحولون الى البائعين الآخرين . وبالتالى تكون مرونة الطلب فى حالة المنافسة الكاملة مرونة لا نهائية . ومما يساعد المشترين على التحول من بائع الى بائع آخر شرط تجانس السلعة. وعلى ذلك فان ضآلة حجم العرض الفردى بالنسبة للعرض الكلى من ناحية ، ولانهائية مرونة الطلب من ناحية اخرى ، يجردان البائع الفرد فى المنافسة الكاملة من اى سلطة على الثمن ، ويجعلان الثمن معطاة بالنسبة له .

ويترتب على استقلال الثمن فى حالة العرض الفردى أن يكون الايراد الحدى بالضرورة مساويا للثمن السائد فى السوق . ذلك أن الايراد الحدى لا يعدو أن يكون ثمن بيع وحدة اضافية من وحدات الانتاج ، والفرض أن الثمن ثابت بصرف النظر عن حجم الانتاج ، وهو ما يعنى أن الوحدة الانسانية نباع بنفس الثمن السائد فى السوق ، وهو ما يعنى اذن تساوى الايراد الحدى مع الثمن .

ويترتب على كون الثمن معطاة لعرض المشروع الفردى ، وعلى ثبات الايراد المتوسط وثبات الايراد الحدى عند مختلف مستويات العرض الفردى، أن يكون منحنى الايراد الحدى (وهو نفس الوقت منحنى الايراد المتوسط ، خطا افقيا مستطيلا ، كما يظهر فى الشكل رقم (٣٦) .



الشكل رقم (٣٦)

ولما كان الثمن يعتبر معطاة بالنسبة للمشروع ، بمعنى أن المشروع الفردى لا يستطيع أن يؤثر فى الثمن مهما غير من حجم الانتاج ، فانه يترتب على ذلك أن الثمن هو الذى يحدد عند تساويه مع النفقة الحدية توازن المشروع ، ويحدد بالتالى عرض المشروع الفردى .

خصائص الثمن فى المنافسة الكاملة :

٣٣٩ ـ قلنا أن الثمن يتحدد فى المنافسة الكاملة بتلاقى العرض والطلب نقطة التلاقى هذه هى وحدها التى تحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة ، وهى وحدها التى تحدد ثمن التوازن .

وثمن التوازن لا يمكن الا أن يكون واحدا ، وهو وحده الذى يمكن ان يكون الثمن الفعلى أو الحقيقى للسوق ، وهو أخيرا الذى يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات .

١ ـ وحدة الثمن :

يفسر وحدة الثمن فى المنافسة الكاملة بذرية العرض والطلب ، وبحرية الدخول والخروج فى السوق ، وحرية التنقل داخل السوق ، ويتوافر شرط العلم وبتجانس السلعة . وكل الشروط السابقة تعنى أن الطلب على المنتج الفرد يكون لا نهائى المرونة . فاذا حدث ورغب احد البائعين فى رفع

الثمن انصرف عنه المشترون ، الأمر الذى يضطر معه الى خفض الثمن ، ومن ناحية اخرى لا يكون من مصلحة المنتج أن يبيع بأقل من ثمن السوق ، لأن الفرض ان كل بائع يستطيع ان يبيع الكمية التى يرغب فيها .

ويترتب على وحدة الثمن نشأة ما يسمى بفائض المستهلك وبفائض المنتج .

ويقصد **بفائض المستهلك** الفرق بين الثمن الذى كان المشترى على استعداد للحصول به على السلعة وبين ثمن السوق . فكل مشترى يذهب الى السوق وفى ذهنه فكرة عن الثمن الذى يقبل الشراء به . فاذا وجد ثمن السوق أقل من الثمن الذى كان على استعداد لدفعه ، فانه يحقق وفراً يسمى بـ « فائض المستهلك » .

ويلاحظ أن فائض المستهلك ينتج نتيجة اختلاف تقدير المشترين للأثمان الذين هم على استعداد لدفعها للحصول على السلعة ، وهو لذلك يعد من طبيعة شخصية ، وهو كذلك من طبيعة سلبية لأنه يتمثل فى عدم انفاق جزء من دخل المستهلك . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى ان فائض المستهلك يميل الى الانتهاء فى المدة الطويلة لحرص المنتجين فى الحصول عليه عن طريق التمييز فى السلعة (تعدد الماركات مثلا) وبالتالى عن طريق التمييز فى ثمنها .

ويقصد **بفائض المنتج** الفرق بين الثمن الذى باع به بالفعل السلعة (ثمن السوق) ، والثمن الذى كان يقبل البيع به بالفعل . وهذا الأخير يتحدد بنفقة الانتاج .

ويلاحظ على فائض المنتج انه من طبيعة ايجابية ، وذلك على عكس فائض المستهلك ، لأنه يمثل الربح غير العادى لأن نفقة الانتاج تشتمل على الربح العادى . ولكن يميل فائض المنتج الى الاختفاء فى المدة الطويلة ، وهى تلك المدة التى تشهد توازن الصناعة .

٢ — التوازن فى المنافسة الكاملة هو ثمن التوازن :

ويقصد بثمن التوازن انه الثمن الذى يحقق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .

وهو يكون كذلك لأنه لو ارتفع الثمن سوف يصبح العرض أكثر من الطلب . وتؤدى زيادة العرض الى تنافس المنتجين حتى يمكنهم أن يصرفوا منتجاتهم ، ولا بد أن يقبلوا انخفاض الثمن الى المستوى الذى يسمح بذلك ،

أى الى المستوى الذى يسمح بالمساواة بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

كذلك اذا حدث وانخفض الثمن عن ثمن التوازن زاد الطلب عن العرض ، وتؤدى زيادة الطلب الى تنافس المشترين للحصول على ما يلزمهم من السلعة ، فيرتفع الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض .

٣ — ثمن التوازن هو الذى يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات :

لما كان ثمن التوازن هو الذى يساوى بين العرض الكلى والطلب الكلى ، فانه عند ثمن التوازن يتم بيع اكبر كمية من السلعة ، بحيث لو ارتفع الثمن أو انخفض عن ثمن التوازن لانخفضت الكمية المباعة . وتفسير ذلك أنه لو ارتفع الثمن عن ثمن التوازن يزيد العرض ويقل الطلب ، والكمية المباعة تحدد فى تلك الحالة بالكمية المطلوبة . وعند انخفاض الثمن يقل العرض ويرتفع الطلب والكمية المباعة تتحدد فى تلك الحالة بالكمية المعروضة .

المطلب الثالث
توازن المشروع فى المنافسة الكاملة

٣٤٠ — رأينا أن المنتج الفرد لا سيطرة له ، فى ظل المنافسة الكاملة على ثمن السلعة . فالثمن يتحدد بفعل المنتجين فى مجموعهم وفعل المستهلكين فى مجموعهم . ومن ثم فلا مناص من ان يقبل المنتج ثمن السلعة كحقيقة مسلمة ، وعليه أن يحدد الكمية التى ينتجها فى ضوء هذه الحقيقة .

ولكن ما هى شروط توازن المنتج فى ظل المنافسة الكاملة ؟

وللاجابة على هذا السؤال علينا أن نفرق بين المدة القصيرة والمدة الطويلة .

أولا : توازن المشروع فى المدة القصيرة :

نعرف أن المدة القصيرة هى تلك المدة التى لا تسمح للمشروع الا بتغيير عوامل الانتاج المتغيرة دون الثابتة . وعلى ذلك فان هذه المدة لا تتسع لتغيير حجم الانتاج عن طريق تغيير حجم المشروع . ولذا فان المدة القصيرة تقترن بتوازن المشروع لا بتوازن الصناعة .

وفى المدة القصيرة قد يجد المنتج ان الثمن السائد فى السوق ، والذى يعتبر معطاة بالنسبة له ينخفض عن نفققة انتاجه . وفى هذه الحالة لا يحقق المنتج اى ربح ، بل يحقق خسارة . وفى هذه الحالة اما ان يقرر المنتج التوقف عن الانتاج كلية ، أو يستمر فى الانتاج ريثما يرتفع الثمن السائد فى السوق ، أو ريثما يدخل بعض التحسينات على المشروع التى تخفض من نفقة انتاجه . ومن الطبيعى ان يحدد المنتج كمية انتاجه التى تضمن له ادنى خسارة ممكنة .

وعلى العكس من ذلك قد يجد المنتج أن الثمن السائد فى السوق مرتفع عن نفقة انتاجه ، ومعنى ذلك ان المشروع يحقق ربحا غير عادى ، لان الربح العادى تتضمنه نفقة الانتاج . ومن الطبيعى ان يكون من مصلحة المنتج أن يختار كمية الانتاج التى تحقق له أقصى ربح ممكن .

ولكن كيف نعرف الكمية من الانتاج التى تحقق أقصى ربح ممكن أو ادنى خسارة ممكنة ، وهى الكمية التى تحقق توازن المنتج ؟

للاجابة على هذا السؤال نقول : ان كمية الانتاج التى تحقق أكبر ربح ممكن او ادنى خسارة ممكنة تكون الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الثمن السائد فى السوق . اذن ساوى الثمن مع نفقة الانتاج الحدية هو شرط توازن المتج فى المنافسة الكاملة .

وتفسير ذلك أن المنتج يجد نفسه عادة ازاء كميات انتاج ممكنة ، ولكل كمية نفقة حدية تختلف عن النفقة الحدية للكميات الأخرى . وقد تكون النفقة الحدية اعلى أو اقل من الثمن السائد فى السوق . والمنتج يستمر فى الانتاج الى ان يصل الى تلك الكمية التى تتساوى نفقتها الحدية تماما مع الثمن السائد فى السوق (ثمن التوازن) . فاذا وصل الى تلك الكمية يكون قد وصل الى حالة التوازن ، اى يكون قد حقق أقصى ربح ممكن او ادنى خسارة ممكنة . اما اذا كانت النفقة الحدية للكمية التى ينتجها اقل او اكبر من الثمن السائد فى السوق ، فانه لا يكون فى حالة توازن ، بمعنى انه يستطيع أن يزيد من أرباحه أو يقلل من خسارته بالتغيير فى تلك الكمية .

ثانيا : توازن المشروع فى المدة الطويلة (توازن الصناعة) :

نعرف انه يقصد بالمدة الطويلة تلك المدة التى تسمح للمشروع بتغيير

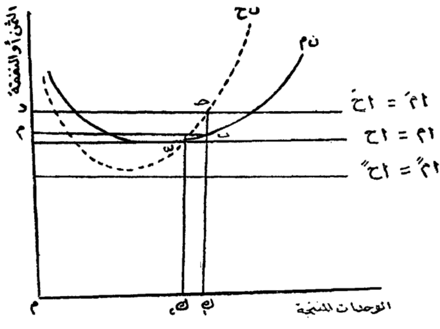
كافة عناصر الانتاج الثابتة والمتغير ، اى عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها ، اى عن طريق تغيير الطاقة الانتاجية من آلات ومبانى ، وعن طريق النقل بين فروع الانتاج المختلفة . ويتحقق التوازن بتلاقى منحنى الطلب ومنحنى العرض ، الا انهما يخضعان فى المدة الطويلة لتغيرات اكبر من التغيرات التى يخضعان لها فى المدة القصيرة . ولذا فان الثمن يقترن فى المدة الطويلة لا بتوازن المشروع فحسب ، وانما بتوازن الصناعة .

ويقصد بتوازن الصناعة ، اى تحديد حجم الصناعة ، بحيث لا يتجه ما دامت ظروف الطلب والعرض باقية على ما هى عليه ، لا الى التوسع ولا الى الانكماش . ويتحقق ذلك حينما يكون لا من مصلحة المشروعات الموجودة بها أن تخرج منها ، ولا يكون من مصلحة غيرها من المشروعات أن تدخل اليها . ويحدث ذلك حينما يحقق المشروع الحدى الربح العادى لا اكثر ولا اقل .

ويقصد بالمشروع الحدى المشروع الذى يعمل فى أسوأ الظروف ، اى الذى ينتج بأكبر نفقة متوسطة ، وتكون السوق محتاجة اليه ، اى يكون لازما لمواجهة الطلب على انتاج الصناعة . وينجم عن ذلك أن المشروعات السابقة على المشروع الحدى تنتج بنفقة متوسطة أقل منه ، وبالتالى تحقق ربحا غير عادى .

وشرط التوازن فى هذه الحالة هو أن الثمن يميل فى المدة الطويلة الى التساوى مع أقل نفقة متوسطة للمشروع الحدى .

فاذا حدث وأن كان الثمن أقل من اقل نفقة متوسطة للمشروعات الحدية ، فان الصناعة تتجه نحو الانكماش . وذلك يؤدى الى اختفاء عدد من المشروعات مما يؤدى الى خفض النفقة المتوسطة من ناحية ، ورفع الثمن من ناحية أخرى حتى يتساويا . والعكس صحيح ، بمعنى انه اذا كان الثمن اكبر من النفقة المتوسطة للمشروعات الحدية فان الصناعة تميل الى التوسع بدخول مشروعات جديدة الى الصناعة ، مما يؤدى الى رفع النفقة المتوسطة ، وخفض الثمن حتى يتساويا .



الشكل رقم (٣٧)

ولبيـــان ذلك يظهر فى الشكل رقم (٣٧) منحنى النفقة المتوسطة (ن م) وهى تحتوى على الارباح العادية ، وكذلك منحنى النفقة الحدية (ن ح) ، وهما يتقاطعان عند ادنى نقطة ن يصل اليهــا منحنى النفقة المتوسطة . وبذلك يتحقق شرط توازن الصناعة ، لأن تساوى النفقــة المتوسطة (والتى تدخل فيها الأرباح العادية) مع الايراد المتــوسط يعنى عدم وجــود ارباح غير عادية تجذب المشروعات التى خارج الصناعة اليها ، كمــا يعنى عــدم وجود خسائر تدفع المشروعات الداخلية فى الصناعة الى الخروج منهــا . والنقطة (ن) هى النقطة التى يلتقى عندها منحنى النفقة الحدية مع محنى الايراد الحدى (أ ح) .

فاذا حدث وارتفع الثمن الى المستوى الذى يمثــله مستوى الايراد المتوسط (أ م) ، وهو يساوى الايراد الحدى (أ ح) فسوف ينجم عن ذلك أن المشروع ينتج الكميــة م ك ، لانهــا الكمية التى تتساوى عنــدها النفقة الحدية الجديدة مع الايراد الحدى الجديد ، ويتم هذا التســاوى عنــد النقطة (حـ) . وفى هذا الوضع يحقق المشرع ربحــا غير عــادى ، وهــذا الربح غير العــادى يساوى المســاحة ا ب حـ د . ولكن فى الزمن الطويل يؤدى هذا الوضع الى دخول مشروعات أخرى جديدة فى ميــدان الصنــاعة ، ومن ثم عودة الأرباح والأثمان الى الانخفاض الى المستوى المعتاد ، اى عند الخط ا م .

ونفس الشيء يمكن ان يحدث لو انخفض الثمن الى المستوى الذى يمثله منحنى الايراد المتوسط ا م ، وهو يســاوى الايراد الحدى ا ح ، وسوف ينجم عن ذلك تحقق خسارة للمشروع تؤدى الى خروجه من ميدان الانتاج ، مما يترتب عليه فى الزمن الطويل عودة الأثمان فالأرباح الى الارتفاع الى المستوى المعتاد ، اى عند الخط ا م .

ونتيجة هذا التحليل ان شرط التوازن فى المدة الطويلة هــو أن يحقق المشروع الحدى ربحه العادى لا اكثر ولا اقل ، وان المشروعات التى تحقق ارباحا غير عادية (المشروعات التى تنتج فى ظروف احسن ، وبالتالى بنفقة متوسطة اقل عن المشروع الحــدى) ، ســوف تميل أرباحها غير العــادية فى المدة الطويلة الى الاختفاء ، نظرا لاتجاه مشروعات أخرى جديدة الى ميدان الصناعة . وهذا الوضع يؤدى الى زيادة التنافس على عوامل الانتــاج الثابتة مثل الأرض او المتخصصة تخصصا دقيقــا ، مما يؤدى الى رفــع اثمانها ، وهذا يؤدى الى انخفاض كل من الأرباح والأثمان حتى يصل الربح الى مستواه العادى . والربح يكون عند مستواه العــادى عندما تتساوى النفقة الحدية (والتى تتضمن الربح العادى مع الايراد الحــدى) اى ثمن الســوق .

المطلب الرابع

أوجه النقد الموجهة الى نظــام المنافسة الكاملة

٣٤١ — يندر ، أن لم يكن يستحيل ، ان تتوافر فى الواقع الشروط اللازم توافرها للمنافسة الكــاملة .

فمن ناحية اولى اذا كان نظام المنافسة الكــاملة كان يصلح كنموذج للأسواق فى ظل النظــام الرأسمالى الحــر الذى كان سائدا ابان القرن التــاسع عشر ، حيث كان يسود الانتــاج وحدات انتــاجية صغيرة ، فانه لا يصلح فى عالم اليوم — خاصة فى نطاق الراسمالية المنظمة — حيث يسود الانتاج الوحدات الانتاجية الــكبيرة ، وبالتالى تسود المنافسة لا بين وحدات انتاجية صغيرة وعديدة ، وانما بين وحدات انتاجية كبيرة وقليلة العــدد . وقد سبق أن عرفنا أن النظــام الرأسمالى المعــاصر يتميز بظاهرة تركز المشروعات ، وبالتالى يتخلف أحد الشروط الرئيسية لتحقق نظام المنافسة الــكاملة ، وهو شرط ذرية كل من العرض والطلب ، بحيث لا يستطيع المنتج الفرد أن يؤثر فى العرض الــكلى .

ومن ناحية ثانية ، تتميز الاقتصاديات المعاصرة بتطور وسائل الاعلام والتى نجحت فى اقناع المستهلكين بوجود فروق فى السلعة ، والتى يتولى انتاجها كل منتج فرد ، وذلك عن طريق تمييزها ببعض الفروق الطفيفة (الماركات) . ومن ثم يتخلف شرط مهم من شروط المنافسة الكاملة ، وهو شرط تجانس السلعة .

ومن ناحية ثالثة فان شرط حرية الدخول والخروج من ميدان الصناعة التى تنتج سلعة معينة يستحيل توافره فى عالم اليوم ، وذلك لتعاظم مقدار الاستثمارات اللازمة لاقامة وحدات الانتاج المثلى ، ولصعوبة الحصول بسهولة على عناصر الانتاج اللازمة للانتاج ، اذ تسيطر المشروعات القائمة بالفعل على عناصر انتاجها وتعمل على عدم انتقالها الى المشروعات الجديدة التى تريد أن تدخل ميدان الصناعة .

ومن ناحية رابعة فان النموذج الكلاسيكى للمنافسة الحرة يفترض العلم التام بظروف السوق ، وهذا يستتبع الغاء المخاطر ومعرفة المستقبل . ولكن تتميز الحياة الاقتصادية المعاصرة بوجود قدر من المخاطر لعدم القدرة على معرفة الظروف السائدة فى المستقبل مهما تقدمت وسائل التنبؤ ،ومن ثم يتخلف شرط مهم من شروط المنافسة الكاملة .

وعلى ذلك ، فان النموذج الكلاسيكى للمنافسة الكاملة وظروف تكون الاثمان فى ظله لا يوجد فى عالم اليوم .

واذا ما نظرنا الى الحقائق الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاديات الحاضرة ، نجد أن نظام المنافسة الذى يسود الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة هى خليط من نظام المنافسة والاحتكار . ولذا اطلق عليها البعض نظام المنافسة الاحتكارية ، بينما يطلق عليها البعض الآخر نظام المنافسة الواقعية الذى يتميز بوجود عدد من المشروعات تختلف فى أحجامها ، وفى نفقات انتاجها ، وفى المجال الاقليمى الذى تعمل به ، وبسياستها المختلفة . وهى تهدف قبل كل شىء الى الجديد فى فنونها الانتاجية (التقدم الفنى) بغية التوصل الى خفض اثمان منجاتها واكتساب عملاء جدد . وبذلك يستفيد المستهلك ، وكذلك عوامل الانتاج التى تستخدمها عن طريق رفع مكافأتها . ومن ثم فان الاثمان السائدة فى السوق لا تتحكم فى ظروفها ، بقدر استطاعتها التحكم فى هذه الاثمان .

ومفهوم المنافسة الاحتكارية ، أو منافسة القلة ، السائد فى عالم اليوم لا يتميز فقط بقلة عدد المشروعات المتنافسة ، وتركزها ، وانما يتميز ايضا بعدم تساوى الظروف التى تعمل فى ظلها هذه المشروعات ، بحيث توجد مشروعات تباشر علاقات السيطرة Dominition effect على المشروعات الاخرى .

المبحث الثانى

تكون الثمن فى الاحتكار

٣٤٢ — قلنا أن الاقتصاديين التقليديين قد اهتموا ، بخلاف نظام السوق الذى تسوده المنافسة الكاملة ، بنظام آخر للأسواق هو سوق الاحتكار .

ونكون بصدد احتكار كامل اذا كانت الصناعة (اى انتاج سلعة معينة) تتكون من منتج واحد ، وكانت السلعة محل الاحتكار لا يكون لها بديل قريب يمكن الاستعاضة به عن هذه السلعة (اى ان تكون المرونة المتقاطعة لهذه السلعة صفر او قليلة الأهمية) . وفى تلك الحالة يستطيع المحتكر — وفقا لمشيئته — التحكم فى الثمن أو فى الكمية المباعة ، ولكن عليه ان يختار اما تحديد الثمن او الكمية المباعة ، لانه لا يستطيع أن يتحكم فى الاثنين معا فى وقت واحد . وقد يمكن للمنتج أن يتحكم فى السوق عن طريق التمييز فى الثمن .

وكما يمكن ان توجد حالة احتكار من جانب المنتج (البائع) يمكن ان توجد حالة احتكار من جانب المشترى ، فيمكن أن يكون هناك مشترى واحد للسلعةوعديد من المنتجين . كمايتصورأن يوجد محتكر واحد فى جانبعرض السلعة (منتج واحد) ومحتكر واحد من جانب الطلب (مشترى واحد) .

وسوف نتناول بالشرح الصور المختلفة للاحتكار .

المطلب الأول

الاحتكار الكامل

٣٤٣ — نكون بصدد احتكار كامل حينما ينفرد مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل . ومقتضى ذلك ان هذا المشروع لا يقابل اية منافسة فى السوق لا من مشروع ينتج نفس السلعة ، ولا من مشروع ينتج سلعة بديلة . وعلى ذلك فشرط الاحتكار الكامل هو اختفاء المنافسة تماما بانفراد منتج واحد بانتاج سلعة ليس لها بديل .

وفى حالة الاحتكار الكامل يستطيع المنتجأن يحصل على كافة دخول المستهلكين المخصصة للانفاق على السلعة أيا كان حجم انتاجه . ومن ثم فهو يستطيع أن يرفع الثمن الى المستوى الذى يحصل معه على كل دخول المستهلكين . ونتيجة لذلك فان الايراد الكلى للمشروع يكون ثابتا عند اى ثمن ، وهذا يستتبع أن تكون درجة مرونة منحنى الطلب (منحنى الايراد المتوسط) واحدا صحيحا .

وما دام أن المنتج فى حالة الاحتكار الكامل يستطيع أن يحصـــل على ايراد كلى ثابت بصرف النظر عن حجم الانتـــاج ، فان ربحه يبلغ أقصاه ، حينما تكو نالنفقات الكلية عند ادنى حد ممكن . ومن ثم فهو يسعى ، تحقيقا لهذا الغرض ، الى خفض الانتاج الى ادنى حد ممكن ، ورفـــع الثمن الى أقصى مستوى ممكن . وهو بالتالى يحصل على جميع دخـــول المستهلكين المخصصة للانفاق على السلعة .

ولكن يلاحظ ان حالة الاحتكار الكامل أو الخالص ، حالة افتراضيـــة يصعب وجودها فى الواقع ، اذ يستحيل أن يوجد منتج يحتكر انتاج سلعـــة معينة ولا يواجه منافسة من السلع الأخرى ، فالسلع متنافسة فيما بينها ، ولا توجد أية سلعة لا بديل لها خاصة فىالمدة الطويلة . وعلى ذلك يتعين ، لكى تتحقق حالة الاحتكار الكامل أو الصافى ، ان يقوم المنتج باحتكار انتاج كافة السلع ، وهو أمر مستحيل .

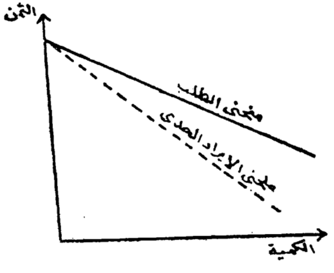
المطلب الثـــانى

الاحتكار البسيط

٣٤٤ — يقصد بالاحتكار البسيط ان ينفرد منتج بانتاج سلعة معينة، أى أن الصناعة تتكون من مشروع واحد ، ولكن يكون للسلعة بديل غير قريب (أى ردىء) وهذا يعنى أن المحتكر يقابل منافسه فى الواقع من السلـــع الأخرى التى يمكن أن تكون بديلا لسلعته (بديل غير تام) . ومن هنا يتضح الفرق بين حالة الاحتكار البسيط وحالة الاحتكار الكامل . فحالة الاحتكار البسيط حالة واقعية ، بعكس حالة الاحتكار الكامل التى تعد حالة افتراضية لا وجود لها فى الواقع .

ويهدف المحتكر ، شأن المنتج فى المنافسة الكاملة ، الى الحصول على اكبر ربح ممكن ، ولذا عليه أن يوازن بين ايراده ونفقة انتاجه .

ويلاحظ أن منحنى الطلب على السلعة فى حـــالة الاحتكار يختلف من منحنى الطلب فى حالة المنافسة الكاملة . ففى الحالة الأخيرة يكون منحنى الطلب خطا أفقيا موازيا لمحور الكميات ، وذلك اشارة الى أن الثمن مستقل استقلالا كليا عما يفعله المنتج الفرد . اما فى حالة الاحتكار فهو ينحدر الى أسفل ناحية اليمين اشارة الى أن ثمن السلعة ينخفض اذا أراد المنتج أن يزيد كمية مبيعاته والعكس صحيح ، وذلك كما يظهر فىالشكل رقم (٣٨) .



الشكل رقم (٣٨)

ويلاحظ أيضا فى حالة الاحتكار البسيط ان الايراد الحدى يختلف عنه فى حالة المنافسة الكاملة . ففى الحالة الأخيرة يكون الايراد الحدى مساويا للثمن ، كما سبق وأن ذكرنا . وتفسير ذلك هو استقلال الثمن كلية عما يفعله المنتج الفرد . فاذا أراد المنتج أن يزيد مبيعاته بوحدة اضافية فان الثمن لا يتأثر بهذه الزيادة فى العرض ، وبالتالى يزيد الايراد الكلى بمقدار ثمن هذه الوحدة .

أما فى حالة الاحتكار البسيط ، فاذا أراد المحتكر أن يزيد مبيعاته بوحدة اضافية (اى يزيد العرض) فان ثمن جميع الوحدات المنتجة ينخفض على اثر هذه الزيادة فى العرض . ومن ثم فان الايراد الكلى لا يزيد بمقدار ثمن الوحدة الاضافية ، وانما بمقدار يقل عن ذلك . لذا يكون الايراد الحدى أقل من الثمن دائما فى حالة الاحتكار ، وذلك كما يظهر فى الشكل (٣٨) .

ويتوقف مقدار الانخفاض الذى يحصل فى الايراد الحدى على درجة مرونة الطلب . وتفسير ذلك أن الثمن يميل الى الانخفاض مع زيادة الكمية المباعة (زيادة العرض) . أما عن درجة الانخفاض فى الثمن ، نتيجة لزيادة العرض ، فتتوقف على درجة مرونة الطلب . فاذا كانت مرونة الطلب كبيرة (أكثر من واحد) كان الانخفاض فى الثمن قليلا ، وكان الانخفاض فى الايراد الحدى قليلا . وبالعكس اذا كانت درجة مرونة الطلب قليلة (أقل من واحد) كان الانخفاض فى الثمن كبيرا ، وكان الانخفاض فى الايراد الحدى كبيرا ، واشتد انخفاض الايراد الحدى عند اى مستوى من مستويات

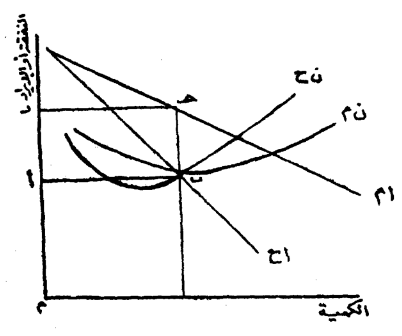
الانتاج . ومن هنا يتضح ان الايراد الحدى يتوقف على مدى تغيرات الثمن ، وبالتالى على درجة مرونة الطلب .

ويمكن لنا ان نحدد الايراد الحدى بالمعادلة التالية :

الايراد الحدى = الثمن (١ + $\frac{١}{\text{المرونة}}$) .

توازن المنتج فى حالة الاحتكار :

٣٤٥ — يتحقق توازن المنتج فى حالة الاحتكار عندما تتساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى . فاذا انتج المحتكر هذه الكمية من الانتاج تتساوى عندهاالنفقة الحديةمع الايرادالحدىفانهيحقق عندهااقصى ربحممكن،ومنثم لا تكون له مصلحة فى ان ينتج كمية اكثر او اقل منها ، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم (٤٠) .



(الشكل رقم ٤٠)

فاذا انتج المحتكر الكمية م ك ، وهى الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى (النقطة ب هى نقطة تقاطع المنحنى ا ح النفقة الحدية مع المنحنى ن ح (منحنى النفقة الحدية) ، فانها تكون كمية التوازن ، اى الكمية من الانتاج التى يحقق عندها المحتكر اقصى ربح

ممكن . ويتحدد ربحه بالمساحة ا ب حـ د (المسافة بحـ تمثل ربحه فى الوحدة الواحدة × ا ب ، وهى تمثل الكمية المنتجة (ا ب = مك) .

وتفسير ذلك ، انه وان كان المحتكر يستطيع ان يحدد اى ثمن يشاء من بين الاثمان الموجودة فى جدول الطلب على سلعته ، الا أن سلطته محدودة بأنه كلما رفع الثمن انخفضت الكمية المباعة . وعلى ذلك اذا رفع المحتكر الثمن عن ك حـ فان الكمية المباعة سوف تقل عن القدر م ك ، وعلى ذلك لن يكون ربحه الذى يحققه عند الكمية الجديدة أقصى ربح ممكن . ونفس الوضع يصدق فى حالة خفض الثمن ، فاذا خفض المحتكر الثمن ، فسوف تزيد الكمية المباعة ولكن سوف ينخفض ربحه فى الوحدة الواحدة ، ولن تعوض الزيادة فى الكمية المباعة الانخفاض الحاصل فى الربح الذى يحصل عليه فى الوحدة الواحدة ، وبالتالى لن يحقق أقصى ربح ممكن عند انخفاض الثمن عن ذلك الذى يتساوى مع النفقة الحدية . وبذا نخلص أن شرط توازن المنتج فى حالة الاحتكار البسيط هو تساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى (أى الثمن الذى يتحدد على ضوء الكمية المعروضة) .

ويمكن ان نستخلص مما سبق الملاحظات التالية :

(ا) ليس صحيحا ما يقال انه فى حالة الاحتكار تكون سلطة المنتج مطلقة فى رفع الثمن ، وانما تتوقف سلطته فى رفع الثمن على درجة مرونة الطلب على سلعته .

(ب) فى حالة التوازن فان النفقة الحدية تكون أقل من الايراد الحدى (اى الثمن الذى يتحدد فى السوق على ضوء الكمية المنتجة) . ويدلنا الفرق بين الثمن والنفقة الحدية على درجة الاحتكار التى يتمتع بها المشروع .

وتقاس درجة الاحتكار التى يتمتع بها المشروع بالمعادلة التالية : —

$$\text{درجة الاحتكار} = \frac{\text{الثمن} - \text{النفقة الحدية}}{\text{الثمن}}$$

وتكون درجة الاحتكار كبيرة كلما قلت مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع المحتكر .

(حـ) يتعين على المحتكر أن يراعى منحنى نفقاته حتى يتمكن من تحديد كمية الانتاج التى يتم عندها التوازن (اى التى تتساوى عندها النفقة الحدية من الثمن) . فاذا كان المشروع يعمل فى ظل ظروف الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) كان من مصلحته أن يزيد من الكمية المنتجة وان يقبل بالتالى

ثمنا منخفضا . واذا كان المشروع يعمل فى ظل ظروف الغلة المتناقصة (النفقة المتزايدة) ، كان من مصلحته ان يقلل من الكمية المنتجة وبالتالى يرفع من الثمن .

(د) نستطيع ان نستنتج مما سبق ان المحتكر لا يستطيع ان يتحكم فى نفس الوقت فى كل من الكمية المنتجة والثمن ، بل عليه ان يختار ، وفقا لمصلحته ان يتحكم اما فى الكمية المنتجة واما فى الثمن . ومن ثم فهو لايستطيع ان يتحكم الا فى الثمن او فى الكمية المنتجة .

المطلب الثالث

الاحتكار عن طريق التمييز فى الثمن

Le monopole discriminat

٣٤٦ — قدلايلجأ المحتكر(اى المنتج الذى ينفردبانتاج سلعةمعينة)الى تحديد ثمن واحد للسلعة ، بل يقوم بالتمييز فى الثمن عن طريق اقتضاء ثمنا مرتفعا عن بعض الوحدات المنتجة ، وثمنا اخر منخفضا عن بعض الوحدات الأخرى من السلعة .

وعادة ما يتم التمييز تبعا لاختلاف الأسواق التى تباع فيها السلعة ، او تبعا لاختلاف طوائف المستهلكين ، او تبعا للكميات المطلوبة للمستهلك .

(ا) التمييز فى الثمن تبعا لاختلاف الأسواق :

عادة ما يلجأ المحتكر الى التمييز بين ثمن السلعة التى ينتجها تبعا لتنوع الأسواق التى يصرف فيها سلعته . وهو يلجأ الى ذلك فى حالة اختلاف الأسواق من ناحية درجة مرونة الطلب على سلعته . فاذا واجه المحتكر على سبيل المثال سوقا يكون فيها الطلب على سلعته مرنا فانه يضطر الى خفض الثمن حتى يستطيع ان يبيع اكبر كمية من الانتاج ، الا انه يلجأ الى تعويض ذلك الانخفاض فى الثمن فى سوق آخر يكون فيها الطلب على سلعته غير مرن ، فيرفع ثمن السلعة .

ومثال ذلك التمييز فى ثمن السلعة بين السوق الوطنية والسوق الأجنبية ففى السوق الوطنية يجد المحتكر نفسه وحيدا فى السوق الوطنية بناء على احتكار فعلى او قانونى (استناد الى عقد امتياز حصل عليه من الدولة على سبيل المثال)، وفى تلك الحالة يحاول المحتكر الاستفادة من مركزه الاحتكارى ويرفع الثمن لعدم وجود منافسة على سلعته . ولكنه يجد منافسة فى السوق الأجنبية من المشروعات الاجنبية التى تنتج نفس السلعة عند تصدير السلعة ، وبالتالى لا يستطيع أن يتحكم وحده فى الثمن .

ومن ثم يضطر الى ان يخفض ثمن السلعة حتى يستطيع مواجهة منافسة غيره من المنتجين (١) . وفى حالة السوق الوطنية يتميز الطلب على سلعة المحتكر بقلة المرونة لعدم وجود بديل للسلعة ، وبالعكس يتميز الطلب على السلعة بالمرونة فى السوق الاجنبية لوجود بديل للسلعة .

(ب) التمييز فى الثمن تبعا لاختلاف طوائف المستهلكين :

قد يكون من مصلحة المحتكر ان يميز فى الثمن فى السوق الواحدة (السوق المحلية) تبعا لاختلاف فئات المستهلكين . ومن الامثلة المعروفة على ذلك التجاء المشروعات المحتكرة لانتاج السكر أو الالبان .. الخ بيع منتجاتها بثمن مرتفع للاستهلاك المباشر ، وبثمن منخفض للاستهلاك الوسيط (مثال ذلك استخدام السكر كمادة أولية فى صناعة الحلويات) .

وأساس التميز فى هذه الحالة هو نفس الامر بالنسبة للحالة الاولى ، الا وهو تفاوت مرونة الطلب على السلعة بين طوائف المستهلكين . فطلب السكر أو اللبن للمستهلك العادى (المباشر) أقل مرونة من طلبهما لصناعة الحلوى أو لصناعة منتجات الالبان . فالمشروعات التى تنتج الحلوى أو منتجات الالبان يمكن أن تستبدل السكر أو اللبن بمواد أولية أخرى ، ومن ثم فان طلبهما على السكر أو اللبن يتميز بالمرونة . أما المستهلك العادى للسكر فيصعب عليه أن يجد سلعة بديلة للسكر ، ومن ثم يتميز طلبه على السكر بقلة المرونة . ومن هنا يتمكن المحتكر من أن يقتضى ثمنا مرتفعا فى حالة الاستهلاك المباشر ، ولا يمكنه الا الحصول على ثمن منخفض فى حالة الاستهلاك الوسيط .

وبطبيعة الحال يشترط لنجاح هذه السياسة ان يكون فى وسع المحتكر أن يفصل بين الطائفتين من المستهلكين بحيث لا تستطيع أن تبيع طائفة للاخرى .

---

(١) تعتبر حالة الاغراق Dumping المعروفة فى التجارة الدولية تطبيقا لحالة الاحتكار مع التمييز فى الثمن . فالمحتكر يحاول « اغراق » السوق الاجنبية لسلعة ذات الثمن المنخفض ، ويعوض ذلك باقتضاء ثمن مرتفع فى السوق الوطنية التى يتمتع فيها باحتكار فعلى أو قانونى .

(هـ) التمييز فى الثمن تبعا لاختلاف الكميات المطلوبة بمعرفة المستهلك الواحد :

قد يكون من مصلحة المحتكر أن يميز فى الثمن تبعا للكميات المطلوبة بمعرفة المستهلك الواحد . ومثال ذلك ما تلجأ اليه شركات الكهرباء التى تتمتع باحتكار قانونى أو فعلى من اقتضاء ثمن مرتفع لكمية معينة من الكهرباء المستهلكة ، فاذا ما زاد الاستهلاك عن هذه الكمية ، فانها تخفض الثمن بالنسبة لكميات من الكهرباء التى تتجاوز الكمية المحددة .

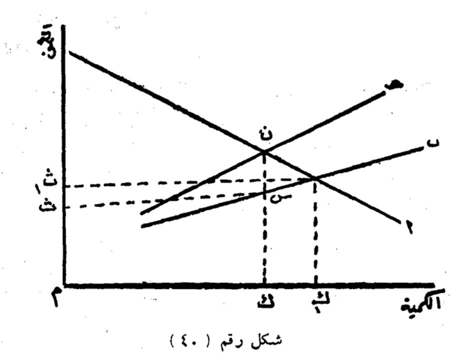
واساس التمييز فى هذه الحالة هو فائض المستهلك . فالمنفعة الحدية للوحدات الاولى التى يستهلكها الشخص تكون اكبر من المنفعة الحدية للوحدات التى تليها . ولما كان المستهلك يدفع عادة ثمنا واحدا لكل الوحدات التى يشتريها . وهو الثمن الذى يتحدد لمنفعة الوحدة الاخيرة ، فان المبلغ الذى يدفعه فعلا يكون أقل من المبلغ الذى يقبل أن يدفعه لكى لا تفوت الصفقة عليه . ومن ثم يعمد المحتكر الى التمييز فى الثمن تبعا للكميات المطلوبة طالما أن طبيعة السلعة تسمح بذلك ، فيقتضى ثمنا مرتفعا عن الوحدات الاولى ذات المنفعة الحدية المرتفعة ، وثمنا منخفضا عن الوحدات الاخرى التالية ذات المنفعة الحدية المنخفضة .

المطلب الرابع

احتكار المشترى Le monopsone

٣٤٧ — درسنا حتى الآن الصور المختلفة للاحتكار من ناحية المنتج (البائع) ، ولكن قد يحدث أن نكون بصدد العديد من المنتجين الذين ينتجون السلعة ، ولكنهم يواجهون جميعا طلبا على سلعهم صادرا عن مشترى واحد. ويطلق على هذه الحالة احتكار المشترى Le monopsone . وفى هذه الحالة يتمتع المشترى بسلطة التأثير على الثمن عن طريق تحديد الكمية المطلوبة والتى يتنافس على انتاجها العديد من المشروعات (مثال ذلك منتجى قصب السكر أو الجوت الخام ، والتى يتولى شراءها شركة واحدة تتولى تصنيعها) .

ولفهم كيفية حدوث مثل هذا التأثير يبين المنحنى المنفعة الحدية لكميات من السلعة التى يرغب المشترى ، الذى يوجد فى وضع احتكارى ، فى الحصول عليها . والمنحنى أ يمثل فى الواقع منحنى الربح الحدى لكل



شكل رقم (٤٠)

وحدة من الوحدات المشتراه ، وهو يتوقف على الطلب على السلعة التى ينتجها والتى يدخل فى انتاجها السلعة محل المناقشة والتى يتعدد منتجوها ، ولذا فهو شكل منحنى الطلب العادى .

والمنحنى ب يمثل منحنى عرض المنتجين المتعددين وهو يأخذ شكل منحنى العرض العادى .

والمنحنى حـ يمثل منحنى الانفاق الحدى لكل وحدة اضافية من السلعة محل المناقشة يريد شراءها ، وهو يرتفع بطبيعة الحال كلما اراد المشترى أن يزيد من مشترياته .

ولما كان المشترى المحتكر يريد أن يحقق أقصى قدر ممكن من الأرباح فانه يحدد الكمية التى يشتريها عند تلك التى يتساوى عندها الربح الحدى مع الانفاق الحدى . وتتمثل هذه المساواة عند تقاطع المنحنى أ مع المنحنى حـ فى النقطة ن . ومن ثم يكون من مصلحة المحتكر المشترى أن يشترى فقط الكمية م ك ، وعندها يتحدد الثمن بالمسافة م ث (يلاحظ ان ك س = م ث) .

وبطبيعة الحال فانه اذا لم يوجد المشترى الذى فى وضع احتكار فان الكمية المشتراه تتحدد بالكمية م ك١ والتى يكون الثمن عندها مرتفعا (م ث١) عن الوضع الأول (أى عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض)

وفى حالة احتكار المشترى نلاحظ ان الكمية المشتراه تكون اقــل عنها فى حالة المنافسة . وأن الثمن الذى يدفع للبائعين يكون اقل منــه فى حالة المنــافسة .

المطلب الخامس

الاحتكار المزدوج Le monopole bilatéral

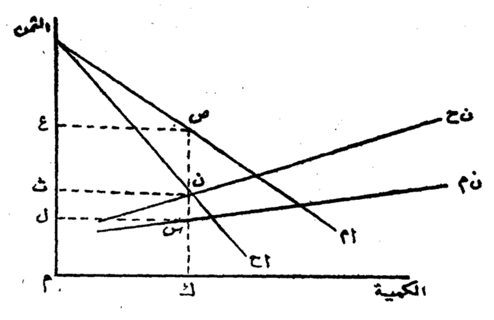
٣٤٨ — نفترض هذه الحالة وجود منتج فى وضع احتكارى لانتاج السلعة ، ولكن يواجه من ناحية اخرى مشترى واحد محتكر لشراء السلعة (حالة التفاوض على الأجر بين احدى نقابات العمال ومع احدى نقابات اصحاب الأعمال المستخدمة لهؤلاء العمال ، او حالة التفاوض بين دولتين على تبادل سلعة معينة .. الخ) .

وبطبيعة الحال فى مثل هذه الحالة يحاول كل طرف أن يستغل موقفه الاحتكارى . فالمنتج المحتكر يريد أن يحصل على اكبر ثمن ممكن ، ولكنــه لا يستطيع الوصول الى ذلك عن طريق التحكم فى الكمية المعــروضة لأنــه يواجه مشتريا واحدا . ونفس الوضع يصدق على المشترى فهــو يريد أن يشترى بأقل ثمن ممكن ، ولكنه لا يستطيع أن يصل الى ذلك عن طــريق التحكم فى الكمية المطلوبة ، لأنه يواجه منتجا واحد يتحكم فى عرض السلعة وليس لها بديل .

وفى تلك الحالة يتحدد الثمن داخل منطقة تتحدد بحــد ادنى لا يمكن ان يقل الثمن عنه ، وبحد اقصى لا يمكن ان يرتفع الثمن عنه . ولتوضيح ذلك ، نفترض اننا أمام منتج محتكر لانتاج القطن ، ومشترى فى وضــع احتكارى لشراء القطن .

فى الشكل رقم (٤١) يمثل المنحنى أ م الايراد المتوسط الذى يحصل عليه المشترى من اعادة بيعه للقطن فى السوق العالمية على سبيل المثــال ، ويمثل المنحنى أ ح الايراد الحدى . والأخير يقــع تحت الأول ما دام أن منحنى الايراد المتوسط متناقص (والمنحنيات السابقة تمثل ايضا منحنيات الربح المتوسط والربح الحدى بالنسبة للمشترى) . ويمثل المنحنى ن م التكلفة المتوسطة لانتاج القطن ، و ن ح منحنى التكلفة الحدية . والأخــير يقع فوق الأول لأن منحنى النفقة المتوسطة متزايد .

ويكون من مصلحة المشترى للقطن (الذى فى وضــع احتكــارى) أن يشترى الكمية التى تتساوى عندها الايراد الحدى مع النفقة الحدية والمبينة



الشكل رقم (٤١)

على الشكل فى النقطة ن . وهى تشير الى انه يكون من مصلحة المشترى ان يشترى الكمية م ك ، وأن يدفع الثمن ث بالنسبة للوحدة الحدية ، وان يدفع ثمنا متوسطا بالنسبة للكمية كلها هو ل . وبعبارة اخرى يريد أن يشترى الكمية كلها بتكلفتها دون أن يترك ربحا غير عادى للمنتج .

ولكن من ناحية اخرى يكون من مصلحة البائع للقطن (اى المنتج الاحتكارى للقطن) ، أن يبيع الكمية م ك بالثمن ع ، لانه عند النقطة ص الواقعة على منحنى الايراد المتوسط للمشترى سوف يأخذ كل ما يمكن ان يحصل عليه المشترى ثمنا لبيع هذه الكمية ولا يترك له اى ربح . وعلى ذلك فان المسافة م ل تمثل الحد الادنى للثمن الذى لا يمكن أن يقل عنه ، والمسافة م ع تمثل الحد الاقصى للثمن بالنسبة للكمية م ك .

ولكن نظرا للمركز الاحتكارى لكل من المنتج للقطن والمشترى له فان الثمن لابد أن يقع بين الحد الادنى والحد الاقصى بالنسبة للكمية م ك . أما عن تحديد النقطة التى يقع فيها الثمن بالضبط بين هذين الحدين فانه يتوقف على مدى الضغط الذى يستطيع أن يمارسه كل منهما على الآخر . وهذا بدوره يتوقف على عدة عوامل أهمها ما يلى :

(أ) القدرة على تخزين السلعة بالنسبة للمنتج ، والقدرة على الانتظار من أجل الشراء بالنسبة للمشترى .

(ب) الحاجة للسيولة النقدية بالنسبة للمنتج ، والحاجة لتشغيل الطاقة الانتاجية بالنسبة للمشترى (اذا كان يستخدم القطن كمادة أولية فى مشروع) أو الحصول على دخل عن طريق اعادة بيعه .

المبحث الثالث

المنافسة غير الكاملة

٣٤٩ - قلنا ان النظام الذى تسود فيه المنافسة الكاملة يعد ، على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة فى عالم اليوم ، من قبيل الفرض النظرى. كما ان حالات الاحتكار ، وان كانت من قبيل الحالات الواقعية ، التى نجدها، الا انها ليست الحالات السائدة .

وبناء عليه فان نظام السوق السائد فى عالم اليوم هو نظام المنافسة غير الكاملة . ونكون بصدد المنافسة غير الكاملة اذا تختلف الشروط الواجب توافرها لقيام هذا النظام الأخير ، وهى كثرة البائعين والمشترين ، وحرية الدخول والخروج والعلم الكامل بظروف السوق ، وتجانس السلعة وعدم وجود عوائق قانونية أو فعلية تمنع من شراء السلعة . كذلك نكون بصدد منافسة غير كاملة اذا لو تتوافر حالات الاحتكار السابق دراستها . وبناء عليه فان نظام المنافسة غير الكاملة هو حالة وسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار . وهو يعد ، فى النظام الرأسمالى المعاصر ، النظام السائد التى تتكون فى ظله الاثمان . ومن ثم فان الأسواق الحقيقية تقع بين حالة المنافسة الكاملة وحالة الاحتكار . وهى تتميز بأن هناك عناصر للمنافسة وعناصر للاحتكار فى كل سوق .

ولكن فى ظل المنافسة غير الكاملة يمكن التمييز بين نوعين رئيسين :

النوع الأول ويسمى احتكار القلة (أو شبه الاحتكار) Oligopoly

ويتميز بوجود عدد محدود من المشروعات التى تتقاسم فيما بينها الشطر الأعظم من الانتاج فى السوق . والنوع الثانى ويسمى المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition ، ويتميز بتعدد المشروعات التى تنتج السلعة ، ولكن يختفى بالنسبة لها شرط التجانس فى السلعة ليحل محله المتمايز . وعلى ذلك فان توافر تعدد المشروعات يتفق مع فكرة المنافسة ، ولكن التمايز يكاد يجعل من كل مشروع محتكرا لنوع أو صنف معين من السلعة . ولذا يعرف هذا النوع باسم المنافسة الاحتكارية.

ونتناول فى هذا البحث احتكار القلة ، والمنافسة الاحتكارية ، ونخصص لكل منهما مطلبا .

المطلب الاول

احتكار القلة Oligopole

٣٥٠ — قلنا أن احتكار القلة يتميز بتواجد عدد محدود من المشروعات فى الصناعة (أى التى تنتج السلعة الواحدة) تتقاسم فيما بينها الشطر الأعظم من الطلب على السلعة . ونكون أيضا بصدد احتكار القلة حتى لو وجد الى جوار العدد القليل من المشروعات التى تتقاسم فيما بينها الجزء الأكبر من الطلب على السلعة ، عدد كبير من المشروعات الصغيرة الأخرى التى تنتج نفس السلعة ولكن سلوكها غير مؤثر . فالمشروعات الكبيرة هى التى تسيطر على السوق وترسم فيما بينها السياسة التى تضطر المشروعات الصغيرة الأخرى الى السير وفقا لها خاصة فيما يتعلق بالأثمان أو حجم الانتاج .

واهم ما يميز احتكار القلة ليس فقط فى قلة عدد المشروعات التى تتحكم فى السوق ، وانما أيضا فى قيام ثمة روابط متبادلة بين السياسات التى تتبعها هذه المشروعات للسيطرة على السوق . فكل مشروع منها يعرف المشروعات الأخرى المنافسة له ، ويراقب تصرفاتها ويدخلها فى حساباته . ولذا فان كل مشروع فى سوق احتكار القلة يأخذ فى اعتباره ليس فقط الآثار المترتبة على السياسات التى تتبعها المشروعات الأخرى ، وانما أيضا الآثار المترتبة على سياسته هو عبر ردود أفعال المشروعات الاخرى .

ويشترط لقيام حالة احتكار القلة صعوبة الدخول الى الصناعة أما بسبب ضخامة الاستثمارات التى تتطلبها اقامة المشروع ، وأما بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الفنية اللازمة للانتاج ، أو بسبب حقوق الماركة المسجلة .. الخ .

وبالرغم من أن دراسة سوق احتكار القلة قد بدأت منذ زمن طويل (٢)، وترجع هذه الدراسة فى بدايتها الى الاقتصادى الفرنسى كورنو Cournot

---

(١) بالانجليزية Oligpoly

(٢) يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مرت بها دراسة احتكار القلة :

١ — المرحلة الاولى وترجع الى الاقتصادى الفرنسى A. Cournot ، والذى أصدر كتابه فى سنة ١٨٣٨ وتناول فيه كيفية تكون الأثمان فى السوق التى يحتكرها منتجان فقط Dupoyl ثم تبعه برتراند G. Bertrand ، وادجوراث Edgworth . والنماذج المقدمة منهم تبين سلوك المنتج الآخر سواء من ناحية تحديد الكمية أو الثمن ، ولكن التحليل عند كورنو يركز على أن المشروع يقبل الكمية التى ينتجها المشروع الآخر —

الا أنه يصعب القول بوجود نظرية عامة لاحتكار القلة . فهناك العديد من النظريات الخاصة ، وكل منها يمثل محاولة جزئية .

ولتوضيح كيفية تكون الاثمان فى سوق احتكار القلة سوف نتناول بعض حالاته ، وهى تنقسم الى نوعين رئيسيين : تكون الأثمان فى سوق احتكار القلة بدون وجود اتفاق أو تنسيق بين المشروعات القليلة التى تتقاسم الطلب على السلعة المنتجة ، وتكون الاثمان فى حالة وجود اتفاق أو تنسيق بين المشروعات .

اولا ـ حالة عدم وجود اتفاق بين المشروعات المتنافسة :

٣٥١ ـ ويقصد بهذه الحالة حالة سوق احتكار قلة لا تجمع بين مختلف المنتجين فيها رابطة سيطرة او قيادة أو اتفاق . ومن ثم يسود هذه السوق التنافس بين المشروعات .

وهذه الحالة تعتبر من اصعب الحالات تعقيدا .وسبب ذلك أن المتغيرات التى تواجه كل منتج ليست الثمن او الكمية التى تتحدد ، بل ان سلوك المنتج يتوقف ايضا على سلوك غيره من المنتجين . لذا يضطر المنتج أن يدخل فى اعتباره سلوك الآخرين ، وهو لا يعرف هذا الأخير على وجه اكيد ، بل يعتمد فى تقديره على افتراضات معينة . وباختلاف هذه الافتراضات تختلف النماذج التى يمكن وضعها تصويرا .

=

ويتصرف على اساسها . اما التحليل عند برتراند فيركز على أن المشروع يقبل الثمن الذى يحدده المشروع الآخر ويأخذه كمعطاة ويتصرف على اساسه . أما التحليل عند ادجوارث فان كان يأخذ فى الاعتبار ، كما لدى برتراند ، أن الثمن هو المتغير .. الا أنه يدخل فرضا جديدا وهو ان حجم انتاج (العرض) كل من المشروعين محدود .

٢ ـ المرحلة الثانية وقد بدات مع اعمال W. Fellner والذى اصدر كتابه «Competition among the few» فى سنة ١٩٤٩ ، ويتميز بوجود اكثر من مشروعين فى الصناعة كما تتميز بالتركيز على اتجاه المشروعات الى الاتفاق فيما بينها Oligoholy للحصول على اكبر قدر من الربح لهم جميعا ، وبدا تسود حالة الاحتكار بدلا من حالة المنافسة . ولكن بما أن المشروعات لا تتساوى فى الظروف أو الامكانيات ، فان مشروعا سوف تمكنه ظروفه وامكانياته من السيطرة على المشروعات الاخرى . ومن هنا تظهر فكرة المشروع المسيطر او المشروع القائد ، والذى يتوقف على سلوكه تحديد الثمن فى السوق .

٣ ـ الحالة الثالثة وقد بدات مع مقالة R. W. Rotchild وتتميز بالتركيز على عدم وجود اتفاق بين المشروعات ، وبالتالى يركز التحليل على سلوك المنتج آخذا فى الاعتبار ردود فعل المشروعات الأخرى . وقد استخدم هذا الاتجاه نظرية اللعب أو المباريات الرياضية «Price theroy and oligophly The theory of games» لتوضيح هذا السلوك .

وازاء هذا كله فقد ذهب عدد من الاقتصاديين الى القول بأن هنــاك عدم تحديد فى حالة احتكار القلة فلا يمكن تحديد كافة الأمور اللازمة لسلوك المشروع . فالسوق والأثمان ليست اطارا مناسبا لدراسة سلـوك هـذه المشروعات ، وحيث تصبح المشروعات قـادرة على التغيير باستمرار فى هـذا الاطار .

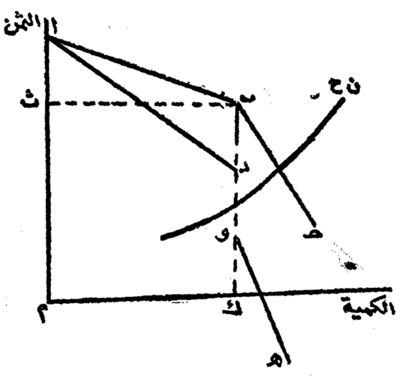
ومن بين الاحتمالات الممكنة فى هذا الصدد أن يقوم المنتجون ، فى حالة احتكار القلة ، بشن الحرب التنافسية بعضهم على بعض لاسباب متعددة ؛ منها رغبة واحد منها فى احتلال السوق احتلالا كاملا وتحويلها الى سوق احتكارية أو سوق يتولى فيها القيادة ، ومنها أيضا الرغبة فى الضغط على بعض أعضاء السوق واجبارهم على عقد اتفاق معين من حيث تحديد الاسعار أو تقسيم الأسواق . . الخ . وكما تختلف أسباب الحرب بين المشروعات ، تختلف أساليب الحرب المتبعة . فقد تدور المعركة حول مستويات الاسعار بصفة خاصة ، فتتولى موجات التخفيض الواحدة وراء الأخرى . وبطبيعة الحال فان هذا الأسلوب يلحق الضرر بالجميع ولا يستفيد منه الا المستهلك. وقد لا يسلك المنتجون «حرب الاثمان» ويلجأون الى اسلحة أخرى منهـا الدعاية واسعة النطاق بطرقها المتنوعة ، ومنها سلاح منح الهدايا والهبات والعمولات للعملاء . . الخ .

والاحتمال السابق ، وهو قيـام العراك بين المشروعات ، لا يـدوم بطبيعته كثيرا ، اذ ينتهى اما باتفاق بين المشروعات ، واما بترك المشروعات ذات الامكانيات المتواضعة المجال للمشروع القوى ، فتحـول السـوق الى سوق احتكارية ، واما بالاتفاق بين المشروعات .

كذلك من بين الاحتمالات الممكنة أن يعمل المشروع على تجنب خوض معركة لا يأمن نتيجتها ، وانما يضع سياسته على أساس تقديره ليس لحالة الطلب وحالة النفقات فحسب ، بل على أساس تقديره لسلوك المشروعات الأخرى التى تشاطره السوق .

ومن أقرب صور هذا التقدير احتمالا أن يعتقد المنتج انه اذا رفع الثمن الذى يبيع به ، فانه سوف يتبعه فى ذلك بقيـة المشروعات المنافسة له ، وذلك رغبة منهم فى توسيع نطاق عملياتهم وجذب عملائه اليهم . اما اذا خفض المنتج الثمن لـكى يزيد من مبيعاته فان الأكثر احتمالا أن يقابل بقية المشروعات المنافسة هذا الاجراء بمثله ، اى بتخفيض الثمن ، حتى لاتترك له فرصة اجتذاب عملائهم ، وبالتالى انقاص ارباحهم .

ومعنى ذلك ، وتبعا لمنطق هذا الاحتمال ، أن الطلب فى هذه الحالة هو طلب ذو شطرين : شطر مرونة مرتفعة عند اسعار اعلى من السعر السائد ، وشطر مرونة منخفضة عند اسعار ادنى من السعر السائد . فالزيادة فى الثمن تحرم المشروع من جزء كبير من مبيعاته مادام الغير يبقى على ثمنه ثابتا ، والانخفاض فى الثمن لا يعود على البائع بتغير كبير فى مبيعاته اذ يخفض الجميع من اثمانهم . وقد جرت العادة على تصوير هذا الوضع بما يعرف بمنحنى « الطلب المنكسر » كما يظهر فى الشكل رقم (٤٢) .



الشكل رقم (٤٢)

ويبين من الشكل السابق انه اذا كان الثمن السائد فى السوق هو م ث ، فان المنتج فى سوق احتكار القلة يبيع (ينتج) المقدار م ك ، ويمثل هذا المقدار نصيبه من الطلب فى السوق . واذا أراد المنتج أن يبيع بثمن أكثر من القدر م ث ، فانه سوف يوجه طلبا مرنا ، بحيث سوف ينجم عن هذا الارتفاع انخفاض أكبر فى الكمية المباعة ، ويعبر عن ذلك الجزء أ ب من منحنى الطلب . اما اذا اراد أن ينقص الثمن الذى يبيع به عن المستوى م ث ، فانه سوف يواجه طلبا غير مرن ، بمعنى انه لن يترتب على خفض الثمن الا زيادة اقل فى الكمية المباعة ، ويعبر عن قلة مرونة الطلب[1] الجزء ب ج من منحنى الطلب .

ويلاحظ أن منحنى الطلب هو منحنى منكسر ، وينقسم الى قسمين : القسم أ ب وهو قليل الانحدار ليعبر عن مرونة الطلب عند مستوى من الأثمان أعلى من م ث ، والقسم ب جـ وهو شديد الانحدار ليعبر عن قلة مرونة الطلب عند مستوى من الأثمان أقل من م ث . ومن منحنى الطلب المنكسر (ذو الشقين) نستطيع استخلاص (١) منحنى الايراد الحدى ، ويظهر بدوره فى صورة قسمين : القسم أ ويشتق من الجزء من منحنى الطلب أ ب ، والقسم و هـ ويشتق من الجزء من منحنى الطلب ب جـ .

ويلاحظ أن بين هذين القسمين ثغرة عند الثمن السائد لايتعين عندها مستوى الايراد الحدى . وكل ما يمكن أن نقرره أن الايراد الحدى قبل ذلك (أ د) مرتفع نسبيا ، وانه بعد ذلك منخفض نسبيا . والفرق بين الارتفاع والانخفاض يتوقف على درجة مرونة الطلب فى كل من القسمين (أ ب ، ب جـ)

واذا عبرنا عن منحنى النفقات الحدية للمنتج بالمنحنى ن ح ، فان من مصلحة المنتج فى هذه الحالة أن يبقى على الثمن عند المستوى م ث ، فلا يميل الى زيادته ، ولا يميل الى انقاصه . ولكن اذا طرأت ظروف رفعت من نفقات المنتج ، بحيث تجعل منحنى النفقات الحدية ينتقل الى أعلى ليقطع منحنى الايراد الحدى أ د ، فانه يكون من مصلحته أن يرفع الثمن عن المستوى م ث . كذلك اذا طرأت ظروف مكنت المنتج من خفض نفقاته ، بحيث ينتقل منحنى النفقة الحدية الى أسفل ليقطع منحنى الايراد الحدى و هـ ، فانه يكون من مصلحته أن يخفض الثمن عن المستوى م ث .

وتبعا لما تقدم ، فانه يمكننا أن نلاحظ أن المنتج فى احتكار القلة ، وذلك على عكس حالات المنافسة الكاملة والاحتكار ، لا يغير من الكمية المنتجة أو الثمن لأقل تغيير يطرأ على نفقاته . ولذا كثيرا ما يستخدم منحنى « الطلب المنكسر » ليفسر ثبات الأثمان فى الأسواق التى يسودها احتكار القلة . فالمنتج فى هذه السوق أقل تأثرا لتغيرات الأثمان أو لتغيرات نفقاته ، ومن مصلحته أن يبقى على الأوضاع كما هى .

ثانيا ـ حالة وجود اتفاق بين المشروعات المتنافسة :

٣٥٢ ـ قلنا أن الحالة السابقة التى لا تتميز بعدم وجود اتفاق بين المنتجين لا تدوم كثيرا ، اذ كثيرا ما ينتهى الأمر بين هذه المشروعات التى

---

(١) يمكن استخلاص الايراد الحدى على أساس المعادلة التالية :

$$\text{الايراد الحدى} = \text{الثمن} \left(١ + \frac{١}{\text{وزنة الطلب}} \right)$$

تتنافس فى سوق احتكار القلة الى « تنظيم » عملية المنافسة التى تجرى بينها ، والى الاتفاق على السياسات التى تتبع بالنسبة لأثمان السلع مثلا ، أو على اقتسام الأسواق ، أو على تحديد أجور العمال ، أو أثمان المواد الأولية .. الخ . وتكون هذه الاتفاقات اما صريحة أو ضمنية ، وكثيرا ما تجاوز نطاق البلد الواحد لتشمل كل القائمين على انتاج السلعة الواحدة فى البلدان الراسمالية الكبرى ، مكونة ما يعرف بالكارتلات الدولية (صناعة البترول ، والنقل البحرى ، والطيران .. الخ) .

وتتصرف المشروعات التى تتفق فيما بينها عندئذ ، كما لو كانت تحتكر انتاج السلعة احتكار كاملا . ولكن يوجد مع ذلك فارق بين هذه الحالة وحالة الاحتكار الكامل ، ويتلخص ذلك فى أن كل مشروع من المشروعات التى يتضمنها الاتفاق يحتفظ بشخصيته وبظروفه الخاصة به . ويترتب على ذلك أن الثمن الذى يسود فى هذه الحالة : حالة احتكار القلة مع وجود اتفاق ، يختلف عن الثمن الذى يسود فى حالة الاحتكار الكامل ، وذلك من عدة وجوه أهمها ما يلى :

١ — أن الثمن فى حالة احتكار القلة ليس ثمنا ناشئا عن ارادة واحدة تتخذ قرارتها على ضوء هدف واحد هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح حيث أن هذا الثمن يكون وليد مساومات ومفاوضات بين مختلف أطراف هذا الاحتكار . ولذا فهو ثمن وسط لا يعتبره أى مشروع ثمنا يناسب ظروفه بل أنه ينظر اليه على أنه أقل الحلول شرا ، اذ يجنبه خوض معركة تنافسية لا يأمن احد نتائجها .

٢ — والثمن الذى يسود فى حالة احتكار القلة لا يحقق للمشروع الواحد أقصى ربح ممكن لاضطرار كل مشروع أن يحرص على الاحتفاظ بنصيبه فى السوق وبكيانه الذاتى ، هذا بصرف النظر عما يكون هناك من فوارق النفقات والانتاجية . أما فى حالة الاحتكار فالمشروع لا يكون مقيدا بهذه القيود ، ويستطيع بالتالى تكييف سياسته بما يكلفه أدنى نفقة ، فيحصر نشاطه فى الموارد والمنشآت الأكثر انتاجية ويعطل ما هو دونها .

ومن الاعتبارات التى تجعل احتكار القلة أقل فعالية فى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، عبء النفقات المتغيرة التى يضطر كل مشروع قبول تعددها نتيجة تعدد الوحدات المنتجة ورغبة كل منهــا فى الحفــاظ على شخصيتهــا . فجميع النفقــات الادارية الجارية (مثل أجــور المديرين ، مصروفات الدعاية ، نفقات التوزيع .. الخ) يتحملها كل مشروع على حدة ، بينما يتحملها الاحتكار الــكامل مرة واحدة .

ولمعرفة تكون الثمن في حالة احتكار القلة ، الذى يرتبط بوجود اتفاق بين اعضائه ، يمكن لنا التفرقة بين أمرين : حالة الاتفاق التام على توزيع الأسواق فيما بينهم والثمن الذى يسود ، بحيث يمكن القول بأن هـذه المشروعات تتمتع بمركز ادارة واحد يجمع فيما بينها (حالة الـكارتل) . وحالة عدم وجود الاتفاق الكامل بينها يتولى تنفيذه مركز ادارة واحد ، بل ينصب الاتفاق على مجرد التنسيق بين المشروعات المتنافسة ، على أن يتمتع كل مشروع بشخصيته واستقلاله .

١ - حالة الاتفاق التام (الـكارتل) :

في هذا الفرض نكون في حقيقة الأمر أمام احتكار يهدف الى تحقيق اقصى قدر ممكن من الربح للمشروعات اعضاء الكارتل . وللوصول الى هذا الهدف ، فان ادارة الكارتل تحاول التقليل من النفقات الكلية للصناعة (أى صناعة السلعة التى يتقاسم انتاجها عدد قليل من المشروعات) . كما تعمل على اقتسام السوق فيما بين المشروعات اعضاء الكارتل بحيث ينتج كل مشروع كمية معينة من السلعة التى تتساوى عندها النفقات الحدية للمشروعات أعضاء الـكارتل . وأخيرا تعمل على توزيع الارباح فيما بينها.

ونتيجة لما تقدم ، فان تكون الثمن فى هذه الحالة (حالة الـكارتل) يشبه طريقة تكونه فى حالة الاحتكار .

٢ - حالة التنسيق فقط بين المشروعات :

اذا لم تصل درجة الاتفاق بين المشروعات الى حد قيام مركز ادارة واحد يقوم بالزام المشروعات بتنفيذ الامور السابق بيانها بهدف الوصـول الى تحقيق اقصى ربح ممكن لاعضاء المشروعات الداخلة فى كارتل ، بل اقتصر الأمر على اتفاقات جزئية تقوم بينها ، سواء من ناحية تقسيم الأسـواق أو الانفـاق على ثمن واحد يلتزم به الجميع ، وبحيث يحتفظ كل مشروع بادارته وبالتالى بشخصيته ، فان تكون الثمن فى هـذه الحالة يختلف من الحالة السابقة .

ففى حالة التنسيق (الاتفاق الجزئى) يكون الهدف ايضا منه تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح للمشروعات أعضاء الاتفاق . ولـكن يختلف الأمر هنا من حيث أن كل مشروع يكون له منحنى الطلب الخاص به ، وهو جزء من منحنى الطلب الكلى على الصناعة ، ويكون له أيضا منحنى النفقـة الخاص به .

وبطبيعة الحال ، فان كل مشروع يحاول ان ينتج الـكمية من السلعـة التى تتساوى عندها نفقته الحدية مع ايراده الحدى (اى التى يحقق عندها

اقصى ربح ممكن) . ولـكن يتعين على كل مشروع أن يراعى الاتفاق الذى بينه وبين المشروعات الأخرى المنافسة له ، والذى قد ينصب على الثمن الذى يبيع به ، أو على الجزء من الطلب على الصناعة الذى سوف يختص به . ومن ثم فان أرباح كل مشروع سوف تختلف عن ارباح المشروع الآخر ، تبعا للثمن الذى اتفق على البيع على اساسه ، أو تبعا لـكمية الطلب التى اتفق على أن يختص بها كل مشروع ، وتبعا لمستوى نفقاته .

ونتيجة لذلك ، فان الأرباح التى تحققها المشروعات مجتمعة تكون — فى هذه الحالة — اقل مما تكون عليه فى حالة وجود كارتل . وتكون النفقة الـكلية للصناعة أكثر ارتفاعا فى هذه الحالة عما تكون عليه فى حالة وجود كارتل .

ثالثا : احتكار القلة مع وجود مشروع مسيطر :

كثيرا ما يحدث أن تكون المشروعات القليلة المتنافسة على انتاج السلعة لا تتساوى من ناحية الامكانيات أو الظروف ، بحيث يوجد مشروع يتميز على زملائه بميزات تجعله بمثابة المشروع المسيطر . وهذا الأخير يستطيع ، عن طريق الميزات التى يتمتع بها ، أن ينتج الـكمية التى تحقق له أكبر قدر ممكن من الربح (أى عند تساوى نفقته الحدية مع ايراده الحدى) . ومن ثم يستطيع أن يؤثر فى الثمن الذى يبيع به والذى يتناسب مع كل من ايراده الحدى ونفقته الحدية . اما المشروعات الأخرى فما عليها الا أن تتبع المشروع المسيطر وتكيف سياستها على ضوء الثمن الذى يبيع به . ولذا تعرف هذه الحالة بحالة « الثمن القائد » (١) .

المطلب الثانى

المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition

٣٥٣ — قلنا أنه يمكن التميز ، فى ظل نظام المنافسة غير الكاملة ، بين نوعين من المنافسة : احتكار القلة أو « تنافس القلة » ، وقد درسناها فى المطلب السابق ، والثانى هو المنافسة الاحتكارية ، وهى السائدة فى عالم اليوم .

---

(١) قد يثور التساؤل عن أسباب عدم تحول هذا المشروع المسيطر الى محتكر . ويفسر ذلك ، اعتقادنا ، أن المشروع المسيطر يكون من مصلحته أن يسيطر على السوق دون أن يتحول الى مشروع محتكر ، لانه يحصل على مزايا المحتكر ، وفى نفس الوقت يتفادى فى ظل الوضع التشريعات التى تصدرها كثير من الحكومات لمحاربة الاحتكار .

وقد ظل الاهتمام بحالة المنافسة الاحتكارية مهملا حتى الثلاثينيات من هذا القرن ، حتى بدات الكتابات الاقتصادية تولى هذا النوع من المنافسة قدرا كبيرا من العناية على اثر ظهور كتابى جوان روبنسون J. Robinson وتشمبرلين E. H. Chaberlin (١) .

ويمكن القول بأن هذا النوع من المنافسة الاحتكارية هى السائدة فى عالم اليوم . فمن ناحية تكاد لا تتوافر الشروط اللازمة لقيام سوق المنافسة الكاملة ، ومن ناحية ثانية تعمل الغالبية العظمى من الدول على محاربة الاحتكار ، اللهم الا اذا كان احتكارا للدولة . ومن هنا فان نظام المنافسة غير الكاملة هو النظام السائد ، خاصة نوعه الثانى ، الا وهو المنافسة الاحتكارية .

وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية ، من ناحية ، بتعدد المشروعات التى تنتج السلعة ، وهى فى ذلك تتفق مع المنافسة الكاملة . وتتميز ، من ناحية أخرى ، فى أن كل مشروع يحاول ان يميز السلعة التى ينتجها عن تلك التى ينتجها المشروع الآخر . وبمعنى آخر فان شرط التجانس بين السلعة يختفى ، بحيث يمكن القول بأن كل مشروع يحتكر « صنفا » معينا من السلعة الواحدة . وهى فى ذلك تختلف عن المنافسة الكاملة ومن هنا سميت المنافسة الاحتكارية .

واهم ما يميز هذه السوق هو تمايز الأصناف المتعددة من السلعة الواحدة ، بحيث تكون امام عدة سلع . وهذا التمايز او التغاير فى السلعة الواحدة التى ينتجها كل مشروع قد يرجع الى صفات حقيقية فى السلعة ، أو الى مجرد صفات وهمية ، ومن الأساليب التى تلجأ اليها المشروعات للوصول الى عدم تجانس السلعة : ادخال بعض الصفات غير المهمة على السلعة (كتغيير الشكل أو اللون ، أو الذوق ، أو طريقة التعبئة ، أو اقترانها باسم الشهرة الذى يتمتع به المشروع .. الخ) . ومن هنا تتعدد الماركات للسلعة الواحدة .

كذلك من الأساليب التى تتبع لايهام المستهلك انه إمام سلعة متغايرة عن تلك التى تنتجها المشروعات الأخرى : استخدام الظروف المحيطة بتسويق السلعة (مثال ذلك مكان المشروع الذى يبيع فيه السلعة ، أو ما يقوم المشروع بتقديمه من خدمات اضافية أو تسهيلات متنوعة بمناسبة شراء السلعة .. الخ) .

---

(١) J. Robinson «Economics of imperfect competition»
E. H. Chaberlin «Theory of monopolistic competition»

وايا كانت انواع الاساليب المستخدمة للتمايز بين «الاصناف » المختلفة من السلعة الواحدة ، فان كل المشروعات تركز على استخدام أسلوب الدعاية والإعلان الواسع لاقناع المستهلك بهذا التمايز ، وأنه امام سلعة اخرى تختلف عن تلك التى تنتجها المشروعات الأخرى . ولذا أهم ما يميز هذه السوق أهمية الدعاية والاعلان ، واحتلال نصيبها من النفقات الكلية للمشروع اهمية خاصة . ومن ثم فان هذه المصاريف تمثل نسبة كبيرة من الثمن الذى يبدو به المشروع (١)

كيفية تكون الأثمان فى المنافسة الاحتكارية :

٣٥٤ — قلنا ان المنافسة الاحتكارية تتميز ، من ناحية بتعدد المشروعات المنتجة للسلعة ، ومن ناحية أخرى بتمايز « الأصناف » التى تنتجها هذه المشروعات . وينجم عنذلك اننا نكون بصدد عدد من السلع التى تعد بدائل فيما بينها . حقيقة أن البديل لا يعتبر تاما ، من وجهة نظر المستهلك ، والا كنا أمام سلعة واحدة متجانسة يتعدد منتجوها (أى أمام منافسة كاملة) . ومقتضى ذلك أن يتأثر كل مشروع بالأثمان التى تقتضيها المشروعات الآخرى . ومن ثم فان الطلب على المشروع يتميز بارتفاع المرونة (المرونة المتقاطعة) .

وكذلك فان كل مشروع استطاع أن يمايز سلعته ، ويقنع المستهلك بذلك يعتبر محتكرا لانتاج هذا الصنف من السلعة . ومعنى هذا أن الطلب على منتجاته يتأثر بالثمن الذى يحدده المشروع ، اى يرتفع بانخفاض الثمن ، وينخفض بارتفاع الثمن . ولكن يختلف عن الطلب فى حالة الاحتكار ، أن الطلب على المشروع ، فى ظل المنافسة الاحتكارية ، لا يمثل الطلب الكلى على السلعة فى السوق ، بل يمثل جزءا من هذا الطلب

---

(١) يذكر البعض — بحق — ان مصاريف الدعاية والاعلان تمثل أحيانا نسبة من الثمن تفوق تلك التى انفقت لانتاج السلعة . وفى تقدير أن هذه المصاريف وصلت فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ الى ١٢ مليارا من الدولارات ، وأنها تعتبر من الناحية الاقتصادية البحتة تضييعها للموارد الاقتصادية . حقيقة قد يرد على ذلك بأن هذه المصاريف تمثل دخولا لكثير من العاملين فى مجال الاعلان ، وبالتالى تساهم فى خلق فرص للعمالة ، الا أنه يمكن الوصول الى هذه النتائج عن طريق استخدام هذه الاموال فى خلق سلع أخرى ، أو فى زيادة انتاج السلع القائمة ، بدلا من استخدامها فى الضغط على المستهلكين لشراء سلع لا يحتاجون اليها ، أو هى بالفعل ضارة بصحتهم (السجائر والمشروبات الكحولية) أو لتغيرها ، وهى لا تحتاج الى ذلك .

أنظر : د . فوزى منصور « محاضرات فى نظرية الثمن » دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٧١٠ .

الـكلى . هذا فضلا عن ان الطلب على المشروع ، فى حالة المنافسة الاحتكارية ، يكون ذو مرونة مرتفعة لتوافر البدائل للسلعة .

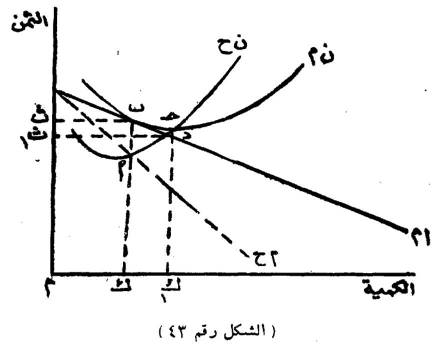
وبطبيعة الحال ، فان المشروع فى المنافسة الاحتكارية يسعى الى تحقيق اقصى قدر من الربح ، ويتحقق ذلك عند الـكمية من الانتاج التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى . ولما كان الطلب على المشروع يتميز بالمرونة لتوافر البدائل على سلعته من ناحية ، ولتأثر الطلب بالأثمان التى تبيع بها المشروعات الأخرى المنتجة للأصناف الأخرى من السلعة ، من ناحية اخرى ، فانه على ضوء ذلك لا يكون المشروع حرا تماما فى تحديد الـكمية التى يرغب فى انتاجها والتى تصل عندها النفقة الحدية الى أدنى حد ممكن ، اذ عليه ان يراعى الطلب الـكلى على الصناعة من ناحية ، والأثمان التى يحددها منافسوه الآخرون من ناحية اخرى . ولذا فان الـكمية من الانتاج التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى (توازن المشروع) قد نقترن فى المدة القصيرة اما بظهور أرباح غير عادية ، أو بأرباح عادية فقط ، أو حتى بخسارة .

اما فى المدة الطويلة ، فان الأرباح غير العادية ، وكذلك الخسارة تختفى ، وتحقق المشروعات فى المنافسة الاحتكارية الأرباح العادية فقط وتفسير ذلك انه فى حالة المنافسة الاحتكارية ، وخلافا للوضع فى حالة الاحتكار ، لا يوجد عوائق أمام دخول مشروعات جديدة الى ميدان الصناعية ، اذا كانت المشروعات تحقق أرباحا غير عادية ، أو خروج بعض المشروعات التى تحقق خسارة من ميدان الصناعة . ويترتب على دخول مشروعات عديدة الى ميدان الصناعة زيادة عرض السلعة بصفة عامة ، فيميل ثمنها الى الانخفاض ، وتميل نفقاتها الى الارتفاع بزيادة الطلب على عوامل الانتاج اللازمة لها ، الأمر الذى يترتب عليه — ان عاجلا أو آجلا — عودة ارباح المشروعات العاملة فى الصناعة الى المستويات العادية . وعلى العكس يترتب على خروج بعض المشروعات التى تحقق خسارة من ميدان الصناعة انخفاض العرض الـكلى للصناعة ، الأمر الذى ينجم عنه ارتفاع الأثمان ، وتميل النفقات الى النقصان لانخفاض الطلب على عوامل الانتاج اللازمة للصناعة .

ويترتب على هذه التغيرات أن كل بائع يواجه تحرك منحنى الطلب على منتجاته ، وكذلك تحرك منحنى نفقاته . فعند دخول مشروعات جديدة الى ميدان الصناعة يتحرك منحنى الطلب الى اسفل (اى انخفاض الطلب على المشروع) ، وانتقال منحنى النفقات المتوسطة الى اعلى (دلالة على زيادة النفقات) . وعلى العكس من ذلك ينتقل منحنى الطلب على المشروع

الى اعلى فى حالة خروج بعض المشروعات من ميدان الصناعة (دلالة على زيادة الطلب على منتجات المشروع) ، وانتقال منحنى النفقات المتوسطة الى اسفل (دلالة على على انخفاض النفقات التى يتحملها المشروع) . وتبقى هذه التغيرات حتى يسود الربح العادى بالنسبة للمشروعات العاملة فى الصناعة (١) .

ولذا فان التوازن فى المدة الطويلة يتحقق بالنسبة للمشروع ، داخل الصناعة كلها ، عندما يتساوى الثمن (الايراد المتوسط) مع النفقة المتوسطة والتى تشتمل على الربح العادى .



(الشكل رقم ٤٣)

فى الشكل رقم (٤٣) يمثل المنحنى ا م الايراد المتوسط (اى خط الثمن أو الطلب) ، وهو ينحدر الى أسفل دلالة على ارتفاع مرونة الطلب للأسباب السالف ذكرها . وبمعنى آخر ، فان الكمية المطلوبة تتأثر تأثرا

---

(١) يشترط بداهة لكى تحقق المشروعات الارباح العادية فقط ، فى المدة الطويلة ، أن تتماثل ظروف المشروعات من حيث الطلب ونفقة الانتاج . ولكن فى الحقيقة يمكن أن تتميز بعض المشروعات على غيرها ببعض المزايا تمكنها من زيادة طلبها أو خفض نفقة انتاجها . ولذا يمكن أن تحقق هذه المشروعات — فضلا عن الارباح العادية — أرباحا غير عادية . بالرغم من المنافسة التى تلقاها من المشروعات الجديدة التى تدخل ميدان الصناعة .

انظر :

R. Barre, op. cit., p. 570.

شديدا بالتغيرات الحاصلة فى الثمن ، فتقل بارتفاعه ، وترتفع بانخفاضه . ويمثل المنحنى ا ح الايراد الحدى وهو يقع أسفل منحنى الايراد المتوسط (ا م) ، وذلك تطبيقا للعلاقات القائمة بين منحنى الايراد المتوسط ومنحنى الايراد الحدى والسالف دراستها . ويمثل المنحنى ن م منحنى النفقة المتوسطة ، ون ح منحنى النفقة الحدية .

وكما قلنا فان توازن المشروع ، فى ظل المنافسة الاحتكارية ، وفى المدة الطويلة ، يتحقق عندما يتساوى الثمن (الايراد المتوسط) مع النفقة المتوسطة ، والتى تشتمل على الربح العادى . ويتحقق ذلك عند تماس منحنى الايراد المتوسط (الثمن) مع منحنى النفقة المتوسطة ، ويتحقق ذلك فى النقطة ب . وعند هذه النقطة ينتج المشروع الكمية م ك ، وعندها أيضا تتساوى النقطة الحدية مع الايراد الحدى ، ويتحقق هذا التوازن عند تقاطع المنحنيين فى النقطة ا .

ويلاحظ أنه فى المنافسة الاحتكارية

(ا) ينتج المشروع أقل من حجمه الأمثل ، اذ استمر المشروع فى الانتاج لانخفضت نفقاته ، فعندما ينتج الكمية م ك ١ تصل النفقة المتوسطة الى أدنى حد ممكن (النفقة حـ تمثل تقاطع منحنى النفقة المتوسطة والحدية) . ومعنى ذلك أن المشروع فى ظل المنافسة الاحتكارية لا ينتج عند افضل حجم ممكن من الانتاج ، اذ يمكنه تخفيض النفقات بزيادة الانتاج ، ويفسر هذا الوضع بأن منحنى الطلب فى المنافسة الاحتكارية ذو ميل سالب . وينجم عن ذلك وجود فائض فى الطاقة الانتاجية فى ظل المنافسة الاحتكارية ، وذلك بالمقارنة لما هو عليه الحال فى نظام المنافسة الكاملة .

(ب) يكون الثمن فى حالة المنافسة الاحتكارية أكثر ارتفاعا عنه فى حالة المنافسة الكاملة . وتفسير ذلك أن المشروعات لو استطاعت العمل بكامل طاقتها أى تنتج الكمية م ك ١ بدلا من انتاج الكمية م ك لانخفض الثمن من ث الى ث ١ . ومعنى ذلك أن مركز المستهلك فى سوق المنافسة الاحتكارية أسوأ من مركزه فى سوق المنافسة الحرة . فضلا عن ان الاقتصاد القومى يصاب باسره بخسارة ناشئة عن ان الانتاج فى سوق المنافسة الاحتكارية لا يصل بالمشروعات الى حجمها الأمثل .

الفصل الرابع

الأنظمة الخاصة لتكون الأثمان

٣٥٥ — تقتصر انظمة الأسواق ، السابق دراستها ، على اعطاء محاولة لوصف جهاز الثمن فى مختلف الأسواق . وكما اشرنا الى أن بعض هذه الانظمة تتصل ، بقدر كبير أو صغير بالواقع العملى (الاحتكار والمنافسة غير الكاملة) ، والبعض الآخر يعتبر من قبيل العرض النظرى (المنافسة الكاملة) . ولكن الحياة الاقتصادية تتميز ، فى الوقت الحاضر ، خاصة بعد ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، بأن كثيرا من الاثمان لا تعتمد على قوى العرض والطلب والتى ، حاولنا دراستها فى الفصول الثلاثة السابقة .

فهناك من ناحية اثمان السلع الزراعية والتى يتميز تكوينها بوضع خاص يرجع الى ظروف طلب وعرض هذه السلع ، وكيفية حساب نفقة انتاجها .

وهناك من ناحية أخرى الأثمان الادارية ، ونقصد بها تدخل الدولة لتحديد الثمن ، دون أن نترك هذا التحديد الى قوى العرض والطلب ، وان كانت يجب عليها أن تأخذ فى الاعتبار هذه القوى عند قيامها بالتحديد . وتتمثل الأسعار الادارية ، فى سياسة التسعير الجبرى ، كذلك تتمثل اثمان المشروعات العامة التى لا تهدف ، فى غالب الاحيان ، الى تحقيق أقصى قدر من الأرباح كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الخاصة . وانما يقصد من كيفية تحديدها ، تحقق أغراض أخرى اقتصادية واجتماعية ، وتعتبر احد الوسائل التى تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية وبذا فهى تعتبر نوعا ثانيا من الأثمان الادارية ، التى قد لا تتحكم فى تحديدها قوى الطلب والعرض .

ونتناول بالدراسة فى هذا الفصل كيفية تكوين الاثمان الزراعية ، ثم سياسة التسعير الجبرى ، واخيرا سياسة أثمان المشروعات العامة ، أو ما يطلق كثيرا عليها الثمن العام (١) .

---

(١) لا يقتصر تدخل الدولة فى التأثير على الاثمان على الصور المذكورة فى المتن ، بل يمكن ان يتخذ تدخلها اشكالا أخرى بهدف التأثير على كيفية تكون الثمن اذا ما ترك لقوى الطلب والعرض . فقد تتدخل الدولة للتأثير فى قوى العرض والطلب للتأثير فى الثمن على نحو معين . ومن امثلة تدخل الدولة للتأثير على قوى الطلب : التدخل لتشجيع تصدير بعض

المبحث الأول

تكون الأثمان الزراعية

٣٥٦ — تتميز السلع الزراعية ببعض الخصائص التى تؤثر فى ظروف كل من الطلب والعرض عليها ، الأمر الذى يجعل عرض هذه السلع يتصف بعدم الانتظام ، والطلب عليها جامدا .

والخصائص التى تتميز بها الزراعة يمكن تلخيصها فى الآتى : —

١ — نعرف أن الانتاج الزراعى يتوقف على عـديد من الأمور التى تخرج ، الى حد كبير ، عن سيطرة الانسـان . فالظروف الجوية تؤثر تأثيرا كبيرا على الانتاج من حيث الكم والنوع . كذلك تؤثر الأفات والـكوارث الطبيعية مثل الفياضانات والجفاف على هذا الانتاج . حقيقة مع تقـدم العلم استطاع الانسان ان يزيد من سيطرته على الظروف السابقة ، سواء عن طريق وسائل التنبوء الحديثة بالاحوال الجوية ، او باستحداث المبيدات الحشرية والجذور المنتقاه ، أو اقامة السدود حتى يمكن التغلب على مشاكل الفيضانات والجفاف .. الخ . ولكن مع هذا التقـدم ، الذى تعـرفه بصفة خاصة الزراعة فى البلاد المتقدمة ، ما زالت سيطرة الانســان غير كاملة على الظروف السابقة والتى تسبب تقلبات عنيفة فى كميات الانتاج . ومن هنا يعرف عرض السلع الزراعية بأنه عرض متقلب ، وبالتالى قليـل المرونة ومما يزيد من هذه الخاصة ، وهى قلة مرونة السلع الزراعية ، أن الانتاج الزراعى يخضع لمواعيد محددة ، تجعل هذا الإنتاج يتصف بالطابع الموسمى ، وهذا يؤدى الى التراخى الزمنى بين تغيرات الاثمان واستجابة العرض .

٢ — كذلك نعرف أن نفقة الانتاج تؤثر فى العرض ، بل تعتبر أهم ظرف من ظروف العرض . واذا ما عرفنا أن نفقة الانتاج لا يمكن حسـابها مقدما (أى توقعها) الا بعد نهاية المدة ، اى بحصاد المحصول ، فان عدم التأكد من ظروف النفقة يؤثر بشكل أو بآخر على العرض . ومن نـاحية

السلـع عن طريق اعطاء بعض الاعانات لها ، أو التدخل فى السـوق بالشراء وتخزين المنتجـات . ومن أمثلة تدخل الدولة للتأثير على قوى العرض وضع حصص للانتـاج ، أو تحديد المساحة المنزرعة .

وعادة ما تتخذ الدولة سياسة الاعـانات العامة ، وكذلك االساسية الضريبية ، كوسيلتين للتأثير عل ىكل من قوى الطلب أو العرض تبعا للأهداف التى تتواخاها من وراء تدخلها .

انظر بالتفصيل حول هذه الموضوعات مؤلفنا « المـالية العـامة » دار الفكـر العربى بالقاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٩ — ١٦٤ ، ص ١٧٤ — ١٨٦ ، ص ٣١٦ — ٣٤٣ .

أخرى يصعب حساب تكلفة أو نفقة الوحدة الواحدة من الانتاج الزراعى (سواء النفقة المتوسطة أو النفقة الحدية) حتى بعد معرفة كمية الانتاج فى نهاية المدة للاسباب التالية :

(أ) نعرف ان عادة مسك الحسابات غير منتشرة بالنسبة للاستغلالات الزراعية ، خاصة الصغيرة منها . وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب معرفة النفقة الكلية ، وبالتالى النفقة المتوسطة والحدية .

(ب) نعرف أيضا أن ظاهرة الاستهلاك الذاتى تنتشر بالنسبة للقطاع الزراعى ، وهذه الظاهرة تجعل من الصعب معرفة القيمة الحقيقية لنفقة الانتاج .

(ج) غالبا ما تنتج الاستغلالات الزراعية عدة محاصيل (سلع) ، ويصعب معرفة نصيب كل سلعة من السلع الزراعية من التكلفة الكلية التى تحملها المزارع ،خاصة نصيب كل سلعة من النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والتى قد يمكن ، اذا ما توافرت الحسابات المنتظمة وانتفت ظاهرة الاستهلاك الذاتى أو ادخلت فى الحساب ، حسابها اجمالا بالنسبة للاستغلالات الزراعية .

(د) واخيرا يصعب تحديد ثمن العناصر الطبيعية (خاصة الأرض) حتى يمكن أن تدخل فى حساب نفقة الانتاج .

وللأسباب السالفة الذكر ، من الصعب التكلم عن نفقة انتاج بالنسبة للسلع الزراعية . وأمام هذا الوضع فأن الاثمان تتسم بعدم التأكد ، بل وبالتقلبات الشديدة .

٣ — وأخيرا يتميز الطلب على السلع الزراعية ، خاصة السلع الغذائية الضرورية (مثل القمح والخضروات والارز .. الخ) بالجمود . وهو يكون قليل المرونة بالنسبة لطائفة اخرى من السلع الغذائية الأقل ضرورة (مثل الفواكه ، أو الزبد .. الخ) . وهى تكون أكثر مرونة بالنسبة للسلع الزراعية التى تستخدم كمواد خام صناعية .

وأمام جمود عرض السلع الزراعية من ناحية ، وعدم القدرة على تحديد نفقة انتاجها من ناحية اخرى ، وأخيرا أمام قلة مرونة الطلب عليها (بل جموده بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية) تتميز الأثمان الزراعية بالتقلبات الشديدة . وهذه الأخيرة قد لا تكون فى صالح المنتج اذا ما انخفضت انخفاضا شديدا ، وقد لا تكون فى صالح المستهلك اذا ما ارتفعت ارتفاعا كبيرا . ومن هنا نجد معظم الدول تتدخل لمنع هذه التقلبات الشديدة عن

طريق رسم سياسات زراعية تهـدف اما حماية المنتج الزراعى او حماية المستهلك الزراعى وذلك بحسب الاحوال . ولذا فان أثمان السلع الزراعية تتأثر بهذه السياسات التى تهدف الى التأثير فيها ، ومن هنا كثيرا ما يطلق على هذه الأثمان بأنها « اثمان سياسية » ، بمعنى أنها لا تعكس تفاعل قوى الطلب والعرض اذا ما تركت دون تدخل من جانب السلطات العامة .

بعض أنواع السياسات الزراعية التى تؤثر فى كيفية تكون الأثمان الزراعية (١) :

٣٥٧ ـ تختلف هذه السياسات تبعا لدرجة نمو الأقتصاد من ناحية ، وتبعا لطبيعة النظام الاقتصادى السائد .

أما بالنسبة للبلاد الراسمالية ، فغالبا ما كانت تهدف السياسات الزراعية الى حماية طبقة المزارعين ، عن طريق ضمان حد أدنى من الأثمان للمنتجات الزراعية ، وبالتالى تهدف الى رفع دخول هذه الطبقة .

أما بالنسبة للبلاد الاشتراكية ، فغالبا ما كانت السياسات لاتهدف الى حماية طبقة المزارعين عن طريق رفع دخولهم ، وانما على العكس من ذلك كانت تهدف الى تحديدها بشكل منخفض بالمقارنة الى الأثمان السلع الصناعية ، خاصة تلك التى يستخدمها القطاع الزراعى كمدخلات (الاسمدة ، المبيدات ، الآلات الزراعية .. الخ) . وبعبارة أخرى فان معدل تبادل السلع الزراعية بالسلع الصناعية كان فى غير صالح الأولى . وحكمة هذه السياسات هو امتصاص الفائض الزراعى واستخدامه فى تمويل النمو الصناعى .

أما بالنسبة للبلاد النامية ، فغالبا ما تهدف سياسة الاثمان الزراعية الى حماية المستهلكين ، خاصة طبقة العمال . فمن المعلوم أن هذه البلاد تتميز بوجود ضغوط تضخمية فى بداية مراحل نموها ، نظرا لارتفاع الطلب على اثر زيادة الدخل الناتجة عن الانفاق الاستثمارى . ولكن نظرا لاتسام الانتاج الزراعى بالجمود ، فانه يترتب على ذلك كله ميل اسعار السلع الزراعية ، خاصة السلع الغذائية ، للارتفاع . وهنا تتدخل الدولة عن طريق وضع حد أقصى لهذه الاثمان ، عن طريق سياسة التسعير الجبرى التى سوف ندرسها فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

---

(١) راجع :

P. Samuelson «Economies, an introductory analysis» trardution franaise, par G. fain paris, 1957, Towre II, 425—433.

وسوف نقتصر هنا على بيان بعض السياسات التى تتبعها البلاد الراسمالية والتى تهدف ، كما قلنا ، الى ضمان دخول طائفة المزارعين ، عن طريق تحديد حد أدنى للأثمان الزراعية .

والسؤال الذى يثور الآن هو ماذا يحدث عند تحديد حد أدنى لثمن السلعة ؟

وللاجابة على هذا السؤال ، يتعين التفرقة بين ما اذا كان الثمن المفروض كحد أدنى أقل أو أكثر من ثمن التوازن . ونقصد بثمن التوازن الثمن الذى يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب على السلع الزراعية والتى سبق بيان خصائصها . فاذا كان الثمن المحدد لثمن السلعة الزراعية أقل من ثمن التوازن ، فمن الواضح أن تحديد هذا الثمن الأدنى لن يكون له أثر ، اذ أن الثمن السائد فى السوق سيكون أعلى ، ومن ثم لا يتصور أن تحدث مخالفة لهذا الحد الأدنى .

أما اذا كان الحد الادنى أعلى من ثمن التوازن ، فانه سوف ينجم عن هذا الثمن الجديد اختلال بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة . فالمنتجون يعرضون عند هذا الثمن ، المفروض كحد أدنى ، كمية أكبر والمستهلكون يطلبون عند هذا الثمن كمية أقل . ويترتب على هذا الوضع ظهور فائض فى السوق . ومن ثم تظهر مشكلة كيفية تصريف هذا الفائض من السلعة والذى لا يجد مشترين عند هذا الحد .

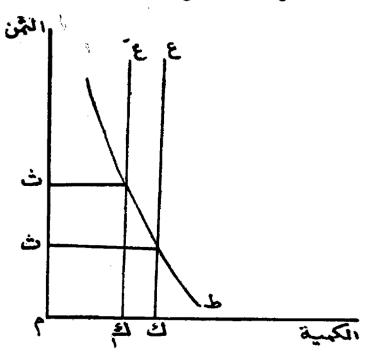
وقد طبقت بعض الدول عدة سياسات لتصريف هذا الفائض من الانتاج الزراعى والذى ينتج عندما يكون الحد الادنى للثمن أعلى من ثمن التوازن ومن أهم هذه السياسات ما يلى :

(أ) الاتفاق على تحديد المساحة المنزرعة :

٣٥٨ — لجأت بعض الدول ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (١)، الى هذه الطريقة بهدف تحديد انتاج القمح ، حتى لا ينجم عن عدم التحكم فى كمية الانتاج انهيار اثمانه . وبمقتضى هذه الطريقة تقوم وزارة الزراعة بالاتفاق مع المزارعين على تحديد المساحات التى تزرع بالقمح ، مقابل ضمان ثمن كحد ادنى لكمية القمح التى تنتج من المساحات المتفق عليها .

P. Samuelson. op. cit., pp. 425—426.

فبدون الاتفاق على تحديد المساحات المنزرعة ، بالقمح على سبيل المثال ، يكون فى وسع المنتجين انتاج ، وبالتالى عرض كمية كبيرة بمثلها



الشكل رقم (٤٤)

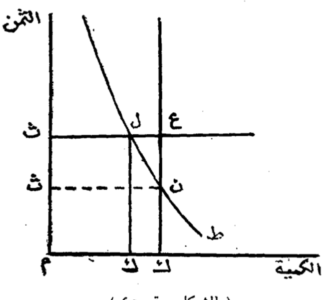
المنحنى ع ك . ولما كان الطلب على السلع الزراعية ، خاصة الغذائية منها ، يتميز بقلة المرونة ويمثله فى الشكل المنحنى ط . فان الثمن الذى يتحدد ، وفقا لقوى الطلب والعرض فى حالة عدم الاتفاق على تحديد الانتاج ، بتلاقى منحنى الطلب والعرض ، أى يتحدد الثمن عند المستوى ث . ولكن عند الاتفاق على تحديد الانتاج، فانه سوف يترتب على مثل هذا الاتفاق أن تقل الكمية المعروضة ، وينتقل منحنى العرض الى اليسار ، ويمثله فى الشكل المنحنى ع ك١ وتكون الكمية المطلوبة م ك١ . ولما كان الطلب قليل المرونة فانه يترتب على هذا الوضع أن يرتفع الثمن الى المستوى ث١ ، حيث يتلاقى منحنى العرض الجديد مع منحنى الطلب . وينجم عن ذلك كله أنه بالرغم من انخفاض الكمية المطلوبة عند تحديد الانتاج الا أن الارتفاع فى الثمن قادر على أن يعوض هذا الانخفاض ، بل ويزيد الايراد الكلى للمنتجين على الوضع الأول (أى أن م ك١ × ث١ تكون أكبر من م ك × ث) .

وجوهر هذه السياسة تتلخص ، كما يظهر مما تقدم ، هو التدخل للتأثير فى عرض السلعة عن طريق انقاص هذا العرض .

(ب) تدخل الدولة عن طريق شراء الفائض :

٣٥٩ ـ تلجأ بعض الدول الى سياسة اخرى لامتصاص الفائض الذى يظهر عند تحديد حد ادنى لثمن السلعة الزراعية . ومقتضى هذه السياسة ان تضمن الحكومة للمزارعين حدا أدنى للسلع الزراعية دون تحديد للمساحة المزروعة بهذه السلعة .

وينجم عن تحديد الحد الأدنى للسلعة ، ظهور فائض من السلعة ، حيث يرتفع العرض عند هـذا الثمن عن الطلب عنـده كمـا يظهـر فى الشكل (٤٥) .



(الشكل رقم ٤٥)

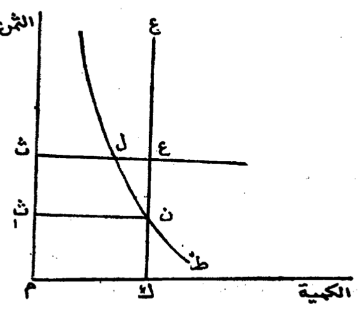
فالدولة تحدد حدا أدنى لثمن السلعة هو ث . ويمثل المنحنى ط منحنى طلب السلعة الذى يتميز بقلة المرونة . وعند هذا الثمن ينتج المزارعون ، وبالتالى يعرضون الكمية م ك١ ، ولكن عند الثمن ث لن يطلب المستهلكون الا الكمية م ك ، وهى التى تتحدد بتلاقى منحنى الطلب (ط) مع خـط الثمن (ث) فى النقطة ل . ولكن عند الثمن ث ، تظل كمية من الانتـاج المعروضة على الحد الادنى للثمن ث ، تتدخل الدولة مشترية القـدر الفائض (ك ك١) . ويلاحظ عند ث لانخفض الثمن الى المستوى ث١ ، اى عند تقاطع منحنى العرض مع الكمية المعروضة فى السوق فى ن .

وبطبيعة الحال فان الدولة تقوم بتمويل شراء الكمية الفائضة عن طريق الميزانية العامة أو عن طريق صندوق خاص . أما عن مصير هذه الكمية الفائضة والمشتراه ، فالدولة تقوم بتخزينها أما تمهيدا لتصريفها فى الخارج فى شكل معونات أو بأسعار منخفضة ، وأما أن تتركها حتى تهلك . والانفاق الذى تقوم به الدولة لشراء القدر الفائض من الانتاج الزراعى يتمثل فى الشكل بالمساحة ك ك ١ ع ل (أى الكمية الفائضة ك ك١ × الثمن المحدد كحد أدنى م ث) . ويمثل هذا الاتفاق اعانة للمزارعين ، والتى تمثل زيادة فى دخولهم ، لا يحصلون عليها بدون تدخل الدولة مشترية لجزء من المحصول عند الثمن المفروض كحد أدنى .

وتبعا لهذه السياسة يتمكن المزارعون من عرض وبيع كل انتاجهم بثمن اعلى بثمن التوازن . ومن ثم لا يلزمون بتحديد انتاجهم (عن طريق تحديد المساحة المزروعة) كما هو الحال فى السياسة السابقة .

(جـ) تحديد أثمان متغايرة (مختلفة) بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك :

تتبع بعض الدول سياسة أخرى تهدف ايضا الى أعانة المزارعين . وتفرض هذه السياسة أن تضمن الدولة ، كما هو الحال فى الحالتين



(الشكل رقم ٤٦)

السابقتين ، حدا ادنى من الثمن . وفى نفس الوقت تترك المزارعون احرارا فى انتاج القدر الذى يرغبونه ، وهى تضمن لهم ثمنا لكل الكمية المنتجة

يمثل حدا ادنى . ولكن خلافا للسياسة الثانية ، تعمل الدولة على تصريف الكمية المنتجة فى السوق المحلى عند ثمن التوازن .

ويظهر من الشكل رقم (٤٦) أن الدولة تضمن حدا ادنى للثمن يتمثل فى ث ، والمزارعون احرار فى انتاج أى كمية من السلعة . لنفرض أن الإنتاج، وبالتالى العرض يتحدد بالكمية م ك . ولكن عند عرض هذه الكمية فان ثمن التوازن يتحدد بتلاقى منحنى العرض ع ك مع منحنى الطلب ط فى النقطة ن ، ويكون ثمن التوازن ث١ ، وهو أقل من الثمن المفروض كحد أدنى وهو ث . ولكى تضمن الدولة للمزارعين حصولهم للثمن المحدد ث ، فانها تقوم بدفع الفرق لهم عن كمية مباعة (والفرق يتمثل فى ث١ ك) .

وبطبيعة الحال فان الدولة تتحمل انفاقا . لتصريف كل الكمية المعروضة م ك . ويتمثل هذا الانفاق بالمساحة ن ث١ ث ع .

والفرق بين هذه السياسة ، والسياسة السابقة ، أن كمية الانتاج يتم تصريفها فى السوق المحلى عند ثمن التوازن ، اى الثمن الذى يشترى به المستهلك ، فى حين أن المنتج يحصل على ثمن اعلى هو ث.

المبحث الثانى

سياسة التسعيرة الجبرية

٣٦٠ ــ راينا فى المبحث الأول انه غالبا ما تتدخل الدولة لتحديد اثمان بعض دخول المزارعين . ومعنى ذلك أن ثمن السلع الزراعية لا يترك لقوى الطلب والعرض . وانما يتم تحديده ، فى الغالب ، عن طريق فرض حد أدنى لثمن السلعة الزراعية .

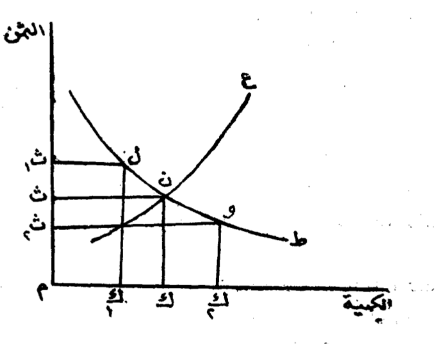
وتستطيع الدولة أيضا التأثير فى كيفية تكون الاثمان ، اذا ما اقتضت سياستها الاقتصادية والاجتماعية ذلك ، عن طريق وضع حد أقصى لثمن السلعة . وهذه السياسة تعرف بسياسة التسعير الجبرى .

وغالبا ما تلجأ معظم الدول الى هذه السياسة فى أوقات الحروب ، حيث تؤدى الندرة فى السلع المخصصة للاستعمالات المدنية ، نتيجة لتحول جزء كبير من موارد الانتاج للأغراض الحربية ، الى ارتفاع اثمان هذه السلع . وهذا الارتفاع فى الأثمان قد تكون له آثار اجتماعية ضارة وخطيرة

ولذا تلجأ الدول الى وضع حد أقصى لأثمان بعض السلع الضرورية (كالسلع الغذائية أو غيرها كالملابس الشعبية .. الخ) .

كذلك تلجأ معظم الدول النامية الى هذه السياسية ، لما تعرفه هذه الدول من ضغوط تضخمية تسبب ارتفاع الاسعار ، خاصة بالنسبة للسلع الضرورية زراعية كانت أم صناعية . وسبب التضخم هو زيادة الانفاق الاستثمارى الذى ينجم عنه زيادة فى الدخول أكبر من الزيادة الاولية (تطبيقا لفكرة المضاعف) ، وهذه الزيادة فى الدخول ، أى المقدرة الشرائية لا يقابلها زيادة مماثلة فى عرض السلع نظرا لجمود الهيكل الانتاجى للبلاد النامية من ناحية ، ولاحتياج المشروعات التى تحتاج للانفاق الاستثمارى لاقامتها الى وقت لكى تنتج ، من ناحية أخرى . ولذا تلجأ هذه الدول الى اتباع سياسة التسعير الجبرى بالنسبة لبعض السلع الضرورية (عن طريق فرض حد أقصى للأثمان) .

والسؤال يطرح لمعرفة ماذا يحدث عندما تقوم الدولة بفرض حد اقصى للثمن ؟ .



(الشكل رقم ٤٧)

لو فرض وان الدولة لم تتدخل فان الثمن سوف يتحدد بتلاقى منحنى كل من العرض (ع) والطلب (ط) فى النقطة (ن) . ويكون الثمن السائد فى هذه الحالة هو (ث) ، وعنده تطلب الكمية مك . ولكن ترى الدولة أن الثمن ث مرتفع ويرهق الطبقات المحدودة الدخل ، ولذا تتدخل لفرض

حد اقصى الثمن . ويلاحظ أنه لو كان الحد الاقصى للثمن مرتفعا عن ثمن التوازن ، مثل ث١ كما يظهر فى الشكل ، فلا تظهر مشكلة ، اذ عند هذا الثمن سوف تطلب الكمية م ك١ وهى كمية أقل من الكمية المعروضة . ولكن الغرض ان الدولة تتدخل بفرض حد أقصى أقل من ثمن التوازن مراعاة لصالح المستهلكين ، ولو فرضنا أن هذا الثمن هو ث١ ، وهو أقل من ثمن التوازن (ث) ، فعنده سوف تطلب الكمية م ك ، وهى تزيد عن الكمية المعروضة فى السوق (م ك) ، وانه يصعب زيادة الكمية المعروضة ويظهر بالتالى عجز فى العرض عند الثمن الاقصى (التسعيرة الجبرية) يقدر فى الشكل رقم (٤٦) بالمقدار ك ك .

ولكن ماذا تعمل الدولة لمواجهة العجز فى العرض ؟

ان سياسة فرض حد أقصى للسلعة (التسعير الجبرى) ، تعنى كما رأينا فرض أثمان تقل عن الأثمان التى تميل الاسواق اليها لو تركت حرة . ويترتب على ذلك ، كما سبق بيانه ، وجود زيادة فى حجم الطلب عن حجم العرض المتاح عند الثمن المحدد كحد أقصى .

وينجم عن هذا الوضع حدوث ضغط من الطلب الذى لا يتم اشباعه على العرض القائم ، مما يهيىء الفرصة لارتفاع الاثمان علنا أو خفية .

وغالبا ما تلجأ الدولة التى تقدم على اتباع هذه السياسة الى مواجهة العجز فى العرض ، وارتفاع الاثمان عن الحد الاقصى المفروض ، عن طريق توزيع الكميات المعروضة والمحدودة بين المستهلكين لتحقيق المساواة بينهم (١) . ويتم التوزيع عن طريق « نظام البطاقات » أو « نظام الحصص » والذى تتلخص فى أن يحدد لكل فرد أو لكل أسرة حصة معينة من السلعة يكون له الحق فى الحصول عليها من البائعين المعتمدين بالسعر الرسمى .

---

(١) قد يتصور أن تترك الدولة توزيع السلعة ، مع تحديد ثمنها الاقصى ، حرا دون اتباع « نظام البطاقات » . وعلى ذلك فان من يذهب الى السوق اولا يستطيع أن يحصل على الكمية التى يريدها ، ومن يذهب الى السوق متأخرا فانه لا يحصل على شىء . كما قد تتحكم مدى الصلة بين المستهلك والبائع فى حصوله على السلعة فالمستهلك الذى تربطه علاقة قربى أو معرفة وثيقة يحصل على السلعة ، وذلك الذى لا تربطه بالبائع اية علاقة لا يحصل عليها .

وبلا شك فانه يترتب على عدم الأخذ بنظام البطاقات عدم المساواة بين المستهلكين ، فضلا على انتشار ظاهرة الطوابير أمام المتاجر ولذا تلجأ معظم الدول التى تقرر سياسة التسعير الجبرى الى الاخذ بنظام البطاقات ، والذى يتم بمقتضاه تحديد حصة كل فرد أو أسرة من السلعة يشتريها من بائع معتمد من السلطات العامة .

ويترتب على الاخذ بنظام البطاقات تحديد حجم الطلب على السلعة بحيث يتناسب مع حجم عرضها عند الثمن المفروض كحد أقصى .

ويتوقف نجاح الاخذ « بنظام البطاقات » ، وبالتالى سياسة التسعير الجبرى على مدى الفرق بين الثمن الذى تحدده السلطات العامة وبين ثمن التوازن . فكلما كان الفرق صغيرا كلما كانت هناك امكانية لنجاح هذه السياسة ، والعكس صحيح .

كذلك يتوقف نجاحه على مدى الجزاءات المفروضة على مخالفة نظام البطاقات فكلما كانت الجزاءات رادعة كلما كانت هناك امكانية اكبر لنجاح سياسة التسعير الجبرى ، والعكس صحيح .

واخيرا يتوقف نجاح هذه السياسة على مدى كفاءة ونزاهة الجهاز الادارى الذى يتولى تطبيق سياسة التسعير الجبرى ، كما يتوقف هذا النجاح على القيم السائدة فى المجتمع . فكلما كان هناك وعى لدى المواطنين بأهمية هذه السياسة ، وأن غالبيتهم ينظرون الى الخروج عن الاثمان المحددة على انه اثم وجريمة تقترف ضد الصالح العام ، كلما ازدادت امكانية نجاح سياسة التسعير الجبرى ، والعكس صحيح .

ومع ذلك فانه يندر أن تنجح سياسة التسعير الجبرى ، وخاصة فى الدو لالنامية ، لعدم توافر العوامل التى تكفل نجاح سياسة التسعير الجبرى . ومن ثم فانه غالبا ما يصاحب هذه السياسة ظهور ما يسمى السوق السوداء Black market ، وهى السوق التى تتبادل فيها السلعة بثمن أعلى من الثمن القانونى . وتفسير ذلك أن وجود عجز فى السلعة من ناحية ، ووجود مشترين راغبين فى الحصول على السلعة بثمن أعلى بكثير من الثمن المفروض كحد أقصى ، من ناحية أخرى ، من شأنه أن يدفع العديد من الافراد الى محاولة خرق القانون وتحقيق الكسب غير المشروع . بل انه يحدث فى كثير من الاحيان ، خاصة فى البلدان النامية ، ارتفاع فى الاثمان فى السوق السوداء بقدر يفوق الاثمان التى يمكن أن تسود لو ترك تحديدها لقوى الطلب والعرض (أثمان التوازن) ، وذلك نتيجة لوضع حد أقصى لاثمان السلع .

ويفسر الوضع السابق بأن كثيرا من الافراد يقومون ، فى ظل قيود التسعيرة الجبرية ، بالمضاربة عن طريق الحصول ، بطريق غير مشروع ، على كميات من السلعة المسعرة ، ومحاولة تصريفها فى السوق السوداء . كذلك يمكن أن يفسر هذا الوضع بعدم قدرة الدولة باحكام الرقابة على انتاج

السلع المسعرة ، بحيث يتمكن بعض المنتجين من البيع باكثر من الثمن المحدد.
ويترتب على الاوضاع السابقة تمكن بعض الافراد من تحقيق مكاسب غير مشروعة ، وهؤلاء كثيرا ما يطلق عليهم « بأغنياء » .

المبحث الثالث

اثمان المشروعات العامة ((الثمن العام)) (١)

٣٦١ – يقصد « بالثمن العام » ثمن السلع والخدمات التى تنتجها وتقدمها المشروعات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية ، وذلك للمقابلة بينه وبين الثمن الخاص يمثل منتجات المشروعات الخاصة .

وقد سبق أن بينا أن الدولة تقوم باشباع الحاجات العامة عن طريق اقامتها للمشروعات العامة ، والهدف هو تحقيق الصالح العام . كذلك فان نطاق المشروعات العامة يختلف تبعا لطبيعة النظام الاقتصادى والسياسى(٢)

فالمشروعات العامة تكون الوحدات الانتاجية الاساسية المشكلة للبنيان الاقتصادى فى البلاد الاشتراكية ، وعن طريقها تهيمن الدولة على ادارة الاقتصاد القومى بأكمله . وقد اخذت البلاد الرأسمالية بفكرة المشروعات العامة ، وتوسعت على اثر حركة التأميمات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بغرض ضمان الاستقرار الاقتصادى ، وضمان نمو مطرد فى الناتج القومى . وقد لجأت البلاد النامية الى الاخذ بهذا النوع من المشروعات من أجل الاسراع فى حركة التنمية وتغيير البنيان الانتاجى ، من بنيان يغلب عليه الطابع الزراعى الى بنيان يغلب عليه الطابع الصناعى .

واهم ما يميز المشروعات العامة انها لا تهدف الى تحقيق أقصى قدر من الربح ، بل تهدف الى تحقيق المصلحة العامة . وتتمثل المصلحة العامة فى اشباع الحاجات العامة التى يترتب على اشباعها تحقيق منفعة جماعية يدخل فى تحديدها اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية . ومن ثم فان الحكم على نجاح هذه المشروعات العامة يكون من خلال تحقيق الاهداف

---

(١) انظر حول هذا الموضوع :
R. Turvey «Public entreprise» Penguin modern economics 1968.

والكتاب يشتمل على مجموعة من المقالات عن كيفية تحديد الثمن العام بصفة عامة ، وكيفية تكونه فى بعض الانشطة الاقتصادية التى تقوم بها الدولة .
وكذلك :
G. Turnely «Economie des services Collectifs et de la dépense publique» Dunod, Paris. 191, chap. X, 322—359.

(٢) انظر ص ٣٧١ وما بعدها من هذا المؤلف

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ادت الى انشاء هـذه المشروعات العامة ، وذلك على العكس من المشروعات الخاصة ، فالحكم على نجاحها يكون اساسا من خلال معدل الربح الذى تحققه هذه المشروعات .

ومن أهم المشكلات التى تثور فى وجه الادارة عند اقامتها للمشروعات العامة هى كيفية تحديد أثمان منتجات مشروعاتها العامة ، أى تحـديد ما يسمى « الثمن العام » .

وهنا يتعين ان نفرق بين امرين :

الاول : أن تسيطر الاعتبارات المالية على اقامة المشروعات العـامة ، وفى تلك الحالة ، تتصرف الدولة تماما كالافراد عند ادارتها وتحديدها للثمن العام ، ويكون الهدف فى هذه الحالة هو تحقيق أقصى قدر من الربح . وفى هذا الفرض غالبا ما ينظم الانتاج العام على أساس احتكارى ، فتمنع الدولة المشروعات الخاصة من دخول بعض الميادين لتقصرها على مشروعاتهـا (احتكار قانونى) . ويمكن أيضا الا تلجأ الدولة الى اعطاء مشروعاتهـا صفة الاحتكار القانونى ، وانما تؤدى ظروف الانتاج الى احتكارها الفعلى للسوق ، ونكون فى هذه الحالة بصدد احتكار عام فعلى .

وفى الحالات التى تسيطر الاعتبارات المالية ، بهدف تحقيق ايرادات للخزانة العامة ، يتحدد الثمن تماما وفقا للقواعد التى يتحـدد بها فى ظـل الاحتكار . وتطبيقا لتلك القواعد يحقق المحتكر أكبر قدر ممكن من الارباح فهو الذى يتحدد عند تقاطع محور الكميات مع منحنى الطلب (أى منحنى الايراد المتوسط) (١) وبطبيعة الحـال ليس من صالح المشروعات العامة الاحتكارية ، ما دام الغرض منها ، تحقيق أكبر قدر ممكن من الربـح الذى يمثل أحد مصادر الايرادات العامة ، أن تخرج عن القواعد التى تحكم المحتكر عند تحديده للكمية المنتجة وللثمن الذى يبيع به . وتعتبر احتكارات الدولة المالية أهم تطبيقات لهذه الفكرة (٢) .

---

(١) راجع حالة الاحتكار البسيط ، والشكل الذى يمثل توازن المنتج فى هـذه الحالة ، ويظهر من الشكل المساحة التى تبين مجموعة الارباح التى يحققها المحتكر .

(٢) يقصد بالاحتكار المالى أن تنفرد الدولة بملكية واستغلال فرع معين من فروع الانتاج بقصد الحصول على موارد تفوق ما يمكن أن تحصل عليه لو تركت هذا الفرع للنشاط الخاص، واكتفت بفرض ضرائب على ما يحققه من دخل .

ولكى ينجح الاحتكار المالى Fiscal monoply يتعين أن تختار الدولة موضوعا لاحتكارها سلعا ذات طلب غير مرن ، حتى لا ينخفض الطلب عليها عند ارتفاع ثمنها ، مما يفوت الغرض من الاحتكار المالى . كما يتعين أن تختار الدولة الانشطة من الانتاج (سلعا) ليست ذات أهمية غذائية أو صحية معينة ، حتى لا يترتب على حرمان البعض منها (الطبقات ـ

الثانى : أن تسيطر اعتبارات المصلحة العامة كالرغبة فى توفير السلعة أو الخدمة بثمن معقول يجعلها فى متناول أكبر عدد ممكن من أعضاء الجماعة (ويتحقق ذلك بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية المسماة بالسلع الشعبية كالخبز والشاى والسكر .. الخ) ، أو الرغبة فى تحقيق أكبر نفع اجتماعى للجماعة بغض النظر عن الربح (ويتحقق ذلك بالنسبة لمرافق الخدمات العامة الاساسية المسماه infrstructure ، كخدمات المواصلات ، والمياه والكهرباء ... الخ) .

وفى تلك الحالة تعمل المشروعات العامة ، التى قد تتخذ الصفة الاحتكارية ، على بيع منتجاتها بأثمان تقل كثيرا عن الاثمان التى يسمح لها مركزها الاحتكارى بفرضها . وربما يصل بها الأمر الى الاكتفاء بتغطية نفقة الانتاج ، أو حتى الى البيع بأقل من نفقة الانتاج وتحمل خسارة تغطيها الدولة عن طريق تقديم أعانات لمشروعاتها من الميزانية العامة . ولكن ماهو الثمن المعقول الذى يتيح للمشروعات العامة مراعاة المصلحة العامة وكيف يتحدد ؟ .

وهنا يفرق الكتاب بين مذهبين او مسلكين يمكن أن تنتهجها المشروعات العامة عند تحديدها للثمن العام .

(أ) مذهب النفقة المتوسطة : ومقتضى هذا المذهب تقوم المشروعات العامة ، عند تحديدها للثمن العام فى الحالات التى تغلب فيها اعتبارات المصلحة العامة ، بالاسترشاد بمتوسط النفقة الكلية (الثابتة والمتغيرة) . ويعنى ذلك أن تقوم المشروعات العامة بتحديد أثمانها على أساس النفقة المتوسطة التى يتحملها المشروع ، وبالتالى لا يحقق المشروع خسارة أو ربح (١) . وبطبيعة الحال لا تواجه المشروع العام عند الاخذ بهذا الثمن اية مشاكل نظرا لان حساباته سوف تكون فى حالة توازن ، فلا يحمل بالتالى الميزانية العامة أية اعباء ، كما انه لا يضمن لها ايرادا يحسب ضمن الايرادات العامة للدولة .

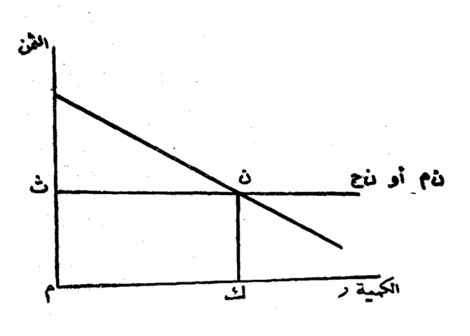
= محدود الدخل) نتيجة لارتفاع ثمنها ، مضار صحية أو اجتماعية . ولعل من أهم الامثلة على الاحتكارات المالية احتكار الدولة لانتاج الدخان أو صناعة السجائر ، وانتاج الكحول والكبريت فى كثير من الدول .

(١) تبعا لهذا المذهب قد يضيف المشروع العام على النفقة المتوسطة قدرا بسيطا أو هامشا يضمن للمشروع قدرا من الارباح فرصة توسيع الطاقة الانتاجية للمشروع أو مكافأة العاملين فيه .

(ب) **مذهب النفقة الحدية :** ومقتضى هذا المذهب تقوم المشروعات العامة بالاسترشاد بالنفقة الحدية التى يتحملها المشروع .

ولتوضيح هذا المذهب ، وبيان الفرق بينه وبين مذهب النفقة المتوسطة يتعين التفرقة بين ظروف ثلاثة قد يعمل المشروع العام فى ظلها .

١ – **مرحلة ثبات النفقة المتوسطة :** ومعنى ذلك أن المشروع العام يعمل فى ظل مرحلة ثبات الغلة ، وبالتالى ثبات النفقة . ونحن نعرف أنه فى مرحلة ثبات الغلة تتساوى كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . وفى هذه الحالة يكون كل من الثمن العام والكمية المنتجة واحدا وفقا للمذهبين مذهب النفقة المتوسطة ، ومذهب النفقة الحدية ، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم (٤٧) .

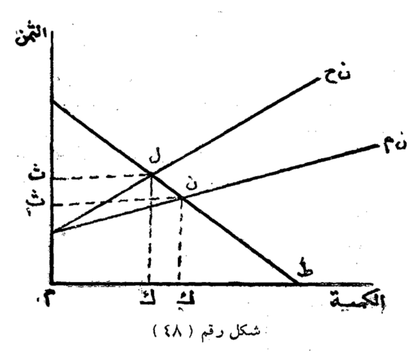


شكل رقم (٤٧)

فعند عمل المشروع العام فى ظل مرحلة ثبات الغلة ، تتساوى كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية . ويكون تحديد الثمن العام واحدا وفقا للمذهبين ، فيتحدد بالثمن ث (أى عند تقاطع منحنى الطلب (ط) مع منحنى كل من النفقة المتوسطة والحدية فى النقطة ن والذى يمكن تمثيلها بمنحنى

واحد لتطابقهما عند ثبات الغلة ، وبالتالى ثبات النفقة) . كما تتحـدد الكمية المنتجة بالمقدار م ك١ .

٢ ـ **مرحلة تزايد النفقة المتوسطة** : ومعنى ذلك ان المشروع العام يعمل فى ظل مرحلة تناقص الغلة . ونحن نعرف أن فى هذه المرحلة تميـل كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية الى التزايد ، ولكن معدل تزايد النفقة الحدية يكون أكبر من معدل تزايد النفقة المتوسطة . ونتيجة يكون منحنى النفقة الحدية (ن ح١) فوق منحنى النفقة المتوسطة (نم) كمـا يظهر فى الشكل رقم (٤٨) .

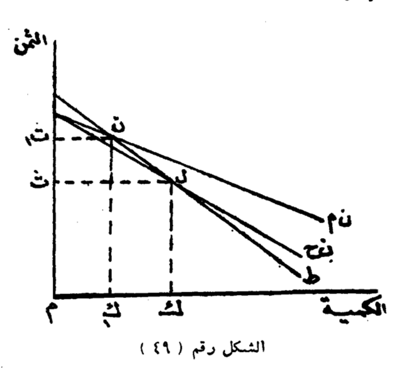


شكل رقم (٤٨)

وفى هذه الحالة يشير مذهب النفقة المتوسطة بتحـديد كل من الثمن والكمية المنتجة عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى النفقة المتوسطة فى ن . وبالتالى تكون الكمية المنتجة م ك١ والثمن ث . وعلى العكس من ذلك ، يشير مذهب النفقة الحدية بتحديد كمية الانتاج والثمن عند تقـاطع منحنى الطلب مع منحنى النفقة الحدية فى (ل) ، وبالتالى تكون الكمية المنتجة م ك والثمن ث . ويتضح أنه سوف يترتب على الاخذ بمذهب النفقة الحدية أن يقلل المشروع العام من الكمية المنتجة وأن يرفع من ثمن السلعة عن الحالة التى يسترشد فيها بتحديد الثمن العام بمذهب النفقة المتوسطة . ولكن يدافع انصار مذهب النفقة الحدية عن هذا الوضع بالقول أن تحديد الثمن العام على اساس النفقة المتوسطة ، سـوف يترتب عليه انقاص معـدل الرفاهية العامة . وتفسير ذلك أنه تبعا لمذهب النفقة المتوسطة سوف ينتج

المشروع الكمية م ك) ويتحدد الثمن عند المستوى ث . ولكن عند هـذا المستوى الأخير من الثمن سوف تزيد النفقة الحدية على الثمن الذى تطلب به السلعة (بالفرق ث ث١) . ومعنى ذلك أن تزيد النفقة التى يتحملها المشروع عن الوحدات الاضافية على قيمة هذه الوحدات بالنسبة للجماعة ، وهى قيمة يمثلها الثمن الذى تطلب به هذه الوحدات . وهذا يعنى أيضـا أن التضحية التى تتحملها الجماعة فى صورة النفقات الحدية عند انتاج كمية تزيد عن المقدار م ك تفوق المنفعة العائدة عليها من استهلاك الوحدات الاضافية . وينبنى على ذلك أن تحديد الانتاج بالمقدار م ك وبالثمن ث ، سوف يحقق للجماعة أقصى قدر من الرفاهة للجماعة حيث يتساوى عند هذه الكمية من الانتاج التضحية والمنفعة التى تعود على الجماعة .

٣ ـ **مرحلة تناقص النفقة المتوسطة :** ومعنى ذلك ان المشروع العام يعمل فى ظل مرحلة تزايد الغلة . ونحن نعرف أن فى هذه المرحلة تميل كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية الى التناقص ، ولكن معدل تناقص النفقة الحدية (ن ح) يكون اكبر من معدل تناقص النفقة المتوسطة (ن م) ، وذلك كما يظهر فى الشكل رقم (٤٩) .



الشكل رقم (٤٩)

فى هذه الحالة يشير مذهب النفقة المتوسطة بتحديد الثمن عند المستوى ث١ (اى عند تقاطع منحنى الطلب (ط) مع منحنى النفقة المتوسطة فى النقطة ن) ، وتحديد الكمية المنتجة بالقدر م ك١ . أما مذهب النفقة

الحدية فيشير بتحديد الثمن عند المستوى ث (أى عند تقاطع منحنى الطلب (ط) مع منحنى النفقة الحدية فى النقطة ل) ، وتحديد الكمية المنتجة بالقدر م ك .

والفرق بين المذهبين فى هذه الحالة أنه سوف يترتب على الاخذ بمذهب النفقة الحدية أن ينتج المشروع العام كمية أكبر وأن يبيع بثمن أقل عن الحالة التى يأخذ فيها بمذهب النفقة المتوسطة) .

ويمكننا أن نلاحظ انه سوف يترتب على الأخذ بالنفقة الحدية للاسترشاد فى تحديد الثمن العام ، أن يحقق المشروع العام أرباحا فى حالة تزايد متوسط النفقة ، وأن يعود عليه بخسارة فى حالة تناقص متوسط النفقة . ولكن لا يهتم انصار الاخذ بالنفقة الحدية بالأرباح والخسائر التى يمكن أن يحققها المشروع العام ، وانما ينصب اهتمامهم على مدى اسهام المشروع العام فى الرفاهة العامة ، أى زيادة المنافع التى يجنيها المجتمع على الأعباء التى يضطر الى تحملها نتيجة لنشاط المشروع العام .

وبطبيعة الحال فان الأخذ بمذهب النفقة الحدية سوف يثير مشكلة العجز فى حسابات المشروع العام ، وذلك فى الحالة التى يحقق فيها خسارة، أى فى حالة تناقص متوسط النفقة .

اما عن كيفية حل هذه المشكلة فتختلف الآراء ، فمنهم من يرى تغطية الخسائر فى نطاق السياسة المالية العامة ، أى عن طريق تنظيم الايرادات العامة بما يخصص منها جزءا خسائر بعض المشروعات العـامة .

ويقترحون لهذا الفرض انشاء صندوق خاص تودع فيه جزءا من أرباح المشروعات العامة التى تحقق أرباحا ، ويقوم بتغطية خسائر المشروعات العامة التى تحقق خسارة . ومنهم من يرى التمييز فى الثمن تبعا لاختلاف فئات المستهلكين ، فالفئات القادرة تدفع ثمنا أعلى من النفقة الحدية والفئات المحدودة الدخل تدفع ثمنا يوازى النفقة الحدية (مثاه ذلك التميز بين ركاب الدرجة الأولى وركاب الدرجة الثانية فى وسـائل النقـل) . ومنهم من يقترح أن يطلب من كل مستهلك ثمنا أعلى من النفقة الحـدية بالنسـبة للوحدات الأولى المستهلكة ، ثم ثمنا يساوى النفقة الحدية فيما يزيد عن ذلك من الوحدات المستهلكة (مثال ذلك ما يجرى عليه العمل فى تحديد أثمان الكهرباء أو الغاز ، فالوحدات الأولى المستهلكة تكون مرتفعة الثمن ، ثم ما يزيد عن حد معين تكون بثمن منخفض) .

فهـــرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

تم الطبع بالمراقبة العامة
لمطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى
المراقب العام
البرنس حموده حسين
١٩٧٨/٦/٦

رقم الايداع ٤٦٧٢ سنة ١٩٧٧

الترقيم الدولى ٠٧٧ ـ ٣٠٦ ـ ١٩٧٧

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٠٠٩/١٩٧٧/٣٠٠٠)